

مدى كفاءة نظريات العلوم الاجتماعية في تفسير الواقع العربي

الباحثون المشاركون

عبد الواحد غبيبي	زهراء العنديل	إبراهيم ربابعة
لحلو بوخاري	زهراء زاوي	أمل رمضان
لورد حبش	سارة السرحنية	بوشعيب مجدول
محمد عبدالعال	سارة ناصر	جوهرة العبدلية
مشاري الرويح	سارة الغنيمية	رحيمة إسماعيل
مصطفى قمية	سجود عوايص	رشاد توام
منال نجار	عاصم خليل	زكرياء أكضيض

إصدار/مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مدى كفاءة نظريات العلوم الاجتماعية في تفسير الواقع العربي

— الباحثون المشاركون —

عبد الواحد غبيبي
لحلـو بوخاري
لورد حبش
محمد عبدالعال
مشاري الرويح
مصطفى قمية
منال نجّار

زهراء العنـديب
زهراء زواوي
سارة السرحنية
ساره ناصر
سارة الغنـيمية
سجود عوايص
عاصم خليل

إبراهيم ربايعة
أمل رمضان
بوشعيب مجدول
جوهرة العبدلية
رحيمة إسماعيل
رشاد توّام
زكرياء أكضيض





العنوان: مؤتمر مدى كفاءة نظريات العلوم الاجتماعية

في تفسير الواقع العربي

المؤلف: مجموعة باحثين

الطبعة: الأولى

السنة: 2024

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة

عن رأي مركز ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

9 تقديم

10 مدى كفاءة النظرية السوسولوجية لبيار بورديو في تحليل العمران الجزائري

رحيمة إسماعيل

كفاءة نظرية "إنتاج الفضاء" في فهم الواقع الاجتماعي المكاني في المدن العربية
التاريخية: دمشق وغرناطة نموذجًا 38

أمل رمضان

مدى ملائمة الملاحظة الهرمية عند فوكو في تفسير حالة الضفة الغربية بعد
7 أكتوبر 2023 62

زهراء زاوي

مدى كفاءة نظرية فان ديك المعرفية الاجتماعية في تحليل خطاب أبي عبيدة في
معركة طوفان الأقصى 96

منال «محمد هشام» سعيد نجار

مدى كفاءة نظرية التأطير الإعلامي في دراسة قضايا الإعلام العربي وتعامل
الباحثين العرب معها 152

سجود عوايص

مدى كفاءة نظرية قوة الروابط الضعيفة في تفسير الروابط الاجتماعية في
السياق المغربي 202

بوشعيب مجدول

مدى كفاءة نظرية الحركات الاجتماعية عند آلان تورين في تفسير النضالية الرقمية لسائقي
العربات في المغرب 240

زكرياء أكضيض

مدى كفاءة النظرية الانقسامية في تفسير الحالة المغربية 278

عبد الواحد غبيبي

مدى كفاءة النظرية الانقسامية في تفسير الواقع: من السودان إلى المغرب 308

مصطفى قمية

مدى كفاءة نظرية التبادل الاجتماعي في تفسير السلوك العُماني إبان الأزمات:
إعصار شاهين أمودجًا 342

جوهرة العبدلية، سارة السرحنية، سارية الغنيمية

من الأمن إلى المكانة الدولية: المحدودية التفسيرية لنظرية الواقعية
الجديدة والمسايمة 374

مشاري حمد الرويحي، سارة ناصر

مدى كفاءة نظريتيّ الواقعيّة الجديدة والليبراليّة الجديدة في تفسير أحداث

330 حرب غزّة

لورد حبش، إبراهيم ربايعة

الجيش والسياسة في المنطقة العربية: جدل الكفاءة التفسيرية للنظرية الدستورية وجدوى

466 المقاربات متداخلة الحقول

رشاد تّوام، عاصم خليل

مدى كفاءة النظرية الوضعيّة في القانون الدوليّ: العالم بوصفه مركزاً وهامشاً 536

زهراء العنديل

مدى كفاءة استخدام المنهج البنائي الوظيفي في السياق العربي: حال النظرية

572 الإدارية الغربية ومآلها

محمد عبدالعال

معضلة النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية بين محدودية الكفاءة التفسيرية والهيمنة

630 على مناهج التدريس والبحث وصنع السياسات

لحلّو بوخاري

كلمة المركز

لا شك أن للنظريات أهمية واسعة بما توفره من أطر تفسيرية تعين على فهم الظواهر والتفاعلات الإنسانية المختلفة، ومع ذلك، فإن النظرية تواجه تحديات واضحة في العلوم الاجتماعية، أهمها صعوبة تعميم كفاءتها التفسيرية وتعديتها للسياقات المختلفة، وذلك لاختلاف المعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من سياق لآخر بما ينعكس على شروط استثمار النظرية وتوظيفها. ومن هنا، جاءت فكرة مؤتمر «مدى كفاءة نظريات العلوم الاجتماعية في تفسير الواقع العربي» الذي عُقد في تاريخ 23/ نوفمبر/ 2024، وقد كان الهدف المباشر من ذلك اختبار مدى صلاحية هذه النظريات في تفسير معطيات الواقع العربي، ومن ثم النظر في إعادة تموضعها في مجالي البحث والتدريس، وهو ما يأتي ضمن اهتمام مركز ابن خلدون بمشروع «توطين العلوم الاجتماعية» في العالم العربي. ونعني بالتوطين ضمان ملاءمة المعرفة الاجتماعية الأجنبية لمعطيات الواقع المستورد.

يتضمن هذا الإصدار الأوراق البحثية التي شاركت في المؤتمر، آمليين أن تكون نواةً للقاءات علمية قادمة تتعاقب على المساءلة المستمرة والمنهجية لكفاءة استثمار النظريات في السياق العربي، بما يضمن جدوى استيراد المعرفة، وعدم تحولها إلى أداة لتزييف الوعي عند التعامل مع الواقع.

مدى كفاءة النظرية السوسولوجية لبيار بورديو في تحليل العمران الجزائري

رحيمة إسماعيل



مدى كفاءة النظرية السوسولوجية لبيار بورديو في تحليل العمران الجزائري

رحيمة إسماعيل¹

الملخص

رغم أن النظرية السوسولوجية التي وضعها بيار بورديو كانت وليدة دراسة جادة للمجتمع الجزائري وخصائصه، إلا أنها تثبت قلة كفاءة وعجزا عند الاستعانة بها لفهم نفس المجتمع في نسخته الحالية. ويزداد البون بين النظرية والتحليل المحتمل الذي تقدمه عندما يتم الاستعانة بها لفهم أحد أهم الظواهر الاجتماعية وهي المدينة. يفترض بورديو أن المجتمع محكوم بتكرار نظامه وإعادة إنتاج نفسه وآلياته وحتى أدواته عن طريق موروثه من «الهايتوس» الذي يوفر سمثا ثابتا يسمح بتوقع الأشكال المادية والمعنوية التي تنتجها جماعة من الناس. وبناء على نظرتة هاته فإنه يمكن الافتراض أن المدينة ستكون ذات شكل لا يتعد كثيرا عن الشكل الأصيل الذي وضعه المجتمع أول الأمر. وهذا ما لا يتفق بالأساس مع واقع حال المدن في الجزائر التي انتهى بها الأمر إلى تشكيلات فسيفسائية يصعب لأجزائها ومكوناتها أن تشكل صورة متكاملة المعنى ومترابطة المبني. تعجز النظرية السوسولوجية لبورديو عجزا منقطع النظر في تفسير النتيجة النهائية لما وصل إليه حال العمران والمعمار في المدينة الجزائرية لأنها تفترض المحتومية في تكرار النماذج الاجتماعية المنتجة دون الأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المفروضة على المجتمع من خارجه كتلك التي يفرضها حدث جلل كالاستعمار مثلا، أو تلك التي تفرضها سياسات لا تأخذ بعين الاعتبار آراء وآمال المجتمع من الأساس.

الكلمات المفتاحية: النظرية السوسولوجية، بيار بورديو، إعادة الإنتاج، المدينة الجزائرية، الهايتوس.

(1) أستاذ مساعد في قسم الهندسة المعمارية، جامعة الجزائر 1.
rahima.ismail@univ-alger.dz

المقدمة

إن الظاهرة العمرانية في صلبها هي أحد تحليلات الظاهرة الاجتماعية، وتمثل انعكاسا حتميا ومباشرا للتفاعل الإنساني مع حيّز الفضاء الذي يشغله. وطبيعة هذا التفاعل كانت دوما موضوعا يؤرق الأكاديميين ويدفعهم للاجتهاد في وضع عدد لا بأس به من التفسيرات والتحليلات التي تحاول إيجاد الأسباب الكامنة خلف ما يتم مشاهدته من ظواهر مادية ترتبط عضويا بطبيعة التجمع البشري بكل تفصيلاته وتفضيلاته. من بين هذه التحليلات والنظريات هناك نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي التي وضع أسسها عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو. المميّز في هذه النظرية أنّها تُحيل ضمّنيا ظاهرة العمران بكل تحليلاتها المعمارية إلى اعتبار واحد وشامل يتعلق بالأنساق الفكرية والقيمية والثقافية التي تطوّرت داخل مجتمع معين لتصبح مع الوقت آليته المتفق عليها في إعادة إنتاج نفسه واحتياجاته وفقا لها واستجابة لشروطها.

نُجحت هذه النظرية في حشد كثير من الداعمين حولها، وقد تمّ اعتبار بنائها النظري بالغ الأهمية في فهم وتفسير الظواهر المتعلقة بكل إنتاج يكون للمجتمع يد فيه. هكذا استفادت الظاهرة العمرانية من هذه النظرية باعتبار أنّها من حيث الكم والنوع والإطار العام أيضا؛ ما هي إلاّ شكل وتشكيل للمجال حسب ما يناسب النشاط الإنساني والوعاء الثقافي للجماعة التي ينتمي إليها الأفراد باعتبار أنّهم المصدر الرئيسي الذي يعطي للمدن أشكالها وأحجامها ويحدّد نطاقها الهوياتي.

كنتيجة منطقية، تصبح الخصائص الظاهرة في الأنماط وكذلك الفروقات في الأنساق الاجتماعية هي السبب التلقائي وراء كل التنوع الغزير الذي يتصف به الإنتاج العمراني. بتعبير آخر، تصبح أنواع العمران وتصنيفها، وأيضا الظروف المتعلقة بتوليدها وانتشار نموذجها وسط جماعة الناس التي نسمّيها اصطلاحا «المجتمع»، تتعلق أساسا بطبيعة هذا الأخير. أي أن المدينة تأخذ من المجتمع مباشرة أصلها ودافع وجودها وتستنبط بناء على قيمه كل العلات التي تمنحها شكلها وموقعها وجماليتها أيضا. يصبح بالتالي من الطبيعي

والمنطقي التركيز على النظرة النقدية والتحليلية للمجتمع أولا إذا كان هدفنا هو الوصول إلى الأنساق المعرفية الكامنة خلف التصورات المجتمعية التي رسمت إحداثيات الفضاء العمراني وكل مكوناته المعمارية.

إن آليات التحليل الاجتماعي أو السوسيولوجي للظاهرة العمرانية والمعمارية بصفة عامة تعتمد بالأساس على فهم الواقع الميداني والدراسة الموضوعية للمكونات المادية والمعنوية عبر آلية منهجية وموضوعية تعتمد على منطق التحليل والبرهنة والنقد. كما أن الاستعانة بالمنهج التحليلي في دراسة علاقات الارتباط بين مختلف المتغيرات العمرانية والمعمارية في سياقها الاجتماعية، يسمح غالبا بفهم وتقييم الظواهر وبالتالي يساهم ذلك في استجلاء الانتظام وصدى تكراره. هذا الفهم يسمح لاحقا بالتأسيس والبناء لصياغة عامة تضع أو تنفي قوانين الاطراد. وقانون الاطراد الأساسي الذي نسعى هنا لفهم موافقته ومدى كفاءته لتحليل معطيات واقع الأمر العمراني في كبرى مدن الجزائر هو القانون الاجتماعي الذي صاغه عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو والمتعلق بحتمية إعادة إنتاج الرساميل الاجتماعية والثقافية والرمزية والتي منها العمران بكل أشكاله في إطار حتمية الهايتوس. كما يهمننا أيضا، بجانب سؤال الكفاءة، الإشارة إلى عدم الموامة الذي يتصف به هذا النموذج التحليلي في حال اعتماده لتفسير ظواهر المدن الكبرى في الجزائر. ويزداد الأمر أهمية وخصوصية بالنسبة لنا عندما نأخذ في عين الاعتبار المفارقة الاستثنائية التي تتمثل في كون أول عهد بيار بورديو بعلم الاجتماع هو الجزائر. كان هذا البلد شديد المركزية في تاريخ بورديو الشخصي والعلمي، فلقد وقف طويلا عنده ليتأمل خصوصية الحالة التي يمثلها وإسقاطها على الواقع. كان ذلك خلال فترة تجنيده في إطار الخدمة العسكرية والمدنية لبلاده، ثم من خلال عمله لاحقا كأستاذ مساعد في جامعة الجزائر. هذا الأمر هو ما عزز فهمه لها، خاصة عندما درس مجتمعاتها ميدانيا وسجل بذلك الجهد باكورة أعماله، كتابه «سوسيولوجيا الجزائر» الذي ألفه ما بين 1958 - 1962². في هذا الكتاب بالذات وظّف بورديو علميا

2) Pierre Bourdieu, Algerian Landing, p. 419.

مفهوم الهايتوس³ لأول مرة في مسيرته ليستعين به في تحليل خصائص وقيم مجتمع القبائل الكبرى. وقد وصف تجربته الميدانية في الجزائر بأنها كانت أكثر من ضرورية بالنسبة له من حيث جانبها النظري أو التطبيقي خاصة في تبنيّه للتحليل الذاتي كمنهجية وممارسة معرفية مستمرة⁴. كانت مخرجات هذه التجربة الإنسانية والأكاديمية محورية في حياة بيار بورديو وسببا مباشرا في اتجاهه لاحقا إلى التركيز على دراسة علم الاجتماع الإنساني ومحاولة فهم أساليبه وقيمه الوجودية من خلال زاوية نظر جديدة ارتكزت بشدة على مبدئية وأسبقية الجانب الاجتماعي على غيره من الجوانب.

توالت بعدها الدراسات التي قام بها بورديو وتطورت نظريته لتأخذ أبعادا أعمق وأشمل. ثم تبلورت في نسق وسمت أقرب ما يكون للمعادلة الرياضية التي يرى بورديو أنها لا تفسّر فقط الأنماط التي تحكم الجماعات البشرية، بل نمطا ثابتا لإعادة الإنتاج لنفسها ولحركيتها ولإنتاجاتها المادية والمعنوية المنسجمة مع المكان والزمان. والنتيجة المفترضة التي نحصل عليها بعد تبني هذه النظرة هي حتمية التكرار للمنتج أو الظاهرة بشكل لا يقبل التشكيك. لكننا بالعودة مجددا للشكل الحالي الذي وصلت إليه الظواهر العمرانية التي أفرزها التدافع الإنساني داخل المدن الجزائرية، الكبرى منها بالخصوص، نجد أننا أمام حالة تعجز النظرية البوردويوية على تفسيرها على النحو المطلوب.

يظهر العجز وعدم الكفاءة من الجانب النظري تحديدا إذا اعتبرنا- كما بورديو- أن المجتمع وقيمه هي ما يوجه المجال العمراني نحو خصوصياته المنظورة والملموسة. وبالتالي فإن اعتبارات إعادة الإنتاج الاجتماعي للشكل العمراني هي اعتبارات غير متوائمة مع واقع الظواهر العمرانية داخل مدن الجزائر. وأي محاولة للتفسير تقوم على تبني النموذج البوردويوي؛ هي في واقع الأمر لا تعدو أن تكون محاولة فرض وجهة نظر عتيقة تتجاوزها الواقع الاجتماعي نفسه في اللحظة التي وجد نفسه فيها غير مساهم في عملية الإنتاج

(3) صلاح الدين لعربي، مفهوم الهايتوس عند بيار بورديو، ص. 66.

4) Pierre Bourdieu, Participant objectivation, p. 292.

نفسها. ذلك لأن المدينة في الجزائر، وخاصة في فترة الاستعمار الفرنسي وما تلاه، لم تعد تمثل في تحولاتها الكبرى استجابة للتطور الاجتماعي الطبيعي.

الإطار النظري العام لنظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي:

«إعادة الإنتاج الاجتماعي» تعتبر الفكرة الرئيسة التي حاول بوردو من خلالها توفير تفسيرات موائمة وملائمة لنمط التكرار في الظواهر المادية والمعنوية التي تتجسد في المجتمعات وتعطيها خصوصياتها. المجتمع بالنسبة له لم يكن أبداً كلاً واحداً كما رآه إميل دوركايم، بل مجموعات مصغرة داخل حقول اجتماعية واسعة ومتنوعة تنتمي إلى مجموعة أكبر. نظرت هذه تجعل من كل نشاط اجتماعي مشترك نحصل بنهايته على منتج واضح المعالم؛ حيثاً وحقلاً اجتماعياً في ذاته يتقاسم ويتشارك فيه الأفراد نفس المعطيات. تتحول هذه المعطيات مع الوقت إلى مرجعيات تكون هي رأس المال الجماعية الذي تعود إليه كلما أرادت إعادة إنتاج نفسها أو مادتها أو ظواهرها، ويتم الإنتاج بالسحب الدائم من كل الرساميل الموروثة التي يقول بوردو أنها في المجمل أربعة: الرأس المال الاجتماعي، الرأس المال الثقافي، الرأس المال الاقتصادي، والرأس المال الرمزي. ويعود سبب تعدد هذه الرساميل وتنوع طبيعتها إلى الصورة المركبة والمتعددة الأبعاد التي تُتميز الظاهرة الاجتماعية. لذا وباستثناء الرأس المال الاقتصادي الذي يرتبط عضويًا بفكرة الثروة والتصنيف الطبقي، فإنه يصعب غالباً تحديد طبيعة بقية الرساميل لأنها تلتف برداء الغموض، كما أن تفسير طبيعتها مبهم لأن طرق اكتسابها في الأساس تراكمية. بالنسبة للرأس المال الثقافي الذي يعدّه بوردو الأهم على الإطلاق من بين الرساميل، فهو يمثل مجموع المعارف والقيم المكتسبة وكذلك الثروات الرمزية التي غالباً تصعب الإحاطة بجوانبها ومعانيها. وهو - أي الرأس المال الثقافي - يُجمل على المعارف المحصّلة داخل الجماعة بنفس الطريقة التي يُجمل بها أيضاً على الإنجازات المادية لهم في حالتها الموضوعية⁵. لكن الأكد هو أن كل الرساميل في اجتماعها معاً تخلق مفهوم الهايتوس *habitus* كما يراه بوردو، ويعرفه بأنه: «هو ذلك المبدأ المولّد والموحد الذي

(5) ستيفان شوفاليه وكريستيان شوفيري، معجم بوردو، ص. 162.

يترجم الخصائص الباطنة والعلائقية لوضع ما إلى أسلوب في العيش موحد، أي مجموعة موحدة من اختيارات الأشخاص والممتلكات والممارسات»⁶. هذا هو ما يسمح للهابيتوس بأن يكون هو الخاصة التي تنتقل عن طريق الوراثة الاجتماعية أو ما اصطلح عليه بورديو في بنائه النظري ب: «إعادة الإنتاج» لكل الرمزيات الاجتماعية.

ثم إن الرمزيات بكل أشكالها في البناء النظري عند بورديو هي أدوات الرأسمال الرمزي الذي يهيمن على آليات إنتاج المعنى لدى الجماعات والأفراد بوصفها «قوة سحرية»⁷ لا تدخر جهدا في إضفاء معاني السلطة والشرعية على أفعال الأفراد والمجتمعات بما فيها إنتاجهم المادية. وذلك يفسر ظاهريا آليات الاصطفاء والنبذ حسب بورديو، ويعطي أيضا مكانة وشرعية لبعض الإنتاج ويسحبها من البعض الآخر. كما أن الهابيتوس عند بورديو ليس واحدا، هو متعدد بتعدد الحقول الاجتماعية. لذا فإن اعتماد فكرة الحقل أو Le champ التي تبناها بورديو، يمنحنا نقطة انطلاق تسمح لنا باعتماد نموذج التحليلي وذلك باعتبار أن الميدان العمراني بمكوناته المعمارية هو أحد الحقول التي تنتمي إلى الفضاء الاجتماعي ويصدق عليها كل ما يصدق على غيرها من البنى المادية والمعنوية التي ينتجها واقع العلاقات الاجتماعية.

العمران والمعمار في أرقى تجلياتهما يشكلان التمثله الأبرز للرأسمال الرمزي الذي هو أيضا في جوهره تبلور وتجلّ مادّي للرأسمال الثقافي والاقتصادي وكذا الاجتماعي. معاً، يمثلان خلاصة لكل التمثلات الاجتماعية. من هنا يأخذ العمران والعمل المعماري عموماً شرعية التمثيل للجهة التي أنتجتهما في الأصل. وبالتبعية، يصبحان أحد أكثر الشواهد المادية التي يتجلى فيها ومن خلالها كل ما يصعب إدراكه أحيانا من المعاني والقيم المرتبطة بفكرة الرساميل نفسها. هذا أيضا يساهم في جعل الشكل المعماري أو العمران في عمومه يتحول إلى رمز في ذاته بالنسبة للجماعة التي أنتجته، وبالتالي لا تلبث بأن تعيد إنتاجه مرة أخرى

(6) بيار بورديو، أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة، ص 31.

7) Pierre Bourdieu, Raisons Pratiques : Sur la Théorie de l'Action, p.187.

في دورة ثانية من حياة المجتمع. ومع تكرار الإنتاج، يصير المنتج دليلاً علمياً يساعد في استنباط المفاهيم الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في وجوده من الأساس.

وبعيداً عن الذوق والشكل الجمالي الذي يحكم الإنتاج سواء المعماري أو العمراني، وحتى نفهم علاقة المجتمع بالفضاء والمجال العمراني في المنطق البوردويزي؛ يجب أن نشير أولاً إلى حقيقة أن بورديو نفسه كان يفهمه بناءً على نظرة كلود ليفي-شترأوس التي تبناها عميقاً. وتعتمد هذه النظرة على القول بأن المجال أو *l'espace* في بنيتها ما هو إلا بناء ثقافي لاواعي يستند إلى فهم اعتباطي للعالم المحيط عبر إنتاج نظام تسلسل أو تراتبية *hi-erarchy* من التناقضات الثنائية *binary oppositions* كمثال المعمار المقدس والعادي *sacred and profane architecture*⁸ أو المجال الداخلي والخارجي أو فضاء النساء والرجال وما إلى ذلك من الأمثلة. لقد أسقط بورديو هذه النظرة على كل تحليلاته للمجال أو الفضاء المنزلي لمنطقة القبائل واعتبر أن البناء نفسه وكل ما فيه من أشياء وممارسات ينتمي إلى نفس هذه المنظومة الرمزية⁹. هذا سمح له بأن يصل إلى نتيجة تقول إن الشكل العام للفضاء أو البناء لا يعتمد فقط على الوظيفة التي يلعبها، بل هو انعكاس كامل لمنظومة متكاملة من القواعد الاجتماعية التي تبناها الجماعة التي كانت خلف إنجاز البناء.

اقتنع بورديو عميقاً بهذه النظرة واعتبر الحالة الجزائرية أهم مثال فيما ذهب إليه من استنتاجات. لقد رأى أنه رغم حالة التفكك الاجتماعي التي أصابت المجتمع الجزائري والتي تسبب فيها النظام الكولونيالي، إلا أن ذلك لم يؤثر على الشكل الموروث من المجال وخاصة المنزلي منه، وركز كل شروحاته على حالة المنزل القبائلي «آخام» باعتباره وثيقة أرشيفية¹⁰ حافظت على أصالتها في وجه المدّ الكولونيالي. لقد امتد شرحه لذلك المثال بأن أشار إلى

8) Helena Webster, Bourdieu for Architecture, p. 21.

9) Ibid. p. 22.

10) Jane E. Goodman and Paul A. Silverstein, Bourdieu in Algeria, p.49-50.

الطبيعة الاستثنائية لسياسات المستعمر الكولونيالية التي فهم القائمون عليها بطريقة غريزية ذلك القانون الأنثروبولوجي غير المكتوب الذي يحكم بنية المجال والفضاء المنزلي ورمزيته الأساسية التي تساهم في إنتاج البنى الثقافية. كان واضحا بالنسبة له أنه قد تمّ تصميم تلك السياسات لتكون معول هدم وتدمير للمجال العمراني الطبيعي للجزائريين من خلال التدمير الممنهج لمنازلهم بهدف إعادة بناء كل النظام الثقافي¹¹.

وهذا باختصار هو ملخص ما تعكسه النظرة البورديزوية على الفضاء والمجال المصمم من طرف المجتمع الذي يتقاسم أفراداه نفس الرساميل المورثة.

المواءمة العامة لفكرة إعادة الإنتاج في تفسير الإنتاج المعماري والعمراني:

كما أوضحنا سابقا فإن الأشكال العمرانية والأنواع المعمارية عموما- حسب نظرية بورديو- تدخل في إطار الانعكاس المادي للرأسمال الاجتماعي والثقافي والرمزي وإنتاجها يعكس بالضرورة طبيعة وخصوصية ودرجة ثراء تلك الرساميل. لا يتعارض هذا مع طبيعة النظرية، بالعكس فهو يتناسق مع الفكرة الأصلية حول الحقول الاجتماعية التي يتطور داخلها السمّت أو النسق الجماعي المشترك أو «الهابيتوس» الخاص بما باعتباره آلية أساسية تضمن إعادة الإنتاج لاحقا بما يضمن سلامة واستمرارية وجود تلك الرساميل داخل بناء المجتمع.

في صلب تعريفه لهذا المفهوم يقول بورديو أن الأمر يتعلق في الأساس ببنيات منتظمة structures structurées قابلة للعمل كبنى ناظمة -structure structurés¹². أي أنها بالمختصر القدرة على توليد التمثّلات بطريقة منتظمة أقرب ما تكون إلى الثبات الناتج عن الخضوع لقواعد موضوعية. إسقاط هذا المعنى على العمران والمعمار يسمح لنا بالقول إن البنى العمرانية والمعمارية تتولّد موضوعيا نتيجة خضوعها لبنيات

11) Pierre Bourdieu and Abdelmalek Sayad, Le Déracinement : La Crise de l'Agriculture Traditionnelle en Algérie, p.26.

12) Pierre Bourdieu, Le Sens Pratique, p. 88.

واشترطات المرجعية الاجتماعية. وبالتالي تحمل هذه البنى سمات المجتمع وقواعده القيمية، كما تسعى إلى احترامها وتأصيلها في المجال والفضاء العمراني حتى تجعله موائماً وملائماً للهيكل الوجودي العام للبيئة الاجتماعية بكل مكوناتها الداخلية والخارجية. بهذا المعنى نستطيع اعتبار السمات العام المنتظم نوعاً ما للعمران والمعمار نوعاً من آليات الهايتوس لأنها في الأصل شكل من أشكال الاستظهار المادي الخارجي للبنى الداخلية فيما يشبه الحتمية التي تشتغل بطريقة لا واعية *processus inconscient*¹³. وبناء عليه فإنه يكون خطأً إن قلنا إن الإنتاج العمراني يمكن أن يُعتبر نوعاً من الهايتوس، وهذا ما يكسب العمران بالضرورة شيئاً من القوة الرمزية التي تسمح له بالمساهمة في إعادة إنتاج المنظومة التي أنتجته في نسق من التكرار اللازم والملزم. وعند هذه النقطة بالذات تبدأ أول المؤاخذات ضد نظرية بورديو وإحدى أكبر ثغراتها، وهي «الحتمية» التي تبدو مرتبطة بمفهوم الهايتوس¹⁴. ذلك أن الإسقاط البوردويوي ممكن على الأنسجة العمرانية التاريخية التي أنتجها الجزائريون قبل الاحتلال أو التي أتتجوها بعيداً عن أعينه في القرى الجبلية المعزولة نسبياً. لكن نفس هذا الإسقاط غير ممكن عندما يتعلق الأمر بمحاولة فهم تنوع الأشكال والانتظامات العمرانية والمعمارية داخل المدن الكبرى بعد الاحتلال. خاصة أننا نعلم يقيناً أن صيرورة تلك المدن لم تأخذ في اعتبارها حين إنتاجها مرجعيات المجتمع الواحد الذي يميل غالباً إلى التجانس في الحالة الجزائرية، مما ينفي أن وجود الهايتوس كمولد وموحد.

العجز التفسيري للنظرية في إسقاطاتها على الواقع الجزائري:

إن واقع العمران وكذلك الأشكال المعمارية التي تمّ إنتاجها في الجزائر خلال الفترة الكولونiale وما تلاها، لها القدرة على دحض رؤية بورديو بشكل لا يقبل المواربة. تظهر إمكانية ذلك خصوصاً في المدن التي شهدت ميلاد أول ورش البناء الاستعماري أو تلك التي أصلاً تمّ تأسيسها من قبل سلطة الاحتلال لأغراض كولونiale. ودعنا نبدأ ذلك بشيء من السرد التاريخي الذي يتعلق بالعاصمة الجزائر كونها أول الأمثلة على الإطلاق.

(13) صلاح الدين لعربي، مفهوم الهايتوس عند بيير بورديو، ص. 67.

(14) ستيفان شوفاليه وكريستيان شوفيري، معجم بورديو، ص. 286.

عندما أحكمت فرنسا الاستعمارية سيطرتها العسكرية على مدينة الجزائر في صيف سنة 1830م، قامت بالاستيلاء على قصور المدينة وكبرى مبانيها وتحويلها عن وظيفتها الأساسية حتى تكون مقرات لمختلف إداراتها الجديدة. ومع مزيد من الاستقرار والتحكم، تمّ تحويل المساجد المهمة إلى كنائس كما حدث لجامع كتشاوة. ثم تطور أمر هذا التحويل المعماري القسري ليمعن في الإهانة أحيانا، فتحولت بعض المساجد عن وظيفتها الدينية عالية الرمزية لتصبح اصطبلات لخيول الجنود. كان لزاما على هذه السلطة الجديدة حتى تثبت أقدامها وحتى تصبح الأرض على صورتها، أن تهدم الكثير في البداية. تمّ مثلا الهدم الكامل للجزء السفلي من مدينة الجزائر التاريخية والمعروف باسم «القصبّة السفلى». استُبدلت الأنقاض بنظام عمراي ذي نسيج تغلب عليه محاور ذات رسم هندسي منتظم الخطوط ومبان معمارية جديدة أحاطت بالقديم كغلاف أو كحجاب غيّب وغطى تماما ما تبقى من الواجهات التقليدية المكسوة بالجير الأبيض. عمل الاحتلال جاهدا على إخفاء كل المظاهر المادية لذلك البناء الأصلي خلف كتل المعمار الفرنسي التي سيطرت على الأفق وعلى الواجهة البحرية للمدينة أيضا. ذلك التحويل الممنهج جعل كل القادمين للجزائر بحرا لا يرون إلا واجهة مدينة أوروبية على مثال تولون ومرسيليا وليس المدينة المألوفة ذات الطابع المتداخل عضويا والمنسوج بعناية من طرف الجزائريين. لقد أخفى الفرنسيون بعناية فائقة ذلك النسيج العمراي الذي لم يكن يستجيب لأذواقهم وحاجاتهم. كان مجرد ترك الأمور على حالها خيارا غير مطروح على طاولة الاحتلال الذي لم يرغب برؤية ما يدل على الهوية الأصلية للمكان. كان عمله ينصب بالأساس على إخفاء المعالم الأصلية للعمران المحلي من خلال الطمس والتغييب، وتبني سياسة استئصالية تهدف إلى محو الماضي وإحلال الحاضر الكولونيالي. حدث ما يشبه هذا الأمر أيضا في مدن وهران وعنابة وقسنطينة وغيرها مما يعتبر مراكز حضرية تاريخية في الجزائر.

لاحقا تطورت الاستراتيجيات الكولونيالية واهتدت لأفكار أشد تأثيرا من خلال تحويلها للتمركز التاريخي في المراكز العمرانية الداخلية المتوسطة نسبيا في الجزائر نحو مراكز عمرانية جديدة أسستها وبنتها في مواقع مختلفة سيطرت من خلالها على الشكل والموضوع. من أمثلة ذلك مدن عديدة في الداخل الجزائري مثل باتنة وسيدي بلعباس.

يمكن القول إن أكثر ما نجح فيه الاحتلال الاستعماري في الجزائر لم يكن إجراءات التغيير الجذري الذي أدخله على الهيكل العمراني المتوارث تاريخيا، بقدر ما كان نجاحه في إيقاف دورة «الهابيتوس» وإعادة الإنتاج لرأسمال الثقافة العمرانية بكل أشكالها المعمارية التي تنتمي للمجتمع الجزائري. وخلال مرحلة الهدم هذه التي لم تعرف بناءً، يمكننا فقط استثناء الفترة التي شهدت ابتكار الأمير عبد القادر الجزائري لأعجوبته العمرانية «الزمالة»، المنظمة الفريدة التي تضم مجمعا من المنازل الخاصة¹⁵، وترقيته لها كعاصمة متنقلة لدولته المناهضة والحاربة للاحتلال. عدا ذلك، فإنه ولمدة تفوق القرن لم يتم بناء أي تجمع معماري أو عمراي في الجزائر يستطيع الجزائريون أن يعبروا فيه ومن خلاله عن تصوراتهم. كل ما تم إنجازه خلال تلك الفترة هو محاولة إما لطمس أو لإعادة تشكيل الواقع الجزائري حتى يستطيع إنتاج أشكال ترضي مصالح الاحتلال وفي نفس الوقت تستجيب للذوق الاجتماعي العام للتجمع الفرنسي الأوروبي الذي بدأ يستوطن حديثا يومها، وليس ليعيد التعبير عن مبادئ مجتمع الأرض التاريخي.

شكل ذلك صدمة مورفولوجية وسايكو-سوسيولوجية كاملة الأركان على العمران الجزائري في ظواهره المادية والمعنوية. ومع انتهاء ورشات البناء الكبرى التي افتتحها الاستعمار، بدأ يظهر جليًا الطابع العسكري المتكامل للتخطيط العمراني الجديد الذي جعل مدن الجزائر عبارة عن شبكات من الخطوط الممتدة أفقيا وعموديا بشكل هندسي شديد الانتظام يسمح بالتمركز عسكريا ومد الطرق والسكك اللازمة للسيطرة على الأرض وواقع الناس فيها. ومع الزيادة المعتبرة لعدد المعتمّرين في الجزائر زادت الحاجة أيضا لمزيد من الوحدات السكنية والإدارات المدنية وأماكن العبادة والمساحات اللازمة لكل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أيضا، والتي كانت بالضرورة متناقضة جذريا في بعض صورها مع ما يمارسه المجتمع الجزائري من نشاط اجتماعي. هذا يعني ببساطة أن سلطة الاستعمار احتكرت كل سياسات الإعمار والتعمير واستعملت لإنتاجه كل رأسمالها المادي والثقافي الفرنسي والأوروبي على عمومه المطلق. لم يكن الجزائريون أبدا في مركز حسابات السلطات

(15) محمد بليل، سقوط زمالة الأمير عبد القادر وتأثيراتها على الوضع العام في الجزائر 1843-1847، ص. 392.

الاستعمارية، ولا حتى على هامشها. لقد تمّ تهميش مجتمعاتهم تماما وتغييب كل وجودهم المادي على الساحات العامة وواجهات المدن الجديدة، بل حتى وجودهم الطبيعي في قُراهم أصبح قهريا، ومع الوقت تمّ وضع الكثير منهم في محتشدات تسهّل عملية مراقبتهم الأمنية.

استمر الأمر هكذا طويلا، ومع استتباب بواغث الأمن للاستعمار الفرنسي وإحكامه للسيطرة على كل الجزائر في الربع الأول من القرن العشرين؛ بات واضحا جدا كيف أن معظم مدن الجزائر أصبحت شيئا جديدا غير مألوف خاصة لمن عرفها سابقا. نسيج عمراني شوارعه مضبوطة الإيقاع الهندسي ومرسومة باستقامة فائقة تحمل فوقها طبقة من الكتل المعمارية الضخمة ذات الواجهات المفتوحة على الخارج والمزخرفة حسب أهميتها الإدارية والرمزية التي تمنحها شيئا من العظمة المبالغ بها إذا ما قارناها مع المعمار المحلي ذي الواجهات البسيطة هندسيا والأحجام المتناسقة والمتناسبة مع سلم القياس البشري. وعند هذه النقطة بالذات تسقط مرة أخرى إحدى لِنات بناء بورديو الاجتماعي الذي يقول بجمتية أن الإنتاج المادي ذي الرمزية الكبرى الذي على شاكلة المدن هو بالضرورة تصور جماعي مشترك للمجتمع الذي ينتجها ويقيم بها. الواقع الذي فرضه الإنتاج الكولونيالي حينها كان يؤكد على حقيقة واحدة وهي أن نسيج عمران ومعمار المدن هو قرار سلطوي للقوة المسيطرة عسكريا وسياسيا، ويعكس فقط رغبتها وحدها كمجتمع صغير يرى في مبادئه وحدها ما يستحق الإنتاج وإعادة الإنتاج المستمر. في هكذا حالات، ما يتم إنتاجه ليس «هابيتوس» المجتمع وإنما «هابيتوس» القوة العسكرية وسياسات مجتمع الإدارة المتحكمة في التسيير.

ال عمران في الدولة المستقلة:

كان الجزائريون بعد الاستقلال، ورغم التجهيل الذي فرضه الاستعمار على أغلبهم، واعيين بالواقع المتناقض الذي خلفه الاستعمار على نسيجهم النفسي والاجتماعي والثقافي، وبنفس الدرجة على نسيجهم العمراني والمعماري. كما أن التحولات في الوظائف العضوية التي شهدتها مدينة الجزائر باعتبارها العاصمة المركزية للبلاد المستقلة حديثا، صاحبها أيضا تحولات ديموغرافية ومجتمعية حادة. أول قطرات غيث التحول كانت دخول النازحين الجزائريين من القرى النائية نحو مدن الاستعمار واستيلائهم على ما تركه المعمرون خلفهم من بيوت ومعمار. كان يُنظر إلى الأمر على أنه استعادة لحق منهوب، لذا لم يجد أحد في نفسه غضاضة تمنعه من دخول بيوت الفرنسيين الفارغة. ولم يكن الأمر حكرا على العاصمة وحدها، بل كان عاما في كل المراكز الحضرية التي هجرها الأوروبيون المعمرون بعد الاستقلال، بما يشبه عملية الإحلال الديموغرافي. لذا فقد انعكس ذلك مرة أخرى على واقع العمران وصورة المعمار. بدا الأمر وكأن عجلة الزمن دارت إلى الوراء واضطرت كبرى مدن الجزائر أن تكون مرة أخرى مسرحا للأحداث العمرانية والمعمارية الاضطرارية حتى تستطيع مواكبة تلك التغيرات المتسارعة بوتيرة متصاعدة.

لقد حاولت الدولة الجزائرية حديثة التكوين حينها مواكبة التحولات الكبرى من خلال تبني سياسات عمرانية استثنائية. أغلبها لم يكن واعيا بضرورة العودة إلى ركام النظم العمرانية التاريخية للبلاد، بل رأى أن الحل هو الاستمرار بالبناء على أسس الواقع العمراني الذي خلفه الاستعمار ورائه. كانت السياسات العمرانية العامة للدولة الوطنية تنطلق من فكرة رفع الغبن والتخلف الذي فرضه الاستعمار قسرا على الشعب الجزائري.

إذن، تتعقد مسألة التفسير الاجتماعي للمدن الجزائرية أكثر وأكثر بعد الاستقلال، ذلك أن النظام المنتج للعمران والتعمير لم يختلف في سياساته كثيرا عما سبقه. ظل الأمر دوما شأنًا احتكرته السلطة الوطنية وتحكمت في كل أساليب ومعايير إنتاجه. لقد تم

استبدال السلطة وليس المنهج. كانت الدولة ممثلة في سلطتها دوما وحدها المسؤولة عن تغطية الحاجات العمرانية وتحديد الأشكال المعمارية الصالحة حسب وجهة نظرها الإدارية للمجتمع وذلك دون مساءلة من هذا الأخير. كل السياسات أيضا لم تكن وليدة استراتيجيات واضحة تأخذ معايير المجتمع وخصائصه بعين الاعتبار بقدر ما كانت دوما استجابات آنية لاحتياجات طارئة. لم يكن حينها ما هو طارئ أكثر من حالة البؤس في القرى، لذا فإن أول المخططات العمرانية التي تم وضعها من طرف الإدارة الوطنية للدولة المستقلة رسميا استهدفت مبدئيا وكأول خطوة البلديات الصغيرة نسبيا التي تعدّ على الأقل عشرة آلاف نسمة¹⁶. كان واضحا أن محاولة الإصلاح العمراني شملت أول الأمر أشد الأماكن معاناة. إلا أن المخططات التي تمّ وضعها لم تؤسس لتقييم عام يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية التي تنفرد بها تلك الجماعات المستهدفة بالتخطيط رغم أن الكتلة الديمغرافية التي تمثلها صغيرة نسبيا وتسمح للمخططين بوضع منهجية تعتمد على رؤاهم.

في بداية سبعينات القرن الماضي التفتت السلطة الوطنية بصفة خاصة إلى القرى النائية، وحاولت بعث نموذج عمراني ومعماري آخر رأت أنه قد يساعد في توطين الفلاحين وتقليل نزوحهم نحو المدن التي اكتظت فعلا ولم تعد قادرة على استيعاب المزيد. فبنت التجمعات السكنية في القرى النموذجية الاشتراكية. كان الهدف توطين الناس في قراهم من خلال إحلال المجتمع في مساكن ومنازل أحدث وأريح لا تضطرهم للهجرة بحثا عن الفرص. هذا ما كان سيسمح باستقرارهم وتنشيط الزراعة كمنشأ اقتصادي أساسي كما في الماضي. المثير للاستغراب أنه تمّ التعامل مع تلك المخططات العمرانية بنفس المنطق السابق الذي لم يأخذ في حسابه أن المسكن يتعدى كونه مجرد شغل للمكان، بل هو تعبير عن منظومة كاملة من الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المترافقة مع حاجة السكن نفسها¹⁷.

(16) محمد خداوي، السياسة العمرانية في الجزائر من منظور نقدي، ص. 294

(17) Amos Rapoport, Pour une Anthropologie de la Maison, p. 85.

النتيجة كانت خلق «اجتماع إنساني مصطنع»¹⁸ حاول قولبة الجميع دون اعتبار لأي إرث ثقافي أو خاصية اجتماعية. أي أنها فيما كانت تحاول تجاوز المشاكل التي فرضتها السياسة العمرانية الاستعمارية على الجزائريين، قامت السياسة العمرانية الوطنية بتبني نفس المنهجية التي قامت عليها السياسات الكولونيلية. بل إننا نستطيع القول، بعد التقييم الاسترجاعي لما تم إنجازه، أن أمر ذلك الإنتاج العمراني والمعماري بكل التذبذبات التي عانى منها لم يكن إلا تبنياً لنفس السياقات والسياسات التي انتهجها الاستعمار. أي أنه قد تم إنتاج تلك السياسات العمرانية من خلال وضع أو اتباع نفس النموذج العمراني الغربي الذي كان هدفه تغيير وتحويل الشكل العام لمدن الجزائر بما يناسب مبادئ الاحتلال. كان ذلك من خلال استخدام الإطار المبني كآلية للتحويل الاجتماعي. بالتالي، ومجدداً، نجد أنفسنا أمام نموذج آخر يتعارض مع التحليل الاجتماعي البوردويوزي للعرمان. ذلك لأن ما قامت السياسات العمرانية الوطنية بإنتاجه، أو إعادة إنتاجه بتعبير أدق، هو السياسة نفسها باعتبارها رأس المال الموروث.

ولأن العرمان ظل مرتبطاً بصلب سياسات الدولة الجزائرية، فإنه قد تم أيضاً استحداث مزيد من المقترحات في هذا الاتجاه لتجاوز المشاكل التي ظلت تتراكم. كان عدم التوافق بين المجتمع الجزائري وبين الفضاءات التي تم إجباره على العيش فيها أقوى من أن يتم إخفاؤه أو إهماله. ومع ذلك ظل الأمر مرتبطاً بالرؤية والتفسير السياسي والإداري لما يجب أن يكون عليه شكل العرمان والمعمار عموماً. كان يتم النظر إلى الإشكاليات الاجتماعية دائماً من منظور عمودي مركزي¹⁹. المجتمع كنسيج ممتد أفقياً يشغل كل حيز محتمل من العرمان والمعمار الذي تقدمه له، لم يكن أولوية في الخطط العامة للسياسات العمرانية. لذا فمع مرور الوقت تعمقت حالة عدم الاستجابة بين المدينة وساكنيها أكثر، خاصة في التسعينيات حيث أدت الأزمة الأمنية إلى فوضى عمرانية عامة لم يستطع أن يُججم من تفاقمها أحد. كان ذلك نتيجة طبيعية لنزوح سكاني معتبر لم تكن كبرى مدن الجزائر مهيئة له، فما

(18) علي طيب إبراهيم، مساكن القرى الاشتراكية الزراعية: ماذا بعد أكثر من أربعين سنة؟، ص. 65.

(19) محمد خداوي، السياسة العمرانية في الجزائر من منظور نقدي، ص. 297.

بالك بالمدن المتوسطة. ونتيجة لذلك أصبحت العشوائيات أيضا زوائد حقيقية التصقت رغما عن الجميع على حواشي النسيج العام للمدن الكبرى خاصة. كان من غير الممكن إنكار وجودها ولا التغاضي عن مشاكلها، لكن ما لم يكن ممكنا هو تفسير ذلك الوجود اعتمادا على نظرية إعادة الإنتاج لبورديو. المنطلق هذه المرة عدا عن كونه أمنيا وسياسيا، فهو اقتصادي أيضا. أغلب من سكن تلك العشوائيات هم السكان الهاربون من القرى الجبلية النائية والقرى الاشتراكية ذات النشاط المجدد سياسيا في جميع مناطق البلاد فترة الأزمة، والذين لم يملكو ثمن شراء أو بناء ما يليق بهم. وقد شكّلوا معا مجتمعا هجيناً يجمع العديد من التشكيلات غير المتجانسة ثقافيا، ولم يملكو حتى الوقت الكافي لجعل بعض هذه العشوائيات التي سكنوها مكانا لائقا للسكن الآدمي. الأولوية يومها كانت فقط الابتعاد عن المناطق الساخنة أمنيا لضمان السلامة. لذا فالتقسيم المحلي وتحديد فضاءات الأنشطة المختلفة داخل البنية الهيكلية للعشوائيات كانت هي أيضا أبعد ما تكون عما يمكن اعتباره إعادة إنتاج محتمل للهابيتوس. كان التحول الاجتماعي أكبر من أن يُفهم تأثيره العميق على شكل المدن يومها. وقد كانت حدة المشاكل العمرانية التي عاشتها مدن مثل العاصمة الجزائرية عصبية على الفهم فما بالك بالحل.

ثم مرة أخرى وبعد انقشاع سحابة الأزمة الأمنية، تتدخل الدولة عبر سياساتها المنفردة وبعيدا عن كل مشاركة محتملة لمجتمعها المدني، وتقرر شكلا جديدا لما يجب أن يكون عليه النسيج العمراني ووحداته المعمارية. كان هدف السياسة العمرانية الجديدة هو القضاء على العشوائيات التي نبتت على غفلة من الجميع. لذلك قامت الجزائر بإقرار مشاريع سكن عمومي مع بداية الألفية الجديدة بميزانيات فلكية. وكثير من وحدات ذلك السكن العمومي كانت أصلا جزءاً عضويًا في مخطط نسيج المدن الجديدة التي تمّ بناؤها غير بعيد عن المراكز التاريخية للمدن ومن أمثلة ذلك: المدينة الجديدة «سيدي عبدالله» بالعاصمة، المدينة الجديدة «علي منجلي» بقسنطينة، المدينة الجديدة «حملة» بباتنة... إلخ. المشترك بينها جميعها أنها- وكما جرت عليه العادة- لم تكن تستند إلى فهم عميق للمجتمع الذي سيقوم داخل الوحدات السكنية بهذه المدن والذي سيمشي في طرقها قائما بما يفرضه عليه النشاط

الاجتماعي والمجتمعي. لقد كان أمرها أقرب ما يكون إلى قرار بتحسين الظروف المعيشية لسكان العشوائيات من خلال نقلهم إلى بيئة حضرية آمنة وتوفير الحد المقبول من الظروف المعيشية الحسنة. كان واضحا أن الأمر فيه شيء من شراء السلم العام الذي تلتزم الدولة به في إطار سياساتها العامة ذات الطابع الاجتماعي الاشتراكي. كمثال على ذلك، خصصت الدولة ما بين 2010 و2014 غلافًا ماليًا يقدر بـ 23 مليار دولار لإنجاز 2,2 مليون وحدة سكنية في مختلف الصيغ²⁰. لكن كلها كانت على نمط واحد حددته الدولة عبر دفتر شروط موحد لم يأخذ في الاعتبار أيًا من الرساميل الثقافية والاجتماعية والرمزية للجزائريين. ولهذا فقد كانت تلك الوحدات السكنية من الناحية المعمارية على نمط واحد لا يتغير لا بتغيّر الجغرافيا ولا بتغيّر الديموغرافيا.

السمت العام للوحدات السكنية في الجزائر: هابيتوس الدولة

إن ما تثبته الأشكال العمرانية والمعمارية التي تنطوي عليها المدن الكبرى في الجزائر هو أن المجتمع ليس وحده من يعيد إنتاج نفسه وأدواته. وأن الهابيتوس الوحيد الذي توارثته المدينة لم تنتجه مجموعة الرساميل الاجتماعية، بل رأسمال إداري يملكه النظام السياسي، يطوّره، ثم يعيد إنتاجه بطرق متواترة لا اختلاف يُذكر فيها إلا أن يكون تفصيلا. ورغم عدم الاعتراف بذلك، إلا أن السياسات العمرانية المنتهجة في الجزائر خرجت في الأصل من عباءة السياسات الاستعمارية واستمرت على نفس أنساقها في واقع الأمر. بل أنها بنت أصلا على بنائه وتقسيماته الإدارية وأتمت ما لم يتممه هو في التهيئة العمرانية المتعلقة بشق الأشغال الكبرى. وفي كل ما فعلته لم تأخذ في حسابها الأغلب الفروقات الاجتماعية والمجتمعية، كما لم تعالج الاختلافات المجالية والفوارق الجهوية التي تعود جلّ نسبتها إلى ما قبل دخول المستعمر أصلا.

بالعودة إلى أصل الأشياء، فإن السياسة العمرانية في بعض تعريفاتها ما هي إلا توافق بين «التوجه العام» الذي ينتجه المجتمع والذي يلي الحاجيات المشتركة والضرورية لغالبيتهم،

(20) المرجع نفسه، ص. 302.

وبين «الخيار السياسي» الذي يمثل السياسات العامة لصانعي القرار²¹. وهذا تعريف لا يتعارض مع ما يراه بورديو حول كون توافق المجتمع على مبدأ مشترك وإعادة إنتاجه هو أحد وجوه الهايتوس. لكن بما أن ما تم إنجازُه وبناءه لم تجر العودة فيه إلى المجتمع ولا مرة، فإنه سيكون من غير المجدي بتاتا دراسة هذه المدن من باب علم الاجتماع وحده. سيكون أيضا اعتماد نظرية إعادة الإنتاج التي طورها بورديو غير ملائم تماما لحقيقة وطبيعة هذا الإنتاج العمراني الذي انفردت به الجزائر.

ما حدث في مدن الجزائر هو نزع الوصاية الكاملة عن الإنتاج العمراني والمعماري من المجتمع واحتكارها من قبل السلطة، سواء من طرف سلطة الاستعمار أم من طرف سلطة الدولة الوطنية. ورغم أن السلطة الوطنية تنطلق في تحرير سياساتها العمرانية من مبدأ خدمة المواطنين وتلبية حاجاتهم بناءً على طابعها الاجتماعي الذي لم تجِد عنه في كل دساتيرها منذ الاستقلال، إلا أنها لم تستطع تحقيق الرضى الاجتماعي، ولا تلبية الاحتياجات، ولا حتى تخفيف الضغط على المدن الكبرى. مازال نسيج عمران مدينة الجزائر العاصمة، كمثال للمدينة الأهم على الإطلاق، يفتقر للتجانس ما بين نواته التاريخية ومحيطها الكولونيالي، أضف إليه انقطاع حبل الترابط بين هاته الأنسجة والنسيج الجديد الذي أنتجته مختلف السياسات العمرانية والإسكانية الوطنية التي استفادت منها المدينة منذ الاستقلال إلى اليوم. والأمر يسير على هذا المثال فيما تبقى من المدن الكبرى.

باستثناء المراكز التاريخية لهذه المدن، تغيب تماما في الصورة المساهمة المجتمعية وتغيب معها كل فرصة للتحليل الاجتماعي والسوسيولوجي. بل إن حتى نسيج البناء الذاتي في العشوائيات كما ذكرنا سابقا لا يُفسّر اجتماعيا بقدر ما يُفسّر أولا من جوانبه المتعلقة بالأمن والاستقرار السياسي والتأقلم الواجب مع التوجهات العامة لسياسة التهيئة العمرانية المفروضة من الأعلى والمتمركزة في مناطق تعيّن السلطة ولا يختارها المجتمع. السمات الاجتماعية والثقافية السائدة بما يتناسب مع الخصوصية الطبيعية والجغرافية لا يتم اعتبارها كمعيار يؤخذ به في تقرير شكل وطبيعة ما يُعمّر للناس. بل إن حتى حجم المدن ونسبة

(21) المرجع نفسه، ص. 280.

تطورها وازدهارها هو حالة تختارها وتفرضها السياسة العمرانية، لذا فمدن الشمال الساحلية هي الأكثر تحضراً وتمدناً. ذلك أن التركيز عليها في حقيقة الأمر يعود إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي أصلاً، ونستطيع تتبع جذورها لنعود بها إلى خيارات السلطة العثمانية في الجزائر وتفضيلها لتركيز وجودها شمالاً عند شواطئ البحر. وهو تركيز ظل دائماً لا يستجيب لطموحات وآمال الناس وما يضمن اجتماعهم لأنه كان تصوراً مركزياً شاملاً لم يُراعِ الفروقات التي تفرضها ظروف الاجتماع.

هذا التصور المركزي ذاته هو ما يجعل الهدف الوظيفي والقيمة الفنية والجمالية لعمران ومعمار سلطة الأمر الواقع لا تعبّر حقيقة عمّا يعتبره الجزائريون هدفاً وظيفياً وجميلاً. لك أن تعرف أنه لن يكون غريباً أبداً أن تمرّ على حيّ سكني تمّ تدشينه حديثاً، فتري أن ساكنيه قد قاموا بتغييرات مسّت الداخل والخارج من تلك التجمعات السكنية ممّا يغيّر من طبيعة المجال وشكل الواجهات العمرانية نفسها. ولجوء الكثيرين لهذه التغييرات الجذرية يحوّل الأبنية في وقت قياسي عن شكلها وهدفها، وتتحوّل الواجهات في الطرق العامة إلى ما يشبه الفسيفساء لكن بتركيب عشوائي أبعد ما يكون عن التجانس والتناسق والتعبير الفني. والتعبير الفني من المفترض أن يكون قائماً على وجود أكواد Codes مشتركة بين الناس أنتجها النسق الثقافي والتاريخي لمجتمعهم²². هذا ما يسمح لهم لاحقاً بمنح إنتاجهم المادية والرمزية بصمة مشتركة تحقق التجانس والهارموني المعماري. لكن بالبحث عن هذه الأكواد في الواجهات والكتل العمرانية، سواء التي تمّ تخطيطها من السلطات أو التي تمّ تحويلها من قبل ساكنيها؛ نجد أن عشوائية الاختيارات هي الميزة المشتركة والغالبة، وتغيب تماماً فكرة الكود الفني والجمالي المشترك الذي تدعمها نظرية بورديو. ورغم أن بورديو نفسه قد أشار في بعض أعماله إلى فكرة «ذوق الحاجة» taste of necessity²³، وشرح كيف أن الجماعات ذات الرأسمال الاقتصادي الأدنى والثقافة المحدودة لا يملكون الخيار الجمالي ويلتزمون فقط بما يليق الحاجة، إلا أن ذلك لا ينطبق مرة أخرى على الحالة الجزائرية.

22) Helena Webster, Bourdieu for Architecture, p. 35.

23) Pierre, Bourdieu, Distinction: A Social Critique of the Judgement of taste, p. 374.

ذلك لأننا نجد نفس تلك التغييرات التي تفتقر إلى الكود الجمالي حتى في الأحياء السكنية الموجهة إلى الطبقة الاجتماعية ذات الدخل العالي نسبيا. ونلاحظها بوضوح كبير أيضا في المنازل الفردية الخاصة التي يتم بناؤها من طرف الأفراد الخواص الذين لا يخضعون بالضرورة إلى خيار الدولة إلا فيما يخص ربما تخطيط العقار الذي يكون موقعا لها.

بناء على كل ما سبق، يمكننا اختصار الأمر بالقول إنه لدينا داخل كبرى مدن الجزائر إما أبنية كولونيالية أنتجتها سلطة استعمارية لها بصمة جمالية لا تنتمي للمرجع الجزائري الأصيل، وإما أبنية أنتجتها السلطة الوطنية يسيطر عليها إما الاستفرد بمركزية الخيار الجمالي المفرغ من روح المجتمع، أو إما طابع العشوائية التي تُغلب في خياراتها ذوق الحاجة المتخلي عن كل مراجعه الاجتماعية والثقافية وحتى التاريخية.

ثغرات البناء البوردبوزي في حالة المدينة الجزائرية:

ما تمّ إنجازها في الميدان العمراني والمعماري لمدينة الجزائر الكبرى تحت إشراف السلطات المتعاقبة، الاستعمارية والوطنية، لا يمكن وضعه بأي شكل ممكن تحت خانة الهايتوس الاجتماعي. لا يمكن أيضا اعتباره إعادة إنتاج لرأسمال من أي نوع كان فيما تشتمله نظرية بورديو من رساميل. حتى الأكواد المعتمدة اجتماعيا يصعب إيجادها وتعريفها خارج إطار النسق السياسي والسلطوي الذي أنتجها. لذا سيكون من غير المنطقي اعتماد أي نظرية تحليل اجتماعي لفهم سياقات تلك الأنسجة العمرانية والأشكال المعمارية التي لم تعتمد المجتمع كمرجعية لها في أي مرحلة من مراحل إنجازها. نضيف إلى ذلك حقيقة أن التغييرات والتشكيلات التي أضافها الناس لما فرض عليهم من بناء وعمران، لم يكن فيها ما يمكن اعتباره كودا مجتمعيا يفسّر شيئا خارج ذوق الحاجة الشخصية وليس المجتمعية المشتركة.

مع ذلك نحن لا نستهيّن بحقيقة أن مجموع السياسات العمرانية التي حددت الشكل النهائي لمدينة الجزائر كان فيها كثير مما هو مشترك وموروث. إلا أن هذا الميراث السياسي والإداري المشترك لا يرقى ليكون نوعا من الهايتوس، بل هو أقرب ما يكون إلى «نمط عمل» أو *modus operandi* بالمعنى الذي قصده إروين بانوفسكي²⁴ حيث تصبح

24) Erwin, Panofsky, Gothic Architecture and Scholasticism, p.21.

عادة العمل المألوفة أشبه بالمبدأ الموروث. بتعبير آخر، هو طريقة ومجموعة من المبادئ المتوارثة للقيام بالعمل داخل إطار ونسق تاريخي معيّن. هذا الإطار كان دوماً سياسياً وسلطوياً في الحالة المتعلقة بعمران المدن الكبرى الجزائرية التي تمّ تشكيلها بما يلائم التوجهات العامة للإدارة. وتغيّر التوجهات كما أوضحنا سابقاً لم يغيّر الأدوات. لقد ظل نمط العمل دائماً ثابتاً لا يتغيّر بتغيّر السلطة ولا السياسة. النتيجة كانت أن النسيج العمراني على عمومه أصبح عبارة عن رقع يلتصق بعضها ببعض بما يشبه الخيط الرفيع الذي لا يستطيع أن يُخفي عدم انتمائها إلى النسيج الأصلي. كما أن هذا الخيط الرفيع أيضاً لا يستطيع أن يخفي عدم التجانس الواضح بين تفاصيل الأشكال العمرانية وتفاصيل الشكل والذوق الفني للمجتمع الذي يسكنها.

لفهم وتحليل السياقات الحقيقية التي تسمح بفهم عمران ومعمار المدن الجزائرية الكبرى أو ذات التأسيس الكولونيالي التي خضعت لتحولات جذرية ومنهجية أغلبها ذي طبيعة سياسية أو أيديولوجية، يُستحسن التخلي عن البراديم الاجتماعي. الأسلم والأصح هو إقامة نموذج جديد لا يتجاوز المجتمع قطعاً، لكن يأخذ السياسة كأساس البناء لنظرية تحليلية جديدة، ولا يهمل في نفس الوقت تعريف الأكواد الجديدة وتحديد طبيعتها. ويخطئ من يظن أن غياب الأكواد التي تفسر الذوق الفني المشترك دليل على غياب الذوق، فبالنسبة لنا هو دليل قطعي على ميلاد مجتمع جديد؛ قائمة الأكواد الخاصة به - وبمختلف أنساقه - هي في طور التشكيل والتأسيس، لكنه ميلاد قسري فرضته المدينة على المجتمع الذي لم يجد خياراً آخر إلا أن يتشكّل على حسب وعائها الذي فرض عليه حزمة جديدة من القيم والسلوكيات التي لم يعتدها. وصل الأمر الآن إلى التسليم بحقيقة أن المحرك الأصلي الذي يحدّد وجهة وطبيعة كل تشكيل محتمل للمستقبل هو معالم البنية العمرانية القائمة حالياً والتي تم إسقاطها عمودياً على المجال الحضري والاجتماعي للجزائريين. يحصل هذا ببساطة لأن السلطة الوطنية - رغم تراكم الإشكاليات العمرانية - لم تتخلّ حتى الآن عن وصايتها على ما يعمره الناس وذلك من خلال ما تفرضه عليهم من خطط وتصورات جزأت المجال إلى رقع يمكن تمييزها بسهولة نظراً لغياب الترابط بين نسيجها.

الخاتمة

الرأسمال الثقافي عند بورديو في المجتمع، مثله مثل الرأسمال الاقتصادي، كلاهما محل نزاع وصراع في سبيل الوصول إلى نوعية حياة أفضل، بل ويزيد قيمة عليه، لأنه يسمح لمن يملكه زائدا بأن يحصل على حظوة ومكانة أكبر في المجتمع. واجتماع رأس المال الثقافي والاقتصادي في يد واحدة ينتج الصورة المثلى للرأسمال الرمزي الذي من أوجه تجلياته عمران المجتمعات ومعمارها. تراكمات هذه الرساميل والطريقة المثلى للمحافظة عليها وضمان توريثها وإعادة إنتاجها يتم عبر الهابيتوس المولّد والموحد داخل بناء المجتمع، والهابيتوس نفسه يسمح بظهور مجموعة من الأكواد التي توحد الأذواق حول القيم الجمالية وتجعل ما ينتجه المجتمع قابلا للاستهلاك من طرف أفراد الذين يدركون هذه القيمة، وبصيغة أخرى يمكننا القول إن ما يقصده بورديو هو أن أصل كل إنتاج بشري وأيضا طريقة فهمنا وتقييمنا له تُبنى اجتماعيا ولا يتم توارثها طبيعيا، ونتيجة لذلك يمكننا قراءة التراتبيات والهيراركيات الاجتماعية من خلال الأدوات والأنظمة التي ينتجها المجتمع ويفرضها على نفسه. يتم ذلك من خلال فهم الهابيتوس، السمات الذي يحكم النظام ذي القدرة الهائلة على التوليد، لأنه يشبه في آلية الإنتاج التي يعمل وفقها نفس آلية عمل الجينات فيما يخص سياق ضمان استمرار وتكرار البنى الاجتماعية وكل ما يخضع إلى سلطتها التفسيرية.

إن البناء الصلب الذي تتمتع به المقاربة البوردويوزية قائم في الأساس على تفسير الظواهر بإرجاعها إلى هيكل داخلي متأصل منبعه ومصدره هو الهيكل العام للمنهج الذي تُقيم بناءه التنشئة الاجتماعية. وداخل إطار هذا الهيكل الداخلي ذي السمات الناظم على عمومته، تتفرع مناهج ثانوية تتعلق بمختلف الحقول الاجتماعية حيث تظهر نسخة لكل حقل بما يناسب خصائصه وهياكله التنظيمية التي هي أيضا من وضع المجتمع. المثير في الأمر أن هذا البناء الذي تنزل أساساته عميقا في بنى المجتمعات، يتهاوى أمام كل واقع مفروض من خارج تلك النظم والمنهجيات. بتحديد المثال المراد تفسيره، تصبح المقاربة البوردويوزية *l'approche bourdieusienne* غير ملائمة للتطبيق إن نحن حاولنا من خلالها

تفسير الإطار العمراني الجزائري، حيث تبرز مجموعة من الثغرات الهيكلية التي لا يمكن تجاوزها بأي شكل؛ بدءًا من الفكرة الأصلية فيها وهي الهايتوس الذي يصعب تحديده وتعريف أنساقه في البنيات التي لم تخضع في إنتاجها إلى الرساميل الموروثة اجتماعيا، وصولا إلى الرمزيات التي يجسدها ما يتم بناؤه.

إن حقيقة كون المدن الكبرى في الجزائر كانت حاصل جمع كل السياسات السلطوية، التاريخية والحديثة المفروضة على نسيجها فرضا استثنى المجتمع في كل قراراته؛ يجعل اعتبار النظرية السوسولوجية كأداة تحليل للواقع العمراني خطأ منهجيا. الأصل في الفهم في هذه الحالة لا يتعلق بالمجتمع بقدر ما يتعلق بالسياسات نفسها التي لم تضع اعتبارا للمجتمع، وما يُؤخذ حقيقة على السياسات العمرانية التي شهدتها الجزائر، إضافة إلى طبيعتها الشمولية، هو عدم التفاتها إلى القيم والأنماط الاجتماعية الأصيلة وحتى الجديدة، الشيء الذي كان يجبر المجتمع في كل مرة على إعادة هيكلة نفسه ليناسب المجال المفروض عليه وليس العكس كما هو مفترض. لذا فالواجب اعتماد توجه يسعى إلى تحليل التطور التاريخي للسياسات العمرانية ودراسة أهدافها المفترضة عند تحليل وتفسير الشكل العام للمدن الكبرى في الجزائر، بل إن تحليل التجمعات الحضرية الجزائرية يجب أن يتم تحت ضوء هذه السياسات لأنها الأصل الذي قامت عليه وداخله جميع التحولات الاجتماعية الكبرى.

إن أدوات التهيئة العمرانية ونمط عملها داخل إلزامية إطار ال- *modus operandi* كانت حتما أداة من أدوات التشكيل والتحويل الاجتماعي، لكنه لم يكن تشكيلا مقصودا في ذاته، دوما كانت التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري حالة مفروضة قهرا وقسرا ومن دون السعي إليها أو حتى رغبة واضحة في توجيهها. كان حبل الأمر يُترك على الغارب لما تأتي به الظروف المرافقة لتلك السيورة الاجتماعية، ويمكن اعتبار السياسات العمرانية المنتجة للمشاهد الحضرية إحدى أهم تلك الظروف. لذا فإن فهم بعض خصائص المجتمع الجزائري من خلال إطاره العمراني ممكن جدا، لكن لا يمكن أبدا

فهم حقيقة الإطار العمراني للمدن الكبرى في الجزائر باعتبار المرجعية الاجتماعية وحدها، فالمجتمع في الجزائر لم يشارك في صناعة عمرانه ومعماراه منذ ما يقارب القرنين من الزمن، هذا إن احتسبنا فقط الفترة الممتدة من بداية الاستعمار الفرنسي إلى الآن. لقد تمّ حرمان الجزائريين من الفرصة الاستثنائية التي يستطيع العمران أن يمنحها للمجتمعات الحرة والتي من خلالها تعبّر عن عبقرياتها، والمحزن في الأمر أن حالة التجميد القسري هذه التي تعرض لها المجتمع الجزائري أوقفت دورة الهابيتوس التاريخي ولم تسمح له حتى الآن ببدء دورة جديدة لنسخة جديدة تمكنه من التأسيس لما يمكن أن يكون هابيتوس بديل، وتعود أصول كل هذه الإشكاليات التي تمّ طرحها إلى سبب جوهري هو في الأساس الاحتكار السلطوي لسياسات وآليات الإنتاج العمراني والمعماري وإبعاد المجتمع عن عملية الإنتاج وفرض وصاية على آرائه وأذواقه بما يشبه الحكم عليه بعدم الأهلية.

المراجع العربية

1. إبراهيم، علي طيب، مساكن القرى الاشتراكية الزراعية: ماذا بعد أكثر من أربعين سنة؟، ص.ص. 63-89، إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 94، الجزائر، 2021.
2. بليل، محمد، سقوط زمالة الأمير عبد القادر وتأثيراتها على الوضع العام في الجزائر 1943-1947، ص.ص. 389-403، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد الثاني، العدد الأول، الجزائر، يناير 2019.
3. بورديو، بيار، أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة، ترجمة: أنور مغيث، لبنان، دار الأزمنة الحديثة، الطبعة الأولى، 1998.
4. خداوي، محمد، السياسة العمرانية في الجزائر من منظور نقدي، ص.ص. 275-325، مجلة الدراسات القانونية، المجلد التاسع، العدد 1، الجزائر، جوان 2022.
5. شوفالیه، ستيفان وشوفيري، كريستيان، معجم بورديو، ترجمة: الزهرة إبراهيم، الجزائر، دار الجزائر: الشركة الجزائرية السورية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
6. لعربي، صلاح الدين، مفهوم الهايتوس عند بيار بورديو، ص.ص. 63-71، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 9، الجزائر، نوفمبر 2014.

المراجع الأجنبية

1. Bourdieu, Pierre, Le Sens Pratique, Paris, Les Éditions de Minuit, 1980.
2. Bourdieu, Pierre, Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste, translated by: Richard Nice, Mass. USA, Harvard University Press, 1984.
3. Bourdieu, Pierre, Raisons Pratiques : Sur la Théorie de l'Action, Paris, Ed. SEUIL, 1994.
4. Bourdieu, Pierre, Participant Objectivation, pp. 281-294, The Journal of the Royal Anthropological Institute, vol.9, n°2, USA, May 2003.
5. Bourdieu, Pierre, Algerian Landing, pp. 415-443, Ethnography, vol.5, n° 4, UK, 2004.

6. Bourdieu, Pierre et Sayad, Abdelmalek, Le Déracinement : La Crise de l'Agriculture Traditionnelle en Algérie, Paris, Les Editions de Minuit, 1964.
7. Goodman, Jane E. and Silverstein, Paul A., Bourdieu in Algeria: Colonial Politics, Ethnographic Practices, Theoretical Developments, University of Nebraska Press, Lincoln. USA, 2009.
8. Panofsky, Erwin, Gothic Architecture and Scholasticism, Mass. USA, Archabbey Press, 1951.
9. Rapoport, Amos, Pour une Anthropologie de la Maison, Paris, Edition Dunod, 1981.
10. Webster, Helena, Bourdieu for Architecture, New York, Routledge, 2011.

كفاءة نظرية «إنتاج الفضاء» في فهم الواقع الاجتماعي المكاني في المدن العربية التاريخية: دمشق وغرناطة نموذجاً

أمل رمضان



كفاءة نظرية «إنتاج الفضاء» في فهم الواقع الاجتماعي المكاني في المدن العربية التاريخية: دمشق وقرنطة نموذجاً

أمل رمضان¹

الملخص

تخوض هذه الدراسة في نظرية «إنتاج الفضاء» التي طرحها هنري لوفيفر بوصف الفضاء الاجتماعي مُنتجاً اجتماعياً ومُنتج للحياة الاجتماعية. إذ تطرح رؤية سوسولوجية متعمقة عابرة للتخصص تتمحور حول عملية إنتاج المدن في النظام الرأسمالي. يحاول هذا البحث أشكلة مفهوم الفضاء وما يترتب عن إنتاجه من محاولة بناء سرديات مكانية مختلفة، منها ما يسعى إلى صناعة ذاكرة مكانية أو نحو ذاكرة مكانية قائمة. ومنه، سيتناول البحث مسألة كفاءة نظرية «إنتاج الفضاء» في دراسة بعض الفضاءات الاجتماعية في المدن العربية التاريخية. فمع أنّ نظرية لوفيفر كانت قد نُشرت في كتابه «Production of Space» مقدماً تحليلاً لكيفية إنتاج المدن الغربية الرأسمالية، إلا أنّ المعايير الأساسية والأسس التي أرساها في كتابه يمكنها أن تسهم في فهم واقع بعض المدن العربية، وذلك تبعاً لنمط الإنتاج الحضري في المدينة. وسيعتمد البحث مدينة دمشق ومدينة قرنطة نموذجين للدراسة.

الكلمات المفتاحية: الفضاء الاجتماعي، إنتاج الفضاء، الذاكرة المكانية، دمشق، قرنطة، قراءة المدينة.

(1) وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، قطر.
ara006@dohainstitute.edu.qa

المقدمة

منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، شكّلت الحياة اليومية نقطة الانطلاق التي شرع منها علماء الاجتماع بغية فهم الواقع الاجتماعي المكاني في مدّهم بصورة ملموسة تسعى لإحداث تغييرات في المجتمع، ما جعل رؤيتهم تمتاز بمفارقتها عمّا ساد قبلها من دراسات أهملت الجانب الاجتماعي، وارتكزت على التحليلات القائمة على البنى المجردة والمغلقة على نفسها. وقد ارتبط هذا التحول بمحاولتهم تفسير الفضاء الحضريّ من منظور اجتماعي-سياسي-اقتصادي من شأنه أن يُسهم في منح العامة حقوقهم في الأماكن التي يقطنونها. فقد حاولوا تقديم معرفة منهجية هدفها خدمة الأشخاص في مدّهم من خلال تعرية الواقع الحضريّ أمامهم وزيادة وعيهم بموقعهم الاجتماعي. ومنه أخذت دراسة الفضاء الاجتماعي (Social Space) بُعداً نقدياً يتم من خلالها تفسير شبكة العلاقات التي تحكم الأشخاص وسلوكاتهم وتحركاتهم من جهة، إضافة إلى المسافات الاجتماعية التي تربط الأماكن أو تبعدها عن بعضها من جهة أخرى. كما قدّمت هذه الرؤية تفسيراً يبيّن الوظيفة والهدف من إنتاج بعض الفضاءات والأماكن، والشروط التي تؤدي إلى إنتاج نمط الحياة الاجتماعية.

ترجع هذه المقاربات الاجتماعية في أساسها إلى رؤية ماركسيّة تقوم على أساس وضعي يهتم بتحليل البنى الاجتماعية، وتسعى لفهم الواقع وتحقيق العدالة الاجتماعية والمكانية. فمن جهته، أرجع بيير بورديو سبب محدودية الممارسات الاجتماعية في المدن إلى «وجوه الاغتراب في المجتمع الرأسمالي»². وقصد بهذا الاغتراب إقصاء بعض الأفراد من الفضاء الاجتماعي، ما يجعل بعض الأماكن مغيبّة عنهم. وقد عزا وجود هذا الاغتراب الاجتماعي إلى «العلاقة بين البؤس الراهن المعيش وانخيار المشاريع السياسية التي كانت تدعو إلى مستقبل إنساني أفضل، أي إلى المشروع الاشتراكي، ولعل هذا الانخيار، الذي تحصنه وتوطد

(2) بيير بورديو، بؤس العالم، ج1، ترجمة محمد صلح، (دمشق، دار كنعان، 2010)، ص 11.

أركانه إيديولوجيا رأسمالية منتصرة»³. وبالتالي، أصبح الفضاء الاجتماعي بحسب بورديو «حقل قوة... ومجال سلطة موزعة بطريقة متفاوتة»⁴ وذلك بسبب الأيديولوجيا الرأسمالية التي يُبنى عليها. وفي هذا المضمار طوّر ميشيل فوكو مفهوم السلطة من شكل عاموديّ إلى بنية أفقيّة متشعبة وشاملة للمجتمع بأسره. فقد أشار إلى البعد السلطويّ الذي يحكم المجتمع عند تحديده لأشكال السلطة، وذلك من خلال ربطها بالمعرفة. فقد ذهب فوكو «أنّ العلاقة بين السلطة والمعرفة هي علاقة متشابكة»⁵، وأنّ «السلطة موجودة في كل مكان في المجتمع وممارسة من جميع أفراد»⁶.

وانطلاقاً من هذا السياق المعرفي، قدّم هنري لوفيفر نظرية «إنتاج الفضاء» التي تُعنى بدراسة الواقع الاجتماعيّ بكلّ حيثياته عبر إضافة البعد الاجتماعيّ إلى الرؤى السابقة، وتحمليّ ذلك في تحليله عملية إنتاج الفضاء الاجتماعيّ.

استناداً إلى ما سبق، سيحاول هذا البحث التنقيب في نظرية هنري لوفيفر التي تُعنى بإنتاج الفضاء بغية تلمّس الإجابة عن السؤال البحثي: ما مدى الاستفادة من نظرية لوفيفر «إنتاج الفضاء» في فهم المدن العربية التاريخية؟ إذ يهدف البحث لإثبات كفاءتها من خلال دراسة مدينتيّ دمشق القديمة وغرناطة الأندلسيّة كنموذجين مختلفين من نماذج إنتاج المدن التاريخية، حيث تشهد كل من هاتين المدينتين تجربتين مختلفتين من عملية الإنتاج الحضريّ نظراً لاختلاف السياق الاجتماعيّ في كل مدينة، إذ شهدت دمشق أحداثاً قد

(3) المرجع نفسه.

(4) جمال بوطاهري، الفضاء العام: سيرورة تشكل المفهوم (19-34)، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، 67، الرباط، 2020.

5) Maura Sellars, Power: Discourses of Power, (19-34), Educating Students with Refugee and Asylum Seeker Experiences: A Commitment to Humanity, Verlag Barbara Budrich, edition 1, (2020).

6) Ibid.

(7) جميع المراجع الواردة باللغة الإنجليزيّة والتي لا تتضمن ترجمة معتمدة هي ترجمة الباحثة.

ينجم عنها تغيير ذاكرة مكانيّة قديمة وإنتاج نسخة جديدة من المدينة، بينما شهدت غرناطة الأندلسيّة حالة من الانسجام بين الفضاء الطبعي والفضاء الاجتماعيّ.

يعتمد هذا البحث على منهجية بينتخصصية (Interdisciplinary)، وذلك من خلال توظيف النظريات الخاصّة بعلم الاجتماع والتّاريخ والذاكرة في دراسة المدن المذكورة. ويتطلّب البحث قراءة تأويليّة للتجليات المكانيّة المكتوبة في هاتين المدينتين في محاولة فك شيفرة الرّموز الحضريّة فيهما؛ الأمر الذي يجعل العملية التّأويليّة ضرورة لازمة لاستخلاص نتائج البحث وتوصياته.

ومن أهداف هذا البحث تحليل الممارسات العمرانيّة التي تتصل بسبل الحفاظ على الذاكرة المكانيّة الجمعيّة وسبل محوها. كما تكمن أهمية هذا البحث من انطلاقه من ممارسات الحياة اليوميّة «كنواة جوهرية لتغيير الحياة الحضريّة»⁸ في المدن المدروسة، ومن محاولته الخوض في العلاقة ما بين الفضاء المعيش (Lived space)⁹ والفضاء المتخيل (conceived space)¹⁰ والتي بدورها تكشف نمط إنتاج الحياة اليوميّة. وهذا ما سيحاول البحث إبانته في متنه.

8) Serin, B., & Irak, D. Production of space from the digital front: From everyday life to the everyday politics of networked practices. *Cities*, 130, 103889. <https://doi.org/10.1016/j.cities>. (2022).

9) Henri Lefebvre, *The Production of Space*, Translated by Donald Nicholson Smith, (Blackwell Publishing, USA, 1991), 26.

10) Ibid.

أولاً: إنتاج الفضاء: ما يُكثفه الفضاء الاجتماعي في المدينة

1. لماذا فضاء المدينة؟

شكّلت المدينة موضوعاً فلسفياً جوهرياً منذ عهد الفلاسفة الإغريقين، إذ لم يُنظر لها على أنّها شرط موضوعي محايّد وبسيط أو أنّها مجرد سياق اجتماعي لما يحدث في المجتمعات، وإنّما أعادوا التفكير بها وجعلوها محور فلسفاتهم الاجتماعية. فقد أرسى أفلاطون فلسفته الخاصّة بالمدينة في كتاب «الجمهورية»¹¹ عندما قدّم رؤيته حول المدينة الفاضلة. كما تابع أرسطو مسيرة معلمه في إيلاء المدينة أهميّة بالغة، وذلك من خلال دراسة بعض المدن الإغريقيّة في كتاباته. وعليه، فإنّ دراسة المدن ليست حديثاً العهد، كما أنّها كانت تُعد منذ القدم الحجر الأساس لفهم الشّكل الذي ينبغي أن تكون عليه المدينة، وذلك انطلاقاً من النّظر في معطيات الواقع الاجتماعي، وانطلاقاً من وجود نموذج مثالي للمدينة، فكان لا بدّ من وجود سبل تُعنى برصد أحوال المجتمعات في المدن.

ومن هنا ظهرت الحاجة نحو نظريّة تُعنى بدراسة تفصيليّة دقيقة لمخطط المدن وما يجري فيها من أحداث، وما يتم تطبيقه من استراتيجيات. وقد تطورت هذه الدراسات مؤخراً وشغلت اهتمام الباحثين، وذلك بغية حصول الجميع على الحق في المدينة. وكان هنري لوفيفر أبرز من تناول مفهوم «الحق في المدينة» ووضعه مركزاً لفلسفته من خلال تحليل آليّة إنتاج المدن، مؤكداً أنّ «سكان المجتمع الحضري لهم الحق في الاستمتاع بالمدينة»¹² بحيث يتفاسمونها جميعهم وتكون ممثلة لكافة مصالحهم، كما قدّم الأدوات اللازمة لكشف آفات المدينة، إذ أكّد أنّ عملية تخطيط المدن هي عملية أيديولوجيّة بالدرجة الأولى تؤسّسها معرفة مؤدّجة، ويتم ذلك من خلال إرساء وظائف محدّدة تتبدى في الهندسة العمرانيّة التي ترسم صورة المدينة وتحدد الممارسات فيها. ومن هذا التّخطيط، تنبثق كلّ مشكلات المجتمع

11) Plato. The Republic. Translated by Desmond Lee. 2nd ed. (London, Penguin, 2007).

12) سرير أحمد بن موسى، هنري لوفيفر: من الحق في المدينة إلى هرمينوطيقا المدينة (237-266)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 15 (2)، وهران (2019).

وتتمظهر في فضاء المدينة على شكل أعراض مرضية تصيب أماكنه¹³. وبناءً على هذه الرؤية للتخطيط المدني، يتضح أنّ للمدينة فضاءات صحية وأخرى مريضة ينبغي الكشف عنها وعن الأسباب التي أدت إلى مرضها في محاولة لإصلاحها، وذلك لتحقيق العدالة المكانية في المجتمع. وبالتالي، فإنّ «طريقة البناء العمرانيّ وتكوين المدن تعبر عن بعد سياسيّ وأخلاقيّ وليست مجرد شكل جماليّ»¹⁴. ومن هنا تأتي أهمية الوقوف عند مفهوم الفضاء كما بيّنه لوفيفر في كتاب «إنتاج الفضاء».

2. مفهوم الفضاء الاجتماعيّ

عمل هنري لوفيفر على إعادة النظر في مفهوم الفضاء المستخدم في الحقول المعرفية العلمية والأدبية، وذلك عندما استهل الفصل الأول من كتاب «إنتاج الفضاء» بتوضيح ما كان عليه مفهوم الفضاء وما أضاف إليه، إذ ذهب إلى أنّ مفهوم الفضاء «حمل في السنوات السابقة معنى هندسيّاً محضاً، يشير إلى المساحة الفارغة»¹⁵. فقد كان يُقصد بالفضاء أي مساحة فارغة من أي وظيفة أو معنى دلاليّ ممكن أن يحتمله هذا الفراغ. كما أكد أنّ مفهوم الفضاء أخذ يتولّد مؤخراً بأشكالٍ مختلفة وغير محدودة كالفضاء الأدبيّ والأيديولوجيّ¹⁶. لذا، حاول من جهته تقديم صورة مختلفة وأكثر دقّة من خلال تقديم فلسفته الخاصة بالفضاء، فأسس نقداً جديداً أطلق عليه اسم «نقد الفضاء (Critique of Space)»¹⁷ ويقوم هذا النقد على أساس «معرفة الفضاء»¹⁸، إذ استند إلى مفهوم

13) Henri Lefebvre, Writings on cities, Translated by Eleonore Kofman and Elizabeth Lebas, (Blackwell Publishing, USA, 1996). 98-99.

14) سرير أحمد بن موسى، هنري لوفيفر: من الحق في المدينة إلى هرمينوطيقا المدينة (266-237)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 15 (2)، وهران (2019).

15) Henri Lefebvre, The Production of Space, Translated by Donald Nicholson Smith, (Blackwell Publishing, USA, 1991), 1.

16) Ibid, 3.

17) Ibid, 92.

18) Ibid, 7.

«المعرفة» الذي جاء به ميشيل فوكو وبنى عليه بعد ما نقد نظريته مشيراً أنّها تفتقر لرؤية واضحة حول مفهوم الفضاء الاجتماعي، كما أنّ الجانب النظري والمعرفي للنظرية لا يرتبط بالجانب العملي المتصل بالحياة اليومية¹⁹، ولذا حاول ردم هذه الفجوة بتقديمه نظرية تتصل بالحياة الاجتماعية العملية، فقد رأى أنّ معرفة الفضاء «تتأرجح بين وصف الفضاء وتشريحه، ويتم ذلك من خلال وصف ما يتبدى في الفضاء أو في أجزاء منه، ومن ثم تحليله كصورة متكاملة»²⁰.

وبالتالي، فإنّ فهم الفضاء وتفسيره يحتاج إلى قراءة لظاهر التمثلات المكانية، ومن ثمّ الانتقال إلى تحليل أجزاء هذا الفضاء الاجتماعي وما يربط بين أجزائه ومكوناته، ومنه يتم الوصول إلى المعرفة التي يتأسس وفقها الفضاء الاجتماعي، وبالتالي، فإنّ معرفة المعرفة المكانية تكون من خلال تفسير أجزاء الفضاء الاجتماعي وكافة علاقته، إذ إنّ هذه المعرفة تقوم على أسس أيديولوجية تحاكي أفكار مُنتج الفضاء الاجتماعي، فتكون الوظيفة المناطة لهذه الفضاءات لحظة عملية التخطيط المبرمة من قبل المنتج تمثيلاً لأيديولوجيا السلطة الفاعلة. وهذا ما أشار إليه لوفيفر مؤكداً أنّ الأيديولوجيات لا تتبدى بالفضاء بصورة منعزلة عن المعرفة بقوله: «تأتي صعوبة مهمتنا النقدية وتعقيدها من حقيقة أنّها تشتغل على دراسة مكونات الفضاء الاجتماعي على الجانبين «العقلي» «الاجتماعي» معاً»²¹، وقد قصد بالجانب العقلي عملية تخطيط الفضاء الاجتماعي، بينما يمثل الجانب الاجتماعي الممارسات اليومية في الفضاء الاجتماعي بعد تأسيسه. ومنه تخلص لوفيفر من ثنائية المعرفة والحياة الاجتماعية التي طالما كانت لزاماً على الباحث أن يبني فكره على واحدة منهما. وبالتالي، فإنّ الفضاء وفق لوفيفر هو «ليس شيئاً واحداً بعينه، وإنما مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الأشياء»²²، وقد ذهب لوفيفر أبعد بتحليله للفضاء فأتى «بالتالوث المكاني» الذي من خلاله تتاح إمكانية قراءة عملية إنتاج المدن.

19) Ibid, 4.

20) Ibid, 91.

21) Ibid, 90.

22) Ibid, 83.

3. إنتاج الفضاء ما بين الماركسيّة والبنويّة

لم تكن نظرية «إنتاج الفضاء» بمعزل عن الإنتاج المعرفي الذي ساد قبلها، إذ بنّت أسسها على بعض المدارس السابقة وخالفتها في بعض النقاط كالمدرسة الماركسيّة والبنويّة. فعند التمعن في المصطلحات التي استعان بها لوفيفر لصياغة نظريته، يتضح أنّه اعتمد بصورة رئيسة على المصطلحات اللغويّة التي سخرها لتفسير التّمظهرات الحضريّة في المدينة، وذلك عندما أكّد أنّ «تحليل أي ظاهرة حضرية يتطلب استخدام كافة الأدوات المنهجية كالشكل والوظيفة والبنية والمستويات والنص والسياق والقراءة والكتابة والدال والمدلول»²³، وهي جميعها مصطلحات كانت قد استُخدمت في حقل اللسانيات عند أتباع المدرسة البنويّة عند دراستهم الدلالة اللغويّة، إلا أنّه لم يكتفِ عند حدود استعمال هذه المصطلحات كما وردت في سابق عهدها، وإتّما وسّع الحقل الدلاليّ اللغويّ ليشملّ فضاء المدينة، فقد نظر له على أنّه نص مفتوح غير مكتمل وينطوي على معانٍ، وذلك عند توظيفه مصطلح «فك الشيفرة»²⁴ (Deciphering the codes) لتفسير دلالات الفضاء المتغيّرة، ومنه نقد البنويّة التي أفلتت نطاق الدلالة وحددتها بمدلول لغويّ واحد غير متغيّر. ومن جهة ثانية، يتبدى الفكر الماركسيّ بوضوح في فلسفة المدينة عند لوفيفر، إذ حاول إيجاد طريقة حياة تشاركية عادلة بغية التخلص من آفات المجتمع الحديث، إذ وافق الماركسيين بوجود بنية عليا تتحكم بالمجتمع، وبنية سفلى خاضعة لسلطة الأولى، إلا أنّه ذهب إلى أنّ هذا التحكم يتم عبر التخطيط العقليّ لفضاء المدن والذي من خلاله ترتسم آلية تقسيم العمل والإنتاج والمعرفة، كما خالف إنجلز بإلغائه ثنائية الريف والمدينة²⁵، وذلك من خلال التّخلص من مركزيّة المدينة والنّظر لها على أنّها الفضاء الذي ينبغي أن يعطي الحق للجميع

23) Henri Lefebvre, Writings on cities, Translated by Eleonore Kofman and Elizabeth Lebas, (Blackwell Publishing, USA, 1996). 111.

24) Henri Lefebvre, The Production of Space, Translated by Donald Nicholson Smith, (Blackwell Publishing, USA, 1991), 7.

25) سرير أحمد بن موسى، هنري لوفيفر: من الحق في المدينة إلى هرمينوطيقا المدينة (237-266)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 15 (2)، وهران (2019).

بصورة عادلة بغية الوصول إلى النموذج الأمثل للمدن²⁶. ويبقى السؤال: ماذا يترتب على النظر إلى المدينة على أنّها مُنتج اجتماعي، وللحياة الاجتماعية، وأداة للفكر، وللسيطرة؟

4. ما بعد «إنتاج الفضاء»

بناءً على هذا التصور السوسولوجي لفضاء المدينة، طوّر ميشيل دي سيرتو فلسفة المدينة من خلال توسيع التصور نحو السلطة عبر ثنائية الاستراتيجية والتكتيك. إذ أكد أنّ الاستراتيجية هي الإجراءات التي تحدثها البنية الفوقية في الفضاء وفق عملية التخطيط المدني، بينما يأتي التكتيك ليبيّن تدابير ساكني الفضاء المتمثلة بخرق الاستراتيجيات المفروضة²⁷، ومنه بدأ يتحول الفضاء الاجتماعي إلى ساحة للصراع للحصول على الحق في المدينة.

من هذا المنطلق سلّط العديد من الجغرافيين الضوء على الفضاءات التي تحتضن أماكن الذاكرة²⁸، ويقصد بأماكن الذاكرة «تلك الأماكن التي تتبلور فيها الذاكرة وتفرز نفسها وتعتمد على التفاعل بين الذاكرة والتاريخ»²⁹، وتكمن أهمية أماكن الذاكرة بأنّها تتأثر بأشكال التحول السياسي، كما تستخدمها الأمم لإعطاء الشرعية لهويتهم وتاريخهم خاصّة في أوقات الصّراعات، إذ تصبح هذه المواقع داخل المدن رمزاً للسيطرة والمقاومة ولبناء السرديات المكانية.

ومن بعد هذه الوقفة الوجيزة حول تطور نظرية «إنتاج الفضاء» بصورة عابرة للتخصصات، لا بدّ من مقارنة نظرية «إنتاج الفضاء» لتفسير واقع إنتاج المدن.

26) Henri Lefebvre, Writings on cities, Translated by Eleonore Kofman and Elizabeth Lebas, (Blackwell Publishing, USA, 1996).120–121.

27) محمد شوقي الزين، "الفضاء العمومي المغربي في فرنسا اليوم: رؤية المفكر الفرنسي ميشال دو سارتو." المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات 39,38، (2017). 161-71.

28) Rose-Redwood, Reuben, Derek Alderman, and Maoz Azaryahu. "Collective Memory and the Politics of Urban Space: An Introduction." *Geo-Journal* 73, no. 3 (2008): 161–64. <http://www.jstor.org/stable/41148291>.

29) محمد مرطن، ذاكرة المكان: أسماء المدن والقرى الفلسطينية ما بين الاستمرار (31-54)، مجلة تبين، مجلد 9، (33)، الدوحة، 2020.

ثانياً: كفاءة نظرية «إنتاج الفضاء» في مدينة غرناطة

حرص هنري لوفيفر عند تقديمه نظرية «إنتاج الفضاء» على إعطاء أمثلة حيّة تحاكي كل نقطة أشار إليها في نظريته، ولعل أهمّ هذه الأمثلة تجسّدت في المدن الإيطالية³⁰، وذلك سعيًا منه لتأكيد صحة نظريته وإثبات كفاءتها أوروبياً. وإلى جانب إثبات هذه النظرية جدارتها أوروبياً، فإنّها أيضاً تثبت هذه الجدارة في السياق العربيّ. وسيتبدى ذلك عند تحليل إنتاج بعض الجوانب الحضريّة في مدينتي غرناطة ودمشق على التوالي.

1. انسجام الفضاء الطبيعيّ والمُنْتَج في مدينة غرناطة

تُعد مدينة غرناطة واحدة من المدن التي حاول مخططوها تقديم صورة مثاليّة لها من خلال بناء شكل عمرايّي يتميز بالانسجام بين الغطاء النباتيّ والمائيّ والأبنية العمرانيّة، أي بين الفضاءين الطبيعيّ والاجتماعيّ. وعندما نذهب إلى أنّ هناك صورة مثاليّة للمدينة، فهذا يعني أنّ المدينة منتجة اجتماعياً وفق رؤية مخططين سعوا لإبانة صورة نموذجيّة لمدينتهم. وسعيًا لإبانة عملية إنتاج المدينة، كان لا بدّ من الوقوف عند الاستراتيجيات التّخطيطيّة المتبعة في عملية الإنتاج والتي من خلالها تحقق التفاعل بين الفضاءين العقليّ التّخطيطيّ والاجتماعيّ المنتج.

كُثرت المظاهر الطبيعيّة بصورة مُدمجة بالإنتاج المعماريّ في قصور وحدائق مدينة غرناطة، فظهر الماء بصورة أحواض ونافورات وقنوات، إلى جانب الغطاء النباتيّ الوفير الذي تميّز بكثرة الأشجار المثمرة والنباتات والزهور العطرة في فناء القصور. وقد وُفق منتجو هذه المدينة بالجمع بين العمارة والطبيعة. وقد جاء في وصف قصر العريف في غرناطة:

«كل شيء في جنة العريف بسيط في مظهره قوي في تأثيره على النفس، ولا دخل للبدي البشرية في تعديل ذلك، إذ ترك للطبيعة كل شيء. كما أنه كان من شأن زخارف هذا

30) Henri Lefebvre, The Production of Space, Translated by Donald Nicholson Smith, (Blackwell Publishing, USA, 1991), 79.

القصر وتوزيع منظراته ونوافذه وإحاطة نطاق طبيعي رائع به ما يهيئ للمرء أن يحس بالراحة وأن يتمتع بكل ما يحيط به».³¹

نستشف من الوصف السابق التوافق بين الفضاءين الطبيعي والمنتج الاجتماعي، أي بين التجليات الطبيعية وزخارف القصر، إلى جانب تجنب مخططي المدينة التأثير السلبي على الغطاء الطبيعي الموجود بصورة أولية فيها، فقد قام الإنتاج على أساس التجانس بغية الحفاظ على المنفعة والمتعة النظرية والمحتوى الفكري المراد من عملية الإنتاج.

وانطلاقاً من أن المدينة منتجة وفق حالة من الانسجام بين الفضاءين الطبيعي والبشري (الاجتماعي)، فكان لا بد من فك شيفرة أهم التجليات التي تميز المدينة عن سواها، ويتمثل ذلك بالتجليات الطبيعية. إذ انطوت هذه التجليات على خطابات مضمنة يمكن قراءتها؛ فهندسة الفضاءين الطبيعي والاجتماعي كانت خاضعة لتنظيم متقن ولم تكن فعلاً ارتجالياً عفويًا. وفي هذا الصدد، تبدى مدينة غرناطة واحدة من المدن التي اختلط فيها الجانب الطبيعي مع الإنتاج الاجتماعي وفق خطة هندسية منظّمة، واللافت للنظر فيها أنّها شيدت بناءها وفق أسس جمالية جمعت بين المتعة النظرية والمنفعة. لذا كان لا بد من الوقوف عند هذا التجلي الجمالي لإنتاج هذه المدينة التاريخية.

يُعد بناء الحدائق من أبرز الأمثلة لاختلاط الشكل الجمالي مع المنفعة الوظيفية، وخير مثال على إتقان فن هندسة الحدائق يتجلى في حديقة الأسود الواقعة في فناء قصر الحمراء في غرناطة، وقد وقع الاختيار على هذه الحديقة نظراً لبلوغ «الفن الإسلامي ذروته في هذا القصر، ووصل جمال الإدراك والانسجام لدرجة لا مثيل لها، حيث يجعل كل من الضوء والماء والزخرفة الرائعة من هذا القصر متعة رائعة للحواس، فيمر بنا عبر الفترة السابقة من الزخارف المجردة والهندسية لينقلنا إلى أسلوب طبيعي أكثر»³² ويُعد الماء واحداً من العناصر

(31) السيد عبد العزيز السالم، المساجد والقصور في الأندلس، (الإسكندرية، مؤسسة شباب، 1986)، 151.

(32) محمد هشام النعسان، قصور وحدائق الأندلس العربية الإسلامية: دراسة تراثية، أثرية، عمرانية، جمالية، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2017)، 288.

الطبيعية في هذه الحديقة الذي أنتج وفق شكل جماليّ في فناء الحمراء ليؤدي معنى دينياً.

يتجلى فناء الأسود في هيئة «صحن واسع فيه اثنا عشر أسداً رابضاً من الرخام، تحمل الإناء العظيم القائم وسط الدار ويخرج الماء من أفواهها وتسيل الفوارات من أعلى الصحن»³³ ومن خلال هذا الوصف الجماليّ للماء المنبثق من الأسود، يتبدى أنّ انبثاق الماء وتدفعه كان قد تجلّى وفق صورة هندسيّة يُراد بها إيصال معنى أو تصوّر ما؛ تحاول هذه الصورة محاكاته. وهذا ما أكدته فاليري غونزاليز عند مقاربتها لهندسة قصر الحمراء، فقد بنّت رؤيتها وفق المعادلة المنطقية للودفيج فيتجنشتاين التي تتلخص بأنّ «كل ما ينتمي إلى القضية ينتمي إلى الإسقاط، ولكن ليس ما يتم إسقاطه»³⁴ بمعنى أنّ تمة فرق بين ما يتم إسقاطه وعرضه، والمعنى الذي يؤديه هذا الإسقاط، والقضية في سياق بحثنا هي الشكل الذي تجلّى فيه الماء عقب انبثاقه من الأسود، أما المعنى المراد، فقد تبدى بهيئة صورة مجازيّة تحمل معنى متصلاً بنمط التفكير السائد عند الأندلسيين. وفي هذا الصدد، يرى حكيم «أنّ التخطيط في المدن الإسلامية يعتمد بالدرجة الأولى على واحد من أربعة: القرآن والسنة والفقه والشريعة»³⁵، ومنه نجد العديد من الباحثين الذين أرجعوا صورة تدفق الماء إلى تأثر الأندلسيين بصور وصف الجنة في القرآن الكريم، إذ ورد في كتاب «قصور وحدائق الأندلس» أنّ صورة تدفق الماء ترمز إلى الأنهار الأربعة الموجودة في الجنة، بقول المؤلف: «تتدفق المياه لتصب بأربعة جداول للجهات الأربع الأصلية وترمز للأنهار التي تجري في حدائق الجنة»³⁶. لم تكن المقولة السابقة الوحيدة التي أسندت صورة تدفق الماء إلى مرجعية دينية تتصل بوصف الجنة وما فيها من أنهار جارئة، إذ ورد في كتاب «غابر الأندلس

(33) محمد كرد علي، غابر الأندلس وحاضرها، (المملكة المتحدة، هنداوي، 2014)، 90.

(34) Valeri Gonzalez, Beauty and Islam, Aesthetics in Islamic Art and Architecture, (London, IBTAuris, 2001), 74.

(35) محمد هشام النعسان، قصور وحدائق الأندلس العربية الإسلامية: دراسة تراثية، أثرية، عمرانية، جمالية، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2017)، 98.

(36) المرجع نفسه، 289.

وحاضرها» أنّ ابن جبير كان قد أشار إلى أنّ «غرناطة في مكان مشرف، وغطتها تحتها تجري فيها الأنهار... وقد قال الله في وصف الجنة: تجري من تحتها الأنهار»³⁷. ومنه نستشف أنّ إنتاج الماء في الحديقة الأندلسية جاء وفق «النظرية الفردوسية» أي بصورة تماثل صورة الماء في الجنة كما ورد ذكرها في القرآن الكريم. وعليه، فإنّ الماء لم يكن مجرد عنصر طبيعيّ سخره الإنسان ليضفي قيمة جمالية أثناء عملية إنتاج القصر، وإمّا أنتج ليحمل معنى مجازياً يقوم على أسس فكرية دينية قد لا تدرك إلا من خلال القراءة المتأنية لها.

وبناءً على ما ورد في السطور السابقة، يتضح أنّ عملية إنتاج غرناطة تلتقي مع نظرية لوفيفر، وذلك بكون الحدائق فيها منتجة اجتماعياً وفق ثقافة المخططين لها. وبما أنّ فعل الإنتاج الحضريّ يقوم على أسس فكرية وأيدولوجية تفرضها الفئة المنتجة له، فقد حملت العناصر الطبيعية المنتجة بشكل جمالي وساحر معنى فكريّ تجسّد بصورة ذهنية ذات بُعد دينيّ أراد منتجو المدينة تقديمها كجوهر عملية إنتاج الفضاء وكتابة نصّ المدينة.

ومما سبق نستطيع القول أنّ الإطار المفاهيميّ الرئيس في نظرية «إنتاج الفضاء» بقي أساس عملية الإنتاج في مدينة غرناطة، إذ أبان تحليل التجليات الطبيعية في المدينة أنّ الفضاء الاجتماعيّ مُنتج اجتماعي ونصّ يعبر عن فكر منتج.

2. الذاكرة المكانية في دمشق القديمة وعلاقتها بإنتاج المدينة

تُعد تسمية «دمشق القديمة» من المصطلحات الشائعة في السياق السوريّ الدمشقيّ، إذ لا يستعمل للحديث عن المدينة بمرمتها، وإمّا يشير فقط إلى القسم القديم منها، ويعرف هذا القسم بعراقته وتاريخه الطويل، وهذا ما يجعل تناول الذاكرة المكانية جزءاً مهماً في سبيل فهم عملية إنتاج الفضاء. لذا يقدّم البحث لمحة موجزة عن معالم القسم القديم في المدينة، ومن ثمّ يتطرق إلى أهمية ربط دراسة الذاكرة بإنتاج الفضاء، والدور الرئيس الذي يؤديه الثالوث المكانيّ في فهم عملية الإنتاج.

(37) محمد كرد علي، غابر الأندلس وحاضرها، (المملكة المتحدة، هندواي، 2014)، 86.

أ. نبذة عن عمران دمشق القديمة

عندما نتحدث عن القسم القديم في مدينة دمشق، فإننا نتحدث عن نواة المدينة، وعن تاريخ يعود إلى أربعة آلاف عامٍ من الحضارات المتناوبة على فضاء المدينة، ما حوّل المدينة إلى مجموعة من الطبقات العمرانيّة التي تعود إلى بعض الحضارات التي قامت على أرض هذه المدينة كالعمارة الرومانيّة، والأمويّة، والمملوكيّة، والأيوبيّة، والعثمانيّة. ولعل أبرز هذه المعالم هي:

- سور المدينة وأبوابها الأثريّة التي تعود إلى الحضارة الرومانيّة.
- القصور والأسواق والتكايا التي ترجع إلى الحكم العثمانيّ.
- المسجد الأمويّ والخانات الأثريّة التي تعود إلى الحكم الأمويّ.

يمدنا هذا التنوع الحضريّ بمعلومات عن الجوانب التي كانت محور اهتمام كل حضارة، فالاهتمام بإنتاج السور والأبواب ينم عن الاهتمام بتحصين المدينة وحمايتها. إضافة إلى ذلك، استفادت كلّ حضارة متعاقبة من المنتجات العمرانيّة السابقة، ما جعل المدينة القديمة تحمل هوية جميع هذه الحضارات لتحتضنهم في ذاكرها. والسؤال المطروح هل ما زالت هذه التظاهرات الحضاريّة الأثريّة تحافظ على كيانها أم أنّها تشهد أحداثاً أدت إلى ضياعها؟ الثابت هو أنّ هذه التجليات حافظت على وظيفتها عبر الزمن، أما المتحول هو أنّ بعض هذه الأماكن تشهد حرائق وعمليات إعادة ترميم أدت إلى تغير ملامحها. فكيف يؤثر ذلك على ذاكرة المدينة؟

ب. أماكن الذاكرة تحترق

أصبحت هذه الأماكن التاريخيّة جزءاً من الذاكرة الحياتيّة اليوميّة لسكان مدينة دمشق، إذ ارتبطت هذه الأماكن بالهويّة الثقافيّة لسكان المدينة، ولعل هذا السبب كفيل بتحويل هذه الأماكن من كونها مجرد أماكن تاريخيّة لتصبح أماكن ذاكرة جمعيّة، وعندما نشير إلى تحول المكان التاريخيّ إلى مكان ذاكرة، فهذا يعني أنّه أصبح يُدرّك إدراكاً فردياً أو جماعياً من

قبل ساكني المدينة ليس فقط بوصفه مركز جذب سياحي، وإنما كجزء من التقليد الثقافي الذي يلي لهم حاجة حديثة، ويتصل بنشاطهم اليومية، ويحقق لهم السكنية والسلوى. ومن خلال هذا الارتباط بين الذاكرة الجمعية والفضاء الاجتماعي اليومي، فإن إجراء أي تغيير على أماكن الذاكرة في الفضاء الاجتماعي لا بدّ من أن يحدث وفق ثلاثة مستويات «الكلي والمتوسط والجزئي»³⁸ وتلتقي هذه المستويات مع ثالث لوفيفر المكاني المحدد بالفضاء المدرك والمتخيّل والمعيش³⁹، وتعد هذه الأبعاد الثلاثة أساس التغيير الحضري وإنتاج فضاءات جديدة متوازنة يشترك الجميع بإنتاجها.

وفي سياق مدينة دمشق القديمة، تشهد المدينة في السنوات الأخيرة أحداث حرائق متتالية طالت العديد من الأبنية المهمة فيها، وبحسب المصادر الإعلامية، فقد بلغ عدد الحرائق أكثر من مئة وثمانين حريقاً في دمشق القديمة خلال السنوات الأخيرة⁴⁰، وقد «التهمت السنة اللهب في الحريق أكثر من خمسة عشر موقعاً تاريخياً يُعدّ من أبرز المعالم الأثرية والسياحية في العاصمة السورية، من بينها قصر «عبد الرحمن باشا اليوسف» أمير الحج في عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وجزء من منزل «خالد العظم» الذي يُعدّ من أشهر الشخصيات السياسية في تاريخ الدولة السورية الحديثة، بالإضافة إلى دار المجلدات والمخطوطات الأثرية والحرائط التاريخية السورية»⁴¹.

38) Loughran et al, Urban spaces, city cultures, and collective memories, Abingdon, Routledge,2015.

39) يقصد بالمستوى الكلي رؤية المدينة من الأعلى، أي وفق التنظيم الذي يرسمه مخططو المدينة، إلى جانب الإجراءات التي يحدثونها على الفضاء الاجتماعي للمدينة بين الفينة والأخرى، وهو يلتقي مع الفضاء المتخيّل عند لوفيفر. بينما يقصد بالمستوى المتوسط مجموعة العناصر والعوامل التي تساهم بتكوين الأحياء، وهو يلتقي مع الفضاء المدرك. بينما يلتقي المستوى الجزئي مع الفضاء المعيش الذي يحكي سرديات الأفراد في المجتمع ويبرز أصواتهم على المستوى اليومي.

40) «هدم مسجد السراجي وحرقت مركز الوثائق» آخر تحديث 20 يوليو 2023.
<https://www.syria.tv/223239>

41) «حرائق دمشق تلتهم جزءاً كبيراً من تاريخها» آخر تحديث 19 يوليو 2023.
<https://www.irfaasawtak.com/syria/2023/07/19/حرائق-دمشق-تلتهم-جزءاً-كبيراً-تاريخها>

وبالنظر في الأسباب الرئيسة وراء اندلاع الحرائق في المدن القديمة، فقد أرجعها فيرارا وآخرون إلى عدة عوامل من شأنها أن تزيد من أخطار نشوب الحرائق في المدن القديمة، وتمثل «بالكثافة العالية للمباني في مراكز المدن القديمة ذات الشوارع الضيقة، والاشتراك بالجدران بين الأبنية العتيقة المتجاورة، وانتشار الأبنية المتهالكة التي تحتوي على مواد قابلة للاحتراق كالكابلات الكهربائية القديمة مع عدم وجود صيانة لها»⁴². وبالنظر إلى حال الأبنية في دمشق القديمة، نجد أنّ معظم الأبنية العمرانية تنطبق عليها جميع العوامل السابقة، فهي تتموضع ضمن أروقة ضيقة ومتهالكة ولم يحظَ معظمها بالصيانة اللازمة منذ سنوات عدة. ووفقاً للمصادر الرسمية، فقد نُسبَتْ جميع الحرائق في الأماكن الأثرية المذكورة في دمشق القديمة إلى «ماس كهربائي» طال هذه المباني⁴³. إلا أنّه من خلال التمهّك في نوعية هذه المباني وأهميتها نجد أنّ جميعها أماكن أثرية طالما كانت جزءاً من الحياة اليومية في دمشق كالمنازل العتيقة في حي ساروجا، والأسواق التجارية القديمة كالسوق العتيق والعصرونية، إلى جانب ضياع الأرشيف التاريخي لمدينة دمشق جرّاء الحريق الذي طال «مركز الوثائق التاريخية» وهو مبنى يضم حوالي خمسة مليون وثيقة تتصل بمراسلات الحكم العثماني والمراسيم والقرارات والمذكرات خلال مرحلة الانتداب الفرنسي، إلى جانب القسم الصحفي والجرائد القديمة.

ومن الجدير بالذكر أنّ هناك روايات أخرى نظرت إلى هذه الحرائق على أنّها مفتعلة، وأنّها تهدف أيضاً إلى مسح معالم المدينة القديمة أو امتلاك أجزاء منها⁴⁴، ولكن كيف يمكن أن ننظر إلى أماكن الدّكرة المحترقة من خلال عدسة «إنتاج الفضاء»؟

42) Ferreira, Tiago & Vicente, Romeu & Mendes Silva, Raimundo & Varum, H. & Costa, A. & Maio, Rui. (2016). Urban Fire Risk: Evaluation and Emergency Planning. Journal of Cultural Heritage. 20. 10.1016/j.culher.2016.01.011.

43) «حريق جديد بمنطقة البزورية في دمشق» آخر تحديث 26 يوليو 2020. <https://www.enabbaladi.net/403670/>

44) حريق دمشق يسجل ضد مجهول ومخاوف من سيناريو 2016. آخر تحديث 20/7/2020. <https://www.syria.tv/c8a>

تُحيل التغييرات التي أحدثتها الحرائق في شكل المدينة القديمة إلى ثالث لوفيفر المكانيّ (المدرّك والمتخيّل والمعيش)، وذلك نظراً لكون المدينة تشهد عملية إنتاج حضريّ جديد، ويعني الفضاء المدرّك موقع الفضاء الاجتماعيّ وسمات أماكنه، ودرجة الاتساق في الفضاء، إذ يضمن هذا الاتساق التوافق بين المكان والوظيفة التي يؤديها وأهليته وجدارته بما من خلال استمراريته عبر الزمن⁴⁵. وبالنظر إلى ما يقابل هذا التوصيف في دمشق القديمة، يتضح أنّ جميع هذه الحرائق أضرت بمركز المدينة الحيويّ والذي تشغله حركة تجاريّة مكثفة يومياً، ناهيك عن قرابه من المناطق الأثرية والدينيّة ومجاورته إياها، أما عن اتساق هذا الفضاء مع وظيفته، فقد عُرفت هذه الأسواق بنشاطها التجاريّ منذ عدة قرون سابقة، إذ يعود عمر إحدى الخانات المحترقة إلى أكثر من مئتي عام⁴⁶، وبالتالي فإنّ الوظيفة التجاريّة لهذه الأماكن ليست حديثة العهد، وإنّما تتميز باستمراريّتها عبر الزمن، الأمر الذي يجعلها مؤهلة لهذا النشاط البشريّ.

من جهة أخرى، يقصد بالفضاء المتخيّل التمثلات التي ترتبط بعلاقات الإنتاج والنظام الحضريّ المفروض على الأماكن⁴⁷، أي عملية التخطيط الحضريّ، وبالنظر في تمثلات الفضاء في حرائق دمشق، يتضح أنّها تتجسد كحالة من إعادة الإنتاج للفضاءات الأثريّة المتضررة عبر فعل الترميم المستمر لها، وهذا يمكن أن يُفسّر بأنّ تاريخ المدينة مازال يمارس سلطة حضريّة على واقع المدينة وتخطيطها من جهة. بينما تحدث عملية الترميم من جهة أخرى بعض التغييرات التي يتطلّبها مقضى الحال لإعادة الأجزاء المتضررة إلى وضعيتها السابقة، أي أنّها تترك بصمة حديثة على ما هو رمز لتاريخ المدينة، بينما يمثل الفضاء المعيش الحياة الاجتماعيّة اليوميّة وسرديات الأشخاص في المدينة، ولهذا السبب أطلق عليه

45) Henri Lefebvre, *The Production of Space*, Translated by Donald Nicholson Smith, (Blackwell Publishing, USA, 1991),33.

46) حريق دمشق يسجل ضد مجهول ومخاوف من سيناريو 2016. آخر تحديث 2020/7/20
<https://www.syria.tv/c8a>

47) Henri Lefebvre, *The Production of Space*, Translated by Donald Nicholson Smith, (Blackwell Publishing, USA, 1991),33.

لوفيفر اسم «الفضاء التمثيلي»⁴⁸، ذلك لأنه يمثل كل الأصوات والأحداث التي تجري في الحياة الاجتماعية بغض النظر عن أهمية فاعلها، وفي إطار حرائق دمشق، لا بدّ من الرجوع إلى ما دار في الحياة اليومية في المدينة من سرديات حول الحرائق، إذ تتمثل السردية الرئيسة بحدوث «ماس كهربائي» أسفر عن الحرائق جميعها، بينما من جهة أخرى صدرت سرديات شككت بالأولى وقدمت رؤية مختلفة حول الأحداث، إذ رأت بعض العامة أنّ الحرائق لم تحدث بمحض مصادفة، وإنما كانت مفتعلة من قبل جهة ما لتغيير المعالم القديمة أو للسيطرة عليها⁴⁹، وتلتقي هذه الرؤية المختلفة مع «النظرة المضادة» أو ما أسماه لوفيفر (-Count er-gaze)⁵⁰، وهي تقديم سردية عن المدينة مختلفة عما جاء في السردية الرئيسة مكونةً سردياتٍ أخرى ثانوية.

ومن هنا يتبين أنّ ثالث لوفيفر في التحليل المكاني أثبت جدارته بتقديم تفسير عن جانب من عملية الإنتاج في المدينة يخص الأماكن المحترقة، علماً أنّ الفضاءات الثلاثة المكونة لهذا الثالوث لا تنفصل عن بعضها، فمدينة دمشق القديمة وفق هذا الثالوث هي مدينة مؤهلة للنشاط التجاري، وتسيطر عليها معالم التخطيط العمراني القديم مع إحداث تجديد فيها عبر عمليات الترميم، وهي تضم في فضاءها الاجتماعي سرديات مختلفة حول ما يجري من تغييرات حضرية فيها. ويبقى السؤال: ما هي النتيجة المترتبة عن إنتاج المدينة وفق هذا التحليل؟

يترب على إنتاج فضاء المدينة وفق هذا النحو التأثير على الدور التجاري للمدينة إذا ما استمرت الحرائق على هذه الشاكلة دون اتخاذ أي إجراءات تحد من تكرار حدوثها، كما أن تكرارها سيفقد الأسواق تدريجياً قيمتها التاريخية، وسيُسهم في إبعاد العامة عن الاستثمار

48) Ibid, 188.

49) حريق دمشق يسجل ضد مجهول ومخاوف من سيناريو 2016. آخر تحديث 2020/7/20.

<https://www.syria.tv/c8a>

50) Harvey Molotch. The space of Lefebvre. Theor Soc 22, 887–895 (1993).

<https://doi.org/10.1007/BF00993685>.

في هذا الفضاء بسبب الخسائر المادية المتكررة التي يكابدونها جراء الحرائق، إلى جانب ضياع جزء من معالم المدينة القديمة ومحو معالمها الأثرية عبر الزمن ترافقاً مع ضياع أرشيف المدينة التاريخي المدوّن نتيجة الحريق الذي طالها.

ومما سبق ذكره، نستطيع القول أنّ نظرية «إنتاج الفضاء» أثبتت كفاءتها في تفسير عملية إنتاج فضاء مدينة دمشق القديمة في الأماكن التي تشهد حوادث حرائق متكررة، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

- بناء على السرديات المكائنتية المتضادة حول هذه الحرائق، فإنّ فضاء المدينة تجسّد كمنتج اجتماعي، وللحياة الاجتماعية معاً؛ فسواء أكانت هذه الحرائق ناجمة عن ماس كهربائي أم عن فعل متعمد، فإنّ النتيجة هي وجود فئة تحاول إنتاج نسخة جديدة من المدينة عمداً أو عبر إهمال الإجراءات الوقائية وسبل السلامة. وبالتالي، فإنّ المدينة منتجة اجتماعياً. كما أنّها في الوقت نفسه منتجة للحياة الاجتماعية، إذ أخرجت الحرائق بعض الأماكن عن عملها، وبالتالي أحدثت تغييراً بالحياة الاجتماعية.

- عند افتراض صحة السردية الثانوية كأساس عملية إنتاج المدينة، يتجلى الجانب المتعلق بالفضاء المتخيل، وذلك بوجود تخطيط عقلي ممنهج يهدف إلى تغيير الفضاء الحضري التراثي في المدينة. وهذا يشير إلى أنّ عملية إنتاج الفضاء في دمشق القديمة قائمة على بعد أيديولوجي، ولا سيما أنّ هذه السردية تفك شيفرة التغييرات الحضرية، وذلك عندما أكّد بعض السكان أن هذه الحرائق تهدف إلى محاولة طمس معالم المدينة التاريخية.

- أثبت الثالوث المكائنتي كفاءته في تفسير عملية إنتاج مدينة دمشق كمدينة أثرية تجارية تتضارب السرديات حول ما تشهده من تغييرات حضرية.

الخاتمة

بناءً على كل ما ذكر مسبقاً، نجد أنّ هنري لوفيفر كان قد قدّم في نظرية «إنتاج الفضاء» رؤية جديدة لفهم واقع المدن وفضاءاتها الاجتماعية، وكيفية إنتاج نمط الحياة الاجتماعية، إلى جانب تأثير الجماعات البشرية على إنتاج هذه الفضاءات؛ فحدد ثلوثاً مكانياً يضم ثلاثة فضاءات تعمل بصورة متكاملة لنتج الصورة التي يتمظهر بها الفضاء الاجتماعي في المدن، الأمر الذي أفضى إلى جعل المدينة نصّاً قابل للقراءة والتفسير. وقد توصل البحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحليل الفضاء الاجتماعي في المدن العربية وخاصة التاريخية منها:

1. تُعد نظرية «إنتاج الفضاء» إطاراً تفسيرياً أساسياً لفهم نمط الحياة الاجتماعية وحق الحياة في المدينة، كما تبين مستوى وعي الأفراد لمكانتهم في مدّهم وموقعهم فيها، ما يمنحهم مسؤولية المساهمة في إنتاج المدن من خلال جعل الفرد في المجتمع قارئاً وكاتباً لمدينته ومشاركاً في إنتاج سردياتها اليومية.
2. أثبتت هذه النظرية كفاءتها في السياق الغربي من خلال الأمثلة التي اعتمدها لوفيفر في تفسير إنتاج المدن الأوروبية.
3. يؤكّد البحث أنّ المدن المدروسة جميعها منتجة اجتماعياً، وتعبّر عن فكر منتجها، ومنتجة للحياة الاجتماعية. وهذا يتوافق مع نظرية «إنتاج الفضاء».
4. أثبتت هذه النظرية كفاءتها في فهم المدن التاريخية المدروسة، ففي مدينة غرناطة، تبين أن الفضاء الاجتماعي تظهّر بحالة من الانسجام مع الفضاء الطبيعي، وعبر هذا الانسجام عن فكر منتج هذا الفضاء الذي سعى لجعل المدينة تتجلى بصورة تحاكي جمالاً صورة الجنة. من جهة أخرى، أثبتت النظرية كفاءتها في تفسير عملية إنتاج فضاء مدينة دمشق القديمة من خلال الثالوث المكاني الذي حدده لوفيفر كأساس لعملية إنتاج الفضاء.

5. يوصي البحث بالتركيز على سياق مرجعيات المدن العربيّة وخصوصيتها التاريخيّة والاجتماعيّة عند استخدام نظرية «إنتاج الفضاء»، وذلك لاختلاف نمط الإنتاج الحضريّ في كل مدينة، وفردانية الممارسات الاجتماعية فيها.

المراجع العربية

1. «حرائق دمشق تلتهم جزءاً كبيراً من تاريخها» آخر تحديث 19 يوليو 2023.
2. <https://www.irfaasawtak.com/syria/2023/07/19/حرائق-دمشق-تلتهم-جزءاً-كبيراً-تاريخها>
3. <https://www.syria.tv/223239>
4. «حريق جديد بمنطقة البزورية في دمشق» آخر تحديث 26 يوليو 2020. <https://www.enabbala-di.net/403670>
5. حريق دمشق يسجل ضد مجهول ومخاوف من سيناريو 2016. آخر تحديث 20/7/2020. <https://www.syria.tv/c8a>
6. «هدم مسجد السراجي وحرقت الوثائق» آخر تحديث 20 يوليو 2023. <https://www.syria.tv/223239>
7. بن موسى، سرير أحمد، هنري لوفيفر: من الحق في المدينة إلى هرمينوطيقا المدينة 237-266، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 15، 2، وهران، 2019.
8. بورديو، بيير، بؤس العالم، ج1، ترجمة محمد صلح، دمشق، دار كنعان، 2010.
9. بوطاهري، جمال، الفضاء العام: سيرورة تشكل المفهوم 19-34، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، 67، الرباط، 2020.
10. الزين، محمد شوقي "الفضاء العمومي المغاربي في فرنسا اليوم: رؤية المفكر الفرنسي ميشال دو سارتو." المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات ع39، 38، 2017.
11. السلام، السيد عبد العزيز، المساجد والقصور في الأندلس، الإسكندرية، مؤسسة شباب، 1986.
12. علي، محمد كرد، غابر الأندلس وحاضرها، المملكة المتحدة، هنداي، 2014.
13. مرفطن، محمد، ذاكرة المكان: أسماء المدن والقرى الفلسطينية ما بين الاستمرار، 31-54، مجلة تبين، مجلد 9، 33، الدوحة، 2020.
14. النعسان، محمد هشام، قصور وحدائق الأندلس العربية الإسلامية: دراسة تراثية، أثرية، عمرانية، جمالية، بيروت، دار الكتب العلمية، 2017.

المراجع الإنجليزية

1. Ferreira, TM et al, Urban Fire Risk: Evaluation and Emergency Planning. Journal of Cultural Heritage. 2016. 20. 10.1016/j.culher.2016.01.011.
2. Gonzalez, Valeri, Beauty and Islam, Aesthetics in Islamic Art and Architecture, London, IBTauris, 2001.
3. Lefebvre, Henri, The Production of Space, Translated by Donald Nicholson Smith, Blackwell Publishing, USA, 1991.
4. Lefebvre, Henri, Writings on cities, Translated by Eleonore Kofman and Elizabeth Lebas, Blackwell Publishing, USA, 1996.
5. Loughran et al, Urban spaces, city cultures, and collective memories, Abingdon, Routledge, 2015.
6. Molotch, Harvey. The space of Lefebvre. Theor Soc 22, 887–895 (1993). <https://doi.org/10.1007/BF00993685>.
7. Plato. The Republic. Translated by Desmond Lee. 2nd ed. London, Penguin, 2007
8. Redwood, Rose et al,. “Collective Memory and the Politics of Urban Space: An Introduction.” GeoJournal 73, no. 3 (2008): <http://www.jstor.org/stable/41148291>.
9. Sellars, Maura, Power: Discourses of Power, 19–34, Educating Students with Refugee and Asylum Seeker Experiences: A Commitment to Humanity, Verlag Barbara Budrich, edition 1,2020.
10. Serin, B., & Irak, D. Production of space from the digital front: From everyday life to the everyday politics of networked practices. Cities, 130, 103889. <https://doi.org/10.1016/j.cities.2022>.

مدى ملائمة الملاحظة الهرمية عند فوكو في تفسير حالة الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر 2023

زهراء زواوي



مدى ملائمة الملاحظة الهرمية عند فوكو في تفسير حالة الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر 2023

زهراء زواوي¹

الملخص

تناقش هذه الورقة المراقبة الهرمية: المراقبة والرؤية، والتي يرى فوكو أنها استخدمت من قبل السلطة التأديبية لمراقبة الناس وبسط سيطرتها عليهم. كما ستناقش الورقة استخدام مفاهيم ميشيل فوكو حول المراقبة الجماعية واستثمارها لاستكشاف المعرفة وترتيب الفضاء لتنفيذ السلطة التأديبية بمعرفة المراقبة، وتطبيق الفكرة التي عرضها فوكو من أن السلطة مرئية من ناحية، لكن من غير الممكن إثباتها في الوقت نفسه، وذلك من خلال دراسة عملية المراقبة الجماعية (البانوبتيكون) التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي في السياق المحلي على الضفة الغربية قبل السابع من أكتوبر 2023 (الحرب على غزة) وبعده. فقد فرض الاحتلال الإسرائيلي نظم سيطرة متكاملة من خلال ما سمي بمصفوفة السيطرة على المدن الفلسطينية لتحويلها إلى مناطق معزولة (بانوتستانات الضفة الغربية). أدت مصفوفة السيطرة هذه دورًا في وضع الفلسطينيين موضع السجناء، ومعاملة الضفة الغربية على أنها سجن كبير، وبيوت الفلسطينيين عُرف هذا السجن.

لقد طورت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مفهوم المراقبة والتحكم من النظم التقليدية وصولاً إلى ما يمكن تسميته بالبانوبتيكون السيبراني، الذي لا يراقب السجناء في ساحة السجن فحسب، بل يسعى لتطويع التكنولوجيا لمراقبته داخل غرفته المغلقة في حال استخدم أي من الوسائل أو الأدوات التقنية.

(1) مهندسة معمارية ومخططة عمرانية، حاصلة على الدكتوراه في الدراسات الحضريّة من جامعة بروكسل الحرة. وتعمل حاليًا مديرةً لوحدة الحفاظ على العمارة في جامعة النجاح الوطنية.

وترى الورقة أن مفهوم المراقبة لفرض الانضباط حسب مفاهيم فوكو لا يزال قادرًا على تفسير طبيعة الأدوات، التي لجأت إليها إسرائيل في بسط سيطرتها على الضفة الغربية، غير أن هذه الأدوات تختلف في الشكل والنوع. ويبقى رد الفعل على نظم السيطرة أحد أهم جوانب الإبداع البشري الساعي إلى الحرية والاعتاق.

الكلمات المفتاحية: ميشيل فوكو، الملاحظة الهرمية، الحرب على غزة، الضفة الغربية، بانوبتيكون سيبراني

المقدمة

تسلط هذه الورقة الضوء على الضفة الغربية- فلسطين، والتي تبلغ مساحتها حوالي 5,660 كيلومتر مربع. تضم منطقة الضفة الغربية 11 محافظة، وتضم كل منها مراكز سكانية متنوعة تمتد من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد سكان الضفة الغربية 3,250,000³ نسمة، حتى عام 2023، بمعدل نمو سكاني طبيعي 2.1%. ومن الناحية السياسية، تحتل إسرائيل الضفة الغربية منذ عام 1967⁴، بعد أن استولت على المنطقة، بما في ذلك مدينة القدس القديمة من الأردن، ونتج عن ذلك إنشاء المستوطنات اليهودية في جميع أنحاء المنطقة.

قسّمت اتفاقية أوسلو المؤقتة لعام 1993 الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، الأولى: المنطقة «ج» والتي تغطّي نحو 61% من مساحة الضفة الغربية، وتظل بالكامل تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي. الثانية: المنطقة «ب» والتي تشكل نحو 21% من الضفة الغربية، وتخضع أمنياً لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي، أما إدارياً فتتبع للسلطة الفلسطينية. أما منطقة (أ) فهي تغطي نحو 18% من الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الإدارية والأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية. وفي داخل مدينة الخليل، تقع منطقة H1 تحت السيادة الفلسطينية إدارياً، في حين تخضع منطقة H2 للسيطرة الأمنية للاحتلال الإسرائيلي⁵.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المساحة، وعدد السكان، والكثافة السكانية في فلسطين حسب المحافظة.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان.

(4) Megan Gibson. War and the West Bank-Settler violence in the occupied territory is intensifying, and Palestinian deaths are mounting.

(5) الإحصاء المركزي الفلسطيني. د. عوض، تستعرض الذكرى 46 ليوم الأرض 30/03/2022 بالأرقام والإحصائيات.

بدأ التحول الإقليمي الكبير في فلسطين بعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية التاريخية عام 1948. وقد ترك تعقيد الوضع السياسي - منذ ذلك الحين مروراً بحرب عام 1967 وحتى الآن - آثاراً كبيرة في تشكيل الفضاءات الفلسطينية؛ ففي هذه الفترة طوّرت إسرائيل ونفذت العديد من الاستراتيجيات والخطط؛ لتحويل التسلسل الهرمي المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليكون منفصلاً ومجزئاً ومحدوداً - من حيث التوسع -، دون وجود حدود بين المستويات المكانية المختلفة. ولكي نكون قادرين على فهم التحولات على مستوى الإقليمي للضفة الغربية، كان حرياً بنا أن نضع هذا النطاق المكاني في سياقه، وأن ندرك بأن التحول في البنية المكانية الفلسطينية على المستوى الإقليمي ما هو إلا نتيجة لعملية طويلة من إعادة تشكيل وتغيير البعد المكاني للأراضي الفلسطينية، وذلك باستخدام عدة تقنيات وسياسات واستراتيجيات معقدة شملت الهندسة المعمارية والتخطيط بعد حرب 1967.

لقد نفذ الاحتلال الإسرائيلي مصفوفة السيطرة للتحكم والسيطرة على البنية المكانية والمادية (الفيزيائية) الإقليمية الفلسطينية؛ لتكوين معرفة شاملة عنهم عن طريق استخدام مبدأ المراقبة الجماعية للشعب الفلسطيني. بدأت مصفوفة السيطرة هذه مع بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية عام 1967، وازدادت عام 1980. واستغلت إسرائيل توتر العلاقات مع الفلسطينيين، إبان اتفاقية أوسلو، عام 1993، وشرعت ببناء مستوطنات جديدة، وصادرت موارد المياه، وشقّت طرقاً التفافية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، متجاهلة وجود السلطة الفلسطينية؛ ولجميع هذه الأغراض، تصرفت إسرائيل بشكل أحادي دون موافقة السلطة الفلسطينية⁶.

بإمكاننا تتبّع التحول الكبير في جغرافية الاحتلال الإسرائيلي في لحظتين تاريخيتين وسياسيتين:

6) Raef Zreik, The Palestinian Question: Themes of Justice and Power Part I: The Palestinians of the Occupied Territories, page: 42.

الأولى: لحظة الانتفاضة الأولى 1987-1993 والانتفاضة الثانية 2000-2005،
والثتان حاول فيهما الاحتلال الإسرائيلي الانتقال من إدارة حياة الفلسطينيين والسيطرة
عليهم، إلى مبدأ الفصل الذي تخلى فيه عن جهوده لإدارة حياة الفلسطينيين مع الحفاظ
على سيطرته على الأرض⁷.

الثانية: لحظة الانتفاضة الثانية (2000)، حيث كثّف الاحتلال العسكري الإسرائيلي
سيطرته على البنى المكانية والمادية الحضرية الفلسطينية، عبر بناء أنظمة إغلاق حول
المدن التي تسيطر على الحركة الفلسطينية. كما بنى جدارًا مسلحًا -جدار الفصل-
بالخرسانة ومزودًا بتقنيات عالية حديثة، يبلغ طوله نحو 145 كيلومترًا⁸ في عمق الضفة
الغربية⁹، ومنذ العام 2003، وهذا «الجدار» يحاصر المراكز السكانية الفلسطينية داخل
جزر منفصلة عن بعضها البعض.

كما عزز من وجود نحو 151 مستوطنة إسرائيلية غير قانونية¹⁰. و479712
ألف مستوطن¹¹. هذا التقسيم المكاني، الشبيه بالمصفوفة التي طبقت على التجمعات
الفلسطينية المجزأة، مدعوم بشبكة معقدة من أدوات المراقبة والسيطرة من الطرق السريعة
ونقاط التفتيش الإسرائيلية.

7) Neve Gordon, On Visibility and Power: An Arendtian Corrective of Foucault, page: 126,130.

8) وزارة الحكم المحلي، جدار الضم والفص العنصري، ص 3.

9) المرجع نفسه.

10) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي
2022، ص 54.

11) المرجع نفسه، ص 61.

الأهداف:

تهدف الورقة إلى محاولة فهم تحويل الاحتلال الإسرائيلي المدن الفلسطينية في الضفة الغربية إلى كتونات منفردة (بانتوستانات الضفة الغربية)، خاصة بعد 7 أكتوبر (الحرب على غزة)، وعزلها عن بعضها البعض، والتي كان لها دور في إكساب الفلسطينيين حالة من الرؤية الواعية والدائمة التي تضمن التشغيل التلقائي للقوة، وتطور انتقال نظم المراقبة والسيطرة -التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي- من وجود فيزيائي يتمثل بالحواجز والبوابات وأبراج المراقبة والمستعمرات ومعسكرات الجيش - وهي شكل من أشكال البانوبتيكون- والتي تضمن فرض السلطة من خلال الرؤية غير القابلة للتثبيت/التحقق، إلى وجود غير مرئي وغير قابل للتثبيت/التحقق من خلال الأمن السيرياني.

وسوف تستعين هذه الورقة بمفاهيم ميشيل فوكو عن المراقبة الهرمية: المراقبة والرؤية؛ لمحاولة تفسير تغيير الوضع الإقليمي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي وتطور نظم السيطرة والمراقبة، خاصة بعد 7 أكتوبر 2023؛ لترى الورقة بعد ذلك مدى كفاءة الإطار المفاهيمي الفوكوي في تفسير هذه الظاهرة.

المقاربة:

لا يمكننا غض الطرف عن فلسفة تحليل السلطة -بمفهومها العام- عند ميشيل فوكو، لما لها من عظيم الأثر على دراستنا، فهو لم يدرس السلطة باعتبارها نتاج عملية قهر فحسب، بل يراها موجودة في المجتمع كله بشكل أفقي، فقد وُظفت في المدارس للتأثير في عقول الطلبة، وفي المستشفيات ضد المرضى، وبخاصة المرضى النفسيين، أما توظيفها في السجون فقد كان الميدان الأكبر.

يرى فوكو أن السلطة التأديبية تعتمد بالأساس على المراقبة لتحويل الأشخاص إلى طوعيين،¹² وتنبّه على فكرة جيريمي بنثام عن المراقبة الجماعية (البانوبتيكون)¹³ في السجون؛ لاستكشاف مفاهيمه حول معرفة القوة. وخلص إلى نتيجة مفادها أن الفضاء قد تم ترتيبه، لتنفيذ السلطة التأديبية من خلال معرفة المراقبة¹⁴.

وهذا أمر نستطيع متابعته وتفصيله في السجون؛ فآلية المراقبة الجماعية للسجناء تعمل على ترتيب الوحدات المكانية، الأمر الذي يسهّل الرؤية والمراقبة، وتحديد الهوية، وبالتالي حث السجين على حالة من الرؤية الواعية والدائمة التي تضمن التشغيل التلقائي للسلطة.

وقد رأى بنثام أن السلطة يجب أن تكون مرئية، بحيث يكون لدى السجين شعور دائم بالمراقبة من خلال البرج الطويل المركزي، الذي يتم التجسس عليه من خلاله. كما يجب أن تكون السلطة غير قابلة للتحقق، وهذا يفرض على السجين بالضرورة، عدم معرفته بأنه مراقب في كل وقت، ولكنه على يقين أن أحداً ما يراقبه¹⁵. أمّا الرؤية عند جوردون¹⁶ فهي شرط لإمكانية الوصول إلى السلطة، ولا تقتصر على السيطرة على الناس.

12) Michel Foucault, Discipline and Punish: the birth of the prison, page: 195-200-2015.

13) Panopticon.

14) Michel Foucault, Discipline and Punish: the birth of the prison, page: 206.

15) ibid, page: 206-210.

16) Neve Gordon, On Visibility and Power: An Arendtian Corrective of Foucault, page: 126,130-132.

يكشف لنا فوكو أن توظيف الرؤية تغير مع مرور الوقت¹⁷؛ فالسلطة التي تتجسد في السيادة مرئية، في حين تظل الذات مخفية، فعند اتهام شخص ما بارتكاب جريمة، وتعذيبه في ساحة المدينة، يتم تسليط الضوء عليه.

واستثناسًا بما تقدم نلاحظ أن السلطة التأديبية، تعارض السلطتين السيادية والقضائية اللتين تعملان بحكم ظهورهما، وتفرض السلطة الأساليب التأديبية على أولئك الذين يخضعون لمبدأ الرؤية الإلزامية¹⁸. فقد أوضح فوكو (1977)¹⁹ أنه خلال فترات تاريخية مختلفة، تم إنتاج أنماط مختلفة من الرؤية، من خلال سلطة الانضباط من أجل السيطرة على المجتمع²⁰. ويؤكد أن الرؤية الجماعية (البانوبتيكون) لا يتم تحقيقها فقط من خلال الأجهزة المعمارية، ولكن نمط الرؤية يتغير بمرور الوقت وفقًا لتشغيل القوة، وبذلك تُبقي المراقبة والرؤية الفرد منضبطًا في خضوعه²¹.

ويرى هذا البحث أن المراقبة الجماعية (البانوبتيكون) يمكن أن تتخذ شكلًا أو تقنية أخرى كأداة للمراقبة والملاحظة، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الحالات الحضرية التي عمل عليها فوكو.

حاول فوكو في مناقشته للسلطة والفضاء والأنظمة أن يتتبع العلاقة فيما بينها منذ

17) Michel Foucault, Discipline and Punish: the birth of the prison, page: 206- 210.

18) Neve Gordon, On Visibility and Power: An Arendtian Corrective of Foucault, page:128

19) Michel Foucault, Discipline and Punish: the birth of the prison, page: 206-210.

20) Neve Gordon, On Visibility and Power: An Arendtian Corrective of Foucault, page: 128

21) Michel Foucault (1977), Discipline and Punish: the birth of the prison, page: 195 – 200; Neve Gordon, On Visibility and Power: An Arendtian Corrective of Foucault, page: 132

نهاية القرن الثامن عشر²²، ففي نهاية القرن الثامن عشر أصبح التخطيط العمراني ميسراً تماشياً مع سلطة الحكومة، وكان للفضاء المعماري فيما يتعلق بسلطة الحكومة دور كبير في التعبير عن العقلانية الحكومية وممارستها. إن التوزيع المكاني في تخطيط المدن، من حيث إزاحة المرافق الجماعية والنظافة والعمارة الخاصة، هو كذلك تعبير عن عقلانية الحكومة. وبهذا تكون الحكومة قد قامت بدورها عبر سيطرة منظمة وفعالة على المدينة وأراضيها. وينطبق المبدأ نفسه الذي يحكم التوزيع المكاني للمدينة على الدولة²³.

ونتيجة لذلك، قدم فوكو مثلاً للسلطة التأديبية للسجون والمستشفيات والمدارس والمصحات؛ لاختبار مزيج السلطة والمعرفة، فقد اعتمدت السلطة التأديبية على المراقبة الجماعية للسيطرة على الأشخاص. واختار فوكو فكرة بنشام عن المراقبة الجماعية لاستكشاف مفاهيمه حول معرفة القوة. ورأى أن الفضاء قد تم ترتيبه لتنفيذ السلطة التأديبية من خلال معرفة المراقبة.

يمكن لترتيب المساحة هذا أن يحدد أنشطة الأشخاص من خلال التخصيص أو القنوات أو الترميز وعلاقتهم. وهذه الأنواع من ترتيبات الفضاء تعني وجود القدرة على القيام بمثل هذه الأنشطة. قد يحتاج هؤلاء الأشخاص إلى نظام، والذي يصبح تسلسلاً هرمياً للترتيب المكاني في الهندسة المعمارية، من خلال القوة الواضحة للمجتمع والمتجسدة في رموزه الثقافية²⁴.

لقد قدم كل تعريف قانوني للفضاء والنموذج المعماري طرقاً متطورة ومعقدة بشكل متزايد لممارسة السلطة، وكانت أيضاً دليلاً على فرض السلطة، ومن ثم أسس توسعها من خلال معاملة المصابين بالجذام كضحايا للطاعون. ونحن نميل إلى ما ذهب إليه فوكو، بأن التجزئة الدقيقة للانضباط، أسقطت على مساحة الاعتقال المركبة ومجتمعتها مع طرق

22) Paul Rabinow, The Foucault Reader, pages: 239-256.

23) Koray Velibeyoglu, Post-structuralism and Foucault.

24) ibid; Paul Hirst, Foucault and Architecture, page:55-59.

التوزيع التحليلي، وهذا بدوره أعطى مناهجًا مناسبة للسلطة لتفرد المستبعدين²⁵.

ومن تمام الفائدة أن نورد مثالاً على مسألة الاستبعاد، فقد أدى مرض الجذام داخل المعسكرات إلى تقسيم الأشخاص إلى مجموعتين أو فئتين، وهذا بدوره جعل السلطة تشدد من إجراءاتها، فدعت إلى انفصالات متعددة، وتوزيعات فردية، وتنظيم متعمق في المراقبة، بهدف السيطرة على الأفراد في المكان²⁶.

يصنف فوكو السلطة -القوة- في دراسته مفهوم «المراقبة الشاملة» إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: إدارة الطاعون، والذي أدى إلى ظهور آليات تأديبية تعتمد على التقسيم المكاني الصارم للمدينة المنكوبة بالطاعون.

الاتجاه الثاني: علاج الجذام الذي يعمل من خلال آلية «التقسيم الثنائي بين مجموعة من الناس وأخرى»، وعلاج الأبرص هو «طقوس الإقصاء»²⁷.

كما نلاحظ مما تقدّم، أن علاج الجذام يحكمه الإبعاد، وأن علاج الطاعون يدعو إلى الاستبعاد. وهذا ما أكد عليه فوكو: «إن نفي الأبرص والقبض على المصاب بالطاعون لا يجلبان لهما نفس الحلم السياسي؛ الأول مجتمع نقي، والثاني مجتمع منضبط»²⁸.

25) Michel Foucault (1977), Discipline and Punish: the birth of the prison, page: 141-143-147; Hubert L Dreyfus and Paul Rabinow, Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics, page:190.

26) Michel Foucault (1977), Discipline and Punish: the birth of the prison, page: 197-198-200.

27) Michel Foucault (1977), Discipline and Punish: the birth of the prison. 200.

28) ibid.

ترى أوزجوك (2010)²⁹ أن فوكو في تحليله التاريخي للانتقال من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، قد تعامل مع شكلين من أشكال السلطة: الانضباط المستثمر في الأفراد والانضباط المستثمر في السكان، وفي ذلك تقول: «إن علاج الجذام هو مثال على كيفية عمل السلطة السيادية التقليدية على أساس الاستبعاد، في حين أن إدارة الطاعون تظهر الطرق التي تتدخل بها السلطة التأديبية والحكومية، وتضبط وتنظم الجسم الاجتماعي والسياسي بأكمله -جودته، مكانه وزمانه-». لكن بالنسبة لفوكو فإن هذين الشكلين من السلطة ليسا متعارضين، على الرغم من وجود هذين الشكلين من السلطة.

مصفوفة السيطرة على الضفة الغربية

من المعلوم أن الاحتلال الإسرائيلي يلجأ لأساليب شتى لإحكام سيطرته على الفلسطينيين وأراضيهم في الضفة الغربية، منها: «أسلوب المراقبة الهرمية»، والذي يمكنه من اكتساب واكتشاف المعرفة الشاملة عنهم، ولإنجاح هذا الأسلوب رتب الفضاء بما يمكنه من تنفيذ سلطته التأديبية عليهم وشل حركتهم.

يرى هالبر (2001)³⁰ أنه منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967، أنشأ ونفذ مصفوفة السيطرة، التي أصابت السكان الفلسطينيين بالشلل فعلياً؛ بهدف تحقيق مراقبة دائمة للفلسطينيين واكتساب معرفة شاملة عنهم. الهدف من المصفوفة ليس أن تكون وسيلة لهزيمة العدو فحسب، بل أن تكون كذلك طريقة للتحكم في النقاط الرئيسة للمصفوفة. و«مصفوفة السيطرة»³¹ نظام سيطرة مصمم للسماح للاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، مع خفض الصورة العسكرية الإسرائيلية. والهدف من ذلك إعطاء

29) Umut Ozguc, Beyond the Panopticon: The Separation Wall and paradoxical nature of Israeli security imagination, page: 6.

30) ibid.

31) ibid.

الانطباع للخارج بأن ما يشير إليه الفلسطينيون بـ«الاحتلال» هو مجرد إدارة سليمة، وأن على إسرائيل «واجب» الدفاع عن نفسها وعن الوضع الراهن.

تتحدث مصفوفة السيطرة عن استخدام بيروقراطية التخطيط والقانون والإدارة³² للسيطرة على تحركات الفلسطينيين ونشاطهم التجاري والبناء. بمعنى آخر، تُظهر مصفوفة السيطرة أنه إلى جانب قضايا السيطرة العسكرية للأراضي، لا تزال إسرائيل تمارس الكثير من السيطرة على الأرض الفلسطينية؛ فهي تسيطر على المياه والحدود ومدينة القدس؛ وكذلك حرية حركة السكان.

يرى هالبر³³ أن الفرق بين الدولة الفلسطينية الحقيقية -حتى لو كانت صغيرة- والبانوتستان، هو مصفوفة السيطرة. لاحظ كل من هالبر³⁴ ووايزمان³⁵ كيف حولت هذه المصفوفة، الصراع المكاني الإقليمي لفلسطين بعد الاحتلال الإسرائيلي، خاصة بعد الانتفاضة الثانية (2000-2005)، والتي استفاد خلالها الجيش الإسرائيلي من التقسيم السياسي للأراضي حسب اتفاقيات أوسلو (1993) إلى الأراضي المصنفة (أ، ب، ج) ومنطقة (هـ 1 وهـ 2) في الخليل.

وفي معرض حديثه عن بناء المستوطنات وبداية التحول الإقليمي للضفة الغربية، بيّن هالبر³⁶ أن التوسع الاستيطاني عنصر حاسم في الحفاظ على المصفوفة، بسبب آلية السيطرة التي تحيط بالمستوطنات، مثل الطرق الالتفافية ونقاط التفطيش التي تم تطبيقها في الانتفاضة الثانية، والسيطرة على المعابر الحدودية وقواعد الجيش والمنطقة العسكرية المغلقة. لكن الوضع أصبح أكثر وضوحًا، حيث مارس الاحتلال الإسرائيلي تقنيات

32) ibid.

33) ibid.

34) ibid.

35) Eyal Weizman, Ariel Sharon and the Geometry of Occupation, part 1.

36) Jeff Halper, The Matrix of Control.

أساسها «مصفوفة السيطرة» على الأراضي الفلسطينية المحتلة لأول مرة وبشكل متكامل فترة الانتفاضة الثانية (2000-2005).

ويكشف هالبر (2001³⁷) ووايزمان (2002³⁸، 2003³⁹، 2007⁴⁰) أن عرض تأثيرات القوى مكانيّ وغير مكانيّ، من خلال مصفوفة السيطرة التي تم تنظيمها وتنفيذها وتوزيعها بطريقة السيطرة على الفضاء الإقليمي الفلسطيني؛ وذلك من خلال الاستيلاء على مواقع مهمة واستراتيجية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك لجعلها مجزأة ومدمرة، علاوة على تقييد حركة الفلسطينيين وقطع علاقاتهم الاجتماعية.

كما طور وايزمان⁴¹ عمل ومنهجية هالبر، خاصة في الطبقة المادية (الفيزيائية) المكانية لمصفوفة التحكم. وأشار إلى أن تطبيق مصفوفة السيطرة ساهم في صياغة ما يسميه «هندسة الاحتلال». كما بيّنها وايزمان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال الحقائق الاستراتيجية والسياسية ذات الخصائص الهندسية الخاصة، التي يمكن إعادة بنائها عبر الخريطة من صفر إلى ثلاثة أبعاد في النقاط والخطوط والأسطح والأحجام⁴².

مصفوفة السيطرة بعد 7 أكتوبر - حرب غزة

بعد 7 أكتوبر من عام 2023، قسّم الاحتلال الإسرائيلي مصفوفة السيطرة إلى جزئين:

الأول: تطوير مصفوفة السيطرة المرئية التي استخدمت وطبقت في الضفة الغربية بعد

37) ibid.

38) Eyal Weizman, The Politics of Verticality.

39) Eyal Weizman, Ariel Sharon and the Geometry of Occupation, part 1.

40) Eyal Weizman, Ariel Sharon and the Geometry of Occupation, part 3.

41) Eyal Weizman, The Politics of Verticality.

42) ibid.

الانتفاضة الثانية، والتي أصبحت بعد أكتوبر 2023، «أكثر عددًا، وأكبر حجمًا وتأثيرًا».

الثاني: استحداث استعمال مصفوفة السيطرة غير المرئية، والتي تعني الانتقال من مبدأ المرئي غير القابل للتحقق، إلى المرئي وغير المرئي غير القابل للتحقق. حيث يستند الاحتلال إلى أنظمة كاميرات المراقبة المنتشرة على تقاطعات الطرق ومصادرة تسجيلات كاميرات المراقبة الفلسطينية الخاصة المنتشرة في الشوارع لتقصّي حدث ما.

مصفوفة السيطرة المرئية:

إن أكبر تأثير لما حدث، ولا يزال يحدث إلى الآن في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر 2023، إعادة فرض مصفوفة السيطرة التي تم استخدامها للمرة الأولى ضد الفلسطينيين في الانتفاضة الثانية (2000-2005) من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم استخدام مبدأ السيادة على الأرض لبناء المستوطنات والحواجز العسكرية والبوابات الحديدية وأبراج المراقبة؛ لمنع الفلسطينيين من المرور، ومنعهم من التحرك بين المدن، وبناء جدار الفصل. إضافة إلى العديد من الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية التي تم إنشاؤها خلال الانتفاضة الثانية، والتي بقيت قيد الاستخدام حسب الظروف السياسية، لإعاقة حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، وعرقلة دخولهم وخروجهم من مدنها.

وبعد 7 أكتوبر 2023، فرض الاحتلال الإسرائيلي قيودًا أكثر صرامة من ذي قبل في جميع أنحاء الضفة الغربية، فقد أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي جميع مداخل القرى والبلدات الفلسطينية تقريبًا أمام مرور المركبات، وفصلت المدن والبلدات الفلسطينية عن الطرق الرئيسية، عبر إغلاق بوابات الطرق، ووضع حواجز ترابية أو حواجز خرسانية على الطرق، كما نصبت نقاط تفتيش غير ثابتة عند تقاطعات الطرق الرئيسية.

ويبيّن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بيتسلم» من خلال تقرير نشره «أن نقاط التفتيش والمداخل الرئيسية لا تزال مغلقة، وعندما يتم

فتحتها، تفرض عمليات تفتيش واسعة النطاق؛ مما يؤدي إلى تأخير حركة المركبات، بالإضافة إلى تعريض السائقين والركاب لخطر الاعتقال، وسوء المعاملة من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية. ويعتبر هذا الإجراء الأكثر تقييداً للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية»⁴³.

وقد تنبّه وايزمان⁴⁴ إلى أن السياسات الاستعمارية الإسرائيلية وممارسة القوة، تعيد تشكيل الحقائق المكانية للمناطق؛ وفي الوقت نفسه، يتم نشرها من قبل الاحتلال الإسرائيلي لتغيير وإعادة تشكيل حدودها بشكل مستمر مع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يرى وايزمان⁴⁵ أن الضفة الغربية كما نعرفها اليوم أصبحت النتيجة المكانية للتخطيط الاستراتيجي، وليس نتيجة لمجموعة من القرارات العشوائية المتراكمة للسياسات التدريجية. وقد ذهب إلى أبعد من ذلك ليعين أن التخطيط العسكري والمدني الإسرائيلي هو الذراع التنفيذي للاستراتيجية الجيوسياسية في الأراضي المحتلة⁴⁶.

تتكون مصفوفة السيطرة بعد 7 أكتوبر من طبقتين؛ هما: الطبقة الفيزيائية والقانونية. الفيزيائية هي نفسها الطبقة المكانية والمرئية، تتمثل في الحواجز والبوابات الحديدية وأبراج المراقبة، يجادل هذا البحث بأن الطبقة الفيزيائية بتأثيراتها المرئية تمثل ما قاله فوكو⁴⁷ من

43) Btselem. Israel is drastically restricting movement in the West Bank since the start of the Gaza war, disrupting the lives of 2 million Palestinians.

44) Eyal Weizman, Ariel Sharon and the Geometry of Occupation, part 1.

45) Eyal Weizman, Ariel Sharon and the Geometry of Occupation, part 1; Eyal Weizman, Ariel Sharon and the Geometry of Occupation, part 3.

46) ibid.

47) Michel Foucault, Discipline and Punish: the birth of the prison, page:196.

أن قوة الانضباط غير المرئية ذات تأثيرات مرئية. أما الطبقة القانونية والعنف -وهي غير المكانية من المصفوفة-، فتتمثل في منع المواطنين من المرور، والتحقيق معهم، وضربهم. والتي بدورها لها تأثيرات فيزيائية وغير مرئية على الطبقة المكانية، فإن الطبقة القانونية وطبقة العنف هي السلطة السيادية، وهي قوة مرئية ذات تأثيرات غير مرئية على الأرض. وهذا يدعم بأن الانضباط والسلطات السيادية تُمارس على المساحة نفسها ولكن بتقنيات مختلفة.

تتكون المصفوفة الفيزيائية للسيطرة والتحكم من نوعين من الأنظمة: **دائمة ومؤقتة**. وعلى الرغم من أن كليهما تنشأ من المنطق نفسه وعناصر النقاط والخطوط، إلا أن المقياس والطبيعة والآلية تختلف في كل حالة، حيث إن المصفوفة الدائمة تبدأ من النطاق الوطني ثم الإقليمي ثم المدينة. علاوة على ذلك، فهي تتمحور حول نقاط وخطوط ثابتة تتمثل في المستوطنات، ونقاط التفتيش، والبوابات الحديدية، والحواجز العسكرية، وأبراج المراقبة، والقواعد العسكرية، والطرق الالتفافية.

وتتفق الكاتبة ريكا روث جولد، مع فوكو بأن بعض **نقاط التفتيش** هذه **دائمة**، وبعضها **مؤقت (غير ثابت)**، وهي ما يطلق عليها السكان بنقاط التفتيش **الطائرة** «الحواجز الطائرة». وتقول جولد: إن نقاط التفتيش الطائرة يمكن نصبها ووضعها في أي وقت وفي أي مكان، دون سابق إنذار، حتى أنها كانت موجودة قبل 7 أكتوبر 2023، حيث نصب الاحتلال الإسرائيلي 4924 حاجزًا في الفترة ما بين يناير 2017 وحتى يونيو 2018⁴⁸. ومن المفيد أن نورد ما ذكره «بيتسلم» في تقريره: بأنه كان يوجد قبل 7 أكتوبر 2023، نحو **567** حاجزًا؛ منها **77** أساسيًا، و**490** حاجزًا تتألف من الحواجز الترابية والكتل الإسمنتية والبوابات الحديدية⁴⁹.

48) Rebecca Ruth Gould, Erasing Palestine: Free Speech and Palestinian Freedom.

49) Btselem. Israel is drastically restricting movement in the West Bank since the start of the Gaza war, disrupting the lives of 2 million Palestinians.

لقد أضاف جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر 2023، أكثر من 140 حاجزًا وعائقًا وبوابة حديدية تنتشر في مختلف أنحاء الضفة الغربية، ليرتفع عدد الحواجز في الضفة الغربية إلى 707⁵⁰، بهدف عزل مداخل المدن والقرى والبلدات الفلسطينية⁵¹، ومنع التواصل بينها، وتقييد حركة الفلسطينيين، ومنعهم من الوصول إليها. وتقول الصحافية فيحاء شلش: إن الطرق الالتفافية أصبحت لاستخدام المستوطنين فقط، وهذا بحسب تقرير معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)⁵². وتشكل هذه العوائق الفعلية جزءًا من القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967، بما فيها شروط استصدار التصاريح وتصنيف المناطق باعتبارها مناطق مغلقة أو مقيدة الوصول إليها. ويبين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن هذه القيود مجتمعة تمنع إمكانية الوصول إلى الخدمات والموارد، وتعطل الحياة الأسرية والاجتماعية، وتقوّض قدرة الفلسطينيين على التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقوّض سبل عيشهم، وتسهم في تقطيع أوصال الضفة الغربية⁵³.

وتشير ميغان جيسون إلى أن التنقل في أنحاء الضفة الغربية أكثر صعوبة بالنسبة للفلسطينيين بعد 7 أكتوبر 2023، حيث شدد الجيش الإسرائيلي سيطرته على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية. وأصبح استخدام الطرق الرئيسة في جميع أنحاء الضفة الغربية أقل بنحو 15% مما كان عليه قبل الحرب⁵⁴.

50) ibid.

51) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- الأراضي الفلسطينية المحتلة. التنقل والوصول في الضفة الغربية.

52) Fayha Shalash. War on Gaza: Israel cages Palestinian towns in West Bank with iron gates.

53) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- الأراضي الفلسطينية المحتلة. التنقل والوصول في الضفة الغربية.

54) Megan Gibson. War and the West Bank-Settler violence in the occupied territory is intensifying, and Palestinian deaths are mounting.

ضاعفت إسرائيل عدد البوابات الحديدية التي قامت بتركيبها بشكل متزايد على مداخل القرى والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية؛ لمنع حركة السكان بعد 7 أكتوبر 2023، فعلى مداخل القرى القريبة من رام الله، تم نصب 28 بوابة في يوم واحد⁵⁵، حيث اعتبر الفلسطينيون هذا الإجراء بمثابة عقاب جماعي.

وليس بعيداً عن مفهوم (وايزمان وهالبر) ما ذهبت إليه الصحفيتان هلا الزهيري ورمز بشارات، في معرض تعقيبهما على المصفوفة الفيزيائية، اللتان قالتا: «إن وجود البوابات يمكن الجنود الإسرائيليين من التحكم في فتحها وإغلاقها وفق «معايير أمنية»، على حد وصف الجيش الإسرائيلي، وكذلك يتيح لهم مراقبة جميع المواطنين الذين ينتقلون بين التجمعات الفلسطينية على مدار الدقيقة». وبهذا تكون قوات الاحتلال قد أغلقت معظم مداخل المدن، وأبقى على مدخل واحد مفتوح فقط لكل منها، مع تفتيشات دقيقة على الحواجز العسكرية وعلى مداخل المدن، فيما شهدت القرى القريبة من المستوطنات إغلاقاً كاملاً لبواباتها.⁵⁶

وتضيفان أنه قد يستمر إغلاق البوابة لعدة أيام أو حتى أشهر، مما يقيد بشدة حركة الفلسطينيين ويجبرهم على استخدام طرق ترابية ووعرة بديلة، مما يؤدي إلى استغراق ساعات طويلة من القيادة للوصول إلى وجهاتهم، فعلى سبيل المثال أصبحت الطريق التي كانت تستغرق سابقاً نحو ساعة و15 دقيقة، مثل طريق رام الله - طولكرم، تحتاج الآن إلى 3 ساعات أو أكثر حتى يصل المسافرون إلى وجهتهم في حال حالفهم الحظ ونجحوا في الوصول.⁵⁷ ويظهر مما سبق أن هذه البوابات تقيد حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأن إغلاقها يمنع عشرات الآلاف من المواطنين من التنقل بحرية والوصول إلى أعمالهم ومدارسهم، مما يؤثر على الوضع الاقتصادي.

55) Fayha Shalash. War on Gaza: Israel cages Palestinian towns in West Bank with iron gates.

56) هلا الزهيري ورمز بشارات، الضفة الغربية: حرب غير معلنة.

57) المرجع نفسه.

وتؤكد الصحفية فيحاء شلش، بأن المواطنين يضطرون للانتظار يوميًا لمدة لا تقل عن خمس ساعات قبل أن يتم فتح البوابات، وفي حال فتحها؛ ينصب الجنود حاجزًا عسكريًا ويعرقلون حركة المركبات⁵⁸. وبهذا تكون قوات الاحتلال قد أغلقت معظم مداخل المدن، وأبقت على مدخل واحد مفتوح فقط لكل منها، مع تفتيش دقيق على الحواجز العسكرية وعلى مداخل المدن، فيما شهدت القرى القريبة من المستوطنات إغلاقًا كاملاً لبواباتها⁵⁹، حيث تحرس هذه البوابات مجموعات من كاميرات المراقبة ذوات خاصية التعرف على الوجوه التي تبث لغرف التحكم الإسرائيلية على مدار الساعة.

وقد رصدت الكاتبة الأمريكية روث جولد، شكلين للمصفوفة الفيزيائية، الأول عند فوكو، الذي يرى أن نقطة التفتيش مبنى مصنوع من الفولاذ المموج، ويعلوه برج مراقبة يطل على المبنى، وهو نموذج للكفاءة المبنية لهذا الغرض، وتستحضر ظلال برج المراقبة بشكل مخيف بنية المراقبة الجماعية الكلاسيكية التي طورها الفيلسوف النفعي بينثام. والثاني عند بنثام، الذي تصور المراقبة الجماعية، كوسيلة لتمكين المراقب من مراقبة مجموعة سكانية مغلقة، دون أن يتمكن هؤلاء السكان من رؤية من يراقبهم. وقد بينت الكاتبة أن هذا الوجود المخيف لنظرة السجان، يتكرر في كل مكان في هندسة الاحتلال الإسرائيلي⁶⁰.

مصفوفة السيطرة غير المرئية:

تتكامل مصفوفة السيطرة المرئية وغير المرئية بحيث تشكلان مصفوفة سيطرة غير عادية، وذلك باستخدام كافة أبعاد المراقبة والهرمية. في هذا النظام المتكامل، تتم مراقبة

58) Fayha Shalash. War on Gaza: Israel cages Palestinian towns in West Bank with iron gates.

59) هلا الزهيري و رمز بشارت، الضفة الغربية: حرب غير معلنة.

60) Rebecca Ruth Gould, Erasing Palestine: Free Speech and Palestinian Freedom.

تفاصيل حركة كل فلسطيني والتحكم فيها بعناية، إما من خلال أبراج المراقبة والسيطرة التي يفرضها الجيش الإسرائيلي، والتي من خلالها يراقب الجنود حركة السكان وغالبًا دونما التدخل بهم. وتؤكد «بيتسلم» أنه في حالات خاصة تنصب في نقاط المراقبة، حواجز محصنة بالجنود أو أنه يتم إغلاقها أمام العابرين⁶¹. أو من خلال كاميرات المراقبة الموجودة على العوائق الفيزيائية الدائمة والمؤقتة، وكاميرات التعرف على الوجه في جميع أنحاء المناطق (على الطرق)⁶²، أو من خلال غرف التفتيش⁶³، أو من خلال جنود الاحتلال الإسرائيلي الموجودين على الحواجز.

وعطفاً على ما سبق، نلاحظ أن الدكتورة أوموت أوزجوك تتفق على أن «مراقبة تفاصيل حركة كل فلسطيني» هي من جهاز الأمن الإسرائيلي الجغرافي، الذي يمثل الإضاءة الخلفية في الخلايا الفردية للمراقبة الجماعية. وتوضح أن مثل هذا النظام يجعل الفلسطينيين فرديين بشكل مثالي، مما يجعلهم مرئيين باستمرار للنظرة الشاملة للقوة السيادية الإسرائيلية، تمامًا مثل المراقبة الجماعية حسب فوكو⁶⁴. ونتيجة لمصفوفة السيطرة تم تقسيم الضفة الغربية إلى بانوتستانات.

وقد تنبّه الكاتب الفلسطيني إلبا زريق إلى أن أساليب مصفوفة السيطرة ازدادت وبشكل ملحوظ؛ لتصبح غير مرئية وغير ملاحظة من قبل الفلسطينيين منذ عام 2010، أي بعد انتهاء الانتفاضة الثانية، وي طرح زريق أمثلة على وسائل تقنية استخدمها الاحتلال الإسرائيلي لتعقب حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقتل العديد من المستهدفين والنشطاء الفلسطينيين، كالتائرات المسيرة بدون طيار، ومشروع بيغاسوس الأمني الذي يتجسس على الواتساب والفايسبوك، والمكالمات إلى القمر الاصطناعي عاموس، ونشر

(61) بيتسلم، معطيات عن الحواجز في الأراضي المحتلة.

(62) Yara Hawari. Inside the Israeli panopticon.

(63) هلا الزهيري ورمز بشارات، الضفة الغربية: حرب غير معلنة.

(64) Umut Ozguc, Beyond the Panopticon: The Separation Wall and paradoxical nature of Israeli security imagination, page: 6.

كاميرات التعرف على الوجه، إلى خوارزميات الذكاء الاصطناعي، ونظام الذئب الأزرق الذي يستطيع التعرف على الوجوه داخل المنازل. ويبين أن هدف الاحتلال الإسرائيلي باستخدام مصفوفة السيطرة السيبرانية، والتخطيط لتأمين هيمنته والحفاظ عليها في مجال تكنولوجيا المراقبة؛ للسيطرة على السكان الفلسطينيين والأراضي التي يسكنونها⁶⁵.

تشير الكاتبة شانون بورتون أن مجموعة NSO الإسرائيلية، التي تم تأسيسها عام 2010⁶⁶ في هرتسليا شمال تل أبيب، قد طورت أدوات تحول الحكومات ملاحقة الأشخاص الذين قد يخفون تعاملاتهم من خلال برامج التواصل المشفرة، وأسست المجموعة برنامج المراقبة بيغاسوس الشهير، وهو البرنامج الذي اكتسب سمعة سيئة في السنوات الأخيرة. وتعلق بورتون على ذلك، بأن البرنامج أصبح معروفًا باسم «أقوى سلاح إلكتروني في العالم»؛ نظرًا لقدرته على التسلل إلى الهواتف الذكية عن بُعد دون أن ينقر المستخدم على أي روابط⁶⁷.

برنامج التجسس «بيغاسوس» يشغل اهتمامًا كبيرًا عند جيش الاحتلال الإسرائيلي؛ للحصول على معلومات استخباراتية دقيقة لتعقب الفلسطينيين، وهذا ما فعله جهاز الأمن العام «الشاباك» ضد مجموعة «عرين الأسود» المسلحة، واستهداف عناصرها بعد حصوله على معلومات استخباراتية، قادته لتنفيذ عملية عسكرية ضد المجموعة في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية». «هذه العملية العسكرية سبقها اختراق استخباراتي للبنية التحتية لـ«عرين الأسود»، باستخدام أدوات إلكترونية متقدمة، وكان هدف العملية العسكرية في نابلس اغتيال وقتل عناصر «العرين»، وليست عملية اعتقال»⁶⁸.

65) Elia Zureik. Settler colonialism, neoliberalism and cyber surveillance, page 2.

66) Shannon Burton, Pegasus and the Failure of Cybersurveillance Regulation. page 33.

67) ibid. page 33-34.

68) أمد للإعلام، إسرائيل استخدمت «بيغاسوس» لاستهداف «عرين الأسود».

وتكشف الصحفية ربهام المقادمة في مقالتها عن أساليب أخرى، استخدمها الاحتلال الإسرائيلي في ملاحقة الفلسطينيين والتجسس عليهم من خلال كاميرات المراقبة، وعن طريق تطبيق ذكي يطلق عليه «الذئب الأزرق»؛ لرصد وتعقب وتوثيق حركات الفلسطينيين في كل مكان حتى داخل بيوتهم، عن طريق تصوير وجوههم بالهاتف الخليوي، خلال مدهامات البيوت أو تنفيذ الاعتقالات في أي مكان وعند الحواجز العسكرية؛ بهدف بناء قاعدة بيانات رقمية ضخمة خاصة بالفلسطينيين، تزود الجنود الإسرائيليين بمعلومات عن الفلسطيني الظاهر بالصورة عن بُعد. وقد تطرقت في مقالتها إلى ذكر شهادة جندي سابق كان مركز خدمته في منطقة الخليل عام 2020، حيث أفاد أنه طلب من الجنود «أخذ صور للجميع، حتى ولو كانوا أطفالاً أو عجزة.» ويضيف الجندي: «لم نكن بحاجة إلى وجود شبهات حول الأشخاص ليتم تصويرهم؛ بل كل المطلوب منا التقاط أكثر عدد ممكن من الصور، كما كان هناك نوع من المنافسة بين الوحدات. وكذلك تم مراقبة كل المكالمات بالصفة الغربية؛ سواء كانت أمنية أو حميمة»⁶⁹.

ويحرص الكاتب الفلسطيني زريق على توثيق التكنولوجيا الحديثة غير المرئية لدى الاحتلال، حيث قال: «إنه تم اعتقال وقتل العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية نتيجة استخدامهم برامج محوسبة تنبؤية لتقييم محتوى مشاركتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، رغم أنهم لم يرتكبوا أي أعمال عنف أو يشاركوا في أنشطة احتجاجية.» ويشير إلى أن «مصنوفة السيطرة بجزئها المرئي وغير المرئي، تتكامل من خلال توسيع نطاق انتشار تقنيات المراقبة وابتكارها، بالإضافة إلى استخدام بطاقات الهوية، وبصمات الأصابع، والتصنيف والتعداد الإحصائي، وإدارة السجون، ورسم الخرائط، والسيطرة على الحركة عن طريق نقاط التفتيش، وحظر التجول، والإغلاقات، والحواجز، وبناء جدار الفصل، وأبراج المراقبة للسيطرة على الأرض والإنسان الفلسطيني. ويبين أن الحروب قد أضفت بشكل عام إلى أساليب السيطرة الحديثة، التي انعكست في تطوير القياسات الحيوية (ملامح الوجه ومسح القرنية)، والطائرات بدون طيار، والإحالة المرجعية عن

(69) رهام مقادمة. كيف أصبحت التكنولوجيا لعنة على الفلسطينيين؟

طريق البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وقرصنة الكمبيوتر، ووسائل التواصل الاجتماعي»⁷⁰.

تأثير مصفوفة السيطرة للاحتلال الإسرائيلي بجزيئها المرئي وغير المرئي على مواطني الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر 2023

كما تبين لنا مما ذكر سابقاً، أن نظم المراقبة والسيطرة التي فرضتها سلطات القمع، قد تطورت من مجرد وجود فيزيائي من خلال الحواجز والبوابات وأبراج المراقبة والمستعمرات ومعسكرات الجيش - وهي شكل من أشكال البانوبتيكون - والتي تضمن فرض السلطة من خلال الرؤية غير القابلة للتثبيت/التحقق، إلى وجود غير مرئي وغير قابل للتثبيت. فانتقلت نظم المراقبة إلى استخدام الدرون، سواء المرئية منها والمسموعة، أم غير المرئية أو المسموعة، التي تخلق على ارتفاعات عالية وتصوّر بدقة، إضافة لصور الأقمار الاصطناعية التجسسية، وكاميرات المراقبة ذات تقنيات التعرف على الوجوه، والتي تنتشر في الشوارع وتقاطعات الطرق الرئيسة، إلى برامج التجسس في الفضاء السيبراني وتلك الخاصة بالتجسس على الهواتف وتطبيقات المحادثات ووسائل التواصل الاجتماعي. وجميع هذه الوسائل تهدف إلى تحقيق السيطرة، لكنها أدوات غير مرئية بالضرورة، ولا يمكن التحقق والتثبت من فعاليتها في لحظة ما، غير أن الخاضع لسلطتها يستشعر وجودها فيخضع لسلطتها خوفاً من العواقب.

ويرى وايزمان⁷¹ أن تقنيات مصفوفة السيطرة بجزيئها المرئي وغير المرئي في الضفة الغربية على عدة مستويات، وكان الهدف منها السيطرة على التجمعات الفلسطينية الرئيسة، ومحاصرتها وفصلها عن بعضها البعض، فضلاً عن الحد من النمو الحضري الفلسطيني. ويبين أن كل جزء من المصفوفة كان له مكونات مختلفة عن الأخرى، ولكنها عملت

70) Elia Zureik. Settler colonialism, neoliberalism and cyber surveillance, page 7-9.

71) Eyal Weizman, The Politics of Verticality.

كمصفوفة واحدة قوية متكاملة. ويؤكد أن إحدى تقنيات قوة الانضباط التي تتبعها دولة الاحتلال الإسرائيلي، هي استخدام مصفوفة السيطرة المرئية ذات التقنيات الدائمة على المستوى الإقليمي (الضفة الغربية)، وكانت التقنيات المستخدمة على المستوى الحضري (المدن والقرى) في الغالب مؤقتة. ويعزو سبب التغيير في التقنيات من الإقليمية إلى الحضرية، نتيجة إلى التغيير في حجم المساحة الخاضعة للسيطرة، والتغيير في علاقات القوة. أما التقنيات الدائمة على مستوى الضفة الغربية -والتي هي جزء منها- فهي أدوات المراقبة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعتبر المستوطنات إحدى ركائزها كما يقول وايزمان (2002)⁷²، وهذا ما ذهب إليه فوكو الذي قال: إن هذه المستوطنات تنتج من الناحية المكانية «قلعة مراقبة جماعية (البانوبتيكون)»⁷³.

وقد اعتبر ساري حنفي أن المستوطنات تعدُّ أجهزة بصرية حضرية للمراقبة وممارسة السلطة، ولفت إلى أن التنظيم الاستراتيجي لمصفوفة السيطرة واستخدام جزء من المصفوفة كتقنيات مراقبة، ساعد الاحتلال على تحقيق هدفه وممارسة سلطته بشكل فعال على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا بدوره جزءاً مساحات الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مناطق معزولة ومدمرة. وهو ما يطلق عليه التدمير المكاني أو «الإبادة الفضائية»⁷⁴ (2003)⁷⁵. وقد تم تخصيص مصفوفة التحكم المؤقتة في كثير من الأحيان لتأمين السيطرة داخل المناطق المستهدفة؛ وكانت مكونة من مواقع عسكرية، ومواقع للقنصاة، وبوابات، وخطوط فاصلة، ونقاط تفتيش مؤقتة على حدود المدينة، ومصادرة الأراضي، وإغلاق الطرق، ومناطق عازلة مؤقتة. تمتلك مصفوفة السيطرة تقنيات وأدوات مختلفة (الانضباط والسيادة) لممارسة السيطرة والسلطة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحويلها مكانياً.

72) ibid.

73) Michel Foucault, Discipline and Punish: the birth of the prison, page: 195.

74) Spaciocide.

75) Sari Hanafi, Spaciocide, page: 93-94.

تتوافق مصفوفة هالبر للتحكم ونهج وايزمان مع مفهوم فوكو (1977)⁷⁶ حول «الشبكة السرطانية»⁷⁷ التي استخدمها في الحالات التي عمل عليها (مستعمرة ميتراي). ويبيّن أن «الشبكة السرطانية» عبارة عن دمج لأكثر من مؤسسة تعمل جميعها معًا كوحدة واحدة - لا مركزية من حيث الوظيفة، ولكنها مركزية من حيث الأهداف والغايات - للمراقبة، وموزعة في وسيلة مكانية استراتيجية للغاية؛ لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها. في البداية كانت أدوات المراقبة مرئية وواضحة فيزيائيًا، ولكنها لاحقًا تحولت إلى أدوات تكنولوجية غير مرئية.

يناقش هذا البحث، شبكة فوكو (1977) السرطانية⁷⁸ والتي تستخدم شبكة السيطرة/السلطة نفسها، والتقنيات التي مارستها مصفوفة السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، في طبقاتها المكانية وغير المكانية والمرئية وغير المرئية. لقد كانت الشبكة السرطانية و«مصفوفة السيطرة»، في شكلها المدمج مع أنظمة الإدخال والتوزيع والمراقبة، بمثابة دعم كبير في المجتمعات الحديثة للسلطة (تطبيع الأفراد مع ما هو مفروض عليهم)، (فوكو 1977)⁷⁹.

واستنادًا إلى ما سبق، تم تصميم جميع أنظمة المراقبة الجماعية المرئية وغير المرئية لتعمل كنظام واحد (الشبكة السرطانية/مصفوفة التحكم) عبر:

القوة من خلال بناء المعرفة: طور الاحتلال الإسرائيلي معرفته على أساس علاقات القوة، لضمان السيطرة الكاملة على مساحات الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتطورت

76) Michel Foucault, Discipline and Punish: the birth of the prison, page: 295-302.

77) Carceral network.

78) Michel Foucault, Discipline and Punish: the birth of the prison, page:305-307.

79) ibid, page:302.

هذه المعرفة باستخدام التكنولوجيا مثل: الأقمار الاصطناعية، والأمن السيبراني، وغيرها من التكنولوجيا، التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي لجمع المعلومات.

تنظيم الفضاء: أكد هذا البعد المكاني لتحليل وايزمان ومنهجيته⁸⁰ على كيفية إعادة تشكيل الاحتلال الإسرائيلي للبنية المكانية وحدود الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعمل جنبًا إلى جنب مع التوزيع الاستراتيجي لمصفوفة السيطرة على تنظيم البنية المكانية للأراضي الفلسطينية المحتلة وحدودها، وكذلك خلق مواطنين مسيطر عليهم ومراقبين في كل لحظة من حياتهم.

الملاحظة والمراقبة الجماعية⁸¹: كانت أبراج المراقبة من أوائل أنظمة المراقبة الجماعية والتي طورت استخدام المنظومة غير المرئية من كاميرات المراقبة على الشوارع، والأقمار الاصطناعية التجسسية، وبيغاسوس للتجسس الإلكتروني، وكاميرات ماسحة للوجه وغيرها.

ولذلك فإن هدف مصفوفة السيطرة بشقيها المرئي وغير المرئي إنتاج مناطق فلسطينية محتلة مجزأة، وإنسان فلسطيني يعيش بشكل مستمر تحت المجهر الإسرائيلي وتحت خطر الاعتقال والقتل. أما السلطة التي تمت ممارستها على المساحة المتصورة للأرض الفلسطينية المحتلة، قد أدت إلى تحويل المساحات الإقليمية الفلسطينية إلى أرخبيل من المستوطنات والجيوب الفلسطينية كما يشير كل من بيتي (2005)⁸² وفلاح (2003)⁸³.

80) Eyal Weizman, The Politics of Verticality.

81) Michel Foucault, Discipline and Punish: the birth of the prison, page: 170-175

82) Alessandro Petti, Dubai offshore urbanism.

83) Ghazi- Walid Falah, Dynamics and patterns of the shrinking of Arab lands in Palestine, page: 182-183.

يرى أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت، ساري حنفي (2003)⁸⁴ أن مشروع «إبادة الفضاء» منهجية استخدمها الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948 حتى اليوم، إلا أنه ينبغي للمرء أن يعترف بأن تقنياته تختلف عبر الزمن، وأن المرحلة البارزة هي بعد عام 1967 عندما تم احتلال الضفة الغربية.

وقد تنبّه إلى أن هذه «الإبادة الفضائية» قد أصبحت أمرًا واقعيًا، وتسببت بتقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مناطق A، وB، و+B، و-B، وC، وH1، وH2، والتي كانت نتيجة لاتفاقية أوسلو 1993، التي أفضت بدورها إلى التجزئة المكانية. وبهذا تحولت تجمعات الضفة الغربية إلى مناطق معزولة ومفصولة عن بعضها البعض. ويضعنا محسن المحمدي أمام مقاربة بين نموذج الانتقال من المصفوفة المرئية إلى المصفوفة غير المرئية كما طرحها فوكو⁸⁵ نموذج التكنولوجيا في السيطرة والانتقال من السيطرة الفيزيائية والمكانية على الضفة الغربية، إلى السيطرة التكنولوجية على الأفراد وتحركاتهم والتي تعتبر متحضرة وإنسانية. ويشير إلى أن الاحتلال في الضفة الغربية -ومن خلال الحداثة والتكنولوجيا السيرانية- وضع السم بالعسل، من خلال ظهوره بشكل أكثر لطفًا، ليحكم سيطرته ونفوذه دون استخدام القوة، وبذلك تكون الخطورة أكبر وهذا ما قاله فوكو⁸⁶.

84) Sari Hanafi, Spaciocide, page: 93-94.

85) محسن المحمدي، ميشال فوكو: الهيمنة باسم العقل.

86) المصدر السابق.

الخاتمة

نجحت نظرية فوكو في تفسير مصفوفة السيطرة المرئية التي استخدمها جيش الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على الضفة الغربية مكانياً وعزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض. كما أن مصفوفة السيطرة التي بدأ الاحتلال الإسرائيلي باستخدامها منذ الانتفاضة الأولى (2000) وحتى الآن، حققت أهدافها؛ ولكن التطور التكنولوجي الذي استعان به الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على سكان الضفة الغربية منذ عام 2010، وطور استخدامه بعد 7 أكتوبر 2023 كان له أثر كبير؛ لأنه غير مرئي بشكل كامل بالنسبة للفلسطينيين، وهذا أضاف بعداً آخر لمصفوفة السيطرة، والذي لم يتطرق إليه فوكو في كتاباته؛ لأن هذه التكنولوجيا المتطورة الحالية مختلفة عن الأدوات التي كانت موجودة في الفترة التي كتب فيها فوكو نظرياته.

توصلت الورقة إلى أن فوكو يستطيع تفسير نظام المراقبة الإسرائيلي المتطور؛ لأن الاحتلال الإسرائيلي تعامل مع سكان الضفة الغربية، معاملة السجين المراقب والمتابع في كل لحظة من حياته في السجن، لكنه سجن على المستوى الحضري بجغرافيات أوسع بكثير. فقد استخدم الاحتلال الإسرائيلي التقنيات التكنولوجية المتطورة والحديثة للانتقال من المراقبة الفيزيائية في فترة الانتفاضة الثانية إلى مرحلة نشر كاميرات التعرف على الوجه، إلى نظام بيغاسوس الأمني الذي يتجسس على الواتساب إلى خوارزميات الذكاء الاصطناعي، ونظام الذئب الأزرق، الذي يستطيع التعرف على الوجوه داخل المنازل.

شكلت الطفرة التكنولوجية في الحقيقة قفزة منهجية في المراقبة، من غير أن تغفل الأقمار الاصطناعية التجسسية وصورها الدقيقة، والدرونز، وعملها اليومي، والذكاء الاصطناعي وقدرته التحليلية العالية. لقد تم الانتقال من مبدأ المرئي غير القابل للتحقق إلى المرئي وغير المرئي غير القابل للتحقق. والبحث من خلال الأدوات التكنولوجية لتقصي حدث ما. وبهذه الطريقة تصلح مفاهيم ميشيل فوكو عن المراقبة الهرمية لتفسير ما حدث في الضفة الغربية بعد 7 أكتوبر 2023.

المراجع

1. Alessandro Petti, Dubai offshore urbanism, In EAAE conference on the Rise of Heterotopia, by Hilde Heynen, Bruno DeMeulder (Ed.), Public space and the architecture of the everyday in a post-civil society, (2005).
2. Btselem. Israel is drastically restricting movement in the West Bank since the start of the Gaza war, disrupting the lives of 2 million Palestinians- 5 March 2024- <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/israel-dramatically-restricting-movement-west-bank-start-gaza-war-disrupting-lives-2-million-palestinians-enarhe>. Retrieved 01/05/2024
3. Shannon Burton. (2023). Pegasus and the Failure of Cybersurveillance Regulation. Non-State Actors, 33.
4. Elia Zureik, Settler colonialism, neoliberalism and cyber surveillance: The case of Israel (pages 219-235). Middle East Critique, 29, 2, 2020 ,<https://doi.org/10.1080/19436149.2020.1732043>
5. Eyal Weizman, The Politics of Verticality, https://www.opendemocracy.net/en/article_801jsp/, (23 April 2002). Retrieved 02 May 2024.
6. Eyal Weizman, Ariel Sharon and the Geometry of Occupation, part 1, <https://www.opendemocracy.net/en/1474/> , (8 September 2003).
7. Eyal Weizman, Ariel Sharon and the Geometry of Occupation, part 3, https://www.opendemocracy.net/en/ariel_sharon_and_the_geometry_of_occupation_part_3/ , (4 September 2007).

8. Fayha Shalash¹⁰ . January 2024. War on Gaza: Israel cages Palestinian towns in West Bank with iron gates. Middle East Eye. <https://www.middleeasteye.net/news/war-gaza-israel-cages-palestinian-towns-west-bank-iron-gates>.
9. Ghazi- Walid Falah, Dynamics and patterns of the shrinking of Arab lands in Palestine, Political Geography, Volume 22: 179-209, (2003).
10. Hubert L Dreyfus and Paul Rabinow, Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics, USA, The University of Chicago, second, 1982.
11. Jeff Halper, The Matrix of Control. <https://mediamonitors.net/the-matrix-of-control/>, (29 January 2001). Retrieved 02 May 2024.
12. Koray Velibeyoglu, (1999). Post-structuralism and Foucault, Available at: <http://www.angelfire.com/ar/corei/foucault.html>. Retrieved 18 April 2024.
13. Megan Gibson. 13 March 2024. War and the West Bank-Settler violence in the occupied territory is intensifying, and Palestinian deaths are mounting. <https://www.newstatesman.com/world/middle-east/2024/03/palestine-israel-west-bank-endless-war>. Retrieved 01/05/2024
14. Michel Foucault, Discipline and Punish: the birth of the prison, Alan Sheridan, Vintage books, New York, USA, 1977.
15. Neve Gordon, On Visibility and Power: An Arendtian Corrective of Foucault (pages 125-145), Human Studies, 25, 2, 2002.
16. Paul Hirst, Foucault and Architecture (pages 52-60), AA Files, 26, 1992.
17. Paul Rabinow, The Foucault Reader, Pantheon books, New York, USA, 1984.

18. Raef Zreik, The Palestinian Question: Themes of Justice and Power Part I: The Palestinians of the Occupied Territories (pages 39–49), Journal of Palestine Studies, 32, 4, 2003.
19. Rebecca Ruth Gould, Erasing Palestine: Free Speech and Palestinian Freedom, London, UK, verso books, 2023
20. Sari Hanafi, Spaciocide, in City of Collision: Jerusalem and the Principles of Conflict Urbansim, by Philipp Misselwitz, Time Rieniets (Ed.), Birkhauser–Publishers for Architecture, Berlin, Germany, 2003.
21. Umut Ozguc, Beyond the Panopticon: The Separation Wall and paradoxical nature of Israeli security imagination, In Australian Political Studies Association conference, Melbourne, September (Vol. 2729) apsa2010.com.au/fullpapers/pdf/APSA2010_0135.pdf, 2010.
22. Yara Hawari. Inside the Israeli panopticon, <https://www.redpepper.org.uk/global-politics/palestine-middle-east/israel-palestine-surveillance-technology/>, 2023
23. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المساحة، وعدد السكان، والكثافة السكانية في فلسطين حسب المحافظة، https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Land-use-table%201A-2019.html، 2017.
24. الإحصاء المركزي الفلسطيني 2017. د. عوض، تستعرض الذكرى 46 ليوم الأرض 2022/03/30 بالأرقام والإحصائيات، <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4207>، 2022.
25. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2023/11/07، <https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4545>، 2023.

26. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير الإحصائي السنوي 2022، 2023، رام الله، فلسطين. <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2683.pdf>

27. أمد للإعلام، إسرائيل استخدمت «بيغاسوس» لاستهداف «عربين الأسود». 2022/10/26. <https://www.amad.com.ps/ar/post/478075/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D8%BA%D8%A7%D8%B3%D9%88%D8%B3-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF>

28. بتسليم. معطيات عن الحواجز في الأراضي المحتلة. 1 كانون الثاني 2017. https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/old_checkpoints

29. رهام مقادمة. 2021-11-25. كيف أصبحت التكنولوجيا لعنة على الفلسطينيين؟ <https://www.vice.com/ar/article/g5qqx7/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%9F>

30. محسن المحمدي، ميشال فوكو: الهيمنة باسم العقل.. صناعة السيطرة، 2015، <https://aawsat.com/home/article/359626/%D9%85%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%88%D9%83%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%84-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9>

31. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- الأراض الفلسطينية المحتلة. التنقل والوصول في الضفة الغربية | تموز/يوليو 2023. 25 اغسطس 2023. <https://www.ochaopt.org/ar/2023-movement>

32. هلا الزهيري، رمز بشارات. الضفة الغربية: حرب غير معلنة- <https://daraj.media/113422/> 06.11.2023

33. وزارة الحكم المحلي، جدار الضم والفصل العنصري، 2004، https://www.molg.pna.ps/uploads/files/expantion_and_%20anexation_wall_44d176cb1a124c48a4c1ea2bfb7fc00a.pdf

مدى كفاءة نظرية فان ديك المعرفية الاجتماعية في تحليل خطاب أبي عبيدة في معركة طوفان الأقصى

منال «محمد هشام» سعيد نجار



مدى كفاءة نظرية فان ديك المعرفية الاجتماعية في تحليل خطاب أبي عبيدة في معركة طوفان الأقصى

منال «محمد هشام» سعيد نجار¹

الملخص

يحاول البحث دراسة نظرية فان ديك المعرفية الاجتماعية، وبيان كفاءتها التفسيرية في تحليل الخطاب؛ إذ اتخذ شكل التحليل النقدي للخطاب لديه نهجًا مختلفًا عن النظريات الأخرى؛ عندما أقام مثلثًا شكليًا أساس نظريته من خلال ربط المفاهيم الثلاثة: (الخطاب والمعرفة والمجتمع) في تحليل أي خطاب نقدي؛ فلا يمكن بشكل حقيقي فهم أحد هذه الأبعاد الثلاثة بمعزل عن الآخر، ولا يمكن دراسة الخطاب ونقده إلا عندما يكون ضمن هذا الإطار الأوسع؛ فتناول البحث مفهوم النظرية، ثم حاول تطبيقها على خطاب أبي عبيدة في معركة طوفان الأقصى. وخلص إلى أنّ نظريته كان لها الأثر الفاعل في فهم خطاب أبي عبيدة ومعانيه الحقيقية والخفية ومقاصده ومواقفه ومعتقداته؛ فمن المتعدّر فهم خطابه على الوجه الأكمل دون الجاهزية المسبقة المتمثلة بالمعارف الإنسانية، والنماذج السياقية (العقلية)؛ فالتحليل النقدي للخطاب في النظرية المعرفية الاجتماعية ليس سياقًا لغويًا يتعامل مع عناصر لغوية: صوتية ومعجمية وصرفية ونحوية فحسب، بل هو أيضًا بُعد معرفي، وسياق: اجتماعي، وتاريخي، وجغرافي، وديني،...، ونموذج عقلي أو مزيج من هذه المكونات جميعًا التي تعكس وجهة نظر المتكلم أو معتقداته.

الكلمات المفتاحية: فان ديك، النظرية المعرفية الاجتماعية، السياق والنماذج العقلية، خطاب أبي عبيدة.

(1) أستاذة اللسانيات وتحليل الخطاب في قسم اللغة العربية/جامعة تبوك سابقًا

مشكلة البحث

يحاول البحث دراسة مدى كفاءة نظريات العلوم الاجتماعية في تفسير الواقع العربي، من خلال إبراز قيمة نظرية فان ديك المعرفية الاجتماعية، في التحليل النقدي للخطاب، ودورها في فهم خطاب أبي عبيدة، الناطق الرسمي لكثائب عز الدين القسام، أثناء الحرب على غزة، منذ معركة الطوفان في السابع من أكتوبر 2023، والتي ما زالت مستمرة حتى وقت كتابة هذا البحث. ففان ديك يرى أن تحليل الخطاب، ينبغي أن يمارس «ضمن منظور متعدد التخصصات، يجمع -على الأقل- الأبعاد الثلاثة الآتية: (الخطاب، والإدراك، والمجتمع)»² فلا بد من ربط بني الخطاب: بالبنى الإدراكية (المعرفية) من جهة، والبنى الاجتماعية من جهة أخرى. بعبارة أخرى: من أجل فهم أفضل للعلاقة بين الخطاب والمجتمع اهتم فان ديك بالأبعاد المعرفية للخطاب، ويُعد هذا الاهتمام من أهم خصوصيات مقارنته له؛ وذلك لأنَّ البعد الإدراكي (المعرفي) ليس شائعاً في دراسات الخطاب النقدية، ولا في العلوم الاجتماعية.³

وهكذا بالرغم من أهمية المناهج الاجتماعية، والتفاعلية والخطابية، في تحليل الخطاب، سيقوم البحث بإثبات أنَّ البعد المعرفي يتمتع بالقدر ذاته من الأهمية، كما يرى فان ديك.⁴ ويفضّل فان ديك أن يشمل تحليل الخطاب بُعداً تاريخياً وثقافياً.⁵ ويرى البحث أنَّ البعد الديني مهمٌّ في تحليل خطاب أبي عبيدة.

وافترض فان ديك، وضع مثلث التحليل: (المجتمع والإدراك والخطاب) ضمن مظلة جديدة للسياق؛ فصحيح أنَّ تحليل الخطاب يحتاج «إلى أن ندرس بعناية السياق الخاص

(2) توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ص23.

(3) المرجع نفسه، ص24.

(4) المرجع نفسه، ص430.

(5) المرجع نفسه، ص23.

بكل ممارسة خطائبيّة.»⁶ ولكن «لا ينبغي لمثل هذا السياق أن يصاغ من حيث الأوضاع الاجتماعية الموضوعية، أو حتى الخواص المتعلقة بها، وإنما يجب أن يكون وفقًا للنماذج العقلية: نماذج السياق.»⁷ فيلّي جانب عناصر الوضع الاجتماعية المعروفة: كالزّمان والمكان، والمتكلم والسامع وغيرهما من المشتركين، وهويّاتهم وأدوارهم وعلاقاتهم، وغير ذلك؛ «يجب أن تُصوّر النماذج السياقية أيضًا الجوانب الإدراكية المعرفية للوضع مثل: أهداف المشتركين ومعارفهم. حيث تُعد معرفة المشتركين أمرًا مهمًا جدًّا في تنظيم المعلومات، التي يجب أن تبقى ضمنية أو صريحة أو علنية أو مفترضة في الخطاب، وتقريرها، وتقوم آلية النموذج السياقي بهذا العمل بالضبط، فهي تسيطر على المعرفة في التفاعل استراتيجيًا.»⁸ وهذه التّظيرة الجديدة للسياق، ما كانت لتكون إلّا بسبب التّطوّر في ضوء تنامي تعددية الاختصاصات، في مقاربات تحليل الخطاب/النّص، في معظم العلوم الإنسانيّة والاجتماعية.⁹

ومن أهم مميّزات دراسات الخطاب التّقدي وخصائصها، وفق نظرية فان ديك عبر النماذج العقلية: أنّها تركز على المتلقّي كعنصر فعّال في عملية بناء معنى الخطاب/النّص، على اعتبار أنّ المعنى غير ثابت لا يمكن الإمساك به في النّص، بل إنّه حصيلة تفاعل ديناميكي بين المتلقّي والنّص.¹⁰ بكلمات أخرى، يتعلّق فهم الخطاب/النّص بقوة: بمعرفتنا بالعالم، والتي تؤدّي دورًا مهمًا في تأويل الخطابات والنصوص وفهمها. فـ «يتوجّب على المتحدّث أن يكون ملئمًا وعلى اطلّاع بما يعرفه المتلقّون وما لا يعرفونه.»¹¹

(6) المرجع نفسه، ص 67.

(7) المرجع نفسه، ص 511.

(8) توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ص 512.

(9) المرجع نفسه، ص 479.

(10) Van Dijk, 1988.

(11) توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ص 512.

وعليه يركز هذا البحث في إطاره التحليلي، على نظرية فان ديك، في دراسات الخطاب المعرفي الاجتماعي، ونظرية البنية الكلية الدلالية، وبهذا الإطار، فإن التحليل النقدي للخطاب، قادر على تقديم المزيد من الإجابات؛ للعلاقات المعقدة بين اللغة، والعلوم الاجتماعية، والمعرفية.

أهمية البحث

1. يأمل البحث في مساعدة القراء والباحثين والمؤسسات والمراكز البحثية على إعادة قراءة أي خطاب بشكل نقدي وواع لغويًا وخطابيًا ومعرفيًا؛ وإلى أن يكون أفراد المجتمع أكثر وعيًا وإدراكًا لأهداف خطابات المتكلم وأطروحاته، وكيف يمكن لهذه الخطابات التأثير فيهم، وتشجيع أفراد المجتمع على أن يكونوا (نقديين)؛ وذلك بأن يفكروا بأنفسهم بدلاً من أن يسلّموا بما يقرؤون دون نقد. فهذه مهارة فكرية لا تقتضي وجود أي انتماء أيديولوجي محدد.

2. تطوير القراءة النقدية من قبل المؤسسات التي يمكن أن تحدّد المعلومات، أو الآراء المميزة، أو المهمّشة، أو المخفية في أي خطاب.

3. تكمن أهمية دراسات الخطاب النقدي بصورة خاصة في التعليم النقدي للطلاب؛ ليكونوا مهنيي المستقبل، وأيضاً دورها في إعداد الخبرة والمهارة لمراكز بحثية ومؤسسات تسعى إلى فهم واقع مجتمعاتها؛ للافتقار إلى مثل هذه القراءات في المكتبة العربية. ويمكن لباحثي دراسات الخطاب النقدي تقديم دورات تعليمية للصحفيين في كيفية تحليل أشمل للخطاب، وفهم أفضل للممارسات الاجتماعية السائدة، والأدوات الخطابية، والأدوار، والمقتضيات البراغمية والمعرفية، والحصول على رؤى عميقة حول المعلومات المخفية والضمنية والمفترضة مسبقاً في الخطاب. علاوة على ذلك تحليل الكتب المدرسية تحليلاً نقدياً، واقتراح كتب وآليات جديدة للناشرين، وللمؤسسات المسؤولة عن التعليم.

4. يمكن لمنهجية التحليل النقدي المعتمد (SCDS) في البحث أن تساعد في ربط

البنية الاجتماعية والبنية الخطابية لأي (متكلم يؤثر في المجتمع)؛ من خلال الكشف عن معارفه المتمثلة في فكره وقيمه ومعتقداته التي يعكسها في المجتمع. سيؤدي مثل هذا البحث إلى خلق فهم أفضل، والاعتراف به كفاعل اجتماعي في مجتمعه.

منهجية البحث

يعتمد البحث بشكل رئيس، على نظرية فان ديك في دراسات الخطاب المعرفي الاجتماعي (SCDS) (2015، 2016، 2017)، بالإضافة إلى تشغيل نظريته في البنية الكلية الدلالية (1980، 1988) التي تهدف إلى فهم واقع خطاب أبي عبيدة ومعانيه ومعتقداته، ومساهمته في الوقت الحاضر... .

أما الخطاب الذي سنقوم بدراسته، هو: خطاب أبي عبيدة بعد 100 يوم من معركة طوفان الأقصى: 14 يناير 2024. وسبب اختياري هذا الخطاب؛ لأنني أعتقد أنه لخص فيه (كينونة) معركة الطوفان؛ فهو خطاب يكفي لتقديم نتائج موثوقة. ويعتقد فان ديك أن عملية التحليل النقدي للخطاب معقدة للغاية وطويلة؛ ولذلك، يمكن للمحللين أن يكتفوا بعينات قليلة من المجموعة.¹²

وفي التحليل النقدي للخطاب، يمكن إجراء الدراسات في نقطة زمنية معينة، أو خلال فترة زمنية قصيرة جداً؛ لإظهار المعاني الثقافية الحالية السائدة في وقت إنتاج الخطاب، حيث يعمل التحليل النقدي للخطاب على نصوص فردية، أو عدد قليل من النصوص.

الدراسات السابقة:

بالرغم من كثرة الأبحاث والكتب والمقالات، المنشورة في التحليل النقدي للخطاب، غير أننا نرى ندرة الأعمال ذات الطابع النقدي؛ فعلى حد علم الباحثة لم أجد دراسات في تحليل الخطاب النقدي لخطابات أبي عبيدة، في حين وجدت دراسة ركزت في سمات تحليل

12) Van Dijk, 1988.

الخطاب الإعلامي لكتائب القسام قبل معركة الطوفان، في الفترة الزمنية 2003-2019، هي:

سمات الخطاب الإعلامي لكتائب عز الدين القسام، جواد راغب الدلو، وأحمد محمود القراء، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، مجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 189-226. حيث استعان الباحثان بنظرية تحليل الإطار الإعلامي؛ للكشف عن الأطر الإعلامية التي تضمنتها بيانات كتائب القسام في خطابها الإعلامي نحو الاحتلال الإسرائيلي؛ للكشف عن أنواعه ووظائفه، والسياقات السياسية والاجتماعية والحزبية التي تؤثر فيه، والكشف عن الأدلة والحجج والبراهين التي يستند إليها؛ للتدليل على صحة خطابه.

بينما يقوم بحثنا في كشف سمات خطاب أبي عبيدة في معركة الطوفان وفق نظريات فان ديك في التحليل النقدي للخطاب؛ للوصول إلى معانيه ومقاصده ومعتقداته. والتحليل النقدي للخطاب (CDA) (Critical Discourse Analysis) فرع معرفي استقل عن تحليل الخطاب، يقيم جسراً بين اللسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم المعرفية، وهو متجذر في اللغويات النقدية، وهناك إجماع على أنّ التحليل النقدي للخطاب يدرس العلاقة بين اللغة (النص/الخطاب) والسلطة: (الصراع السياسي، اللامساواة، الهيمنة، الصراع القوي، ...)، فالمبدأ المركزي للبحث النقدي يوجّه نحو تحقيق وظائف سياسية (فضح اللامساواة والهيمنة والظلم)، ولا يكتفي بملاحظة الظاهرة وتفسيرها وتأويلها.¹³ بمعنى آخر «يعتبر نقدهم سياسياً في عمومته، واهتمامه منصب على قضايا السلطة واللامساواة.»¹⁴ وثمة توجه ملحوظ في العمل المنجز في التحليل النقدي للخطاب: للاشتغال بطريقة الانتقال من الأعلى إلى الأسفل؛ بمعنى افتراض نظرية محددة للعلاقات الاجتماعية، ثم النظر في المعطيات اللغوية انطلاقاً من هذا المنظور.¹⁵

13) احمد الملاخ، التحليل النقدي للخطاب ونقاده، ص310.

14) المرجع نفسه، ص348.

15) المرجع نفسه، ص337.

ويشدد ممارسو التحليل النقدي للخطاب على أنّ مقولتهم «تسعى أساسًا إلى خلق عالم أفضل، محققة التغيير، ومقوية المقهورين»،¹⁶ ومن أجل تحويل العالم؛ «وبالتالي المساعدة على خلق عالم، يُمحي فيه التمييز بين الناس على أساس الجنس واللون والعقيدة والسن والطبقة الاجتماعيّة.»¹⁷

16) المرجع نفسه، ص344.

17) المرجع نفسه، ص345-344.

أولاً: النظرية المعرفية الاجتماعية لفان ديك (Socio cognitive Theory)

إذا كان علماء تحليل الخطاب الغربيون يؤكدون على أخذ الأبعاد: الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في عين الاعتبار عند تحليل الخطاب، فإن فان ديك يقترح الانطلاق من (البعد المعرفي)، الذي بدونه لا يمكن فهم معنى الخطاب وتفسيره وتحليله؛¹⁸ فتحليل الخطاب لا يمكن أن يتم دون فهم الأبعاد المعرفية؛ كاستحضار المعارف القديمة والجديدة، والمعتقدات، والمعلومات، والافتراض المسبق، والتضمنين، وتمثيلات الذاكرة. مما يوضح الدور الأساسي للتمثيلات العقلية. ولهذا وظف فان ديك مفاهيم معرفية إدراكية: بهدف تحقيق فهم أفضل للعلاقة بين الخطاب والمجتمع؛ إذ يؤثر الخطاب في البنية الاجتماعية من خلال التمثيلات العقلية لمستعملي اللغة، بعدهم أطرافاً فاعلين اجتماعياً.¹⁹

بعبارة أخرى، يرى فان ديك أن الخطاب يهدف إلى نقل المعنى، والمعنى مبني على المعرفة، والمعرفة ليست فئة لغوية.²⁰ فيجب عندئذ تفسير العديد من عناصر الخطاب على المستوى المعرفي؛²¹ فلا يمكن تحقيق تفسير شامل لإنتاج الخطاب أو فهمه دون تحليل العمليات والتمثيلات المعرفية التي يقوم بها مستخدمو اللغة؛²² الذين يتشاركون نظام المعرفة الاجتماعي والثقافي: المعتقدات والقيم والآراء والمواقف. وذلك في ضوء تعريف جديد للسياق: بأنه البنى العقلية لخصائص الموقف الاجتماعي المرتبط بإنتاج الخطاب أو فهمه.²³

18) Van Dijk, 1988, 2016.

19) Van Dijk, 2014.

20) Van Dijk, 2000.

21) Van Dijk, 2000.

22) Van Dijk, 1988, 2016.

23) توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ص 199.

ففي معالجة الخطاب، يقوم الفاعلون الاجتماعيون ببناء نماذج عقلية تتحكّم في معنى الخطاب المحلي والعالمي، تتوسّط بين لغة الخطاب (المستوى الجزئي: التحوي، والمعجمي، والبلاغي، وما إلى ذلك) والمجتمع (المستوى الكلي: الفئات الثقافية للجنس، والعرق، والطبقة، وما إلى ذلك).²⁴

وللتوضيح أكثر، يعتقد فان ديك أنّ العلاقة بين الخطاب والمجتمع ليست مباشرة، بل يتم التوسّط فيها من خلال السياق والأنماط السياقية التي تتشكّل معرفياً/ثقافياً، ثم تمتد إلى الأبعاد الجزئية والكليّة للخطاب. ويشمل السياق: تعريف الموقف الكلي، والزمان والمكان، «والمشاركين في شتى الأدوار الاتصالية والاجتماعية، أو الأدوار المؤسّساتية، فضلاً عن التمثيل العقلي لها: كالأهداف والمعارف والآراء والاتجاهات والأيدولوجيات». ²⁵

«فالسّياق ليس شيئاً موضوعياً أو موجوداً «هناك في الخارج»، ولكنّه بناء شخصي (ذاتي) بينه المشتركون...، وتسيطر نماذج السّياق هذه على كثير من خواص إنتاج الخطاب وفهمه؛ كالأفعال الكلامية، والأسلوب، واختيار المفردات، والأنماط، والخطابة، والاستراتيجيات الدلالية، وهلمّ جرّاً». ²⁶

في هذا التّهج، يقدّم فان ديك فهماً جديداً لمعنى الخطاب، من خلال إعادة تعريف السّياقات كنماذج عقلية، حيث يُعبّر المشاركون من مجموعات مختلفة، عن معارفهم الاجتماعية ومواقفهم ومعتقداتهم؛ لإنتاج معاني الخطاب؛ أي أنّ النماذج العقلية تجمع بين معنى الخطاب، عند إنتاج أحداثه، والنظام الاجتماعي للمعرفة في التفاعلات والمواقف المستمرة.

24) Van Dijk, 2016.

25) توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ص 199.

26) المرجع السابق، ص 389.

إذن يساعد النهج المعرفي الاجتماعي على فهم عمليات العقل، وبالتالي فهم الخطاب. فيجب دمج الإدراك الفردي والثقافة والمجتمع (الإدراك الاجتماعي)؛ لمعالجة الأداء الخطابي.²⁷

وعليه فإنّ الإدراك الفردي: هو الإدراك الشخصي/الذاتي المتمثل فيما يسميه فان ديك **النماذج العقلية**، التي تجسّد كلاً من المعلومات الشخصية والمعلومات الاجتماعية، وهي بذلك تعمل كحلقة وصل بين الفرد والمجتمع.²⁸ فهي تقوم على دمج المعلومات الجديدة التي تأتي من فهم الخطاب، وبعض التجارب السابقة، والمعلومات المشتركة اجتماعياً. ويرمز الإدراك الاجتماعي أو الذاكرة الاجتماعية إلى نظام المعرفة المشترك في مجمله: من المعتقدات والقيم والمواقف والهويات لمستخدمي اللغة، الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة في المجتمع المعرفي.

بعبارة أخرى إنّ المشاركين بالخطاب، باعتبارهم فاعلين اجتماعيين، وأعضاء في مجموعات، لديهم تجاربهم الخاصة، التي تعتمد على المعرفة الاجتماعية والثقافية المشتركة، المتمثلة في المواقف والقيم والأعراف والمعتقدات المشتركة. ويعد نظام المعرفة أو الذاكرة الاجتماعية هذا ضرورياً للاسترجاع؛ من أجل فهم المعنى المحلي والعالمي وتنظيم الخطاب.²⁹

27) Van Dijk, 2009.

28) توين فان دايك، الخطاب والسلطة، ص338.

29) المرجع السابق، ص334.

ثانيًا: نظرية البنية الكلية الدلالية (Semantic Macrostructure) (Theory)

تجادل نظرية فان ديك حول البنية الكلية الدلالية، بأن كل موضوع في النص يمكن تمثيله، باعتباره اقتراحًا كليًا يتناسب مع التنظيم الهرمي، سواء على المستوى الكلي (البنية الكلية) أو على مستوى الهياكل الجزئية (البنية المجهرية). ويعتقد فان ديك بهذا الحديث أن النص (الموضوع)، تم بناؤه وظيفيًا بطريقة تخطيطية وموضوعية؛ لمراعاة المعنى المحلي والعالمي.³⁰

تناول فان ديك بالتفصيل في كتابيه: (البنى الكبرى دراسة متعددة التخصصات للهياكل العالمية في الخطاب والتفاعل والإدراك، 1980)، و(الأخبار كخطاب، 1988) نظريته في البنية الكلية والمخطط الموضوعي للخطاب؛ ولقد أعطى وزنًا كبيرًا لدور الموضوع باعتباره معنى عالميًا؛ للتحكم في الخطاب، وبالتالي للخيارات الخطائية على مستوى البنية المجهرية. يعرف فان ديك البنية الكلية بأنها: مجموعة منظمة من المقترحات/الافتراضات. والمقترحات/الافتراضات هي أصغر الوحدات الدلالية، التي يمكن الحكم عليها بأنها صحيحة أو خاطئة، وتحمل قيمًا، ويتم تقديمها في جمل. ويضيف أن الخطابات اللغوية بشكل عام لها علاقات هرمية من الافتراضات الكلية (تسلسل الافتراضات)، وكل تسلسل من الافتراضات له موضوع يتحكم بدوره في الخطاب ككل. ويعتبر الموضوع بمثابة ملخص للنص؛ للدلالة على أهم المعلومات والمعاني المعبر عنها.

ويرى فان ديك أنه من خلال القواعد الثلاثة الكبرى: (الحذف والتعميم والبناء)، يمكن اختزال موضوعات النص في عملية من أعلى إلى أسفل، بينما تبدأ العملية التنازلية بعد ذلك في التحليل؛ للتعامل مع (البنية المجهرية/الدقيقة) للمقترحات أو الجمل أو العبارات الخاصة بها في النص.³¹

30) 1980, 1988 Van Dijk.

31) Van Dijk, 1988, p32.

على مستوى البنية المجهرية يتم التعبير عن المقترحات في جملة مفردة، أو متصلة في جمل مجتمعة أو معقدة، تحافظ على التماسك المحلي في علاقاتها النحوية والدلالية والوظيفية/الشرطية.

وما يهم أيضاً، هو ما شرحه فان ديك وطوره في نظريته: البنية الكلية والخطاب الإخباري، في اعتبار الافتراضات والدلالات مفاهيم مفيدة للغاية، يمكن تطبيقها من أجل تحليل المواقف المعرفية، لمستخدمي اللغة. ويخلص، إلى أنه من أجل تحليل الخطاب بشكل كامل - والأخبار السياسية على وجه الخصوص - يحتاج المرء إلى أن يأخذ في الاعتبار بعناية: مجموعة من المستويات المختلفة: الدلالية، واللغوية، والوظيفية، والمعرفية.

وهكذا، يتطابق الأساس المنطقي، والإطار السابق للنظرية المعرفية الاجتماعية، التي اقترحتها فان ديك مع التحليل المنهجي والموضوعي للخطاب المقدم في نظريته عن البنية الكلية الدلالية (1988). ويتولى التحليل فيها في البنى المجهرية: (المظاهر اللغوية للخيارات الصوتية والمعجمية والصرفية والنحوية والبلاغية) والبنى الكلية أو البنية الموضوعية للخطاب، مما يؤدي إلى المعنى العالمي وموضوع الخطاب.

وتعتمد هياكل الخطاب، سواء على المستوى الجزئي أو الكلي - كما ذكرنا سابقاً - على كل من الإدراك الاجتماعي المشترك (المعرفة والمعتقدات)، والإدراك الفردي أو الشخصي (النماذج العقلية).

1. تحليل البنية الكلية (Macrostructure Analysis)

في نظرية البنية الكلية الدلالية، يمكن تحليل الخطاب على أنه تسلسل منطقي من الجمل، حيث تشكل سلسلة من المقترحات وحدة المعنى المخصصة لهذه الجمل، من أجل تحقيق التماسك. تحدد البنية الكلية - وهي موضوع الخطاب - التماسك العالمي، مما يشير إلى ما هو ذو صلة أو بارز في المعلومات الدلالية ككل.

والبنية الكلّية عبارة عن تحوّل دلالي، يرسم تسلسلات من مقترحات النص، على تسلسلات من المقترحات الكلّية على مستويات أكثر تجريدًا أو عموميّة أو عالميّة للمعنى. يتضمّن هذا التّعيين عمليّات اختيار، وتقليل، وتعميم، و(إعادة) بناء المقترحات في عدد أقل أو أكثر عموميّة أو أكثر تجريدًا. تسمّى هذه التحوّلات بالقواعد الكبيرة، مثل: الحذف والتّعميم والبناء. على سبيل المثال، إذا كانت هناك سلسلة من الجمل التي تصف تفاصيل «جون ذاهب في إجازة تنزّج إلى سويسرا»، فقد يتم اختزالها إلى الجملة الكبيرة «ذهب جون للتّنزّج في سويسرا». تحذف القواعد الكلّية جميع المعلومات المقترحة التي ليست مهمّة لفهم الخطاب. بمعنى آخر، تعمل القواعد الكلّية على تعميم الأفراد، وتجميع سماتهم، ممّا يؤدّي إلى مفهوم شامل واحد للعمل أو الحدث، مثل «الذهاب إلى المحطّة» أو «شراء تذكرة» حيث يعمل على المعرفة العالميّة.³²

تستمد المعلومات من السلسلة الكبرى من الافتراضات الكلّية من سلسلة الافتراضات في الخطاب، ثم تستمد منها موضوعات ذات مستوى أعلى، وتصل إلى «البنية الهرميّة»، مع الموضوع أو الموضوع العالمي الأكثر عالميّة في الأعلى. على سبيل المثال، يتم التّعبير عن الموضوع الأعلى أو البنية الكلّية لفظيًا في العنوان الرئيسي في الصّحف.³³ وتعتمد هذه المقترحات الكلّية بشكل أكبر على تقديرات المشتركين وعواطفهم ومواقفهم ومعارفهم.

2. البنية المجهرية الدلالية: الإنجازات اللغوية (-) Semantic microstructure (ture)

الهياكل الدّقيقة للخطاب (Microstructures of Discourse)

مستوى البنية المجهرية للخطاب هو البنية المعبر عنها للخطاب، التي تظهر المظاهر: التّحوّلية والمعجميّة والبلاغية من بين أمور أخرى. وفي هذا الصّدّد، يقدّم فان ديك قائمة بمعايير التّحليل تلك:³⁴

32) Van Dijk, 1985.

33) Van Dijk, 1985, p117.

34) Van Dijk, 1980, 1985.

الهياكل/البنية النحوية: (The syntactic structure)

هياكل الجملة - كترتيب الكلمات، والأزمنة، وأنواع الجمل - أدوات أساسية في الخطاب الإعلامي أو السياسي. ويرى فان ديك أن المتحدث يمكنه التعبير في هذين الخطابين عن معانيه ومقاصده ومعتقداته ومواقفه أو مزاجه بشكل مباشر، من خلال الهياكل النحوية.³⁵ فيمكن تحليل التركيبات النحوية في فئات من الكلمات والعبارات والأفعال، كل فئة معينة منها ترتبط بقيمة دلالية محددة؛ أي يتم تعيين معنى لكل فئة نحوية؛ لأن لها مرجعياتها وأدوارها في عالم الخطاب الحقيقي.

ويركز التحليل المعرفي CA في علاقته بـ التحليل النقدي للخطاب CDA على الاستخدام الوظيفي للقواعد؛ فالبدائل النحوية في النحو المعرفي يتم إقرانها على المستوى المفاهيمي، واختيارها في الخطاب يعكس نمطاً بنيوياً محدداً، مع توزيع محدد للمعنى، وكذلك تفاعل البدائل الصرفية والصوتية.

الهياكل/البنية الدلالية (Semantic Structures)

المعجمية: التقييمات والرأي والكلمات العاطفية

Lexicalization: Appraisals and Opinion, Emotive

(words)

وهي تتعلق بالمعنى المحلي، والكلمة أو الاختيار المعجمي، وطبيعة قضايا الخطاب والعلاقات بينها، ويتم الاختيار الدلالي من قبل مستخدمي اللغة في نموذجهم العقلي للحدث، والمعرفة، والمعتقدات.³⁶

يرتبط التركيب المعجمي واختيار الكلمات ارتباطاً وثيقاً بكل من الثقافة والمعرفة؛ حيث يتم اتخاذ الاختيارات المعجمية من قبل مستخدمي اللغة في نماذجهم العقلية للحدث والمعرفة المفهومة.

35) Van Dijk, 2009.

36) Van Dijk, 2009.

يذكر فان ديك أنّ الاختيارات المعجميّة يمكن أن تنزع الشّرعيّة عن تصرّفات مجموعة ما، وتبرّر تصرّفات المجموعة الأخرى. وهذا يساعد، بعبارة أخرى، على بناء هويّات مستقطبة.³⁷

وتقوم هذه المرحلة من التّحليل، بتقييم الاختيارات المعجميّة ودلالاتها، التي يجب ربطها بالقيمة الأساسيّة لحجّة المتكلّم ومعتقداته، كمدافع عن حقوق شعبه، ومقاومته، واحتياجاتهم.

ومن ثم، فإنّ المعجم مبني على تموضع وهويّات مستقطبة؛ أي المجموعة الدّاخليّة مقابل المجموعة الخارجيّة؛ حيث يتم تصوير الأولى بشكل إيجابي، وتعزى الأخيرة إلى تصوير سلبي. فالتّعاجم (lexicalization) واختيار الكلمات أمران حيويّان؛ لتحديد معاني الخطاب.³⁸

والتّقييمات: تعبيرات تقييميّة عن الآراء والمعتقدات، التي تُظهر بوضوح موقف مستخدمي اللّغة ومزاجهم، ويمكن فهرستها معجميّاً.³⁹

كلمات الرّأي والعاطفة: يتم اختيارها والتّعبير عنها، من خلال اعتماد نماذج عقليّة من الآراء والعواطف الشّخصيّة تجاه حدث/موقف. والآراء والعواطف، كما يقول فان ديك، لا يمكن فصلها؛ إنّ التّعبير عن مشاعر الإعجاب أو عدم الإعجاب تجاه شخص ما أو شيء ما، يعني أيضًا التّعبير عن آراء تقييميّة.⁴⁰

37) Van Dijk, 1995.

38) Van Dijk, 1997.

39) Oteiza, 2017; Van Dijk, 2016.

40) Van Dijk, 1997, 2016.

الهياكل / البنية البلاغية (Rhetorical Structures)

يتم التعبير عن المعنى عن طريق البنى الظاهرة أو الصورة الملموسة للخطاب/النص، ومعنى ذلك أنه يتم عن طريق المفردات الخاصة، والتراكيب التحويلية، فضلاً عن الأساليب البلاغية التي توظف في تأكيد المعاني الكامنة (الدفينة) أو عدم تأكيدها.⁴¹ و«هذا التنوع الإدراكي هو وظيفة أو نتيجة جزئية للبنى، والآراء الواردة في نماذج الحدث.»⁴² وإن كثيراً من الأساليب البلاغية لا تمثل «التعبير عن الآراء، ولكن يتم رصدها من عناصر نماذج السياق المختلفة لفعل ذلك.»⁴³

التطبيق

ستشكّل المفاهيم والمقاربات أدناه الإطار التحليلي للبحث، في إطار تحليل الخطاب التقدي المعرفي الاجتماعي لفان ديك، بالإضافة إلى البنية الكلية الدلالية والتحليل الموضوعي، والبنية المجهرية: من الناحية المعجمية والصرفية والتحويلية والبلاغية (المستوى الكلي والجزئي)، وربط الخطاب ببنيته وتمثيالاته المعرفية، التي من خلالها يرتبط ببنيته الاجتماعية والسياسية والمعرفية الأوسع؛ أي سيتم معالجة التحليل بدءاً من الهياكل من أعلى إلى أسفل.

تحليل خطاب أبي عبيدة:

أ. الإدراك الاجتماعي الكلي: المعرفة الاجتماعية والسياسية والتاريخية

ب. الإدراك الفردي (الشخصي) الجزئي: النماذج العقلية السياقية:

- الجلسة

- المشاركون

(41) توين فان ديك، الخطاب والسلطة، ص378.

(42) المرجع نفسه، ص378.

(43) المرجع نفسه، ص379.

- الإجراء

ج. البنية الكليّة الدلاليّة والتحليل الموضوعي

د. البنية الجزئية/ المجهرية الدلاليّة: الإنجازات اللغوية

- البنى/الهياكل التحوّلية/الصرفيّة/الصوتية/الكتابيّة

- البنى/الهياكل الدلاليّة/المعجميّة

- البنى/الهياكل البلاغيّة

تحليل خطاب أبي عبيدة

العنوان الرئيسي: 100 يوم

صمودٌ وتضحية

بطولةٌ وإباء

معركة طوفان الأقصى 14 يناير 2024

النشر: يوتيوب على قناة الجزيرة

تاريخ النشر: 14 يناير 2024

النظرية الاجتماعية المعرفية:

- الإدراك الاجتماعي الكلي: المعرفة الاجتماعية والسياسية والتاريخية والدينية

بعد مضي 100 يوم على معركة طوفان الأقصى التي بدأت في ال7 من أكتوبر 2023، وغزة تعيش حرباً مدمرة ومذابح ومجازر وإبادة جماعية من قبل الكيان الصهيوني، وقد تسبب ذلك بأوضاع كارثية لعموم قطاع غزة في جميع القطاعات: الاجتماعية والاقتصادية والدينية والصحية والتعليمية؛ فالظروف المعيشية في القطاع في أدنى مستوياتها منذ الاحتلال عام

1967، وتسجّل أوساط الإعلام بأنّها الحرب الأطول والأكثر دمويّة بين الكيان الصّهيوني والفلسطينيّين منذ عام 1948؛ فقد أحدثت دمارًا شاملًا غير مسبوق، وأزمة إنسانيّة فظيعة، وخلّفت نحو 24 ألف شهيد، ومليون و900 ألف نازح فلسطيني، وأشعلت نار التّصعيد في منطقة الشرق الأوسط، وتحديات غير مسبوقة على السّلام والاستقرار العالميّين، وحربٌ قد تجاوزت جميع قواعد القوانين الدّوليّة.⁴⁴

وأعلن أبو عبيدة صراحة في خطابه للملأ: كيف أريد لهذا الاحتلال الصّهيوني -من قبل قوى الظلم- (بعصباته، وعنصريّته، ونازيّته، وعدوانه) أن يكون قدرًا للشّعب الفلسطيني؟! وكيف يرتكب المجازر فيهم على مدار 100 عام؟! ويتلذّد في تعذيب أسراهم، وقتلهم في السّجون، ويشدّد الخناق على غزّة، التي تعيش حياة شبه مستحيلّة في العصر الحديث بعد 17 سنة من الحصار الغاصب. وذكّر أبو عبيدة الأمة الإسلاميّة باحتلال الصّهاينة المسجد الأقصى، مسرى النبيّ محمد صلّى الله عليه وسلّم ومعراجه إلى السّماء، وقبلة المسلمين الأولى، وكيف بلغ عدوانهم عليه أقصى مداها، بإحضارهم البقرات الحُمْر؟! تطبيقًا لخرافة دينيّة مقبّية وتدنيسه. ودعاهم أبو عبيدة في نهاية الخطاب ليعوا طبيعة هذا الصّراع وخلفيّاته، وطبيعة الحكومة الصّهيويّة المجرمة سليلّة عصابات الهاغاناه الإرهابيّة. ومن ثمّ فهو يبرّر أنّ معركة الطّوفان اليوم رد فعل متوقّع؛ خاصّة أنّ عدالة الأرض اليوم مختطفة من قبل قوى العالم الذي تحكمه شريعة الغاب.

- الإدراك الاجتماعي الجزئي: التّمودج العقلي السّيافي

1. الإعداد: الزّمان والمكان

جاء خطاب أبي عبيدة في الرّابع عشر من يناير 2024 بعد مرور 100 يوم على معركة طوفان الأقصى، وقد تمّ نشره في قناة الجزيرة عبر تسجيل مسجّل عبر اليوتيوب.

(44) ما زالت الأرقام تتصاعد؛ لأنّ الحرب على غزّة لم تنته بعد.

2. المشاركون⁴⁵ (Participants)

أ. الدور التواصلي: يقوم أبو عبيدة بدور الناطق الرسمي الإعلامي لكثائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، قامت قناة الجزيرة ببث خطابه مسجلاً.

ب. الدور الاجتماعي التفاعلي: أبو عبيدة ناطق إعلامي محترف، ينقل للجناح العسكري بياناتهم وتصريحاتهم ومواقفهم، وتطورات الأحداث في المعركة، وأداء كئائب القسام وإنجازاتهم. كان قادرًا على جذب الأنظار بخطابه، وبنظرته، وحرمة يده، ووجهه الملمم بالكوفية - فلا يظهر من وجهه إلا عينيه - وبكنيته التي تذكر المسلمين بقائدها الصحابي أبي عبيدة بن الجراح الذي لقبه النبي محمد صلى الله عليه وسلم بـ (أمين الأمة). فأصبح الأطفال يقلدونه بلباسه وخطابه في مناسبات عدة، وأصبح حديث التواصل الاجتماعي منذ معركة الطوفان.

ج. المشاركون الآخرون: خطاب أبي عبيدة موجّه إلى: (شعبه، وأهله، والأمة الإسلامية والعربية، وكل أحرار العالم، وكل من يسمعه).

3. الإجراء: (Action)

أ. أفعال الكلام: (Speech Acts) الفعل الكلامي: يعني التصرف، أو (العمل الاجتماعي) أو المؤسّساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام، ومن ثم (فالفعل الكلامي) يراد به الإنجاز الذي يؤدّيه المتكلم بمجرد تلقّظه بملفوظات معيّنة،⁴⁶ أو الوحدة الصغرى التي بفضلها تُحقّق اللغة فعلاً بعينه،⁴⁷ أو هي «كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري

45) Van Dijk, 2009, 2016.

46) مسعود صحراوي، التداوئية عند العلماء العرب، دراسة تداوئية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص10.

47) دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص7.

غايته تغيير حال المخاطبين.»⁴⁸ فأفعال الكلام تنظر إلى اللغة على أنّها أداء أعمال مختلفة في آن واحد؛ وهي تساهم في بناء نص متماسك براغماتي في موقف تواصلية محدّد، وتبرز المواقف التي يتّخذها المتكلّم؛ فعندما يتحدّث المتكلّم، فإنّه في الواقع يجبر عن شيء، أو يصرّح تصريحًا ما، أو يؤكّد جملة من الأمور، أو ينجز أفعالاً، أو يأمر، أو ينهى، أو يلتمس، أو يعدّ، أو يشكر، أو يوصي، أو يترجّى، أو يتمنّى....

إنّ الفعل التّواصلية في هذا الخطاب كان من خلال النّداء؛ فقد وجّه أبو عبيدة خطابه إلى فئات عديدة في المجتمعات، وقصد بالنّداء استدعاء السّمع اهتمامًا بما جاء في خطابه، والنّداء أصلًا يستدعي إقبال الأذهان على ما سيُلقي من كلام؛ للتّنبؤ به بشأن الكلام الوارد بعد النّداء. وفي نداء جمهوره العريض: (أخبر، ووصف، وصرّح، وأكّد، وأعلن، واستنكر، وأنذر، ووعد، ورغب).

فجاءت الأفعال الكلاميّة الإنجازيّة الإخبارية الوصفية المباشرة -والتي أرى أنّها لا تخلو من النّبرة الإعلانيّة- في مقدّمة خطابه، وفي الفقرة الأولى والثّانية والثالثة والرّابعة؛ لتصف إنجازات المجاهدين وأدائهم بعد 100 يوم من بدء معركة الطّوفان، وهي بذلك تؤدّي فعلاً تأثيراً في إحساس السّامع وعواطفه، وقد لخصّ أبو عبيدة هذه الإنجازات بأربع كلمات: صمودٌ وتضحية، بطولةٌ وإباء: (أمرنا، أعدّنا، حنّنا، استجبنا، أدخلنا، غلبنا، سدّد، كبت، جعلنا، دوّت، ملأت، تحرّرت، تعطي، يناطح، يُراد، يكون، يصبح، نعود، ندكّر (3)، تحكّمه، بلغ، بدأ، أُحضرت، بلغت، بات، يتلذّذون، يشدّدون، يكن (2)، امتلكناه، نُفعل، كانت (2)، جاءت، ترتكب، تحتل، تسعى، ارتكب، يندى، وُجدت، حكّمت، قدّمت، أوقعت، حالت، تحول، يزيدنا، فعلناه، يفعله، يمارسه، فاجأنا، كبّدناه، زلنا، نكبّده، فاقت، ستفوق، تكبّده، استهدفنا، أخرجنا، توغّلت، نفّذنا، أعلنّا (2)، أبدع، يزالون، يرتكب، حافظوا، ازدادوا، قدّموا، سَطّروا، تمّرسوا، استبسلوا، سَطّرها، نتمكّن، سنُخلّد، قاومنا، نقاوم، نُجدي، نواجهها، نمتلكها، تقف، تكن، تحدث، يوجد، يعطي،

(48) مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، ص 11.

ستفعل، يمكث، تؤكّد، يعودون، يجرّون، يبكون، يفرّون، يحملون، يعرض، يعلن، ماكلت، ما لانت، ما وهنوا، ما ضعفوا، ما استكانوا، يقف، يسطرّ، يربط، ساق، يقترب، يضئع، يعلمون، يسمعون، تؤكّد، يقاتل، ستوسع، تحرق، دعّم، ساند، أعان، تكسّرت، تتجرّع، تغوص، تحقّق، حقّق، سيحقّق، تمكّنوا، سقط، ارتكب، صنعت، رسّخت، يعلن، يطلق، يزعم، سيأتي، ثبت، نود، نقول (3)، يدّعي، دمرها، يعلن، يزال (2)، يتعلّق، نريد، بات، دخلوا، سيكون، قُتل، يتحمّلان، نحبي، نعي، نبارك، يري، هرعت، شكّلت، استدعت، ينصر، عبّروا، يمليه، وجّهوا، يزالون، أبُلغنا، سيوسّعون، نكلّ، نملّ، يهبّوا، أحرّنا، بقيت، تسري، يلتقطوا، يوقّعوا، نرى، نحيط، دمر، دنس، أحرق، جرّف، وصلت، أوقف، بدأت، يعي، عجز، ينصر، هُدّمت، يُدكّر، ينصرون).

وجاءت هذه الإخباريات بمعناها المباشرة؛ وذلك لأنّها تنقل لنا ما يحدث في معركة الطّوفان، وجاءت بالفعل الماضي؛ لتقرّر هذه الأفعال وتؤكّدها، وجاءت بالفعل المضارع لتفيد معنى الاستمرار والتّجدّد، وجاءت بعض الإخباريات بمعناها المباشرة، بالفعل المبني للمجهول؛ للتصوّر، ورسم الصّورة، من قبل المتلقّي.

وجاءت الأفعال الكلاميّة الإنجازيّة التّوجيهيّة المباشرة: (أفعال أمر طلبيّة) أربع مرّات فقط في السّياقات أدناه؛ لأنّ المجاهدين في غرّة والضّفة: هم من يفعل ويُنجز، ولا يطلبون من غيرهم إنجاز الأعمال، سوى الصّلاة والدّعاء لله: بنصر المؤمنين وتدمير المعتدين، والعلم بزوال الاحتلال، وترقّب التّصر؛ لأنّه قدر الله:

– «فلننّم صلوات القيام والفنوت في هذا الشّهر الحرام، في كلّ مساجد العالم، ولتُرْفَع الدّعوات لربّ العالمين بنصر عباده المؤمنين، ودخّر وتدمير المجرمين المعتدين.»
– «اعلموا أنّ كابوس الزّوال الذي يعيشه العدو، يُهرول إليه قاداته النّازيون بأرجلهم، نحو قدر الله المحتوم بدخّرهم وتبئيرهم.»
– «فترقبوا نصر الله القريب، ووعده بالفتح الكبير، ودخول المسجد الأقصى المبارك.»

وجاءت الأفعال الكلامية الإنجازية التوجيهية الاستفهامية غير المباشرة في السياقات التالية، وأدّت معنى غير حقيقي:

- «كيف للكفّ أن يناطِح المِحْرَز؟» استفهام إنكاري.
- «كيف لاحتلالِ عنصرٍ نازيٍّ بغيضٍ يُرادُّ له أن يكونَ قَدْرًا لشُعْبنا، أن يصبح الكيانُ الأكثرَ بشاعةً أمامَ كلِّ العالمِ؟» استفهام إنكاري ثم تقرير.
- «فماذا ستفعل تكنولوجيا الصواريخ، والدبّابات المحصّنة، والطائرات الحديثة، بأسلحتها الفتّاقة أمام قوّة إيمانٍ مجاهد؟» استفهام إنكاري.
- «كيف يُجْرُونَ إلى القتالِ جرًّا؟ وكيف يكونُ فزَعًا وجزَعًا، ويفرّون أمام مجاهديننا، رغم كلِّ ما يحملونه من سلاحٍ وعتاد، وغطاءٍ ناريٍّ ضخّم؟» استفهام إنكاري. (الحديث هنا عن دافعية الجندي الصّهيوني، والمرتزة اللمّم).
- «العالم يرى كيف هرعت قوى الظلم وشكّلت التحالفات، واستدعت زبانية التفاق والغطرسة؛ لضربٍ وتهديدٍ من ينصر شعب غزّة؟» استفهام إنكاري.

والاستفهام في اصطلاح نحاة العرب، هو طلب الفهم⁴⁹ أو الإفهام، فهو أسلوب لغوي يستخدمه السائل لمعرفة شيء كان يجهله، أو على غير علم بهذا الشيء؛ ولم يستخدم أبو عبيدة الاستفهام الحقيقي في خطابه؛ لربما، لعلم كُنائب القسّام وفهّمها، بما جرى ويجري وسيجري، أو بما كان ويكون وسيكون.

ولوحظ أنّ أبا عبيدة لم يستخدم ألفاظ التمنيّ والرّجاء في خطابه؛ لأنّ التمنيّ طلب أمر موهوم الحصول، وربما كان مستحيل الوقوع، وبالممكن قليلاً؛ فهو على يقين، بأنّ فجر الحرية للشعب الفلسطيني، يقترب بأمر الله. ولربّما لم يستخدم أسلوب الرّجاء؛ لأنّ التّرجي توقّع أمر مشكوك فيه أو مظنون؛⁵⁰ وهو على يقين، بنصر الله القريب، ووعده بالفتح الكبير، ودخول المسجد الأقصى.

(49) الرّماني، الحدود في التّحو، ص42.

(50) المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص82، وابن هشام، مغني اللّبيب، ص375.

ولم يستخدم أبو عبيدة في خطابه أسلوب التّهي؛ لأنّ المعنى الحقيقي له الكف عن فعل شيء محدد في ظل الاستعلاء والإلزام، وهو ما لم يفعله ولا يفعله عندما يخاطب جمهوره؛ فخطابه لهم مهذب ومؤدّب، ولم يأمر عدوّه؛ لأنّه لا يطلب شيئاً من عدوّه، بل يُنجز فعله فيه.

واستخدم أبو عبيدة الأفعال الكلاميّة الإنجازيّة الإلزاميّة في السيّاقات التّالية:

- التّريغيب: «على كافّة مجاهدي شعبنا العظيم: أبناء العاروري والعيّاش والكرمي وطوالة في ضقتنا المباركة، وكافّة مقاتلي الأمتة الذين بقيت دماءً عربيّة ومسلمة تسري في عروقهم أن يلتقطوا هذه اللّحظة التّاريخيّة؛ ليقولوا كلمتهم للعالم، ويوقّعوا انضمامهم لطوفان الأفضى. واعلموا أنّ كابوس الرّوال الذي يعيشه العدوُّ يُهرّول إليه قاداته النّازيون بأرجلهم نحو قدر الله المحتوم بدحرهم وتبويرهم.»

- «إنّه لجهاد: نصرٌ أو استشهاد.»

- «100 يوم، وما كلّت عزائم مجاهدينا، وما لانت لهم قناة، وما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا. 100 يوم وشعبنا العظيم الأسطورة يقف شامخاً على أرضه، رغم الألم والجراح. ويسطرّ أروع ملحمة في الصّمود والتّحدّي والكبرياء، ويرابط على ساحل من سواحل الشّام، مُتمتّراً على ثغر عسقلان، متمثلاً بشري نبيّننا صلّى الله عليه وسلّم، مستظلاً بأجنحة ملائكة الرّحمن.»

- الوعد: «فتربّوا نصر الله القريب، ووعدّه بالفتح الكبير، ودخول المسجد الأفضى المبارك، يقيماً بالله وثقّةً به، وإنّ فجر الحرّيّة لكلّ شعبنا يقترب بأمر الله، ولن يُضيع الله جهاد ودماء وآلام أهلنا وشعبنا، والله غالبٌ على أمره، ولكنّ أكثر النّاس لا يعلمون.»

- التّذير: نرى أنّ من واجبنا الجهاديّ والديني أن نحيط ملياري مسلمٍ في العالم، بأنّ العدوِّ الصّهيوني وخلال 100 يوم دمر معظم مساجد قطاع غزّة، ودنس وأحرق وجرف تلك التي وصلت إليها آليّاته على الأرض، وأوقف الأذان والصّلاة في حربٍ دينيّة واضحة، استكمالاً لما بدأتها عصابات الصّهيونيّة الدنيّة من حربٍ على المسجد

الأقصى. وهذا هو نذير شؤمٍ ودمارٍ على هؤلاء القتلّة النَّازيِّين، إذ لا قبلَ لهم بالحرب على الله، وهذا ثابت بنصِّ التّوراة والإنجيل والقرآن.

ومتثلت الأفعال الكلاميّة الإنجازيّة التعبيريّة في:

– الشّكر والثّناء: «نحيي الأيدي الضّاربة الوفيّة من مقاتلي أمّتنا، في لبنان العطاء والبطولة، وفي يمن الحكمة والإيمان، وفي العراق، وفي كلّ ساحات أمّتنا، وننعى إلى أمّتنا شهداءهم، ونبارك جهودهم وعطاياهم.»

– تعبيره عن: عزّة شعبه ومقاومته وصموده وتضحياته وبطولته وشموخه: نلاحظ هذا التّعبير في كثير من أسطر خطابه، إن لم يكن في كل سطره.

وهكذا شكّلت ظاهرة الأفعال الكلاميّة سمة بارزة في خطاب أبي عبيدة، حتى جاء إنجازه الكلامي موائماً لمعنى الطّوفان، ويبرز حالة الصّمود والتّضحية والبطولة والإباء (عنوان الخطاب). وأنّ أفعال الكلام الأكثر تكراراً في هذا الخطاب هي الأفعال الكلاميّة الإنجازيّة الوصفية ذات الطّبيعة التصريحية التّأكيدية، تتخللها نبرة إعلانيّة، ممّا يعني أنّ المقاومة تفعل ما تقول. وفي الوقت نفسه نجد في خطابه وطائف توجيهية وتعبيريّة وإلزامية في سياق أو سياقات معدودة: فاستنكر، وأنذر، ووعد، ورغب.

ويغلب استخدام الأفعال الكلاميّة المباشرة في خطاب أبي عبيدة؛ فقد غلب استعمال القوّة الإنجازيّة المباشرة أكثر من القوّة الإنجازيّة الضّمنيّة. ويبدو أنّ ذلك راجع إلى وضوح قضية فلسطين وعدالتها، فلا يختلف فيها اثنان.

ونرى أنّ الأفعال الكلاميّة بوصفها بنية صغرى جاءت؛ لتحقّق وتؤازر، معاني الخطاب في البنية الكلّيّة في خطاب أبي عبيدة.

ب. الإجراء (الإجراءات الشّاملة):

إنّ الفعل الخطابي الرّئيس في هذا الخطاب هو التّعبير عن (كينونة) معركة طوفان الأقصى: (الأهداف، والغايات، والإنجازات، والتّأكيدات، والتّصريحات، والاستراتيجيات،

والرسائل، والحقائق) و(الماضي، والحاضر، والمستقبل) و(المعلن/الظاهر، والمخفي/المضمر) وما (كان، ويكون، وسيكون)؛ فيريد أبو عبيدة من المخاطب أن يتأمل هذه الكينونة للطوفان؛ لبناء أيديولوجية مقاومة ضد الكيان الصهيوني، ولكل ما يفعله من تدمير ومجازر وإبادة في أرض فلسطين المباركة، خاصة في غزة.

ثانياً: نظرية البنية الكلية الدلالية

- البنية الكلية الدلالية/التحليل الموضوعي

الهيكل الموضوعي والمقترحات الكلية

العنوان: يحدّد أبو عبيدة الموضوع الرئيس (المعنى العالمي) والمشهد بكلمات ساطعة: 100 يوم صمودٍ وتضحية، بطولته وإباء، معركة طوفان الأقصى.

المقدمة، بدأ أبو عبيدة بنبذة تقييمية عالية بالبسملة، وحمد الله، على تشديد رميتهم، وكتب عدوهم، وغلبتهم على عدوهم. ولخص هدف معركة الطوفان بأنه عقائدي بامتياز.

ويمكن صياغة المقترحات الكلية/الافتراضات التي جاءت في خطاب أبي عبيدة (ينظر خطابه كاملاً) إلى أربعة مقترحات/افتراضات كلية:

سلط أبو عبيدة في المقترح الأول الضوء على أنّ معركة طوفان الأقصى «معركة تاريخية مفصلية»، وبأنها «صرخة دوت في سمع الزمان، وملأت بقوة الله بصَرَ الدنيا»؛ لتحرّر كل الشعوب والأمم المستعبدة؛ لبناء موقف جماعي. وهذا (إشارة إلى صدى المعركة في نبض العالم بعد مضي 100 يوم من الحرب وآثارها الملحوظة؛ لرسم ملامح جديدة غير مسبوقة: كإدانة جنوب إفريقيا لإسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، وإقرار المحكمة الجنائية الدولية أنّ غزة أرض محتلة، وإقرار خبراء القانون الدولي انطلاقاً من المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على حقّ الدول في الدفاع عن نفسها، في حال الاعتداء عليها بالقوة المسلحة... وما زالت هذه الآثار تترى -فقد وصلت مدة العدوان أكثر من 200 يوم أثناء كتابة هذا البحث-

كاحتجاجات الطلاب في الجامعات الأمريكية، والأوروبية، واعتقال مئات الطلاب المؤيِّدة لفلسطين، والمنددة بالحرب على غزة، والمنادية بقطع العلاقات بين الجامعات وإسرائيل، وإصدار محكمة العدل الدوليَّة قرارًا، يُلزم إسرائيل بوقف عمليَّاتها العسكريَّة في رفح، وأنَّ الشُّروط مستوفاة؛ لآخذ إجراءات طارئة جديدة في قضية اتِّهام إسرائيل بالإبادة الجماعيَّة، وإعلان إسبانيا والنُّرويج وإيرلندا وسلوفانيا عزِّمها الاعتراف بدولة فلسطين، في خطوة ستدخل حيِّز التنفيذ يوم 28 مايو 2024...). وما زال صداها يسري في كلِّ العالم؛ فالحرب لم تتوقَّف على غزة.⁵¹

وذكر أبو عبيدة في **المقترح الأوَّل** بالحرقة النَّازية الصَّهيونيَّة ضدَّ الشَّعب الفلسطيني، وأنَّ الكيان الصَّهيوني يرتكب المجازر ضدَّ هذا الشَّعب على مدار 100 عام، ويسعى لإبادته وتصفية وجوده، ويتلذذ في تعذيب أسراه وقتلهم، وذكر بحصار غزة الخناق منذ 2006، وما زال الشَّعب الفلسطيني صامدًا يضحِّي، يأبى الخنوع لهذه الحرقة، يقول أبو عبيدة: «بل بلغت جريمة هذا العدوِّ وحكومته الفاشيَّة، حدَّ المطالبة بسحقِ شَعْبٍ وتهجيرِهِ...، وقتلِهِ بِطُءٍ في غزة والضَّقة والقدس وفي فلسطين المحتلَّة عام 48. وبات قادة العدوِّ بساديَّة وعُنصريَّة جبانة يتلذذون في تعذيبِ أسرانا، وقتلهم في السَّجون، ويشددون الخناق على غزة في سياقٍ لإرضاء ناخبهم، وإشباع غرائز جُهورهم، المعبأ بالحقد والكرهية على كلِّ ما هو فلسطيني وعربيٍّ ومسلم».

وركز أبو عبيدة في **المقترح الأوَّل** على أنَّ الغدوان بلغ أقصى مداه على المسجد الأقصى مسرى نبيِّ الأُمَّة الإسلاميَّة، ومعراجه إلى السَّماء، وقبله المسلمين الأوَّل، وبدأ تقسيمه الزَّماني والمكاني فعلاً، وإقامة الهيكل المزعوم؛ وتدنيِّس مُقدَّساته علنًا.

يريد أبو عبيدة في **المقترح الأوَّل** من خطابه أن يبيِّن أيديولوجيَّة مستقطبة مناهضة لوجود الكيان الصَّهيوني في فلسطين المباركة مع جمهوره. ويتحدَّث ضد وجود الكيان الصَّهيوني وقراراته الأخيرة. ويشير إلى أنَّ مثل هذه الأعمال السيِّئة/الإجرامِيَّة التي يقوم بها

(51) لا تزال الحرب قائمة على غزة، تاريخ تسليم البحث بتعديلاته التَّهاتية: 21/8/2024.

الكيان الصهيوني هي ما دفعت المقاومة (حماس) في بدء طوفانها. فجاءت معركة طوفان الأقصى؛ «لثعطي نموذجًا كيف للكف أن يناطح المخزّز؟ وكيف لاحتلالٍ عنصريّ نازيّ بغيض... أن يصبح الكيان الأكثر بشاعةً أمام كلّ العالم؛ تارةً بسحق كبريائه والرّد على عنجهيته في السابع من أكتوبر، وتارةً بمواجهة بطشه وإجرامه، في معركة أسطورية تبدو من نسج الخيال، ودرّب المستحيل.»

وفي المقترح الثاني تحدّث أبو عبيدة عن إنجازات المقاومة، وصمودهم بعد 100 يوم من المعركة، ومئات مهامها العسكرية الناجحة، رغم الفارق الهائل في ميزان القوى المادّي والعسكري، ورغم ما يرتكبه العدو من جرائم إبادة ومجازر، تسجّل علامة في التاريخ.

وأكد أبو عبيدة في المقترح الثاني وتبّه على أن «عدالة الأرض لو وُجدت لحكّمت على هذا الكيان بنزع السلاح، ولقدّمت كلّ قادة جيشه للمحاكمة، ولأوقعت بهم أشدّ العقوبة، لكنّ العدالة المختطفة في هذا العالم حالت وتحول دون ذلك.» لكنّ العالم رأى «كيف هرعت قوى الظلم وشكّلت التحالفات، واستدّعت زبانية التفاف والغطسة لضرب وتهديد من ينصر شعب غزة.»

ففي المقترح الثاني، يدعو أبو عبيدة في خطابه لتأسيس أيديولوجية عالمية، في تحرّر كل الشعوب والأمم - وإن لم يملكوا القوة العسكرية - من العبودية، وتحقيق العدالة في الأرض مهما طالّت هذه العبودية.

تحدّث أبو عبيدة في المقترح الثالث عن الأخذ بأسباب القوة؛ فجُلّ ما قاوموا ويقاومون به عدوان الصّهاينة هو من صنّع أيديهم، حتى الرصاص، وأهم صناعة يمتلكونها هي: «صناعة الإنسان المقاتل.»

يؤكد أبو عبيدة في المقترح الثالث على صناعة الإنسان المقاتل أمام قاتلي أجداده وآبائه، وأمام محتلي أرضه.

وجاء الخطاب في المقترح الرابع بجملة تأكيدات من الحقوق والواجبات؛ تُظهر صمود الفلسطينيين، وكتائب القسام، وتضحياتهم وبطولتهم وإباءهم، منها:

- «أنّ معركة طوفان الأقصى هي معركة الكلّ الوطنيّ الفلسطينيّ...، وأنها ستتوسّع يوماً بعد يوم وتحرق هذا العدو، وكلّ مَنْ دعمه وسانده وأعاناه...، وأنّ قيادة العدو المتغطّسة تتجرّع الألم، وتغوص في وحلّ الفشل والإخفاق، وأنهم يهرولون بأرجلهم نحو قدر الله المحتوم. وإنّ أيّ حديثٍ، سوى وقفِ العدوان عن أهلنا، ليس له قيمة في مسار هذه المعركة.» ويكأنّه بهذا التعبير يطالب بوقف تلك الأقوال التي تشكك (بأحقّيّة) معركة طوفان الأقصى، وبأنّها كانت معركة غير محسوبة.

- سحّق كبرياء الكيان الصّهيويني في 7 أكتوبر 2023، وتجرّعهم الألم والفشل والإخفاق. فلا التّهجير

للشّعب الفلسطيني الذي يحلم به قادة الحرب الصّهائية تحقّق، ولا التدمير العشوائي لغزّة حقّق لهم استعادة أسراهم. فأراد أبو عبيدة بهذا التأكيد أن يوقف حلم تهجير الفلسطينيين من أرضهم؛ فهذا لن يحصل يوماً ما.

- أنّه قبل السابع من أكتوبر وضمن خطّة العمليّات لدى المقاومة، لم يكن هناك أي مستودع أسلحة للقسام في أيّ مكان في قطاع غزّة، وأنّه لا يزال لدى القسام الكثير لقوله للعدوّ وللعالم في الوقت المناسب. ويكأنّه بهذا الكلام يفتح الباب على مصراعيه في تحيّل كفيّة الحصول على أسلحتها.

- نفاق هذا العالم وخطّره لضرب وتهديد من ينصّر غزّة. ويكأن هذا النفاق الذي سطع أمام أعين العالم سيوقظه من غفلته، ويرى أنّه يعيش بين قوى ظالمة تدّعي الديمقراطيّة.

- أنّ حركة المقاومة لن تكلّ ولن تهدأ ولن تمل في دعوة مجاهدي الشّعب الفلسطيني أن يلتقطوا اللحظة التاريخيّة لهذه المعركة؛ ليقولوا كلمتهم للعالم، ويوقّعوا انضمامهم لطوفان الأقصى، وأن يدعوا أحرار الأُمّة الإسلاميّة لنصرة أقصاهم، مسرى نبيّهم الذي يسير الصّهاينة؛ لهدمه وبناء هيكلهم، ودعوة لكل مسلم على وجه الأرض أن يعي طبيعة الصّراع وخلفيّاته بين الصّهاينة والشّعب الفلسطيني.

- أنّ العدوّ الصّهيوني وخلال 100 يوم دمر ودنّس وأحرق وجرف معظم مساجد قطاع غزّة، وأوقف الآذان والصّلاة في حربٍ دينيّة واضحة، وهذا ثابت بنص التّوراة والإنجيل والقرآن. وأنّ الكيان الصّهيوني النّازي ارتكب محرقة ضدّ الأبرياء، صنعت له عدوّاً ومقاتلاً حاضراً ومستقبلاً في كلّ بيت فلسطيني وعربي. ورسّخت صورة الاحتلال البشعة لدى كلّ حرٍّ في العالم.

الخاتمة: يختم أبو عبيدة بالموضوع الرّئيس، والمشهد، بجمل وعبارات واضحة: بأنّ معركة طوفان الأقصى أسطورة وملحمة في الصّمود والتّحدّي والكبرياء، رغم الألم والجراح، وأنّ مجاهديها ما زالوا مرابطين، متمّثلين بئسرى نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم.

وأنّ المزيد من تطبيق القواعد الكبرى (المقترحات) في هذا الخطاب، يؤدّي إلى الافتراض الكبير الدّلالي أو موضوع الخطاب الذي تمّ ذكره في العنوان الرّئيس، ثم أعيد التّأكيد عليه في الخاتمة؛ وهو: إنّ البنية الكلّيّة الدّلاليّة (المعنى الإجمالي/المعنى العالمي) التي تمثّل جوهر خطاب أبي عبيدة، لخصّها بإبداع في هذه الكلمات، التي جاءت في العنوان الرّئيس: (صمودٌ وتضحية، بطولَةٌ وإباء).

يؤدّي مثل هذا الموضوع الرّئيس دوراً مهمّاً، بمعنى أنّه يوضّح هدف الخطاب ومقصده ومعانيه ومعتقدده، وبالتالي يشير إلى المنظور العقدي لكثائب القسّام وهويّتها، والدّور الاجتماعي الذي تقوم به في هذا الحدث التّواصلية.

البنية المجهرية الدلالية: الإنجازات اللغوية: البنى/الهياكل النحوية/الصرفية/الصوتية/
الكتابية، البنى/الهياكل الدلالية/المعجمية، البنى/الهياكل البلاغية

1. الهياكل/ البنى النحوية

من الهياكل النحوية التي استخدمها أبو عبيدة في خطاب جمهوره؛ لإظهار معانيه وتعزيزها، أسلوب النداء، وقد تواتر استخدام أداة النداء (يا) في خطابه في كل مقترحاته، وفي الخاتمة؛ يقول: في الفقرة الأولى: يا أبناء شعبنا المجاهد الحر العظيم، يا أمتنا الإسلامية والعربية، يا أحرار العالم في كل مكان. وفي الفقرة الثانية قال: يا شعبنا المعطاء، يا أمتنا الكبيرة، ويقول في الفقرة الثالثة: يا شعبنا العظيم... يا صانع المعجزات، يا أمتنا، ويا أحرار العالم. وقال في الخاتمة: يا شعبنا العظيم الصّابر المرابط.

وتكمن أهمية النداء في الدور الذي يؤديه في التواصل والتفاهم والتقارب بين المتكلم والستمع؛ ومن استعمالاته الدلالية البلاغية: إظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعو/المستمع، وتعتبر (يا) أم باب النداء؛ فلذلك دخلت في جميع أبوابه، وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت (وا) في باب التذبة، وتدخل في كل نداء، وتعين في نداء الله جلّ وعلا. وتستعمل في جميع ضروب المناديات من مندوب ومتعجب منه، ومستغاث به، وغير ذلك، وتستعمل (يا) لنداء القريب والبعيد على السواء.⁵²

ولربّما أراد أبو عبيدة النداء بـ (يا) استشعار كل هذه المعاني، والمشاعر الإنسانية، وبعقد صلة بينه وبين جمهوره، وهذا أمر مهم من الناحية المعرفية والخطابية.

وعندما خاطب أبو عبيدة المتعالمين والمتواطئين والعاجزين؛ لم يستخدم أداة النداء (يا) لهذه الفئة من الجمهور، ولعلّه فعل ذلك حتى لا يعقد صلة بينه وبينهم. فخاطبهم بأسلوب التنبية فقال: «نعود 100 يوم إلى الورا؛ لنذكر المتعالمين والمتواطئين والعاجزين، من قوى

52) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص36 مبحث (يا)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص30.

العالم، الذي تحكمه شريعة الغاب، نُذَكِّرُ بَعْدُونَ بلغ أقصى مداه على مسرانا وأقصانا، وبدأ تقسيمه الزماني والمكاني فعلاً.»

ومن الهياكل التحوّية الأخرى التي استخدمها أبو عبيدة في خطابه: كثرة الأفعال (التي تدل على الحركة والحدوث والتجدد) حيث وصل مجموعها (198) فعلاً؛ (82) فعلاً ماضيًا، و(104) أفعال مضارعة و(8) أفعال مبنية للمجهول و(4) أفعال أمر. فكانت كثرة هذه الأفعال جاءت؛ لتحاكي حركة الطوفان وفيضانه العظيم، ولعلّ أبا عبيدة أراد أن يوصل رسالة لجمهوره؛ بأنّ معركة الطوفان صارت واقعًا، وتحققت غايتها المرادة، فهي حقيقة دامغة، واقعة شاخصة للعيان، لا جدال فيها، ولا مراء، عندما استخدم الفعل الماضي، وأنّ نتائج هذه المعركة ستستمر، وتتجدد مع قابل الأيام، عندما استخدم الفعل المضارع. ولربّما جاء التعبير بالفعل المبني للمجهول (8) مرّات في السياقات أدناه؛ بقصد التصوير؛ فبمجرد سماع هذا الفعل، يقوم العقل بتصوير أحداث المشهد الغيبي، الذي غابت دقائقه عن الجمهور، أو خفي عن ذهنه وخياله؛ فأراد أبو عبيدة لهم أن يبحروا في الصورة كما شاءوا، وأن يتلقوا كينونة هذه الأحداث، بمعناها العميق؛ ليتدارك خيالهم ما غابت عنه حواسهم المادّية؛ ولعلّه بهذا الأمر أراد أن يبيّن بينه وبين جمهوره، عوالم تتخطّى الكلمات:

- وكيف لاحتلالٍ عنصريٍّ نازيٍّ بغيضٍ يُرادُ له أن يكون قَدْرًا لشعبنا؟
- وأُخْضِرَتِ البقراُ الحُمْرُ، تُطْبِقُ خرافةً دينيةً مقبولة.
- وإنّ عدالة الأرض لو وُجِدَتِ لَحَكَمَتِ على هذا الكيان بنزع السلاح.
- وإنّ الملاحمَ الّتي سطرّها مجاهدونا ممّا أعلنّا عنه، وما لم تتمكّن من إعلانه بعد، ستُخَلَّدُ كواحدةٍ من أعظم وأبدع وأعدل وأقدس المعارك في تاريخ أمتنا.
- سيكون العديد منهم قد قُتِلَ مؤخرًا.
- وإننا إذ أُبلِغنا من جهات عدّة من جبهات المقاومة، بأنهم سيوسعون ضرباتهم للعدو في قابل الأيام.
- إذ هُدِّمَتِ صوامع وبيع وصلوات ومساجد، يُذَكَّرُ فيها اسم الله كثيرًا.

الهيكل/البنى الصرفية

من الهياكل الصرفية التي كثر استخدامها في الخطاب (المصدر) حيث ورد في الخطاب (104) مرّات، ولعلّ أبو عبيدة أراد أن يقول أنّ معركة الطّوفان قد جُرّدت من الزّمان منذ وقوعها (فهي خالدة)؛ فأنت لا تستطيع أن تلتقط أي لحظة زمنيّة محدّدة معيّنة فيها، سواء في الماضي أو المضارع أو المستقبل. فمعنى (المصدر) في العربيّة: اسم يدل على حدث مجرّد من الزّمن، وكان له فعل يجري عليه. (الحمد، رمينا، بدء، سمع، بصر، قدر (3)، سحق (2)، الرّد، بطّش، إجرام، نسج، عدوان (7)، تطيق، قلب، تهجير، تدنيس، قتل (2)، تعذيب، إشباع، حقد، تصفية، وجود، تزع، وجوب، احتلال (2)، اعتماد، فضل، توغل، إبادة، تأييد، تماسك، دفاع (2)، تكبيد، تنفيذ، إعلان، صنّع، الفنص، نفع، إساءة، كسر، عطاء، استئصال، استعادة، الهجوم، التصدّي (2)، ضعف، إيمان (2)، فرّع، جزع، وقف، صمود (3)، وحل، الفشل، إخفاق، تهجير، تدمير (3)، الخزي، إنجازات، العطاء، جهدهم، الظلم، ضرب، تهديد، تضامن، لكّمت، ضربات (2)، دعوة (2)، نُصرة (3)، هدم، إقامة، انضمام، دحر (2)، تشبير، شؤم، القيام، نصر (3)، التّحدّي، وعد، استشهاد).

الهيكل/البنى الصوتية/الكتابية

قال أبو عبيدة في خطابه: «وَنُذَكِّرُ الْعَالَمَ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَرْضَ، وَهَذَا الْمَسْرَى (رجالٌ وأهلٌ وحماة)، فكانت ملحمة السابع من أكتوبر، التي جاءت؛ لتدفع الثمن لهذا المحتل، وعصاباته التي ترتكب المجازر على مدار 100 عام، ضدّ أهلنا وشعبنا، وتحتلّ قبلة المسلمين الأولى، وتسعى لإبادة شعبنا، وتصفية وجوده.»

لربّما أراد أبو عبيدة بإتيانه تنوين الضّم في اسم (أنّ) -بدلاً من تنوين الفتح عندما قال: (بأنّ لهذه الأرض ولهذا المسرى رجالٌ وأهلٌ وحماة)- أن يشعرنا بعدد من يُدافع عن أرض

فلسطين والمسجد الأقصى؛ فهم رجالٌ قليلون مع أهلهم؛ فنُطق الضمّة ورسمها (ـُ) يُشعرك بالقلّة؛ فهي حركة مضمومة، في حين نُطق الفتحة ورسمها (ـَ) يُشعرك بالكثرة؛ لأنّها حركة منبسطة. ومع قلّتهم هم أقوى أشداء، كقوّة الضمّة؛ فهي أقوى الحركات في العربيّة، بينما الفتحة أضعف الحركات. وهم مُتمترسون في عُقدهم القتاليّة، وهذا المشهد يوحيه لك نُطق الضمّة ورسمها؛ فهي حركة خلقيّة، ضيقة (ـُ)، أمّا نُطق الفتحة ورسمها (ـَ) فلا يصرّ هذا المشهد؛ فهي حركة أماميّة متّسعة.

2. الهياكل/البنى الدلاليّة/المعجميّة

المعجميّة: التّقييمات والرّأي، والكلمات العاطفيّة

في الخطاب قيّد البحث، يتميّز معجم أبي عبيدة بكلمات/تقييمات عالية التّقييم، بالإضافة إلى تلك العاطفيّة، ممّا يعكس معتقداته التّقييميّة، أي رأيه.

يصرّ أبو عبيدة الوضع/الحديث بعد مرور 100 يوم على معركة طوفان الأقصى، بكلمات وتعبيرات تقييميّة وعاطفيّة للغاية، يمكن تلخيص مجالها المعجمي بكلمات عنوان الخطاب: (صمودٌ وتضحية، بطولَةٌ وإباء). ومن الأمثلة التي توضّح هذا:

بطولة، إباء، تضحية، صمود، الشّريف، مبارك، المجاهد، الحر، العظيم، أحرار، قوّة، أسطورة، مشاعر، عروبة، المستحيل، الخيال، قوى، حماة، ملحمة، المعطاء، الكبيرة، الإنسانيّة، عدالة، مقاومة، تضحيات، العظيمة، هائلة، معارك، المعجزات، أحرار، المقاتل، المقاوم، المجاهد، إرادة، إصرار، موجّهة، عطاء، صمود، عظيمة، حر، كريم، شامخ، عزّة، كبرياء، إيمان، المتقدّم، الظّفر، مؤمن، الأبطال، التّصدّي، الشّهيد، الوفيّة، العطاء، الحكمة، أحرار، المباركة، البريئة، الصّابر، المرابط، الأسطورة، شامخًا، الصّمود، والتّحدّي، والكبرياء، تصفيّة، كسر، بشري، الحرّيّة، جهاد، نصر، دماء، آلام، استشهاد. (73 كلمة).

وفي الوقت نفسه يختار أبو عبيدة كلمات تعبيرية وتقييمية، يصوّر بها وجه الكيان الصهيوني، وصورته الحقيقية:

عنصريّ، نازي، بغيض، بشاعة، بطش، إجرام، عُدوان، خرافة، مقبته، جريمة، الفاشية، تهجير، تدنيس، قتل، العدو، سادية، عنصريّة، جبانة، تعذيب، السّجون، الخناق، الحقد، الكراهية، المحتل، عصابات، المجازر، إبادة، المجرم، مذابح، العقوبة، المختطفة، الاحتلال، المحتل، الجبان، صهيونيّة، جرائم، الصّهاينة، القدرة، مرتزقة، قاتل، مدّس، محتل، إساءة، الفتاكة، المرتزقة، ضعّف، فرعًا، جزعًا، موهومة، سخرية، المتغترسة، الأُم، الفشل، الإخفاق، التّهجير، الحرب، الإرهابيّون، التّدمير، الحزبي، محرقة، البشعة، تدمير، الظلم، التّفاق، الغطرسة، المحرقة النّازية الصّهيونيّة، المجرمون، كابوس، عصابات الهاغاناه، الإرهابيّة، المعتدين. (74 كلمة).

إنّ تكرار الأسماء والصّفات في معجم أبي عبيدة، مقصود معرفيًّا؛ فالاسم يدلّ على الثبات، وأن الصّفة تمكّنت في صاحبها؛ ومن الواضح أنّ المجالات المعجميّة التي اختارها أبو عبيدة، تؤطّر بشكل واضح: صمود المقاومة وشعب فلسطين، وتضحيتهم وبطولتهم وإبائهم، أمام العدوان الصهيوني، وإجرامه وغطرسته ونفاقه.

ومن كلمات الرّأي والعاطفة التي تتطلّب المعرفة الثّقافيّة، والاجتماعيّة، والتّاريخيّة، والدّينيّة؛ لافتراض الحجّة، والقدرة على تفسيرها وتأييلها، قول أبي عبيدة:

- «فكانت ملحمة السابع من أكتوبر التي جاءت له (تدفيع) الثّمّن لهذا المحتلّ، وعصاباته، التي ترتكب المجازر على مدار 100 عام.»

لعلّ أبا عبيدة أراد بعبارة (تدفيع الثّمّن)، أن يذكّرنا بالعناصر اليمينيّة المتطرّفة، التي تعمل تحت اسم (تدفيع الثّمّن)، وهي تسمية: تصف أساليب وطرق الأعمال الإرهابيّة، التي يستخدمها عناصرها، وتشمل نشاطاتها أعمال عنف ضدّ الفلسطينيين، وممتلكاتهم، من قبيل إلقاء حجارة، وإغلاق طرق، وإتلاف وإحراق سيّارات، وحقول وأشجار ومساجد،

وغيرها من التّعديّات وأعمال العنف.⁵³ وعند الرّجوع إلى معنى (تُدْفِع) في معاجم اللّغة العربيّة، لا نجد لها موقعاً، وإمّا جاء في العربيّة: (دَفَعَهُ): فهو مُدْفَعٌ. (ورجلٌ مُدْفَعٌ): مدفوع عن نَسَبه، ومحقور، لا يُضَيَّف إن استضاف، ولا يُجْدَى إن استجدى. ويقال: (ضَيْفٌ مُدْفَعٌ): يتدافعه الحي، يُحمله كلُّ على الآخر. ويقال: (هو مُدْفَعٌ): فقير يَدْفَعُهُ كلُّ أحدٍ عن نفسه.⁵⁴ وبعد الرّجوع لهذه المعاني، كأني أرى (تُدْفِع) مصدرًا للفعل (دَفَع) كما نقول: هَجَرَ (تهجّر)، وهو معنى يليق بهذا المحتل، أكثر ممّا لو قلنا: لِ (دَفَع الثَّمَن).

- وَأَحْضِرَتِ الْبَقَرَاتُ الْحُمْرُ؛ تَطْبِيقًا لِحِرَافَةِ دِينِيَّةٍ مَقِيَّةَةٍ.

(البقرات الحُمْر): طقس ديني، يؤمن اليهود بوجوده؛ للتطهّر من نجاسات الموتى، التي لا تزول عندهم دون رش المتنجّس بالماء، المخلوط برماد بقرة حمراء خالص لوحمها، لا يعترتها عيب، ولم تسحّر للخدمة أو الحمل على ظهرها قط.⁵⁵

- وطبيعة هذه الحكومة الصّهيونيّة المجرمة سليلة عصابات الهاغاناه الإرهابيّة.

عصابات الهاغاناه: منظّمة عسكريّة إسرائيليّة، أدت دورًا عسكريًّا كبيرًا في تأسيس إسرائيل عام 1948، وارتكبت في سبيل ذلك أعمالًا إرهابيّة، وجرائم حرب بحق الفلسطينيين.⁵⁶

- رقم 7

الذي أراه أنّ اختيار المقاومة (كتائب القسام) لليوم (7) في بدء معركة طوفان الأقصى لم يكن عفويًّا أو عشوائيّاً، بل تعمّدوا اختيار هذا اليوم؛ لأنّ الرّقم (7) غريب، فيه أسرار

(53) بودكاست مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة) الموسم 7 حرب 2023.

(54) ينظر: المعاجم العربيّة، (دفع).

(55) الجزيرة نت، 7/4/2024.

(56) الجزيرة نت، 20/9/2016.

عجيبة، وطاقات، وقدرة خارقة، ودلالات لم تنكشف حتى وقتنا الحاضر،⁵⁷ فلربما أرادت كُتّاب القسّام لهذه الدلالات أن تنعكس في معركة (طوفان الأقصى)؛ وهو ما كان: ففيها من الأسرار، والعجائب، والغرائب، والقدرات الخارقة، والطّاقات، التي لم تنكشف لنا بعد، سواء في زمانها ومكانها وأرضها ومجاهديها وقيادتها وشعبها... ودلالاتها ستُكشّف على مرّ الأزمان.

- الطّوفان

أرى أنّ اختيار تسمية (الطّوفان) لمعركة (طوفان الأقصى) لم يأت عشوائياً أو عفويّاً أيضاً، وإنّما أرادت المقاومة (كُتّاب القسّام) أن تُقدّم لنا فيه دروساً؛ منها: أنّ معركة الطّوفان: عقاب ربّاني؛ خلّد في التّاريخ؛ وقد قال أبو عبيدة في خطابه: «هذه المعركة التّاريخيّة المفصليّة؛» فكلمة (الطّوفان) وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ)⁵⁸ وفي قوله تعالى: (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجُرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالِدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ).⁵⁹ فكأنّ المقاومة تقول للكيان الصّهيوني: سيأخذكم طوفان الأقصى؛ لظلمكم، كما أخذ الطّوفان العظيم قوم نوح؛ لظلمهم. وطوفان الأقصى عقاب لكم؛ لاستكباركم وإجرامكم، كما عاقب الله بالطّوفان قوم فرعون؛ لاستكبارهم وإجرامهم. إضافة إلى أنّ فكرة حادثة الطّوفان وردت في العديد من الثقافات (الأساطير الهندوسيّة والإغريقيّة والفارسيّة، وأساطير بلاد الرّافدين، والكتاب المقدّس المسيحي سفر التّكوين...).

(57) (سبع بقرات سمان، سبع سنين عجاف، سبعا من المثاني والقرآن العظيم، استوى الله على العرش في اليوم 7، سبع سماوات، سبع أراضي، سبعة أبواب للجحيم، خلق الإنسان في 7 أطوار، نسجد على سبع، الطّواف بالبيت 7، السعي بين الصفا والمروة 7، ألوان الطّيف 7، أنزل القرآن على 7 أحرف، وحرار المفسّرون في تفسيرها حتى وصلت إلى أكثر من 40 رأياً. أما اليهود فيقدّسون اليوم السابع من الأسبوع: (السبت) ويجعلونه يوم راحتهم، والسلم الموسيقي: سبع نعمات، لا يكتمل نموّ الجنين إلّا في الشهر السابع...).

(58) سورة العنكبوت، آية 14.

(59) سورة الأعراف، آية 133.

- «أمام قوة مجاهد يمكث شهرين أو أكثر في عُقْدَتِهِ الدَّفَاعِيَّةِ، وموقعه المتقدّم، منتظرًا الظَّفَر بعدوّه.»

(العُقْدَة) في الجغرافيا: وحدة لقياس المسافات البحريّة، وفي علم النَّفس: ظاهرة تتولّد من الكَبْت، ومن اللّسان: حالة خلقية تنشأ عن قصر في حَكْمَة اللّسان، فتحدّ حركته، يقول الله تعالى: (وَإِخْلُفْ عَقْدَةً مِنْ لِسَانِي)،⁶⁰ و(العُقْدَة): أرض كثيرة الكأ والشجر، و(العُقْدَة): من كل شيء وجوبه وإحكامه وإبرامه، و(العُقْدَة): موضع العُقْد، وهو ما عُقِد عليه، وكل ما يمتلكه الإنسان من ضيعة أو عقار أو متاع أو مال. وغيرها من المعاني.⁶¹

فسماع لفظة (عُقْدَة) تُحيلك لكثير من المعاني والأحداث والمشاهد والتّقييمات؛ وأنا عند سماعي للفظة (عُقْدَة) أتحيل (ليلة الهرير)؛ حيث قال الصّحابي علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- لجيشه بعد هذه اللّيلة: «هذا جزاء من ترك العُقْدَة.»⁶² و(ليلة الهرير): هي آخر ليلة في معركة صقّين، يُقال: إنّ القتال فيها استمرّ شديدًا، واستعرّ القتل، فلا يفرّ أحدٌ من أحد، ولا يُدبر أحدٌ من أحد. فكأنّ رجال كتائب القسّام يعيشون هذا الحدث أو المشهد: لا يفرّون من القتال مهما استعرّ القتل، ولا يُدبرون مهما طالت المعركة، متمترسين في هذه العُقْد.

وهكذا نرى أنّ اللّغة مبنية على تمثيلات مفاهيمية ومعرفية، وعلى تجارب مستخدمي اللّغة وثقافتهم؛ فينعكس ذلك في اختياراتهم النّحويّة والصّرفيّة والمعجميّة. وما يهمننا هنا هو التّمثيلات المعرفيّة، فهي لا تفسّر الخطاب فحسب، بل توضّح أيضًا كيفية إعادة إنتاجه من قبل المتلقّي.

(60) سورة طه، آية 27.

(61) ينظر: المعاجم العربيّة: (عقد).

(62) العُقْدَة هنا بمعنى الجماعة أو الرّأي الوثيق.

المعنى الصريح والمضمر:

قد يتم التعبير عن الآراء في قضايا الخطاب، وقد تكون ضمنية، مما يعني أنه يمكن استنتاج قضية من القضايا الأخرى في الخطاب، على أساس النماذج العقلية، والمعرفة المسبقة.

ذكرنا سابقاً أنّ أبا عبيدة كان مباشراً في خطابه، من خلال كلماته وعباراته الواضحة، وتقييماته في الحديث عن معركة طوفان الأقصى، لكنّه في بعض الأحيان كان يسعى لأن يُضمر بعض المعاني؛ مما يعني أنه كان يترك لجمهوره مساحة في أن يستنتج معني من معاني الخطاب، على أساس النماذج العقلية، والمعرفة؛ يقول: «ونودّ أن نقول بشكلٍ مختصر: إنّه قبل السابع من أكتوبر، وضمن خطة العمليات، لم يكن هناك أي مستودع أسلحة للقسام في أيّ مكان في قطاع غزة، ولا يوجد لدينا منصات صواريخ مدخّرة، كالتّي يدّعي العدو أنّه دمرها ويعلن عنها، كما لا يزال لدينا الكثير؛ لنقوله للعدوّ، وللعالَم في الوقت المناسب. أمّا فيما يتعلّق بموضوع الأسرى الصّهاينة، فنريد أن نقول: إنّ مصير العديد من أسرى ومحتجزى العدو، بات خلال الأسابيع الأخيرة مجهولاً. أمّا الباقون فهم جميعاً دخلوا نفق المجهول، بفعل العدوان الصّهيوني، وعلى الأغلب سيكون العديد منهم قد قُتل مؤخراً، فيما لا يزال الباقون، في خطرٍ داهمٍ وكبيرٍ كلّ ساعة. وقيادة العدو وجيشه، يتحمّلان كامل المسؤولية عن هذا الملف.»

وجاء الإضمار في البنى البلاغية التي استخدمها أبو عبيدة في خطابه، كما سنرى أدناه، كما جاء في الأفعال الكلامية الإنجازية التوجيهية الاستفهامية غير المباشرة، والتي ذكرناها سابقاً.

3. الهياكل/البنى البلاغية

الاستعارة

تم استخدام الاستعارة باعتبارها واحدة من أكثر الأدوات البلاغية تأثيراً في معظم الخطابات؛ لتعزيز انعكاس المفاهيم والمعتقدات المعرفية والاجتماعية للمتكلّم؛ وقد وظّفها أبو عبيدة في دعم معركة الطّوفان، وفي إدانة الكيان الصّهيوني.

والاستعارة «هي أحد أعمدة الكلام، وعليها المعوّل في التّوسّع والتّصرّف، وبها يُتوصّل إلى تزيين اللفظ وتحسين النّظم والتّثر؛»⁶³ لتكثيف التّأثير في الجمهور، وبلهجة تقييمية. وهي «تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ،»⁶⁴ من أمثلتها قول أبي عبيدة:

- معركة الطّوفان صرّخة دوّت في سَمْع الزّمان، وملاّت بقوة الله بصَرَ الدُّنيا.
- كيف للكفّ أن يناطِح المخرز؟
- مصمّمة للعدوان على مشاعر أمة كاملة، في قلب عروبتها.
- الذي تحكمه شريعة الغاب.
- عنصريّة جبانة.
- إنّ عدالة الأرض لو وُجدت لحكّمت على هذا الكيان بنزع السّلاح.
- لكنّ العدالة المخبّطة في هذا العالم.
- صناعة الإنسان المقاتل.
- سطرّوا ملاحم عزّ نظيرها في هذا الزّمان.
- أنّ أهداف العدو قد تكسّرت على صخرة صمود شعبنا ومقاومتنا.
- ها هي قيادة العدو المتغطّسة تتجرّع الألم، وتغوص في وَحْل الفشل والإخفاق.
- كابوس الزّوال الذي يعيشه العدو.
- أنّ فجر الحرّية لكلّ شعبنا يقترب بأمر الله.

63) القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص428.

64) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ص40.

الخاتمة

أبرز البحث قيمة نظرية فان ديك المعرفية الاجتماعية، ودورها في فهم خطاب أبي عبيدة، وإظهار معانيه؛ فاعتمدت هياكل الخطاب في هذه النظرية سواء على المستوى الجزئي: (البنى المعجمية والنحوية/الصرفية والبلاغية) أو المستوى الكلي (البنية الموضوعية أو المخطط الموضوعي للخطاب) على كل من الإدراك الاجتماعي المشترك (المعرفة السياسية والاجتماعية والتاريخية والدينية)، والإدراك الفردي (النماذج العقلية السياقية: الزمان والمكان، المشاركون، الإجراء/ أفعال الكلام) في معالجة الخطاب وتفسير معناه المحلي والعالمي وتأويله، ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث:

1. أنّ البنية الكلية الدلالية (المعنى الإجمالي/المعنى العالمي)، التي تمثل جوهر خطاب أبي عبيدة، والتي جاءت في المقدمة، ومقترحات الخطاب الأربعة، وفي الخاتمة، لخصها أبو عبيدة بإبداع وبلاغة، في كلمات جاءت في العنوان الرئيس: (صمودٌ وتضحية، بطولةٌ وإباء)؛ يؤدي مثل هذا الموضوع الرئيس دورًا مهمًا، بمعنى أنّه يوضح هدف الخطاب ومقصده ومعانيه، وبالتالي يشير هذا المعنى العالمي، إلى المنظور الأيديولوجي لكتائب القسام، وهويتها، والدور الاجتماعي والمعرفي، الذي تقوم به في هذا الحدث التواصلية.

2. أنّ الفعل الخطابي الرئيس في حديث أبي عبيدة، هو التعبير عن (كينونة) معركة طوفان الأقصى: (الأهداف، والغايات، والإنجازات، والتأكيدات، والتصريحات، والاستراتيجيات، والرسائل، والحقائق) و(الماضي، والحاضر، والمستقبل) و(المعلن/الظاهر، والمخفي/المضمّر) وما (كان، ويكون، وسيكون)؛ فيريد أبو عبيدة من المخاطب أن يتأمل هذه الكينونة للطوفان؛ لبناء عقيدة مقاومة ضدّ الكيان الصهيوني، ولكلّ ما يفعله من تدميرٍ ومجازر وإبادة، في أرض فلسطين المباركة، خاصّة في غزة.

3. شكّلت ظاهرة الأفعال الكلامية سمة بارزة في خطاب أبي عبيدة، حتى جاء إنجازها الكلامي موائماً لمعنى الطوفان، ويبرز حالة الصمود والتضحية والبطولة والإباء (عنوان الخطاب). وأنّ أفعال الكلام الأكثر تكراراً في هذا الخطاب، هي: الأفعال الكلامية

الإنجازية الوصفية، ذات الطبيعة التصريحية التأكيدية، تتخللها نبرة إعلانية، مما يعني أنّ كُتّاب القسّام تفعل ما تقول، وتعلن عنه. وفي الوقت نفسه نجد في خطابه وظائف توجيهية وتعبيرية وإلزامية في سياق أو سياقات معدودة. ويمكننا القول: إنّ الفعل التواصلي في هذا الخطاب كان من خلال النداء؛ فقد وجّه أبو عبيدة خطابه إلى فئات عديدة في المجتمعات، وقصد بالنداء استدعاء السّمع اهتمامًا بما جاء في خطابه، والنداء أصلًا يستدعي إقبال الأذهان على ما سيُلقي من كلام؛ للتّنويع بشأن الكلام الوارد بعد النداء. وفي نداء جمهوره العريض: (أخبر، ووصف، وصرّح، وأكّد، وأعلن، واستنكر، وأنذر، وواعد، ورغب:

- جاءت الأفعال الكلامية الإنجازية الإخبارية الوصفية المباشرة في مقدّمة خطابه، وفي المقترح الأول والثاني والثالث والرابع؛ لتصف إنجازات المجاهدين وأدائهم، بعد 100 يوم من بدء معركة الطّوفان، وهي بذلك تؤدّي فعلاً تأثيرياً في إحساس السّامع وعواطفه، وقد لخصّ أبو عبيدة هذه الإنجازات بأربع كلمات: صمودٌ وتضحية بطولتٌ وإباء. وجاءت هذه الإخباريات بمعناها المباشر؛ وذلك لأنّها تنقل لنا ما يحدث في معركة الطّوفان، وجاءت بالفعل الماضي؛ لتقرّر هذه الأفعال وتؤكدّها، وجاءت بالفعل المضارع؛ لتنفيذ معنى الاستمرار والتّجدّد. وجاء بعضها بالفعل المبني للمجهول؛ لرسم صور.

- ظهرت الأفعال الكلامية الإنجازية التوجيهية المباشرة: (أفعال أمر طلبية) أربع مرّات فقط، وذلك؛ لأنّ المجاهدين في غزّة والضّفة: هم من يفعل ويُنجز، ولا يطلبون من غيرهم إنجاز الأعمال سوى الدّعاء لهم، وانتظار النّصر.

- برزت الأفعال الكلامية الإنجازية التوجيهية الاستفهامية غير المباشرة في أربعة سياقات، تفيد معنى الاستفهام الإنكاري، وسياق واحد يفيد معنى الاستفهام التّقريبي؛ فلم يطرح الخطاب أسئلة بمعناها الحقيقي، تنتظر أجوبة من الآخرين؛ لربما، لعلم كُتّاب القسّام وفهّمها، بما جرى في السّاحات ويجري وسيجري، أو بما كان ويكون وسيكون.

- لم يستخدم أبو عبيدة ألفاظ التّمتي والرّجاء في خطابه؛ لأنّ التّمتي طلب أمر موهوم الحصول، وربّما كان مستحيل الوقوع، وبالممكن قليلاً؛ فهو على يقين، بأنّ فجر الحرّية

للشَّعب الفلسطيني يقترب بأمر الله. ولربَّما لم يستخدم أسلوب الرَّجاء؛ لأنَّ التَّرجي: توفُّع أمر مشكوك فيه أو مظنون؛ وهو على يقين، بنصر الله القريب، ووعده بالفتح الكبير.

- لم يستخدم أبو عبيدة في خطابه أسلوب التَّهي؛ لأنَّ المعنى الحقيقي له الكف عن فعل شيء محدَّد، في ظل الاستعلاء والإلزام، وهو ما لم يفعله، ولا يفعله، عندما يخاطب جمهوره؛ فخطابه لهم مهذب مؤدَّب، ولم يأمر عدوّه؛ لأنَّه لا يطلب شيئًا من عدوّه، بل يُنجز فعله فيه.

- استخدم أبو عبيدة الأفعال الكلامية الإنجازية الإلزامية في السياقات التالية: (التَّريغ، والوعد، والتَّدير)، وتمثَّلت الأفعال الكلامية الإنجازية التعبيرية في: (الشُّكر والتَّناء، وفي عزة الشَّعب الفلسطيني ومقاومته وصموده وتضحياته وبطولته وشموخه).

- يغلب استخدام الأفعال الكلامية المباشرة في خطاب أبي عبيدة؛ فقد غلب استعمال القوَّة الإنجازية المباشرة أكثر من القوَّة الإنجازية (غير المباشرة) الضَّمنية؛ ويبدو أنَّ ذلك راجع إلى وضوح قضية الشَّعب الفلسطيني وعدالتها، فلا يختلف فيها اثنان. لهذا نقول: كان خطاب أبي عبيدة مباشرًا، من خلال كلماته وعباراته الواضحة، وتقييماته في الحديث عن معركة طوفان الأقصى، لكنَّه في بعض الأحيان، كان يسعى لأن يُضمر بعض المعاني؛ ممَّا يعني أنَّه يترك لجمهوره مساحة في أن يستنتج معنى من معاني الخطاب، على أساس نموذج الحدث أو نموذج السِّياق، والمعرفة المسبقة، وقد جاء الإضمار أيضًا في البنى البلاغية التي استخدمها أبو عبيدة في خطابه، كما جاء في الأفعال الكلامية الإنجازية التوجيهية الاستفهامية غير المباشرة.

- حقَّقت الأفعال الكلامية بوصفها بنية صغرى، وأزرت معاني الخطاب في البنية الكليَّة في خطاب أبي عبيدة.

4. من الأساليب اللغوية (البنية الجزئية) التي استخدمها أبو عبيدة في خطابه؛ لإظهار معانيه وتعزيزها:

- الهياكل التحوّية

لوحظ في خطاب أبي عبيدة كثرة الأفعال (التي تدل على الحركة والحدوث والتجدّد) حيث وصل مجموعها (198) فعلاً؛ (82) فعلاً ماضياً و(104) أفعال مضارعة و(8) أفعال مبنية للمجهول و(4) أفعال أمر. فكأنّ كثرة هذه الأفعال جاءت؛ لتحاكي حركة الطّوفان وفيضانه العظيم، ولعلّ أبا عبيدة أراد أن يوصل رسالة لجمهوره بأنّ معركة الطّوفان صارت واقعةً، وتحققت غايتها المرادة، فهي حقيقة دامغة واقعة شاخصة للعيان، لا جدال فيها ولا مراء، عندما استخدم الفعل الماضي، وأنّ نتائج هذه المعركة ستستمر وتتجدّد في قابل الأيّام، عندما استخدم الفعل المضارع. ولربّما جاء التعبير بالفعل المبني للمجهول؛ بقصد التّصوير؛ فبمجرّد سماع هذا الفعل، يقوم العقل بتصوير أحداث المشهد الغيبي، الذي غابت دقائقه عن الجمهور، أو خفي عن ذهنه وخياله؛ فأراد أبو عبيدة لهم أن يُبحروا في الصّورة كما شأؤوا، وأن يتلّوا كينونة هذه الأحداث، بمعناها العميق؛ ليتدارك خيالهم ما غابت عنه حواسهم المادّية؛ ولعلّه بهذا الأمر أراد أن يبيّن بينه وبين جمهوره، عوالم تتخطّى الكلمات.

وقد تواتر استخدام أداة النداء (يا) في خطاب أبي عبيدة، في كل مقترحاته (فقرات الخطاب الأربع) وفي الخاتمة؛ وتكمن أهميّة النداء في الدور الذي يؤديه: في التّواصل والتّفاهم والتّقارب، بين المتكلّم والسّامع؛ ومن استعمالاته الدلاليّة البلاغيّة، إظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعوّ/المستمع. وتستعمل (يا) في جميع ضروب المناديات من مندوب، ومتعجّب منه، ومستغاث به، وغير ذلك؛ ولربّما أراد أبو عبيدة بالنداء ب (يا): استشعار كل هذه المعاني، والمشاعر الإنسانيّة، وبعقد صلة بينه وبين جمهوره، وهذا أمرٌ مهم من النّاحية المعرفيّة والخطابيّة. وعندما خاطب أبو عبيدة: المتعامين والمتواطئين والعاجزين؛ لم يستخدم أداة النداء (يا) لهذه الفئة من الجمهور، ولعلّه فعل ذلك حتى لا يعقد صلة بينه وبينهم، فخاطبهم بأسلوب التّنبية.

- الهياكل الصَّرْفِيَّة

كثُر استخدام (المصدر) في الخطاب، حيث ورد في الخطاب (104) مرّات، ولعلّ أبا عبيدة أراد أن يقول: إنّ معركة الطّوفان قد جُرّدت من الزّمان منذ وقوعها، (فهي خالدة)؛ فأنت لا تستطيع أن تلتقط أي لحظة زمنيّة محدّدة معيّنة فيها، سواء في الماضي أو في المضارع أو في المستقبل؛ فمعنى (المصدر) في العربيّة: اسم يدل على حدث مجرّد من الزّمن، وكان له فعل يجري عليه.

- الهياكل الصّوْتِيَّة/الكتايبِيَّة

خرج أبو عبيدة في خطابه على القاعدة اللّغويّة في قوله: «بأنّ لهذه الأرض ولهذا المسرى رجالاً وأهلٌ وحماة» ولربّما أراد أبو عبيدة بإتيانه تنوين الضّم في اسم (أَنَّ) -بدلاً من تنوين الفتح- أن يشعرنا بعدد من يُدافع عن أرض فلسطين والمسجد الأقصى؛ فهم رجالٌ قليلون مع أهلهم؛ فنُطق الضمّة ورسمها (ُ) يُشعرُك بالقلّة؛ فهي حركة مضمومة، بينما نُطق الفتحه ورسمها (َ) يُشعرُك بالكثرة؛ لأنّها حركة منبسطة. ومع قلّتهم هم أقوىاء أشداء، كقوّة الضمّة؛ فهي أقوى الحركات في العربيّة، في حين أن الفتحه أضعف الحركات. وهم مُتمتّرسون في عُقدهم القتاليّة، وهذا المشهد يوحي لك نُطق الضمّة ورسمها؛ فهي حركة خلفيّة، ضيّقة (ُ)، أمّا نُطق الفتحه ورسمها (َ) فلا يصوّر هذا المشهد؛ فهي حركة أماميّة متّسعة.

- الهياكل المعجميّة

صوّر أبو عبيدة الوضع بعد مرور 100 يوم على معركة طوفان الأقصى، بكلمات وتعابير تقييميّة وعاطفيّة للغاية، (استخدم 147 كلمة عاطفيّة)، يمكن تلخيص مجالها المعجمي بكلمات عنوان الخطاب: (صمودٌ وتضحية، بطولةٌ وإباء). وفي الوقت نفسه اختار أبو عبيدة كلمات تعبيريّة وتقييميّة صوّر بها وجه الكيان الصّهيوني وصورته الحقيقيّة.

وقد تكرّرت الأسماء والصّفات في معجم أبي عبيدة، وهذا مقصود معرفيّاً. فالاسم يدلّ

على الثبات، وأن الصفة تمكنت في صاحبها؛ ومن الواضح أنّ المجالات المعجمية التي اختارها أبو عبيدة، تؤطر بشكل واضح: صمود المقاومة وشعب فلسطين، وتضحيتهم وبطولتهم وإبائهم، أمام العدوان الصهيوني، وإجرامه وخطروته ونفاقه.

وحاول البحث الوقوف على كلمات الرأي والعاطفة التي تتطلب المعرفة الثقافية، والاجتماعية، والتاريخية، والدينية؛ لتفسيرها وتأويلها، وفق السياق والتماذج العقلية، وهي: (تدفيع الثمن، البقرات الحُمُر، عصابات الهاغاناه، رقم 7، الطوفان، عُقدته الدفاعية).⁶⁵

- الهياكل البلاغية

تم استخدام الاستعارة، باعتبارها واحدة من أكثر الأدوات البلاغية تأثيراً في معظم الخطابات؛ لتعزيز انعكاس المفاهيم والمعتقدات المعرفية والاجتماعية للمتكلّم؛ وقد وظّفها أبو عبيدة في دعم معركة الطوفان، وفي إدانة الكيان الصهيوني.

5. وهكذا فبدلاً من إنكار العلاقة المتبادلة، بين قوى العلوم الاجتماعية مع العلوم اللغوية، أو تجاهلها، في تفسير الواقع العربي، تحافظ دراسات التحليل التقدي للخطاب لفان ديك، على مثل هذه العلاقات، وتبقي عليها، وتنادي بدراستها واعتمادها، وأن تستند الممارسات العلمية، في أي تحليل خطاب، على مثل هذه الرؤى النافذة.

توصية

وعليه يدعو البحث بإدراج مساق (تحليل الخطاب)، في برامج خطط البكالوريوس والدراسات العليا (ماجستير ودكتوراة) في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بل والطبية والطبيعية والحاسوبية والتطبيقية.

(65) ينظر في البحث: الهياكل المعجمية.

نص خطاب أبي عبيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الذي أمرنا فأعددنا، وحثنا على القتال عن أرضنا ومقدساتنا فاستجبنا، وأدخلكنا عليهم الباب فغلبننا، وسدد رمينا، وكبت عدونا، وجعلنا من حراس مسراه، وسدنة أرضه المباركة، وقُدسه الشريف.

والصلاة والسلام على نبينا المجاهد الشهيد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بجهاد إلى يوم الدين. وبعد:

يا أبناء شعبنا المجاهد الحر العظيم، يا أمتنا الإسلامية والعربية، يا أحرار العالم في كل مكان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

100 يوم على بدء معركة طوفان الأقصى، هذه المعركة التاريخية المفصلية في حاضر شعبنا وأمتنا، هذه الصرخة... التي دوت في سمع الزمان، وملأت بقوة الله بصَرَ الدنيا؛ لتحرر كل الشعوب والأمم المستعبدة، ولتعطي نموذجاً كيف للكف أن يناطح المحرّز؟ وكيف لاحتلال عنصري نازي بغيض يُراد له أن يكون قدراً لشعبنا؟ أن يصبح الكيان الأكثر بشاعةً أمام كل العالم؟ تارةً بسحق كبريائه، والرّد على عنجهيته في السابع من أكتوبر، وتارةً بمواجهة بطشه وإجرامه في معركة أسطورية، تبدو من نسج الخيال، ودرب المستحيل.

نعود 100 يوم إلى الوراء؛ لنذكر المتعالمين والمتواطئين والعاجزين من قوى العالم، الذي تحكمه شريعة الغاب، نُذكر بعدوان بلغ أقصى مداه على مسرانا وأقسانا، وبدأ تقسيمه الزماني والمكاني فعلاً، وأحضرت البقرات الحُمُر، تطبيقاً لخرافة دينية مقيتة، مصممة للعدوان على مشاعر أمة كاملة، في قلب غروبها، ومسرى نبينا ومعجازه إلى السماء. بل بلغت

جرمته هذا العدو وحكومته الفاشية حدّ المطالبة بسحق شعبٍ وتهجيرِهِ، وتدنيسِ مُقدّساتِهِ
علناً، وقتلِهِ بِبطءٍ في غزّة والضفّة والقدس وفي فلسطين المحتلة عام 48.

وباتَ قادةُ العدوِّ بساديّةٍ وعُنصريّةٍ جبانة، يتلذّذون في تعذيبِ أسرانا، وقتلهم في
السجون، ويشدّدون الحناق على غزّة في سياقٍ لإرضاءِ ناخبينهم، وإشباعِ غرائزِ جمهورهم،
المعبأً بالحقّد والكراهية على كلّ ما هو فلسطيني وعربيّ ومسلم. فلم يكن أمامنا سوى أن
نُفعل ما امتلكناه من قوّة، ونُدكّر العالم بأنّ لهذه الأرض، ولهذا المسرى رجال وأهلٌ وحماة،
فكانت ملحمةُ السابع من أكتوبر، التي جاءت لتدفع الثمن لهذا المحتلّ، وعصاباتهِ التي
ترتكب المجازر على مدار 100 عام، ضدّ أهلنا وشعبنا، وتحتل قبلة المسلمين الأولى،
وتسعى لإبادة شعبنا، وتصفية وجوده.

يا شعبنا المعطاء، يا أمتنا الكبيرة

100 يوم ارتكب فيها العدوُّ المجرم مذابحَ يندى لها جبين الإنسانية، وإنّ عدالة الأرض
لو وُجدت لحكّمت على هذا الكيان بنزع السلاح، ولقدّمت كلّ قادة جيشه للمحاكمة،
ولأوقعت بهم أشدّ العقوبة، لكنّ العدالة المختطفة في هذا العالم، حالت وتحوّل دون ذلك،
مما يزيدنا فحاشةً بصوابيّة ووجوب ما فعلناه يوم السابع من أكتوبر، وما يفعله شعبنا ومقاومنا
منذ عُقود، من مقارعة للاحتلال، والاعتماد على سواعدِ رجالِهِ ومقاوميه.

وإننا أمام ما يمارسه المحتلّ الجبان منذ 100 يوم، فاجأنا العدوُّ من جديد، وكبّدناه ولا
زلنا نكبّده خسائر فادحة وأثماناً باهظة، فاقت وستفوق كلّفتها ما تكبّده الاحتلال يوم
السابع من أكتوبر، حيث استهدفنا وأخرجنا عن الخدمة خلال 100 يوم بفضلٍ من الله
وعونه نحو 1000 آليّة عسكريّة صهيونيّة، توغّلت في قطاع غزّة في شماليه ووسطه وجنوبه.

كما نفدنا مئات المهام العسكريّة الناجحة في كلّ نقاط توغّل وعُدوان الاحتلال، أعلنّا
عنها أوّلاً بأول، وقد أبدع مجاهدونا ولا يزالون، رغم الفارق الهائل في ميزان القوى المادّي
والعسكري، ورغم ما يرتكبه العدوُّ من جرائم إبادة ومجازر -هي علامةٌ مسجّلة باسمه في
التاريخ- إلا أنّ مجاهدينا بعون الله وتأييده حافظوا خلال 100 يوم على تماسك صفوفهم،

وإزدادوا قناعةً بالدِّفاع عن أرضهم، أمام عدوّهمجّيّ بغيض، وقَدّموا التّضحياتِ العظيمة، وسَطّروا ملاحِمَ عَزَّ نظيرها في هذا الزّمان. وتَمَتَّرَسوا في عُقْدِهِم القتاليّة، واستَبَسَلوا في تكبيدِ العدوّ خسائرَ هائلة في صفوف ضبّاطه وجنوده. وإنّ الملاحِمَ التي سَطَّرها مجاهدونا ممّا أعلّنا عنه، وما لم نتمكّن من إعلانه بعد، سَتُخَلِّد كواحدةٍ من أعظم وأبدع وأعدل وأقدس المعارك في تاريخ أمتنا.

يا شعبنا العظيم... يا صانع المعجزات، يا أمتنا... يا أحرار العالم

إنّ جُلَّ ما قاومنا ونقاومُ به عدوان الصّهيانية هو من صُنِعِ كتائب القسام، من عُبُواتِ ناسفة، ومقدوفات صاروخية، وراجمات، ومدافع، ومضادات للدروع، وقنابل بمختلف أنواعها، وبنادق القنص، وحتى الرصاص.

وهذه الصّناعات لم تكن لتُجدي نفعاً أمام التّرسانة الأمريكيّة الهائلة القدرة التي نواجهها، في أيدي مرتزقة الصّهيانية في الميدان، لولا الصّناعة الأهم التي نمتلكها وهي:

صناعة الإنسان المقاتل، ذلك الفلسطينيّ المقاوم المجاهد الذي لا تقف قوّة في الأرض أمام إرادته وإصراره، على مواجهة قاتلي أجداده وآبائه، ومدنّسي مسرّاه، ومحتليّ تراب وطنه. كما أنّ إساءة وَجْه هذا العدوّ، وكَسْر عُدوانه لم تكن لتحدث لولا عطاء وصمود وعظمة شعبٍ حرٍّ كريمٍ شامخٍ، يوجد بكلِّ عَزَّة وكبرياء بكلِّ شيء، ولا يعطي الدّنيّة في وطنه وأرضه ومقدّساته. فماذا ستفعل تكنولوجيا الصّواريخ، والدّبّابات المحصّنة، والطائرات الحديثة، بأسلحتها الفتّاقة أمام قوّة إيمانٍ مجاهد؟ يمكث شهرين وأكثر في عُقْدته الدّفاعيّة وموقعه المتقدّم منتظرًا الظّفَر بعدوّه وتنفيذ مهمّته، محتسبًا كلّ ذلك لله مؤمناً بعدالة قضيتّه.

وإنّ شهادات مجاهدينا الأبطال العائدين من خطوط المواجهة، في شمال ووسط وجنوب القطاع، تؤكّد مدى بطولتهم العظيمة، وإيمانهم الكبير بمعركتهم واستبسالهم في الدِّفاع والهجوم والتصدّي. وهم في المقابل يعودون بشهاداتٍ صادمة عن ضعف إيمان، ودافعية الجنديّ الصّهيوني، والمرتزقة اللّم، وكيف يُجْرُون إلى القتال جرّاً، وكيف يكون فرعاً وجزعاً، ويفرّون أمام مجاهدينا، رغم كلّ ما يحملونه من سلاحٍ وعتاد، وغطاءٍ ناريّ ضخم. وإنّ ما يعرضه

جيش العدو وما يُعلن عنه من بطولاتٍ موهومةٍ لجنوده هو محلّ سُخريةٍ لأصغر طفلٍ فلسطيني.

يا شعبنا... يا أهلنا... يا أمّتنا... يا كلّ من يسمعنا...

إنّنا في كئيبٍ الشَّهيد عزّ الدّين القسّام، وبعد 100 يومٍ من المعركة والمواجهة ومن التّصدّي للعدوان نؤكّد على ما يلي:

أولاً: إنّ معركة طوفان الأقصى هي معركة الكلّ الوطنيّ الفلسطينيّ، يقاتل فيها شعبنا بكلّ قواه ومقاوميه في خندقٍ واحد، وإنّ أيّ حديثٍ سوى وقْفِ العدوان عن أهلنا ليس له قيمة في مسار هذه المعركة، التي ستتوسّع يوماً بعد يومٍ وتحرقُ هذا العدو، وكلّ مَنْ دعمه وسانده وأعانته. وإنّ أهداف العدو قد تكسّرت على صخرة صمود شعبنا ومقاومتنا. فها هي قيادة العدو المتطرّسة تتجرّع الألم، وتغوص في وَحْلِ الفشل والإخفاق، فلا التّهجير الذي يلجم به قادة الحرب الإرهابيّون تحقّق، ولا التدمير العشوائي حَقّق أو سيحَقّق لهم سوى الخزي. ولا هم تمكّنوا من استعادة الأسرى. كما سقط القناع عن هذا الكيان النّازي البغيض، الذي ارتكب محرقةً ضدّ الأبرياء، صنعت له عدوًّا ومقاتلاً حاضراً ومستقبلاً في كلّ بيت فلسطينيّ وعربيّ، ورسّخت صورة الاحتلال البشعة أصلاً لدى كلّ حرٍّ في العالم.

ثانياً: إنّ ما يُعلن عنه العدو من إنجازاتٍ مزعومة، حول السّيطرة أو تدمير ما يسمّيه مستودعات أسلحة. وما يُطلق عليه منصّات صواريخ جاهزة للإطلاق، وما يزعم أنّها أنفاقٌ بالكيلومترات، هي أمورٌ مثيرّةٌ للسُّخرية بالنّسبة لنا. وسيأتي اليوم الذي نثبت فيه كذبَ هذه الدّعاوى وعبثيّتها، ونودّ أن نقول بشكلٍ مختصر: إنّهُ قبل السابع من أكتوبر، وضمن خطة العمليّات، لم يكن هناك أيّ مستودع أسلحة للقسّام في أيّ مكانٍ في قطاع غزّة، ولا يوجد لدينا منصّات صواريخ مدخّرة كالتي يدّعي العدو أنّه دمّرها ويعلن عنها، كما لا يزال لدينا الكثير لنقولهُ للعدوّ وللعالَم في الوقت المناسب.

أمّا فيما يتعلّق بموضوع الأسرى الصّهاينة فنريد أن نقول: إنّ مصير العديد من أسرى ومحتجزى العدو بات خلال الأسابيع الأخيرة مجهولاً. أمّا الباقيون فهم جميعاً دخلوا نفق

المجهول بفعل العدوان الصهيوني، وعلى الأغلب سيكون العديد منهم قد قُتِلَ مؤخَّرًا، فيما لا يزال الباقون في خطرٍ داهمٍ وكبيرٍ كلِّ ساعة. وقيادة العدوِّ وجيشه يتحمَّلان كامل المسؤولية عن هذا الملف.

ثالثًا: نخيي الأيدي الضَّاربة الوقيّة من مقاتلي أمّتنا في لبنان العطاء والبطولة، وفي يمن الحكمة والإيمان، وفي العراق، وفي كلِّ ساحات أمّتنا، وننعي إلى أمّتنا شهداءهم، ونبارك جهودهم وعطاياهم. والعالم يرى كيف هرعت قوى الظلم وشكّلت التحالفات، واستدّعت زبانية التفاق والغطسة لضربٍ وتهديدٍ من ينصر شعب غزّة، بعد أن عبّروا عن تضامنهم ونصرتهم بما يمليه واجب الأخوة الإسلاميّة والعربيّة والإنسانيّة، وبعد أن وجّهوا للعدوّ، ولمن وراءه ولا يزالون لكماتٍ كبيرة، وضرباتٍ مباركة، وُقوفًا في وجه المحرقة النازيّة الصهيونيّة ضدّ شعبنا وأهلنا. وإننا إذ أبلغنا من جهاتٍ عدّة في جبهات المقاومة بأنهم سيوسّعون ضرباتهم للعدوّ في قابل الأيام، في ظلّ استمرار العدوان على غزّة. فإننا لن نكلّ ولن نملّ في دعوة كلِّ أحرار الأُمّة أن يهبوا لنصرة أقصاهم ومسرى نبيهم الذي يسير الصّهائنة المجرمون في خطواتٍ عمليّةٍ لهذمه وإقامة هيكلهم. وهو ما أحرّناه بدمائنا في غزّة منذ 100 يوم، ولأجله كانت ملحمة السابع من أكتوبر.

وعلى كافّة مجاهدي شعبنا العظيم: أبناء العاروري والعيّاش والكرمي وطالبة في ضفّتنا المباركة، وكافّة مقاتلي الأُمّة الذين بقيت دماءٌ عربيّة ومسلمة تسري في عروقهم أن يلتقطوا هذه اللحظة التاريخيّة؛ ليقولوا كلمتهم للعالم، ويوقعوا انضمامهم لطوفان الأقصى. واعلموا أنّ كابوس الزوال الذي يعيشه العدوُّ يُهرّول إليه قادته النازيون بأرجلهم نحو قدر الله المحتوم بدخْرهم وتثبيرهم.

رابعًا: نرى أنّ من واجبننا الجهاديّ والديني أن نحيط ملياري مسلمٍ في العالم بأنّ العدوِّ الصّهيويني وخلال 100 يوم دمر معظم مساجد قطاع غزّة، ودنّس وأحرق وجرف تلك التي وصلت إليها آليّاته على الأرض، وأوقف الأذان والصلاة في حربٍ دينيّة واضحة، استكمالًا لما بدأتها عصابات الصّهيوينيّة الدّينيّة من حربٍ على المسجد الأقصى. وهذا هو نذير شؤم

ودمارٍ على هؤلاء القتلة النَّازيين. إذ لا قِبَل لهم بالحربِ على الله، وهذا ثابت بنصِّ التَّوراة والإنجيل والقرآن.

لكنّها دعوةٌ أيضاً لكلِّ مسلمٍ على وجه الأرض أن يعي طبيعة الصِّراع وخلفيّاته، وطبيعة هذه الحكومة الصّهيونيّة المجرمة سليله عصابات الهاغاناه الإرهابيّة. وإنّ أضعف الإيمان لمن عَجَز عن نُصرة الدِّماء البريئة أن ينصُر دين الله إذ هُدِّمت صوامعُ وبيعُ وصلواتُ ومساجد يُذكر فيها اسم الله كثيراً. فلتنمُّ صلوات القيام والفُتوت في هذا الشَّهر الحرام في كلِّ مساجد العالم، ولتُرْفَع الدَّعوات لربِّ العالمين بنصُر عباده المؤمنين ودَحْرِ وتدمير المجرمين المعتدين، ولينصُر الله من ينصره، إنّ الله لقويٌّ عزيز.

ختامًا

يا شعبنا العظيم الصّابِر المرابط...

100 يوم وما كَلَّت عزائم مجاهديننا، وما لانت لهم قناة، وما وَهِنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا. 100 يوم وشعبنا العظيم الأسطورة يقف شامخًا على أرضه، رَغْم الألم والجراح. ويسطرُّ أروع ملحمةٍ في الصّمود والتّحدّي والكبرياء، ويرابط على ساحل من سواحل الشّام، مُتَمَتِّرًا على تُغُر عسقلان

مَتَمَتِّلاً بِبُشْرَى نَبِيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مستظلًّا بأجنحة ملائكة الرّحمن.

فطوبى لكم يا أهل غزّة، وطوبى لك يا أرض غزّة، يا خيرة الله من أرضه، ساق إليها خيرته من عباده، فترقّبوا نصُر الله القريب، ووعدّه بالفتح الكبير، ودخول المسجد الأقصى المبارك، يقينًا بالله وثقةً به، وإنّ فجّر الحرّيّة لكلِّ شعبنا يقترب بأمر الله، ولن يُضَيِّع الله جهاد ودماء وآلام أهلنا وشعبنا، والله غالبٌ على أمره، ولكنّ أكثر النّاس لا يعلمون.

وإنّه لجهاد: نصُرٌ أو استشهاد

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المراجع العربية

1. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع والتّصدير، 2005.
2. احمد الملاح، التحليل التقدي للخطاب ونقّاده، (ص293-365)، العدد23، روث بيرز، السّعوديّة، مجلّة جامعة أم القرى، رجب1440هـ-مارس2019.
3. توين فان دايك، الخطاب والسّلتطة، ترجمة غيداء العلي، مراجعة وتقديم عماد عبد اللّطيف، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2014.
4. دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، الجزائر، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، ط1، 2008.
5. الرّماني، الحدود في النّحو، تحقيق بثول قاسم ناصر، مجلّة المورد، ع1، مجلّد23.
6. السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلميّة للنّشر والتّوزيع، 1977م.
7. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، المحقّق عبد الحميد هندراوي، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ/2001م.
8. القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار القلم، د.ت.
9. المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، المحقّق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة، 1413هـ/1992م.
10. مسعود صحراوي، التّداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة «الأفعال الكلاميّة» في التّراث اللّساني العربي، بيروت، دار الطّليعة، ط1، 2005.

مواقع إلكترونية

11. بودكاست مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية) الموسم 7 حرب 2023.
12. الجزيرة نت، 2016/9/20.
13. الجزيرة نت، 2024/4/7.

المراجع الأجنبية

1. Al Shaibani, Ghayth. Portrayal of the Iraqi War in BBC (2005–2008). (Doctoral Dissertation) University Sains Malaysia. Malaysia. 2010.
2. Oteiza, Teresa. The Appraisal framework of discourse analysis. In (Bartlett & O'Grady (ED.). Routledge Handbook of Systematic Functional Linguistics (pp.457–472). Publisher: Routledge. 2017.
3. Van Dijk, T. Critical Discourse Analysis. JWST555–22 JWST555–Tannen. 2015.
4. Van Dijk, T. Cognitive linguistics p.74 Cognitive Discourse Analysis. Amsterdam. 2000
5. Van Dijk, T. Discourse and Knowledge: A Sociocognitive Approach. UK: Cambridge University Press. 2013.
6. Van, Dijk, T. (Discourses as Social Interaction, Discourse Studies: A Multidisciplinary Introduction. Vol. 2. SAGE. 1997.
7. Van Dijk, T. Discourse Semantics and Ideology. SAGE Journals. <https://doi.org/10.1177/0957926595006002006>. 1995.

8. Van Dijk, T. Handbook of Discourse Analysis. Stanford University. 1985.
9. Van Dijk, T. Ideology: a multidisciplinary approach. London: Sage. 1998.
10. Van Dijk, T. Macrostructures: An Interdisciplinary Study of Global Structures in Discourse, Interaction, and Cognition. New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates, Publisher.1980.
11. Van Dijk, T. News as Discourse. New York: Rutledge.1988.
12. Van Dijk, T. (Ed.) Socio-Cognitive Discourse Studies. In Handbook of Discourse Analysis. Routledge. 2016.
13. Van Dijk, T. Socio-Cognitive discourse studies. Books. Google. com.2017.
14. Van Dijk, T. Society, and Discourse: How Social Contexts Influence Text and Talk. Journal of Language and Politics. 9(3), 469-474. 2009.

مدى كفاءة نظرية التأطير الإعلامي في دراسة قضايا الإعلام العربي وتعامل الباحثين العرب معها

سجود عوايص



مدى كفاءة نظرية التأطير الإعلامي في دراسة قضايا الإعلام العربي وتعامل الباحثين العرب معها

سجود عوايص¹

الملخص

تتوسل الدراسة البحث في إشكاليتين؛ أولهما كفاءة نظرية التأطير الإعلامي وقدرتها على إشباع الخصوصية العربية، والثانية تعامل وأداء الباحثين العرب في تطويعهم البحثي لنظرية التأطير الإعلامي، حيث يسعى لمناقشة الأولى من خلال مراجعة المصادر الأولية لنظرية التأطير وفروضها الأساسية، فيما يجيب عن الثانية من خلال تحليل 42 دراسة إعلامية عربية صادرة ما بين 2022-2023 وفقاً لمنهج «ميتا التحليل الكيفي من المستوى الثاني»، لتعالج الدراسة تساؤلاً رئيسياً مفاده «ما مدى كفاءة نظرية التأطير الإعلامية في دراسة قضايا الإعلام العربي؟»، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم كفاءة نظرية التأطير الإعلامية في تفسير أداء الإعلام العربي يعود إلى أسباب من قبيل؛ اختلاف سياق النشأة بين النظرية والإعلام العربي ما استتبعه تجاهل وغياب للخصوصية العربية والثقافية والدينية والسلوكية في الأطر، ناهيك عن العلاقة المتنبسة بين الإعلام الجديد والنظرية التي لم تستند إلى تطور سليم لأساليب تحليلها أو أطرها، إضافة للمرونة الهلامية للنظرية ما نتج عنه غياب عدة منهجية واضحة ومحددة، وضبابية المصطلحات العلمية المعربة، وهذه العوامل أفرزت ضعفاً في تعامل الباحثين العرب معها، وقصوراً في العدة المنهجية المرتبطة بها في 28 دراسة، وتوصي الدراسة في ضوء النتائج بإعادة النظر في النظرية من وجهة نظر عربية، والاتفاق علمياً وبحثياً وعربياً على عدة منهجية أو مقارنة نظرية «معربة» متكاملة مرتبطة بالأطر الإعلامية، قد تمنح الباحثين في قضايا الإعلام العربي مرونة أكبر في التعامل مع نظرية التأطير الإعلامي.

الكلمات المفتاحية: التأطير الإعلامي، الإعلام العربي، الإعلام الجديد، الأطر الخبرية.

(1) إعلامية وباحثة، كلية الإدارة والاتصال، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

[USIM: sujod.awaies.edu@gmail.com](mailto:USIM:sujod.awaies.edu@gmail.com)

المقدمة

بالتزامن مع ما تعيشه المنطقة العربية في الأعوام الأخيرة من تغيرات وأحداثٍ متسارعة، والتي أعادت أهمية الإعلام وأدواره إلى دائرة الضوء، باعتباره أحد المراجع الأساسية للمعلومات والأخبار، ومحركًا منظمًا للأحداث والجماهير، تزامن ذلك مع اتساع أدوار منصات التواصل الاجتماعية وتأثير القائمين عليها، ما أسهم في سرعة استدخال الإعلام الجديد على الإعلام التقليدي، وفرض على الإعلام التقليدي تجديدًا يتناسب مع حجم المتغيرات والمنافسة بما يضمن استمرار الإعلام بمفهومه التقليدي وتطوره.

هذه التغيرات في بنية الإعلام وأمطاره دفعت الباحثين بشكلٍ متزايدٍ إلى دراسة أداء الإعلام، وتحليل رسائله ومضامينه واتجاهاته، في ضوء عددٍ من النظريات الإعلامية، كان من بينها نظرية «التأطير الإعلامي» أو «الأطر الخبرية»، *Media Framing Theory* التي يتزايد استخدامها بشكلٍ مضطرد في البحوث الإعلامية بتزايد دور الإعلام في تحريك الجماهير، واضطلاعه بتغييرات بنوية اجتماعية على مستوى الفرد والمجتمع.

يتربط هذا الاستخدام مع مميزات توفرها النظرية للباحثين، يعود بعضها لاتجاهات النظرية باعتبارها تبحث في التأثير، وأخرى لمستوياتها التي تُعالج الوسيلة الإعلامية ومحددات التغطية والنشر حينًا، كما تعالج مستوى الرسالة أو «المعالجة الخبرية أو الإعلامية» لقضية ما² حينًا آخر.

ما يوفر لها ميزات تتجاوز نظرياتٍ إعلاميةٍ أخرى، من بينها إحاطتها الكبيرة بمختلف أذرع الإعلام من القائم بالاتصال «التغطية الإعلامية للوسيلة الإعلامية»، إلى مضمون الرسالة «المعالجة الإخبارية للقضايا»، فالجمهور «ارتباط السلوك وردود الأفعال بالأطر

2) Matapena: Jurnal Keilmuan Bahasa, Sastra, dan Pengajarannya. Framing Analysis of The Causes Of Carnival Accidents In Pacet Mojokerto In On-line News Using The Entman Model. 6. 539-548. 10.36815/matapena v6i02.3007. (2023).

والمضامين الإعلامية»، ومن ثم البيئة الحاكمة للقضية والجمهور «الأطر المرتبطة بالسلطات والنخب وجماعات الضغط»³، وهو ما يشجع الباحثين على الاستثمار فيها واعتمادها كبعد نظري لأبحاثهم، حتى أن عددًا من الباحثين⁴ اعتبرها مكملةً لنظرية ترتيب الأولويات، بحيث يقوم القائم بالاتصال بترتيب القضايا وفقًا لأولوياته أولاً، ومن ثم تأطيرها وفقًا لاستراتيجيته وسياقاته الخاصة، ومن ثم يتحكم في تدفق الأخبار والصور وفقًا لنظرية «حارس البوابة».

في ضوء هذه التفاعلية المثيرة للاهتمام تنطلق الدراسة متتبعاً أثر نظرية التأطير الإعلامي وما يتصل بها، حيث تستعرض في سرد نقدي تحليلي؛ الأدب النظري لنظرية التأطير الإعلامي من مظانه، كما تُحلل أداء الباحثين العرب وفقًا لما خطته أعلامهم ودراساتهم بحثًا عن إجابات لما استشكل من أسئلة وفروض.

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

يتضمن الإطار النظري والمنهجي للدراسة كلاً من إشكالية الدراسة وأهدافها وأسئلتها، وأهميتها وأقسامها ومنهجها، وفي آخره مراجعة للأدبيات والدراسات السابقة وإضاءة على الفجوات العلمية فيها بالنظر للدراسة الحالية.

وتكمن الإشكالية التي تفترضها الدراسة في أن نظرية التأطير الإعلامي بأسسها وفروضها الأولية، المعتمدة على أيديولوجيا وأنماط غربية في الأطر والمحددات تختلف عن الإعلام العربي وبنيته الاجتماعية والمهنية وقضاياها واهتماماته، ما يؤثر على كفاءتها في معالجة قضايا الإعلام العربي، وفعالية استخدام الباحثين العرب لها في دراسة وتفسير قضايا عربية ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي وغيره.

3) Matthes, Jörg & Kohring, Matthias. The Content Analysis of Media Frames: Toward Improving Reliability and Validity. Journal of Communication. 58. 10.1111/j.1460-2466.2008.00384. x. (2008).

4) عزام أبو الحمام. مراجعة نقدية لنظرية ترتيب الأجندة في سياق البيئة الرقمية للاتصال والإعلام. مركز الجزيرة للدراسات. 28 سبتمبر 2020.

ومن هذه الإشكالية تنطلق الدراسة في أهدافها بالإضاءة على نظرية التأطير الإعلامي ونشأتها وفروضها الأولية وأطرها ومحدداتها، وتتبع المقاربات والفجوات في تعاطيها مع قضايا من غير بيئتها الأم وتحديدًا القضايا العربية، ومن ثم البحث في تعامل وأداء الباحثين العرب في تطويع النظرية بحثيًا لتفسير قضايا إعلامهم.

حيث تطرح الدراسة تساؤلًا رئيسيًا عنوانه «ما مدى كفاءة نظرية التأطير الإعلامي في تفسير ودراسة قضايا الإعلام العربي؟»، والذي يستتبعه الإجابة عن «ما مدى نجاح الباحثين العرب في استخدام نظرية التأطير لتفسير أداء الإعلام العربي؟».

وتبرز أهمية الدراسة باعتبارها جزءًا من المراجعات النظرية الحديثة للدراسات الإعلامية العربية، في ضوء بحثها في تطوير البحث العلمي المتخصص بالشأن الإعلامي عربيًا، واستهدافها تعريب الاتجاهات النظرية للبحوث، ومراجعة نتائج وإسهامات الدراسات والأبحاث العلمية الإعلامية العربية الأخيرة في ضوء كفاءتها النظرية وإمكانات تجويدها معرفيًا وبحثيًا، وبالتزامن مع أهمية نظرية التأطير الإعلامي وارتباطاتها بالنظريات الخاصة بالقوائم بالاتصال وبنظرية ترتيب الأجندة وفي ضوء التحديثات الكبرى في وسائل الإعلام وأدواتها المستجدة التي تستلزم مراجعة شاملة للنظريات المستوردة والمستخدمه من الباحثين العرب وفقًا للميدان العربي ولأصول هذه النظريات المرتبطة بعلم الاجتماع بشكلٍ أوثق من الإعلام.

وعطفاً على ذلك، فإن الدراسة تنقسم إلى مبحثين؛ الأول يقوم على مراجعة نقدية تستقرئ نشأة النظرية وتطور مفاهيمها وأطرها وفروضها، وفي هذا المبحث تعتمد الدراسة التركيز على قدرة النظرية على إشباع الخصوصية العربية، ووجود ملامح أو حظوظ لأي أبعاد اجتماعية أو دينية مرتبطة بغير البيئة الغربية التي خرجت منها، أما المبحث الثاني فيحلل تعامل الباحثين العرب مع النظرية واستخدامهم لها في تفسير أداء الإعلام العربي وقضاياها، في ضوء دراساتهم البحثية.

وذلك بتفريع المراجعة النقدية للنظرية على خمسة اتجاهات تتوزع بين النظرية والباحثين،

وهي؛ الاختلاف في السياق الثقافي والإعلامي للنظرية مع السياق الإعلامي العربي، أما الثاني فهو الاختلاف في الوسائل المنهجية الحاكمة للنظرية وتطبيقاتها عن أدوات الإعلام العربي، والثالث؛ التطور والتحديث الذي طرأ عليها في ضوء الإعلام الجديد، أما الرابع والخامس فهما مرتبطان بالباحثين، فالرابع؛ طبيعة القضايا التي تناولتها الدراسات العربية وارتباطها بنظرية التأطير الإعلامية، والخامس هو مدركات النقص والاستدامة (أوجه النجاح والفشل) في استخدام النظرية بالدراسات الإعلامية العربية، بالنظر لخصوصية الميدان العربي وقضاياها مقارنةً بالميدان الغربي.

أما منهج البحث فيعتمد في المبحث الأول المنهج النظري الأساسي القائم على جمع المعلومات من المصادر الأولية والدراسات وتحليلها بأسلوب نقدي قائم على الاستدلال والقياس، فيما يعتمد المبحث الثاني على التحليل النقدي الكيفي لمنهج «ميتا التحليل الكيفي» وفقاً لعينة حصرية شاملة لعددٍ من البحوث الإعلامية العربية المعتمدة في عدتها النظرية على التأطير الإعلامي.

الدراسات السابقة

تناولت عدد من الدراسات نظرية التأطير الإعلامي وأدوارها في تحليل القضايا الإعلامية وتأطيرها، من بين هذه الدراسات دراسة «-News Frames Emotion: Analyzing How Audience Are Influenced by News Frames»⁵، التي تناولت قدرة التأطير الإعلامي على التأثير بالجمهور، وذلك بتحليلها ومراجعتها لعددٍ من الأدبيات بهدف استكشافه مرتبط بتفسير البيانات من أجل تحقيق هدف الدراسة، وتوصلت النتائج إلى أن الإطار الإخباري- باعتباره بناءً وعرضاً لوسائل الإعلام الإخبارية- قادر على التأثير على مشاعر الجمهور، إذا روعي فيه استخدام أربعة معايير يجب أن

5) Akpoghiran, Idamah. News Frames Emotion: Analyzing How Audience Are Influenced by News Frames. American Journal of Arts, Social and Humanity Studies. 3. 48-64. 10.47672/ajashs.1726. (2024).

يستوفيهما الإطار، وهي أن يتمتع الإطار بخصائص مفاهيمية ولغوية محددة. وأن يكون شائعاً في الممارسة الصحفية، وأن يكون من الممكن تمييزه بشكل موثوق عن الإطارات الأخرى، وابعاً أن يكون الإطار مهيماً على الأخبار لفترة طويلة ما قد يساهم في تغيير دائم لقاعدة السلطة السياسية في المجتمع، رغم ذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن مشاعر الجمهور تجاه الأخبار تعتمد إلى حد كبير على حالة عمليات اختيار الجمهور وتفسيره وإدراكه للأخبار.

دراسة أخرى هي «التموقع المنهجي لنظرية التأطير الإعلامي في الدراسات الإعلامية: قراءة في الأبعاد والاستخدامات» للباحثة تامي نصيرة⁶، التي سلطت فيها الباحثة الضوء على عددٍ من الدراسات المعتمدة على التأطير الإعلامي كنظرية تطبيقية لقضايا مثل الإرهاب وشارل ابيدو والحادي عشر من سبتمبر، حيث توصلت فيها الباحثة بعد تحليلها إلى أن نظرية التأطير معبرة بشكلٍ كبير عن المحتوى الإعلامي العربي ويجب تعميمها على مختلف البحوث العلمية لا سيما وأنها تدرس السياق العام للأخبار وتضفي معنى على المفهوم والمحتوى، وقادرة على التأثير بالجمهور بمهارة واحترافية.

وفي دراسة⁷ «Framing Theory in the Age of Social Media» لعددٍ من الباحثين؛ تناولت واقع نظرية التأطير في ظل الإعلام الرقمي الجديد، أشار الباحثون إلى أن التأطير قائم في إطار المزاوجة بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، وأن منصة تويتر هي أفضل منصة رقمية لتحليل التأطير، فالتدوين المختصر فيها وقلة الفيديوها والصور والوسوم، والضجيج الإعلامي والدعاية والاستقطاب توفر اتصالاً نشطاً وسريعاً وتعزز

(6) نصيرة تامي. التموقع المنهجي لنظرية التأطير الإعلامي في الدراسات الإعلامية: قراءة في الأبعاد والاستخدامات. معارف، 17(1)، 889-907.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/192085> (2022).

7) Güran, M. S., & Özarslan, H. Framing Theory in the Age of Social Media. Selçuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi(48), 446-457. <https://doi.org/10.52642/susbed.1142562>. (2022).

التأطير بشكلٍ قوي ليكون «أحاديًا مستقطبًا غير خاضع للمراقبة وغير متوازن في توجيهه الاتهام للآخر» ما يجعل منه حقلاً خصباً للتحليل والدراسة.

وفي دراسة للباحث محمد نجاد تحت عنوان «كيف يمكن فهم عملية التأطير لغويًا، وسوسيولساني، وإعلاميًا؟»⁸، أقدم الباحث على تحليل نظرية التأطير الإعلامي نقديًا وفقًا لثلاثة نقاشات متعلقة بها، وهي علاقة التأطير باللغة، وعلاقة التأطير بالسياق الاجتماعي، وأخيرًا، علاقة التأطير بالإعلام مع طرح أمثلة لتوضيح المعنى.

فمن ناحية لغوية فإن نموذج التأطير لا يُبنى إلا بتربط مع الفرضية الأصلية لنظرية ترتيب الأولويات التي تم التنظير لها من قبل برنارد كوهين عام 1963، باعتباره النموذج الدارج المعروف باسم نموذج دايترام شوفيل والذي ناقش فيه كيفية تحليل الأطر من منظور دراسة التأثيرات الإدراكية للتأطير.

أما السياق الاجتماعي للنظرية فهو يُرى باعتباره مجرد نص أو مسرح وفقًا لرؤية غوفمان، حيث يعتبر الباحث أن التأطير قد يفضي إلى تصنيفات وفقًا لوضعها وهم في المجتمع العربي مجموعة من رؤوس الأموال، مشايخ دين، زعماء قبائل، وغيرهم. حيث يسعى هؤلاء إلى «تأطير» المجتمع من حولهم بما يتفق مع أيديولوجياتهم، تحت ذريعة من «الطبيعي» أن تكون الأمور على هذا المنوال، بما يفضي إلى انفصال اجتماعي في الحقيقة. وهو ما ينسحب على الإعلام الذي يحاول التأطير فيه تبني اتجاهات وأطر مثالية ونموذجية خيالية وبعيدة عن الواقع أو بديلة عنه بالنسبة للفرد والمجتمع.

وفي دراسة بعنوان «Framing Theory And Composite Framing Analysis Model: Towards A Holistic View Of Frames In

(8) محمد نجاد. كيف يمكن فهم عملية التأطير لغويًا، وسوسيولساني، وإعلاميًا؟ المركز الديمقراطي العربي. <https://2u.pw/FuRVc8TL>. (2021)

The News»⁹ عرض الباحثون نظرية التأطير في غرفة الأخبار مقترحين نموذجًا عمليًا وأبستمولوجيًا لها يتيح تجاوز نقاط الضعف المتأصلة في بعض القضايا، أو في مؤشرات التأطير المستخدمة ما يؤثر على نتائج التأطير ومحدوديتها بالمحصلة، ويجعل نتائجها غير قابلة للتعميم.

واقترح الباحثون نموذجًا متعدد الأبحاث يجمع بين عددٍ من الإطارات المعرفية القابلة للتعميم وتلك الخاصة بالقضية بحد ذاتها ما يجعل رؤية النتائج والآثار ممكنة، وذلك بإجابة النموذج الخاص بالقضايا، كل منها على حدة، عن السؤال «ما هي طبيعة الأطر المتداخلة للقضية الواحدة خبريًا؟»، حيث أسفرت نتائج دراسة هذا الإطار الهجين عن نتائج تحليلية أكثر قوة، ومثلة لمنهج اتصالي متكامل، ولنتائج قابلة للتعميم والمقارنة وطنيًا وإقليميًا وعابرة للدول.

أما دراسة الباحث نصر الدين لعياضي¹⁰ التي حملت عنوان «البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية وغياب الأفق النظري»، فقد تناول فيها الباحث عاملين يحكمان تطور التفكير في علوم الإعلام والاتصال بالمنطقة العربية أولهما، اعتماد البحث العلمي في مجال علوم الإعلام والاتصال على النظريات التي أطرت البحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وعجزه عن وضع حد لهذه التبعية، وثانيهما، تبعية البحث العلمي في حقل علوم الإعلام والاتصال للنظريات الغربية التي ظهرت في بيئة غربية عن البيئة العربية والإسلامية، والتي لا تستطع أن تدرك خصوصيتنا الثقافية والحضارية، حيث اعتبرت الدراسة أن كثيرًا من دارسي العلوم الاجتماعية ومدرسيها في المنطقة العربية تبنوا

9) Obi, Kennedy & Okon, Godwin & Mbazie, Sunny & Mca, Shivam. Framing Theory and Composite Framing Analysis Model: Towards A Holistic View of Frames In The News. Journal of Emerging Technologies and Innovative Research. 8. e667-e678. (2021).

10) لعياضي، نصر الدين. البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية وغياب الأفق النظري. 2020/7/17. مركز دراسات الوحدة العربية.

فكرة التبعية للنظريات الغربية في مجال البحث في العلوم الاجتماعية من دون فحص وتحليل، حيث اعتبر الباحث أن هذه الفكرة تنم عن إسقاط أيديولوجي أكثر من شغف معرفي، ما يدل على سوء فهم لماهية النظرية وأهميتها في بناء البحث العلمي.

دراسة «-A Behavior Analytic Translation of Erving Goffman's Frame analysis man's Frame»¹¹، وجدت أن نظرية التأطير التي يتم استخدامها اليوم إعلامياً لتفسير سلوك وسائل الإعلام أو «طريقة حديثها» عن قضية ما، هي في الاتجاه ذاته نظرية سلوكية نفسية تقوم على تفسير سلوك الأشخاص بنفس المستوى، ولكن بأطرٍ مختلفة تناسب مع الاتجاهات السلوكية للتفسير بشكلٍ مختلفٍ عن الاتجاهات الإعلامية للتحليل، وهدفت الدراسة إلى إيجاد أرضية مشتركة للتعامل ما بين علوم الإعلام وعلوم النفس والاجتماع انطلاقاً من وحدة النظريات المؤسسة لكثيرٍ من اتجاهاتها، وعلى اعتبار أن «التوجه النظري لعلم النفس هو خريطة للتنقل إلى العلوم الأخرى مثل الإعلام والاجتماع».

أما دراسة الباحث باديس لونيس والتي عُنوانت بـ «إرفنغ غوفمان والظاهرة الاتصالية-قراءة أيستيمولوجية في أهم أفكاره النظرية»¹²، والتي قدم فيها الباحث قراءة معرفية للنظرية لأبرز أفكار غوفمان، وأبرز الانتقادات التي وجهت لأفكاره، إضافة لتسليط الضوء على أهم أطروحاته النظرية، انطلاقاً من أهم هذه الأفكار والتي حددها الباحث بدراسة نظرية تحليل الإطار «التأطير»، ونظرية إدارة الانطباعات.

11) Chi, Tim, «A Behavior Analytic Translation of Erving Goffman's Frame Analysis». Graduate School of Professional Psychology: Doctoral Papers and Masters Projects. 355. (2019).

12) لونيس باديس. إرفنغ غوفمان والظاهرة الاتصالية-قراءة أيستيمولوجية في أهم أفكاره النظرية-. دراسات وأبحاث, 10(4), 900-909.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/68476> (2018)

وحول نظرية التأطير يشيل الباحث باديس إلى أن غوفمان طرحها وناقشها في كتابيه «تحليل الإطار» و«أشكال الحديث»، حيث أشار إلى التأطير باعتباره مصدر معرفة وتنشئة اجتماعية وأداة لتنظيم تجربة تفاعلية، وكان له السبق في استخدام «التصفيح» أو طبقات التأطير.

ويستنتج باديس في تحليله أن نظرية تحليل التأطير لا تتعد عن نظرية إدارة الانطباعات باعتبار كلٍ منهما نموذجًا مسرحيًا للتفاعل مع مجريات الحياة، وأن المتداول اليوم من نظرية التأطير بعيد كل البعد أبستمولوجيًا عما طرحه غوفمان الذي كان معنيًا بالتفاعل الرمزي التأسيسي، ما دفع البعض لاستدخالها ضمن نظرية ترتيب الأولويات وهو ما يرفضه باديس، مشيرًا إلى أن الأدبيات العربية التي تتناول النظرية على شحها بعيدة كل البعد عن النموذج التأسيسي والأبستمولوجي لنظرية تحليل الإطار عند Goffman.

من بين ما صدر أيضًا للربط بين الإعلام ونظرية التأطير الإعلامي دراسة حملت عنوان «Framing theory and journalism» حيث اعتبرت الدراسة¹³ أن التأطير لا يفترض به أن ينطلق من إطار نظري عالمي أو تعريف مفاهيمي موحد، أو حتى أن يكون تكامليًا، بل إن أنواع الأطر ومناهجها ونماذجها يجب أن تندمج مع الكيانات الاجتماعية والمستويات الفردية والتنظيمية والثقافية.

واستنتجت الدراسة أن تحليل التأطير لن يكون ناجحًا ما لم يجر بالتشاور والتأثير المتبادل بين الصحفيين، مؤكدة على ذلك بمحاولات تأطير سياسية واقتصادية مختلفة لم تنجح لعدم وقوف الصحفيين خلفها ودعمها، وهو ما يؤكد أن الأطر يجب أن تخرج من اتجاهين أو أجندتين رئيسيتين الأولى هي أطر الجمهور التي تساهم في تكوين الرأي العام، والثانية هي أطر الصحفيين التي تشكل ثقافات القضايا، وفي الختام نوهت الدراسة إلى أن الباحثين يقومون بإجراء أبحاث حول تأطير الأخبار حول موضوعات لا تعد ولا تحصى، لكنهم يقعون في خطأ تجاوز التكامل النظري بين الجمهور والصحفي.

13) D'Angelo, P. Framing theory and journalism. The international encyclopedia of journalism studies, 2002, 1-10. (2019).

دراسة أخرى بعنوان «Conceptual Issues in Framing Theory: A Systematic Examination of a Decade's Literature»¹⁴ والتي حللت أدبيات أكثر من 93 مجلة علمية في مجال الاتصال والإعلام على مدى عشر سنوات لكشف مشاكل صياغة الأبحاث والأطر المفاهيمية، ووجدت الدراسة أن عددًا قليلاً جدًا من الأدبيات المنشورة أظهر فهمًا لصياغة الأبحاث وتحديد أطر البحث المناسبة، كما أظهرت النتائج أن بحوث التأطير تميل إلى أن تكون سطحية ومتماشية مع النمط القائم بدلاً من أن تكون مبتكرة أو تركز على الأطر الخاصة بالقضية أو الأطر المختلطة والمشاركة الجامعة بين أكثر من قضية واتجاه، لتوصي الدراسة بالعمل على تطوير بحوث الاتصال ونظرياته للارتقاء بمجالات بحوث الإعلام مستقبلاً.

الفجوة العلمية

رعت هذه الدراسة أن تكون الأدبيات والدراسات السابقة خاصة بتناول الجانب النظري والمنهجي لنظرية التأطير الإعلامي، وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية الأخرى من إعلام وعلم نفس، وتطورها في ضوء الإعلام الجديد، ومراجعة لكفاءة الباحثين والعاملين في أطرها، ويلاحظ بالنظر لما سبق أن عدد الدراسات العربية التي تتناول هذه الجوانب قليل جدًا ونادر رغم المحاولات الحثيثة لإضافة المزيد منها، بل ويكتنف الموجود منها الضعف، باستثناء دراسة نصر الدين لعياضي التي عبرت عن عمقٍ نظري في فهم أهمية النظريات في البحوث العلمية، والروابط بين العلوم الاجتماعية المتنوعة والإعلام، ومعايير الخلل الوظيفي والمنهجي في عددٍ من النظريات المستخدمة ومن بينها نظرية التأطير الإعلامي.

أما بقية البحوث العربية فخلت من ذلك، فدراسة تامي نصيرة اشتملت على عينة مكونة من دراستين فقط إحداهما للباحثة، ودراسة جاد الله خلت من أي جهد بحثي

14) Borah, P. Conceptual Issues in Framing Theory: A Systematic Examination of a Decade's Literature. *Journal of Communication*, 61(2), 246-263. <https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.2011.01539.x> (2011).

منهجي باستثناء قراءة للأدبيات الخاصة بالتأطير، ودراسة باديس ناقشت أفكار Goff-man ووضعت نظرية التأطير في ذات قالب مع نظرية إدارة الانطباعات.

أما فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية فمن الملاحظ تنوع الاتجاهات البحثية والمنهجية لها، وتحليلها لكم كبير من البحوث والدراسات السابقة، لكنها رغم ذلك متخبطة في بعض نتائجهما، ففيما يؤكد بعضها على أهمية التأطير تراه دراسة أخرى سطحياً، وبينما تطالب دراسة بمفاهيم محددة متفق عليها على مستوى الجمهور والصحفيين للتأطير تعتبر دراسة أخرى أنه يجب أن يكون انعكاساً للواقع لا اتفاقاً عليه.

لكن الدراسات الأجنبية تبقى رغم مساهمتها العلمية غير متسقة مع السوسيولوجية العربية واختلاف أنماط القضايا والمواضيع والأطر وأساليب تناول وبالتالي الأبحاث ومخرجاتها، ناهيك عن أن افتراضاتها لمستقبل نظرية التأطير وتحوورها بفعل الإعلام الجديد ومتطلباته، ليس بالضرورة قابلاً للتطبيق في مجال البحوث العربية الذي ما زال يدرج نحو التماهي مع النظرية واستخدامها في البحوث والدراسات.

ومن هذه الفجوة تأتي هذه الدراسة لإضافة المزيد على الأبحاث العربية النقدية المتعلقة بنظريات الاتصال عمومًا ونظرية التأطير الإعلامي خاصة، وتأكيد الصبغة العربية للبحوث النقدية، إضافة لتحليلها عددًا أكبر من الدراسات البحثية الحديثة متنوعة القضايا والمواضيع والمرتكزة جميعها على نظرية التأطير وقياس كفاءة الباحثين العرب في استعارتها لتفسير أداء الإعلام العربي.

المبحث الأول: كفاءة نظرية التأطير الإعلامي: نقدياً وعربياً

تعتمد الدراسة في هذا القسم على مسح وتحليل المصادر والمراجع الأولية المتعلقة بنظرية التأطير الإعلامي، وتستخدمها لتحقيق مقارنة نقدية للنظرية وفقاً لثلاثة اتجاهات خاصة بالنظرية الأم، وهي السياق الثقافي والإعلامي لنشأة النظرية وتطورها مقارنةً بالسياق الثقافي والإعلامي العربي، والأدوات والوسائل المنهجية المرتبطة بالنظرية في مقابل درجة كفاءتها على الصعيد العربي البحثي والمعرفي، وأخيراً علاقة النظرية بالإعلام الجديد في ميزان المرونة أو الجمود النظري.

السياق الثقافي والإعلامي للنشأة والتطور

ظهرت النظرية إلى الوجود على يد عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي Gregory Bateson عام 1972 في كتابه «Steps to an ecology of mind: Collected essays in anthropology, psychology, evolution and epistemology»، حيث تناولها من منظور اجتماعي ونفسي باعتبارها شكلاً من أشكال الاتصال والتفاعل الإنساني مع المواقف والرسائل المتبادلة.

لكنها اتخذت أشكالاً أعمق مع عالم الاجتماع الكندي Erving Goffman في كتابه «تحليل الإطار»¹⁶، 1974، الذي حلل فيه استجابة الجمهور للتفاعلات في المجتمع، وقسمها لإطارين طبيعي واجتماعي، واعتبرهما أطراً أساسية بوصفها أولية وغير مسبوقة بأي تفاعلات سابقة، كما أدخل في نظريته عوامل متعلقة بالتكوين الجسدي والبيولوجي فيما يتعلق بالإطار الطبيعي، وأخرى يصفها بأنها مبنية على «الصدق والكفاءة

15) Bateson, G. Steps to an ecology of mind: Collected essays in anthropology, psychology, evolution and epistemology. San Francisco, CA: Chandler. (1972)

16) Goffman, E. Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience. New York, NY et al.: Harper & Row. (1974).

والاقتصاد والأمان والأناقة واللباقة والذوق الرفيع»، محيلاً جميع أشكال رد الفعل البشري إلى هذين الإطارين.

كما وصف Goffman الأطر بأنها «التعريفات المحددة ثقافياً للواقع، والتي تسمح للناس بفهم الأشياء والأحداث»، حيث اعتبر أن الأفراد يستخدمون الأطر الأساسية-المتجذرة في الثقافة والتي يتقاسمها أعضاؤها- لفهم تجاربهم وتنظيمها.

لاحقاً، اندمجت مفاهيم Goffman الاجتماعية مع مفاهيم عالم اللغويات فيلمور، حيث اختبرنا النظرية على شريحة واسعة من القضايا السياسية والإعلامية، في محاولةٍ لتحليل عمليات صنع القرار الجماعي «الرأي العام» والتفاوض وتحليل السياسات الاجتماعية والثقافية، ومن ثم تحليل الأخبار وتأطيرها.

كما شارك كل من الباحثين آينجار وكيندر Iyengar and Kinder عام 1987¹⁷ في استخدام نظرية التأطير للتأثير على الجمهور، ودراسة الطرق التي تنظم بها برامج الأخبار، ومثل جهدهما التجربة الإمبريقية الأولى لاستخدام الأطر للتأثير على الجمهور، واختبرا ردود أفعال المجتمع الأمريكي في طريقة ترتيب الأخبار وتركيز التغطية للقضايا أو تجاهلها، حيث وجدوا أن «عرض القضايا من خلال أحداث أو حالات محددة وفق التأطير العرضي يحيل الجمهور إلى الإسناد الفردي للمسؤولية، في حين أن عرض القضايا في سياق الاتجاهات والبيئة العامة وفق التأطير الموضوعي يحفز المشاركة والإسناد المجتمعي».

في عام 1993 أخذ الباحث في علوم الاتصال روبرت انتمان Entman نظرية التأطير إلى أبعاد أخرى، مؤسساً في ورقته البحثية المعنونة بـ «Framing: Toward

17) Iyengar, S., & Kinder, D. R. (1987). News that matters: Television and American opinion. University of Chicago Press.

«Clarification of a Fractured Paradigm»¹⁸ (التأطير: نحو توضيح للنموذج المتصدع)، لاعتبارها واحدة من أهم نظريات التأثير في الإعلام، حيث قدم أوضح تعريفٍ للنظرية وحدد الإطارات بوصفها عناصر اتصال، ووحّد المصطلحات والمنهجية لدراسة تأثيرات الوسائط الإعلامية وأدوات التأطير وتحليل المحتوى الإعلامي، كما أبرز عمل التأطير في التأثير على السياسة العامة وتوسيع السيطرة السياسية والاجتماعية، ناهيك عن أن نتائج بحثه ربطت النظرية بعلوم أخرى مثل الاجتماع والنفس؛ ما حوّلها لنظرية عابرة للتخصصات تتناسب مع دراسة الخصائص الفردية والسلوكيات الجماعية.

ويمكن تلخيص أبرز ما قدمه Entman في دراسته بالإضاءة على أشكال مختلفة من الاستخدام الإعلامي للتأطير، تشمل مكان القضية، والتكرار والحذف والإضافة والتجاهل وتقديم التوصيات والنصائح، وربط القضايا بأبعاد غير مرتبطة بها بالضرورة كالأبعاد الصحية لقضية اقتصادية أو سياسية وهكذا، محددًا عنصرين أساسيين هما «الانتقاء» و «البروز»، كما يرجع إليه الفضل في تحديد خمسة أنواع من الأطر، هي: أطر الصراع، وأطر الأخلاق، وأطر الاهتمامات الإنسانية، وأطر النتائج، وأطر المسؤولية¹⁹.

ومن الملاحظ أن Entman عمل على سد الفجوات التي أشار لها في بحثه الأول عن نظرية التأطير، فأنتج بحثًا آخر²⁰ عام 1991 حاول فيه أن يصبغ الأطر بمعايير عالمية، وأن يمنحها ما أطلق عليه «الدقة وإمكانية التعميم» من خلال دراسته للتغطية الأمريكية لإحدى الأحداث الدولية، مستخدمًا حادثة الطيران الإيراني نموذجًا، حيث توصل إلى أن

18) Entman, R. M. (1993). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. *Journal of Communication*, 43(4), 51–58. <https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1993.tb01304.x>

19) Arowolo, Sunday. *Understanding Framing Theory*. 10.13140/RG.2.2.25800.52482. (2017).

20) Entman, R. M. Framing US Coverage of international News: Contrast in Narratives of KAL and Iran Air Incidents. *Journal of Communication*, 41 (4), 6 – 27. (1991).

الإعلام قد يستخدم التأطير بشكلٍ كامل وموثوق وبأدوات تظهر للجمهور بشكلٍ طبيعي وغير ملحوظ مثل الصور والكلمات.

كما قدم Entman وجهة نظر خاصة ومتطورة بإشارته إلى مراحل تحليل الأطر، والتي تُحال إلى فواعله، بدءًا من: المؤسسة الإعلامية، هوية الجمهور، التصنيفات والأطر، التعميمات، والسرد. وتكمن أهمية هذه المراحل في أن انتمان شدد على أن التأطير يجب أن ينطلق من اتجاهات الجمهور وهويتهم أولاً، كما أن السرد يجب أن يتأتى من توائمه مع الثقافة وأساليبها التقليدية بما يجعله مقنعًا وصریحًا وصادقًا.

بالمحصلة وفيما يتعلق بالسياق الثقافي والإعلامي لنشأة نظرية التأطير يتضح أنها اعتمدت خلال مسيرتها التي بدأت مطلع سبعينات القرن الماضي وتكثفت في التسعينات منه؛ أنها بقيت محصورة في بيئة وثقافة ومجتمع واحد، هو المجتمع الأمريكي، وبما أن صيرورة هذا المجتمع هي نتاج أخلاط هجرات المجتمعات الغربية فإن إمكانية تعميم النظرية على المجتمعات ووسائل الإعلام الغربية يظل مقبولًا وممكنًا، أما عند تعميمها على مجتمع شرقي تنطلق ثقافته «التي تُعد المعيار الأول لنظرية التأطير» من مبادئ وأسس مختلفة فإن النتائج ولا شك لن تكون معبرة عن الواقع.

يدعم هذه النقطة أن تعريفات Goffman وتحليلاته انبثقت من أطر ثقافية اجتماعية بحتة، كما انحصرت بنظرة غربية لمفاهيم الصدق والكفاءة والاقتصاد والأمان واللباقة والذوق الرفيع، ما يعتبر غيابًا للشمولية وإمكانية تطبيقها على مجتمعات خارج إطار المجتمع الأمريكي الذي كان يعيش لحظات تفاعل سياسي جعلت تسليط الضوء على أساليب التأثير والتلاعب في الجمهور مَهْمَةً سياسية أكثر منها بحثية، لكنه كان دقيقًا في تعريفه للإطار باعتباره يحول اللاشيء إلى شيء ذي معنى.

وحتى عندما حاول Entman عوامة النظرية فإنه لم يقدم على دراسة الإعلام «الأخر» الشرقي أو الآسيوي مثلًا بل إنه درس قضية مرتبطة بالمجتمع الأمريكي وإعلامه الذي يعتمد عدسات خاصة فيما يتعلق بكل ما هو «غير أمريكي/غربي».

الأدوات والوسائل المنهجية للتأطير الإعلامي

بعدها أثبت التأطير الإعلامي مكانته كنظرية عابرة للتخصصات كان من المهم تزويدها بما يدعمها من عدة منهجية ووسائل وأدوات، وحظي الباحث Entman بالدور الأكبر من خلال بحوثه المتواترة التي وسعت من الأطر وساهمت في تنويعها بما يتناسب مع مختلف الاتجاهات الإنسانية والاجتماعية والإعلامية، حيث حدد Entman في دراساته خمسة أنواع من الأطر، هي: أطر الصراع، وأطر الأخلاق، وأطر الاهتمامات الإنسانية، وأطر النتائج الاقتصادية، وأطر المسؤولية، ومع تطور الدراسات الإعلامية والنظريات الخاصة بالوسيلة والرسالة الإعلامية، صار الحال إلى تصنيف الأطر الإعلامية بشكلها النهائي²¹، لتشمل ثمانية أطر هي الإطار المحدد بقضية، والإطار العام (أول إطارين حددهما Goffman)، وإطار الاستراتيجية، وإطار الاهتمامات الإنسانية، وإطار النتائج الاقتصادية، وإطار المسؤولية، وإطار الصراع، وإطار المبادئ الأخلاقية (الإطارات الخمسة ل-Entman) واعتمدت هذه الإطارات بشكل أساسي كموازين لتحليل الرسالة ورد فعل الجمهور والقائم بالاتصال.

أما العدة المنهجية التي دعمت النظرية فقد برزت أولاً من بحوث أئينجار وكيندر Iyengar and Kinder، وتالياً من بحوث Entman، لكنها تعمقت خلال بحث كُـل من ديترام شوفوليه وديفيد توكسبري (Dietram Scheufele & David Tewksbury) (vid 2007²²)، حيث وضعاً طيفاً واسعاً من المناهج التي من الممكن استخدامها لتحليل الأطر الإعلامية، كان من بينها؛ تحليل ميتا النظري، والمنهج التجريبي، ومنهج تحليل المحتوى، والمنهج التاريخي، والمنهج النقدي التحليلي، ووضعاً خيارات

21) Arowolo, Sunday. Understanding Framing Theory. 10.13140/R.G.2.2.25800.52482. (2017).

22) Scheufele, D. A., & Tewksbury, D. (2007). Framing, agenda setting, and priming: The evolution of three media effects models. Journal of Communication, 57(1), 9–20. <https://doi.org/10.1111/j.0021-9916.2007.00326.x>

للأدوات البحثية تتراوح بين تحليل المضمون وتحليل الخطاب، استطلاعات الرأي «المسوح والاستبانات»، المقابلات المعمقة ومجموعات التركيز، التحليل المقارن، والأساليب المختلطة التي تجمع بين الكم والنوع.

حيث أكدنا أن هذه المرونة الكبيرة في الأساليب والأدوات إنما ترجع إلى مرونة النظرية وإمكانية تكييف هذه الأساليب واستخدامها بناء على أسئلة البحث وسياقه وقضاياه، وأن النتائج ستكون أقوى باعتبار دمج أكثر من منهج وأداة يكفل تجاوز نطاق الضعف والخلل في المنهج الآخر ويدفع النظرية لأن تبقى عابرة للتخصصات.

بعدها بعام واحد قدم كلٌّ من يورغ ماتيس وماتثياس كوهرينج 2008²³ بحثًا لهما حدّدوا فيه أبرز الأساليب المنهجية المستخدمة في البحوث التأطيرية التي تراوحت بين منهج تحليل المحتوى ومضمون الوسائط، أو المنهج التأويلي أو التفسيري الذي يعمل لتحليل ما وراء النص، أو المنهج اللغوي الذي يحلل بنية الخطاب والكلمات، أو المنهج الشمولي الذي يتناول الحزمة كاملة من المضمون والتفسير وبنية الخطاب.

كما استدخل الباحثان مناهج هجينة للعدة المنهجية العامة وذلك باعتماد منهج كمي تقوم به برامج التحليل الجاهزة «إلكترونيًا» بتحليل المقابلات والمضامين والوسائط واستخراط الأطر من خلال الأساليب الحاسوبية، وفتحًا المجال أيضًا نحو استخدام المنهج الاستنتاجي لاختبار نظرية التأطير بوضع فروض مسبقة ثم اختبار درجة توافقها مع الافتراضات الأولية.

بالمحصلة، فإن ما يمكن التأكد منه هو أن مرونة نظرية التأطير الإعلامية تجعلها لا تستبعد معظم الأساليب العلمية والمنهجية، بل وتقر باستخدامها معًا لتحقيق مدى أوسع في النتائج وإمكانية تعميم أكبر تتيح تصور الجمهور والرسالة وتفسير ردود الأفعال، وهو

23) Jörg Matthes, Matthias Kohring, The Content Analysis of Media Frames: Toward Improving Reliability and Validity, Journal of Communication, Volume 58, Issue 2, June 2008, Pages 258–279, <https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.2008.00384.x>

ما يتيح لها تطبيقاً على مستويات عالمية أو إقليمية أو محلية، ولا يكمن الاختلاف إلا في الحدود الخاصة مثل السياق العام والقضايا والجمهور والبيئة الاجتماعية والسياسية وهكذا.

لكن هذه المرونة ذاتها هي ما دفعت الباحثين والعلماء لإطلاق مصطلح «النموذج المكسور» بدءاً من Entman وانتهاءً بكل من درور فالتر ويوتام أوفير (Dror Walter & Yotam Ophir)²⁴ على نظرية التأطير باعتبارها تحاول ملمة أجزاءها من خلال استعارة كمّ كبير من المناهج والأدوات لتشكيل نتائج أقوى والتغطية على الضعف البنيوي الذي يجعلها مرنةً إلى هذا الحد وعابرةً للتخصصات بدرجة تستشكل على الباحثين تحديد تعريفات خاصة بها وبأطرها وبعدها المنهجية.

وأمام هذه المرونة الرخوة لنظرية التأطير فإننا نقترح محاولة استخدام نظرية «نقد المعنى»²⁵، التي تركز على المضمون والشكل والصياغة والبنية، وتبحث في ما بعد المعاني، وتتوسع اتجاهات النقد والتحليل فيها ما بين الأدبي والنفسي والاجتماعي والثقافي، وتناقش بنية النص اللغوي وسياقاته الاجتماعية والثقافية المولدة له، كما تقترب من المجتمع العربي بصفتها تبحث في تأثير الآخر «الغربي» والاستعمار على النص، ناهيك عن مرونتها الاجتماعية في تقديمها أطراً نسوية للمرأة في الخطاب والمعنى، وبالإمكان تطبيقها على طيف واسع من العلوم الإنسانية والاجتماعية، لكنها حتى الآن تنحصر في الأعمال الأدبية فقط، وتفتقر إلى عدة منهجية متكاملة نتيجة إهمال استخدامها وعدم تطويرها.

علاقة نظرية التأطير الإعلامي بالإعلام الجديد

يمثل التأطير الإعلامي في جوهره نافذة مع الإعلام الجديد مردها وظيفة التأطير في الانتقاء والبروز والتأثير على الجمهور ودفعهم لتكوين صورة غير واقعية قائمة على تمثيلات

24) Dror Walter, Yotam Ophir, Meta-theorizing framing in communication research (1992–2022): toward academic silos or professionalized specialization?, Journal of Communication, Volume 74, Issue 2, April 2024, Pages 101–116, <https://doi.org/10.1093/joc/jqad043>

25) محمد بلعيد. نقد النقد الأدبي: الأسس النظرية والمقاربة المنهجية. مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية. ع 62. ص 93. 2020. <https://2u.pw/rLrNRQx4>

للواقع وليس الواقع نفسه، وهو ما يقوم به الإعلام الجديد ولكن بشكلٍ أوسع، وبنظامٍ غير منهجي مرتبط بالجمهور والمؤثرين بدلاً من الشركات ووسائل الإعلام والسياسيين²⁶.

وكان عدد من الباحثين قد أطلقوا على هذه الوظيفة مسميات مثل «تعليب الوعي»، و«التلاعب بالعقول» و«صناعة الإجماع»²⁷، غاضبين الطرف عن أن الأطر المحددة للإعلام لا تنفصل عن المصالح وجماعات الضغط والسياسة التحريرية للقائم بالاتصال والاتجاهات الأيديولوجية الحاكمة، وهي بشكلٍ أو بآخر ما يحكم المحتوى الجديد، وهي ميزة أخرى تضاف لصالح نظرية التأطير في ديناميكيتها وانسجامها مع الإعلام الجديد²⁸.

لكن باستثناءات فرضت عليها التطور والتحديث، مثل دخول الجمهور كشريك في العملية الاتصالية ومنافس للقائم بالاتصال، والتجديد في الأطر وأدوات التحليل وفئاته التي تتسم باللامركزية، حيث دخلت فئة «التعليق والمشاركة وإعادة النشر والرموز التعبيرية»²⁹ على الفئات التقليدية لنظرية التأطير، إضافة لنوعية الوسائل المساعدة واستخدام الفيديو والجرافيك والبث المباشر وغيرها من أدوات الإعلام الرقمي الجديد التي تحورت لتصبح فئات في نظام النظرية.

وكانت موجة التطور والتحديث الأولى لنظرية التأطير بدأت من دخول الصورة وذلك بدءاً من السبعينات، حيث تم تأطير الصورة وفقاً لأربعة مستويات، وهي الدلالية والأسلوبية

(26) عبد الكريم الديبسي. إبراهيم الخصاونة. الخصاونة. «الإعلام الرقمي: إشكالية المفهوم وتحديد الوسائل في الدراسات الإعلامية»، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (المجلد 74، العدد 1)، ص 944-961 (2022)

(27) Chen, K., Kim, S. J., Gao, Q., & Raschka, S. Visual Framing of Science Conspiracy Videos: Integrating Machine Learning with Communication Theories to Study the Use of Colour and Brightness. Computational Communication Research, 4(1), 98-134. Retrieved from <https://computationalcommunication.org/ccr/article/view/97> (2022).

(28) عزة عثمان. «الإشكاليات المنهجية لبحوث الإعلام الجديد في العالم العربي: دراسة من منظور تحليلي نقدي». المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام. (2021).

(29) منصور حسام. الإعلام الرقمي: مفهومه، وسائله، نظرياته. مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، 3(2)، 87-104. (2022) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/195809>

والضمنية والأيدولوجية، كما طور الباحث دينرام سكوفل النظرية لتشمل أربع عمليات، هي: بناء الأطر، ووضع الأطر، والمستوى الفردي للتأطير، والتغذية الراجعة من الجمهور، ثم طور هذه العمليات بدخول النماذج الحاسوبية³⁰.

مطلع القرن الحالي تطور الإعلام الرقمي وأصبح أكثر تعقيداً وارتبط ذلك أيضاً بالتأطير، حيث يشير الباحثان أوليفر وجونستون (Oliver & Johnston)³¹ في بحثٍ لهما إلى أهمية نظرية التأطير الإعلامي وشعبيتها المتزايدة بحثياً وفكرياً خاصةً في الإعلام الجديد، وذلك لدورها في تفسير دور وسائل الإعلام في التأثير على الجمهور وتشكيل اتجاهاته ومعارفه، وباعتبارها نظرية مرنة اجتماعياً وإعلامياً وتعكس بدرجة كبيرة وجهات نظر صنّاع القرار، إضافةً لارتباطها بتطوير أدوات وأساليب الإعلام، بحيث تكون النتائج تعبيراً واضحاً لا لبس فيه عن اتجاهات الوسيلة الإعلامية في معالجتها للقضايا.

رغم ذلك، فإن الباحثين أقرّوا أن نتائج نظرية التأطير في الإعلام الجديد قابلة للتحييز وفقاً للاتجاهات الوجدانية والمعرفية، كما أن تأثيراتها إعلامياً تتداخل مع نظرية ترتيب الأولويات، فكما أن مكان القضية وبروزها هو أحد أدوات الأطر الإعلامية، فهو أيضاً أحد مفاهيم ترتيب الأجندة والأولويات، ناهيك عن أن الأبحاث المختصة بما قصيرة المدى وفي غالبها من المستوى الأول الذي لا يُبنى على دراسات سابقة في الإطار أو الموضوع نفسه، ما يجعل إسهاماتها البحثية غير راسخة وقابلة للتغيير وفق السياقات السياسية والاجتماعية.

وجهة النظر هذه تعود إلى قرابة ربع قرنٍ مضى حين كان معظم سكان العالم لا يملكون اتصالاً مع شبكة الويب، أما اليوم وفي ظل تنامي الإعلام الرقمي الجديد ومنصاته تغير الحال، فوفقاً لدراسة كلٍّ من ميتي ماري روزلينج، كاميليا ديندلر (Mette Marie)

(30) عبد العزيز السيد. التوجهات والمقاربات النظرية في بحوث الإعلام الجديد- دراسة تحليلية. مجلة البحوث الإعلامية. Article 12, Volume 35, 35-36, 2011, Page 557, January 2011, 581-582. (2011).

(31) Oliver, P., & Johnston, H. What a good idea! Ideologies and frames in social movement research. *Mobilization: An International Quarterly*, 5(1), 37-54. (2000).

(Roslyng, Camilla Dindler) من النرويج³² فقد تجاوز التأطير نطاق صلاحية القائم بالاتصال أو البيئة الحاكمة للرسالة، بل أصبح الجمهور في كثيرٍ من الحالات محددًا للإطار الذي تستخدمه الوسيلة الإعلامية، ما اعتُبرَ نقلةً لنظرية التأطير من دراسات القائم بالاتصال إلى دراسات تأثيرات الجمهور وإسهاماته، لا سيما وأن التفاعلية التي وفرتها منصات الإعلام الرقمي تركت للجمهور إمكانية التدخل في طرح القضايا وآليات التفضيل أو التجاهل، دون أن يرتبط ذلك بالتأطير كأسلوب أو نمط تحريري إعلامي، إنما اتسعت دائرة الفاعلين لتشمل الجمهور ومشاركته في العمل الإعلامي من خلال الإعلام الجديد وصحافة المواطن ومنصات التواصل «المختصرة» (تيك توك وسناب) التي أعادت رسم قواعد النظريات الإعلامية التقليدية كافة دون استثناء، كما تشير الدراسة أيضًا لأسلوب تأطير متطور يتضمن تدخلًا أعمق من الجمهور قائمًا على «الهاشتاج» ورفع نسب المشاهدة، يقابله تأطير من جهات التأثير يقوم على «الخوارزميات»، وكلاهما من الصعب قياسهما وتتبعهما.

من هنا، تبقى العقبات قائمة أمام تطبيق نظرية التأطير بشكلها التقليدي وأطرها المستوحاة من Entman و Goffman، فوفقًا لدراسة كُلي من Leeper, Thom- as و Slothuus فإن أبرز هذه العقبات³³؛ الديناميكية الكبيرة ما بين الإعلام الجديد الذي يصعب السيطرة عليه لاتخاذ الشكل الهجين بين الإعلام التقليدي والرقمي، كما يصعب التحكم في جمهوره الذي يعيش في كثيرٍ من الحالات انفصالًا افتراضيًا عن الأفكار المحيطة به، إضافةً لحجم المحتوى الهائل عبر الإنترنت ما يجعل من الصعب تحديد الإطارات

32) Mette Marie Roslyng, Camilla Dindler, Media power and politics in framing and discourse theory, Communication Theory, Volume 33, Issue 1, February 2023, Pages 11–20, <https://doi.org/10.1093/ct/qtac012>

33) Leeper, Thomas J., and Rune Slothuus, 'How the News Media PerP suades: Framing Effects and Beyond', in Elizabeth Suhay, Bernard Grofman, and Alexander H. Trechsel (eds), The Oxford Handbook of Electoral Persuasion, Oxford Handbooks (2020; online edn, Oxford Academic, 9 May 2019), <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190860806.013.4>.

وتحليلها، والتغير التكنولوجي السريع، والمحتوى المتنوع من قبل المستخدمين والذي يتجاوز القوالب التقليدية للإعلام، وظهور غرف الاستقطاب التي يتعرض فيها المستخدمون لمحتويات معززة أو مغايرة لمعتقداتهم ومفاهيمهم، والتأثيرات المتبادلة ما بين الخوارزميات التي تتحكم بالمستخدم والمهاشاج الذي يفرضه الجمهور وتقدم له نوعية مشاركة مختلفة أكثر نشاطاً من الإعلام التقليدي.

بالمحصلة، فإن نظرية التأطير الإعلامي استطاعت إثبات نفسها إلى حدٍ ما بمواجهة الإعلام الجديد في بداياته بفضل ما تتمتع به من مرونة عالية، لكن على الجانب الآخر فإن التزايد السريع للعقبات والتحديات ترك نجاحها موضع شك، لا سيما دقتها وكفاءتها المنهجية التي دعمتها باستخدام مناهج وأساليب بحثية متعددة، ما دفعها اليوم لأن تواجه تحدياً على مستوى الرسالة نفسها، وعلى مستوى الجمهور الذي لم يكن له من دور سابق إلا في تأثير ثقافته على صياغة وتحديد الأطر.

وأمام الكم الكبير من الفواعل في الإعلام الجديد، وغياب حدود الإطارات، ودخول الجمهور بطبقاته المختلفة من مستخدمي عاديين، وناشطين ومؤثرين اجتماعيين وشبابيين وأصحاب نفوذ وتجارة، إضافة للفواعل التقليديين من صحفيين ومحررين ومؤسسات إعلام، هذا الكم الكبير أدى إلى غياب أو عدم وضوح للحدود بين الجمهور والمؤسسة، بين الرسالة التي يطلقها الصحفيون والرسالة التي ينقلها الجمهور أو يفهمها، بين الأخبار الحقيقية والترفيه والرأي والخداع، ناهيك عن مساهمة الإعلام الجديد في تحدي قيم العولمة والتوطين، ما جعل الأطر الإعلامية ذاتها مختلفة القصد والمغزى من منطقة إلى أخرى، ولا يمكن فهمها إلى في سياقٍ محلي، جميع هذه المتغيرات أفرزت صعوبة في تحديد الأطر وبالتالي دراستها.

النتائج: كفاءة نظرية التأطير الإعلامي: نقدياً وعربياً

اعتمد هذا الجزء من البحث المنهج النظري الأساسي القائم على جمع المعلومات من المصادر الأولية والدراسات وتحليلها بأسلوب نقدي قائم على الاستدلال والقياس، وبناء عليه تم تحليل الدراسات والمصادر وفقاً لثلاثة اتجاهات مرتبطة بالنظرية الأم وتطورها، الأول

هو السياق الثقافي والإعلامي للنشأة والظهور، والثاني هو الأدوات والوسائل المنهجية، والثالث هو علاقة نظرية التأطير بالإعلام الجديد.

ووفقاً لما تم عرضه وتحليله توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يظهر السياق الثقافي والإعلامي لنشأة التأطير الإعلامي أنه في مجمله غربي أمريكي، وحتى عند ملاحظة تطور النظرية منهجياً أو في ضوء الإعلام الجديد فإن المصادر الأولية للنظرية انحصرت في الجزء الشمالي الغربي من العالم، وهو ما قد يكون طبيعياً في نظر البعض باعتبار أن استخدام التأطير في القضايا المحلية والدولية يحتمل نفس الأطر والأدوات، لكن الطريقة تختلف بناءً على الجمهور والبنية الثقافية والاجتماعية، فيما ترى هذه الدراسة أنه لا يفترض بالنظرية أن تنغلق على حدود جغرافية معينة، بل إن جزءاً من نجاحها يرتبط بتشعباتها العابرة للحدود اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفقاً للميدان الذي تبرز فيه الحاجة لها، وهو ما يعني أن النظرية المنبثقة عن سياقات غربية قد لا تتمكن بالضرورة من استيعاب الفروق الثقافية الدقيقة والقيم المختلفة عنها في المجتمعات غير الغربية، ما يعني أن تأطير الأخبار في وسائل الإعلام الغربية قد لا يكون له التأثير نفسه على المجتمعات العربية والآسيوية والإفريقية لأنه مختلف في معايير الثقافة والنفسية عنها.

2. إن آلية صياغة وتحديد الأطر لا يمكن أن تكون متطابقة دائماً، لأنها يجب أن تتم من خلال ربط القضايا بالعوامل السوسيولوجية والدينية والثقافية الخاصة، وهو ما لا تقدمه نظرية التأطير بسياقها وشكلها الحالي التي تفترض تعريفاً موحداً للإطار في كل مرة يتم استخدامه به، وفقاً لما وضعه منظروها الأوائل بينما من المهم أن تنشأ الأطر من النطاق الثقافي والاجتماعي المحلي والسائد، لا الآخر المفترض، حتى تكون قابلة للتطبيق والمعالجة وتكون نتائجها معبرة عن واقع المجتمع الذي تدرسه. كما تفترض النظرية في تحليلها أن المضامين تُعالج في كل وحدة خبرية إطاراً واحداً، بينما من الممكن جداً أن تتداخل الأطر ما بين الإنساني والاقتصادي والمسؤولية والصراع وغيرها دون أن يفنّد أحدها الآخر.

3. إن منشأ النظرية الذي يزاوج بين علم النفس السلوكي والسياسة ويخرجها من أبواب

الإعلام يتجاهل بشكلٍ كبير السياقات السياسية والسلوكية السائدة في الدول غير الغربية، والتي تعطي الأولوية للقيم الثقافية والدينية، ناهيك عن علاقة الإعلام بالسياسة وعلاقته بالجمهور المختلفة تمامًا، ما ينتج بشكلٍ اتساقٍ على العاملين في الإعلام في الدول غير الغربية أنماطًا مختلفة من تأطير الأخبار والمعلومات عن تلك التي تنتجها الأطر الغربية، وبالتالي اختلافًا في إدراكها، وفي وظيفة الإعلام نفسه كأداة إخبار أو أداة دعائية، ما يعقد من تطبيق نظرية التأطير التي افترضت ليبرالية واسعة في إدارة الإعلام وتوجهاته.

ناهيك عن أنه النظرية تتجاهل اختلاف الأهداف الإعلامية بين المنطقتين، والتأثير الكبير للاقتصاد على الإعلام غير الغربي، بفعل عوامل الفقر وتدني مستوى المعيشة، على العكس من الوضع الاقتصادي الغربي، ما قد يفرض على الإعلاميين ومؤسساتهم استراتيجيات تأطير من نوع مختلف تناسب أو تؤدي إلى اتجاهات تحريرية مختلفة مقارنة بوسائل الإعلام الغربية الأكثر أرباحية اقتصاديًا.

يرتبط ذلك أيضًا بنوعية الجمهور ودرجة تجانسه وانفاقه حول القضايا، وحتى مستوياته العلمية والمعرفية ودرجته الاجتماعية التي تؤثر في الأطر وصياغتها واتجاهها، وحتى طريقة تفسير الجمهور لها، وهو عامل تغفله النظرية الأم حين تنطلق من افتراضات وحدانية الجمهور وتشابحه وبالتالي وحدانية الأطر حول العالم وبمختلف الثقافات والمجتمعات.

4. تُظهر الأدوات والوسائل المنهجية لنظرية التأطير أنها تتجاهل البنية التاريخية للدول غير الغربية، والقائمة في أساسها على مرحلة الاستعمار وبناء الهوية والمقاومة وما بعده، وعلى وجود الصراع المتواصل والحركات الاجتماعية والاقتصادية الدائمة، فالأطر المستخدمة بُنيت وفقًا للتاريخ الأمريكي وارتباطاته بالتاريخ الأوروبي ككل، أما التاريخ الجنوبي أو العربي أو الآسيوي أو الشرق أوسطي من العالم فله عوامل تأثير أخرى لا تزال تتفاعل بمعزل عما أفرزته نظرية التأطير من أطر جامدة لا تتجدد وليس لها المرونة التي تميز النظرية العامة.

5. كما تُظهر الأدوات والوسائل المنهجية أن المرونة العالية التي لازمت النظرية بصفحتها عامل قوة «يرقع الضعف» أفرزت هلامية في العدة المنهجية وبالتالي في النتائج وقراءتها،

فالقول بأن النظرية تحتمل هذا الكم الكبير من الأدوات والوسائل التي اقترحها المنظرون والباحثون الأوائل فتح المجال أمام التلاعب بالنتائج وفقاً لاختلاف القراءات تبعاً لاختلاف الأدوات، كما أوضحت الدراسات تنظيرية قائمة على إثبات النية وليس البحث عن المعرفة، وهنا نعيد الإشارة لاقتراح «نظرية نقد المعنى» الأقرب إلى المجتمعات العربية والشرقية والأكثر قدرة على استقراء النص بنيويًا وما قبل البنيوي، والتي تتميز بقدرتها على استيعاب البيئة الثقافية والاجتماعية والتاريخية العربية وغير الغربية.

6. الخصوصية الدينية والروحانية تلعب أدوارًا بالغة الأهمية في المجتمع العربي على العكس من المجتمعات الغربية، بل إنها في كثيرٍ من الأحيان تُحدد بوصلة السلطة والاقتصاد، ومع ذلك تغيب هذه الخصوصية بشكلٍ كاملٍ عن نظرية التأطير التي تتواءم مع قيم الليبرالية والرأسمالية، ولا تكاد تظهر إلا في إطار الأخلاق المفسر وفقاً للقيم الغربية المحددة، ورغم أن الأخلاق جزء من المنظومة الدينية وليس العكس، إلا أن دمج الدين بالإطار الأخلاقي يعد تهميشًا كبيرًا للدين الذي يُؤطر جزءًا كبيرًا من التغطية الإعلامية في المجتمعات العربية والشرقية، بل إن دوره يتجاوز الإعلام ليصل إلى التعليم والقيم الثقافية والاعتبارات الأخلاقية، وتحديد الشرعية السياسية للزعماء، بل إنه يتفوق على القانون والمال في ذلك، وله قدرةٌ على الحشد والتعبئة تتجاوز المؤسسات الإعلامية والحكومية، كما تستخدمه الفواعل المهمة لدعم سياستها، أو تعزيز التماسك المجتمعي لتجاوز الأزمات بشكلها الفردي مثل البطالة والفقر والمشكلات الاجتماعية لأشكالها الجماعية مثل الانتماء والهوية المشتركة في مواجهة الآخر، وجميع هذه المؤثرات والعوامل تغفلها نظرية التأطير تمامًا.

7. يُقال «صديق الجميع ليس صديقًا لأحد» وهو تعبير عمّن يحاول إرضاء الجميع والتماهي معهم، وفيما يتعلق بعلاقة نظرية التأطير بالإعلام الجديد فإن تماهيتها للتماهي مع جميع التطورات الحديثة على الإعلام الجديد جعلها تتسم بفضوية عارمة، وأفقدتها القدرة على مواكبة التطور الحقيقي أو التوقع مؤقتًا لتطوير بنيتها بما يتوافق مع أشكال الإعلام الجديد ومتغيراته، فالمنصات مختلفة عن الوسائل الإعلامية، والجمهور أصبح لاعبًا ومؤثرًا، والرسالة تحتمل أكثر من إطار، والتفاعل معها يتجاوز الأطر التقليدية، والتدفق الإعلامي

الكبير يمثل ما يعتبر تجديداً في المواضيع والجمهور والقضايا والعينات فإنه يعتبر تحدياً أيضاً، لم تنجح نظرية التأطير في التعامل معه بطريقة مختلفة عن تعاملها مع الإعلام التقليدي، لكنها رغم ذلك ما زالت تحتفظ بيد لها في ميدانٍ فقدته نظرية ترتيب الأولويات ونظرية حارس البوابة.

ختاماً، فإن عملية إخضاع الإعلام العربي للبحث بخصائصه وسماته التي تتضمن إبقاء اهتمام واضح بالأبعاد الدينية، والقيم الاجتماعية، والمرجعيات التاريخية والحضارية يجب أن تنطلق من عدة نظرية مقارنة لهذه الخصائص والسمات ومتفاعلة معها على الأقل، فكما لا يصح دراسة الأجرام السماوية بالميكروسكوب (المجهر)، ولا دراسة الكائنات الحية الدقيقة بالتلسكوب (المقرب)، رغم أنهما أداتان تحلان معاني إطالة النظر والتأمل والبحث والمقارنة والتحليل فإن واقع اختلاف الأداة وانفصالها عن مادة البحث سيؤدي ولا شك إلى نتائج غير واقعية وربما لن يؤدي إلى نتائج تذكر، وكما نعلم فإن الإعلام الناطق باللغة العربية، المعزز للقيم الدينية «الإسلامية»، والمنطلق من التاريخ والحضارة المشتركة المنبعثة من النشأة حتى مقارعة الاستعمار فالتحرر للدول العربية، والقائم على احترام التنوع الثقافي والديني والعرفي، وتقوية الانتماء للقطر فالأمة³⁴؛ مختلف عن الإعلام العربي بتمثيالاته المختلفة، ما يجعل تطبيق نظرية التأطير الإعلامي عليه بشكلها الحالي الذي تغيب عنه الخصوصية العربية والإسلامية، والذي يتجاهل فواعل اقتصادية وثقافية وسلوكية غير غربية مشروخاً وفاقداً للدقة والأمانة العلمية في اختيار العدة النظرية المناسبة المستتبعة بالعدة المنهجية المتلائمة مع القضية وجمهورها وبيئتها، وليس في ذلك انتقاد للنظرية بقدر ما هو حاجة لتطويرها بما يتناسب مع مبادئ الإعلام العربي وتوجهاته.

(34) محمد عايش، خليل ريناوي، نبيل دجاني، نهي ميلور. الإعلام العربي: العولمة والإعلام وصناعته الناشئة. دار الفجر للنشر والتوزيع. (2012).

المبحث الثاني: التموّج المنهجي لأداء الباحثين العرب في استخدام نظرية التأطير الإعلامي

لفحص استخدام الباحثين العرب لنظرية التأطير الإعلامي في الدراسات العلمية العربية ودرجة تمكّنهم، اعتمدت الدراسة التحليل النقدي الكيفي على منهج «ميتا التحليل الكيفي Qualitative meta-analysis» من المستوى الثاني، والذي يقوم بدراسة نتائج دراسات سابقة، وتحليل إسهاماتها والفروق بينها.

وأمام الكم الكبير من الدراسات العلمية العربية تزداد فعالية المنهج التحليلي من المستوى الثاني نظرًا لفعالته في تحليل العناصر التي تتناولها البحوث في المستوى الأول، والخروج بتقييم لنتائجها وإسهاماتها، في الوقت ذاته فإن الكم الكبير من الدراسات يفرض اختيار عينة محددة.

وقد حاولت الدراسة تطبيق عينة حصرية شاملة لمختلف الدراسات والأطروحات الإعلامية العربية المتوفرة عبر الأون لاين، والمرتبطة بنظرية التأطير الإعلامي، الصادرة ما بين العام 2022 و2023، بالعودة إلى مكتبات الجامعات والمواقع البحثية والمجلات العلمية ومراكز الدراسات والأبحاث، وحصرت الدراسة 76 عنوانًا، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر تعميمًا.

لكن ونتيجة لصعوبة الحصول على نسخة pdf كاملة لعدد كبير من البحوث المنشورة على المجالات العلمية المدفوعة، أو مكتبات الجامعات المغلقة أو مواقع البحث مثل «المنظومة»، ولأسباب بحثية أخرى تتعلق باختلاف العدة المنهجية في متن الدراسة عن ملخصها وعنوانها، ولأن عينة بعض الدراسات انحصرت في الإعلام الأجنبي فقط، تقلص حجم العينة ليصل إلى 42 دراسة إعلامية عربية صادرة خلال المدة ما بين 2022-2023، ما بين أطروحات دكتوراة ورسائل ماجستير ودراسات بحثية، ومستقاة من مواقع الجامعات العربية عبر شبكة الإنترنت والمواقع الأكاديمية والبحثية العلمية، حيث اختيرت الدراسات انطلاقًا من اعتمادها لنظرية التأطير الإعلامي أو الأطر الخبرية، Media

Framing theory، وتوفر نسخة كاملة عنها تتيح الاطلاع عليها وتحليلها.

وتنوعت مضامين العينة ما بين مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية ورياضية وصحية، كما شملت تشكيلة واسعة من الدول العربية من العراق والسعودية وعمان والبحرين وقطر ولبنان والأردن وفلسطين ومصر وليبيا والجزائر، وانقسمت اتجاهاتها البحثية ما بين الإعلام التقليدي من صحف وإذاعات وفضائيات، وإعلام جديد من مواقع إلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يضيف أهمية لهذه الدراسة بتسليطها الضوء على دراسات بحثية متنوعة المضامين والقضايا والمدى الجغرافي وتناول الإعلام التقليدي والجديد مستخدمةً نظرية التأطير الإعلامي في تفسيرها جميعاً وفي تحليل الأهداف والوصول للنتائج.

اتجاهات المراجعة النقدية في الدراسة لنظرية التأطير

في هذا الجزء نلقي الضوء بشكلٍ مختصر على اتجاهات المراجعة والمقاربة النقدية بين عينة الدراسة وبين نظرية التأطير، وكنا في المبحث الأول قد عرضنا اتجاهات المراجعة المرتبطة بالنظرية بنويًا، وهي السياق الثقافي والإعلامي لاستخدام نظرية التأطير، والأدوات والوسائل المنهجية المرتبطة بنظرية التأطير، وعلاقة نظرية التأطير بالإعلام الجديد.

أما في هذا المبحث فتختص المراجعة النقدية بما يرتبط بالباحثين والدراسات العربية واتجاه القضايا العام في نظرية التأطير، وأوجه النجاح والفشل في استخدام النظرية بالدراسات الإعلامية العربية.

- اتجاه القضايا العام في نظرية التأطير

يعتبر اتجاه القضايا أحد أبرز الأهداف التي تقوم عليها الدراسات المرتبطة بنظرية التأطير، ومنها الدراسات الإعلامية، وفيها تُقاس اتجاهات التغطية الإعلامية العامة، واتجاهات التأثير في الجمهور، واتجاهات القائم بالاتصال نحو قضية معينة، ويرتبط اتجاه القضايا العام

بأبرز الأطر وهو «الإطار المحدد للقضية»³⁵، كما يمثل جوهر التأطير الذي يدرس آليات تداول القضايا والجوانب الخاصة بها.

وعلى اعتبار أن القضية أو الموضوع هو المحرك الأساسي والعامل المستقل في البحوث والدراسات، فإن اتجاهه كذلك يكون حاكمًا على التأطير وتحليله، هل يتعلق بالرسالة، أم بالقائم بالاتصال، أم بالثقافة والمجتمع المحيط، أم بالسياسات والأيدولوجيات، وهل هو سلبى أم إيجابى وهو في ذلك ينطلق من تقييم الباحث الشخصي³⁶، فبعض القضايا تحمل الوجهين، واعتبارات التغطية الإعلامية للقضايا تحمل أوجه عدة على اعتبار أن أي قضية يمكن تأطيرها اجتماعيًا وسياسيًا ونفسيًا واقتصاديًا، وهكذا.

- أوجه النجاح والفشل في استخدام النظرية بالدراسات الإعلامية

ترتبط أوجه النجاح والفشل في استخدام النظرية بالدراسات الإعلامية بمعايير مختلفة، من بينها توافق النظرية مع قضايا البحث وأهدافه، وإمكانية قياس الأطر في ضوء العدة المنهجية المناسبة والسليمة المصاحبة لها، وتواءم النتائج مع السياق العام للنظرية وأطرها، والمرونة الثقافية والعلمية والاجتماعية في استخدام النظرية بما يتناسب مع نتائج البحث.

- كفاءة الباحثين العرب في استخدام نظرية التأطير الإعلامي لتفسير أداء

الإعلام العربي

بعد تحليل ومراجعة للدراسات والبحوث العربية في عينة الدراسة، والصادرة ما بين 2022-2023 والمنطلقة في أطرها النظرية من نظرية التأطير الإعلامي، ومن خلال تسليطها الضوء على المعالجة الإعلامية، أو الأطر الخبرية، أو التغطية الصحفية، أو الاتجاهات الإعلامية لوسائل ومنصات وتقنيات الإعلام العربي في عددٍ من القضايا والمواضيع المتنوعة

35) John Amis. Media framing and how it can shift the narrative. University of Edinburgh. <https://2u.pw/qnWgzXvo>. 7 January 2022.

36) نصر الدين لعباضي. المفاهيم في بحوث الميديا الاجتماعية في المنطقة العربية: رهانات التعريفات. مركز الجزيرة للدراسات: (2023) <https://2u.pw/SntpAA7j>

يتضح الحجم الكبير من الدراسات التي تركز على نظرية الأطر الإعلامية، حتى يبدو للمتابع أن النظرية أصبحت «موضة بحثية رائجة» بين طلبة العلوم الاجتماعية والإعلام والاتصال وعلم النفس والسياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية، ويكشف عن ذلك الكم الكبير المتنوع من القضايا التي تطرقت لها هذه الدراسات في ضوء نظرية التأطير الإعلامي، وبعض هذه القضايا لا تتناسب مع اتجاه النظرية وسياقها ولا مع منهج الدراسة وأهدافها أو أدواتها.

ويلاحظ أن الدارسين والباحثين يعمدون لاستخدام نظرية التأطير الإعلامي وفقاً لدوافع معينة مرتبطة بالبحث، فبعد مراجعة وتحليل نتائج العينة وفقاً لمنهج ميتا الكيفي، يظهر أن دوافع استخدام نظرية التأطير الإعلامي في الدراسات المحددة تراوحت ما بين ثلاثة اتجاهات أو أسباب وهي وفقاً للجدول التالي:

جدول (1) دوافع استخدام نظرية التأطير الإعلامي في البحوث العربية

عدد الدراسات	دوافع استخدام نظرية التأطير الإعلامي
5	متعلقة بنظرية التأطير الإعلامي
10	متعلقة بالوسيلة الإعلامية
27	متعلقة بقضية البحث

1. دوافع متعلقة بقضية البحث «الموضوع والإشكالية»: وبرز ذلك في الدراسات التي تناولت قضايا الفقر، والتنمية، والقضايا الاجتماعية والنسوية، وقضايا التعليم والرياضة والاقتصاد والدين وبعض القضايا السياسية، وظهر أن استخدام النظرية متعلق بالجمهور بشكلٍ أساسي وبدور هذه المنصات والوسائل الإعلامية في التأثير به من خلال أطرها المستخدمة، حيث تكون وسائل الإعلام بمثابة عامل تابع للقضية ويُشار لها بشكلٍ عام مثل: «الصحافة الخليجية الإلكترونية، الصحف الإلكترونية العربية، الفضائيات الإخبارية العربية، الصحف المصرية القومية، وهكذا».

2. دوافع متعلقة بنوع الوسيلة الإعلامية: وبرز ذلك في الدراسات التي تناولت وسائل إعلام محددة مثل «فضائية الجزيرة، صحيفة الشروق، صفحة «مش هيك» على تطبيق الانستغرام، صحيفة المملكة وغيرها»، حيث اعتبرت هذه الدراسات الوسيلة الإعلامية عاملاً مستقلاً بها وهدفت من استخدام نظرية التأطير إلى تسليط الضوء على استراتيجيات التغطية الإعلامية الخاصة بالوسيلة الإعلامية والمرتبطة بقضية معينة أو قضايا عامة.

3. دوافع متعلقة بنظرية التأطير الإعلامي: وهي الدراسات التي تركزت حول التأطير وطوعت القضايا والأدوات والوسائل لدراسته، مثل: «أطر تناول قضية..، التأطير الإعلامي لقضية..، تأطير النشرات الإخبارية..، تحليل التأطير الإعلامي. وغيرها»

ورغم أن عددًا من الدراسات، جمع أكثر من دافع واحد في تبريره لاستخدامه نظرية التأطير، فإن هذه الدراسة ستأخذ بأبرز سبب طرحته دراسة العينة وعلاقته بهدف البحث وتساؤله.

وفي معرض إجابتنا عن تساؤل الدراسة الخاص بـ «ما مدى نجاح الباحثين العرب في استخدام نظرية التأطير الإعلامي لتفسير ودراسة الإعلام العربي؟» يتضح من نتائج التحليل وجود إشكالية متزايدة في الدراسات المستندة إلى النظرية، بعض هذه الإشكاليات ترجع إلى الباحث نفسه، وهي وفقًا للشكل التالي مقسمة على اتجاهات عدة:

رسم توضيحي (1) الإشكاليات المرتبطة بالباحث في عينة الدراسة

إشكاليات مرتبطة بالباحث		
عدم الإلمام بنظرية التأطير	الخلط بينها وبين نظرية ترتيب الأولويات	اختيار عدة منهجية غير مرتبطة بالنظرية

فيما يتعلق بعدم الإلمام بنظرية التأطير، فمن خلال صياغة الإطار النظري يظهر القصور لدى بعض الباحثين في معرفة نظرية التأطير ومجالاتها وأنواعها، بعض الباحثين لم يتطرق في الإطار النظري لأنواع الأطر النظرية ومجالات دراستها ما انعكس بشكل مباشر

على غيابها في الاستمارة، وبالتالي غاب وجود الأطر الإعلامية في النتائج، يظهر ذلك في دراسة تناولت «معرفة كيفية تغطية قناة الجزيرة للحراك الشعبي الجزائري»، دون أن يثبت فيها ما يرتبط بالتأطير باستثناء الإشارة الضحلة لها نظريًا، ودراسة أخرى تناولت «رصد وتحليل الأطر الإخبارية الخاصة بالعلاقات المصرية الأفريقية التي تركز عليها النشرات الإخبارية بالقنوات المصرية والعربية والدولية».

من الإشكاليات التي تعود للباحث؛ وجود نسبة من الباحثين لم تميز بين نظرية التأطير الإعلامي «الأطر المخبرية»، وبين نظرية ترتيب الأجندة والأولويات، ربما ظنًا منهم أن نظرية التأطير هي الأنسب لدراسة القائم بالاتصال فتم استعارتها خارج سياقها، مثال ذلك دراسات تبحث في «الكشف عن أطر معالجة الصحف الإلكترونية المصرية لقضايا الشائعات حول مبادرات تطوير التعليم في مصر، بالتطبيق على منهج الصف الرابع الابتدائي المطور»، ودراسة تبحث في «التعرف على التربية الأسرية وعلاقتها بمضامين البرامج في القنوات الفضائية». ودراسة أخرى هدفها «رصد وتحليل المعالجة الصحفية لقضايا الفساد وتعزيز قيم النزاهة في الصحافة السعودية في ضوء رؤية 2030»، وجاءت نتائج هذه الدراسات متوافقة مع نظرية ترتيب الأولويات أكثر من نظرية الأطر الإعلامية، بل غابت الأطر تمامًا عن فئات الاستمارة وعن النتائج.

إشكالية أخرى مرتبطة بالإشكاليتين السابقتين، لكنها في الوقت ذاته منفصلة عنهما، وهي اختيار عدة منهجية غير مرتبطة بالنظرية، ففي بعض الدراسات أظهر الباحثون فهمًا علميًا وبحثيًا متقنًا لنظرية التأطير الإعلامي، وأنواعها وطرق دراستها، لكن عند دراستها لم يتم استخدام الأداة أو المنهج المناسب والمتوافق مع الأطر، يظهر ذلك في دراسات مثل دراسة تناولت «فحص المعالجة الإعلامية لظاهرة الإدمان على المخدرات الرقمية في المواقع الإلكترونية» ودراسة أخرى تناولت «تغطية أخبار اغتيال اللواء سليمان في صحيفة عكاظ السعودية بناءً على نظرية التأطير» اعتمدت أداة دراسة الحالة، وهي أداة لا تتناسب في فئاتها ونتائجها «وفقًا لما ظهر في الدراسات» مع نظرية التأطير واتجاهاتها.

أما فيما يتعلق بالمنهج، ففيما لا يزال الباحثون في حالة اختلاف حول المنهج المناسب لعلوم الإعلام والاتصال، وحتى حول المصطلحات العلمية الخاصة به «المنهج أو المنهجية أو الأسلوب أو الطريقة»³⁷، على اعتبار أن العلوم الاجتماعية متذبذبة المناهج باختلاف اتجاهاتها، فالمنهج الوصفي يدرس إشكالية معاصرة، والمنهج التجريبي يرصد المتوقع، والمنهج التاريخي يراجع الماضي، فإن البحوث الإعلامية والاتصالية واستخدام المناهج المرتبط بإشكالياتها وقضاياها يظل امتيازاً خاصاً بالباحث، مع مراعاة ملاءمته للإطار العام للبحث، حيث تنوعت المناهج في دراسات العينة وفقاً لمواضيعها ما بين المنهج الوصفي ومنهج المسح الإعلامي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج تحليل الخطاب.

وقبل الانتقال إلى إشكاليات النظرية، يجب الإشارة إلى إشكالية واجهتها الدراسة في عينة الدراسات العربية البحثية، حيث كان حجم العينة الأساسي هو 76 دراسة، وفي ضوء تقييد الوصول لنسخ كاملة أون لاين لكثيرٍ من الدراسات انخفض عدد العينة إلى 51، وعند البدء بالتحليل وجدت الدراسة أن عددًا من الدراسات المعنونة بـ «الأطر الإعلامية في..» أو «الأطر الخيرية ل..» أو «التأطير الإعلامي ل..» والتي تم اختيارها بناءً على تبنيها لنظرية التأطير الإعلامي كما يظهر في عنوان الدراسة، إلا أنها فيما يتعلق بالنظرية والمنهج اعتمدت على نظريات أخرى مثل ترتيب الأولويات والغرس الثقافي والاعتماد على وسائل الإعلام دون أي ذكر لنظرية التأطير الإعلامي، مع أن العناوين تشي بشكل واضح لا لبس فيه إلى أن اتجاه الدراسة هو تحليل الأطر الإعلامية، ما استلزم الاستغناء عنها.

إشارة أخرى، انطلاقاً من ملاحظات الدراسة، يظهر أن الباحثين والدارسين العرب وخاصة ممن يعتمدون إلى إنجاز أطروحات أكاديمية يلجأون لدراسة عينة خاضعة للتحليل بشكلٍ موسع من قبل، ربما بهدف الاستفادة من الدراسات السابقة، أو انطلاقاً من محدودية الميدان الإعلامي، ما يؤثر على النتائج والمساهمة العلمية للدراسة التي تكاد تفقد قيمتها الحقيقية، فمثلاً تكررت الدراسات التي تحلل الأطر الإعلامية لفضائتي الجزيرة والعربية فيما يخص القضايا السياسية أو العلاقات العربية، ينطبق ذلك أيضاً على دراسات

(37) مي العبد الله. رؤية نقدية لمناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال. مركز الجزيرة للدراسات.

<https://2u.pw/Ubr1wcu8> (2022).

تناولت التأطير في موقع اليوم السابع، وفي صحف الرأي والغد الأردنية، والشروق الجزائرية، وتلفزيون فلسطين، وجميعها دراسات متشابهة جدًا في العينة والمنهجية والأداة والإشكالية والمرجعية العلمية للباحث «الكلية أو الجامعة أو المؤسسة» ومقاربة زمنيًا، ومختلفة اختلافاً بسيطاً في الموضوع أو القضايا.

أما على صعيد الإشكاليات النابعة من النظرية ذاتها، فبعد تحليل 42 دراسة، ووفقاً للتموقع المنهجي للأهداف والعينة والمنهج والأداة وتوفر نظرية معززة وبالنظر إلى النتائج والأسئلة وارتباط جميع هذه العناصر بنظرية التأطير الإعلامي؛ يظهر أن كفاءة الباحثين في استخدام نظرية التأطير تماوت عن إسناد 28 دراسة من المجموع الكلي لحجم العينة، ويمكن من خلال الشكل رقم 2 فهم أبعاد عدم كفاءة الباحثين العرب في استخدام نظرية التأطير الإعلامي في إسناد هذه الدراسات:

رسم توضيحي (2) أسباب عدم كفاءة الباحثين في استخدام نظرية التأطير الإعلامي في

الدراسات العربية



قبل تفصيل الشكل الموضح أعلاه، من المهم الإشارة إلى أن كفاءة أي نظرية منهجية تقوم على أربعة اتجاهات، الأولى النظرية كأداة، وفي حالة نظرية التأطير الإعلامي فإن أداؤها هي الأطر الإعلامية بأنواعها وفتاها التي يتم تحليلها باستخدام استمارة تحليل المضمون، لذا فإن الخلل في الأطر المطروحة أو تصميم الاستمارة، أو أنواع الأطر يحدث خللاً في استخدام النظرية.

الاتجاه الثاني هو دراستها كإطار أو مبدأ، ويعني قدرتها على تفسير اتجاه البحث نظرياً، وبهذه الحالة فإن دراسة ارتباط البحث بالنظرية هو مقياس الكفاءة أو القصور، وفيما يتعلق بنظرية التأطير فإن ارتباط النظرية بالبحث واتجاهاته هو المفصل.

الاتجاه الثالث هو هيكل وبناء النظرية، وملاءمتها لاتجاه البحث وقضاياها وأهدافه، وبهذه الحالة فإن الانفصام بينهما هو قصور لا شك فيه، أما الاتجاه الرابع فهو مكانة النظرية في النتائج، وإمكانية تعميم أو مقارنة ما يصدر من نتائج مرتبطة بها، وفي هذه الحالة ضبابية النتائج أو ضعفها أو غياب عمقها البحثي وإضافتها العلمية تُسقط النظرية.

هذه الاتجاهات التي استخدمت لتحليل دراسات العينة وفقاً لأهدافها، ونظريتها ومنهجها وأداؤها ونتائجها ووجود نظريات معززة وهيكلها، وبالتوافق مع تحليل ميثا الكيفي للدراسات؛ ساهمت في تفسير الخلل في قدرة الباحثين العرب وكفاءتهم في استخدام نظرية التأطير الإعلامي في دراساتهم الإعلامية، والتي يمكن إجمالها بالتالي:

1. افتقار النظرية لأطر مناسبة لمختلف القضايا العربية

حيث احتاج عدد من الباحثين لترسيم أطر إعلامية أكثر تناسباً مع دراساتهم من الأطر الإعلامية التقليدية، ومن المهم القول أن بعضهم نجح في ذلك والبعض الآخر لم ينجح، رغم ذلك فلم يقدم أي منهم على تفسير هذه الأطر وفتاها المستجدة بما يتيح للباحثين الآخرين فهم آلية استنباطها واستخدامها، والحقيقة أن الأطر يجب أن تكون واضحة ومن السهل فهم مقاصدها دون الحاجة إلى كثيرٍ من التفسير، لذا فإن الحاجة لتوليد أطر

جديدة بديلة للأطر التقليدية يعبر عن قصور ذاتي في النظرية ذاتها، يظهر ذلك في دراسات تناولت «التعرف على العلاقة بين معالجة المواقع الصحفية العربية لاستضافة قطر لكأس العالم 2022 والشعور بفخر الانتماء إلى العالم العربي» وأضافت أطراً مثل العمل والإنجاز، الفائدة والمصلحة جنباً إلى جنب مع الأطر التقليدية من المسؤولية الاجتماعية والصراع وغيرها، يشمل ذلك أيضاً دراسات أخرى تناولت «الأطر الإعلامية ومضامين الخطاب الإعلامي في تعويذة مونديال كأس العالم قطر 2022» ورغم عدم الاعتماد على عينة محددة، إلا أن الباحث أنتج في فئة الأطر فئات أخرى لا ترتبط بشكل وثيق مع اتجاه التأطير الإعلامي ولا يعتد بمرجعيتها علمياً مثل «إطار السحر والخيال، إطار الظرافة والخفة»!، ودراسة أخرى تناولت «قضية العدوان المسلط على المحتوى الرقمي الصادر عن الجهات الفلسطينية أو الداعمة لها»، ظهر فيها قصور النظرية عن التعامل مع الإعلام الرقمي³⁸ فرغم تحديد الأطر التقليدية كفئات للدراسة فإن اتجاهات دراستها لم تكن واضحة خاصة مع ضبابية العينة التي شملت منصات رقمية مختلفة في هيكلتها مثل الفيسبوك وتويتر واليوتيوب، وهنا يظهر أن استخدام نظرية التأطير الإعلامية قد لا يتناسب مع قضايا مثل دراسة وتحليل الأيقونات أو الرموز الرقمية أو الرياضية والثقافية.

2. ضبابية المصطلحات العلمية «العربية» المنبثقة من النظرية

إشكاليات أخرى أضعفت كفاءة النظرية هي تعريف نظرية الأطر الإعلامية بحد ذاته ومراوحته ما بين معالجة القضايا واتجاه المضمون الإعلامي وسياسة القائم بالاتصال، والذي أسهم في ضبابية المصطلحات العربية له، وحرية تفسير النظرية بأنها أشكال أو أنواع أو اتجاهات للقضايا، بينما المقصود بها هو «كيفية الحديث عن القضايا إعلامياً»، وظهر ذلك في دراسات جاءت فئات الأطر الإعلامية لها بعيدة عن مفهوم التأطير بحد ذاته، مثل دراسة تبحث في الكيفية التي غطى بها الموقع الإلكتروني (الجزيرة نت) الإبادة الجماعية التي

(38) بالنظر للدراسات العربية فإن الإعلام الرقمي هو مرادف لدى الباحثين العرب للإعلام الإلكتروني والجديد، والذي قد يعني في كثيرٍ من الأحيان نشر المضامين التقليدية بطرق أحدث، مثل بث تلفزيون فلسطين عبر اليوتيوب، أو مواقع الكترونية رديفة لصحافة مكتوبة مثل الأهرام والوفد.

تعرضت لها الأقليات الدينية في العراق على يد الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام «داعش»، وتم عرض فئة الأطر لتشمل فئة القتل الفردي، فئة الإبادة الجماعية، فئة الجرائم ضد الإنسانية، فئة جرائم الحرب، وفئة جرائم التطهير العرقي، في هذه الحالة فإن الفئات ليست أطرًا إعلامية. دراسة أخرى هدفت إلى «الكشف عن الأطر الإعلامية التي قدمتها عينة من مواقع الصحف المصرية الإلكترونية في معالجتها للأزمة السودانية»، عرضت في نطاق الأطر التقليدية ذاتها أطرًا أخرى مثل «الدعم الدولي والإقليمي، والتفاوض، والاحتجاج والعصيان المدني، والإصلاح الاقتصادي»، وهي فئات يمكن اعتبارها قضايا وتحليل كل منها تحت مظلة الأطر. ينطبق ذلك أيضًا على دراسات تناولت القضايا الاقتصادية العربية، فهناك دراسة هدفت إلى «التعرف على كيفية معالجة الصحف البحرينية اليومية للسياسة الاقتصادية المحلية والكشف عن أطر معالجتها»، وعند ترجمة الأطر في الاستمارة والنتائج أُشير إليها بهذا الشكل «أهم أطر أسباب السياسة الاقتصادية المحلية كان انخفاض أسعار النفط، وأهم أطر نتائج السياسة الاقتصادية هي ارتفاع السلع والخدمات».

3. قصور النظرية عن إشباع الخصوصية العربية اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا

يظهر في بعض الدراسات أن نظرية التأطير لم تراخ الخصوصية العربية اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، وذلك في صياغة أهداف بعض الدراسات وأدواتها ونتائجها وفقًا لنظرية التأطير، فلا الإعلام العربي هو الإعلام الغربي، ولا السياسة التحريرية العربية هي ذاتها الغربية، ولا المضامين والقضايا وحساسيات الجمهور هي ذاتها، وهذه العوامل أظهرت الأطر التقليدية وأنواعها قاصرة وبعيدة عن الاتجاه المنهجي للباحثين، ولو كانت مظلة نظرية التأطير الإعلامي شاملة لعدة منهجية واسعة لما اضطر الباحثون لرتق النظرية بنظرية معززة أخرى أو طرح أطر مختلفة أو استدخال النظرية في قضايا بعيدة عنها، وهنا يظهر الانفصال بين البيئة البحثية العربية والإنتاج النظري الغربي، والحاجة إلى الخروج بنظرية هجينة أو معدلة تتناسب مع الواقع العربي وقضاياه وإشكالياته، والتوافق عليها بما يُهدئ من اضطراب الباحثين ويضمن لهم الخروج بأبحاث ذات إسهامات علمية حقيقية.

يظهر ذلك في دراسات هدفت إلى «رصد وتحليل وتفسير أطر المعالجة الإخبارية لقضية قطع العلاقات الدبلوماسية في الجزائر والمغرب، وفهم العلاقة في الأطر الموظفة والسياسية التحريرية وغط ملكية القناة»، وأخرى تناولت «طرق معالجة الفضائيات الإخبارية العربية لقضايا مملكة البحرين، وما يترتب من تأثير في معارف الجمهور البحريني واتجاهاته». ودراسة متعلقة بشؤون المرأة هدفت إلى «التعرف على الارتباط الوثيق بين الإعلام والقضايا التي تخص المرأة وأهم التحديات التي تواجه المرأة في حياتها ونظرة الإعلام لها».

4. غياب الأبعاد الدينية في النظرية رغم شموليتها

كما قد أشرنا سابقاً إلى الشمولية التي تميز نظرية التأطير الإعلامي، أو ما قد يطلق عليه البعض مرونتها فيما يخص القضايا والمواضيع، لكن في ضوء الدراسات العربية المرتبطة بقضايا دينية وهي قليلة رغم الاتجاه الديني السائد في المجتمعات العربية؛ لم تستطع نظرية التأطير التواءم مع اتجاهاتها بشكلٍ كافٍ، يظهر ذلك من الإشارة إلى النظرية في أهداف الدراسات وتساؤلاتها والقسم النظري منها، دون وجود تطبيقات عملية في الاستمارة أو النتائج، إضافة إلى عدم الاكتفاء بها كنظرية واحدة وتعزيزها بنظريات أخرى مثل الغرس الثقافي أو ترتيب الأولويات أو نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، كما تخرج الدراسات بنتائج لا يمكن تفسيرها أو تصنيفها وفق نظرية التأطير، وهو ما أفضل استخدام النظرية في الاتجاهات الأربعة «الأداة والإطار والهيكلي والنتائج»، مثل دراسات هدفت إلى «رصد المواد الدينية في الصحف المصرية والسعودية الإلكترونية محل الدراسة خلال شهر رمضان 1443هـ وتحليل الأطر الإعلامية لها» ودراسة أخرى هدفت إلى «التعرف على التربية الأسرية وعلاقتها بمضامين البرامج في القنوات الفضائية».

5. مساحة الموقف الشخصي للباحث في النظرية والتي تتيح له توجيه البيانات

والنتائج:

من قصور نظرية التأطير هو تجلي الموقف الشخصي للباحث في «الهيكلي والإطار والنتائج» وبالتحديد العينة وتحليل الاستمارة وبالتالي النتائج، يظهر ذلك بشكلٍ قوي في

عددٍ من الدراسات التي تناول فيها الباحثون وسائل إعلامية أو منصات رقمية على خلاف فكري أو أيديولوجي معها³⁹، انعكس من خلال طرحهم النظري والمفاهيمي للوسيلة الإعلامية وموقفهم منها، وبدا كأن النتائج تسير وفقاً لطرحهم المسبق قبل التحليل، فحين يستفيض الباحث في استخدام مصطلحات تشير إلى العينة مثل «التحريض على الإرهاب، الخداع، شيطنة الآخر»⁴⁰، فلا بد من أن أطر الصراع ستحتل المرتبة الأولى مقابل أطر المسؤولية والاهتمامات الإنسانية، ويبدو حينها أن اعتماده على نظرية التأطير كان للتدليل على صحة قوله وموقفه من الوسيلة الإعلامية، ظهر ذلك في دراسات تناولت «تغطية أخبار اغتيال اللواء سليمان في صحيفة عكاظ السعودية بناءً على نظرية التأطير»⁴¹، وأخرى «الكشف عن الصورة الذهنية التي تسعى صفحة «الحج مش هيك» لتكوينها حول السلطة الوطنية الفلسطينية باستخدام تقنيات الدعاية وأنواع الأطر الإعلامية»، وثالثة تناولت «التعرف على الأطر الإعلامية التي اعتمدت عليها قناة الجزيرة والعربية في معالجة حدث قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب».

النتائج: التموذج المنهجي لأداء الباحثين العرب في استخدام نظرية التأطير الإعلامي

بالنظر لما سبق، وفي ضوء اتجاهات مراجعة كفاءة الباحثين العرب في استخدامهم لنظرية التأطير الإعلامي في تفسير أداء الإعلام العربي، يظهر لنا أن الباحثين استخدموا النظرية لما ارتأوا قدرتها على التفسير البحثي لأداء الإعلام العربي في بعض القضايا، وليس بشكل عام أو مطلق، حيث تتقلص مرونتها عندما يتعلق هدف الدراسة وإشكالياتها بمواضيع ذات

(39) هذا الاستنتاج هو بناءً على قراءة الدراسات والانطباعات الصادرة من خلال التمهيد والصبغة واتجاهات التحليل والنتائج.

(40) يشير الباحث نصر الدين لعباضي لأهمية الفصل بين الباحث وشخصيته بالقول: «بني هذا التصور على فكرة أن الباحث في العلوم الاجتماعية يجب أن يحافظ على هامش يفصله عن موضوع بحثه، ولا يغمس في الأوضاع الملاحظة التي لا تمثل له أي أهمية. فموضوع البحث، من هذا المنظور، ليس مسرحاً لأنشطة الباحث، بل يظل مجالاً لملاحظاته فقط». للمزيد انظر: نصر الدين لعباضي، «الرهانات الأبيستمولوجية والفلسفية للبحث الكيفي: نحو آفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، الأردن، العدد، 2، المجلد، 10، ص 1467-1491. (2013)

(41) توصلت هذه الدراسة لنتائجها دون استخدامها لفئات الأطر الإعلامية في التحليل.

خصوصية عربية بحتة، ولا تشملها الأطر التقليدية واتجاهات المعالجة المتعارف عليها سابقاً، وبهذا يكون من الصعب الاعتماد عليها وعلى عدتها المنهجية بشكلٍ كاملٍ عربيًا، وهو ما يمكن ربطه بالسياق الثقافي والإعلامي لنظرية التأطير.

أما فيما يتعلق باستخدام الباحثين العرب للأدوات والوسائل المنهجية لنظرية التأطير في بحوثهم، فيظهر أن الاتجاه العام يرتبط باستمارة تحليل المضمون أو المحتوى أو الخطاب، وأما المنهج فيتراوح بين المنهج الوصفي ومنهج المسح الإعلامي، رغم ذلك فإن أدوات الدراسة أو منهجها وحتى أطرها النظرية في كثير من الدراسات لم تكن مترابطة ولا منسجمة وكأنها بالنسبة للباحثين من مستلزمات أو «ديكور» البحوث والدراسات، حيث لم تتطرق كثير من الاستمارات للأطر الإعلامية، وبعضها لم يربط بين نظرية التأطير وأهداف الدراسة ونتائجها أصلاً، وفي أحيانٍ أخرى كان يظهر في هيكل الدراسة أن نظرية التأطير مرتبطة بمنهج المسح الإعلامي والأداة استمارة تحليل المحتوى، أما في عرض ومناقشة وتحليل النتائج فقد تجاوز الباحثون الربط بين النظرية وعدتها المنهجية ومخرجات الدراسة كأنها غير ذات أهمية.

كما لوحظ أن الدراسات التي عززت الإطار النظري إلى جانب التأطير الإعلامي بنظرية أخرى، وأحياناً بأدوات منهجية إضافية ظهرت أقوى بنيويًا وأبستمولوجيًا من دراسات أخرى تناولت عينات مختلفة من وسائل الإعلام أو من القضايا، وظهرت نتائجها متكاملة ومعبرة عن جميع الأهداف وقادرة على تفسير الأطر والاتجاهات بشكلٍ أوفى.

أما المقاربة النقدية التي تربط استخدام نظرية التأطير بالإعلام الجديد، في سياق التطور والتحديث الذي طرأ عليها، ففيما يخص البحوث العربية نجده هزياً وضعيفاً لا سيما وأن الدراسات التي تناولت الإعلام الرقمي الجديد قليلة، وحتى هذه النوعية من الدراسات اعتمدت على أشكال إعلامية تقليدية بصورة رقمية مثل «موقع تلفزيون فلسطين على اليوتيوب» وهو مجرد تسجيل لما يتم بثه على التلفاز، أو موقع الشروق أون لاين، أو مواقع الصحف المكتوبة مثل الوفد والنهار أون لاين.

طبعًا مع الإشارة إلى أن الدراسات العربية التي تناولت الإعلام الرقمي غير العربي طاغية على تلك التي تناولت الإعلام الرقمي العربي، ربما يرجع ذلك إلى فقر الحداثة والتطوير للإعلام العربي رقميًا، فهناك عشرات الدراسات التي تناولت صفحات الفيسبوك ومنصات التواصل الاجتماعية للناطقين باسم جيش الاحتلال، أو المؤثرين الأجانب ومعالجتهم لقضايا السياحة والتعليم عربيًا.

في هذه النقطة أيضًا يظهر أن ما طرأ على نظرية التأطير من تحديث بعد دخول الإعلام الرقمي الجديد لم يجتذب الباحثين العرب، ولم يطرأ على البحوث العربية التي ظلت على النهج التقليدي في تأطير المضامين الإعلامية الرقمية العربية، ولم يظهر في تحليل استمارة تحليل المحتوى للدراسات التي تناولت منصات رقمية اختلافات تذكر عن تلك التي تناولت وسائل إعلام تقليدية، بل إن الأطر المستخدمة وفئات الاستمارة لم تراعى الاختلاف بين التقليدي والرقمي.

وعودة إلى استخدام الباحثين لنظرية التأطير في تفسير الاتجاه العام للقضايا العربية، يظهر أن النظرية لم تتجاوز خط الوسط في تفسيرها لأداء الإعلام العربي علميًا وبحثيًا، حيث بقيت أذرعها أقصر من أن تطال القضايا والمواضيع ذات الخصوصية العربية ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ودينيًا، وبدت أطرها هامشية وعامة، ما يحيلنا إلى مطالبة الباحثين العرب بالاتفاق والإجماع على آليات نظرية أكثر مرونة ومواءمة مع قضاياهم، وتوفير فئات من الأطر الإعلامية متناسبة مع اتجاهاتهم الفكرية والاجتماعية والثقافية والبحثية، كما تؤسس لعدة منهجية متكاملة توفر على الباحثين مشقة الضياع في متاهة المصطلحات الغربية المتداخلة.

أخيرًا وفي محاولة لإدراك أوجه النجاح والفشل في استخدام الباحثين لنظرية التأطير في بحوثهم، فعلى مستوى النظرية نفسها من المححف القول أن النظرية التي صمدت لعقود واستطاعت تفسير أوجه ومضامين وقضايا ووسائل إعلامية مختلفة عربيًا هي قاصرة تمامًا، يشي بذلك استمراريتها حتى اليوم واتساع استخدامها في البحوث، لكنها على صعيد

آخر وبواقعية مهنية تفتقر إلى دعائم منطلقة من البيئة العربية البحثية وخصوصيتها، وإلى تفسيرات معربة تجعلها أسلس في التناول بالنسبة للباحث العربي، وإلى بصمة عربية حقيقية في تطويرها وفقاً لاتجاهات البحوث العربية الإعلامية، ما يجعل تفسيرها الحالي للإعلام العربي جزئياً غير مكتمل، وقصير المدى وضعيفاً مقيداً، ويشي بذلك حجم الخلل الكبير في استخدام الباحثين العرب لها إطاراً نظرياً في الدراسات العلمية الحديثة 2022-2023.

الخاتمة

عالجت هذه الدراسة إشكاليتين؛ أولهما كفاءة نظرية التأطير الإعلامي وقدرتها على إشباع الخصوصية العربية، والثانية تعامل وأداء الباحثين العرب في تطويعهم البحثي لنظرية التأطير الإعلامي، واستخدمت لذلك المنهج الأساسي العام ومنهج ميثا الكيفي على التوالي، وكان من أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة إلى أن عدم كفاءة نظرية التأطير الإعلامية في تفسير أداء الإعلام العربي يعود إلى أسباب من قبيل؛ اختلاف السياق الثقافي والاجتماعي والإعلامي لنشأة النظرية الذي يتجاهل الخصوصية العربية والثقافية والدينية والسلوكية السائدة في المجتمع العربي، ما نتجت عنه أنماط مختلفة من تأطير الأخبار والمعلومات ينتج عنها أنماط مختلفة من الإدراك والتأثير، تحملها النظرية الأم بشكل كامل، ناهيك عن أنها تتجاهل اختلاف الأهداف الإعلامية بين المنطقتين الغربية والعربية، والتأثير الكبير للاقتصاد على الإعلام غير الغربي، ونوعية الجمهور ومستوياته العلمية والمعرفية، كما تتجاهل البنية التاريخية للدول العربية التي ما تزال واضحة الأثر في تفاعلاتها وإعلامها، والقائمة على مرحلة الاستعمار وبناء الهوية والمقاومة وما بعده.

أضف إلى ذلك، أن العلاقة المترددة بين الإعلام الجديد والنظرية إضافة للمرونة الهشة للنظرية نتج عنه غياب عدة منهجية واضحة ومحددة وضبابية المصطلحات العلمية المعربة، هذه العوامل أفرزت ضعفاً في تعامل الباحثين العرب معها، وقصوراً في العدة المنهجية المرتبطة بها في 28 دراسة، ورغم هذه النتيجة فلا يمكن نفي جهود الباحثين العرب في تحليل ودراسة الإعلام العربي أولاً، والاستفادة من النظريات الإعلامية ذات المنشأ الغربي ثانياً، ومن بينها نظرية التأطير الإعلامي، من خلال المحاولات القليلة لتطويعها بما يتناسب مع ميدان البحث العربي، وهو ما يضيء على الحاجة العربية الملحة لتطويرها والإسهام في تجديدها عربياً ومعرفياً بما يتناسب مع خصوصية الإعلام العربي، وقضاياه، واتجاهات الباحثين العرب، وفي ضوء التطور المتسارع في الإعلام الرقمي الجديد عالمياً الذي يبدو أنه لم يسمح حتى اللحظة للباحثين العرب بمواكبة تطورات الإعلام العربي، والنظريات الإعلامية المحدثة.

ومن هذا المنطلق توصي الدراسة بإعادة النظر في النظرية من وجهة نظر عربية، أو الاستناد إلى نظرية أنسب قد تمنح الباحثين في قضايا الإعلام العربي مرونة أكبر في التعامل مع مضامين ومخرجات الإعلام وتأثيره، كما توصي بتفعيل المراكز البحثية العربية بالعمل على تطوير مستوى الباحثين العرب، وخاصةً من قبل الجامعات العربية بالدفع للارتقاء بمستوى البحوث العربية المقدمة، إضافةً لأهمية فحص وتحليل نظريات الإعلام كافة، وإعادة بنائها وتدويرها بما يتناسب مع الواقع العربي وتوجهات باحثيه.

المراجع العربية

1. عبد العزيز السيد. التوجهات والمقاربات النظرية في بحوث الإعلام الجديد- دراسة تحليلية. مجلة البحوث الإعلامية. Article 12, Volume 35, 35-581, January 2011, Page 557, ج2, (2011).
2. عبد الكريم الديبسي. إبراهيم الخصاصنة. الخصاصنة. «الإعلام الرقمي: إشكالية المفهوم وتحديد الوسائل في الدراسات الإعلامية»، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (المجلد 74، العدد 1)، ص 944-961 (2022)
3. عزام أبو الحمام. مراجعة نقدية لنظرية ترتيب الأجنحة في سياق البيئة الرقمية للاتصال والإعلام. مركز الجزيرة للدراسات. 28 سبتمبر 2020.
4. عزة عثمان. «الإشكاليات المنهجية لبحوث الإعلام الجديد في العالم العربي: دراسة من منظور تحليلي نقدي». المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام. (2021).
5. لعياضي، نصر الدين. البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية وغياب الأفق النظري. 2020/7/17. مركز دراسات الوحدة العربية.
6. لونيس باديس. إرفغ غوفمان والظاهرة الاتصالية - قراءة ابيستمولوجية في أهم أفكاره النظرية-. دراسات وأبحاث, (4)10, (900-909. 2018) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/68476>
7. محمد بلعيد. نقد النقد الأدبي: الأسس النظرية والمقاربة المنهجية. مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية. ع 62. ص 93. 2020. <https://2u.pw/rLrNRQx4>
8. محمد عايش، خليل ريناوي، نبيل دجاني، نهي ميلور. الإعلام العربي: العولمة والإعلام وصناعاته الناشئة. دار الفجر للنشر والتوزيع. 2012.
9. محمد نجاد. كيف يمكن فهم عملية التأطير لغوياً، وسوسيولساني، وإعلامياً؟ المركز الديمقراطي العربي. <https://2u.pw/FuRVc8TL>. (2021)
10. منصور حسام. الإعلام الرقمي: مفهومه، وسائله، نظرياته. مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، 3(2)، 87-104. (2022) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/195809>
11. مي العبد الله. رؤية نقدية لمناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال. مركز الجزيرة للدراسات. <https://2u.pw/UbR1wcw8> (2022)

12. نصر الدين لعياضي. المفاهيم في بحوث الميديا الاجتماعية في المنطقة العربية: رهانات التعريفات. مركز الجزيرة للدراسات: (2023) (<https://2u.pw/SntpAA7j>)
13. نصر الدين لعياضي، «الرهانات الاستمولوجية والفلسفية للبحث الكيفي: نحو آفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، الأردن، العدد، 2، المجلد، 10، ص 1467-1491. (2013)
14. نصيرة تامي. التوقع المنهجي لنظرية التأطير الإعلامي في الدراسات الإعلامية: قراءة في الأبعاد والاستخدامات. معارف، (1)17، 907-889. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/192085> ((2022

المراجع الأجنبية

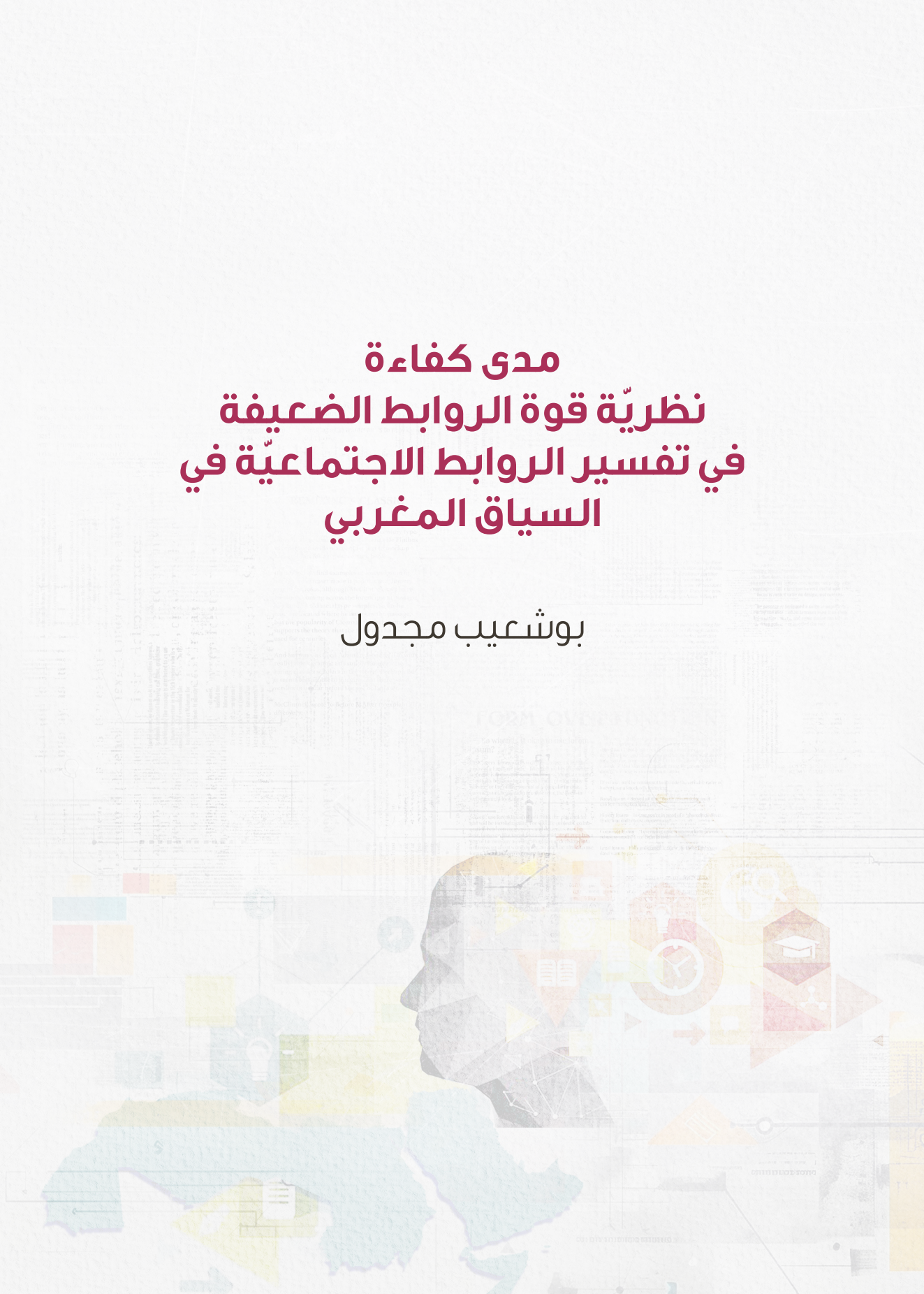
1. Akpoghiran, Idamah. News Frames Emotion: Analyzing How Audience Are Influenced by News Frames. American Journal of Arts, Social and Humanity Studies. 3. 48-64. 10.47672/ajashs.1726. (2024)
2. Entman, R. M. (1993). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. Journal of Communication, 43(4), 51-58. <https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1993.tb01304.x>
3. Entman, R. M. Framing US Coverage of international News: Contrast in Narratives of KAL and Iran Air Incidents. Journal of Communication, 41 (4), 6 - 27. (1991).
4. Güran, M. S., & Özarslan, H. Framing Theory in the Age of Social Media. Selçuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi(48), 446-457. <https://doi.org/10.52642/susbed.1142562>. (2022)
5. Jörg Matthes, Matthias Kohring, The Content Analysis of Media Frames: Toward Improving Reliability and Validity, Journal of Communication, Volume 58, Issue 2, June 2008, Pages 258-279, <https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.2008.00384.x>

6. Matthes, Jörg & Kohring, Matthias. The Content Analysis of Media Frames: Toward Improving Reliability and Validity. *Journal of Communication*. 58. 10.1111/j.1460-2466.2008.00384. x. (2008).
7. Mette Marie Roslyng, Camilla Dindler, Media power and politics in framing and discourse theory, *Communication Theory*, Volume 33, Issue 1, February 2023, Pages 11–20, <https://doi.org/10.1093/ct/qtac012>
8. Arowolo, Sunday. Understanding Framing Theory. 10.13140/RG.2.2.25800.52482. (2017).
9. Borah, P. Conceptual Issues in Framing Theory: A Systematic Examination of a Decade’s Literature. *Journal of Communication*, 61(2), 246–263. <https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.2011.01539.x> (2011).
10. Chen, K., Kim, S. J., Gao, Q., & Raschka, S. Visual Framing of Science Conspiracy Videos: Integrating Machine Learning with Communication Theories to Study the Use of Colour and Brightness. *Computational Communication Research*, 4(1), 98–134. Retrieved from <https://computationalcommunication.org/ccr/article/view/97> (2022).
11. Chi, Tim, “A Behavior Analytic Translation of Erving Goffman’s Frame Analysis“. Graduate School of Professional Psychology: Doctoral Papers and Masters Projects. 355. (2019).
12. D’Angelo, P. Framing theory and journalism. *The international encyclopedia of journalism studies*, 2002, 1–10. (2019).
13. Dror Walter, Yotam Ophir, Meta–theorizing framing in communication research (1992–2022): toward academic silos or professionalized specialization?, *Journal of Communication*, Volume 74, Issue 2, April 2024, Pages 101–116, <https://doi.org/10.1093/joc/jqad043>

14. Iyengar, S., & Kinder, D. R. (1987). *News that matters: Television and American opinion*. University of Chicago Press.
15. John Amis. *Media framing and how it can shift the narrative*. University of Edinburgh. <https://2u.pw/qnWgzXvo>. 7 January 2022.
16. Leeper, Thomas J., and Rune Slothuus, 'How the News Media Persuades: Framing Effects and Beyond', in Elizabeth Suhay, Bernard Grofman, and Alexander H. Trechsel (eds), *The Oxford Handbook of Electoral Persuasion*, Oxford Handbooks (2020; online edn, Oxford Academic, 9 May 2019), <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190860806.013.4>.
17. Matapena: Jurnal Keilmuan Bahasa, Sastra, dan Pengajarannya. *Framing Analysis of The Causes of Carnival Accidents in Pacet Mojokerto in Online News Using The Entman Model*. 6. 539-548. 10.36815/matapena.v6i02.3007. (2023).
18. Obi, Kennedy & Okon, Godwin & Mbazie, Sunny & Mca, Shivam. *Framing Theory and Composite Framing Analysis Model: Towards A Holistic View of Frames In The News*. *Journal of Emerging Technologies and Innovative Research*. 8. e667-e678. (2021).
19. Oliver, P., & Johnston, H. *What a good idea! Ideologies and frames in social movement research*. *Mobilization: An International Quarterly*, 5(1), 37-54. (2000).
20. Scheufele, D. A., & Tewksbury, D. (2007). *Framing, agenda setting, and priming: The evolution of three media effects models*. *Journal of Communication*, 57(1), 9-20. <https://doi.org/10.1111/j.0021-9916.2007.00326.x>

مدى كفاءة نظرية قوة الروابط الضعيفة في تفسير الروابط الاجتماعية في السياق المغربي

بوشعيب مجدول



مدى كفاءة نظرية قوة الروابط الضعيفة في تفسير الروابط الاجتماعية في السياق المغربي

بوشعيب مجدول¹

الملخص

تسعى هذه الورقة إلى تقديم مساهمة وحدود نظرية «قوة الروابط الضعيفة»، والتي أسس لها الباحث الأمريكي مارك جرانوفتير، في فهم وتفسير بعض التحولات التي طالت الروابط الاجتماعية في المجتمعات العربية المعاصرة من خلال دراسات حول المجتمع المغربي. وتقوم نظرية «قوة الروابط الضعيفة» على مجموعة من الفرضيات المرتبطة فيما بينها بشكل منطقي ما يسمح بالحديث فعلا على نظرية في العلوم الاجتماعية. ففي محاولة للتمييز بين الرابطين عرّف جرانوفتير «الروابط الضعيفة» على أنها علاقات اجتماعية تتسم بالاتصال النادر، وغياب القرب العاطفي، وعدم وجود تاريخ من الخدمات المتبادلة، في حين تشير الروابط القوية إلى تلك العلاقات التي تتميز بطول مدة وكثافة الاتصال وتجربة الاعتماد المتبادل. وقد قامت هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الروابط الاجتماعية التي نعتبرها أو التي يتم النظر إليها عادة على أنها ضعيفة قد تكتسي في كثير من الأحيان طابع القوة بما تحتزنه من فرص وإمكانات قد لا توفرها الروابط القوية التقليدية. ومن خلال بعض الدراسات والأبحاث التي أجريت على المجتمع المغربي على وجه التحديد، ظهرت أهمية النظرية وقدرتها على تفسير وفهم بعض التحولات التي طرأت على بنياته وروابطه الاجتماعية التقليدية بحكم الدينامية القيمة ومسلسل بروز الفرد وكذا انتشار وسائل التواصل الاجتماعي. وهكذا حفزت نظرية جرانوفتير دراسات وأبحاث حاول من خلالها بعض الباحثين استكشاف دور روابط المحادثة الضعيفة على مواقع التواصل الاجتماعي في الدفع والرفع مع قيمة النضال المدني وخلق الجماعات (كربي، 2019)، كما اختبرت في إشكالية اللجوء للروابط الضعيفة من أجل مقاومة وتديير وضعية الهشاشة عند بعض

(1) أستاذ باحث بكلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير.

bouchaibmajdoul@yahoo.fr

الفئات الاجتماعية والناجحة سواء عن وضعية عطالة (زهيري، 2014؛ بنبلي، 2021) أو عن تدبير المرض المزمن (مجدول، 2019) أو تدبير التعايش بصحبة الإعاقة (بوصبع، 2019). لكن وكما لكل نظرية مصداقية معينة تستقيها من سياق بنائها ومن الوقائع الإمبيريقية المحلية التي تحيل إليها تجدد نظرية «قوة الروابط الضعيفة» محدودية تفسيرية عندما تقاس على واقع المجتمع العربي، وخصوصا المجتمع المغربي، بكل تعقيداته حيث تتشابك القيم والروابط والبنى التقليدية والحديثة على اعتبار أن المجتمع المغربي يحيل إلى نموذج المجتمع المركب على حد تعبير بول باسكون. أولا يمكن الإشارة إلى أن مضمون الروابط يختلف باختلاف المرجعيات الثقافية والاجتماعية... فمفهوم الصداقات العابرة ومفهوم الجوار ومفهوم القرابة يختلف من حيث الوقائع الاجتماعية التي تحيل عليه. حينما نكون بصدد مجتمع لا زال الانتماء الاسري والقبلي والانتماء العقدي والجغرافي يلعب دورا أساسيا في بناء الروابط القوية. وهكذا لا يمكن النظر بعين التمايز بين الروابط الضعيفة والقوية في المجتمع المغربي بل وجب اعتبارهما من مبدأ التكامل. كما أنه لا تزال الروابط القوية المتمثلة في الأسرة تلعب دورا محوريا في حالات الأزمات الصحية والاجتماعية وتعبّر عن مصدر ثقة وأمان لأفرادها. الدليل على منسوب المرتفع من الثقة والأمان هو حجم التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج نحو أسرهم سواء من أجل الاستثمار أو الادخار.

الكلمات المفتاحية: قوة الروابط الضعيفة، المجتمع المغربي، الروابط التقليدية، النظام الرقمي، المعارف والصداقات.

المقدمة

تتعدد التعاريف التي يعطيها الباحثون لمفهوم النظرية في العلوم الاجتماعية، وتختلف العناصر التي يتم اعتمادها في تحديد وبناء النظرية. فتالكوت بارسونز على سبيل المثال يعتبر النظرية «نسقا من القوانين»² على غرار النظرية في العلوم الطبيعية، في حين يعرفها روبير ميرتون على أنها «مجموعة من الافتراضات المترابطة منطقيا ويمكن أن نستمد منها مظاهر الانتظام، «أي الخضوع لنفس القاعدة أو المبدأ»³. لكن وكيفما كان التعريف الذي نمنحه للنظرية، سواء بالاعتماد على عنصر القوانين أو المفاهيم أو الفرضيات، فمصادقية النظرية لا تتحقق إلا إذا تمكنا من التحقق بشكل إمبريقي من هذه العناصر. فلا يمكن أن نتحدث عن القوانين التي تشكل النظرية إلا بطابع التعميم ولا يمكن الحديث عن مفاهيم نظرية إلا إذا تم بناؤها من وقائع إمبريقية مختلفة ولا يمكن الحديث عن فرضيات إلا إذا أمكن اختبارها إمبريقيا⁴. وإذا كنا متفقين على ما قدمته النظريات الاجتماعية، الكلاسيكية منها والحديثة، من عناصر مهمة وصالحة للفهم والتفسير وكذا التوقع، يظهر من خلال الممارسة البحثية استحالة وجود نظرية شاملة تستطيع أن تغطي جميع مناحي الحياة خصوصا إذا تعلق الأمر بسياقات مختلفة وفترات زمنية متباينة، مما يفسر اعتماد تعددية نظرية والإيمان بمظاهر القصور التي يمكن أن تعتبر أي صرح نظري مهما كانت صلابته⁵.

من خلال تقديم مفهوم الرابط الاجتماعي كما يتم تداوله في الأدبيات السوسيولوجية وتقديم نظرية «قوة الروابط الضعيفة» Strength of Weak Ties theory

2) Talcott Parsons, The Social System, New York, The Free Press, 1964, p485.

(3) ريشارد سويدبرج، فن النظرية الاجتماعية، ترجمة خالد عبد الله عبد الفتاح وآخرون، مكتبة الأنجلومصرية، 2014، ص 32.

(4) المرجع نفسه، ص 32.

(5) إيان كريب، النظريات الاجتماعية، من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، مراجعة محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، عدد 244، الكويت، 1999، ص 15.

التي أسَّسها الباحث الأمريكي مارك جرانوفتير، تسعى هذه الورقة إلى استدعاء نماذج من الدراسات حول المجتمع المغربي التي توصلت هذه النظرية في تسليط الضوء على بعض التحولات التي طالت العلاقات والروابط الاجتماعية، كما تسعى من خلال ذلك إلى تبيان حدود ومحدودية النظرية في قراءة السياق المغربي.

في البداية، من المناسب الإشارة إلى أن نظرية «قوة الروابط الضعيفة» تقوم على مجموعة من الفرضيات المرتبطة فيما بينها بشكل منطقي ما يسمح بالحديث فعلا على نظرية في العلوم الاجتماعية. ففي محاولة للتمييز بين الرابطين عرّف جرانوفتير «الروابط الضعيفة» على أنها علاقات اجتماعية تتّسم بالاتصال النادر، وغياب القرب العاطفي، وعدم وجود تاريخ من الخدمات المتبادلة، في حين تشير الروابط القوية إلى تلك العلاقات التي تتميز بطول مدة وكثافة الاتصال وتجربة الاعتماد المتبادل. وقد قامت هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الروابط الاجتماعية التي نعتبرها أو التي يتم النظر إليها عادة على أنها ضعيفة قد تكتسي في كثير من الأحيان طابع القوة بما تحتزنه من فرص وإمكانات قد لا توفرها الروابط القوية التقليدية. ومن خلال جرد شامل لكل الدراسات والأبحاث التي وظفت نظرية «قوة الروابط الضعيفة» في قراءة المجتمع المغربي⁶، ظهرت أهمية النظرية وقدرتها على تفسير وفهم بعض التحولات التي طرأت على بنياته وروابطه الاجتماعية التقليدية بحكم الدينامية القيمة ومسلسل بروز الفرد وكذا انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

وهكذا حفزت نظرية جرانوفتير دراسات وأبحاث حاول من خلالها بعض الباحثين استكشاف دور روابط المحادثة الضعيفة على مواقع التواصل الاجتماعي في الدفع والرفع مع قيمة النضال المدني وخلق الجماعات (كريبي، 2019)، كما اختبرت في إشكالية اللجوء للروابط الضعيفة من أجل مقاومة وتديير وضعية الهشاشة عند بعض الفئات الاجتماعية والناجحة سواء عن وضعية عطالة (زهيري، 2014؛ سناء بنبلي، 2021) أو عن تديير

(6) نشير إلى أننا حاولنا حصر اشتغالنا على الدراسات والأبحاث التي وظفت نظرية قوة الروابط الضعيفة واشتغلت على المجتمع المغربي. وقد اعتمدنا في عملية البحث عن هذه الدراسات على شبكة علاقاتنا بالزملاء الباحثين المغاربة، كما تمت الاستعانة بمحرركات البحث على الإنترنت وبعض المكتبات الوطنية.

المرض المزمن (مجدول، 2019) أو تدبير التعايش بصحبة الإعاقة (بوصبع، 2019). لكن وكما لكل نظرية مصداقية معينة تستقيها من سياق بنائها ومن الوقائع الإمبيريقية المحلية التي تحيل إليها تجذ نظرية «قوة الروابط الضعيفة» محدودية تفسيرية عندما تقاس على واقع المجتمع العربي، وخصوصا المجتمع المغربي، بكل تعقيداته، حيث تتشابك القيم والروابط والبنىات التقليدية التي تعتمد مركزية العلاقات الأسرية والقبلية والإثنية والقيم الحديثة التي تميل أكثر نحو الفردانية وتعتمد على العلاقات النفعية والعابرة.

الرابط الاجتماعي، من العصبية إلى الرقمي

تتعدد المداخل النظرية التي من خلالها حاول الباحثون مقارنة مفهوم الرابط الاجتماعي، لكن يبدو أن المشترك في هذه المداخل هو محاولة ربطه بالتغيير الاجتماعي. قبل أن يقدم سيرج بوغام تعريفا للمفهوم يقترح علينا في كتابه «الرابط الاجتماعي»⁷ العودة بالمفهوم انطلاقا من المساهمات الأولى لإميل دوركايم حول تقسيم العمل الاجتماعي، حيث يحلل دوركايم التغيير الاجتماعي بالمجتمعات الغربية عبر تسليط الضوء على روابط التضامن، ويشير إلى أن هناك تضامناً آلياً يميز المجتمعات التقليدية التي يتقاسم أفرادها نفس القيم ويخضعون للقواعد الجماعية بحكم قوة الوعي الجمعي، في حين يتم ترجمة المرور إلى مستوى المجتمعات الحديثة عبر حلول التضامن العضوي الذي يتأسس على التكامل والاعتماد المتبادل. ولعل هذا التكامل والاعتماد المتبادل والنتائج عن مزيد من تقسيم العمل يساهم- وفق نظر دوركايم- في إضعاف الوعي الجمعي⁸.

وفي نفس سياق ما قدمه دوركايم يقترح فرديناد تونيز كذلك نموذجين مثاليين للمجتمعات: تلك التي تمثل النموذج التقليدي؛ حيث التقارب الجغرافي بين الأفراد وقوة المعرفة الشخصية، وتلك التي تمثل نموذج المجتمعات الحديثة؛ حيث العلاقات في غالبيتها غير شخصية ومبنية

7) Serge Paugam, Le lien social, PUF, coll. «Que sais-je ?», 2008.

(8) المرجع نفسه، ص 7.

أكثر على التعاقد بدل الثقة⁹. من جهة أخرى يقترح ماكس فيبر تحليل التحولات التي تطال الرابط الاجتماعي وربطها بالعقلانية السائدة، حيث يميز على هذا المستوى بين العقلانيات التقليدية والعاطفية السائدة بالمجتمعات التقليدية والعقلانيات المرتبطة بالأهداف والقيم السائدة بالمجتمعات الحديثة¹⁰. لكن الملاحظ أن المفهوم لم يتم تحديده بشكل دقيق- في نظرا- إلا مع سيرج بوغام، حيث أسس للمفهوم انطلاقا من متغيرين محددتين: متغير الحماية ومتغير الاعتراف¹¹. وهكذا وانطلاقا من هذين العنصرين يقترح بوغام أربعة نماذج من الروابط الاجتماعية: رابط البنية (الارتباط الطبيعي عن طريق الدم مثلا)، ورابط المشاركة الاختيارية (خارج الأسرة، الجوار والصدقات مثلا)، ورابط المشاركة العضوية (المدرسة، العمل...) ثم رابط المواطنة (الانتماء إلى الوطن)¹².

بالانتقال للسياق العربي يمكن الإشارة إلى المساهمات الأولى للمفكر ابن خلدون الذي حاول استكشاف سؤال التضامن الاجتماعي باعتماد نموذج «العصبية»¹³ كمفهوم مركزي في فهم الروابط الاجتماعية التقليدية بالمجتمعات العربية والإسلامية. وقد ميّز ابن خلدون في معرض ربطه بين ظاهريّ التحضّر والعصبية وكيفية تأثيرهما على قيم الاجتماع البشري، ما بين قيم البدو من جهة وقيم أهل الحضرة من جهة ثانية والتي لها تأثير مباشر- في نظره-

(9) المرجع نفسه، ص 8.

(10) المرجع نفسه، ص 8.

11) Le lien social. Entretien avec Serge Paugam, Ressources en sciences économiques et sociales, publié le 12/07/12, consulté le 02/07/24 : <https://ses.ens-lyon.fr/articles/le-lien-social-entretien-avec-serge-paugam-158136>, p6.

(12) المرجع نفسه، ص 7.

13) يعرف ابن خلدون العصبية في كتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر» على أنها صلة الرحم الطبيعية في البشر. وعلى الرغم من أنه يؤكد على طابعها الوهمي الذي لا حقيقة حسية له، فإن أهميتها تبرز فيما تنتج من قيم كالوصلة، والالتحام، والنصرة، والمناصرة. وهكذا عن طريق التجمع العصبي، وما يترتب عليه من قيم من مجمل هذه القيم، تتشكل - مثلا- العصبية السياسية والتي يمكن أن تتوج بالحصول على السلطة. لكن العصبية في نظر ابن خلدون لا تقتصر فقط على مستوى النسب وحده، بل إنها تمتد لتشمل الولاء والتحالف والنصرة والدعم مع أنساب أخرى.

على نوعية وشدة الروابط الاجتماعية إذ يقول: «و[إن] أهل الحضر لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها، قد تلوثت أنفسهم بكثير من مذمومات الخلق والشر، وبعدت عليهم طرق الخير ومسالكه¹⁴»، ويضيف قائلاً إن الترف والرفاه المفرط أفسد أخلاقهم وأنزلهم منزلة النساء وأضعف روابطهم الاجتماعية فتركوا أمر الحماية والدفاع إلى الحاكم الذي يسوسهم والحامية التي تولت حراستهم¹⁵. بالمقابل يصف أهل البدو بالأقرب إلى الفطرة وأبعد عما يتطبع في النفس من سوء الملكات، أي أن طبيعة الروابط الاجتماعية عند أهل البدو مجبولة على الفطرة والخير، وتميزهم ملكة الحرابة والصلابة لتحقيق ما تستلزمه الضرورة للتكيف مع مجال عيشهم سواء في حال الاستقرار أو الترحال¹⁶.

وعليه، فإن ابن خلدون بهذا المعنى إنما يريد أن ينبهنا للدور الذي تلعبه ظاهرة التمدن والتحضر وما يصاحبهما من انعكاسات «سلبية» على الروابط الاجتماعية التي تنحو نحو الضعف والانحلال. وعلى الرغم من كلِّ التحولات التي طالت المجتمعات العربية والإسلامية على مستوى قيم التضامن، فإن مساهمة ابن خلدون تظل مناسبة ودقيقة في وصف بعض مظاهر التضامن الحالي خصوصا الذي تعرفه البوادي والقرى. فبعد سنة 1960 سيعرف المغرب انجاشاً مهماً نحو التمدن. فقد كان معدل التمدن بالمغرب بعد الاستقلال لا يتجاوز 29 بالمائة لكنه -وبوتيرة متسارعة ساهم فيها النمو الديموغرافي والهجرة القروية- وصل إلى المرتبة الأولى على صعيد دول شمال أفريقيا بمعدل 60 بالمائة سنة 2010،¹⁷ ما كان له وقع كبير على طبيعة وشكل العلاقات والروابط الاجتماعية التي يفرضها نمط العيش

(14) ولي الدين عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج 1 - دار يعرب، ص 123.

(15) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(16) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

17) Alexandra Schaffar, et Dounia Nassori. «La croissance urbaine marocaine: convergence vs concentration», (pp 207-226), Revue économique, vol. 67, no. 2, 2016, p 212.

مع ذلك، لا يمكن إنكار ما أحدثته كذلك انتشار وسائل وتقنيات التواصل الحديثة من تحولات لا تخطئها العين المجردة فضلا عن عين الباحث. لا تقتصر هذه التحولات على مظاهر التفاعل والتواصل بين الأفراد والجماعات في شتى المجالات- التعليمية، والترفيهية، والاقتصادية والسياسية- فحسب، بل مسّت أيضًا المواقف والتمثلات الاجتماعية لمضمون العلاقات والروابط الاجتماعية.

بناء على هذه التحولات المهمة، فقد شكّل الرابط الاجتماعي- ولا يزال- موضوعا ملحًا ومثيرًا للاهتمام سواء بالنسبة للباحثين أو المؤسسات الرسمية، حيث يرى المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية¹⁹ -الذي يُعدُّ من إحدى المؤسسات شبه الرسمية- أن دراسة حالة الرابط الاجتماعي في المغرب، بمثابة «قضية ذات أهمية استراتيجية بالغة، نظرا للصعوبات الملموسة التي تطل العيش المشترك بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الصعيدين الوطني والدولي، حيث ساهمت أهم التحولات التي لحقت العلاقات الاجتماعية والناجمة عن ذلك، في تغير أشكال التضامن والعلاقات بين المواطنين المغاربة فيما بينهم ومع الدولة»²⁰. لم يقتصر الاهتمام بسؤال الرابط الاجتماعي على المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بل شكل محط انشغال مجموعة من الباحثين، تارة

(18) مصطفى اليحيوي، التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية خلال العقدين الأولين من القرن: 21 المقاربة الترايبية بعد 20 سنة من التجريب، (ص7-18)، ضمن كتاب التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب، تنسيق آمال بوعالي وعبد الرحمن علال، منشورات شبكة الشباب المغربي المنخرط بدعم من مؤسسة فريدريك ايرت، دجنبر 2022، ص 8.

(19) يهدف المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية- كما هو مبين في تقديم المؤسسة على منصتها- إلى المساهمة في تنوير صنع القرار الاستراتيجي. ذلك أن مهامه تتجلى في إجراء دراسات وتحليلات استراتيجية حول القضايا التي تحال عليه من طرف صاحب الجلالة. كما يسهر المعهد على القيام بمهمة البقطة على الصعيدين الوطني والدولي في مجالات تعتبر استراتيجية بالنسبة للبلاد، بالإضافة إلى فحص سير العلاقات الخارجية للمغرب في أبعادها المتعددة، مع إيلاء أهمية كبيرة للقضايا الشاملة.

(20) تقديم الرابط الاجتماعي، موقع المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية بالمغرب، تم استرجاعه بتاريخ 25 ماي 2023 على الرابط التالي: <https://ires.ma>.

بشكل غرضي وتارة بشكل عرضي. وقد توسل الباحثون في سؤالهم حول الرابط الاجتماعي بمدخل نظرية متعددة²¹ ومختلفة. وبما أن الغرض من الورقة ليس التفصيل في عرض الدراسات والأبحاث حول الرابط الاجتماعي سينصب اهتمامنا فقط على بعض الأبحاث والدراسات التي اعتمدت نظرية «قوة الروابط الضعيفة» للباحث مارك جرانوفيتير في قراءة وتحليل واقع الروابط الاجتماعية بالمجتمع المغربي. لكن يبدو من المناسب قبل البدء في تقديم هذه الأعمال المختارة، تقريب القارئ من أبعاد نظرية «قوة الروابط الضعيفة» وسياق ظهورها.

تقديم نظرية «قوة الروابط الضعيفة»²²

تعود محاولة مارك جرانوفيتير لوضع اللبنة الأساسية لنظريته المعروفة «بقوة الروابط الضعيفة» إلى سبعينيات القرن الماضي، حين كان يدرس إشكالية الشبكات الاجتماعية وتحليلها وكيفية عملها. وقد أهدت هذه المحاولة العديد من الباحثين الذين وجدوا فيها ملاذاً تفسيرياً لمجموعة من الوقائع التي تحيل على أشكال جديدة/قديمة من الروابط الاجتماعية. تؤكدُ نظريةُ جرانوفيتير أن قوة العلاقات والروابط بين الأفراد غير متكافئة وأن هذا التفاوت في القوة يفضي إلى ظهور أشكال أو تنتج عنه ظهور أشكال اجتماعية متباينة، حيث يظهر ذلك جلياً في بعض الظواهر الاجتماعية الخاصة مثل ظاهرة الترقّي الاجتماعي والولوج للمعلومة والفرص. يشير الباحث إلى أن الشبكات الاجتماعية تتألف من روابط ضعيفة وأخرى قوية، حيث تتحدّد طبيعة الروابط تبعاً إلى أربع خصائص: نسبة تردد التفاعل،

(21) تعتبر مساهمة ابن خلدون من خلال مفهوم العصبية، ومساهمة إميل دوركايم حول تقسيم العمل الاجتماعي وسؤال التضامن ومساهمة الإنتاجات «الكولونبالية» الذي اعتمد النظرية الانقسامية؛ أهم الخلفيات النظرية التي كانت تلهم الباحثين في معالجة إشكالية الروابط الاجتماعية.

(22) للمزيد من التفصيل حول نظرية قوة الروابط الضعيفة، يمكن مراجعة النص الأصلي: Mark Granovetter, The strength of weak ties, (p.1360-1380). The American Journal of Sociology, N°78, 1973.

أو الترجمة للعربية: مارك جرانوفيتير، قوة الروابط الضعيفة، (ص 133-156)، ترجمة ثامر الديب، مجلة عمران، عدد 7/26، خريف، 2018.

والكثافة العاطفية، ثم الحميمية وتبادل الخدمات. وبناء على هذه الخصائص، يمكن التمييز بين الروابط التي تجمع مثلا بين الفرد وأسرته (روابط قليلة لكنها قوية وثابتة في الزمن) وتلك التي تجمع بين الفرد وأصدقائه وحتى جماعة من الغرباء على محيطه (روابط قد تكون كثيرة وممتدة شبكيا ومؤقتة لكنها ضعيفة...)

انطلاقا من هذا التمييز، سيسعى جرانوفيتير إلى البرهنة - وبخلاف الاعتقاد السائد- على أنه بإمكان الفرد أن يربح أكثر من روابطه الضعيفة مقارنة بما تتيحه له روابطه القوية، وبهذا قد يعطي اهتماما أكبر للروابط والعلاقات البعيدة مما قد يعطيه لمحيطه القريب. يظهر للباحث أن الروابط الضعيفة أكثر نفعا وجدوى من الروابط القوية على اعتبار أن الأولى يمكن أن تبني جسورا بين مجموعة من فاعلين قد تفصل بينهم مسافات بعيدة، كما تساعد هذه الجسور في فك العزلة عن فاعلين قد لا يتاح الوصول إليهم إلا بعد عناء كبير. وهكذا تأتي أهمية الروابط الضعيفة من قدرة هذه الجسور على خلق طرق كثيرة ومتعددة لكن في نفس الوقت طرق قريبة ومختصرة وتتيح ولوجا أكثر لمعلومات قد تكون حيوية واستراتيجية.

يقول جرانوفيتير إن طابع التجديد والابتكار يظهر أكثر أهمية حينما تنتشر الأفكار والمعلومات عبر الروابط الضعيفة، لأن الأفكار التي تنتشر عبر الروابط الأسرية قد يغلب عليها طابع التكرار والرتابة وقد لا تحمل جديدا يذكر، في حين أن الأفكار التي تتردد عبر روابط الصداقة العابرة قد تحمل الجدة والمفاجئة وأشياء غير متوقعة. تتيح إذن العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين أفراد مختلفين وبعيدين اجتماعيا وجغرافيا؛ إمكانية التكيف وخلق وضعيات جديدة وربما الولوج إلى فرص جديدة غير معتادة وغير متوقعة في حين أن التفاعلات القديمة والمتكررة قد لا تحمل جديدا، اللهم ما يمكن أن تحققه من إشباع عاطفي. وهكذا فالفرد الذي يكتفي بروابطه القوية ويضيق من دائرة تفاعله قد يضع على نفسه إمكانية الوصول إلى معلومات حيوية وفرص غنية ومتجددة في حين أن الفرد الذي يوسع من دائرة رباطه لتشمل الضعيفة منها يفتح على نفسه إمكانيات وفرص مختلفة. يبدو إذن أن ما يُسمى بتأثير الشبكة (تطوير جماعة المنفعة) أكثر فعالية مما يسمى بتأثير القرب (القرب الجغرافي، القرابة، الشبكة المؤسسية) فيما يخص دوران وتدفق المعلومات.

يمكن القول إذن، حسب جرانوفيتز، إن غياب الروابط الضعيفة في محيط الفرد قد يفقده الكثير من الفرص والمعلومات مقارنة مع ما قد يفقده في غياب الروابط القوية بالنظر لأهمية تأثير الشبكة الممتدة والمتشعبة التي تخلقها الروابط الضعيفة. فخصوصية الروابط الضعيفة تكمن في قدرتها على الربط تدريجياً بين فاعلين منتمين لعوالم مختلفة يحملون الجديد لبعضهم البعض ويتواصلون بمعلومات يصعب الوصول إليها بطرق أخرى تقليدية وبدون الاحتكام إلى قواعد رسمية تُبنى عن طريق ممارسات أو عادات مألوفة وروتينية. وهكذا تخلص نظرية جرانوفيتز إلى نتيجة تبدو في ظاهرها متناقضة لكنها لا تخلو من بعض المصادفة: فإذا كان الضعف، بشكل طبيعي، هو سمة الرابط الضعيف فهو يكتسب قوة من وجهة نظر الشبكة الاجتماعية التي يتأسس عليها، على اعتبار أن الرابط الضعيف يشكل قاعدة حيوية للتبادل واللقاء والتواصل تتيح فرصاً أكبر مقارنة بالروابط القوية التي تبدو في ظاهرة قوية. فالروابط القوية هي روابط مباشرة ودائمة تشكل قبل كل شيء جماعة عاطفية ذات طبيعة حميمية وأسرية تسعى عادة إلى حماية الفرد ومساعدته ودعمه، في المقابل تشكل الروابط الضعيفة علاقات عفوية ومفتوحة وغير حميمية لكنها في بعض الأحيان أكثر فعالية في تطوير وتنمية النشاطات المهنية (البحث عن معلومة، عن عمل، توصية من قريب...).

بما أن نظرية جرانوفيتز تكشف اللثام عن الكيفية التي من خلالها يتم تطوير وبنية الروابط الاجتماعية داخل الشبكات الاجتماعية الحديثة وتقدم رؤية مختلفة للعلاقات العابرة والمؤقتة في ظل التحولات القيمة المرتبطة بالانتقال التكنولوجي والعملة، فإن دراساتٍ وأبحاثٍ متعدّدة قد ظهرت؛ حيث حاول من خلالها بعض الباحثين استكشاف دور روابط المحادثة الضعيفة على مواقع التواصل الاجتماعي في الدفع بل والرفع من قيمة النضال المدني وخلق الجماعات. إضافة إلى ذلك، فقد اختبرت مواقع التواصل الاجتماعي في إشكالية اللجوء للروابط الضعيفة من أجل مقاومة وتديير وضعية الهشاشة عند بعض الفئات الاجتماعية والناجحة سواء عن وضعية عطالة أو عن تديير المرض المزمن أو تديير التعايش مع الإعاقة.

الإنترنت كرابط ضعيف

منذ أن تحصل الوعي في المغرب بأهمية وسائل التواصل والمعلومات الحديثة في تنمية موقعه الاقتصادي والاستراتيجي بين دول العالم، دخل المغرب وبسرعة في سباق نحو «حوسبة» المجتمع بنفس الطريقة التي تدخل فيها بعض الدول الأخرى في سباق نحو التسليح. وبالنظر للتطور الذي تعرفه الأرقام المتعلقة بعدد مستعملي الإنترنت بالمغرب، لا يمكن إلا أن نقف مدهوشين أمام قوة الانتشار الذي حققه الإنترنت بالمجتمع المغربي منذ أن ارتبط البلد بالشبكة العالمية. وقد ورد في تقرير «إحصائيات عالم الإنترنت»²³ لعام 2023، أن نسبة مستخدمي الإنترنت بالمغرب بلغت 68.5 بالمئة من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة مرتفعة جدًا بالمقارنة مع المحيط العربي والأفريقي، حيث بلغت نسبة مستخدمي فيسبوك على سبيل المثال ما يقارب 71 بالمئة، وهي أعلى من نظيرتها حتى في بعض دول الاتحاد الأوروبي. وهكذا يمكن القول إن مجتمع الشبكات الرقمية حقق اكتساحًا واسعًا، خصوصًا في صفوف الشباب، وهذا دليل على أنه استطاع إشباع بعض الحاجيات الاجتماعية مثل التقارب والتفاعل والنضال وتجاوز المكان وتكوين جماعات عملية لتقاسم الخبرات والتجارب²⁴. هناك نسبة مهمة من المجتمع المغربي تستهلك الفضاء الرقمي لكن هناك اختلاف وتباين في كيفية تمثل هذا الفضاء وكيفية استعماله وتملكه²⁵. فبالإضافة للاهتمامات التعليمية والترفيهية التي عرف بها الاستعمال الرقمي، هناك أبعاد أخرى للتمثل والاستعمال تم البعد النضالي والبعد العلائقي ثم البعد التضامني²⁶.

23) World Internet Users Statistics and 2023 World Population Stats: published on January 25, 2024, accessed on May 28, 2024: <https://www.internetworldstats.com/stats1.htm>.

24) بشرى زكاغ، الشبكات الرقمية ودينامية الحقل الاجتماعي/السياسي بالمغرب، سلسلة أطروحات الدكتوراه، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2023.

25) Souad Azizi, (Direction), Internet au Maroc. Militantismes, sociabilités et solidarités numériques, Collection Logiques sociales, l'Harmattan, Paris, 2019, p13.

(26) المرجع نفسه.

الروابط الضعيفة والنضال الرقمي

منذ ما بات يعرف «بالربيع العربي» والاهتمام المعرفي بالإنترنت يتزايد يوما بعد يوم باعتباره فضاء لخلق روابط اجتماعية وأداة قوية للتعبير والحراك السياسي. فاستعمال الإنترنت قد حوّل من طبيعة ونوعية العلاقات الاجتماعية على مستويات عدة، ومن بينها العلاقات بالمؤسسات والتعبيرات النضالية. وعلى هذا الاعتبار، ركزت مجمل الدراسات التي اهتمت بالاستعمالات النضالية للإنترنت بالمغرب على ممارسات شباب حركة عشرين فبراير وعلى مساءلة مخرجات الربيع العربي. لكن بالمقابل هناك بعض الدراسات التي حاولت تجاوز هذا التركيز على حركة عشرين فبراير، أولا من خلال توسيع الاهتمام بأشكال أخرى من الجماعات النضالية، وثانيا من خلال مساءلة طبيعة هذه الأشكال الجديدة للحراك السياسي والتعبيرات السياسية الرقمية وإمكانية استمرارها. لكن القاسم المشترك بين مجمل هذه الدراسات التي اهتمت بالنضال الرقمي بالمغرب ركزت بشكل أو بآخر على إبراز أهمية وقوة الروابط على الإنترنت باعتبارها روابط ضعيفة لكن ساهمت بشكل فعال في خلق فضاء عام «رقمي» غير تقليدي وإطلاق دينامية سياسية غير مسبوقه لم تستطع المؤسسات التقليدية إليها سبيلا²⁷. وعلى الرغم من أن الفضاء العام الرقمي على فيسبوك مثلا لا يمكن أن يعوّض الفضاء العام الفيزيقي باعتباره فضاء تقليديا ومفضلا للتظاهر والاحتجاج، فإنه يسمح بتوفير دينامية وتنظيم قبليّين للفعل الاحتجاجي ويوفر بعد ذلك شهرة ومشاهدة أكبر لهذا الفعل.

(27) ظهرت بتاريخ 20 أبريل 2018 وعبر وسائل التواصل الاجتماعي في المغرب نداءات بمقاطعة ثلاثة شركات مغربية تمّ كُلا من شركة أفريقيّا غاز للمحروقات، وشركة سيدي علي للمياه المعدنية ثم شركة سنطرال دانون للحليب ومشتقاته. ورغم أن الحملة تنبأها نشطاء مجهولي الهوية إلا أن حملة المقاطعة هذه شكّلت وسيلة ضغط قوية من أجل الدفع بمهذه الشركات لخفض أثمان هذه المنتوجات المرتفعة. وللمزيد حول تفاصيل يمكن الرجوع إلى:

Nadia Salah, «Enquête L’Economiste-Sunergia/Boycott: C’est surtout une affaire de jeunes», l’économiste, N°:5279 Le 24/05/2018.

الروابط الضعيفة والتضامن الرقمي

لا تقتصر استعمالات الإنترنت - باعتبارها روابط ضعيفة ذات قوة معتبرة - على الحقل السياسي والنضالي فحسب، بل تتجاوزهما للحقول الاجتماعية/ التضامنية كذلك. ففي دراسة تُسائل بروز أشكال جديدة من التضامن الرقمي؛ حاول الباحث حسن عاطفي²⁸ - عبر دراسة وتحليل عينة من فيديوهات طلب الصدقة والمعونة المنشورة على الإنترنت - استخراج تيبولوجيا من وضعيات الهشاشة المعروضة للعموم، فاعلواها الرئيسيون عبارة عن أشخاص يطلقون نداءات إعانة عبر نماذج تواصلية تحاول إثارة الشفقة والرأفة. وقد وقفت الدراسة على ثلاثة عوامل متكاملة كانت وراء ظهور هذا النموذج من التضامن الرقمي لفائدة الأشخاص في وضعية الهشاشة، والذي يعتمد على الإنترنت المغربي كرابط ضعيف، وهي: أولاً العامل الثقافي والذي يعتبر الصدقة في حق المحتاج قيمة مقدرة، بل واجباً دينياً يجزى به المتصدق، خصوصاً إن كان غير معروف الهوية ولا ينتمي لشبكة الروابط القوية²⁹، ثانياً العامل السوسيو-اقتصادي الذي يظهر هشاشة وضعف التأمين الاجتماعي وعدم

28) Hassan Atifi, La vidéo en ligne de charité : espace de médiatisation de la vulnérabilité au Maroc, (p 103-126), in Azizi, Souad, (Direction), Internet au Maroc. Militantismes, sociabilités et solidarités numériques, Collection Logiques sociales, l'Harmattan, Paris, 2019, p107.

29) جاء في سورة البقرة «إِنَّ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَبِعَمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» البقرة: 271. ويستدل كثير من العلماء على تفضيل صدقة السر على الصدقة العلانية بهذه الآية، وذكروا أن إخفاءها أقرب إلى الإخلاص، وأبعد عن الرياء، وأقل إحراجاً للفقراء، وأسلم لهم من احتقار الناس لهم...

قدرة العديد من الأشخاص للتولوج لأشكال التضامن الرسمي الثابت والمستمر³⁰. ثالثًا العامل المرتبط بالبعد التكنولوجي الذي أتاح إمكانية امتلاك الأدوات التقنية التي تسمح بسرعة وصول وانتشار وضعيات الهشاشة والتعريف بها لدى عموم مستعملي الإنترنت. ويظهر من خلال العوامل الثلاثة التي كانت وراء بروز التضامن الرقمي أهمية الروابط الضعيفة التي يمنحها الإنترنت في تجاوز وضعيات الهشاشة الناتجة عن غياب الروابط القوية (الأسرة والمؤسسات الرسمية) وضعفها في الاستجابة لمتطلبات وحاجيات بعض الفئات الهشة.

وفي نفس السياق، أظهرت دراسة أخرى اهتمت بفئات الشباب الذي يعيش وضعية هشاشة جراء الإصابة بداء فقدان المناعة المكتسب، كيف شكل الإنترنت ملاذًا لبعض الشباب من أجل التعويض عما فقدوه وافتقدوه من حرارة الروابط القوية الأسرية³¹. وقد أظهر الباحث أن الاستعمالات الافتراضية لهؤلاء الشباب محددة بشكل كبير بوضعيتهم كمصابين بداء موصوم ويعرض صاحبه للوصم والتمييز، لأن الداء في التمثل السائد يحيل إلى العقاب الإلهي الذي يناله «المنحرفين جنسيا» (مثلين، متهنات جنس...). وبناء على هذه التمثلات التي في مجملها ذات طابع سلبي يعلن اكتشاف الإصابة بالداء وانكشاف سر الإصابة بالمحيط الاجتماعي عن نوع من القطيعة مع الروابط الأسرية (الروابط القوية) وبدء مسلسل الوصم والتمييز مهما كانت درجة الإصابة والمكانة الاجتماعية التي يحتلها المصاب داخل محيطه. وهكذا يظهر الباحث كيف أن الإنترنت يشكل بالنسبة لبعض

30) يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في أحد تقاريره المعنون ب «الحماية الاجتماعية بالمغرب، واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية» إلى أن نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب يتميز بتشكيلة واسعة من الأنظمة غير المترابطة والمجزأة والممولة أساسا من أجزاء القطاع الخاص وموظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية. أما باقي السكان النشيطين فهم مهمشون إذ أن حوالي 60 في المائة من السكان النشيطين محرومون من الحماية الاجتماعية: مهن حرة، والعاملين في القطاع غير المنظم، لا سيما في الفلاحة والصناعة التقليدية والتعاونيات الصغيرة، والأشخاص الذين يوجدون في وضعية انعدام الأمن الاجتماعي بسبب الحوادث أو حالات الفصل عن العمل أو انحلال ميثاق الزواج أو وفاة الزوج أو الزوجة.

31) Bouchaib Majdoul, Jeunes séropositifs marocains et internet : la force d'un lien faible, (p153-171), in Souad Azizi (sous la dir. de), L'Internet au Maroc: militantismes, sociabilités et solidarités, Paris L'Harmattan (coll. Logiques sociales), 2019, p 156.

هؤلاء الشباب وسيلة للبحث وتقاسم معلومات ذات مصداقية حول الداء وحول التطور الحاصل حول العلاجات في ظل ضعف أو غياب التأطير المؤسسي الذي يستجيب للحاجيات الحقيقية لهؤلاء الشباب. كما يشكل الفضاء الرقمي فرصة للخروج من العزلة الاجتماعية التي تفرضها الإصابة إلى فضاء أرحب بصحبة النظراء حيث أشكال المؤانسة الجديدة التي يغيب فيها الوصم والتمييز. لم تقتصر استعمالات الإنترنت كرابط ضعيف على هذا المستوى بل شكلت فرصة التفاعل بين النظراء لمحاربة التمييز وتحييد الوصمة التي تلحق بالداء من خلال استراتيجيات التطبيع مع الداء والمصابين به ومحاوله هدم الصور النمطية والنماذج التفسيرية الكلاسيكية المتداولة حول الداء³². يظهر لأول وهلة أن هذه «الروابط الرقمية» ما هي إلا روابط ضعيفة كبقية الروابط العابرة، لكن يبدو أنها أكثر قوة مما يمكن تصوره لأنها ستسمح للشباب المصاب بداء فقدان المناعة المكتسب باستعادة الروابط القوية التي افتقدوها في حياتهم الاجتماعية الواقعية.

تعد دراسة الباحثة آمال بوضبع حول استعمال الأشخاص ذوي الإعاقة للإنترنت³³ استمرارا لنفس الإشكالية السابقة، على اعتبار أنها اهتمت بفئة اجتماعية تعيش هي الأخرى على وقع الوصم والتمييز والهشاشة الصحية وتستعمل الروابط الرقمية وفق ما تفرضه وتستلزمه وضعيتها الاجتماعية هذه. حاولت الباحثة مساءلة العلاقة المفترضة ما بين الولوج لتكنولوجيا المعلومات والتواصل الحديثة والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي إعاقة وقدرة هذه الوسيلة وحدها على تحقيق الاندماج المنشود. وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الولوج غير المتكافئ للأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الرقمية بحكم المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي المتباين، فإن اللجوء إلى الإنترنت كفضاء للمتعة والمؤانسة بدل الوسائط الأخرى يرتبط - في جزء كبير منه - بالمستوى التعليمي ومستوى

(32) المرجع نفسه، ص 166.

33) Amal Bousbaa, Les enjeux de l'accessibilité aux NTIC des personnes en situation de handicap: quelles implications sur les liens sociaux? (pp173-190), in Souad Azizi (sous la dir. de), L'Internet au Maroc: militantismes, sociabilités et solidarités, Paris L'Harmattan (coll. Logiques sociales), 2019.

القدرات المعرفية للأشخاص ذوي الإعاقة³⁴. وفي كل الأحوال، ومن وجهة نظر الباحثة، سمحت الروابط الاجتماعية على الإنترنت بتجاوز الحدود والعراقيل التي تفرضها الإعاقة والتعامل بجرية أكثر مقارنة مع اللقاءات المباشرة³⁵. فالإنترنت يسمح بانتقاء المتحدثين والتحكم أكثر بمستقبل العلاقات كما يسمح بإخفاء العجز الجسدي واختيار التوقيت والشخص المناسب لتقاسم المعلومة حول الإعاقة. والإنترنت لا يخلو بدوره من مواقف الوصم والرفض ومحاولات استغلال الضعف الناتج عن الإعاقة. وهكذا يمكن للشخص أن يتخلص من ثقل جسده المعاق والموصوم بأن يختار بين مطابقة هويته الرقمية مع هويته الحقيقية أو مخالفتها بحسب وضعية التفاعل.

يظهر من خلال نتائج الدراسات التي قدمنا بعضها هنا أن الإنترنت يمكن أن يشكل ملاذاً مهمًا يوفر علاقات وروابط تبدو ضعيفة وعابرة لكنها تعتبر مصدرا غنيا بالفرص والإمكانات للفئات التي لا تستطيع تقوية موقفها عبر القنوات التقليدية وكذلك بالنسبة للفئات التي تعيش هشاشة في روابطها القوية. لكن رغم ما يمكن أن يقدمه الإنترنت من بدائل على مستوى العلاقات والروابط؛ لا يمكن المجازفة بالقول بوجود مجتمع شبكي افتراضي بشكل مطلق وكلي، خصوصا في المجتمعات التي لا تزال تتأرجح بين التقليد والحداثة وتعرف نسب أمية معتبرة كالمغرب، إذ ما يزال الأفراد، يتكوّنون جماعات حقيقية غير افتراضية ويدخلون في صلات اجتماعية حقيقية من كل الأنواع، ويحاولون أن يُشبعوا حاجاتهم الاجتماعية العاطفية بقدر استطاعتهم³⁶.

(34) المرجع نفسه، ص 177.

(35) المرجع نفسه، ص 183.

(36) بوير كارل، المجتمع المفتوح وأعداؤه، ترجمة حسام نايل، بيروت، التنوير للطباعة والنشر، طبعة 1، 1915، ص 288.

المعارف والصدقات كروابط ضعيفة حقيقة³⁷

تشكل ظاهرة البطالة- لاسيما بطالة الشباب- أحد أهم التحديات التي تواجه المغرب. وعلى الرغم من أن المحاولات والمبادرات الاقتصادية التي سعت إلى امتصاص هذه الظاهرة، فإن تفاقم الأزمات الاقتصادية وكذا توالي سنوات الجفاف حال دون تطور الوضع إلى الأحسن. وإذا تحدثنا بلغة الأرقام، فإن معدل البطالة قد انتقل ما بين الفصل الثالث من سنة 2022 ونفس الفصل من سنة 2023، من 11,4% إلى 13,5% على المستوى الوطني، ومن 15% إلى 17% بالوسط الحضري ومن 5,2% إلى 7% بالوسط القروي. ويبقى معدل البطالة مرتفعا بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، مسجلا 38,2%، والنساء 19,8% والأشخاص الحاصلين على شهادة 19,8%³⁸.

كما تشير التقارير أن القطاع العمومي يستقبل 8,5% فقط من الساكنة المغربية النشيطة في حين أن هناك غلبة قوية ومهمة من العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في البيوت في إجمالي السكان العاملين في القطاع الخاص غير المهيكل بالمغرب، ويمثلون ما يقرب من 49 بالمائة، مقابل 43 بالمائة من العاملين بأجور في القطاع الخاص، وحوالي 8,5 بالمائة من الساكنة النشيطة يعملون في القطاع العام.³⁹

على الرغم من القصور الكبير الذي تسجله المنطقة العربية على مستوى توفير البيانات والإحصائيات بصفة عامة وفي مجال العمل غير المهيكل بصفة خاصة، فإن تقديرات

(37) نستعمل مصطلح «الحقيقية» للتمييز بين الروابط الواقعية التي تصل التفاعل المباشر وبين «الافتراضية» التي تقتصر على التفاعلات عبر الشاشة.

(38) مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2023، تم تحريرها ونشرها بتاريخ 5 فبراير 2024، تم استرجاعها بتاريخ 26 ماي 2024 على الرابط التالي:

https://www.hcp.ma/La-situation-du-marche-du-travail-en-2023_a3816.html

(39) ندوة حول القطاع غير المهيكل في المغرب، تنظيم مركز السياسات من أجل الجنوب، يوم 5 دجنبر 2023، تم استرجاعه يوم 10 ماي 2024 على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=1FGlxI TR8WE>

المؤسسات الوطنية والدولية تذهب إلى أن نسبة تتراوح بين 60 و80 بالمئة من الساكنة النشيطة المشتغلة بالمغرب تزاوُل أنشطة تندرج ضمن الاقتصاد غير المهيكل⁴⁰. وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تفسر استمرار القطاع غير المهيكل بالمغرب. ولعل أهم هذه العوامل التي يَجمُلها لنا تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي، هي: أولاً، مستوى التأهيل غير الكافي الذي يُقْصِي العديد من السكان النَّشِيطِينَ من الاشتغال في الاقتصاد المنظم، ثانياً قلة فرص الشغل اللائق والدائم بالعالم القروي خصوصاً لفئة النساء، ثالثاً إشكالية تمثيلية الفاعلين المشتغلين في الاقتصاد غير المنظم ووجود صعوبات في تنظيم المهن تُعيقُ تَحْدِيثَها وإدماجها في القطاع المنظم، كما يعود سبب استفحال ظاهرة العمل غير المهيكل إلى اتسام منظومة الحماية الاجتماعية لِحَدِّ الآن بإدماجية ضعيفة وتراجع دور الدولة في بعض الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى استمرار الحواجز القانونية والتنظيمية التي تعيق مسلسل إدماج الاقتصاد غير المنظم، مع صعوبة الولوج إلى التمويل وإلى السوق والوعاء العقاري الملائم، وكذا إلى آليات مناسبة للدعم والمواكبة غير المالية لتيسير الانتقال إلى القطاع المنظم، وأخيراً محدودية فعالية القوانين مع استمرار بعض ممارسات الفساد⁴¹.

في ظل هذه الأوضاع التي يعرفها قطاع الشغل غير المهيكل والذي لا يمكن الكشف عن منطق اشتغاله الداخلي وكيفية استثماره ليد النشيطة إلا بعمل استطلاعي كفي وتبع إثنوغرافي، تأتي بعض الدراسات القليلة لتكشف عن بعض آليات اشتغاله خصوصاً ما يتعلق بطرق التشغيل وتكوين شبكات وآليات التضامن والتأمين في ظل غياب وضعف الآليات الرسمية.

40) محمد منذر بلغيث، عزام محجوب، العمل غير المهيكل في البلدان العربية من خلال المؤشرات والبيانات الاحصائية الدولية، سلسلة تقارير رقم 9، شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية، 2014، ص 165.

41) مقارنة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير لمنظم بالمغرب، المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، 2021، (بدون صفحة) على الرابط التالي:

<https://www.cese.ma/media/202303//Synthese-e%CC%81conomie-informelle.pdf>

وبالفعل، فإن دراسة عبد الله زهيري⁴² تكشف لنا عن دور الصداقة بوصفها رابطاً ضعيفاً ذا قوة في مجال البحث عن فرص الشغل في مجال البناء. يشير الباحث إلى أن البحث عن الشغل في مجال البناء يعتمد لدى فئة مهمة من العاملين الموسمين على العلاقات والروابط الأسرية والقبلية والإثنية. فأبناء القبيلة والإخوة المباشرين وأبناء العمومة خصوصاً من أصحاب الخبرة والمعروفين بسمعتهم الجيدة، هم أهم الجسور في عثور الوافدين الجدد والقدامى على العمل في أورش البناء. لكن وبالإضافة إلى الروابط الإثنية والقبلية والأسرية التي كرس لها جزءاً مهماً من البحث والدراسة، يمكن الحديث ضمن قائمة الروابط الاجتماعية عن رابط اجتماعي آخر قلماً يُنتَبه إليه، وهو رابط الصداقة. يقترح علينا الباحث بعض التعريفات التي استقاها من الباحث السوسيولوجي كلير بيدار (Claire Bidart) في أحد أبحاثه⁴³ التي تردُّنا إلى معنى رابط الصداقة ضمن المقولات العادية السائدة. هناك تعريف ذو خاصية «درامية» للصديق؛ حيث يميل إلى ذلك الشخص الذي «يمكن التعويل عليه عند الحاجة للمساعدة في حل بعض المشاكل الخطيرة»، كما أن الصديق هو ذلك الشخص «الذي يمكننا الوثوق به»، ولكن في كل الأحوال هناك «نواة ثابتة» للصداقة تُؤسَّس على الدعم والثقة.

لكن ما المضمون الذي يعطى لمفهوم الصديق في السياق المغربي؟ تشير دراسة الباحث عبد الله زهيري- حول العاملين في مجال البناء بالدار البيضاء- إلى أن الصداقة تحيل إلى الرابط الاجتماعي الناتج عن التجربة الناجحة في العيش المشترك بين عاملين أو أكثر. والتجربة الناجحة في العيش المشترك تعني السكن المشترك والأكل المشترك مدة الاشتغال

42) Abdallah Zouhairi, Le travail précaire. Le cas des maçons à Casablanca, thèse de doctorat en Sciences sociales, spécialité : Sociologie, sous la direction de Jamal Khalil, Université Hassan II – Casablanca, 2014, p229.

43) Claire Bidart, L'Amitié-un lien social, Paris, Ed. La Découverte, 1997.

المشترك في ورشة مشتركة دون وجود صراعات ثم الانتقال إلى ورشة ثانية في مشروع موالي⁴⁴.

مع ذلك، فإن مضمون الصداقة قد يخفي مستويات متعددة من الكثافة والأهمية لهذا الرابط. فالثقة وحفظ الأسرار والقرب العاطفي والتواجد المستمر هي المستويات المتعددة التي تتضمنها علاقة الصداقة (بيدار، 1997). فبالنسبة لعمال البناء - موضوع اشتغال الباحث عبد الله زهيري-ربّما لا يعني دائما العيش المشترك بصحبة أحدهم - أي المبيت المشترك والأكل المشترك والعمل المشترك - أنه صديق يمكن الوثوق به والتعويل عليه. على هذا المستوى يصلح الحديث في نظر العاملين عن «معارف» بدل الحديث عن أصدقاء، فالصداقة هي العيش المشترك المصحوب بمنسوب الثقة والتعاون المتبادل. فهؤلاء العاملين ممن يوجدون في دائرة الأصدقاء هم ممن تتوطد العلاقة بهم من خلال تبادل أرقام الهواتف الذي يسمح بالحفاظ على التواصل وتبادل المعلومات بخصوص فرص الشغل المستقبلية.

بصفة عامة وبمقارنة هذا الرابط مع الروابط الأخرى الأسرية والإثنية، يمكن تصنيفه باعتباره رابطا ضعيفا، لكن في حالة عمال البناء يبدو أن لهذا الرابط الضعيف قوة يتم استثمارها من طرف العمال في مجال البحث عن فرص الشغل والظروف الجيدة المصاحبة له. ففي كثير من الأحيان وبفضل شبكة الروابط الضعيفة التي ينخرط فيها العامل بوعي أو بدون وعي منه يمكنه العثور على فرصة عمل أفضل وظروف عمل أفضل مما هو عليه، كما يمكن عن طريق هذه الروابط الضعيفة للمعلومة أن تأتي إليه دون طلبها، كما يمكنه عبر شبكة الروابط الضعيفة التعرف على خريطة الأجور بالأوراش الموزعة على ربوع المدينة بل حتى خارجها مما يمكنه من تدبير الاختيارات المتاحة.

وفي نفس سياق الدراسة السابقة وارتباطا بموضوع الشغل غير المهيكل وكيفية اشتغاله والولوج إليه خصوصا من طرف النساء؛ تحاول الباحثة سناء بنبلي في دراساتها حول الوجود

44) Abdallah Zouhairi , Le travail précaire. Le cas des maçons à Casablanca, thèse de doctorat en Sciences sociales, spécialité : Sociologie, sous la direction de Jamal Khalil, Université Hassan II – Casablanca, 2014, p234.

النسائي بالفضاء العام⁴⁵ - ومن خلال بحثها حول نادلات المقاهي بمدينة الدار البيضاء - أن تفهم التحولات التي طرأت على الروابط الاجتماعية بالتوازي مع التغيرات الاجتماعية التي يعيشها المجتمع المغربي والتي كان من أبرز أشكالها ذلك التواجد النسائي بالفضاء العام عن طريق مبرر الشغل غير المهيكّل. وإذ تؤكد الباحثة على تأثير التغيرات الاجتماعية على طبيعة وشكل الروابط الاجتماعية سواء بالفضاء الخاص أو العام فإن التأثير يأخذ شكلا خاصا عندما يسلط الضوء على الفئات التي تعيش على وقع أزمت في روابطها الأولية كحالة النادلات بالمقاهي الشعبية.

تشير الباحثة إلى أن جل المشاركات في هذا البحث، عبّروا بصيغة أو بأخرى، عن وجود أزمة بالروابط التقليدية⁴⁶ (الأسرة على وجه التحديد) كانت أحد العوامل المهمة في اتخاذ قرار العمل كنادلة بالمقهى، حيث أن العمل بالمقهى لم يشكل اختيارا بين اختيارات متعددة متاحة، بل قرارا تدفع له النساء دفعا حتى تتفادى «العمل الجنسي» أو «الجلوس بالبيت دون شغل» أو «مد اليد للآخر». غالبا ما يشكل اتخاذ هذا القرار لحظة شخصية تعاش على إيقاع الألم والصراع مع المحيط العائلي. تشكل وفاة الوالدين أو أحدهما أو الانفصال عن الزوج والتكفل بالأبناء زيادة على ظروف الهشاشة الاجتماعية التي تعيش على وقعها فئات مهمة من النساء، كما تشكل التحولات التي طالت قيمة علاقات القرابة حيث أن الحفاظ على العلاقات القوية أصبح يخضع أكثر فأكثر لمنطق العطاء مقابل العطاء، وهذا هو أحد العوامل المفسرة لمثل هذا القرار.

حاولت الباحثة أن تشرح لنا كيف تدفع الأزمة التي تعيشها النادلات داخل الروابط القوية (الآباء، الإخوة، الأزواج...) إلى الخروج للفضاء العام ومحالة استثمارها في طريق البحث عن تأكيد الذات من خلال الاستقلالية والاستقرار المادي. لكن مع تآكل وضعف الروابط القوية يستحيل اكتساب الاستقلالية والتوازن المادي دون الاندماج في شبكات

45) Sana Benbelli, Cafés d'hommes, services de femmes. Les serveuses de café dans les quartiers populaires à Casablanca, éditions du Croquant, 2023.

(46) المرجع نفسه، ص 106.

اجتماعية واستثمار وتقوية الروابط الثانوية «الضعيفة» والعبارة⁴⁷. لكن سرعان ما يظهر أن هذه الروابط الثانوية والضعيفة تشكل في واقع الأمر رأسمالا اجتماعيا جديدا يتيح أشكالاً جديدة من التنشئة الاجتماعية لفائدة النادلات، مبنية على مبدأ التعاون وتبادل المصالح والخدمات. يتيح التفاعل، بفضاء المقهى، مع الزبناء وزملاء المهنة باعتبارهم «روابط ضعيفة» للحصول على خدمات ومعلومات وموارد مهمة بالنسبة للنادلات في سبيل تحقيق الاستقلالية المادية والاجتماعية. فالحصول على عوائد مادية عن طريق المعاملة والخدمة الجيدة تجاه الزبون ثم الدخول في علاقات تعاون مادي مع باقي الزملاء في العمل من أجل تخفيف الأعباء اليومية (التشارك في وجبة الغداء) أو اللجوء إلى المدخرات الجماعية ثم الحصول على معلومات حول فرص الشغل المستقبلية، كلها أشكال من الفوائد التي توفرها الروابط الضعيفة⁴⁸.

قد لا يختلف الباحثون المنشغلون بسؤال الروابط الاجتماعية على ما تقدمه نظرية جرانوفيتير من نموذج تفسيري قد يسعف إلى حد كبير في فهم وتفسير التحولات التي تقع على مستوى تمثل واستهلاك الرأسمال الاجتماعي الذي توفره مختلف الروابط الاجتماعية. فمظاهر القوة التي يمثلها الرابطة الضعيف تظهر في سياقات متعددة وتعوض في كثير من الأحيان ما تعجز عن تحقيقه الروابط التقليدية التي نعتبرها قوية. فالروابط الاجتماعية على الفضاء الرقمي - باعتبارها روابط ضعيفة - أسعفت ولو بشكل مؤقت العديد من الفئات الاجتماعية المرتبطة بشبكة الإنترنت في مقاومة بعض من مظاهر الهشاشة الناتجة عن البطالة أو الهشاشة الصحية أو الهشاشة الناتجة عن فقدان أو أزمة في الروابط القوية. كما ساهمت وتساهم بعض الروابط المهنية وروابط الصداقة في تلبية بعض الحاجيات المادية فضلا عن بعض الحاجيات المعنوية.

(47) المرجع نفسه، ص 127.

(48) المرجع نفسه، ص 128.

لكن بالمقابل لا يجب التضخيم من أهمية الروابط الضعيفة بالمقارنة مع الروابط القوية خصوصا في المجتمعات العربية التي لا تزال تعيش على إيقاع سجلّين قيميّين مختلفين في الآن ذاته، هما: أولاً سجل ينحو أكثر فأكثر نحو الفردانية ويعتدُّ بقيم النجاح الفردي أكثر من النجاح الجماعي، ويجنح نحو علاقات أكثر نفعية ويتعدّد أكثر عن الروابط التقليدية والانفتاح أكثر على الروابط الضعيفة، ثم ثانيًا سجل جماعي تمثّل فيه قيم الأسرة والقبيلة والانتماء الإثني حجر الزاوية ضمن شبكة التضامن الاجتماعي. واعتبارا لذلك وحتى لا يتم المغلاة في إسقاط النظرية بشكل فج على واقع المجتمع المغربي دون مراعاة لطبيعته المركبة⁴⁹ ودون الانتباه لبعض الخصوصيات التي تضع حدودا للنظرية، سنقدم بعض ملامح القصور التي تدعو للحذر النظري والمفاهيمي في استثمار هذه النظرية.

49) Pascon, Paul. La nature composite de la société marocaine. Bulletin économique et social du Maroc N° 155-156, 1986, pp. 211-215.

في حدود ومحدودية نظرية قوة الروابط الضعيفة

يبدو من الأجدى النظر إلى هذه الأنواع من الروابط التي تطرحها نظرية جرانوفيتير (الرابط الضعيف/الرابط القوي) من منظور تكاملي بدل النظر إليه من منظور تقابلي، حيث يستحيل إجراء ترابئية على مستوى أهمية الروابط كما يمكن أن يفهم من مضمون النظرية. فعلى المستوى الواقعي قد تبدو الروابط الضعيفة تارة ذات أهمية قصوى حينما تعجز الروابط القوية للاستجابة لبعض الحاجيات، وفي كثير من السياقات لا تفيد الروابط الضعيفة في شيء حينما يتعلق الأمر ببعض الحاجيات المصيرية والحيوية كالتعليم والصحة وغيرها، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا النوع من الروابط محمدا لوحده في تقوية الرأسمال الذي يفيد في البحث عن الفرص والمعلومات. وهكذا ليس للرابط الضعيف إلا أن يُضاف لسلسلة الروابط الأخرى المهمة والقوية مما قد يشكل على حد تعبير كلير بيدار تلك التعددية (multipléxité) التي تحيل إلى «تلك النزعة التي تعمل على استثمار كل هذه الروابط دفعة واحدة»⁵⁰.

قد نعتبر من جهة ثانية أنه من المقبول الاحتفاظ بشبكة روابط ضعيفة يزيد عدد أفرادها على المئات كما يحصل في بعض المواقع ذات الطابع المهني كموقع مثل لينكدين (Link-dIn)، ولكن يبدو من المستحيل على فرد داخل المجتمع أن يحتفظ بعلاقات اجتماعية يزيد عددها عن المائة، بل ربما يصل العدد إلى ضعف أو ثلاثة أو أربعة أضعاف هذا العدد. تشير بعض الدراسات إلى أنه من المستحيل المحافظة على علاقات اجتماعية مستقرة ضمن شبكة تحتوي أكثر من 150 شخصا، ويعرف هذا الرقم على نطاق واسع بأنه «رقم دنبار» Dunbar's Number، نسبة إلى عالم الأنثروبولوجيا البريطاني روبين دنبار، الذي أشار إلى أن الشعائر الضرورية «للتوافق الاجتماعي» تنحل في الجماعات التي يزيد عدد أعضائها على 150 تقريبا، حيث يستعصي على الفرد الواحد الحفاظ على مجمل هذه

50) Claire Bidart. L'amitié, les amis, leur histoire. Représentations et récits, (pp. 21-42), Sociétés contemporaines, vol. 5, no. 1, 1991, p 36.

الشعائر في تعامله مع هذا الكم الهائل من الأفراد الذين يشكلون شبكة علاقاته. فإذا طبقنا رقم دنبار على جميع مواقع الشبكات الاجتماعية، فإن أية «قائمة أصدقاء» تزيد على 150 لا صدقية لها ويستحيل حصول التوافق الاجتماعي داخلها⁵¹.

وهكذا لا يجب المغالاة في الحديث دائما عن آثار اجتماعية إيجابية للروابط الضعيفة في المجتمع المغربي، فإذا أخذنا على سبيل المثال الروابط الضعيفة على الإنترنت والتي تشكل مصدرا مهما للبعض، فعدد مستخدمي الشبكات في المغرب وإن كان في تزايد، فإنه ليس مطّردًا، ويتأثر بعدم المساواة الجنسية والمادية والجغرافية، في حين يجري استبعاد أعداد من المواطنين لافتقارهم المهارات والتعليم والوسائل التكنولوجية. وجب إذن الاشتغال بتحليل أكثر عمقا يأخذ المعطيات والمستجدات في الحسبان، ويهدف إلى فهم دينامية مجتمع الشبكات المغربي واختلافه، وتعدد تجسّداته، وإدماجه أو استبعاده، وامتداده أو تقلصه⁵². يظهر أن الاستفادة من القوة التي تمنحها الروابط الضعيفة على الإنترنت ليست متاحة للجميع وليست متاحة على قدم المساواة إذا أخذنا بعين الاعتبار متغيرات النوع الاجتماعي والانتماء السوسيو مهني والجغرافي. فالشباب المتعلم أكثر استفادة من نظرائهم من غير المتعلمين، والشباب أكثر استفادة من الجيل الذي سبقهم، وسكان القرى أقل استفادة من سكان الحواضر، حيث تبقى الروابط التقليدية المباشرة أكثر قوة وأكثر ضمانا⁵³.

من جهة أخرى ورغم ما يمكن أن يميز العلاقة بين الشباب وآبائهم من توتر وغياب التواصل في بعض الأحيان وخصوصا داخل الفئات الأكثر هشاشة فإن الأسرة لا تزال

51 Dunbar, Robin, How Many Friends Does One Person Need?: Dunbar's Number and Other Evolutionary Quirks Hardcover – Labrary f congress cataloging-in-Publication Data, September 27, 2010. «In the begining» 1er Chapitre, pp1-11, disponible sur le lien: <http://www.amazon.com/Many-Friends-Does-Person-Need/dp/0674057163>.

52) بشرى زكّاغ، الشبكات الرقمية ودينامية الحقل الاجتماعي/ السياسي بالمغرب، سلسلة أطروحات الدكتوراه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

53) المرجع نفسه.

تلعب دورا مهما في حياة الشباب، فهي السند والملجأ عند الشدائد: «يعتبرها الشباب أنفسهم ملاذا في ظل الأزمات المادية. فالتوجه العام نحو الأسرة النووية تعترضه عوائق تحول وتكوين بيت مستقل تأتي في مقدمتها التأخير في دخول عالم الشغل»⁵⁴. وهكذا استطاعت الأسرة أن تطور أشكالاً متعددة للتكيف مع الواقع الجديد مع الحفاظ على بعض القيم والممارسات الموروثة والمتمثلة في قيم الشرف والاحترام والتعاون المتبادل والتضامن. فالأسرة غالبا ما تكون حاضرة في الأحداث الكبرى للحياة كالزواج والطلاق والموت والمناسبات الدينية وحتى في وقت الأزمات الاجتماعية⁵⁵. وهكذا يعود سبب الثبات النسبي للنموذج الاجتماعي المغربي حسب أحدث الدراسات حول الرابط الاجتماعي إلى الأولوية التي يمنحها الفرد المغربي للرابط الأسري على حساب الروابط الاجتماعية الأخرى⁵⁶، حتى مع البعد الجغرافي بين أفراد نفس الأسرة بفعل الهجرة الخارجية.

يُذكر أن التحويلات المالية للمهاجرين العرب نحو بلدانهم الأصلية تعتبر الأهم بين المجتمعات الأخرى⁵⁷، حيث تشكل - على سبيل المثال - عاملا هيكليا في الاقتصاد الوطني

54) Rahma Bourqia, Mohammed El Ayadi, Mokhtar El Harras et Hassan Rachik, Les jeunes et les valeurs religieuses, Editions Eddif, Casablanca, 2000, p 45.

55) Familles au Maroc, les réseaux de solidarité familiale, Etude démographiques, Centres d'études et de recherches démographiques, 2011, modifié en 2022, p12.

56) Séminaire. Présentation des principales conclusions de la 3 -ème édition de l'enquête nationale sur le lien social, volet «famille et femme», IRES, Rabat, le 21 Février 2024, p 7.

57) Déterminants des Transferts et des Investissements des Migrants Marocains à l'Etranger, Haut-Commissariat au Plan- Royaume du Maroc, Décembre 2022, p23.

المغربي بحكم عدد المهاجرين إلى الخارج⁵⁸ وبحكم حجم هذه التحويلات⁵⁹. ولعل أحد العوامل المفسرة لأهمية هذه التحويلات هو قوة الرابط الأسري ومنسوب الثقة المرتفع بين أفرادها وواجب الدعم في فترة الأزمات⁶⁰. تستعمل تحويلات المهاجرين غالبا في الاستثمار⁶¹ الذي يشرف عليه بعض أفراد العائلة بحكم الثقة كما يتم توظيفها في المصاريف المعتادة، حيث يلاحظ التأثير الإيجابي للتحويلات المالية للمهاجرين على تدرس الأطفال⁶².

نشير إلى أن أنظمة الحماية الاجتماعية بالمغرب لا تغطي سوى فئة قليلة من المنخرطين كالموظفين الحكوميين وعمال القطاع المهيكل. وبغض النظر عن البرامج الاجتماعية الموجودة في طور التنزيل⁶³ فتغطية التقاعد لفائدة الأشخاص المسنين الذين تزيد أعمارهم على الستين سنة مثلا لا تتجاوز 16,1 بالمائة في حين أن التأمين على الصحة لا يخص سوى 13,3 بالمائة من نفس الفئة. وعلى اعتبار حجم وطبيعة المساعدة الاجتماعية التي تحتاجها هذه الفئة الاجتماعية بالنظر لتراكم عوامل الهشاشة الاجتماعية والصحية؛ يظهر أن الروابط القوية والتضامن الأسري وخصوصا التضامن بين الأجيال على مستوى تدبير

(58) حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2020 شكل عدد المهاجرين المغاربة للخارج ما يقارب 5,4 مليون مهاجر.

(59) حسب نفس إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2020 شكلت التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة سنة 2020 ما يفوق 7 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

(60) Déterminants des Transferts et des Investissements des Migrants Marocains à l'Étranger, Op.cit, p 6.

(61) المرجع نفسه، ص 20.

(62) Ibourk, Aomar, et Mohammed Bensaïd. «Impact des transferts de fonds des migrants marocains sur l'éducation de leurs enfants restés au Maroc», Migrations Société, vol. 155, no. 5, 2014, pp. 13-28.

(63) بعد فشل نظام التأمين الاجباري على المرض والمعروف اختصارا «بالراميد» أطلق المغرب مؤخرا نظام التغطية الاجتماعية الشامل سيستفيد منه الفلاحون وحرفيو ومهنيو الصناعة التقليدية والتجار، والمهنيون ومقدمو الخدمات المستقلون، الخاضعون لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، ليشمل في مرحلة ثانية فئات أخرى، في أفق التعميم الفعلي للحماية الاجتماعية لفائدة كل المغاربة.

هذا الواقع يبقى قويا ومتنوعا وذا مغزى في تعويض النقص والضعف الحاصل في نظم الرعاية الاجتماعية الرسمية⁶⁴. فعلى سبيل المثال وإلى حدود سنة 2018 بلغت نسبة مساهمة الأسر في تكاليف الصحة بالمغرب ما يناهز 27,8 مليار درهم على شكل تكاليف مباشرة وهو ما يمثل 45,6 بالمائة من مجموع المصاريف الشاملة للصحة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك مساهمات الأسر المباشرة السنوية في التأمينات الصحية؛ تصعد مساهمة الأسرة إلى 59,7 بالمائة في حين أن مساهمة الدولة لا تتجاوز 29,3 بالمائة والبقية تعود للقطاع الخاص والمؤسسات الدولية⁶⁵.

لا تقتصر مساهمة الأسر على الجوانب التي يمكن حسابها بشكل مادي مباشر، بل هناك مساهمات للأسف لا يتم تمييزها والانتباه إلى أهميتها مع العلم أنها توفر على الدولة تكاليف مهمة كما هو الشأن بمعظم المجتمعات الغربية⁶⁶. إن الصحة والمرض هي قضية أسرية بامتياز تعتمد بشكل أساسي على الروابط القوية، فحينما يمر الشخص بتجربة مرضية معينة أو عجز معين لا يجد في الغالب إلا أفراد أسرته الصغيرة أو الممتدة ممن يلتفون حوله ويلعبون دور «المجموعة المنظمة للعلاج»⁶⁷. فالأسرة قد تلعب إما دور الوسيط بين المريض العاجز وبين الجهاز الطبي كما يمكن أن يلعب أحد أفرادها دور المساعد الطبيعي. فالمساعد الطبيعي هو ذلك الشخص الذي ينتمي غالبا للأسرة ويأخذ على عاتقه التكفل بالشخص

64) Béatrice Lecestre-Rollie, Les solidarités familiales au Maroc : permanences et changements, (pp.51-64) Mondes en développement, vol.171, no.3, 2015, p.52.

65) Comptes Nationaux de la santé, Direction de la planification et des ressources financières, Ministère de la santé – 2018, p54.

66) تخصص بعض الدول الغربية كفرنسا وكندا مثلا بعض التعويضات المادية والامتيازات الضريبية وكثير من المرونة في توقيت العمل بالنسبة للأشخاص الذين يعتنون بفرد من أسرهم في وضعية حاجة مثل الإصابة بالأمراض المزمنة أو الشيخوخة أو الإعاقة أو غيرها.

67) Serge M'Boukou, Trajectoires du soin en Afrique, Le Portique [On-line], e-Portique, Online since 14 June 2007, connection on 02 June 2024, p10. URL : <http://journals.openedition.org/leportique/944>.

المريض بشكل طوعي أو اتفاقي بين أفراد الأسرة ودون مقابل لكن بتكلفة نفسية وصحية ومادية لا يمكن أن يتحملها إلا رابط قوي متمثل في أفراد الأسرة. وقد أثبتت مجموعة من الدراسات التي اهتمت بالرعاية الاجتماعية للأشخاص في وضعية مرض أو عجز أنه غالبا ما تلعب الأم والأخت دور المساعد الطبيعي في حالة الإصابة بداء فقدان المناعة المكتسب⁶⁸، كما في حالة الإصابة بالسرطان⁶⁹، كما هو الحال بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة⁷⁰.

لهذه الأسباب وغيرها تُعبر فئة كبيرة من المغاربة عن ميول إيجابي نحو التفاعل داخل عائلة الانتماء لدرجة التوقع داخل المحيط العائلي في بعض الأحيان. فالعلاقات داخل المحيط القريب تعتبر أقوى من علاقات الجوار وعلاقات العمل، كما أن شدة العلاقات المهنية تعتبر متوسطة، في حين أن الرابط السياسي والمدني يعتبر الأضعف. وهكذا فضعف الرابط الاجتماعي يعود بالأساس إلى نقص حاد في كثافة التواصل تتم ترجمته عبر وضعيات انزغال وتقصير في الواجبات أو يعود إلى انحلال تام للعلاقة؛ يتم التعبير عنه من خلال تضيق شبكة العلاقات الاجتماعية.

على الرغم إذن مما قد تتيح الروابط الضعيفة للأفراد من فرص وإمكانات وولوج إلى بعض الموارد، فإن الثقة التي تمنحها الروابط القوية لا يمكن تعويضها بأي حال من الأحوال. فقد أثبتت الدراسات التي أجريت حول الرابط الاجتماعي بالمجتمع المغربي؛ أن الغالبية

68) Bouchaib Majdoul, Femmes et sida au Maroc : de l'inégalité biologique à l'inégalité sociale, (pp 385-391), Le Maroc au présent, édité par Baudouin Dupret et al., Centre Jacques-Berque, 2015, p 390.

69) Mohamed El Bouzidi, Le parcours de vie des aidants naturels des personnes atteintes de la maladie chronique : une approche biographique séquentielle. Cas de Tiznit. Thèse de doctorat en Sociologie, Soutenue 19 Janvier 2023.

70) Jamal Khalil, Le handicap. Représentations et perceptions des personnes en situation de handicap au Maroc, Collection Etudes, 2018.

العظمى تفضّل المحافظة على علاقات قوية بالمحيط القريب الذي يقوي الثقة بين-فردية من خلال الزيارات المتكررة في المناسبات والعطل. لكن وبمجرد ما نبتعد عن الدائرة القريبة التي يمثلها الأقرباء والأصدقاء، فإن منسوب الثقة لدى الأفراد يتضاءل⁷¹.

(71) التقرير الوطني حول الرابط الاجتماعي، المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، 2012 (دون صفحة).

خلاصة

إذا كانت العلوم تسعى إلى إنتاج المعرفة وإغناء فهمنا للعالم من حولنا، فهي تعتمد بشكل أساسي على النظريات في بلوغ هذه الأهداف، على اعتبار أن النظريات تستطيع تكتيف المعرفة بشكل مثالي وتمنح المنظار المناسب للرؤية. وبالتالي وإن كانت النظرية لا تشكل الهدف الأساسي للمعرفة، فهي لا تبتعد كثيرا عن هذا الهدف.

وهكذا، وبالنظر لأهمية النظريات، غالبا ما نتطلع في أعمالنا البحثية إلى تسخير نظريات نعتبرها جيدة إذا ساقطنا إلى توقعات تناسب إلى حد كبير ملاحظتنا الميدانية، حيث نقول إن هذه النظرية أو تلك تعتبر مناسبة إمبريقياً إذا أسعفتنا في تنظيم وتصنيف جيد لما نلاحظه. ولكن غالبا ما نطلب من النظرية أكثر من ذلك حيث نذهب في بعض الأحيان لمطالبة النظرية بقراءة ما لا تستطيع قراءته أو بوصف ما لا يمكن ملاحظته.

وبما أن جل النظريات تتموقع بين الخيالي والإمبريقي، وبين الملاحظ المرئي واللامرئي، وبين القوة والضعف، فإن حدودها تتمدد وتتقلص بحسب السياقات وبحسب طبيعة الطواهر المدروسة. لا شك أن حدود ومحدودية أي نظرية هي جزء لا يتجزأ من النظرية نفسها، لكن يمكن أن تظهر حدود النظرية كذلك إذا تم تنفيذها بنظرية أخرى أو إذا لم تستجب إمبريقياً للملاحظات الميدانية.

وبناء على ذلك لا يمكن أن ننكر ما قدمته نظرية «قوة الروابط الضعيفة» من معرفة مكثفة ومنظار لا يمكن تجاهل مصداقيته في قراءة وفهم شبكة علاقات الروابط الاجتماعية وتطورها، حيث أعادت للواجهة أهمية بعض الروابط التي عادة ما لا ينظر إليها بالأهمية المطلوبة ولا تأخذ المكانة المناسبة في شبكة العلاقات التي نعتمدها كرأس مال اجتماعي في مواجهة وتعويض بعض مظاهر القصور في علاقاتنا الاجتماعية التقليدية. ظهرت من خلال الدراسات والأبحاث المقدمة مدى مساهمة النظرية في الكشف عن أهمية الروابط الضعيفة على الإنترنت بالنسبة لبعض الفئات المرتبطة بالشبكة، كما أظهرت أهمية الروابط الضعيفة بالنسبة لبعض الفئات سواء في مقاومة الهشاشة أو الولوج إلى بعض الفرص.

لكن بالرجوع إلى بعض الوقائع الإمبريقية التي تكشف عن استمرار قيم التضامن التقليدية بالمجتمع المغربي، التي تعكس أهمية الأسرة وكذا الانتماء القبلي والإثني؛ حيث إن جزءا مهما من أفراد المجتمع لا يزال يعول بل ويعتمد بشكل كبير على هذه الروابط القوية في الاستجابة للمتطلبات الحيوية كالتعليم والصحة والسكن وفي تدبير بعض الأزمات، فإنه وجب التعامل مع هذه النظرية بمحذر وعدم المغالاة في تنميط المجتمع وفق مقتضياتها.

المراجع العربية

1. ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون، ج 1، دار يعرب، 1377.
2. بوبر كارل، المجتمع المفتوح وأعداؤه، ترجمة حسام نايل، بيروت، التنوير للطباعة والنشر، الطبعة 1، 1915.
3. جرانوفيتز، مارك. «قوة الروابط الضعيفة»، (ص 133-156)، ترجمة نائر الديب، مجلة عمران، عدد 7/26، خريف 2018.
4. زكاغ، بشرى. الشبكات الرقمية ودينامية الحقل الاجتماعي/ السياسي بالمغرب، سلسلة أطروحات الدكتوراه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
5. سويدبرج، ريشارد. فن النظرية الاجتماعية، ترجمة خالد عبد الله عبد الفتاح وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، 2014.
6. كريب، إيان. النظريات الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، مراجعة محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، عدد 244، الكويت، 1999.
7. مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2023.
8. مقارنة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب، المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، 2021.
9. منذر بلغيث، محمد وعزام محجوب، العمل غير المهيكل في البلدان العربية من خلال المؤشرات والبيانات الإحصائية الدولية، سلسلة تقارير رقم 9، شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية، 2014.
10. اليحياوي، مصطفى. «التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية خلال العقدين الأولين من القرن 21: المقاربة الترايية بعد 20 سنة من التجريب»، (ص 7-18)، ضمن كتاب التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب، تنسيق أمال بوغالي وعبد الرحمن علال، منشورات شبكة الشباب المغربي المنخرط بدعم من مؤسسة فريدريش إيبتر، ديسمبر 2022.

المراجع الأجنبية

1. ATIFI, Hassan. « La vidéo en ligne de charité : espace de médiatisation de la vulnérabilité au Maroc ». In : Azizi, Souad (dir.), Internet au Maroc. Militantismes, sociabilités et solidarités numériques. Collection Logiques sociales, L'Harmattan, Paris, 2019, pp. 103-126.

2. BENBELLI, Sana. Cafés d'hommes, services de femmes. Les serveuses de café dans les quartiers populaires à Casablanca. Éditions du Croquant, 2023.
3. BIDART, Claire. « L'amitié, les amis, leur histoire. Représentations et récits ». Sociétés contemporaines, vol. 5, no. 1, 1991, pp. 21-42.
4. BIDART, Claire. L'Amitié-un lien social. Paris : Éditions La Découverte, 1997.
5. BOURQIA, Rahma, EL AYADI, Mohammed, EL HARRAS, Mokhtar, et RACHIK, Hassan. Les jeunes et les valeurs religieuses. Éditions Eddif, Casablanca, 2000.
6. BOUSBAA, Amal. « Les enjeux de l'accessibilité aux NTIC des personnes en situation de handicap : quelles implications sur les liens sociaux ? » In : Souad Azizi (dir.), L'Internet au Maroc : militantismes, sociabilités et solidarités. Paris : L'Harmattan (coll. Logiques sociales), 2019, pp. 173-190.
7. CERED, Familles au Maroc, les réseaux de solidarité familiale, Étude démographique, 2011, modifié en 2022.
8. Comptes Nationaux de la santé, Direction de la planification et des ressources financières, Ministère de la santé, 2018.
9. Dunbar, Robin, How Many Friends Does One Person Need? Dunbar's Number and Other Evolutionary Quirks Hardcover – Labrary f congress cataloging-in-Publication Data, September 27, 2010.
10. EL BOUZIDI, Mohamed. Le parcours de vie des aidants naturels des personnes atteintes de la maladie chronique : une approche biographique séquentielle. Cas de Tiznit. Thèse de doctorat en Sociologie, sous la direction de Mhamd Mehda, Université Ibnou Zohr Agadir, 2023.
11. GRANOVETTER, Mark. « The strength of weak ties ». The American Journal of Sociology, vol. 78, 1973, pp. 1360-1380.

12. HCP, Déterminants des Transferts et des Investissements des Migrants Marocains à l'Étranger, Haut-Commissariat au Plan- Royaume du Maroc, Décembre 2022.
13. Ibourk, Aomar, et Bensaïd, Mohamed. « Impact des transferts de fonds des migrants marocains sur l'éducation de leurs enfants restés au Maroc », Migrations Société, vol. 155, no. 5, 2014, pp. 13-28.
14. IRES, Séminaire. Présentation des principales conclusions de la 3 -ème édition de l'enquête nationale sur le lien social, volet « famille et femme », IRES, Rabat, le 21 Février 2024.
15. KHALIL, Jamal. Le handicap. Représentations et perceptions des personnes en situation de handicap au Maroc. Collection Études, 2018.
16. LECETRE-ROLLIER, Béatrice. « Les solidarités familiales au Maroc : permanences et changements ». Mondes en développement, vol. 171, no. 3, 2015, pp. 51-64.
17. MABROUK, Asmaa et SKALLI, Leila. « Le lien social au Maroc, quel avenir ? » Revue économie, gestion et société, n°18, Décembre 2018, pp. 1-12.
18. MAJDOUL, Bouchaib. « Femmes et sida au Maroc : de l'inégalité biologique à l'inégalité sociale ». In : Baudouin Dupret et al. (éds.), Le Maroc au présent. Centre Jacques-Berque, 2015, pp. 385-391.
19. MAJDOUL, Bouchaib. « Jeunes séropositifs marocains et internet: la force d'un lien faible ». In : Souad Azizi (dir.), L'Internet au Maroc: militantismes, sociabilités et solidarités. Paris : L'Harmattan (coll. Logiques sociales), 2019, pp. 153-171.
20. M'BOUKOU, Serge. Trajectoires du soin en Afrique. Le Portique [Online], e-Portique, en ligne depuis le 14 juin 2007.
21. PARSONS, Talcott. The Social System. New York : The Free Press, 1964.

22. PASCON, Paul. « La nature composite de la société marocaine ». Bulletin économique et social du Maroc, no. 155-156, 1986, pp. 211-215.
23. SALAH, Nadia. « Enquête L'Économiste-Sunergia/Boycott : C'est surtout une affaire de jeunes ». L'Économiste, no. 5279, 24 mai 2018.
24. Serge Paugam, Le lien social, PUF, coll. « Que sais-je ? », 2008.
25. Serge Paugam, Le lien social (Entretien), Anne Châteauneuf-Malclès, Ressources en sciences économiques et sociales, publié le 12/07/12
26. SCHAFFAR, Alexandra, et NASSORI, Dounia. « La croissance urbaine marocaine : convergence vs concentration ». Revue économique, vol. 67, no. 2, 2016, pp. 207-226.
27. World Internet Users Statistics and 2023 World Population Stats, publié le 25 janvier 2024.
28. ZOUHAIRI, Abdallah. Le travail précaire. Le cas des maçons à Casablanca. Thèse de doctorat en Sciences sociales, spécialité : Sociologie, sous la direction de Jamal Khalil, Université Hassan II – Casablanca, 2014.

مدى كفاءة نظرية الحركات الاجتماعية عند آلان تورين في تفسير النضالية الرقمية لسائقي العربات في المغرب

زكرياء أكضيض



مدى كفاءة نظرية الحركات الاجتماعية عند آلان تورين في تفسير النضالية الرقمية لسائقي العربات في المغرب

زكرياء أكضيض¹

الملخص

تختبر الورقة مدى كفاءة نظرية آلان تورين حول الحركات الاجتماعية الجديدة في تفسير حركة سائقي العربات بالمغرب التي تنشط في الحقل الرقمي بغرض تحرير الشارع العام من أشكال «خصوصية ركن العربات». وتكمن أهمية استدعاء نظرية آلان تورين في قدرتها على استيعاب الحركات الجديدة التي تولدت خارج نطاق التناقضات الكلاسيكية في المجتمعات الصناعية. لم تعد الهيمنة في المجتمعات المعاصرة تقدم نفسها وفق مفهوم الطبقة كما قدمه النموذج الماركسي، بل أضحت تتخذ أنماطا فردية وعرفية وقانونية، ما تولد عنها حركات اجتماعية جديدة حاملة لمطالب وممارسات ومنطق عضوية مختلف عن الحركات الاجتماعية الكلاسيكية. لذلك، توجهت نظرية آلان تورين صوب تخلص موضوع الحركات من البراديجم الوضعي الذي يعتبر الحركات الاجتماعية نتاجا لبنيات وأنساق ووظائف توجه اختيارات الأفراد.

ما دامت حركة سائقي العربات نشيطة في الحقل الرقمي، فإن التحول من النضالية الميدانية إلى النضالية الرقمية أبرز أهمية الانفتاح على نظرية الحركات الجديدة من أجل فهم فعالية أعضاء حركة سائقي العربات كأفراد فاعلين في الحقل الرقمي، وإدراك منطق العضوية من خلال التفكير في أشكال العضوية والتنظيم والتعبئة المعاصرة، ومساءلة العلاقة الكامنة بين الحركات الجديدة والوسطاء التقليديين - الحزب والنقابة والجمعية - في المجتمعات المعاصرة. يقود الانفتاح على نظرية آلان تورين إلى فهم طبيعة المطالب الفئوية التي تحملها حركة سائقي العربات باعتبارها مطالب تدرج في نطاق مظهرات الحركات الجديدة، حيث تحولت المطالب من التناقضات الاقتصادية إلى التناقضات الثقافية، ومن «الشمولية» إلى

(1) أستاذ السوسيوولوجيا بجامعة القاضي عياض مراكش، المغرب.

zakariaa.agadid@uca.ac.ma

«الفئوية»، ومن الرغبة في الاستحواذ على السلطة إلى الرغبة في «الاستقلالية النوعية»، ومن المطالبة بإعادة توزيع الثروة إلى مقاومة الرقابة الاجتماعية. وبالتالي تقدم نظرية آلان تورين أرضية نظرية صلبة من أجل فهم مطالب حركة سائقي العربات ومنطق عضويتها وممارسات النضالية في الحقل الرقمي.

الكلمات المفتاحية: نظرية الحركات الاجتماعية، آلان تورين، النضالية الرقمية، سائقي العربات في المغرب، العضوية.

تسعى الورقة البحثية إلى اختبار كفاءة نظرية آلان تورين Touraine Alain في تفسير النضالية الرقمية لسائقي العربات المنضوية في إطار حركة رقمية نشيطة في شبكات التواصل الاجتماعي، تواجه «الخصوصية» الفردية والعرفية والمؤسسية لركن العربات في الشارع العام، وتحويل مرابهده ومواقفه المجانية إلى مساحات مؤدى عنها. وتسمى هذه المجموعات الرقمية نفسها على وسائل التواصل الاجتماعي - «الفايسبوك» و«الوتساب»-: «ضد مول جيلي الأصفر» باللغة العامية، بمعنى «ضد حراس العربات المرتدين للوزرة الصفراء» الذين يستخلصون المقابل المالي لركن العربات في الشارع العام.

تقوم إشكالية موضوع حركة سائقي العربات في الحقل الرقمي المغربي على مفارقة تكتنف تفسير نضاليتها الرقمية بين التصورات السوسولوجية الكلاسيكية والمعاصرة، حيث أظهرت من جهة الملاحظة الأولية لتجربة هذه الحركة الرقمية عمق التفسيرات الكلاسيكية المتمثلة في مفاهيم «السلوك الجمعي»² و«الحرمان النسبي»³ و«البنيات»⁴ و«الاحتميات»⁵ في تفسير الحركة. ومن جهة أخرى، تبدو التصورات المعاصرة التي أعلنت من شأن الذات الفاعلة في فهم الحركات الاجتماعية مُلمة بالتحويلات المجتمعية، حيث اعتبر آلان تورين أن عودة «الذات الفاعلة» محدد محوري في فهم الحركات الجديدة؛ كحركة سائقي العربات في الحقل الرقمي المغربي.

تقوم فرضية الورقة البحثية على النظر لحركة سائقي العربات باعتبارها وليدة اختيارات فردية عقلانية تتوخى مقاومة «التحكم» في الشارع العام، وذلك عن طريق رصد تجليات

(2) يحيل المفهوم على النظرية السلوكية التي تعتبر أن السلوك الإنساني يمثل حتمية المثير والاستجابة.

(3) يحيل المفهوم على نظرية الحرمان النسبي التي تعتبر أن الحركات الاجتماعية وليدة شعور بحرمان مجموعة معينة قارنت نفسها بجماعة مرجعية أخرى.

(4) يقصد به مفهوم البنية كما حدده كلود ليفي ستراوس في دراساته الأنثروبولوجية.

(5) يقصد بالاحتميات تلك الشروط التي تتحرك خارج الذات، وتتحكم في سلوكيات الإنسان سواء بوعي أو بدونه.

«الفردانية العقلانية» في منطق العضوية والمطالب والممارسات النضالية. ويعتمد اختبار الفرضية على استخدام سوسولوجيا الفعل لدى آلان تورين بغرض إبراز كفاءة نظريته وحدودها في فهم الحركات النشيطة في الحقل الرقمي. وتختبر الكفاءة الإجرائية للنظرية عن طريق استخدام تقنية الملاحظة الإثنوغرافية في الحقل الرقمي، وإنجاز مقابلات نصف موجهة مع أعضاء الحركة.

تنشط حركة سائقي العربات في تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي، حيث نلاحظ تواجدها في تطبيق الفايسبوك عبر «مجموعة فايسبوكية» مغلقة مسماة بالعربية العامة: «ضد مول الجيلي الأصفر»، وبالفرنسية المعربة *Boycott Moul Gilet*، وتضم المجموعة في صفوفها ما يقرب 260792 عضوا على المستوى الوطني، يتقاسمون التدوينات والصور والفيديوهات والقصاصات الداعية إلى حق مجانية ركن العربات في الشارع العام، والتصدي لكل الأشكال الفردية والعرفية والمؤسسية الرامية إلى احتلال «الملك العام».

لا تقتصر حركة سائقي العربات على نشاطها النضالي في المجموعات الرقمية الوطنية، بل توجهت الحركة صوب «الهيكل الرقمية» لنفسها على المستوى الوطني وفق «مجموعات محلية» في تطبيق «الوتساب»، بحيث تشكلت لكل مدينة مغربية مجموعة «وتساب» خاصة بها؛ فوصلت نسبة العضوية مثلا في «مجموعة وتساب» مدينة مراكش حوالي 245 عضوا الذين يمارسون نضاليتهم الرقمية ضد استغلال الملك العام، ويتقاسمون تجاربهم المحلية من أجل الرفع من درجة التزام الأعضاء بقضية الحركة.

تندرج دراسة حركة سائقي العربات في الحقل الرقمي في إطار أبحاث سوسولوجيا الحركات الاجتماعية التي يمكن التمييز في إنتاجاتها بين نظريات كلاسيكية استندت في

خلفتها الفلسفية على «البراديغم الوضعي»⁶؛ «كنظرية السلوك الجمعي»⁷ و«نظرية الحرمان النسبي»، ونظريات معاصرة سعت إلى مواكبة تحولات الحركات الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة عن طريق الاستناد على الخلفية الفلسفية «للبراديغم التأويلي»⁸؛ «كنظرية تعبئة الموارد»⁹ و«نظرية الحركات الجديدة». وبالتالي تتوجه دراسة حركة سائقي العربات نحو وضعها في سياق فلسفة ومنطلقات البراديغم التأويلي، وذلك عن طريق اختبار كفاءة نظرية الحركات الجديدة، وإبراز حدودها وقيمتها العلمية في مساءلة هذا الصنف من الحركات المعاصرة في الحقل الرقمي.

تقوم إشكالية دراسة حركة سائقي العربات في الحقل الرقمي على مفارقة تكتنف فهم نضاليتها الرقمية بين التصورات الكلاسيكية والمعاصرة، حيث أظهرت من جهة الملاحظة الأولية لتجربة هذه الحركة الرقمية عمق التصورات الكلاسيكية المتمثلة في نظريتي «السلوك الجمعي *comportement collectif*» و «الحرمان النسبي *privation re-lative*» في تفسير الحركة التي لا تقدم نفسها كردة فعل سلوكية تقوم بها «الحشود اللاعقلانية» كما أوردها غوستاف لوبون *Gustave Le Bon*.

ليست حركة سائقي العربات وليدة «الحرمان النسبي» كما وظفه تد روبرت جر *Ted Robert Gur* كشعور ينتاب السائقين إزاء حرمانهم من حق «الركن المجاني» في الشارع العام. فلا يعد الحرمان النسبي لوحده المحرك للنضالية الرقمية لدى الحركة، لأن الكثير من

(6) البراديغم الوضعي هو مجموع التصورات الميتافيزيقائية والرمزية والإجرائية والقيمية التي تحكم جماعة علمية معينة في سياق زمني محدد حسب توماس كون، ويعتبر البراديغم الوضعي تلك التصورات القائمة على المطابقة بين الحياة الإنسانية والحياة الطبيعية في تفسير السلوك الإنساني.

(7) تنتمي النظرية إلى إنتاجات البراديغم الوضعي التي تفسر الحركات الاجتماعية باعتبارها وليدة حتميات تتحكم في السلوك الإنساني، ومن بين رواد النظرية نجد عالم النفس الاجتماعي غوستاف لوبون.

(8) البراديغم التأويلي هو مجموع التصورات التي أعادت الاعتبار للإنسان في دائرة العلوم الإنسانية، واعتبرت ذاته فاعلة قادرة على الاختيار العقلاني والتصرف خارج وصاية الحتميات.

(9) نظرية تعبئة الموارد: نظرية تنهل من خلفيات اقتصادية، وتعتبر أن الحركات الاجتماعية ينبغي فهمها باعتبارها وليدة اختيارات فردية محكومة بالتقديرات العقلانية للأفراد المستندة لمبدأ الربح والخسارة.

سائقي العربات الحرومين من حقهم في الركن المجاني في الشارع العام غير منضوين في صفوف الحركة الرقمية. وبالتالي فمفاهيم «الحشد الجمعي» و«الجمهور النفسي» و«الاختلالات الوظيفية» و«الحرمان النسبي» و«اللاوعي الجمعي» ظلت عاجزة عن فهم الحركة في الحقل الرقمي من حيث طبيعة المطالب والممارسات ومنطق العضوية.

من جهة أخرى، رغم إلام التصورات المعاصرة في فهم الحركات الاجتماعية بتحويلات الحركات الجديدة، لكن مفاهيمها ظلت غير قادرة على استيعاب أنشطة الحركات ذات «النضالية الرقمية». فإذا كان مانكور أولسن Mancur Olson في نظرية تعبئة الموارد Mobilisation des ressources قد اعتبر الحركات الاجتماعية استجابة عقلانية لاختيارات أفراد يميلون إلى استثمار مواردهم وفق مبدأ الربح والخسارة من أجل تعظيم المكاسب وتحميم التكاليف، فإن الحركة تستثمر بدرجة أولى في الأعضاء كذوات فاعلة في الحقل الرقمي، وقدرتهم على الترشيد العقلاني للفعل النضالي، وذلك وفق تكلفة نضالية لا تثقل كاهلهم.

إذا كانت الحركات المعاصرة تستثمر في الموارد البشرية كذوات فاعلة وليس كمجرد استجابات آلية لشروط خارجية، فإن الباحث آلان تورين Touraine Alain أدرك أن التفسيرات العلمية الكلاسيكية أهملت فعالية الذوات، لذلك اعتبر أن المدخل العلمي لفهم الموضوع ينبغي أن ينطلق من داخل الذات الفاعلة وما تنتجه من مطالب وممارسات ومنطق للعضوية، بدل الانشغال بما يقع خارج الذات عن طريق التخلص من التفسيرات الكلاسيكية التي تعلي من شأن «التنظيمات» و«الاحتميات» و«البنيات» و«الأنساق» في تشكيل وتوجيه الأنشطة النضالية.

تختبر فرضية الورقة البحثية محدد الفردانية العقلانية المنتجة «للنضالية الرقمية» لدى حركة سائقي العربات بالمغرب باعتبارها استجابة عقلانية لذوات فاعلة تنشط في الحقل الرقمي بغرض تحرير الشارع العام من «التحكم» الفردي والعرفي والمؤسسي، والبحث عن إنهاء «الخصوصية» المباشرة وغير المباشرة لركن العربات في الشارع العام، وذلك عن طريق التعبئة

العقلانية من طرف أعضاء الحركة للموارد الرقمية التي توفرها شبكات التواصل الاجتماعي.

يعتمد اختبار فرضية الورقة البحثية على منهج الفردانية المنهجية القائم على فهم معاني «النضالية الرقمية» لدى الحركة وفق مؤشرات منطق العضوية والمطالب والممارسات النضالية في الحقل الرقمي. وتقوم الأسس النظرية لهذا النموذج المنهجي على ما قدمه الباحث رايون بودون Raymond Boudon الذي اعتبر الظاهرة نتاجا صرفا لاختيارات فردية وقصدية وعقلانية لديها قابلية للفهم العلمي، وبالتالي فالحركة قيد الدراسة سيتم النظر إليها باعتبارها وليدة اختيارات عقلانية، يستوجب فهم معانيها توظيف تقنيات بحثية قادرة على الحفر في المعاني النضالية.

إذا كان منهج الفردانية المنهجية يقود إجرائيا صوب فهم المعاني «النضالية الرقمية» لدى أعضاء حركة سائقي العربات، فإن هذا الاختيار قاد إلى الاستعانة بتقنيتي الملاحظة العلمية والمقابلة نصف الموجهة بغرض جمع المادة الميدانية، حيث تروم تقنية الملاحظة العلمية إنجاز إثنوغرافية رقمية عن طريق المتابعة العلمية لمختلف الإنتاجات المصورة والمكتوبة والمسموعة والمرئية في الحقل الرقمي. بينما تهدف تقنية المقابلة نصف الموجهة إلى فهم المعاني التي تقع خلف المطالب والممارسات ومنطق عضوية الحركة في الحقل الرقمي.

استُخدمت تقنيتا الملاحظة والمقابلة نصف الموجهة في الفترة الممتدة ما بين 15 أبريل و15 ماي 2024، حيث رصدت الإثنوغرافيا الرقمية مظاهر المطالب والممارسات ومنطق العضوية في شبكات التواصل الاجتماعي. كما أُجريت مقابلات نصف موجهة مع ستة أعضاء من الحركة بهدف إدراك المعاني الذاتية والجمعية الكامنة في تمثيلات الأعضاء باعتبارهم ذوات فاعلة في ديناميات الحركة.

حركة سائقي العربات كحركة اجتماعية جديدة

استخدم مفهوم الحركة الاجتماعية لأول مرة مع السوسيولوجي الألماني لورانز فون شتاين L.V.Stein سنة 1850 في كتابه تاريخ الحركات الاجتماعية في فرنسا الذي وظفه

بغرض تعريف المجهودات المبذولة في الثورة الفرنسية. وانتقل هذا المفهوم للاستخدام في الحقل الأكاديمي، حيث عرفه الباحث الأمريكي هربرت بلومر Herbert Blumer بأنه «ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين، ويستهدف إقامة نظام جديد للحياة مستند على إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق جديد»¹⁰.

يعرف الباحث تشارلز تيلي Charles Tilly الحركة الاجتماعية بأنها «سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى التمثيل الشعبي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة بغرض إجراء تغييرات في توزيع وممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد»¹¹.

إذا كانت الحركة الاجتماعية سلسلة مستدامة تتوخى إقامة نظام جديد عن طريق إحداث تغييرات في توزيع وممارسة السلطة، فإن السوسيولوجي آلان تورين ألح على أهمية التمييز بين الحركات الكلاسيكية والحركات الجديدة، معتبرا أن دلالة الجديدة تحيل على السلوك الجماعي الذي يسعى من خلاله الفاعلون إلى إعادة توزيع القدرة على التحكم في إنتاج المجتمع عن طريق خوض صراع مع الطبقة المهيمنة التي تسيطر على الإنتاج، وتستعمله لشرعنة هيمنتها على المجتمع.

يمكن تصنيف حركة سائقي العربات ضمن إطار الحركات الاجتماعية الجديدة النشيطة في الحقل الرقمي. فهذا الحقل تحول إلى مجال نضالي صرف، يكسب العضو-الفاعل في الحركة هامشا من الحرية مقارنة بوضعيات الانقياد التي تحدُّه في الحركات الكلاسيكية، وهو

10) Herbert Blumer, "Social Movements," in: A New outline of the Principles of Sociology, Alfred McCung Lee (ed.) (New York: Barnes & Noble, 1946).P 199.

11) تشارلز تلي، الحركات الاجتماعية 1768 - 2004، ص 15.

ما أورده آلان تورين في نقده للتصورات التي قدمها كل من هربرت ماركيز ولوي ألتوسير وميشيل فوكو وبيير بورديو حول سيادة التسلط والمراقبة في المجتمعات لدرجة اختفاء سلطة الأفراد.

يستوجب فهم الحركات الجديدة حسب آلان تورين تجاوز التصور الأبستمولوجي العقيم الذي قدمته السوسيولوجيا الكلاسيكية باعتبارها تميل إلى التفسير الوضعي الذي بلغ حدوده النهائية في الدراسات الاجتماعية. «فلو ظل علماء الاجتماع في غالبيتهم يأخذون بالتصور القديم للحياة الاجتماعية وموضوع الحتميات الاجتماعية المكمل له، لآلت السوسيولوجيا نفسها إلى الضعف، ولربما لاقت حتفها، لأن ما ينبغي تعهده بإلحاح هو دراسة الفاعلين وعلاقاتهم ونزاعاتهم ومداولاتهم. ولو أرجأت السوسيولوجيا تحديثها الضروري لفضت على نفسها بألا تكون، بعد الآن، إلا فصلا مطويا من تاريخ الفكر»¹².

اقترح آلان تورين توظيف سوسيولوجيا الفعل كبديل أبستمولوجي عن السوسيولوجيا الكلاسيكية، معتبرا أنها مدخل محوري من أجل فهم شروط إنتاج الحركات الجديدة، ومظاهرها وتدايعاتها في الحياة الاجتماعية. وما دامت حركة سائقي العربات في الحقل الرقمي تعلي من شأن الأفراد المنضوين داخلها كفاعلين في صناعة المطالب وتوليد الممارسات النضالية ورسم معالم منطق العضوية، فإن الحركة ذاتها تضع مسافة تجاه الوسطاء التقليديين عن طريق صياغة مطالب لا تطمح عبرها إلى الاستيلاء على الحكم السياسي، بقدر ما «تتوجه نحو تشكيل مساحات من الاستقلالية الذاتية»¹³، وذلك عن طريق مقاومتها لتحكم شبكات استغلال الشارع العام.

12) تورين، آلان، برادغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة سليمان جورج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2011، ص 161.

13) Neveu Eric, la sociologie des mouvements sociaux, Paris: la découverte, 2002. P61-62.

نستنتج مما سبق أن حركة سائقي العربات ترتقي إلى مستوى الحركات الاجتماعية نظرا للاستدامة التي تطبع أنشطتها في الحقل الرقمي، وتناقض أهدافها مع شبكات استغلال الشارع العام. وتشير مطالب وممارسات ومنطق العضوية الساري في الحركة أنها تندرج ضمن صنف الحركات الجديدة في منظور السوسيولوجي آلان تورين ، والتي أعادت النظر في منطلقات السوسيولوجيا الكلاسيكية عن طريق توسيع أفق التفكير العلمي في المساحات التي أضحت الذات تحتلها الذات الواعية، وتتحرك ضمنها خارج وصاية البنيات والأنساق والاحتميات والوظائف الكلية.

رغم أهمية تبني تصنيف آلان تورين لحركة سائقي العربات ضمن إطار الحركات الاجتماعية الجديدة، فإن سوسيولوجيا الفعل لم تواكب الانفتاح على الحقل الرقمي الذي تظهر فيه «الذات المرقمنة» مغايرة «للذات المادية». فالحركات الرقمية لم تعد الاعتبار للأفراد كفاعلين، بل وسعت مساحات فعلهم، وجعلهم الحقل الرقمي يتحركون بحرية خارج رقابة الحركة ذاتها وسلطة المجتمع المعاصر. وبالتالي فنظرية الحركات الاجتماعية الجديدة لا تمتلك العدة النظرية التي تكفل لها التمييز بين «الذات المادية» و«الذات المرقمنة» من حيث الممارسات والمطالب ومنطق العضوية.

حركة سائقي العربات في ضوء نظرية الحركات الجديدة عند آلان تورين

أولا : منطق العضوية في حركة سائقي العربات

يعتبر آلان تورين أن مبدأ الكلية في الحركات الاجتماعية الجديدة هو «المحدد المحوري في تحويل الوعي النضالي إلى وعي شمولي قادر على التأثير في الرأي العام، وإضفاء الطابع الجمعي على المطالب»¹⁴، وبالتالي فتوسيع قاعدة العضوية بمختلف أصنافها في الحركات الاجتماعية من شأنه تشكيل قاعدة من الموارد البشرية الفاعلة في تحقيق أهداف الحركة الراهنة والاستراتيجية.

14) Touraine, A. Sociologie de l'action, P 185.

يستدعي فهم منطق العضوية في الحركة استدعاء مفهوم الذات الفاعلة كما وظفه آلان تورين في كتابه نقد الحداثة، مبرزا أن العودة إلى الذات الفاعلة منطلق محوري في فهم ديناميات الحركات الاجتماعية الجديدة والإمام بتحولاتها المعاصرة، منتقدا ما أورده البراديجم الوضعي في دراسته للحركات الاجتماعية الكلاسيكية التي جعلت الإنسان أسير تناقضات طبيعية واقتصادية وسياسية تقع خارج ذاته.

إذا كانت نظرية الحركات الجديدة أعادت الاعتبار للذات الفاعلة في الدراسات السوسيولوجية، فإن دراسة منطق العضوية في حركة سائقي العربات يعكس نمطا وجوديا منغمرا في التقنية التي لا تتحد ماهيتها في كونها مجرد أدوات منفصلة عن الإنسان، بل إنها تحولت إلى نمط وجودي كاشف عن النزعة الذاتية المرقمنة التي تخترق الحركات الجديدة. فالرقمنة بهذا المعنى قادرة على العزل الأنطولوجي للفرد عن الجماعة، وجعل تصوراته ومعتقداته وتمثلاته واختياراته منفصلة عن جمهور جماعة الانتماء.

تقود الإثنوغرافيا في الحقل الرقمي إلى ملاحظة منطق العضوية في شبكات التواصل الاجتماعي التي تنشط فيها حركة سائقي العربات، حيث تتضمن المجموعة الرسمية على «الفايسبوك» نسبة 260194 عضوا الذين يتوزعون بدورهم في إطار مجموعات «وتساب» محلية؛ حيث تتضمن مجموعة وتساب مدينة مراكش على سبيل المثال لا للحصر حوالي 200 عضوا. وبالتالي فمنطق العضوية التقني في الحركة يظهر في نسبة انضمام الأعضاء إلى مجموعات رقمية وطنية ومحلية، تسعى إلى تجسيد شمولية مطالب الحركة، وتحفيز الوعي المحلي على الامتناع عن الأداء المالي مقابل الركن في الشارع العام.

تكشف ممارسات حركة سائقي العربات في الحقل الرقمي عن الاستقلالية الذاتية التي يحظى بها الأعضاء في تدويناتهم وتسجيلاتهم السمعية- البصرية وتفاعلاتهم وحملاتهم الإلكترونية، وهي استقلالية ذاتية تحكم منطق العضوية في الحركات الجديدة، على حد تعبير آلان تورين فإن الحركات الاجتماعية الجديدة: «تحمل الذات الفاعلة على منكييها

كي تتمكن من رؤية ما أبعد من الجمهور»¹⁵. وبالتالي فمنطق العضوية في الحركة لا يقدم نفسه وفق مفهوم «الجمهور النفسي» الذي يحرك نفسه كالحشود اللاعقلانية كما أوردته نظرية السلوك الجمعي.

استخدمت نظرية السلوك الجمعي في تفسير الحركات الاجتماعية مفهوم «الجمهور النفسي» باعتباره ذلك «الكائن المؤقت المؤلف من عناصر متنافرة، لكنهم متراسو الصفوف في لحظة زمنية، إنهم يشبهون بالضبط خلايا الجسد الحي التي تشكل عن طريق تجمعها وتوحيدها كائنا جديدا يتحلى بخصائص مختلفة جدا عن الخصائص التي تمتلكها كل خلية»¹⁶، وبالتالي يحدد مفهوم «الجمهور النفسي» منطق العضوية في الحركات الاجتماعية لكونه يصهر الذوات الفردية في الجماعة إلى درجة فقدان الأفراد لمعاييرهم الذاتية الواعية، وميلهم نحو الانصياع لما يرتضيه «الجمهور النفسي».

لا يسعى منطق العضوية في حركة سائقي العربات إلى الانصهار الجمعي للأعضاء في الاندفاعات اللاعقلانية التي تحكم «الجمهور الرقمي»، وإنما تسعى الذات عبر ممارساتها إلى إدراك استقلاليتها الذاتية وممارستها عبر الإنتاجات الرقمية، لذلك توجه آلان تورين في دراسته للحركات الاجتماعية إلى اعتبار الذات إرادة الفرد لكي يكون فاعلا، حيث يقع على عاتق السوسيولوجيا إيلاء الذات الفاعلة في الحركات الاجتماعية أهميتها العلمية، وإزالة كل ما من شأنه حجب فعاليتها وضمان «انعتاقها الأبستمولوجي من كل أشكال المطالب والنضالات»¹⁷.

ليس منطق العضوية في حركة سائقي العربات كالوحدة المتجانسة، بل يمكن التمييز داخله بين «العضوية المدنية» و«العضوية القيمية»، وهما صنفان متداخلان ومتناقضان من حيث التمثلاث والممارسات ودرجة الالتزام، حيث يمكن من جهة أن تقود العضوية القيمية

(15) آلان تورين، بارديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ص 209.

(16) غوستاف لوبون، سيكولوجيا الجماهير، ص 56.

(17) آلان تورين، بارديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ص 210.

الفرد- المنضوي صوب الترقى إلى درجة العضوية المدنية، وهي سيورة العضوية الاعتيادية التي يمر منها المنضون في الحركة، بينما يمكن أن تحافظ العضوية القيمية على موقعها رغم الحملات التحسيسية الداخلية التي تحت الأعضاء على الارتقاء بدرجة التزامهم في الحركة.

من أجل فهم منطق العضوية في حركة سائقي العربات بالمغرب، فإنه من اللازم استدعاء الجمعيات المدنية الفاعلة في مساندة الحركة، وأبرزها الجمعية الوطنية لحماية الملك العام بالمغرب التي تتواجد أغلبية قاعدتها التنظيمية في الهياكل الإلكترونية للحركة، غير أن ما يميز القاعدة التنظيمية للجمعية عن عموم أعضاء الحركة هو انضوائهم في «صنف العضوية المدنية» التي ترقى إلى درجة صرامة الالتزام النضالي المتمثل في رفض أداء المقابل المالي المخصص للركن في الشارع العام. وبالتالي يمكن التمييز في منطق العضوية داخل الحركة بين صنفين: الصنف الأول هو العضوية المدنية، والصنف الثاني هو العضوية القيمية.

أ. العضوية المدنية

يقصد بالعضوية المدنية في صفوف حركة سائقي العربات تلك العضوية التي تضم أولئك الأفراد الذين لهم صلة تنظيمية بالجمعيات المدنية المساندة للحركة¹⁸؛ كالجمعية الوطنية لحماية الملك العام¹⁹ الذين لهم تواجد رقمي في مجموعات شبكات التواصل الاجتماعي المخصصة للحركة. وتستوجب العضوية المدنية درجة من الالتزام تصل إلى حد الامتناع المطلق عن أداء المقابل المالي المخصص لركن العربات في الشارع العام، وما يقتضيه هذا

(18) «الجمعية الوطنية لحماية الملك العام لا ترغب في الظهور المرئي والانفتاح الموسع على الأفراد، لدرجة أن طالبي بطاقة العضوية نشترط عليهم إرسال بطاقاتهم الوطنية، الإدلاء بما يثبت نضالاتهم حول أهداف الحركة؛ كتسجيلات الفيديو والتدوينات التي يشارك بها الأفراد من أجل دعم قضية الحركة، وهي شروط تنوخى منها التصدي للمندسين».

سفيان موفتي، مقابلة شخصية، المغرب، 28-04-2024.

(19) يقصد بالملك العام مجموع العقارات والمنقولات التي يعتبرها القانون ملكا عموميا المخصصة للاستخدام العمومي أو للمرفق العام.

الالتزام من توعية وتأطير سائقي العربات بخصوص مجانية حق الركن في الملك العام²⁰، والتدخل الميداني في حالات نداءات استغاثة سائقي العربات الذين يتعرضون «للابتزاز» من طرف شبكة استغلال الملك العام²¹.

تقود العضوية المدنية إلى ممارسات نضالية مندفعة تسوق الأعضاء إلى «الاصطدام الميداني²²» مع شبكة استغلال الملك العام التي تصل بهم إلى مخافر الشرطة عبر تسجيل محاضر أمنية، ونقل اشتباكاتهم الميدانية إلى السلطة القضائية، وبالتالي تكسب تجارب «العضوية المدنية» الفرد- المنضوي القدرة على المجادلة الميدانية والرقمية حول مجانية الركن في الشارع العام، وهي جدالات قانونية وقيمية ودينية يتم تسويقها الرقمي عبر شبكات التواصل الاجتماعي من أجل توسيع قاعدة الامتناع عن أداء المقابل المالي للركن في الشارع العام لفائدة شبكة استغلال الملك العام.

20) يشير المناضل عبد الرحيم في مقابلة أجريت معه يوم 05-05-2024 إلى أن العضوية النضالية تستوجب الامتناع عن أداء إتاوة الركن في الشارع العام وتوعية المواطنين بحقوقهم المجاني في الركن، وتم التوعية سواء بشكل مباشر في الحياة اليومية أو عن طريق تسجيلات بصرية- سمعية، أقوم شخصيا بما بغرض الرفع من درجة وعي المواطنين بحقوقهم في الركن المجاني دون تقديم أي مقابل مالي لفائدة أصحاب السترات الصفراء.

21) «اطلعت على طلب نداء مؤازرة في مجموعة وتساب مراكش، والتحقت بصاحبها من أجل المساندة في حي سيدي يوسف بنعلي». فالشخص المعني بالنداء في المجموعة، توجه بسيارته إلى محل لإعداد الوجبات السريعة، وأوقف سيارته في الممر الثاني في الشارع، وعندما حصل على وجبته وأراد الانصراف طالبه صاحب البذلة الصفراء بأداء واجب الركن. فنشب نزاع وجدال حول قانونية استغلال الشارع العام، حيث طالبنا المعني بالأمر برخصة الاستغلال، ووجدنا أن رخصة الاستغلال التي بحوزته مخصصة لمساحة أخرى غير المساحة التي ركن فيها صاحب النداء سيارته». سعيد كريم، مقابلة شخصية، مراكش، 23-04-2024.

22) « وضعت دراجتي النارية في الشارع العام في مكان مخصص للركن، وجلست في المقهى، فإذا بي أرى صاحب البذلة الصفراء ينقل دراجتي من مكان إلى مكان آخر لكي يستثمر المساحة للركن المؤدى عنه لفائدة السيارات. فأجبت أنه ليس لك الحق في نقل دراجتي إلى مكان آخر، فهذا شارع عام، لكنه رفض ذلك وخاض في السب والشتم والتهديد. فاتصلت بالشرطة، ولم يتأخروا في القدوم، حيث انتقلنا إلى أقرب مخفر شرطة. والمفاجأة أنني لم أعد في مواجهة صاحب البذلة الصفراء، بل وجدت نفسي في صدام مع رجل الأمن الذي دافع عن صاحب البذلة الصفراء، معتبرا أن وضعيته قانونية. فطلبت من رجل الشرطة بعد جدال قانوني ضرورة تسجيل محضر، غير أن الطرف الثاني انهار بالبكاء، ميرزا أنه قديم للتو من البادية إلى المدينة من أجل الشغل. في الأخير التمس العذر لصاحب البذلة الصفراء لأنه لا يدرك أن ما يفعله في الشارع العام غير قانوني، وأهتبت الخلاف دون تسجيل المحضر لدى مخفر الشرطة». زكرياء البوكيلي، مقابلة شخصية، المغرب، 02-05-2024.

يكشف صنف «العضوية المدنية» عن سيورة منطق العضوية في حركة سائقي العربات التي تبتدئ كمساندة رقمية- العضوية القيمة-، وتنتهي إلى الارتقاء ببعض الأعضاء الملتزمين إلى درجة المساندة التنظيمية ذات الصلة بالجمعيات المدنية المساندة للحركة- العضوية المدنية -²³، وبالتالي فنحن أمام حركة تتولد كاختيارات فردية عقلانية من خلال صنف «العضوية القيمة»، وتنتهي إلى تشكيل قاعدة من الموارد البشرية تتبنى «استراتيجيات»، تخدم رهانات جمعيات المجتمع المدني الداعمة لحركة سائقي العربات بالمغرب.

يتحرك منطق العضوية في دائري «الفرد كفاعل» و«الجماعة كمحرك» على شاكلة ما قدمه ميشيل كروزييه Michel Crozier في نظرية التحليل الاستراتيجي التي تضع الفرد داخل التنظيمات يتأرجح بين منزلة الفاعل الذي يمتلك حرية في التصرف في حدود ما تسمح به الهوامش، وبين منزلة النسق الذي يجعل الفرد تحت إكراهه. فمنزلة الفرد بين إكراه النسق وحرية كفاعل في الحقل الرقمي تقود إلى إدراك سيورة منطق العضوية في الحركة، واستراتيجيات الأعضاء في الاختيار العقلاني بين أصناف العضوية التي تخدم رهاناتهم الذاتية والجماعية.

لا تعني سيورة منطق العضوية وجود مسار نضالي حتمي تبتدئ منه العضوية وتنتهي إليها، وإنما يحتكم منطق العضوية إلى استراتيجيات الأعضاء كفاعلين يمكن أن تقودهم رهاناتهم الذاتية إلى الاستمرارية في دائرة الأفراد المقتصرين على «المساندة الرقمية»، أو تخطي الدائرة الفردية نحو دائرة التنظيمات المدنية المساندة للحركة، وبالتالي «ففي كل التنظيمات غير الشمولية على الأقل، يستثمر الفاعلون في هوامش الحرية الخاصة بهم على نطاق واسع، لدرجة أنه يستحيل اعتبار ترتيباتهم الخاصة مجرد استثناءات للنموذج العقلاني»²⁴.

23) لفهم سيورة منطق العضوية في الحركة من صنف العضوية القيمة إلى صنف العضوية المدنية، نعود إلى ما أورده زكرياء البوكيلي في مقابله: «عقدنا لقاء في شهر ماي من السنة الماضية 2023 من أجل صياغة نموذج لتأسيس جمعية قانونية، رغم ما اعترضنا من عراقيل بخصوص مقر الجمعية». زكرياء البوكيلي، مقابلة شخصية، المغرب، 02-05-2024.

24) Michel Crozier, Erhard frieberg, l'acteur et le système : les contraintes de l'action collective, P 36.

ب- العضوية القيمة

إذا كانت «العضوية المدنية» في صفوف حركة سائقي العربات تحيل على صنف العضوية التي لديها امتداد في القاعدة التنظيمية للجمعية المغربية لحماية الملك العام، فإن «العضوية القيمة» تشير إلى الأعضاء المنضوين في صفوف الحركة عبر مجموعات شبكات التواصل الاجتماعي الوطنية والمحلية التي تجعلهم يقيمون «تحالفا قيميا» مع قضية الحركة وأهدافها ورسالتها دون أن يصل ذلك إلى درجة امتناعهم عن أداء المقابل المالي للركن، وبالتالي يقتصر التحالف القيمي على المساندة الرقمية لمبادرات الحركة، وأنشطتها الميدانية والإلكترونية.

تقوم «العضوية القيمة» على أولوية الصلة الرقمية بمجموعات شبكات التواصل الاجتماعي الوطنية والمحلية، ولا يستند هذا الصنف من العضوية على أي صلة تنظيمية بجمعيات المجتمع المدني. ويتجلى هذا الصنف في «الالتزام القيمي» بعدالة قضية تحرير الشارع العام دون افتتان هذا الالتزام بأي فعل ميداني يدعم الحركة، وبالتالي فالعضوية القيمة تجسيد «لأشكال التنظيم التي تحقق التفرد للحركات الاجتماعية الجديدة»،²⁵ بمعنى أن العضو- المنضوي في الحركة قادر على تحديد صنف عضويته، والموقع الذي يرغب في اتحاده بناء على حساباته الذاتية القائمة على مقولة «الربح و الخسارة».

ينخرط صنف «العضوية القيمة» في سياق مفهوم العقلانية الأداتية الذي قدمته نظرية تعبئة الموارد التي اعتبرت الحركات الاجتماعية نتاجا «لاختيارات أفراد يتصرفون بعقلانية من أجل تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف»²⁶، بمعنى أن تقييم الأعضاء كذوات فاعلة للتكلفة النضالية محدد محوري لفهم نوعية الالتزام وطبيعة أنشطة الحركة المنخرط فيها، حيث يتم الاستثمار العقلاني في الأنشطة ذات «التكلفة النضالية المنخفضة» التي يمكنها تحقيق

25) Neveu Éric, la sociologie des mouvements sociaux, P61-62.

26) ناش، كانت، علم الاجتماع السياسي المعاصر، ص 160.

أهداف الحركة دون الحاجة إلى تكاليف مرتفعة. وبالتالي فنصنف «العضوية القيمية» يقتصر على الاستثمار في المساندة الرقمية لوحدها، وتجنب الالتزام الميداني نظرا لتكلفته النضالية المرتفعة.

يطلق على صنف «العضوية القيمية» مصطلح «العونيات» كدلالة قدحية على نوعية التزامهم النضالي المقتصر على المساندة الرقمية لوحدها. وتشير «العونيات» في الداريجة المغربية إلى المجموعات النسائية الغنائية اللواتي يرددن الأهازيج الشعبية في المناسبات المغربية ذات الصلة بطقوس المرور؛ كالولادة والختان والعرس وغيرها. ويستخدم هذا المصطلح لدى الوعي الجمعي للدلالة على الأفراد الذين لا يطابقون بين خطابهم الشفوي وفعلهم الاجتماعي؛ بمعنى أنهم مجرد أصوات مرتفعة تحدث صخباً مفتقدا لأي مبادرة نضالية عملية.

يحيل مصطلح العونيات في دلالاته النضالية إلى صنف «العضوية القيمية» التي تعتقد في مشروعية قضية الحركة المتمثلة في الوضعية اللاقانونية لاستغلال الشارع العام، لكن اعتقادهم النظري لم يتحول إلى التزام نضال ميداني، وبالتالي تسوق «العضوية القيمية» مبررات استمرارية أداء المقابل المالي للركن عن طريق استدعاء مقولات أخلاقية تنهل من الحقل الديني، وهي مقولات تعتبر الأداء المالي مجرد تعاون مع أصحاب «البدلة الصفراء» رغم عدم قانونية احتلالهم الشارع العام.

نستنتج أن منطق العضوية في حركة سائقي العربات يستدعي مفهوم آلان تورين حول «العقلانية الذاتية» في الحركات الجديدة، غير أن الاقتصار على النظر كنتاج لاختيارات عقلانية فردية صرفة، يحجب إمكانية فهم سيرورة منطق العضوية التي تبتدئ من دائرة «الفرد- الفاعل» وتنتهي إلى دائرة «الجماعة المدنية»، بل يمكن للذات التراجع بين منزلي الفرد والجماعة حسب استراتيجيات الأعضاء ورهاناتهم الذاتية. فبقدر ما فتحت نظرية الحركات الجديدة أفقا علميا قادرا على فهم منطق العضوية في الحركة عن طريق صنف «العضوية القيمية»، غير أنها حجبت بتركيزها على محورية الفرد- الفاعل ما يمكن أن تفعله

الأنساق المدنية في إضفاء المعنى الجمعي على منطق العضوية، وهو ما تجلّى بشكل واضح في صنف «العضوية المدنية».

إذا كان منطق العضوية في حركة سائقي العربات يحتكم لعقلانية الأفراد في الاختيار الذاتي لصنف العضوية، فإن مفهوم «العقلانية الأكسيولوجية» كما قدمه آلان تورين لا يسمح بفهم مختلف أصناف «منطق العضوية» في الحركة، وعلى وجه الخصوص صنف «العضوية القيمة» الذي يقوم على مقولة الربح والخسارة في الحقل النضالي؛ بمعنى أن «العقلانية الأكسيولوجية» تنظر للأعضاء باعتبارهم يتصرفون وفق غايات قيمة كصنف «العضوية المدنية»، بينما «العقلانية الأدائية» في نظرية تعبئة الموارد تعتبر الأعضاء يتحركون وفق غايات مادية تقوم على تقدير «التكلفة النضالية» وتقليصها إلى أقصى حدودها، وهو ما تجسد في صنف «العضوية القيمة».

ثانيا : صناعة المطالب في حركة سائقي العربات

يستوجب فهم صناعة المطالب لدى حركة سائقي العربات توظيف مبدأ التعارض لدى آلان تورين باعتباره محددًا محوريًا في «الإدراك الموضوعي لخصم الحركة الاجتماعية»²⁷. وبناء على هذا المبدأ، يظهر أن الحركة تعلن تناقضها مع نمط «الزطاطة» في تدبير الدولة للشارع العام، وعلى وجه الخصوص تدبير «الجماعات الترايبية» للاستغلال المؤقت للملك العام الذي يتجلّى في منحهم «صفقات فردية» لحراسة العربات وترخيصات لفائدة مقاولات «الصابو»²⁸ عن طريق استنادهم القانوني لشرعية «القرارات التنظيمية»، إضافة إلى «الترخيصات العرفية» المسكوت عنها في مساحات محددة.

يعود استخدام مصطلح الزطاطة إلى الأنتروبولوجي الإنجليزي دافيد هارت David Hart في بحثه الميداني حول قبائل أيت ورياغل الريفية الذي نشره سنة 1956، وهي

27) Touraine, A. Sociologie de l'action. Les classiques des sciences sociales, Une édition numérique réalisée par Diane Brunet, P 185.

28) يقصد به الحاجز الحديدي تلك الأداة التي توضع في عجلات العربات في الشارع العام من طرف أعوان شركة استغلال الملك العام عندما لا يتم تأدية المقابل المالي للركن أو تتأخر عن المدة المخصصة للركن في الشارع العام.

ظاهرة متجذرة في التاريخ المغربي، يقصد بها ما يؤديه المسافر من مقابل مالي بغرض حمايته من اللصوص وقطاع الطرق في المسالك غير الآمنة. ونفس المصطلح نجده موظفا من طرف الباحث المغربي في التاريخ عبد الأحد السبتي في كتابه «بين الزطاط وقاطع الطريق: أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار»، معتبرا أن ظاهرة الزطاطة تجسيد لشبكة من الأعراف المنظمة للعلاقات بين مجموعات من الأفراد التي انتشرت في حدود الفترة الاستعمارية المعاصرة.

تطرق الباحث عبد الأحد السبتي إلى ظاهرة «الزطاطة» في سياق سياسي موسوم بثنائية «المخزن» و«السيبة» التي طبعت المجتمع المغربي قبل الاستعمار، وكذا اختلاف مستويات تدبير تأمين الطرق وقوافل السفر بين القبيلة والزاوية و«المخزن» آنذاك بناء على طبيعة العلاقة الكامنة بين المخزن المركزي والقوى المحلية. «فالمسافر يحتاج أحيانا إلى الزطاط لمغادرة المدينة، مع أن الوسط الحضري أقرب إلى مراقبة السلطة المركزية. وقد يحصل في بعض الحالات تواطؤ بين القائد وقاطع الطريق. ومن خلال بعض النصوص يظهر السلطان في وضعية توشي بأنه يستفيد من تزطيط القبيلة أو شيخ الزاوية»²⁹.

رغم أن مصطلح «الزطاطة» دخل حيز الكمون الوظيفي في المجتمع المغربي منذ نهاية الفترة الاستعمارية المعاصرة، غير أنه انبعث وظيفيا من جديد في سياق انتشار ظاهرة استغلال الشارع العام من طرف شبكة فاعلين يعتقدون أنهم يوفرون الحماية من اللصوص وقطاع الطرق الذين يهددون أمن سائقي العربات وممتلكاتهم في الشارع العام، وبالتالي فظاهرة «الزطاطة» في الشارع العام المغربي تقدم نفسها كشبكة منظمة من العلاقات الفردية والجماعية والمؤسسية العلنية والمضمرة الممتدة في مختلف الأجهزة المحلية للدولة بغرض «خصوصية» الشارع العام، وتحويله إلى مورد اقتصادي بدعوى ضمان أمن الركن لفائدة سائقي العربات. ويمكن مساءلة ظاهرة الزطاطة في الشارع العام المغربي من خلال الأصناف الثلاثة التالية:

(29) السبتي، عبد الأحد، بين الزطاط وقاطع الطريق : أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، ص 42-4.

أ. الزطاطة المقاولاتية

يقصد بالزطاطة المقاولاتية تلك الشركات الخاصة التي تستثمر في استغلال الشارع العام وتديير مواقف السيارات كمورد اقتصادي في المدن المغربية، وهي صفقات تنالها بترخيص من «الجماعات الترابية» في المجال الحضري. وتعرف هذه المقاولات في التداول العامي بشركات «الصابو» في «المناطق الزرقاء»، ويعني «الصابو» تلك الحواجز الحديدية التي يتم نصبها في عجلات العربات التي لا تلتزم بأداء المقابل المالي للركن في الشارع العام. ويعتمد هذا الصنف من «الزطاطة» على عدادات أوتوماتيكية من أجل استخلاص المقابل المالي الذي تتحدد قيمته حسب المدة الزمنية للركن. كما تلتزم دفتر تحملات «الجماعات الترابية» مقاولات «الصابو» بالسماح بمجانبة الركن ما بعد الساعة السابعة مساءً وأيام العطل الأسبوعية والوطنية.

في حالة عدم أداء صاحب العربة للمقابل المالي أو تجاوزه مدة الركن المؤدى عنها، فإن أعوان الشركة ينصبون حاجزاً حديدياً في عجلة العربة- الصابو-، ويجبرونه على أداء مخالفة لتحرير عربته. ففي مدينة الرباط مثلاً هنالك مقاولتان: الأولى تسمى «رابا باركينغ **Rabat Parking**» تقوم بتديير مواقف السيارات فوق الأرض، والثانية تسمى «رابا إيموبيلي **Rabat Immobilier**» تعنى بتديير المرائب تحت الأرضية، لكن المقاولات المعنية بأهداف حركة سائقي العربات هي الأولى المستغلة للشارع العام، أما المقاولات الثانية فهي خارج أهداف الحركة لأنها تعمل على تديير المرائب الخاصة.

تقود حركة سائقي العربات بالمغرب حملة رقمية ضد «الزطاطة المقاولاتية» تسمى «زيرو صابو **Zero Sabot**» التي تعني صفر حاجز حديدي، حيث تستند الحملة على الخبرة التقنية للأعضاء في صناعة مفاتيح لفك الحواجز الحديدية من عجلات العربات، وتسويقها للبيع الإلكتروني من أجل مساعدة الأفراد على فك قيود العجلات دون أداء المخالفات المالية، وتفعيل التدخل الميداني لأعضاء الحركة استجابة لنداءات السائقين في شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى توجه الحملة نحو التأطير التقني للأفراد عن بعد

من أجل تمكينهم من خبرات تقنية تمكنهم من فك عجلات عرباتهم في أقصر مدة ممكنة تجنباً للاحتكاك مع أعوان «مقاولات الزطاطة».

ب. الزطاطة الفردية

تشير «الزطاطة الفردية» إلى نوعين من الصفقات: الأولى صفقات ناتجة عن ترشيحات فردية لأشخاص عاديين حيال طلبات عروض تتقدم بها «الجماعات الترابية» التي يقود نيلها إلى تمكين الأشخاص من رخص «استغلال مؤقتة» لمساحات محددة مقابل أداء مقابل مالي سنوي لفائدة الجماعة الترابية، حيث يقوم صاحب الصفقة- المستغل الأصلي- عرفياً بكراء جزء من الرصيف في الشارع العام لأشخاص آخرين، وهو ما يفسر تعددية المكترين للرصيف، ورفع تعريفه الركن نظراً لتعدد الفاعلين المطالبين بنصيبهم.

يتعلق النوع الثاني بالصفقات الربعية التي تمنحها «الجماعة الترابية» بمبرر «الامتياز الاجتماعي» المخصص للأرامل وكبار السن والمعاقين، وحتى لبعض حاملي الشهادات و«المقربين من دوائر السلطة» مقابل تعريف سنوية رمزية لفائدة «الجماعة الترابية». فلا يقتصر أصحاب الصفقات الربعية على المساحات المحددة لهم بموجب قوانين تنظيمية، بل إنهم يوظفون هذه الصفقات من أجل التطاول على مساحات عامة غير مدرجة في الرخص المسلمة إليهم.

ت. الزطاطة العرفية

تعني الزطاطة العرفية أولئك الأشخاص الذين يستغلون الشارع العام بشكل عرفي دون الحصول على رخص مسلمة من طرف «الجماعات الترابية»، ويشغلون في مساحات غير مخصصة لما يسمى بالركن المؤدى عنه. هذا الاستغلال العرفي للشارع العام تتغاضى عنه السلطات المحلية ولا تمنعه، بل يتم الاستثمار المحلي فيه بطريقة غير مباشرة من طرف الأجهزة المحلية بهدف تجسيد وظائف أمنية وتدابيرية وسياسية.

إذا كانت الزطاطة العرفية تتحرك خارج القانون المحلي، فإن تغاضي السلطات المحلية عنها لا يمكن فهمه إلا في سياق منظور وظيفي يعتبر الزطاطة العرفية حاملة لوظائف علنية ومضمرة، لا تقتصر مظهرها على حراسة العربات، وإنما تتعدى ذلك نحو وظائف مضمرة تستجيب لحاجيات «النسق المحلي الرسمي». فنظرا لما يمتلكه «الزطاط العرفي» من دراية تامة بمختلف انشغالات الأفراد وميولاتهم السياسية والاجتماعية والإجرامية والدينية، فإنه يعتبر بالنسبة للأجهزة المحلية موردا محوريا في المعطيات الأمنية التي يستعان بها في التحقيقات الأمنية وتفكيك الظواهر الإجرامية³⁰.

إذا كانت ظاهرة «زطاطة» الشارع العام بالمغرب تشير إلى شبكات تعمل على استغلال الملك العام بترخيص مباشر أو غير مباشر من «الجماعات الترابية»، فإن أصناف «الزطاطة» الممارسة في الشارع العام توزعت بين الزطاطة المقاولاتية والفردية والعرفية، وهي أصناف تسعى للمحافظة على استمرارية مصالحها الاقتصادية عن طريق استثمارها في «التأويل المصلحي» للقوانين وأعراف تدبير «الجماعات الترابية». ونتيجة لذلك، توجهت حركة سائقي العربات إلى صياغة مطالبها النضالية التي تتسم بالخصائص التالية:

أ. التاريخانية

يستخدم آلان تورين مفهوم التاريخانية *Historicité* الذي يشير إلى قدرة المجتمع على تحويل وإنتاج نفسه عن طريق ديناميات الحركات الاجتماعية الحاملة لمطالب تعكس الصراعات الواعية حول توجهات المجتمع، حيث ميز آلان تورين بين مجتمعات التاريخانية العالية، ومجتمعات التاريخانية الضعيفة. ففي المجتمعات الضعيفة التاريخانية، فإن النموذج الثقافي يدرك بصفة مجردة على أنه نظام كلي، وبالتالي فهي مجتمعات لا تؤمن بالتغيير لأنها تميل إلى إعادة إنتاج النسق السائد ذاته بغرض المحافظة على المصالح الكامنة في الوضع القائم.

(30) «المخزن متواطئ مع الظاهرة، ويمنحهم هؤلاء الأعوان الذين يدعون حراسة العربات نوعا من الحصانة غير المباشرة لأنهم يوفر لهم المعلومات الأمنية. فهم مخبرون أمنيون منفصلون عن الأجهزة، ويقومون بدور أمني محوري يستفيد منه الجهاز الأمني بشكل مجاني».

سعيد كرم، مقابلة شخصية، مراكش، 23-04-2024.

أما المجتمعات عالية التاريخانية، فإن نموذجها الثقافي يدرك باعتباره نسبياً قابلاً للتغيير وفق ما تنتجه ديناميات الحركات الاجتماعية من إمكانات للتغيير، وخيارات قادرة على إعادة ترتيب المصالح وفق موازين قوى متغيرة، وبالتالي فالمجتمعات ذات التاريخانية العالية توفر أرضية خصبة لميلاد حركات اجتماعية قادرة على خوض صراعات حول المصالح بهدف تحويل وإنتاج نموذج ثقافي مغاير.

يقود توظيف مفهوم التاريخانية في دراسة حركة سائقي العربات إلى إدراك هدفها المحوري المتمثل في تحرير الشارع العام من أصناف «الزطاطة» عن طريق إعادة مساءلة منطلقات نموذج النظام الثقافي الذي تولدت عنه الظاهرة. فالحركة تكشف عبر نشاطها في الحقل الرقمي عن خيارات قادرة على إعادة ترتيب المصالح بغرض تحويل وإعادة إنتاج نموذج ثقافي من شأنه تخلص «الوعي السياسي» من المنطلقات القانونية والعرفية والمؤسسية التي يستند عليها تدبير «الجماعات الترابية».

ب. الفتوية

يكشف مفهوم التاريخانية أن حركة سائقي العربات جزء من ديناميات المجتمع المغربي التي تسعى إلى تحويل وإنتاج نموذج ثقافي قادر على تحرير الشارع العام من ظاهرة «الزطاطة» بمختلف أصنافها. فما يميز مطالب الحركة أنها فتوية تمس بدرجة أولى حاجيات فئة سائقي العربات بمختلف أنواعها، ولا تلامس جل الفئات الاجتماعية في شموليتها على شاكلة الحركات الكلاسيكية، لذلك يمكن القول بأن صنف الحركة ينخرط في إطار نموذج الحركات الاجتماعية الجديدة التي تمنح الأولوية للمطالب الفتوية على حساب المطالب الشمولية.

إذا كانت الحركات الاجتماعية الكلاسيكية تمحورت مطالبها الشمولية حول توزيع الثروة وبلوغ مواقع القرار وتغيير الأنظمة السياسية، فإن الحركات الجديدة توجهت صوب «مقاومة الرقابة الاجتماعية والمطالبة بالاستقلالية الأكثر نوعية عن طريق حملها لمطالب فتوية وموضوعاتية؛ كإغلاق محطة الطاقة النووية أو إلغاء القوانين ضد المثليين، وغيرها من

المطالب التي تسعى إلى التأكيد على الدعوة لنمط مغاير من الحياة ومنح مكانة للهويات خاصة»³¹.

ت. الصراعية

يستخدم آلان تورين مفهوم الصراع في فهم الحركات الجديدة، ميرزا التمييز الأبيستولوجي بين الحركة الاجتماعية كطبقة مشروطة بوضع اقتصادي كما قدمتها الماركسية والحركة الاجتماعية الجديدة كذوات فاعلة تتحرك خارج التناقضات المجتمعية. فالصراع حول المصالح من منظور الحركات الجديدة هو نتاج لذوات فاعلة لديها الوعي بمصالحها، بينما الصراع وفق النموذج الماركسي هو نتيجة حتمية لتناقضات اقتصادية خارج الذوات.

تمثل حركة سائقي العربات بالمغرب ذلك السلوك الجماعي المنظم لفاعلين في صراعهم ضد خصمهم من أجل التحكم الاجتماعي في التاريخانية، فهي عبارة عن صراع اجتماعي ضد شبكة «الزطاطة» الممتدة مصالحها في مختلف المؤسسات الرسمية. فكل صراع اجتماعي تخوضه الحركات الاجتماعية يستوجب تشكيل هوية مشتركة، و«تحديدا واضحا للخصم عبر إدراك الموارد التي يدور الصراع حولها»³²، وتجسيدا لشمولية المطالب داخل الفئة المعنية بالحركة.

يظهر مما سبق أن فهم صناعة مطالب حركة سائقي العربات استند إلى ما صاغه آلان تورين من مفاهيم؛ كالتعارض والصراع والتاريخانية كمحددات نظرية في معالم الحركات الجديدة، حيث كشف مبدأ التعارض عن الخضم الموضوعي للحركة المتمثل في شبكات الزطاطة وأصنافها في الشارع العام، وأبرز مفهوم الصراع أن مطالب الحركة تتسم بالفقوية لكونها تقتصر على شريحة فاعلة من سائقي العربات الذين يخوضون صراعا تاريخانيا قائما

31) Neveu Éric, la sociologie des mouvements sociaux, P61-62.

32) Touraine, A. Les mouvements sociaux: objet particulier ou problème central de l'analyse sociologique? Revue française de sociologie. 1984 Jan 1:3-19. P750.

على إعادة مساءلة توزيع المصالح والموارد بغرض إبراز تناقضات النموذج الثقافي المشكل لظاهرة الزطاطة وأصنافها في المجتمع المغربي.

ثالثا: الممارسات في حركة سائقي العربات

إذا كان آلان تورين في دراسته للحركات الاجتماعية ينطلق من «براديغم تأويلي» يعتبر أن الحركات وليدة اختيارات عقلانية لذوات فاعلة، فإن استخدام هذا البراديغم في مساءلة حركة سائقي العربات العام يقود إلى الرصد المنهجي لمختلف الممارسات الفردية للناشطين الفاعلين في الحقل الرقمي. فأنشطة الحركة في شبكات التواصل الاجتماعي تتجسد من خلال إنتاجات فردية تقدم نفسها كصور فوتوغرافية وقصاصات وفيديوهات يتم نشرها وتقاسمها في الحقل الرقمي.

لا تعكس الإنتاجات الرقمية لسائقي العربات مفهوم «الجمهور النفسي» المتحكم في ممارسات الأعضاء كما قدمته نظرية السلوك الجمعي، معتبرة أن «الفرد المنخرط في الجمهور هو عبارة عن حبة رمل وسط الحبات الرملية الأخرى التي تذررها الرياح على هواها»³³، بل تتجلى الإنتاجات الرقمية كاختيارات لذوات فاعلة لا تتحرك في الحقل الرقمي كالحشود اللاعقلانية التي يستهلك مزاجها النفسي نفس الإنتاجات وينشرها عن طريق «العدوى الذهنية»، وإنما تعكس الحركة ذوات تختار بعقلانية المنتج الرقمي الأنسب من أجل بلوغ أهداف الحركة.

أ. الصور الفوتوغرافية

يعتبر إنتاج الصور الفوتوغرافية وترويجها من أوجه نضال حركة سائقي العربات، حيث يسعى المنتج ذاته إلى تشكيل وعي رقمي قادر على إدراك توسع ظاهرة الزطاطة في أنماطها المقاولاتية والفردية والعرفية، وتداعيتها على حق الأفراد في الركن المجاني لعرباتهم في الشارع العام، وبالتالي تقوم الصورة الفوتوغرافية بوظيفتين: الأولى صور تتوخى تعبئة الوعي الرقمي

(33) غوستاف لوبون، سيكولوجيا الجماهير، ص 60.

من أجل إدراك اتساع الظاهرة وتمدها في مختلف المساحات العامة، والثانية صور انعكاسية تمكن الوعي الرقمي من إدراك التداعيات الانعكاسية للظاهرة على وضعية الأفراد في الشارع العام.

تتجلى الوظيفة الانعكاسية في الرصد الفوتوغرافي المباشر للممارسات اللامدنية- العنف والإجرام والابتزاز- التي يقوم بها أعوان شبكات «الزطاطة» تجاه أصحاب العربات في الشارع العام، وكذا صناعة الصور عن طريق تحويل تصريحات مسؤولين في أجهزة الدولة مؤسساتها إلى صور قابلة للتسويق النضالي؛ فمثلا تسويق صورة عامل إقليم آسفي وتصريحه بخصوص توسع انتشار ظاهرة الزطاطة وتداعياتها على سلامة وأمن المواطنين المغاربة في الشارع العام.

تكمن الوظيفة الأولى في الرصد الفوتوغرافي المباشر لمدى اتساع ظاهرة الزطاطة وتمدها في مساحات غير مألوفة؛ كالإدارات العمومية والأزقة ومحطات الطريق السيار، وكذا إبراز الممارسات التطبيقية للدولة وأجهزتها مع الظاهرة، ومجهوداتها لمنحها «الشرعية القانونية» التي تسمح لها بتحسين نفسها ضد الممتنعين عن أداء المقابل المالي، إضافة إلى الكشف الفوتوغرافي عن التطاول العرقي على مساحات في الشارع العام، وتحويلها إلى مواقف عربات مؤدى عنها.

ب. القصاصات الرقمية

تعتبر القصاصات الرقمية من أوجه الممارسات النضالية التي تستخدمها حركة سائقي العربات في الحقل الرقمي، وهي قصاصات مكتوبة باللغة العربية أو العامية المغربية من طرف أعضاء الحركة بأصنافهم المختلفة. وتنطلق القصاصة الرقمية من سرد لأطوار التجارب الذاتية مع ظاهرة الزطاطة، حيث تتحول القصاصة الرقمية إلى دعامة بيداغوجية من أجل التنشئة النضالية للأعضاء وتأطيرهم القانوني والحجاجي والمدني انطلاقا من الوضعيات اليومية. ويمكن التمييز في القصاصات الرقمية بين القصاصات الاستشارية والقصاصات الحجاجية.

تحمل القصاصات الاستشارية تجربة سردية ذاتية للعضو المناضل الذي اعترضته وضعية مع أعوان الزطاطة والدوائر المقربة منهم، فهي على شاكلة استشارة مباشرة للمعني بالأمر في المجموعات الرقمية بهدف تمكين الأعضاء من التأطير القانوني³⁴ في النزاعات الميدانية التي قد تصل إلى مخافر الشرطة، وكيفيات الاستخدام القانوني الأنسب لتسجيلات الفيديو المباشرة كدعامة لتقوية موقع العضو- المناضل في علاقته بالمؤسسات المحلية والأمنية والقضائية.

إذا كانت القصاصات الاستشارية تتوخى البحث عن التأطير القانوني والميداني للعضو- المناضل، فإن القصاصات الحجاجية تتضمن تجربة سردية للوضعية التفاعلية لأعضاء الحركة مع أعوان شبكات الزطاطة عن طريق إنتاج سرديات رقمية حاملة لخطاب حجاجي يتوجه إلى دحض «الشرعية القانونية» التي تستند إليها الظاهرة³⁵، والطعن في شرعية القرارات التنظيمية الصادرة عن الجماعات الترابية، وإبراز التصور اللاقانوني لمهنة حارس العربات في الشارع العام.

يقود تحليل مضمون القصاصات الرقمية في شموليتها إلى الكشف عن طبيعة الخطاب الحجاجي الذي تستند إليه الحركة، حيث يتوجه بدرجة أولى إلى نقد القرارات التنظيمية الصادرة عن «الجماعات الترابية» باعتبارها المسؤولة عن منح رخص الاستغلال المؤقتة للشارع العام، وهو نقد يستدعي انفتاح خطاب الحركة على مضامين النص الدستوري لسنة 2011، والميثاق الجماعي والقانون الجبائي والتنظيم المالي للجماعات المحلية والنص القانوني المتعلق بتحديد الوعاء الضريبي.

(34) «نبحث في القوانين ونستثمر في الأعضاء المقربين من دوائر القرار من أجل مواكبة المستجدات القانونية ذات الصلة بقضية الحركة، وعلى هذه الشاكلة نتبادل المعلومات بيننا وبدورنا نقوم بنشرها. إذا لاحظت في تدويناتي أركز على تقاسم المعلومات القانونية البسيطة التي يمكنها أن تحل مشاكل للأفراد الذين يواجهون وضعيات مع شبكة الزطاطة». سفيان موفتي، مقابلة شخصية، المغرب، 28-04-2024.

(35) «أنا أخطب أعوان الزطاطة بهذا الشكل: هل تعرف أن ما تقوم به في الشارع العام هو غير قانوني؟ ويضعك في ثلاث جرائم، وهي استعمال الملك العام كأصل تجاري والاعتراض والتسول كجرائم يعاقب عليها القانون. في الغالب أقوم بتوعية هذا الشخص وأنصحه بالبحث عن شغل آخر يحفظ له كرامته». زكرياء البوكيلي، مقابلة شخصية، المغرب، 02-05-2024.

ت. الفيديوهات الرقمية

يعتبر إنتاج الفيديوهات الرقمية من الممارسات النضالية المتداولة في صفوف أعضاء حركة سائقي العربات، حيث يمكن التمييز بين فيديوهات تسجيلات الوضعيات التفاعلية والوضعيات الفردية والوضعيات الإنتاجية. ويقصد بالوضعيات التفاعلية تلك الحوارات والجدالات المسجلة عبر كاميرات مثبتة في العربات- السيارات والدراجات والشاحنات... أو الهواتف النقالة المستخدمة من طرف أعضاء الحركة عند احتكاكهم بأعوان شبكات الزطاطة في الشارع العام، وهي وضعيات يتم نشرها في الحقل الرقمي من أجل تحفيز عموم أعضاء الحركة على الامتناع عن أداء المقابل المالي للركن في الشارع العام.

يتطرق صنف فيديوهات الوضعيات الفردية إلى تسجيلات ترافعية من طرف أعضاء حركة سائقي العربات بغرض إبراز الوضعية اللاقانونية لمستغلي الشارع العام، والكشف عن الأساليب «الاحتمالية» المستخدمة من طرف أعوان شبكة الزطاطة. أما صنف فيديوهات الوضعيات الإنتاجية فهي الانتاجات السمعية - البصرية على شكل «بودكاست» أو «أغنية مصورة» تكشف الوضعية اللاقانونية للظاهرة، وتميط اللثام عن الشبكة العرفية والفردية والمؤسسية المستفيدة من ظاهرة الزطاطة، وتداعياتها على حق الأفراد في الركن المجاني في الشارع العام.

تستوجب إنتاجات فيديوهات³⁶ حركة سائقي العربات في الحقل الرقمي الحاجة الماسة لموارد بشرية مؤهلة لديها حد أدنى من الخبرة التقنية والعلمية والفنية التي تجعلهم قادرين على المساهمة في الإنتاج، وهي خبرة في شموليها لا تتوفر لدى جميع أعضاء الحركة، ما يجعل إنتاج

(36) «لا أفضل التدوين الرقمي، بل أميل إلى إنتاج تسجيلات لفيديوهات قصيرة أتجنب فيها نقل صورة قذح أو سب وشم خصوم الحركة. أنا شخصياً ندمت على كلمة «العونيات» التي صدرت مني. فأنا أول من استخدم هذا المصطلح لكي أصنف الأفراد الذين يبررون أداء المقابل المالي للركن عن طريق استدعاء مقولة «التعاون الاخلاقي» التي تجعل القيمة المالية للركن بمثابة «صدقة» بمعناها الديني. وهذا المصطلح أصبح متداولاً في صفوف أعضاء الحركة، لكنني ندمت عليه ندماً شديداً لأني اعتبرته مصطلحاً قذحياً، وأني بهذا الاستخدام ولجت دائرة الآية القرآنية «لا تنابروا بالألقاب». فرغم اختلافي مع خصوم الحركة إلا أنني أسميهم «أصحاب الجبلي» دون وصفهم باسم يحط من كرامتهم». مراد جبيلي، مقابلة شخصية، المغرب، 05-05-2024.

الفيديوهات ينحصر في دائرة «النخب المؤهلة» في صفوف الحركة التي تنتمي إلى صنف «العضوية المدنية» الذين اكتسبوا «الخبرة النضالية» التي تجعلهم قادرين على إنجاز إنتاجات تترافع قانونيا وقيميا ومدنيا على قضية الحركة.

يتبين مما سبق أن الممارسات الرقمية لدى حركة سائقي العربات لا يمكن رصدها منهجيا من خلال مفاهيم شمولية تحول الذوات الإنسانية إلى كائنات منمطة تتحرك في الحقل الرقمي وفق مزاج جمعي مشترك. فلا تقدم الممارسات الرقمية نفسها كنسق مشترك من الممارسات النضالية، بل إنها ممارسات تعكس اختيارات عقلانية لذوات فاعلة تسعى إلى استخدام الدعامات الرقمية الأنسب من أجل بلوغ أهداف الحركة.

حركة سائقي العربات في وضوء نظريات سوسولوجيا الحركات الاجتماعية

لا تقدم حركة سائقي العربات نفسها كاستجابة لاعقلانية قائمة على ما يقتضيه الجمهور النفسي أو السلوك الجمعي، وإنما تتجلى وفق نظرية تعبئة الموارد كاستجابة عقلانية تستثمر في الموارد المتاحة من أجل بلوغ أهداف الحركة، والتي تقوم العضوية فيها على النظر للأفراد كفاعلين يتصرفون بعقلانية من أجل تعظيم المكاسب وتقليل التكلفة النضالية إلى أقصى حدودها، وهو ما يطلق عليه بالعقلانية الأداة التي تعتبر العضو في الحركة كفاعل برغماتي يسعى إلى تحقيق مصلحته النضالية الفردية والجماعية بأقل تكلفة ممكنة.

يمكن استيعاب مفهوم العقلانية الأداة المستخدم في فهم منطق عضوية الحركات الاجتماعية عن طريق استدعاء خلفيته النظرية التي تمتد إلى الحقل الاقتصادي، وتجعله مفهوما محكوما بمنطق اقتصادي صرف يقود توظيفه في فهم حركة سائقي العربات إلى النظر لمنطق عضويتها باعتباره منطقا برغماتيا قائما على مقولة الربح والخسارة في الحقل النضالي، فلا مكان وفق هذا النموذج التحليلي لمحورية القيم في عضوية الحركات الاجتماعية واختياراتهم النضالية.

بقدر ما تبرز أهمية نظرية تعبئة الموارد في تسليطها الضوء على الفاعل العقلاني في حركة سائقي العربات، إلا أن التدايمات الأبيستولوجية للنظرية تسوق نحو تجريد النضالية الرقمية للحركة من خلفيتها القيمية. فلا يمكن فهم كل الحركات الاجتماعية استنادا إلى التناقضات الاقتصادية لوحدها، وما يمكن جنبه من مصالح برغماتية لفائدة أعضاء الحركة؛ فهناك حركات معاصرة تعلي من شأن النضالية القيمية في القضايا ذات الصلة؛ مثلا بالبيئة والحريات الفردية، ما جعل نظرية تعبئة الموارد في مأزق عندما يتم توظيفها من أجل فهم الحركات الجديدة في المجتمعات المعاصرة.

يتجلى مأزق نظرية تعبئة الموارد في اختزال منطق عضوية حركة سائقي العربات في الأهواء الربحية للأعضاء عن طريق توظيف مفهوم العقلانية الأداة، وحجب الفعالية المحورية لبنية الحركة وامتداداتها التنظيمية في جمعيات المجتمع المدني، حيث تتجلى نواة الحركة في صنف العضوية المدنية التي تستدعي الوعي القيمي في النضالية الرقمية، بينما يبقى الصنف الثاني من العضوية في مكانة هامشية لأنه صنف برغماتي، ومشحون بدلالة قذحية في صفوف الحركة.

إذا كانت نظرية تعبئة الموارد أبرزت محدوديتها عندما اختزلت منطق عضوية حركة سائقي العربات في نمط العضوية البرغماتي المنفصل عن الوعي القيمي، فإن نظرية الحرمان النسبي توجهت إلى تفسير مطالب الحركات الاجتماعية باعتبارها تجسيدا لحالة الحرمان النسبي الذي عرفه تد روبرت غور باعتباره «إدراكا للأفراد الفاعلين للتناقض الكامن بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم. وتتمثل توقعات القيم في السلع وظروف الحياة التي يعتقد البشر أن لهم الحق فيها، أما قدرات القيم فهي السلع والظروف التي يظنون أنهم قادرون على الحصول عليها والاحتفاظ بها»³⁷.

تقود نظرية الحرمان النسبي إلى اعتبار مطالب حركة سائقي العربات وليدة حرمانهم من الركن المجاني في الشارع العام. فهذا الحرمان ينطلق من تناقض التوقعات القيمية بمجانية

(37) تيد روبرت غير، لماذا يتمرّد البشر؟ ص 67-68.

الركن والقدرات الممكنة لدى سائقي العربات، وذلك في إطار مقارنة مرجعية بين وضعيتهم الراهنة في ركن العربات بوضعيات سابقة أو وضعيات مماثلة في مدن مغربية أخرى. ويندرج هذا الحرمان حسب النظرية في إطار «نمط الحرمان المتدرج»³⁸ لكون سائقي العربات يحافظون على توقعاتهم القيمة بالركن المجاني لكن قدراتهم على تجسيد المطالب تنخفض بشكل تدريجي.

تتجلى محدودية نظرية الحرمان النسبي في إضافتها قيمة ثانوية على الوعي الذاتي عند استخدامها لتفسير حركة سائقي العربات، وإعلائها من شأن حتمية الحرمان النسبي في توليد الحركات الاجتماعية. فلا يقود الحرمان النسبي إلى صناعة حالة شمولية من المطالب النضالية، بقدر ما يظهر أن الحرمان من الركن المجاني في الشارع العام لا ينتج تعبئة شاملة في صفوف جل سائقي العربات، حيث يظل الكثير من سائقي العربات رغم حرمانهم من الرغبة ذاتها غير منخرطين في الحركة.

تكمن أهمية حركة سائقي العربات في كشفها عن فعالية الذوات الواعية في نضاليتها الرقمية، وتحليل الفهم العلمي للحركات المعاصرة من الاعتقاد في الحتميات على شاكلة منطق العلوم الطبيعية، والتي تجرد أبستمولوجيا الحركات الاجتماعية من النظر إليها كموضوعات واعية، ما يجعل مطالب الحركة تفسر باعتبارها وليدة شروط حتمية خارجة عن الذوات الإنسانية، وبالتالي تسقط نظرية الحرمان النسبي في تجسيد فعالية الذوات الواعية في الحركة، والنظر إليها كنتاج حتمي لشروط خارجة عنها.

لا تقوم مطالب حركة سائقي العربات في الحقل الرقمي على أرضية اقتصادية صرفة كما قدمتها نظرية الحرمان النسبي التي تمحور تفسيرها العلمي حول الحرمان المادي، وإنما تظهر مطالب الحركة باعتبارها تستوعب تناقضات النموذج الثقافي في شموليته، وتداعياته

(38) الحرمان المتدرج: نوع من أصناف الحرمان يشعر فيه الأفراد بأن قدراتهم القيمة للمحافظة على المكاسب تنخفض بشكل تدريجي، وعلى أساس خبرتهم السابقة تظل توقعاتهم القيمة مرتفعة.

التي تتجلى في إرساء مبررات ثقافية لتشكيل ظاهرة «خصوصية الركن» في الشارع العام، وما يوفره «النموذج الريعي»³⁹ كبنية ثقافية من ضمانات تكفل إعادة إنتاج ظاهرة «الزطاطة» لنفسها فرديا وعرفيا ومؤسساتيا في المجتمع المغربي.

أبرزت نظرية الحرمان النسبي أن مطالب حركة سائقي العربات لا تقتصر على التناقضات الاقتصادية الواقعة خارج حدود الذات، بل تمتد إلى مساءلة النموذج الثقافي في شموليته، وعلى وجه الخصوص ما له صلة بثقافة الاقتصاد الريعي. وبالتالي يتم تحويل مطالب الحركة إلى ممارسات نضالية في الحقل الرقمي تعلي شأن مبادرات الذوات الفاعلة؛ فلا مجال للحديث في فلسفة الحركة عن سلوك جمعي مندفع يسري في نضاليتهم الرقمية كما تقدمه نظرية السلوك الجمعي، بمعنى أنه لا يمكن تفسير ديناميات الحركة كنتاج لسلوك جمعي قائم على ثنائية مثير واستجابة كما يجري في العلوم الطبيعية، بل تكشف تجربة الحركة الرقمية عن عقلانية الذوات واختياراتهم خارج إطار ما يرغب فيه «الجمهور الرقمي».

استخدم غوستاف لوبون مفهوم «الجمهور النفسي» في تخصص علم النفس الاجتماعي للدلالة على أن الممارسات الفردية في صفوف الحركات الاجتماعية لا تخرج عن نطاق ما تحدده الحشود الجماعية باعتبارها ذلك «الكائن المؤقت المؤلف من عناصر متنافرة ولكنها مترابطة الصفوف للحظة من الزمن. إنهم يشبهون بالضبط خلايا الجسد الحي التي تشكل عن طريق تجمعها وتوحيدها كائنا جديدا يتحلى بخصائص جديدة مختلفة جدا عن الخصائص التي تمتلكها كل خلية»⁴⁰.

تنتفي أهمية مفهوم الجمهور النفسي عند استدعاء تعددية الإنتاجات الرقمية في صفوف أعضاء حركة سائقي العربات، فهي إنتاجات تعكس تجارب ذوات فاعلة في الاختيار العقلاني الأنسب للتعبير عن أهداف الحركة. فلا ينتج الأعضاء وفق نسق إنتاج رقمي

(39) النموذج الريعي: تعني الممارسات الريعية الحصول على ثروة أو سلطة أو امتيازات دون أن يكون مقابل ذلك أي استحقاق موضوعي.

(40) غوستاف لوبون، سيكولوجيا الجماهير، ص 56.

واحد، يضم هويتهم الذاتية واختياراتهم الواعية، بمعنى أنه لا تختفي نزعات الأعضاء كذوات واعية فور انخراطهم في «الجمهور النفسي»، بل يعزز انخراطهم الرقمي من مكانتهم كذوات فاعلة قادرة على الإنتاج النضالي وفق اختياراتها العقلانية.

يعتبر غوستاف لوبون أن «الجمهور النفسي» يجرد الأعضاء من معاييرهم الاعتيادية في التصرف، ويجعلهم ينصاعون فور انخراطهم العابر إلى أهواء الانفعالات الجماعية، ما يقود الحركات الاجتماعية إلى «الانفلات العنفي». هذا التصور له محدودية في فهم حركة سائقي العربات في الحقل الرقمي؛ فإذا كان الانخراط النضالي الميداني وفق نظرية السلوك الجمعي ينفي هوية الأعضاء واختياراتهم الذاتية ويقودهم إلى العنف الجمعي، فإن تجربة الحركة كشفت بأن الانخراط النضالي الرقمي يعزز الهويات الفردية، ويوسع مساحة الاختيارات الذاتية في الحقل النضالي، ويطور من أشكال المقاومة المدنية السلمية لظاهرة الزطاطة في المجتمع المغربي.

الخاتمة

يظهر في الختام أن اختبار فرضية الورقة البحثية القائمة على نظرية الحركات الجديدة لدى آلان تورين كشف عن استناد حركة سائقي العربات على اختيارات عقلانية للأفراد تجسدت في مؤشرات منطق العضوية والمطالب والممارسات التي وضعت الحركة في تصنيف الحركات الاجتماعية الجديدة التي تستوجب دراستها إعادة النظر في منطلقات السوسولوجيا الكلاسيكية عن طريق فتح أفق التفكير العلمي في المساحات التي أضحت الذات تتحرك ضمنها خارج وصاية البنات والأنساق والحتميات.

اعتمادا على تصنيف آلان تورين للحركات الاجتماعية، فإنه تم وضع حركة سائقي العربات ضمن إطار الحركات الاجتماعية الجديدة، وهو ما شكل أرضية نظرية خصبة من أجل فهم الحركات النشيطة في الحقل الرقمي وتحولاتها مقارنة بالحركات الكلاسيكية، لكن تصور نظرية آلان تورين أبرز محدوديته في استيعاب «الذات المرقمنة»، وتمييزها عن «الذات المادية». فالإقتصار على فهم الحركة استنادا على محورية «الذات المادية» الفاعلة من شأنه حجب إمكانية فهم سيرورة منطق العضوية في الحقل الرقمي التي تبتدئ من دائرة الفرد الفاعل وتنتهي إلى دائرة الجماعة المدنية.

لا يمكن الانسحاق خلف ما قدمته نظرية الحركات الجديدة التي حصرت أفق التفكير في محورية الذات الفاعلة، بل تظهر مؤشرات اختبار الفرضية أن «الذات المرقمنة» في شبكات التواصل الاجتماعي تتأرجح بين منزلي الفرد والجماعة حسب استراتيجيات أعضاء الحركة ورهاناتهم الذاتية. وبالتالي لا يمكن إقصاء دور الأنساق المدنية في فهم سيرورة منطق العضوية، وهو ما تجلّى بشكل واضح في صنف «العضوية المدنية» المستندة على دعم «النسق المدني».

إذا كانت نظرية الحركات الجديدة اعتبرت أن اختيارات الأفراد ذات حمولة «عقلانية أكسيولوجية»، فإن الحمولة ذاتها لا تسمح بإدراك تعددية أصناف العضوية في الحركة التي تتأرجح بين البرغماتية والقيمية. فصنف «العضوية القيمية» يميل إلى التفسير الذي

قدمه مفهوم العقلانية الأداة في نظرية تعبئة الموارد، وذلك لكون الأعضاء المنخرطين في هذا الصنف يحددون التزامهم النضالي بناء على حسابات الربح والخسارة وتقدير التكلفة النضالية قبل خوض أية تجربة. في المقابل، يسوق صنف العضوية المدنية نحو مفهوم العقلانية الأكسيولوجية الذي قدمته نظرية الحركات الجديدة.

أبرزت حركة سائقي العربات أن مطالبها تستوعب فلسفة الحركات الاجتماعية الجديدة باعتبارها متممة بالتاريخانية والصراعية والفئوية، وتنحو مطالبها صوب تحرير الشارع العام من ظاهرة الزطاطة عن طريق إعادة مساءلة توزيع المصالح والموارد، وإبراز تناقضات النموذج الثقافي المشكل لظاهرة الزطاطة في المجتمع المغربي. وبالتالي تلتحم المطالب الفئوية مع تناقضات النموذج الثقافي المغربي باعتباره الأرضية الشمولية التي تتغذى منها ظاهرة الزطاطة.

تكمن القيمة المضافة لنظرية الحركات الجديدة في تخليصها لموضوع حركة سائقي العربات من استخدامات المفاهيم الشمولية التي تحول الذوات الإنسانية إلى كائنات متجانسة تتحرك في الحقل الرقمي. فلا تقدم الممارسات النضالية نفسها كنسق متجانس على شاكلة ما قدمته نظرية السلوك الجمعي من خلال مفاهيم «الجمهور» و«الحشود» و«اللاوعي الجمعي»، وإنما نحن بصدد حركة وطنية ذات نزعة فردانية في الحقل الرقمي، تتجلى في الممارسات العقلانية للأعضاء التي تتوخى المساهمة في إنتاج صور وفيديوهات وقصاصات رقمية تستجيب لاستراتيجيات الأعضاء ورهانات الحركة.

المراجع العربية

1. تشارلز تلي، الحركات الاجتماعية 1768 - 2004، ترجمة ربيع وهبه، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، سنة 2005.
2. سيسيل بيشو، أوليفيه فيليول، ليليان ماتيو، قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة عمر الشافعي، الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، سنة 2017.
3. غوستاف لوبون، سيكولوجيا الجماهير، ترجمة هشام صالح، بيروت: دار الساقى، سنة 1991.
4. تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر؟ ترجمة مركز الخليج للنشر، دبي: مركز الخليج للنشر، سنة 2004.
5. تورين، آلان، براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة سليمان جورج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2011.
6. السبتي، عبد الأحد، بين الزطاط وقاطع الطريق : أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، سنة 2009.
7. ناش، كانت، علم الاجتماع السياسي المعاصر، ترجمة ذيب بن محمد الدوسري، الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، سنة 2018.

المراجع الأجنبية

1. Boudon, Raymond, Les méthodes en sociologie, Paris : Presses universitaires de France, 2012.
2. Olson, Mancur, Logique de l'action collective, Paris : Presses universitaires de France, 1978.
3. Touraine, Alain, Le retour de l'acteur, Paris: Libr. A. Fayard, 1984.

4. Michel Crozier, Erhard frieberg, l'acteur et le système : les contraintes de l'action collective, France : Editions du seul, 1977.
5. Neil Smlessr, Theory of collective behavior, New York: The Free Press, 1962.
6. Neveu Eric, la sociologie des mouvements sociaux, Paris: la découverte, 2002.
7. Touraine, A. Les mouvements sociaux: objet particulier ou problème central de l'analyse sociologique? Revue française de sociologie. 1984 Jan 1:3-19.
8. Touraine, A. Sociologie de l'action. Les classiques des sciences sociales, Une édition numérique réalisée par Diane Brunet, guide de musée, La Pulperie, Chicoutimi, bénévole. B 2011.
9. Herbert Blumer, "Social Movements," in: A New outline of the Principles of Sociology, Alfred McCung Lee (ed.) (New York: Barnes & Noble, 1946).

مدى كفاءة النظرية الانقسامية في تفسير الحالة المغربية

عبد الواحد غبيبي



مدى كفاءة النظرية الانقسامية في تفسير الحالة المغربية

عبد الواحد غيببي¹

الملخص

لقد اتخذت السوسيولوجيا الكولونيالية ابتداء من نهاية القرن 19 من مجتمعات شمال إفريقيا مجتمعات دراسة، أُجرت فيها عدة أبحاث بالاعتماد على نظريات تم بناء جهازها المفاهيمي في السياق الفكري والتاريخي الغربي. وفي النصف الثاني من القرن 20، تعرض الإرث السوسيولوجي الكولونيالي للانتقاد من طرف رواد الأنثروبولوجيا الأنجلوسكسونية، مقترحين النظرية الانقسامية كبديل مغر جذب الباحثين في العلوم الاجتماعية المهتمين بدراسة المجتمعات القبلية المتواجدة على حوض البحر الأبيض المتوسط بشمال إفريقيا.

ومن هنا نتطرق في هذه الورقة البحثية بالدرس والتحليل لواحدة من أبرز النظريات الأنثروبولوجية الأنجلوسكسونية، التي كانت ومازالت تشكل إغراء كبيرا لكثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية لفهم وتفسير واقع المجتمعات العربية والإسلامية. إنها النظرية الانقسامية الأنجلوسكسونية التي ما فتئت تثير العديد من الأسئلة وتقدم أجوبة حول فهم وضعيات المجتمعات العربية عموما والمجتمع المغربي خصوصا، وعن البنى والأنساق المتحركة فيها.

رغم أهمية النظرية الانقسامية في تقديم تشخيص لواقع المجتمعات العربية والإسلامية بشمال إفريقيا، إلا أنها تحاول تكييف الواقع العربي والإسلامي مع قوالها وتُفترط في الانتقائية والتعميم. مما ساهم في بناء تمثيلات اجتماعية مشوهة لواقع المجتمعات العربية والإسلامية، كما أن إهمال النظرية الانقسامية للسيروورة التاريخية حجب عنها إمكانية الخوض في الأسباب الحقيقية لظاهرة انقسام البنيات الاجتماعية والسياسية والثقافية لهذه المجتمعات، وهي التدخل الخارجي.

(1) أستاذ باحث، تخصص علم الاجتماع، عضو مؤسس لفريق البحث: النوع، الرقمنة، والثقافة (E.G.N.C)، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، المغرب. a.rhobaibi@uiz.ac.ma

a.rhobaibi@gmail.com

وبناء على ذلك اقترحنا نموذج تحليل بديل للنظرية الانقسامية، ينطلق من الفعل الاجتماعي/السياسي لفهم وتفسير البنيات الاجتماعية والأنساق السياسية والثقافية. يتأسس هذا النموذج على مبدأ التجسير بين التراث العربي الإسلامي والفكر الاجتماعي والسياسي الغربي المعاصر، انطلاقاً من سياق ثقافي محلي يستند إلى العامل التاريخي.

الكلمات المفتاحية: النظرية، المفاهيم، الانقسامية، الانصهار، الانشطار، الفعل الاجتماعي.

المقدمة

إن السؤال الذي يطرح نفسه علينا بالحاح هو: هل من مبرر يعطي شرعية إعادة طرح كل ما أثارته النظرية الانقسامية من نقاش مستفيض حتى الإشباع؟

لا نجادل في كون النقاشات التي أثارها نتائج نماذج التحليل الانقسامي، المطبقة على واقع المجتمعات العربية والإسلامية قصد فهمها وتفسير ما يقع داخلها من تفاعلات اجتماعية على عدة مستويات، قد ساهمت في إغناء التراث الفكري والأكاديمي للعلوم الاجتماعية، إلا أنها أثرت وامتازت على بناء تمثلات اجتماعية «مشوّهة» للواقع المغربي والعربي الإسلامي، بل استمرت في الترويج لهذا الواقع «المشوّه» داخل الحقل الأكاديمي والسياسي بحجة «علمية وموضوعية» النتائج التي ساهمت في بناءه. وهكذا يلح وارتبوري على أن «القارئ مطالب بأن يقتفي خطاه في اكتشاف المجال السياسي المغربي²» رغم إقراره بالقول الصريح «بأن المشكلة الأخطر، تتمثل في القراء المغاربة الذين يعيشون نسقهم السياسي من الداخل، وقد يعتبرون أنني أوليت بعض الجوانب عناية لا تستحقها، ربما أغفلت جوانب أكثر أهمية. لكنني تأثرت بالضرورة بهويتي، فأنا أمريكي، وملاحظ خارجي، لذلك كنت ألتقط وأحلل الظواهر التي تلفت انتباهي أكثر، بناء على بيئتي الثقافية³». ومن هنا يقيم أحد رواد الانقسامية الحجة على نفسه، بكونه فسر واقعا سياسيا مغربيا بمرجعية ثقافية أمريكية مختلفة عنه تماما.

وإيماننا منا بأن المجتمعات العربية كمثيلا تقف في صلب التاريخ البشري، وليس على هامشه كما تدعي النظرية الانقسامية، فهي بذلك تتأثر به وتؤثر فيه. ومن هذا المنطلق كان من الضروري، في هذه الورقة البحثية استحضار التحولات التي عرفتها مختلف أنساق المجتمع المغربي (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية...)، والتي جاءت في معظمها كنتيجة لتدخل خارجي مباشر أو غير مباشر (استعمار، مؤسسات نقدية، أحداث وأزمات

(2) وارتبوري، جون، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، ص 13.

(3) المرجع نفسه، ص 13.

عالمية...). وهذا ما فندنا به الطرح الانقسامى القائل «بستاتيكية وهامشية المجتمعات العربية». كما قمنا بتبني نموذج تحليلي بديل استوحيناه من أطروحة محمد عابد الجابري، حيث فصلنا فيه وحددنا مفاهيمه وبيّننا أهميته في فهم وتفسير الواقع العربي والإسلامي فهما موضوعيا يعكس الواقع.

1. السياق الفكري والتاريخي الذي تشكلت فيه مفاهيم النظرية الانقسامية

لقد أحدثت الثورة الصناعية تحولات عميقة على كافة مستويات المجتمعات الغربية، الشيء الذي أثر على الإنتاج الفكري والأكاديمي خلال القرن التاسع عشر، حيث ظهرت حقول معرفية جديدة (علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، علم النفس، علم النفس الاجتماعي...). كان هدفها الأول فهم وتفسير سيرورات هذا الانتقال من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، وما ينتج عن ذلك من تفكيك أنساق ثقافية ومؤسسات وتنظيمات وظهور أخرى بديلة، ومقارنة كل ذلك بمجتمعات أخرى لم تشهد بعد هذه التحولات.

ولقد نتج عن ذلك بناء جهاز مفاهيمي غني ومتنوع، ومن أبرز هذه المفاهيم: مفهوم الدولة وما تفرع عنه من مفاهيم، الشرعية، الهيمنة، السلطة والنفوذ...، ومفهوم المجتمع وما تفرع عنه من مفاهيم، الثقافة، المؤسسات، التنظيمات، الوظائف والأدوار، التوازن... كما شكلت هذه المفاهيم هيكل عدة نظريات من أهمها النظرية الانقسامية.

1.1 الاستعمال الأول لمفهوم الانقسامية

يعتبر مؤسس علم الاجتماع إميل دوركهايم (Durkheim. Emile) أول من استعمل مفهوم «الانقسامية» سنة 1893م في مؤلفه الموسوم بـ «في تقسيم العمل الاجتماعي»- وهو في الأصل أطروحة الدكتوراه- اهتم فيه بدراسة تحولات الرابط الاجتماعي في عملية انتقال المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات العصرية (الصناعية). حيث

انطلق من السؤال التالي: «كيف يصبح الفرد في آن واحد، أكثر فردانية وأشد تبعية؟»⁴. ومن أهم ما توصل إليه دوركهايم، هو أن وظيفة تقسيم العمل هي التوفيق بين استقلالية الفرد والتماسك الاجتماعي في مختلف المجتمعات.

يسود داخل المجتمعات التقليدية التضامن الآلي الذي يعتمد على خاصية المماثلة والتشابه بين الأفراد والجماعات، بينما يهيمن التضامن العضوي بالمجتمعات العصرية، ويقوم على التمايز والاختلاف والاعتماد المتبادل بين الأفراد. ومن ثم يرى دوركهايم أن «الحياة الاجتماعية تستمد من مصدرين، التشابه في الوعي وتقسيم العمل»⁵. ليخلص إلى أن أنماط التضامن العضوي هي التي تهيمن على الحياة في المجتمعات الغربية الصناعية، في حين يسود التضامن الآلي في المجتمعات القبلية والعشائرية التي تتميز بالانقسامية. ويسمى المجتمعات الانقسامية «لأنها مبنية على تكرار تكتلات تتشابه فيما بينها مثل الحلقات المتتالية، ويمكن تسمية الكتلة عشيرة باعتبار أن هذه الصيغة تعبر عن طبيعة مزدوجة: عائلية وسياسية في آن واحد. والواقع أن هناك قرابة دم تجمع بين جل أفراد العشيرة، الشيء الذي يخلق بينهم شعورا بروابط القرابة»⁶.

1.2 خصائص وسمات المجتمعات الانقسامية

انطلاقاً مما سبق يمكن استنتاج خصائص المجتمعات الانقسامية، حسب دوركهايم، وهي كالتالي:

- محورية النسب، إذ يتم الاعتقاد في الجد المشترك.
- أهمية نظام القرابة، وروابط الدم والعائلة التي تشكل قوة جذب نحو المركز.

4) Durkheim. Emile, De la division du travail social, p52.

5) Ibid, p205.

6) Ibid, p150

- محورية المعتقد الديني، وقوة الوعي الجمعي في الضبط الاجتماعي.
- التوازن بين مختلف القسمات يتم وفق ميكانيزم الانصهار والانشطار.
- بساطة تقسيم العمل الذي يقوم على متغير الجنس والفئات العمرية.
- لا مركزية السلطة التي تؤدي إلى «الفوضى المنظمة» بلغة بريتشارد إيفانز⁷.

تغيب في المجتمعات الانقسامية المؤسسات السياسية المنظمة، بل ويتم تعويضها بشخص ينحدر من سلالة معينة، وقد يكون أجنبياً، وتسد له وظيفة الصلح والتحكيم في حالة الصراع والشجار بين الأفراد أو الجماعات. وتسميه قبائل «النوير» السودانية بصاحب «فروة الفهد»⁸، ويُسمى في القبائل المغربية بـ «المرابط» أو «إكرامن» أو «الولي الصالح» أو «الشريف». وبالتالي يكون شعار المجتمع الانقسامي، حسب غيلنر (Gellner. E)⁹، «لنتجزأ لكي لا يحكمنا أحد».

1.3 المفاهيم المحورية في نموذج التحليل الانقسامي

تكتسي المفاهيم أهمية كبرى في البحث العلمي، فهي لغته وبها يُبنى موضوعه. وهي أيضاً صلة الوصل بين الظاهرة والنظرية العلمية المعتمدة في دراستها، «فالمفهوم لا يساعد فقط على الإدراك، ولكنه وسيلة للفهم¹⁰»، إنه الأداة العلمية الفعالة لفهم وتفسير الظواهر والوقائع الاجتماعية بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. ومن ثم «يقوم المفهوم بالوظائف التالية: التنظيم، والتوجيه، والتحديد والتوقع¹¹». وهذا ما يجعله بمثابة هيكل الدراسة العلمية

7) Pritchard. Evans, Les Nuer, trad. fr. Louis Evrard.

8) Ibid.

9) Gellner. Ernest, Comment devenir Marabout, p19.

10) Grawitz. Madeleine, Méthodes des sciences sociales, p 385.

11) Ibid, p 385.

ومحورها. ومن هنا كان لزاما علينا تحديد مفاهيم النظرية الانقسامية حتى نتمكن من فهم وضبط هذا النموذج التحليلي.

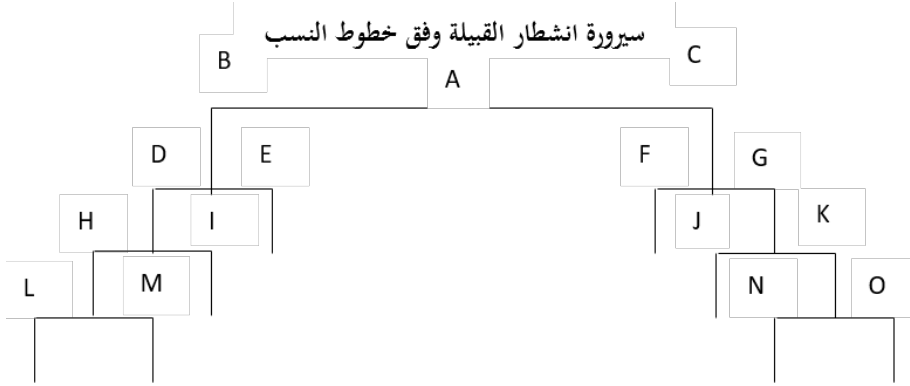
- مفهوم المجتمع الانقسامي: تعتبر الأبحاث التي قام بها إفانس بريتشارد على قبائل «النوير» السودانية، وعلى الحركة السنوسية الليبية من أهم مصادر تعريف مفهوم المجتمع الانقسامي. وهكذا يعرفه مصطفى سليم في قاموس الأنثروبولوجيا كالتالي: «المجتمع الانقسامي، مجتمع ينقسم إلى وحدات تنتسب إلى سلف بعيد، ويرتبط بعضها ببعض بروابط القرابة. فالقبيلة الكبيرة تنقسم إلى عشائر، التي تنقسم بدورها إلى أفخاذ. وتعيش كل وحدة في إقليم خاص بها، وتمارس فعاليتها الاقتصادية بحرية، فهي مستقلة عن الوحدات الأخرى، ولا تخضع في حياتها السياسية إلا لسلطة رئيسها المباشر. ولذلك فليس في المجتمع الانقسامي سلطة موحدة، ويعتبر شعب النوير القاطن في جنوب السودان نموذجاً لهذه المجتمعات.¹²»

- مفهوم الانشطار: لقد تم بناء هذا المفهوم المحوري في النظرية الانقسامية من طرف إفانس بريتشارد في إطار أبحاثه الميدانية (قبائل النوير السودانية، والحركة السنوسية الليبية)، حيث توصل إلى الخلاصة التالية: تتجزأ قبائل النوير إلى فروع كبيرة ومتوسطة وصغيرة، فالكبيرة تسمى فروع القبيلة، والمتوسطة عبارة عن مجموعة من المداشر، وتمثل الفروع الصغيرة قسماات المستوى الأدنى التي تربط بين عناصرها علاقة القرابة. إن هذا التجزؤ على مستوى القسماات القبلية يضعها موضع التعارض فيما بينها. وأعضاء كل قسمة هم في استعداد للتصارع مع قسمة أخرى من الفرع نفسه، مع البقاء على أهبة الاستعداد للاتحاد لمواجهة العدو.¹³

(12) شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، ص 860.

(13) Pritchard. Evans, The Nuer: a description of the modes of livelihood and political institutions of a Nilotic people, p143.

وتتم سيرورة الانشطار داخل المجتمعات الانقسامية على مستوى خط نسب القبائل وفق الخطاطة التوضيحية لبريتشارد¹⁴:



يظهر من خلال الشكل أن القبيلة A تنشط إلى قسمين B و C، والتي تنجز إلى خطوط أنساب رئيسة D, E, F, G، أما بالنسبة إلى الفروع الثانوية H, I, J, K فهي تنحدر من قرابة نسب الدم D, G، هكذا تستمر سيرورة الانشطار إلى القسامات الدنيا L, M, N, O، لتستأنف عمليات الانشطار من جديد، وهذا ما يُسميه رواد هذه النظرية بالمجتمع الانقسامي. كما نشير أيضا إلى أن هناك نماذج أخرى للمجتمع الانقسامي التي جاء بها بعض الرواد ممن اختلفوا مع بريتشارد¹⁵.

- مفهوم الانصهار: يحيل هذا المفهوم بالنسبة للنظرية الانقسامية إلى سيرورات اتحاد قسامات القبيلة ابتداء من خطوط النسب الدنيا إلى مستوى خط النسب الأعلى الذي يمثل القبيلة أو اتحاد القبائل. وتتم هذه العملية بشكل تلقائي عند مواجهة خطر أو تهديد خارجي. وبهذه الطريقة يتم استنهاض همم الأفراد والأسر، الأفخاذ والمداشر، العشائر

14) Ibid, p193.

15) نخص بالذكر هنا نموذج الدوائر المتداخلة للأنثروبولوجية جان فافري، للمزيد من التفصيل، يُنظر المرجع أسفله:
-Favret.S. Jeanne, La segmentarité au Maghreb.

والقبائل. وهذا ما يتماشى مع المثل العربي الذي لا يكف عن ترديده رواد الانقسامية لتأكيد مبدأ الانصهار داخل المجتمعات الانقسامية، وهو: «أنا وأخوي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب»¹⁶.

لقد قام بعض رواد الانقسامية، وعلى رأسهم غيلنر بإغناء هذا المثل العربي مع إضفاء بعض التعديلات المنهجية خدمة لنموذج التحليل الانقسامي¹⁷.

1.4 من المفهوم إلى النظرية

يعود فضل بناء النظرية الانقسامية، منتصف القرن العشرين، إلى كل من بريتشارد، وغيلنر، حيث زاوجا بين الجانب النظري والتجريبي في هذا الإنجاز الأستمولوجي. فالأول نَحْت مفهومين محوريين (الانشطار والانصهار) عند دراسته لقبائل النوير السودانية، والحركة السنوسية لقبائل برقة الليبية، والثاني أضاف مفهومي «السلطة» «الصلحاء»¹⁸، كما طور منهج التحليل الانقسامي باعتماده المقاربة البنيوية الوظيفية في نموذج التحليل الانقسامي خلال دراسته لقبائل «أيت عطا» بالأطلس الكبير المغربي، وذلك لتجاوز نقائص النظرية الانقسامية.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين زاد إقبال الباحثين على النظرية الانقسامية في دراسة المجتمع المغربي وباقي الأقطار العربية¹⁹.

16) Favret.S. Jeanne, La segmentarité au Maghreb, p108.

17) للمزيد من التفصيل، يُنظر:

-بنسالم. ليليا، التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقييم.

18) جمع ولي صالح، والمقصود به: الشخص الذي ينحدر من نسب شريف له علاقة بال بيت، ويرتبط بأحد الطرق الصوفية في إطار الزوايا.

19) يُنظر على سبيل المثال لا الحصر:

-واترپوري. جون، أمير المؤمنین: الملكية والنخبة السياسية بالمغرب.

- Hart. David. M, The Aith Waryaghar of the Moroccan Rif: An Ethnography and History.

2. التحليل الانقسامي للمجتمع المغربي: آفاقه وحدوده

مارست النظرية الانقسامية، ابتداء من منتصف القرن العشرين، إغراء كبيرا على عدة باحثين²⁰ ينتمون إلى حقل السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا الأنجلوسكسونية. حيث اتخذوا من القبائل المغربية مجتمعات دراسة طبقوا فيها نفس النموذج التحليلي الانقسامي الذي صاغه بريتشارد أثناء دراسته لقبائل النوير السودانية، مع إجراء بعض التعديلات المنهجية.

2.1 النسق القبلي المغربي على ضوء نموذج التحليل الانقسامي لإرنست غيلنر

بعد اطلاع غيلنر على نتائج أبحاث بريتشارد حول قبائل النوير السودانية، اعتبر النظرية الانقسامية نموذج تحليل فعال لفهم مجتمعات شمال إفريقيا، وتفسير ما يقع داخل بنيتها الاجتماعية. وهذا راجع بالأساس إلى اقتناعه بأن قبائل مجتمعات شمال إفريقيا انقسامية بامتياز. وبالتالي يجزم بأن نموذج التحليل الانقسامي هو البديل لفهم وتفسير كيفية اشتغال البنيات الاجتماعية لهذه المجتمعات، بعدما عجزت السوسيولوجيا الفرنسية²¹ عن ذلك. وهكذا قام هذا الأخير بدراسة حول قبائل أيت عطا ببحال الأطلس الكبير المغربية، والمنشورة في مؤلف سنة 1969م تحت عنوان: «صلحاء الأطلس»²².

ولقد انطلق غيلنر في دراسته الشهيرة من سؤال البحث التالي: «من يحكم المغرب؟ إلى جانب قياس كفاءات العبور من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري»²³. ومن خلال نتائج أبحاثه جرى الإعلان عن مرحلة جديدة في البحث الأكاديمي السوسيولوجي والأنثروبولوجي

(20) نذكر منهم: دافيد هارت، فافري جين، إرنست غيلنر، واتروري جون..... (تُنظر: لائحة المراجع).

(21) يُنظر على سبيل المثال لا الحصر :

-Montagne. Robert, Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc.

- Bellaire. Michaux. E. L, Villes Et Tribus Du Maroc, Vol.10: Documents Et Renseignements; Publiés Par La Direction Des Affaires Indigenes (Section Sociologique); Région Des Doukkala; Tome1 : Les Doukkala.

22) Gellner Ernest, Saints of the Atlas, University of Chicago Press, 1969

(23) الزاهي. نورالدين، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، ص130.

في المغرب، وذلك بعد اختبار أطاريح السوسيوولوجيا الفرنسية، من طرف غيلنر، وإظهار عيوبها وقصورها عن فهم الواقع القبلي المغربي²⁴. وكانت النتيجة، هي الإعلان رسمياً عن القطيعة الأبستمولوجية، وتجاوز الإرث السوسيوولوجي والأنثروبولوجي الكولونيالي الفرنسي لصالح السوسيوولوجيا والأنثروبولوجيا الأنجلوسكسونية. وهذا ما جعل النظرية الانقسامية تستقطب أعداداً كبيرة من الباحثين والأكاديميين.

وفي الأخير نذكر أهم نتائج هذه الدراسات التي توصل إليها إرنست غيلنر حول مجتمع الدراسة المرجعي، ليتم تعميمها فيما بعد، والتي جاءت كالتالي:

- سيادة مبدأ الانصهار والانشطار يضمن توازن واستمرارية المجتمع الانقسامي المغربي.

- المساواة المطلقة التي تفضي إلى غياب التراتبية الاجتماعية بين أفراد القبيلة.

- انعدام تمركز السلطة، وغياب المؤسسات السياسية.

- ستاتيكية وهامشية المجتمع القبلي المغربي.

- الدور المحوري «للصلحاء» في توازن القبائل واستمراريتها (القيام بدور التحكيم وفض النزاعات، الأشراف على انتخاب «الأمغار»/رئيس العشيرة أو القبيلة، ضمان تبادل المنتجات التجارية بين القبائل.....)

- المكانة المقدسة، وهامش السلطة الرمزي الواسع لمؤسسة «الصلحاء/إكرامن»....

2.1.1 آفاق النظرية الانقسامية: إذا انطلقنا من مقولة الأبستمولوجي جون باشلار: «العقل العلمي مبني على مجموعة من الأخطاء المصححة»²⁵، ولنكون موضوعيين قدر الإمكان، نرى أنه من الواجب علينا تسليط الضوء على الإضافات العلمية والأكاديمية لنتائج

(24) نورد هنا مثال أطروحة روبرت مونطاني، المعروفة بنظرية اللف، (المرجع نفسه).

(25) Bachelard. Gaston, La Formation de l'esprit scientifique.

هذه الأبحاث ذات المرجعية الانقسامية فيما يخص الإرث السوسولوجي والأنثروبولوجي المغربي والعربي. حيث طرح التحليل الانقسامي إشكالات جديدة للبحث والدراسة لم يكن مُفكرًا فيها من قبل: كإشكالية السلطة، ومؤسسة الصلحاء/الزوايا في علاقتها بالتنظيمات القبليّة... بالإضافة إلى إغناء الرصيد المعرفي والأكاديمي لهذه المجتمعات بجهاز مفاهيمي متنوع. وحتى المنزقات والأخطاء المنهجية التي وقعت فيها النظرية الانقسامية شكلت حافزا أمام الكثير من الباحثين والدارسين في العلوم الاجتماعية. حيث وجهوا انتقاداتهم اللاذعة لهذه المنزقات، وعملوا على تجاوز الأخطاء باقتراح مقاربات جديدة: كالمدرسة التأويلية التي تركز على الأنساق الثقافية والرموز، ولا تحمل التاريخ، سواء في البحث السوسولوجي²⁶ أو البحث الأنثروبولوجي. ومن أبرز ممثلي هذه المقاربات «أيكلمان ديل» الذي أنجز عدة دراسات حول المغرب انطلاقا من إشكالية السلطة والمعرفة والإسلام، مبرزا عجز النظرية الانقسامية في فهم الإنسان المغربي، لأنها أهملت شبكة الرموز الثقافية التي بواسطتها يدرك الفرد تجربته الاجتماعية²⁷.

2.1.2 حدود النظرية الانقسامية في فهم وتفسير البنية الاجتماعية للمجتمع

المغربي:

يمكن استخلاص حدود نموذج التحليل الانقسامي انطلاقا من سيل الانتقادات الموجهة للنظرية الانقسامية، وسنقسم هذه الانتقادات حسب الحقول المعرفية التي تنهل من معينها، وهي ثلاثة حقول رئيسية: التاريخ، الأنثروبولوجيا، والسوسولوجيا. بالنسبة للحدود المرتبطة بالتاريخ نستحضر المؤرخ المغربي عبد الله العروي الذي يرى في الأبحاث والدراسات ذات المرجعية الانقسامية المنجزة على قبائل المجتمع المغربي مجرد تأويلات لأبحاث كولونيلية سابقة. إذ تم تحويل ديمقراطية روبير مونطاني إلى انقسامية، ومفهوم الانزواء التاريخي لجاك

(26) نخص بالذكر هنا: سوسولوجيا الفعل (وما تفرع عنها من مدارس، من ماكس فيبر، إلى آلان تورين، مروراً بريمون بودون وبيير بورديو...)، والاتجاه السوسولوجي الذي انطلق من جامعة شيكاغو، والمعروف بالتفاعلية الرمزية.

(27) إيكلمان. ديل، الأنثروبولوجيا والتاريخ ووضعها في المجال الأكاديمي، ص 118.

بيرك إلى هامشية، وبالتالي فهي مقولات فارغة²⁸. فالمغرب، حسب العروي، مجتمع غير انقسامي، الشيء الذي جعل غيلنر يقع في تناقضات معقدة لها ارتباط بنظرية تم بناءها في سياق اجتماعي وثقافي مختلف تماما عن الذي طبقت فيه. يعود أحد أهم أسباب ضعف النظرية الانقسامية، بالنسبة للعروي، إلى:

- الجمع بين مفاهيم البنيوية والانقسامية، مع المبالغة في الشكلائية، وهذا ما جعل النظرية تضع المجتمعات المغاربية والعربية خارج سياق التاريخ، ومن ثم عدم قدرة النظرية الانقسامية على تقديم فهم أفضل للمجتمع المغربي دون إهمال لسيرة التاريخ.
- الانتقائية والتعميم أفقدا النموذج الانقسامي قدرته على الفهم والتفسير.

أما الحدود المرتبطة بالأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا نستهلها بنقد الأنثروبولوجي المغربي عبد الله الحمودي الذي يرى بأن انقسامية غيلنر أقرت بوجود مساواة بين أفراد قبائل أيت عطا المغربية، الشيء الذي كون لها اعتقادا راسخا بغياب التراتبية الاجتماعية داخل المجتمع القبلي المغربي. وهذا مجانب للصواب، فهناك عائلات كبرى تنتمي للمجتمع القبلي «بأيت عطا» تحظى بالتقدير والاحترام من طرف الجميع، ويسمونهم بـ «اختارن»²⁹. ومن هنا فالقسمات غير متساوية كما يدعي الانقساميون، و«كذلك الأمر بالنسبة للأفراد، إذ أن الأصل يستحضر في الوقت المناسب لإضفاء المشروعية التاريخية على التفاوت القائم»³⁰. ويضيف أيضا بأن النظرية الانقسامية عاجزة عن الخوض في أنماط الملكية بالقبائل وعلاقتها بالتفاوتات الاجتماعية. كما أن مسألة الجدل المشترك الذي تقول به النظرية الانقسامية يبقى مسألة وهمية. واستدل الحمودي على ذلك بأنه عندما تسيطر

28) Laroui. Abdellah, Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain.

29) جمع «أختار»: وهو كبير القوم الذي يحتكر الرئاسة والنفوذ، وهذا راجع لعراقة نسبهم ووجودهم.

30) حمودي عبد الله، الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة: ملاحظات حول أطروحة غيلنر، ص 69.

قبيلة على قبيلة أخرى في حالة الصراع على المصالح، يتم إدماج المجموعات المغلوبة ضمن الجماعات الغالبة مع تمكينهم من حق اللجوء والضيافة وإحاقهم بنسب وهمي لا يسمح لهم بالترشح لرئاسة القبيلة (منصب الأمغار). وبالتالي فإن المبدأ الموحد للقبائل المغربية ليس الانشطار والانصهار على قاعدة خطوط الأنساب المشتركة والحقيقية، بل على أساس الانتماء للأمة الإسلامية، وميثاق البيعة لإمارة المؤمنين التي يمثلها سلطان المغرب بحكم انتسابه لآل البيت. ومن بين حدود نماذج التحليل الانقسامي للبنية الاجتماعية المغربية عدم تمكنها من فك شفرة مؤسسة «الصلحاء/إكرامن» من أجل فهم وتفسير وظائفها الدينية والاجتماعية والسياسية. فصلحاء زاوية أحصاء قبائل أيت عطا كانوا قادة حرب بامتياز، حيث ساهموا في إخماد عدة فتن، عبر معارك ضارية، مناصرة لسلطان المغرب. ويقدم التاريخ الاجتماعي المغربي عدة أدلة تبين بأن «الصلحاء» كانوا رجال حرب بالمنازع. «فقد كان سلاطين المغرب يكلفون بعض صلحاء الزوايا الموالين لهم بالتنسيق مع ممثلهم المحليين لإخماد الفتن، إما بالترغيب أو التهيب والقتال، كالحسين أوهاشم في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان، وشيخ الزاوية الوازانية، وشيخ الزاوية الشرفاوية³¹».

فالسوسيولوجي المخضرم بول باسكون قد أبان عن قدر كبير من الحياد في تعاطيه مع الإرث الانقسامي، إذ اعتبر أن إمكانية إصلاح أعطاب التحليل الانقسامي واردة على مستويين، الأول سماه بالحدود التحتية للنظرية الانقسامية: وهي خط النسب الذي يبدأ بالأسرة التي تتضمن تراتيبات على مستوى القرابة والجنس والسن. أما المستوى الثاني فيتمثل في الحدود العليا للانقسامية: أي اتحاد كونفدرالية القبائل الذي يحتوي على تراتبية الأوليغارشيا. ومن هنا يرى باسكون ضرورة إضافة مفهوم التراتبية للنظرية الانقسامية بهدف الحصول على «المجتمع المركب» لجعل النظرية تخرج من مأزقها³². أما بالنسبة للسوسيولوجي المغربي عبد الكبير الخطيبي فقد كان أكثر تطرفا في رسم حدود النظرية الانقسامية، حيث

(31) المحمدي علي، السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج أيت باعمران، ص 95-100.

(32) Pascon. Paul, Segmentation et Stratification dans la société rurale, p26-27-28.

وصفها بـ «الهديان المنهجي»³³.

ولفهم مبررات هذا النقد القاسي للنظرية من طرف هذه الثلة من الباحثين الذين ينتمون للتيار الوطني، لا بد من استحضار السياق التاريخي لهذه السلسلة من الانتقادات الموجهة للإرث السوسيولوجي الكولونيالي ورديفه الأنجلوسكسوني فجر استقلال المغرب عن الاستعمار الفرنسي. فخلال هذه الفترة كان المغرب في أقصى درجات استنفار كافة قواه وإمكاناته من أجل استكمال وحدته الترابية الوطنية. وفي هذا الإطار انخرط هذا التيار الوطني من الباحثين في صد كل فكر يدعو إلى الانشطار والتشطي، سواء لارتباطه من بعيد أو قريب بإدارة الاستعمار، أو لتحكم النظرة الأورومركزية به. مع مناصرة مبدأ الوحدة والالتفاف حول سلطة مركزية قوية. ومن هنا كان الطرح الوطني مبنيا على نظرة داخلية للبنية الاجتماعية المغربية قائمة على مبدأ الوحدة «التي كرسها الدين الإسلامي، والثقافة العربية الإسلامية انطلاقا من المشروع الدينية. التي هي أقوى المشروعات بالنسبة للدولة المغربية خاصة والإسلامية عامة، وذلك عبر مفهوم البيعة والنسب الشريف³⁴».

2.2 النسق السياسي المغربي على ضوء نموذج التحليل الانقسامي لجون واتروري

لقد اعتقد الكثير من الدارسين والمهتمين بالأوطان العربية الإسلامية على وجه التحديد، أن أمر النظرية الانقسامية انتهى وأقبر مخلفا كما هائلا من المعلومات والمعارف استفادت منها وما زالت العلوم الاجتماعية بصفة خاصة. غير أن هذا الاعتقاد سرعان ما تبخر بصدور نتائج أول دراسة على النسق السياسي المغربي بعد الاستقلال، أنجزها الأنثروبولوجي الأمريكي جون واتروري³⁵ معتمدا فيها على النظرية الانقسامية.

33) Khatabi. Abdelkebir, Maghreb Pluriel, p102.

34) الناصري. محمد خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ص 202.

35) واتروري. جون، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة، عبد الغني أبوالعزم وآخرون.

إن ما يثير الاستغراب حقا هو كيف يمكن اعتماد نظرية تم بناؤها في سياق مختلف تماما عن الذي طبقت فيه. فالسياق الأول مرتبط- كما وضحنا سلفا- بتحليل وتفسير كفاءات اشتغال البنيات الاجتماعية لقبائل المجتمعات التقليدية، أما السياق الثاني فهو إسقاط نفس النظرية الانقسامية على النسق السياسي المغربي المعاصر الذي تشكلت معالمه الأولى بعد الاستقلال³⁶ بهدف تحليله وتفسيره. ومن هنا يمكن الجزم بالقول، إن واتبوري- المحسوب على الأنثروبولوجيا الأنجلوسكسونية- أعاد إحياء النظرية الانقسامية من جديد. وبقدر ما جعلها أكثر إغراء واستقطابا بالنسبة للجيل الجديد من الباحثين فقد عرضها لسيل من الانتقادات القاسية في أحيان كثيرة.

1.2.2 مبررات ونتائج اعتماد نماذج التحليل الانقسامي في تفسير النسق السياسي

المغربي: يعتبر واتبوري أن الهندسة الاجتماعية العامة للمجتمع المغربي وليدة البنية القبلية، ومن ثم فإن نتائج الدراسات التي أنجزت على النظام القبلي المغربي من طرف الأنثروبولوجيا الأنجلوسكسونية «بإمكانها أن تساعدنا على فهم السلوكات السياسية للمغاربة»³⁷. فهو يرى أن ممارسات وتصرفات النخب السياسية المغربية مرتبطة في معظمها «بأسلوب القبائل المنظمة حسب المبادئ الانقسامية»³⁸. وهذا راجع، من وجهة نظره، إلى النسق السوسيوثقافي القبلي والانقسامي الذي بات يشكل البنية المعيارية للشخصية القاعدية المغربية التي تنتج بدورها المواقف والأفعال الاجتماعية.

وبناء على كل هذه المبررات، صاغ واتبوري فرضية أساسية لدراسة النسق السياسي المغربي ونخبه، والتي كانت كالتالي: «السياسة المغربية تصاغ داخل المغرب»³⁹، الجواب عليها كان هو موضوع مؤلفه الذي طبق فيه نموذج التحليل الانقسامي لفهم وتفسير سيرورة

(36) لعبت الإدارة الفرنسية، ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، دورا محوريا في تشكيل النسق السياسي المغربي، في جزء كبير منه، على النموذج الفرنسي: دستور، أحزاب سياسية، مجالس ترابية منتخبة، برلمان، حكومة.....

(37) الزاهي نورالدين، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، ص142.

(38) واتبوري جون، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية، ص19.

(39) المرجع نفسه، ص18.

النسق السياسي المغربي. ومن أهم النتائج التي توصل إليها واتربروري في هذه الدراسة، والتي أثارت نقاشاً محتدماً في صفوف الدارسين والمهتمين بين مؤيد ومعارض، جاءت على شكل قواسم مشتركة بين البنية القبلية الانقسامية والنخب السياسية المغربية، وهي:

- مفهوم الهوية المرتبط بالوضعية: لا يتحدد الفرد إلا بالنسبة لوضعية معينة، أو فئة معينة، بما أن الوضعيات تتغير باستمرار، فإن الهوية تتغير بدورها.

- ينحدر مفهوم الصداقة (النسبي) من المفهوم السابق، يمكن للشخص نفسه أن يكون صديقاً أو عدواً حسب الظروف، بما أن هذه الأخيرة دائمة التحول فإن مشاعر الصداقة والعداوة تميل إلى السطحية والصفة التعاقدية.

- بسبب عدم استقرار الأوضاع وحركية الفاعلين، فإن رجل السياسة مطالب بالاستعداد لجميع الاحتمالات، فيتكهن بمن سيكون صديقاً أو عدواً في مختلف الظروف، فلا يجوز أن تمتح الثقة لفرد واحد أو فصيل واحد أو قضية واحدة. لأن ذلك قد يتسبب في كارثة، بل الأضمن أن يعدد رجل السياسة تحالفاته، فلا يوجد في المغرب «حسنيون»⁴⁰ على غرار «الدوغوليين»⁴¹ بفرنسا، وإذا وجدوا فهم قلائل.

- تؤدي المبادرة وطريقة المخاطرة والجرأة إلى العزلة بمجرد أن يطرأ تحول على الأوضاع القائمة، لذلك فمن الأفضل ألا يغامر الفرد أو يتحالف مع ذوي الجرأة، وتغدو المناورات الدفاعية والتكتيكات الأساليب الوحيدة التي بالإمكان أن توصف بالتعقل⁴². بالإضافة إلى استعمال السلطة من طرف النخب السياسية المغربية لأغراض دفاعية وليس لتغيير الوضع القائم، وكذلك غياب الانسجام بين أيديولوجيا الانتماء الحزبي والمواقف السياسية الملموسة.

(40) نسبة إلى الملك، الحسن الثاني، والمقصود المواليون المخلصون للملك.

(41) نسبة إلى الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول (1969/1959).

(42) واتربروري جون، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية، ص 19.

2.2.2 نقد نتائج النظرية الانقسامية وحدودها في تفسير النسق السياسي المغربي:

إن أهم منزلق وقعت فيه النظرية الانقسامية، هو إقصاء التاريخ ومفاعيله عن النسق السياسي المغربي، والحكم على هذا النسق بأنه راكد وساكن رغم ديناميته الدؤوبة. هذه الدينامية صنفها واتروري ضمن سيرورة الانشطار والانصهار التي تؤدي وظيفة الحفاظ على الثبات والتوازن، والنتيجة هي التآكل الداخلي الدائم المفضي لدائرة مغلقة تجعل النخب السياسية المغربية عاجزة عن بناء مشروع مجتمعي يتأسس على مؤسسات سياسية حديثة وفعالة، وذلك لعجز النخب السياسية عن حسم المعارك السياسية بسبب الغموض الذي يلف كل شيء، وغياب روح المبادرة والجرأة اللازمة، «لذلك فمن الأفضل ألا يغامر الفرد أو يتحالف مع ذوي الجرأة»⁴³ لأن كل هذا يؤدي إلى عزله سياسيا واجتماعيا من وجهة نظر نموذج التحليل الانقسامي.

بالإضافة إلى ذلك استعمال السلطة لأغراض دفاعية فقط، حتى سلطة الملك، بالنسبة لواتروري، «يوظفها للدفاع فقط وتجنب القيام بأي مبادرة جسورة، مع أن الظروف وفرت له كل الشروط للاضطلاع بدور الزعامة، وكان بإمكانه أن يجند الشعب من أجل أي هدف يختاره في ميدان التنمية الاقتصادية»⁴⁴.

إن هذه النتائج - من وجهة نظرنا - لا تعدو أن تكون أحكامًا قيمية مرتبطة بقوالب النظرية الانقسامية التي تعسفت في الواقع الاجتماعي والسياسي المغربي والعربي، وأجبرته قسرا على أخذ شكل هذه القوالب. فالدولة المغربية لها رصيد كبير من التراكم السياسي

(43) واتروري جون، أمير المؤمنين، الملكية والنخب لسياسية المغربية، ص 19.

(44) المرجع نفسه، ص 216.

المنفتح على التاريخ، فيكفي أن نطرح بعض الأمثلة⁴⁵ من صفحات التاريخ السياسي المغربي، على سبيل المثال لا الحصر: يعرض الباحث ملين محمد نبيل في كتابه⁴⁶ ثلاث مراحل كبرى من تاريخ المغرب الدستوري، وهي: فترة الانهيار (1901م-1912م)، ومدة الحماية (1912م-1956م)، وعصر الاستقلال (1956م-2011م).

فخلال فترة الانهيار كان المغرب منهكا سياسيا واقتصاديا بسبب انهزامه في معركة «اسلي»⁴⁷ أمام الجيش الفرنسي، وأمام هذا الوضع تم فرض عقوبات وشروط قاسية على المغرب أجبرت السلطان على التخلي عن جزء من الأراضي والثروات المغربية لصالح فرنسا. وهكذا أضحي المغرب لقمة سائغة لأطماع القوى الاستعمارية (فرنسا، إسبانيا، بريطانيا). ولصد هذه الأطماع تقدمت النخب السياسية المغربية بثلاثة مشاريع⁴⁸ لوضع دستور يساهم في إصلاح الوضع المتأزم، لكنها باءت بالفشل بفعل تدخل القوى الاستعمارية، ولم يسمح للمغرب بوضع دستور حتى سنة 1962م، يعني فجر استقلال المغرب عن فرنسا. أما خلال المرحلة الثانية من المسار السياسي المغربي (1912-1956) وهي مرحلة الاستعمار الفرنسي والإسباني للمغرب. حيث عملت إدارة الاستعمار الفرنسي على خلق ازدواجية سياسية وإدارية كبيرة داخل النسق السياسي المغربي، إذ احتفظ المستعمر الفرنسي

(45) هناك وقائع كثيرة مرتبطة بالنسق السياسي والاقتصادي تبين بوضوح استخدام الملك لمصادر سلطته في تعبئة المغاربة إما في قضايا سياسية كبرى؛ كتنظيم المسيرة الخضراء سنة 1975م لاستكمال تحرير الأقاليم الصحراوية بطريقة سلمية، حيث شارك في هذه المسيرة حوالي 350 ألف متطوع(ة) من مختلف مناطق المغرب. أضف إلى ذلك تعبئة الملك للموارد البشرية والإمكانات المادية من أجل إنجاح أورش تنمية ضخمة: كصناعة السيارات من نوع DACIA بمدينة طنجة، وورش صناعة أجزاء الطائرات بالدار البيضاء، وورش استخراج الطاقات المتجددة: نور01، نور02، بإقليم وارززات... كل هذه الوقائع تفند الطرح الانقسامي.

(46) ملين محمد نبيل، فكرة الدستور في المغرب، وثائق ونصوص (2011/1901).

(47) معركة دارت رحاها بواد اسلي قرب مدينة وجدة المغربية سنة 1844م بين جيش سلطان المغرب المولى عبد الرحمان ابن هاشم، والقوات الفرنسية الراحبة بوضع حد للدعم المتكرر للسلطان المغربي للمقاومة الجزائرية واحتضانه للأمير عبد القادر.

(48) على سبيل المثال: مذكرة عبد الله بن سعيد 1901، مذكرة علي زنيبر 1906، مشروع دستور لسان العرب 1908، مذكرة محمد الأمين التركي 1910..... (يُنظر: ملين محمد نبيل المرجع نفسه).

بالنظام «المخزني»⁴⁹ التقليدي لبسط هيمنته على البلاد. وفي المقابل أقام المستعمر الفرنسي نظاما سياسيا وإداريا حديثا وعصريا لاستغلال خيرات البلاد، وحماية حقوق المعمرين الفرنسيين المقيمين بالمغرب. وهذا ما أحدث شرخا وتشظيا عميقا داخل النسق السياسي المغربي، مازال المجتمع المغربي ونخبة السياسية تحصد تبعاته إلى اليوم، وهو ما سمتة النظرية الانقسامية، انقسامًا تحكمه سيرورة الانشطار والانصهار.

وبالعودة إلى السياق التاريخي لتشكيل آخر دستور مغربي (دستور 2011م)، والذي جاء بإصلاحات متقدمة عن باقي الدساتير الأخرى، فإننا قد نكتشف أنه جاء كنتيجة لاستجابة نظام الحكم لضغوط فرضتها أحداث خارجية وتاريخية مرتبطة بـ «الربيع العربي»؛ الشيء الذي مهد الطريق لتنظيم انتخابات نزيهة فاز فيها حزب «العدالة والتنمية» المعارض ذو المرجعية الإسلامية، حيث ترأس الحكومة (من 2012م إلى 2017م). شكلت هذه الخطوة سابقة في المسار التاريخ والسياسي المغربي بعد حكومة التناوب التوافقي⁵⁰ التي ترأسها أيضا أول حزب يساري معارض (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) ما بين (1998م، و2000م).

لقد حققت هذه الدينامية السياسية المغربية المنفتحة على التاريخ تراكما واضحا بالنسبة للنسق السياسي المغربي، مما ساهم في تطوير نخبة ومؤسساته السياسية (مجالس محلية وإقليمية وجهوية منتخبة، برلمان، جهاز حكومي، مجالس جهوية للحسابات، وحماية

49) مجموعة من القواد وأعوانهم من شيوخ ومقدمين، يتوفرون على مصادر متنوعة من السلطة تمنحهم الهيمنة على أفراد المجتمع المغربي.

50) لقد تم عقد صفقة بين ملك المغرب الحسن الثاني آنذاك، وزعيم اليسار المغربي عبد الرحمان اليوسفي الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بموجب هذه الصفقة ترأس هذا الأخير الحكومة سنة 1998 إلى سنة 2000، وذلك بهدف التأسيس لمرحلة سياسية جديدة في المسار الديمقراطي المغربي. ولقد جاءت هذه الصفقة بناء على تقرير البنك الدولي الذي حذر فيه من الأوضاع الكارثية التي وصل إليها المغرب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي... والذي تلاه الملك الراحل الحسن الثاني بالبرلمان المغربي سنة 1995م، وسماه «بمرحلة السكنة القلبية»، بقوله: «قرأت تقرير البنك الدولي فوجدت فيه أرقاما مفرجة تجعل كل ذي ضمير لا ينام.» وأمر بضرورة إجراء إصلاحات مستعجلة لمواجهة هذه المعضلة، من أهمها إصلاحات سياسية تقود المعارضة اليسارية إلى سدة الحكم لمباشرة الإصلاح، وإنقاذ البلاد.

حقوق الإنسان...)، إن هذه الوقائع تفند ادعاءات انقسامية واتبوري، التي تفصل النسق السياسي المغربي عن المجرى التاريخي العام للأحداث، وتترصد سلوكات وممارسات الأفراد داخل الأحداث السياسية الكبرى لتجعل منها مؤشرات تُخدم نموذج التحليل الانقسامي.

2.2.3 البديل الوطني العربي للنظرية الانقسامية في تحليلها للنسق السياسي

المغربي، والعربي

نطرح في هذه الفقرة نموذج تحليل النسق السياسي المغربي والعربي الإسلامي⁵¹ الذي بناه واقترحه محمد عابد الجابري في الجزء الثالث من مشروعه «نقد العقل العربي⁵²»، الموسوم بـ «العقل السياسي العربي⁵³». لقد استعمل الجابري جهازا مفاهيميا في بناء هذا النموذج التحليلي البديل، ويتكون من صنفين من المفاهيم: الصنف الأول استعاره من الفكر العلمي والاجتماعي والسياسي المعاصر، والصنف الثاني يستمد من التراث العربي الإسلامي.⁵⁴ ولقد قام الجابري بتبئية مفاهيم الصنف الأول مع خصوصية النسق السياسي المغربي والعربي، من دون التقييد بمضمون هذه المفاهيم الذي تشكل في سياق فكري وثقافي مختلف عن سياقنا. ولقد عمل الجابري على إعادة تفعيل مفاهيم التراث العربي الإسلامي بهدف نفض الغبار عنها وربطها بأسئلة الواقع العربي الراهن، مع وعيه التام بأن «المزاوجة بين توظيف هذين النوعين من المفاهيم ليست بالعملية السهلة، ونحن أول من يدرك «الأخطار» التي تنطوي عليها⁵⁵».

51) إن اختيارنا هذا النموذج التحليلي البديل تحكمت فيه عدة أسباب موضوعية نذكر أهمها: إلى جانب المستوى العلمي والمنهجي الدقيق والمقنع الذي يعتمده المفكر العربي الدكتور محمد عابد الجابري، فإنه كان منقفا عضويا، حيث كان من رموز اليسار المغربي، كما تحمّل مسؤوليات داخل أجهزة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي قاد أول حكومة انتقالية نحو البناء الديمقراطي للنسق السياسي المغربي (2000/1998).

52) يتكون المشروع الفكري للجابري في نقد العقل العربي من أربعة أجزاء، وهي على التوالي: (1) تكوين العقل العربي (2) بنية العقل العربي (3) العقل السياسي العربي (4) العقل الأخلاقي العربي.

53) الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، الجزء الثالث، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، الطبعة الخامسة، 2000.

54) المرجع نفسه، ص 06.

55) المرجع نفسه، ص 06.

يمثل هذا المنهج الذي اقترحه الجابري- والذي يجمع بين عدم التفريط في الأصالة التي نستمد منها خصوصياتنا وبين الانفتاح على الفكر المعاصر كمتاح للبشرية جمعاء- مثالا صارخا على تبني مبدأ التجسير بين مختلف العلوم بمفاهيمها ونظرياتها المتشعبة. هذا التجسير هو القادر- من وجهة نظرنا- على تقديم تفسير وبناء فهم دقيق لواقعنا العربي على وجه التحديد، تفسيراً بعيداً كل البعد عن ذاتية مفرطة أو أيديولوجيا مهيمنة.

استمد الجابري المفهوم المحوري لنموذج تحليله البديل للنسق السياسي العربي من «ريجي دوبري⁵⁶ Regis Debray»، إنه مفهوم «اللاشعور السياسي» وهو «عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد والجماعات ضغطا لا يقاوم، علاقات من نوع العلاقات القبلية العشائرية والعلاقات الطائفية والعلاقات المذهبية والحزبية الضيقة، التي تستمد قوتها المادية الضاغطة القسرية مما تقيمه من ترابطات بين الناس تؤطر ما يقوم بينهم، بفعل تلك العلاقات نفسها، من نعمة وتناصر أو فرقة وتنافر⁵⁷». لا تتأثر هذه البنية اللاشعورية بتغيرات البنية الفوقية للمجتمع نتيجة تطور البنية التحتية المقابلة لها، فهي إذن- حسب الجابري- لها وجود مستقل عن البنيتين.

إذا كان سياق مفهوم دوبري له علاقة بالمجتمع الأوروبي الصناعي الذي توارت فيه العلاقات الاجتماعية التقليدية (العلاقات القبلية والعشائرية والطائفية...) عن الأنظار تاركة المجال للعلاقات المعاصرة والاقتصادية المتطورة، فإن سياق مجتمعاتنا العربية قديما وحديثا يختلف تماما عن ذلك، حيث مازال يهيمن على العلاقات الاجتماعية والسياسية الطابع القبلي والعشائري والطائفي (العراق، سوريا، ليبيا، لبنان، الأردن...) بينما تبقى علاقات الإنتاج الاقتصادي العصري تحتل الجزء اليسير.

ومن هنا فإذا كانت وظيفة مفهوم «اللاشعور السياسي» في النظرية الأوروبية هي كشف ما هو قبلي وعشائري وطائفي في السلوك والممارسة السياسية للنخب في المجتمعات

56) Regis. Debray, Critique de la raison politique.

(57) المرجع نفسه، ص 08.

الأوروبية المعاصرة- وهذا ما قامت به النظرية الانقسامية في فهم وتفسير النسق السياسي العربي- فإن وظيفة مفهوم «اللاشعور السياسي» في نماذج تحليل النسق السياسي الوطني والعربي البديلة «هي- بعكس ذلك- إبراز ما هو سياسي في السلوك الديني والسلوك العشائري داخل المجتمع العربي القديم منه والمعاصر، وذلك إلى كون السياسة عندنا بدأت تُمارَس باسم الدين والقبيلة ومازالت كذلك إلى اليوم⁵⁸».

يظهر بشكل جلي أن هذا النموذج البديل الذي بناه الجابري- وتنباه في هذه الورقة العلمية مع بعض التعديلات- قد قلب المنطق الذي تأسست عليه النظرية الانقسامية التي تم إسقاطها على النسق السياسي المغربي والعربي قصد تحليله وتفسيره، حيث تنطلق من السلوك والممارسة السياسية كفعل اجتماعي تَوَطَّره الثقافة القبلية والعشائرية الانقسامية لتتَرَكَّز بركوند وانشطارية النسق السياسي المغربي والعربي. أما منطق النموذج البديل، فينطلق من كون الفعل السياسي العربي هو الموجه والمؤطر لما هو قبلي وعشائري وديني مذهبي، وبالتالي لفهم البنية القبلية والبنية المذهبية، يجب فهم وتفسير الفعل السياسي (اللاشعور السياسي)، وليس كما فعل واتربروري الذي انطلق من فهم البنية القبلية المغربية على ضوء نتائج التحليل الانقسامي لأرنست غيلنر، لتفسير السلوك السياسي للنخب المغربية، ومن ثم «اكتشاف المجال السياسي المغربي⁵⁹»؛ الشيء الذي أسقط النظرية الانقسامية في عيب النموذج التعسفي الذي يعكس الواقع الاجتماعي والسياسي المغربي والعربي.

إن «اللاشعور السياسي» الذي ينهل من معين الضمير الجمعي- أو ما يسميه الجابري بـ «المخيل الاجتماعي»- هو الذي يشكل الفعل السياسي عبر سيرورة تاريخية متغيرة باستمرار، ومن هنا فالضمير الجمعي أو «المخيل الاجتماعي» هو في نهاية التحليل عبارة عن مجموعة من القيم والمعايير والرموز، أو ما يسمى أنثروبولوجيًا بالنسق السوسيوثقافي.

(58) الجابري. محمد عابد، المرجع نفسه، ص 08.

(59) واتربروري. جون، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، ص 13.

ومن حيث أن هناك شبه إجماع، من طرف مختلف الباحثين في العلوم الاجتماعية، حول أن الأنساق الثقافية للمجتمعات تخضع لتأثير الديناميات التاريخية، فإن هذا يعني أن قيم ومعايير ورموز «اللاشعور السياسي» التي تؤطر الفعل السياسي غير ثابتة فهي دائمة التغير، وبالتالي لا يمكن القول بستايتيكية/ثبات النسق السياسي المغربي والعربي، ففي عصر العولمة والتطور الرقمي والتكنولوجي غير المسبوق الذي نعيشه الآن أضحى المجتمعات العربية الإسلامية بصفة عامة- وعقلها السياسي بصفة خاصة- أكثر عرضة للتحويلات السريعة على مختلف المستويات والأنساق الاجتماعية.

لقد كان الفعل السياسي المغربي والعربي يعمل سابقاً في النسق الديني والقبلي، أما الآن، وبعد هذه السلسلة من التحويلات التي لا تستثني أحداً، فقد أصبح هذا الفعل السياسي، الذي يحكمه منطق النفعية/البراغماتية، موجهها نحو حقوق الدولة ومؤسساتها.

وهكذا يمكن تلخيص كل ما تطرقنا له فيما يلي: إن «اللاشعور السياسي» أو ما يسمى في علم النفس الاجتماعي بالتمثلات الاجتماعية، و«المخيال الاجتماعي» أو ما يسمى في السوسيولوجيا بالضمير الجمعي، وكذا الفعل الاجتماعي، تعتبر كلها مفاهيم إجرائية تربط «العقل السياسي» بمحدداته وتجلياته، إنها تشكل الجانب السيكلوجي والاجتماعي للممارسة السياسية عند الفاعل السياسي.

إن هذا التجسير بين نظريات الفكر الاجتماعي المعاصر- نظرية الفعل الاجتماعي، والنظرية التفاعلية الرمزية- وبين التراث العربي الإسلامي، قد يسمح لنا بفهم وتفسير واقعنا الاجتماعي والسياسي فهما موضوعيا بعيدا عن التحيز والأحكام القيمية.

الختام

تكمن أهمية إعادة طرح النظرية الانقسامية للنقاش والنقد المزدوج في الدور الذي لعبته وماتزال في بناء تمثلات اجتماعية للنسق السياسي المغربي والعربي، ولقد نتج عنها بناء مواقف وأفعال اجتماعية كان وما زال لها بالغ الأثر على النسق السياسي المغربي والعربي، كظاهرة العزوف الانتخابي، عدم الثقة في الأحزاب والمؤسسات السياسية، تراجع الانخراط والالتزام السياسي...، أضف إلى ذلك بناء قناعة مؤطرة باليأس والإحباط لدى شرائح واسعة من مجتمعاتنا تجاه النخب والمؤسسات السياسية، في عدم قدرتها على التغيير وبناء دولة المؤسسات الضامنة للعيش الكريم وصون كرامة وحقوق الإنسان العربي وتعزيز مكانته بين الأمم «المتقدمة». وأمام هذا الإحساس أصبح الشباب العربي يبحث عن بدائل انفرادية مسيئة ومضرة في أغلبها للمجتمعات العربية؛ كهجرة الأدمغة، الهجرة الغير قانونية للشباب القادر على العطاء، التطرف بمختلف ألوانه وأشكاله... إلخ.

في مقابل هذا النقد للنظرية الانقسامية؛ طرحنا نموذج تحليل بديل تم بناؤه انطلاقاً من مبدأ التجسير بين التراث العربي الإسلامي والفكر الاجتماعي والسياسي الغربي المعاصر بنظرياته ومفاهيمه المتعددة، وتم بناء النموذج البديل كذلك في نفس السياق الفكري والثقافي الذي طبق فيه، حيث كانت نتائجه تعكس إلى حد كبير الواقع السياسي العربي، كما أن هذا النموذج يبقى منفتحاً على النقد والتطوير أو التجاوز.

المراجع العربية

1. واتريوري. جون، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية بالمغرب، ترجمة: عبد الغني أبو العزم. عبد الأحد السبتي. عبد اللطيف الفلق، الرباط، مؤسسة الغني للنشر، الطبعة الثالثة، 2013.
2. إيكلمان. ديل، الأنثروبولوجيا والتاريخ ووضعهما في المجال الأكاديمي، مجلة كلية العلوم الإنسانية، العدد الثامن عشر، الرباط، 1993.
3. بنسالم. ليليا، التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقويم، ضمن: الأنثروبولوجيا والتاريخ (حالة المغرب العربي)، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1988.
4. حمودي عبد الله، الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة: ملاحظات حول أطروحة غيلتر، ضمن: الأنثروبولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، ترجمة: عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، الدار البيضاء، دار توبقال، 1988.
5. الدكتور محمد عابد الجابر، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، الجزء الثالث، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، الطبعة الخامسة، 2000.
6. الزاهي. نورالدين، المدخل لعلم الاجتماع المغربي، الرباط، دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى، 2011.
7. سليم شاكر. مصطفى، قاموس الأنثروبولوجيا، الكويت، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 1981.
8. المحمدي علي، السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج أيت باعمران، الدار البيضاء، دار توبقال، 1989.
9. ملين محمد نبيل، فكرة الدستور في المغرب، وثائق ونصوص (2011/1901)، الدار البيضاء، تيل كيل ميديا، 2017.
10. الناصري. محمد خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، دار الكتاب، الجزء السابع، 1956.

المراجع الأجنبية

1. Bellaire. Michaux. E. L, Villes Et Tribus Du Maroc, Vol.10: Documents Et Renseignements; Publiés Par La Direction Des Affaires Indigenes (Section Sociologique); Région Des Doukkala; Tome1 : Les Doukkala, Forgotten Books, 2018.
2. Durkheim. Emile, De la division du travail social, Paris, PUF, 1991.
3. Favret.S. Jeanne, La segmentarité au Maghreb, In : L'Homme, Tome 6, n°2,1966.
4. Gaston Bachelard, La Formation de l'esprit scientifique, rééd Puf, 2007.
5. Gellner Ernest, Saints of the Atlas, London, Weindfeld,1969.
6. Gellner. Ernest, Comment devenir Marabout, Bulletin économique et social du Maroc, Rabat, numéro double, 128-129, 1976.
7. Grawitz. Madeleine, Méthodes des sciences sociales, Paris, Editions Dalloz,11° éd, 2001.
8. Hart. David. M, The Aith Waryaghar of the Moroccan Rif: An Ethnography and History, Tucson, University of Arizona Press, 1976.
9. Khatabi, Abdelkebir, Maghreb Pluriel, Paris, Denoël, 1983.
10. Laroui. Abdellah, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, Paris, Maspero, 1977.
11. Montagne. Robert, Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, FeniXX réédition numérique (Librairie Félix), 2017.

12. Pascon. Paul, Segmentation et Stratification dans la société rurale, Rabat, Le bulletin économique et social du Maroc, n° double 138-139, 1979.
13. -Pritchard. Evans, Les Nuer, trad. fr. Louis Evrard, Paris, Gallimard, 1968.
14. Pritchard. Evans, The Nuer: a description of the modes of livelihood and political institutions of a Nilotic people, Oxford, Clarendon Press, 1940.
15. Regie. Debray, Critique de la raison politique, Paris, Gallimard, 1981.

مدى كفاءة النظرية الانقسامية في تفسير الواقع: من السودان إلى المغرب

مصطفى قميّة



مدى كفاءة النظرية الانقسامية في تفسير الواقع: من السودان إلى المغرب

مصطفى قميّة¹

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى القيام بمحاولة لتقييم الكفاءة التفسيرية للنظرية الانقسامية، من خلال الكشف عن أسسها الأستيمولوجية، بتتبع جذورها في السوسيولوجية الفرنسية وأعمال ابن خلدون، ثم من خلال الكشف عن مختلف التحديات النظرية والمنهجية التي لم تستطع - على الرغم من الجهود التي بُذلت - من التغلب عليها وتجاوزها تماما. مما جعل كفاءتها التفسيرية توضع موضع نقاش مستمر ومتجدد، على اعتبار أن عددا من الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمعات التي درستها، من السودان شرقا إلى المغرب غربا، ظلت بدون تفسيرات مقبولة وملائمة.

الكلمات المفتاحية: النظرية الانقسامية، الانثروبولوجيا، التراث الخلدوني، شمال افريقيا.

(1) أستاذ جامعي مؤهل في شعبة علم الاجتماع وعلم النفس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، بمدينة الجديدة، المغرب. mostafa-kamia@live.fr

المقدمة

اهتمت النظرية الانقسامية بعدد من المجتمعات في شمال إفريقيا، على امتداد رقعة جغرافية تمتد من السودان إلى المغرب، وحاولت تقديم تفسير لهذه المجتمعات اعتمادا على دراستها للقبيلة في البداية، ثم للمدينة فيما بعد. وقد انطلقت من فرضية أساسية مفادها أن هذه المجتمعات انقسامية في قراها كما في مدنها. ومن الواضح أن الاهتمام بهذه النظرية قد خفّ اليوم مقارنة بما كان عليه في السابق، لتغيّر اتجاهات البحث وتغيّر سلّم أولوياته، لكنه اهتمام لم ينعدم أبداً، ففي كل مرة تبرز الحاجة إلى العودة إلى هذه النظرية وإلى غيرها من النظريات لفهم وتفسير الكثير من الأحداث الاجتماعية والسياسية التي تعرفها هذه المجتمعات بين الفينة والأخرى، على الرغم من أن الكفاءة التفسيرية لهذه النظرية كانت موضوع نقاش، معتدل أحيانا وحاد أحيانا أخرى، بدءاً منذ نشأة النظرية وما يزال مستمرا إلى الوقت الراهن.

المحور الأول: في التعريف بالنظرية الانقسامية كما هي عند أصحابها

بعد الثورة الصناعية تزايدت الحاجة إلى التوسع الأوربي وخاصة في إفريقيا، بيد أن هذا التوسع قبل أن يكون توسعا «عمليا» تجسد واقعا بالاحتلال العسكري، كان- إن صح القول- «توسعا علميا»، إذ توسل باحثين من تخصصات علمية مختلفة كانت مهمتهم تسهيل عملية التغلغل في هذه المجتمعات وتيسير التحكم فيها. وفي هذا السياق ظهر «تقسيم علمي» للعالم، إذ خصت أوربا نفسها باعتبارها مجتمعا متقدما بعلم الاجتماع، وخصت المجتمعات الأخرى «البدائية» بما سمي علم الاجتماع الإفريقي (African sociology)، أو الأنثروبولوجيا.

بدأت «الحملات العلمية» تاريخيا قبل «الحملات العسكرية»، وضمت مؤرخين وجغرافيين وإثنوغرافيين وغيرهم، واستطاعت جمع معطيات علمية مهمة جدا عن المجتمعات المستهدفة. ومن أبرز تلك المجتمعات هناك المجتمع القبائلي بالجزائر. وقد اعتمد إميل دوركايم على أريستيد لوثنونو وأدولف هانوتو في عملهما «القبائل والعادات القبائلية» (1872)،

وعلى عمل إيميل ماسكيري حول «تكوّن المدن عند الشعوب المستقرة في إفريقيا» (1886)، في بناء أطروحته المعروفة عن تقسيم العمل الاجتماعي.² فبعد قراءة دوركايم لأعمال هؤلاء انتهى إلى خلاصة أساسية مفادها أن المجتمع القبائلي مجتمع انقسامي.

يرى دوركايم أنه عندما تعمل الجماعة القطيعية الأولية، (أو «الهورد» La horde) على التخلي عن عزلتها واستقلالها، وتبدأ في إيجاد روابط للانصهار في جماعات أكبر منها لتصير عنصرا من عناصرها؛ يبدأ تشكل المجتمع الانقسامي. إننا نصف مجتمعات معينة بالانقسامية- حسب دوركايم- «لأنها مبنية على تكرار كتلات متشابهة فيما بينها على غرار حلقات متتالية، ونسمي الكتلة عشيرة، لأن هذه الصيغة تعبر عن طبيعة مزدوجة: عائلية وسياسية في آن واحد، والواقع أن هناك قرابة دم تجمع بين جل أفراد القبيلة مما يخلق بينهم شعورا بأواصر القرابة».³

في الواقع، لم يكن دوركايم مهتما بالمجتمع القبائلي في حد ذاته، ولا بغيره من المجتمعات البعيدة التي اعتمد في تحليلها بدورها على معطيات إثنوغرافية جُمعت من مناطق مختلفة من العالم مثل أمريكا الجنوبية وأستراليا، وإنما كان اهتمامه منصبا على المجتمع الحديث الذي بدأ- في نظره- يفقد لحمته الاجتماعية وأضحى التماسك الاجتماعي فيه يضعف شيئا فشيئا. ولتوضيح ذلك لجأ دوركايم إلى عقد مقارنة بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي الذي كان المجتمع القبائلي نموذجاً له، ويبدو أن هذا المجتمع الأخير يعتبر نموذجياً بالنسبة

(2) إيميل دوركايم، في تقسيم العمل الاجتماعي، ص 204. ونشير إلى أن الكتابين المذكورين يشير إليهما دوركايم نفسه في كتابه. وقد تصرفنا في الترجمة العربية للكتابين، ولم نحافظ على الترجمة التي وضعها مترجم الكتاب، لأنها بدت لنا غير دقيقة بما فيه الكفاية. ف Kabylie لا تعني القبيلة بعموم اللفظ، والتي يقابلها في الفرنسية لفظ Tribu، وإنما تعني المجتمع القبائلي في الجزائر، و Sedentaires لا تعني المتحضرة وإنما تعني المستقرة، وهي التي تمارس الزراعة، ويقابلها الرُّحَل.

(3) المرجع نفسه، ص 202. وقد تبين لنا أن الترجمة المعتمدة في الكتاب- لنفس الفقرة من كتاب دوركايم- غير دقيقة تماما، فاعتمدنا ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق الواردة في ترجمتهما لمقال ليليا بنسالم، التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقييم، ص 12.

توصل دوركايم إلى أن تقسيم العمل سمة خاصة بالمجتمع الحديث، وهذا ما يميزه عن المجتمعات الأخرى مثل المجتمع القبائلي. إن تقسيم العمل يعتبر ضرورة في المجتمع الحديث القائم على الاختلاف بين الأفراد، لكنه ليس كذلك بالنسبة للمجتمعات الأخرى التي يتشابه فيها الأفراد على جميع المستويات. وهذا التشابه هو الذي يجعل مجتمعاتهم انقسامية، أي أنها تتوزع إلى قسامات تتفرع بدورها إلى قسامات وهكذا، وهم يتمتعون بالمساواة، ولا يخضعون لأي سلطة مركزية، ويسود بينهم تضامن آلي (أو ميكانيكي)، بينما يكون التضامن في المجتمعات الحديثة عضويا لاختلاف الأفراد عن بعضهم البعض، ووجود لامساواة بينهم، ووجود تنظيم ومركزية للسلطة تتخذ شكل مؤسسات توجد على رأسها الدولة، التي تعتبر مؤسسة المؤسسات.

أدى انفتاح الأنثروبولوجيا الأنجلوساكسونية على الإرث السوسولوجي الفرنسي - وبالأخص على أعمال إميل دوركايم - إلى بلورة أنثروبولوجيا بمميزات خاصة. ذلك أنها ستنتقل من الاكتفاء بالتنظير إلى النزول إلى الميدان وإجراء بحوث ميدانية. وفي هذا الإطار يمكن إدراج إيفانس - برينشارد الذي اشتغل على قبائل النوير في السودان، وانتهى إلى أن هؤلاء يشكلون مجتمعا انقساميا، وتنطبق عليهم نفس الصفات التي حددها دوركايم من قبل للمجتمع الانقسامي، فالمجتمع النويري - على غرار المجتمع القبائلي - يتشكل من قسامات متشابهة ومتساوية، وتبقى القسمة الكبرى والأساسية في هذا المجتمع هي القبيلة،

(4) إذا كان لهذه النظرية اسم واحد في اللغات الأجنبية - كما في اللغة الإنجليزية - فإن لها أسماء مختلفة في اللغة العربية. وهذا راجع إلى عدم وجود قواميس علمية عربية موحدة تخدم العلوم الإنسانية والاجتماعية. فالعبارة الإنجليزية Segmentary theory يترجمها البعض بالنظرية الانقسامية، والبعض الآخر بالنظرية التجزئية، والبعض الثالث منهم يقدم اجتهادات أخرى ولا يأخذ بهذه الترجمة أو بتلك. للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى أحمد شراك، سوسولوجيا المغرب المقاربة الأنجلوساكسونية نموذج انقسامية واترپوري، ص 23-24. أما عبد العروي فيتحدث عن ما يسميه ب «النظرية القسومية»، ويطلق على رواد هذه النظرية «القسوميين»، ثقافتنا في ضوء التاريخ، ص 41. وقد حافظنا في هذا المقال على الاستعمال الأكثر شيوعا وانتشارا، وهو النظرية الانقسامية.

والقسمات التي تحدث داخلها تجعلها مثل شجرة لها فروع.⁵ وكثيرة جدا هي المرات التي يرد فيها تشبيه البنية الانقسامية بالشجرة في كتابات الانقساميين.

وتوجد داخل المجتمع الانقسامي ميكانزمات تجعله متوازنا وتضمن له البقاء والاستمرارية، ولعل من أبرز تلك الميكانزمات هناك الصراع والانصهار، فالصراع في مستوى قسمة أدنى يصير انصهارا وتحالفا في مستوى قسمة أعلى، وعادة ما يظهر ذلك كلما كان هناك تهديد خارجي، وثمة قاعدة متبعة هنا- كثيرا ما يرددها الانقساميون- مفادها: أنا ضد أخي، وأنا وأخي ضد ابن عمي، وأنا وأخي وابن عمي ضد الغريب.

انتقل ايفانس-بريتشارد بعد ذلك إلى دراسة مجتمعات أخرى غير النوير، ومنها مجتمع البدو بليبيا، وقد التزم بنفس التصور العام المحدد للنظرية الانقسامية التي سبق أن وظيفه في دراسته لقبائل النوير، ولذلك لم يأت بجديد على هذا المستوى، وكان من الطبيعي أن تكون النتائج متماثلة ومتشابهة في مجملها بين الباحثين.

كان تأثير ايفانس-بريتشارد كبيرا، وما توصل إليه من نتائج دفعت باحثين أنثروبولوجيين آخرين إلى تبني النظرية، وإلى محاولة تطبيقها على مجتمعات أخرى غير المجتمع السوداني والمجتمع الليبي. ولأسباب مختلفة يعسر الإمام بها كلها اتجه الباحثون إلى المغرب الأقصى وحاولوا دراسته ميدانيا، ومن أشهر هؤلاء هناك ارنست غيلنر. ومن بعده جاء عدد من الباحثين منهم من اتبع نفس المسار، ومنهم من حاول تعديل النظرية وتصحيح بعض أخطائها المعرفية والميدانية مثل ريمون جاموس.

غير أن الاختلافات الموجودة بين غيلنر وجاموس وبين الباحثين الانقساميين بشكل عام؛ لا تعني أبدا غياب إطار عام يجمعهم ويوحد أعمالهم وجهودهم في نهاية

(5) في نفس السياق، يقول غيلنر إن «كل قبيلة تنقسم إلى فروع تنقسم بدورها إلى أجزاء إلى أن تصل إلى مستوى الوحدات العائلية. وتتبادل الأجزاء في كل مستوى من مستويات الانقسام فلا وجود بينها لأي تقسيم للعمل ذي طبيعة اقتصادية أو سياسية، كما أنه لا توجد داخل الأجزاء أو فيما بينها أية مؤسسات أو زمر سياسية متخصصة.» يُنظر: ارنست غيلنر، السلطة السياسية والوظيفة الدينية في البوادي المغربية، ص 46.

المطاف، فمهما كانت الاختلافات تبقى ثمة نقاط مشتركة، ترقى إلى حد أن تكون مسلمات. ويمكن تلخيصها فيما يلي: أهمية النسب والأرض، وأهمية الدين، والمساواة، وعدم تمركز السلطة.

بناء على كل ما سبق يمكن القول إن النظرية الانقسامية تَخَلَّفت من الأعمال التي هَمَّت القبائل بالجزائر، وتطورت بقبائل النوير بالسودان، وبقبائل البدو في ليبيا، وبقبائل تونسية، وواصلت تطورها وانتشارها في قبائل الأطلس والريف بالمغرب. وهنا يبرز سؤال مهم، وهو: ما الذي يجمع بين هذه المناطق التي شكلت موضوع النظرية الانقسامية؟

بطبيعة الحال، هناك قواسم مشتركة بين هذه المناطق على الرغم من تباعدها الجغرافي، ويمكن تحديد أربع خصائص مميزة لهذه المناطق، وهي أنها:

- 1- تعيش في أماكن بعيدة ووعرة.
- 2- غير خاضعة للسلطة المركزية.
- 3- لها ثقافة خاصة.
- 4- تحتاج إلى اهتمام علمي لأن البحوث العلمية حولها غير متوفرة أو غير كافية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن النظرية الانقسامية كانت في البداية ذات اتجاه واحد، هو اتجاه العالم القروي، ثم اتجهت بعد ذلك اتجاهها مغايرا هو اتجاه المدينة، لكنها ظلت مُوجَّهة بنفس التصور ومستخدمة نفس العُدة المفاهيمية والمنهجية. وهنا تبرز مساهمة جون واتربوري الذي فك ارتباط النظرية بالقرية وربطها بالسلطان والنخبة السياسية بالمدينة. وهكذا صارت المجتمعات بشمال إفريقيا مجتمعات انقسامية، سواء كانت هذه المجتمعات عربية أو غير عربية، وسواء تعلق الأمر بقراها أو بمدنها.

الخور الثاني: علاقة النظرية الانقسامية بالتراث الخلدوني

عادة ما يتم ربط كل نظرية بسياق زمني ومكاني محدد، من منطلق أن ذلك السياق هو الذي وفر الشروط الموضوعية لنشأتها وتطورها. وفي ما يتعلق بالنظرية الانقسامية، يتحدد هذا السياق من الناحية الزمنية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومن الناحية المكانية في أوروبا وأمريكا، وعادة ما يتم ربط نشأتها وتطورها بأسماء باحثين غربيين، فهل معنى ذلك أنها نظرية غربية تماما؟ ألا تدين بالقليل - إن لم يكن بالكثير - لباحثين عرب ونقصد هنا بالضبط ابن خلدون؟ ويمكن الذهاب إلى حد أبعد بطرح السؤال الآتي: أليست الانقسامية في حقيقة أمرها، وواقع حالها، ما هي إلا إعادة صياغة لتفسيرات ابن خلدون متوسلة بلغة علمية حديثة؟

إن طرح مثل هذه الأسئلة ليس مجرد ترف فكري، وإنما ثمة ما يبرر طرحها. ذلك أن الاطلاع على الخطوط العريضة لهذه النظرية، والتفسيرات التي جاءت بها، يجعل أي باحث يسجل نقاط التقاء وتقاطع متعددة ومتنوعة بينها وبين ما صاغه ابن خلدون في كتابه الشهير «المقدمة».⁶

يقول ابن خلدون: «إن القبيل الواحد وإن كانت فيه بيوتات متفرقة وعصبيات متعددة، فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستبعبها وتلتحم العصبيات فيها وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى، وإلا وقع الافتراق المفضي إلى الاختلاف والتنازع.»⁷ بناء على هذا النص، وعلى نصوص خلدونية أخرى كثيرة، تبدو القبيلة وحدة سياسية عمادها عصبية (كبرى) قوية، وجامعة، وموحددة لعصبيات (صغرى) ليست مختلفة عن بعضها البعض فقط، وإنما متصارعة، فالتوحيد لا يلغي الصراع، ذلك أن التغالب يبقى مستمرا إلى

(6) يبدأ محمد عابد الجابري كتابه عن ابن خلدون بالإشارة إلى أن موضوع ابن خلدون «مبتذل» و«مُعَاد»، وأن مقدمته «قُتِلت بحثا ودرسا»، لكنه يعود بعد ذلك مباشرة ليقول: «كنت أشعر أنه لا يزال هناك مجال للبحث، وأنا ما زلنا بعيدين عن «الكلمة الأخيرة» حول ابن خلدون، ومقدمة ابن خلدون.» يُنظر محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ص 7.

(7) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص 99.

أن تغلب عصبيةً عصبيةً أخرى، وتشرع في تأسيس دولة جديدة، سيكون مآلها في النهاية هو نفس مآل الدولة التي سبقتها، وهكذا دواليك يستمر التاريخ، أو على الأصح يعيد دورته.

إن من يقرأ النظرية الانقسامية في ضوء مقدمة ابن خلدون لا بد من أن يعتريه شك وحيرة من أمره بخصوص الالتقاء والتقاطع بين تفسيريهما، يدفعه ذلك إلى المزيد من البحث مقتفياً آثار باحثين سابقين في الموضوع، فيجدهم يسجلون نفس الملاحظة، لكنهم يختلفون في التعامل معها، فمنهم من يكتفي بالإشارة إليها، ومنهم من يقف عندها طويلاً ولا يكاد يبرحها، ومنهم من يولّد منها وعنها أسئلة، ومنهم من يسعى إلى تفسيرها.

والغريب في الأمر أن هذا الالتقاء والتقاطع يعترف به الباحثون الانقساميون أنفسهم قبل غيرهم، إذ يؤكد إرنست غيلنر على أن ابن خلدون حتى وإن لم تكن لديه مفاهيم انقسامية؛ فقد كان إلى حد ما انقسامياً في تحليلاته، وصلاحيته تحليلاته هذه تستمر إلى حدود مطلع القرن العشرين، حيث ظلت القبائل تهاجم الدول وتهدد الحضارة،⁸ لكن بعد الاستعمار الذي شهد توغل أجهزة الدولة في القبائل، سيبدأ النظام القبلي في سيورة الاختفاء بأشكال تختلف باختلاف المجتمعات والمناطق،⁹ فالذي يبدو أن الانقسامية كانت تحاول إيجاد تفسير لنظام كانت تراه يسير نحو الاختفاء إلى الأبد، لكنها على ما يبدو قد أخطأت في ذلك.

إن النظام القبلي لم ينته كما ظن غيلنر، وإنما استمر في الوجود. لقد كان هناك خطأ في تفسير مدى قوته وصلابته، فعلى الرغم من كل ما تعرض له من ضربات، إلا أن هذه الضربات لم تستطع النيل منه والقضاء عليه، وبالتالي فالتفسيرات الخلدونية لم تفقد

8) Ernest Gellner, *Système tribal et changement social en Afrique de Nord*, Annales Marocaines de Sociologie, No 5, 1968, pp 9-10.

أورده المختار الهراس، التحليل الانقسامى للبنى الاجتماعية في المغرب العربي: حصيله نقدية، ص 277.

(9) المرجع نفسه، ص 278.

صلاحيتها أبدا، خصوصا وأن القبيلة كبنية اجتماعية أصيلة لم تستطع - كما يؤكد على ذلك هشام شرابي - لا المدينة ولا المجتمع ولا الدولة أن تطور بنية اجتماعية بديلة لها،¹⁰ فلا شك - يقول محمد نجيب بوطالب - في أن «القبيلة تفككت الآن هيكلها وبنيتها، ولكنها استمرت ثقافيا ونفسيا ووظيفيا». ¹¹ وفي نفس السياق يؤكد عبد الإله بلقزيز على أنه في ظل عجز السياسة «عن الوجود والقيومية بمعناها العصري - بسبب ما يمنعها عن ذلك من عوائق - يرتفع الطلب على الماضي والموروث وعلى كل ما هو رمزي للتعبير من خلاله عن مطالب الحاضر!». ¹²

وبالرجوع إلى موضوع علاقة الانقسامية بابن خلدون يمكن القول إنها أعمق من أن تكون مجرد وجود نقاط التقاء وتقاطع بين تفسيراتهما. يذهب بعض الباحثين إلى القول إن أساس الانقسامية - بما في ذلك عمل دوركايم الكلاسيكي في هذا الباب والمشار إليه سابقا - قد استلهم مبادئه من التفسيرات الخلدونية بعد أن تمت ترجمة مقدمته إلى اللغات الأجنبية، أو اطلع منظرو الانقسامية الأوائل على ابن خلدون من خلال الدراسات الأولى التي أجريت على منطقة شمال إفريقيا وكان أصحابها مطلعين على كتابه.¹³

(10) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ص 47-48.

(11) محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة، ص 165.

(12) عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ص 144. وللإشارة هنا، يسعى الكاتب إلى تفسير واقع الدولة والمجتمع العربيين المعاصرين متوسلا بالتفسيرات الخلدونية، ما يبيّن أن ابن خلدون لم يتجاوز بعد، لأن الواقع الذي سعى إلى تفسيره في وقته ما يزال اليوم، في العمق، هو نفسه تماما.

(13) في الواقع إن حضور ابن خلدون سواء كان مباشرا من خلال الاطلاع على كتابه، أو غير مباشر من خلال كتاب آخرين؛ لا يخص النظرية الانقسامية وحدها، وإنما نجده حاضرا حتى في الكتابات الماركسية وخاصة الصحفية منها، وبالأخص تلك التي تناولت الجزائر، وهنا تكمن أهميته وقوته وشيوع أعماله. للمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى كتاب ماركس وإنجلز، الماركسية والجزائر، وبالأخص مقال: حول نظام ملكية الأرض في الجزائر، ص 52-79. وفي إحدى هوامش هذا الفصل يشير مترجم الكتاب جورج طرايشي إلى أننا لا نملك دليلاً على قراءة ماركس للكتب التي اعتمد عليها في مقاله بما فيها كتاب ابن خلدون. وبحسب علمه، فهذه هي المرة الوحيدة التي أشار فيها ماركس إلى ابن خلدون، ص 54.

في جميع الحالات، إن تفسير الالتقاء والتقاطع بين النظرية الانقسامية ونظرية ابن خلدون في العمران البشري يظل أمرا في غاية الصعوبة حتى وإن بدا سهلا لأول وهلة. ذلك أن السعي إلى مثل هذا التفسير لن يخرج بشكل عام- شئنا ذلك أم أئينا- عن إطار ذلك النقاش الكلاسيكي الذي دار، خاصة بين علماء الاجتماع العرب- وما يزال بشكل من الأشكال يدور بينهم إلى اليوم- حول مسألة هل ابن خلدون هو مؤسس علم الاجتماع.

يبدو أن الالتقاء والتقاطع بين التفسيرات الانقسامية وتفسيرات ابن خلدون يثير لدى العديد من الباحثين من الأسئلة أكثر مما يمكن الحصول عليه من أجوبة، فهذا المختار الهراس يطرح سؤالا يرى من حقه كباحث أن يطرحه بخصوص مصدر الالتقاء بينهما: «هل هو ناجم عن تأثيرهم الفعلي بجوانب معينة من الطرح الخلدوني، أم أن الالتقاء كان عفويا فقط، ونتاجا بالأساس عن كونهم جميعا لاحظوا أن هياكل قبلية لم تتغير إلا بقدر ضئيل؟»¹⁴

وفي الوقت الذي نتظر من الهراس أن يقدم جوابا عن سؤاله سالف الذكر، نجده يصمت ولا يقدم جوابا صريحا ومباشرا تعضده حجج وأدلة، بل إنه لا يقدم أي جواب بالمرّة، وإنما ينتقل مباشرة بعد طرحه للسؤال إلى موضوع آخر يخص أعمال مونتاني. لعله هو نفسه كان واعيا بأن المهمة صعبة، وليست يسيرة المنال، بل ولا يمكن الحسم فيها نهائيا أبدا.

وجدير بالذكر أن بعض الباحثين لم يربطوا التفسيرات الانقسامية بإرث ابن خلدون، وإنما بالإرث العلمي الكولونيالي، فبعد الصمد الديالمي يرى أن النظرية الانقسامية تشكل امتدادا للنظرية الاستعمارية، والاختلاف بينهما ليس اختلافا كلييا، وإنما هو اختلاف نسبي فقط، وكما يقول الديالمي، إن الاتجاه الأنجلوساكسوني «اتجاه ممدد للورقة البربرية (الانقسامية-الانفصالية) في شكل نظري أكثر صرامة، بالنظر إلى براءته المزعومة من كل هدف إمبريالي، وذلك ما يميزه نسبيا عن منظري الظهير البربري.»¹⁵

(14) المختار الهراس، التحليل الانقسامي للبنى الاجتماعية في المغرب العربي: حيلة نقدية، ص 277.

(15) عبد الصمد الديالمي، ملامح تطور السوسولوجيا في المغرب، ص 302.

أما عبد الله العروي فهو وإن كان يؤكد على أن «هناك ارتباط منهجي واضح بين النمط التعليلي الخلدوني وبين النظرية القسومية في الأنثروبولوجيا.»¹⁶ فإنه يرى أن هذه النظرية في المغرب على الأقل؛ مدينة كل الدّين لباحثين فرنسيين اهتموا بدراسة القبائل المغربية خلال الفترة الاستعمارية، ولعل من أشهر هؤلاء روبرت مونطاني وجاك بيرك. يقول العروي في هذا الصدد: «الانقسامية مصطلح جديد لديموقراطية مونطاني والهامشية اسم جديد لعملية الانزواء التاريخي التي وصفها بيرك. فهي إذن طفيلية... إنها مستعدة باستمرار لرقم اكتشافات الآخرين بشفرتها الخاصة».¹⁷

مآل القول، يبقى من الممكن الدفاع عن كون النظرية الانقسامية نظرية خلدونية في عمقها، غريبة في منهجها ومفاهيمها، كما من الممكن الدفاع عن كونها نظرية غريبة، أنشأها وطورها باحثون غربيون لتفسير مجتمعات غير مجتمعاتهم، لكن أعمالهم مع ذلك، تتكئ على أعمال باحثين كولونيايين سابقين مثل الذين أشار إليهم العروي. وفي جميع الحالات، مهما كانت الحجج المقدمة من هذا الطرف أو ذاك قوية، فهي لا تحسم المسألة بشكل تام، ذلك أن مسألة الأصل تظل على الدوام مسألة سجال لا ينتهي، وإذا غضضنا الطرف عن هذه المسألة وركزنا على المفاتيح التي قدمتها النظرية لتفسير المجتمعات التي درستها، فإنه لا بد لنا من تسجيل مجموعة من التحديات التي تواجه القدرة التفسيرية لهذه النظرية.

(16) عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، ص 41. ويعتبر العروي أن هذه الفكرة هي فكرة روبرت مونطاني الأساسية. ولذلك يبقى من الصعب القول إن الباحثين الكولونيايين، مثل مونطاني وبيرك وغيرهما، لم يكونوا على دراية، أو على الأقل على اطلاع، بأعمال ابن خلدون، أو أنهم لم يحاولوا بطريقة أو بأخرى، تطوير تصوراتهم وسد الثغرات في تفسيراته.

(17) عبد الله العروي، نقد الأطروحة الانقسامية، ص 130

المحور الثالث: التحديات التي تواجه القدرة التفسيرية للنظرية الانقسامية

1. تحدي إيجاد نموذج تفسيري لكل مجتمع على حدة

لا بد من الإشارة في البداية إلى الخلفية الإمبريالية للنظرية الانقسامية، والتي حدث دون شك من قدراتها التفسيرية، حتى وإن حاول أصحابها أن يتجاوزوا النظرة الضيقة التي اتسمت بها النظريات الكولونيالية، فعلاقة النظرية بالإمبريالية غير قابلة للتفنيد، وهنا يمكن التمييز بين:

- انقسامية الاستعمار: فعمل دوركايم نُشر في نهاية القرن التاسع عشر، في فترة انتشار الدراسات الإثنوغرافية حول المجتمعات المراد استعمارها، وعملُ إيفانس-بريتشارد حول النوير كان خلال الاستعمار الإنجليزي للسودان.

- انقسامية الاستقلال: وهنا تندرج معظم الأعمال الأنجلوساكسونية التي عوّضت- بشكل من الأشكال- تراجع الأعمال الفرنكفونية حول البلدان بشمال إفريقيا التي كانت حديثة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي، وحتى في هذه المرحلة الأخيرة- مرحلة الاستقلال- لم تختفِ الأهداف الاستعمارية بشكل تام، ذلك أن إنجلترا وأمريكا أضحتا مهتمتين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهدف رصد التحولات التي تعرفها، والتحكم فيها، والعمل على ضمان إدماج بلدانها في منظومة السوق العالمية.¹⁸

وتبرز علاقة الانقسامية بالإمبريالية في السودان أكثر من غيره، ففي هذا البلد كان هناك توجه أنثروبولوجي إلى دراسة القبائل القاطنة في الجنوب، وأبرزها النوير والأنوك والأزاندي، والتي كانت غير خاضعة للإدارة الاستعمارية، وذلك بهدف التحكم فيها واستغلالها، ولم يخرج إيفانس-بريتشارد نفسه عن هذا الاتجاه.¹⁹

(18) محمد جحاح، الزاوية بين القبيلة والدولة في التاريخ الاجتماعي والسياسي للزاوية الخمليشية بالريف، ص 105.
(19) للمزيد من التوسع يمكن الرجوع إلى كتاب عبد الغفار محمد أحمد، في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان، وبالأخص الفصل الثاني المخصص لإيفانس-بريتشارد، ص 26-34.

في تقديمه لكتابه عن النوير، وفي أول جملة يخطها، يشهد ايفانس-بريتشارد بنفسه على أن بحثه كان بطلب وتمويل من الحكومة الأنجلو-مصرية سودانية، كما أن هذه الحكومة هي التي أسهمت في نشره.²⁰ هذا يعني أن تحديد الموضوع وأسئلته وميدانه ودواعي القيام به كانت سياسية في المقام الأول، ولم تكن علمية بالدرجة الأولى، لاسيما إذا علمنا أن اختيار القبائل المدروسة لم يكن اعتباطيا وعشوائيا، وإنما كان اختيارا دقيقا أملت فيه ظروف موضوعية تتمثل في الرغبة في القضاء على تمرد تلك القبائل، وإخضاعها للسلطة المركزية.

لقد جعلت المعرفة في خدمة السلطة، ولعل هذا عامل مهم من بين العوامل البنيوية الداخلية التي شكلت جانبا من جوانب القصور الذاتي الذي عانت منه النظرية الانقسامية، ذلك أنها لم تخرج عن الإطار العام للنظرة الاستعمارية، التي تنظر إلى كل ما هو غير غربي من منظور غربي يُعلي من قيمة الذات ويحط من قيمة الآخرين جميعًا.

يبدو جليًا أن «النزعة الغربية للتمركز على الذات» *Européocentrisme* استطاعت أن تتجاوز الإطار السياسي وتمتد إلى ما هو علمي، فاختطلت المعرفة بالأيديولوجيا، وهو اختلاط لم تستطع النظرية الانقسامية الانفلات من أسره تماما، حيث احتفظت النظرية في تفسيراتها بنائية: مجتمع غربي (متقدم ومتطور ومتوازن، إلخ) ومجتمع غير غربي (متخلف وراكد ومنقسم على ذاته، إلخ). وتم وضع كل المجتمعات غير الغربية في خانة واحدة ككتلة واحدة متشابهة العناصر والمكونات والخصائص، وسعى الانقساميون إلى تفسيرها على هذا الأساس، لذلك جاءت تفسيراتهم بعيدة عن الواقع.

صحيح أن بعض الانقسامين حاولوا أن ييقوا مرتبطين بالواقع الذي يدرسونه، واعتمدوا في تفسيراتهم على «مفاهيم محلية» من قبيل «البركة» و«الشرف» وغيرهما، غير أن استخدامهم لهذه المفاهيم ظل محل نقاش حتى بالنسبة لبعضهم البعض. فعلى سبيل المثال

20) E.E. Evans-Pritchard, The Nuer a description of the mode of livelihood and political institutions of a Nilotic people, preface.

ينتقد ريمون جاموس مدلول مفهوم البركة عند غيلنر، لأنه يختزله في بعده الوظيفي: إذ يُستخدم في إضفاء المكانة والشرعية على الشرفاء، ويسمح لهم بالوساطة في حل الصراعات داخل القبائل وبينها، لكنه- أي غيلنر- يفرغه من قيمته الأيديولوجية.²¹

وإلى جانب هذه المفاهيم المحلية التي يبدو أنهم أساءوا استخدامها، استعان الانقساميون بمفاهيم جاهزة تم نحتها في سياقات اجتماعية وسياسية وتاريخية محددة، الشيء الذي خلق نوعا من عدم «التماسك المفاهيمي» داخل النظرية، ولعل من أبرز المفاهيم الجاهزة التي استخدمها الانقساميون هناك مفهوم الديمقراطية والانتخاب.

لا يخفى على أحد أن هذين المفهومين- على سبيل المثال لا الحصر- من المفاهيم الأساسية في قواميس الحداثة، وقد ظهرا نتيجة للتطورات الداخلية العميقة التي عرفها المجتمع الغربي على جميع المستويات والأصعدة كنتيجة لهذه التطورات وسبب لها في نفس الوقت. باختصار، إن لكل مفهوم حمولة تاريخية، ومن شأن استخدامه في سياق تاريخي واجتماعي مغاير ألا يكون مجديا تماما، بل قد ينتج عن استخدامه سوء فهم، وسوء تفسير.

يبدو أن مفهوم الديمقراطية الذي يرد في كتابات الانقساميين في وصفهم للنظام القبلي قد استمدوه من إميل دوركايم، الذي يشير في كتابه «في تقسيم العمل الاجتماعي» إلى أن هربرت سبنسر هو من استخدمه عند تصنيفه للمجتمعات البشرية، معتبرا أن المجتمعات البدائية تتصف بالديموقراطية. ويبيد دوركايم نفسه تحفظه الصريح على استخدام هذا المفهوم، إذ يقول «لا نستطيع وصفها بالديموقراطية ما لم نخرج الكلمة من معناها العادي»²².

21) Raymond Jamous, *Honneur et Baraka les structures sociales traditionnelles dans le Rif*, p.4.

22) إميل دوركايم، في تقسيم العمل الاجتماعي، ص 223.

نفس الملاحظة يمكن أن تُسجل بخصوص مفهوم الانتخاب، إذ يجب أن يُبحث له إذا ما أُريد استخدامه عن معنى آخر غير ذلك الذي يُعرف به. فحسب عبد الله حمودي، إن قبائل آيت عطا التي درسها غيلنر «يجهلون تماما عملية الانتخاب»، و«من الأصح أن نستعمل كلمة «تعيين» بدلا من لفظ «انتخاب» التي يستعملها كل من هارت وغيلنر».²³ معنى ذلك أنه حتى لو قبلنا جدلا بأهمية استخدام مفهوم الانتخاب، فالواقع يشهد على أن الطريقة التي كانت مُتبعة في اختيار رؤساء القبائل تجعل الأمر تعيينا وليس انتخابا. وفي هذا السياق يصير قول ليتش ذو مغزى قوي: «المحيط، بالمعنى الواسع جدا، يخلق السياق الذي يتم فيه اختيار معين، إلا أن هذا الاختيار يقوم به الأفراد».²⁴

وهذا يعني أنه ليست هناك - كما تزعم النظرية الانقسامية - مساواة بين الأفراد من أجل تبوأ مكانة شيخ القبيلة، فهناك شروط يجب توافرها في المرشح لهذا المنصب، ومنها: الانتماء إلى أسرة كبيرة وعريقة وذات وجهة ونفوذ اقتصادي. وهناك آليات تُستخدم لإعادة إنتاج التمييز الاجتماعي في المجتمع القبلي وجعله مقبولا، ومنها الطقوس، «فالطقس بإمكانه أن يضفي الشرعية على التمييز الاجتماعي، وإبراز هذا التمييز، من حين لآخر، من شأنه أن يساهم في جعله أمرا بديها ومسلما به».²⁵

يبدو جليا أن تفسير رواد الانقسامية للفعل السياسي كان تفسيراً يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنظور الحدائي للسياسة، وهو منظور يجعل الدولة في قلب الفعل السياسي، مع ما يعنيه ذلك من مركزية للسلطة ومشروعية في ممارسة العنف، ولذلك لم تستطع هذه النظرية أن تفسر الدولة والسلطة في المجتمعات التي درستها تفسيراً يختلف في منطلقاته وأسسها عن التفسيرات التي همت المجتمعات الغربية وانصبت عليها.

(23) عبد الله حمودي، الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداصة ملاحظات حول أطروحة غيلنر، ص 71.

(24) أورده حسن رشيق دون ذكر المصدر الذي أخذ عنه، يُنظر: حسن رشيق، سيدي شمهروش الطقوسي والسياسي في الأطلس الكبير، ص 95.

(25) المرجع نفسه، ص 174.

يبدو كما لو أن الانقساميين كانوا يدرسون مجتمعات ماثلة أمامهم، لكنهم لا يرونها، لأن أذهانهم ممتلئة بصورة عن واقع مجتمعاتهم الأصلية، ولذلك كانوا يعملون، بوعي أو بدونه، إلى عقد مقارنات بين أمور غير قابلة للمقارنة لأنها تنتمي إلى سياقات اجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة تماما، ويبدو أنهم لم يستطيعوا التخلص من النموذج المثالي للمجتمع الإنساني الذي كان في أذهانهم، وكان هذا النموذج هو المجتمع الغربي. دوركايم ذاته الذي يعتمد عليه الانقساميون جاء حديثه عن الانقسامية في معرض المقارنة التي قام بها بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي، علما أن هذا التمييز حاضر في كتابات كل علماء الاجتماع الأوائل مثل فرديناند تونيز، وماكس فيبر، وكارل ماركس وغيرهم.

إن الواقع هو المحك الذي تقاس على أساسه الصلاحية العلمية للنظرية، ويبدو أن النظرية الانقسامية كانت، بشكل من الأشكال، تعمل بجد واجتهاد ليس من أجل تطويع أدواتها لتتلاءم مع الواقع في محاولتها لتفسيره، وإنما كانت تعمل على تطويع الواقع ليتناسب مع تفسيراتها.

لم تمنح النظرية الانقسامية هذا الواقع ما يستحق من عناية واهتمام، فهي ببساطة أغفلته واستبعدته في تفسيراتها، ومن علامات ذلك أنها تعاملت مع المجتمعات التي درستها بنفس الطريقة، ونظرت إليها من نفس المنظور، وتجاهلت ما يوجد بينها من اختلافات واضحة وجلية. صحيح أن قبائل النوير بالسودان وقبائل آيت عطا في الأطلس بالمغرب يشتركان في بعض الخصائص، لكنهما بالتأكيد يختلفان في خصائص أخرى. فهما - على سبيل المثال لا الحصر - يتشابهان في العيش في مناطق مرتفعة، لكن الأسباب مختلفة: النوير احترازا من فياضات نهر النيل وآيت عطا تحصنًا من الأعداء المتربصين.

مآل القول، إن إسقاط نموذج تفسيري واحد على مجتمعات تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا، وعدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع على حدة، يؤكد عجز النظرية عن إيجاد تفسير لكل مجتمع على حدة. يبدو أنه كان هناك اعتقاد - حتى بالنسبة للانقساميين أنفسهم، وحتى إن لم يكونوا على وعي تام به - بأن المجتمعات المدروسة أكثر تعقيدا مما

يعتقدون. إن تغيير مجتمعات البحث من بلد إلى آخر، بل ومن منطقة إلى أخرى داخل نفس البلد، كان الغرض منه إثبات صحة التفسيرات الانقسامية. والاختلاف في النتائج المتوصل إليها، حتى وإن لم يكن اختلافا كلياً، إنما يعبر في حد ذاته عن عجزٍ عن اختزال كل المجتمعات في نموذج مجتمعي واحد قابل لأن يفسر تفسيراً واحداً وموحداً.

2. تحدي تجاوز النزعة التبسيطية

تبرز النزعة التبسيطية للنظرية في تركيز تفسيراتها على عناصر معينة وتجاهل عناصر أخرى، وإعطاء أولوية لعناصر على حساب عناصر أخرى. إنها باعتمادها على الانتقاء سقطت في التبسيط والاختزال. لقد أفردت اهتماماً واضحاً لما يؤيد تفسيراتها، وضربت صفحاً عن كل ما يدحض تلك التفسيرات ويفندها، وكثيراً ما فسرت ظواهر معقدة بعامل واحد، واستبعدت العوامل الأخرى.

يتحدث الانقساميون عن وجود فوضى في المجتمعات القبلية، وإن كانت كما يزعمون «فوضى منظمة»، وهذا نموذج من التفسير البسيط، فالواقع يشهد على أنه «لم يكن هدف القبيلة التي تهاجم أخرى أو تهاجم المدن هو سحق الكيان الآخر، وإنما هو إظهار وإشهار القوة لكي تفاوض، من موقع قوة لا من موقع ضعف، حول الخيرات وحول مجالات السيادة القبلية وحول أداء الضرائب.»²⁶

وهذا يعني أن القبيلة لم تكن منغلقة على ذاتها - كما يؤكد على ذلك الانقساميون - وإنما كانت منفتحة على محيطها وفي علاقة ديناميكية معه، وتفاوض من أجل مصالحها موظفة كل ما في يدها من أساليب بما في ذلك اللجوء إلى العنف. ويبدو أن النظرية قد بالغت كثيراً في الأهمية التي أعطتها لهذا العنف، علماً أنه «قد يكون أقل ظهوراً في المجتمعات منه في الدراسات المنشورة عن هذه المجتمعات.»²⁷ ثم إن تفسير النظرية للتوازن الاجتماعي

(26) رحمة بورقية، مواقف قضايا المجتمع المغربي في محك التحول، ص 39.

(27) ليلي أبو اللغد، المجالات النظرية في أنثروبولوجيا العالم العربي، ترجمة أبو بكر باقادر، مجلة منبر الحوار، العددان 32-33، ربيع وصيف 1994، ص 40-41، أورده محمد ججاح، الزاوية بين القبيلة والدولة، ص 150.

والسياسي بالعامل الأمني هو تفسير بجانب الصواب «لأن الأخطار والحروب والنزاعات ليست معطيات دائمة، بل هي حالات طارئة وجزئية»²⁸

في نفس المنحى التبسيطي تم تفسير الهجرة وحركية السكان بعامل واحد هو النزاعات والصراعات بين القبائل وطلب بعض الأفراد اللجوء إلى قبيلة معينة عند العجز عن أداء الدية في حالة القتل، ولذلك ظل عدد الأجانب في القبيلة ضعيفا لا يتعدى - حسب ارنست غيلنر - عشرة بالمائة من مجموع عدد السكان، وهذا أمر تدحضه دراسات كثيرة تؤكد على أن نسبة الأجانب في القبيلة كانت على الدوام كبيرة، وفي هذا السياق، يؤكد دوركايم على أن المجتمعات التقليدية لها قدرة كبيرة على ضم الأجانب و«دمجهم» بخلاف المجتمعات الحديثة.

ومن ذلك أيضا تفسير وحدة القبيلة بعامل واحد هو النسب الناتج عن الانحدار من جد واحد، وهذا تفسير يدافع عنه عدد من الانقساميين دون أن يصل الأمر إلى حد الإجماع، إذ يؤكد رايون جاموس مثلا على أن الأساسي في قبيلة إقلعين بالريف في المغرب - التي كانت ميدان بحثه - ليس هو النسب كما هو الحال عند قبائل النوير، وإنما هو الأرض،²⁹ وسواء كان النسب أو الأرض يبقى التفسير أحادي البعد بتركيزه الواضح على عامل واحد.

كما تبرز النزعة التبسيطية - بل والاختزالية أيضا - للانقسامية في جهازها المفاهيمي، فمن المعروف أن مفهوم القبيلة يعد مفهوما مركزيا في النظرية الانقسامية، وقد استخدم هذا المفهوم كأداة تفسيرية تبناها الانقساميون في دراستهم، وحاولوا أن يفككوا بها بنية المجتمعات التي درسوها، ويرز التبسيط والاختزال هنا في تعاملهم مع القبيلة كمفهوم واضح بحد ذاته، ومتفق عليه، ولا يحتاج إلى توضيح، والحال أن هذا المفهوم يتصف بالالتباس والغموض. إن القبيلة، في نظر عبد الله العروي، كلمة واحدة «نعبر بها عن مضامين مختلفة،

(28) محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ص 46.

(29) Raymond Jamous, Honneur et Baraka les structures sociales traditionnelles dans le Rif, p 6.

كلمة مجردة إذن من أي مضمون محدد، فكيف نستطيع أن نفسر بها الأحداث؟»³⁰ إن ضعف النظرية الانقسامية في نظر العروي يرجع إما إلى «أنها تفرط في الشكلائية إلى حد تفقد معه القدرة على التفسير، ولا تقدم بالتالي تعريفا حقيقيا للقبيلة، أو تنحصر في مجال خاص إلى حد التناقض مع نفسها.»³¹

تنبّه بعض الانقساميون، مثل دافيد هارت، لهذا الأمر، ونبهوا له. لكن بشكل عام، يبدو أن هناك اختلافات بينهم في تصورهم للقبيلة، علما أنه ليس لكل القبائل شكل واحد، وبنية واحدة، فالقبائل أشكال وبنيات مختلفة، وقد عُرِفَت في مختلف بقاع العالم وفي جميع القارات تطورات مهمة ارتبطت بتطور الزراعة وتربية الماشية منذ بدايتها الأولى التي ترجع -بحسب ما تؤكده البحوث الأثرية والتاريخية- إلى بدايات العصر الحجري الحديث.³²

ثم إن الفصل داخل القبيلة بين ما هو ديني وما هو سياسي فيه الكثير من التبسيط، ذلك أن ما هو ديني يختلط بما هو سياسي، بحيث يصعب وضع حدود فاصلة بمقتضاها يمكن معرفة متى ينتهي هذا ومتى يبدأ ذلك، إذ «ليس القربان فعلا دينيا فحسب، بل هو فعل سياسي كذلك.»³³

وقد برز النزوع التبساطي للانقسامية أكثر عندما تم الانتقال بها من تفسير العالم القروي إلى تفسير المدينة. صحيح أن واتبوري قد عمل على توضيح الاختلافات الموجودة بين العالمين، لكنه في النهاية يقر بأن المنطق الذي يحرك كل شيء، سواء في القرية أو في المدينة، هو منطق واحد، وهو المنطق الانقسامي، فالحياة السياسية في المغرب تكمن «في جو الأزمة والتوتر، والمناوشات المستمرة بين الوحدات السياسية، وكل ذلك يسهم في واقع الأمر في

(30) عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ص 99. كما يمكن الرجوع، للمزيد من التوسع إلى جاك بيرك، في مدلول «القبيلة» بشمال افريقيا، ص 113-125.

(31) عبد الله العروي، نقد الأطروحة الانقسامية، ص 128.

(32) موريس غودولي، القبائل والكيانات الإثنية والدول، ص 158.

(33) حسن رشيق، سيدي شمهروش الطقوسي والسياسي في الأطلس الكبير، ص 174.

الاحتفاظ بتوازن المجتمع، وإعادته عند الضرورة.³⁴ وهكذا «أصبحت النتيجة أزمة مغربية نموذجية، وتحذير اللعب على المكشوف بين سلطة بلا سلطة، وتحديد بلا وجه».³⁵

يبدو إذن أن النظام السياسي في المدينة يقوم بدوره على انقسامات وصراعات وتحالفات، وعلى تدخلات أمير المؤمنين من أجل ضمان الاستمرارية. إن ما قام به واتروري فعلا هو إحلال الفاعلين السياسيين محل القبائل، وإحلال أمير المؤمنين محل الصلحاء والأولياء، لكن في العمق، تبقى اللعبة في نهاية المطاف هي نفسها، لذلك فالحياة السياسية في المغرب تتصف في نظره بالجمود، وهو نفس الأمر الذي يؤكد ريمي لوفو الذي يؤكد على أن «هياكل البلاد المتجذرة في الأعماق لم تتعرض للخلخلة، سواء على يد الحماية، أو بعد التحرر من الاستعمار».³⁶

مسّ التبسيط والاختزال حتى جمع المعطيات الميدانية، إذ كان هناك تركيز على الروايات الشفهية التي اعترتها اختلالات عديدة، مثل التركيز على شيوخ القبائل واستبعاد الفئات الاجتماعية الأخرى، ثم إنه قلّ ما اعتمد بعض الانقساميين - مثل غيلنر - على الوثائق المكتوبة.³⁷

3. تحدي تجاوز المنهج الوظيفي البنيوي

لقد تبنت النظرية الانقسامية منذ بدايتها المنهج الوظيفي البنيوي، وغلقت على نفسها الأبواب، ولم تحاول الانفتاح على مناهج أخرى، فعلى الرغم من أهمية هذه المناهج، فإنها ظلت محل ريبية وتشكيك من قبل أنصار النظرية، ولم تشفع النتائج التي تم التوصل إليها بإتباع تلك المناهج في تغيير نظرة الانقساميين لها، وموقفهم منها.

(34) جون واتروري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية، ص 44.

(35) المرجع نفسه، ص 453.

(36) ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ص 317.

(37) أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (ابنولتان 1850-1912)، ص 13.

إن تبني النظرية الانقسامية للتفسير الوظيفي يعود إلى خلفيتها الأبيستيمولوجية بطبيعة الحال، وتنطلق الوظيفية من أن لكل عضو وظيفة يؤديها، وما دام يؤديها فالأمور تستمر على حالها بشكل طبيعي، وإذا اختلَّت وظيفة واختل التوازن، واختلال التوازن يتطلب العمل على إعادته، والنظام القبلي مبني بنفس الطريقة: هناك توازن يعقبه اختلال توازن ثم عودة التوازن مرة أخرى، وهكذا دواليك.

إن النظام القبلي يشبه النظام الفزيولوجي في جسد الإنسان، فهذا النظام- كما يرى تالكوت بارسونز، وهو أحد أقطاب الوظيفية ومن أبرز أتباع دوركايم- يختل توازنه بسبب المرض، ويستعيد توازنه بفعل تدخل الأطباء، وعليه يحدد بارسونز لكل من المريض والطبيب أدواراً محددة، إن دور الطبيب الأساسي هو أن يعمل على إصلاح الاختلال الوظيفي في جسد المريض، ويبدو أن نفس الدور يلعبه الأولياء (ويسمون أيضاً الصلحاء) بالنسبة للقبيلة.

إن للأولياء أدواراً مهمة يقومون بها، فيلى جانب وظيفتهم الدينية- أو بسببها على الأرجح- يستطيعون ضمان التوازن داخل القبيلة، فهم يعيشون على الحدود، وفي ظل زاويتهم التي من المفترض أن تكون «محايدة سياسياً» تُعقد الأسواق والتحالفات، ويجري انتخاب الرؤساء، لكن ما غاب عن ذهن الانقساميين في تفسيراتهم هو أن هؤلاء ليسوا بأطراف محايدة، وإنما هم جزء لا يتجزأ من اللعبة السياسية، وطرف أساسي من أطرافها.

في الواقع، لقد استفاد الأولياء من مكانتهم الاعتبارية داخل المجتمع، وعملوا على استغلال تلك المكانة وعلى الاستثمار فيها، لقد كانوا صلة وصل بين السلطة المركزية والقبائل، ولذلك فقد كانوا يدخلون في مفاوضات مع طرفي الصراع، ويستفيدون منهما معاً، لقد كانت لهم القدرة على تأجيج الصراع أو على إخماده، على ضمان خضوع القبائل وعلى تمردها، ومنهم من حمل السلاح ودخل في حروب من أجل تحقيق أطماع سياسية.

إن تبني الانقسامية للتفسير الوظيفي إلى جانب التفسير البنيوي الذي يركز على البنية والعلاقات البنيوية ويغفل أهمية التاريخ؛ قد جعلها لا ترى الكثير من الحقائق التي تؤكدتها عدد من النصوص التاريخية، ومنها النظر إلى رجل الدين كفاعل سياسي لا تكتمل اللعبة السياسة بدونه.

ومن الملفت للانتباه أن النظرية الانقسامية لم تكن وفيه تماما للأعمال التي تأسست عليها، وبالأخص أعمال دوركايم، فهذا الأخير كان يولي لمسألة التاريخ والتغيير أهمية كبرى، يقول دوركايم في معرض حديثه عن تغير أشكال التضامن في المجتمعات الإنسانية: «إنه لقانون من قوانين التاريخ أن يتراجع التضامن الآلي بالتدرج- وهو التضامن الوحيد في الأصل أو شبه الوحيد- وأن يطغى عليه التضامن العضوي شيئا فشيئا.»³⁸ ويضيف دوركايم مؤكدا على أنه عندما يتغير شكل التضامن بين الناس عما كان عليه في السابق، فإن ذلك يؤثر في بنية المجتمعات فلا تملك بدورها إلا أن تتغير،³⁹ فالتغير خاصة من خصائص المجتمعات الإنسانية التي يبدو أنها تسير في خط تطوري، من البسيط إلى المعقد فالأكثر تعقيدا، لكن الانقساميون لم يولوا لهذا الأمر اعتبارا.

وإلى جانب إغفال المنهج التاريخي، يبدو أن الانقسامية لم تعمل على الاستفادة والاستلهام من منهج المادي الجدلي الذي اعتمده الماركسية، على الرغم من أنه قدم بدوره مساهمة مهمة في تفسير المجتمعات الإنسانية في كل مراحل تطورها التاريخي بناء على فكرة أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ، وقدم تفسيرات مهمة لها، لاسيما وأن كارل ماركس وفريدريك أنجلز قد اهتمتا- في مرحلة معينة على الأقل من حياتهما- بشمال إفريقيا وكتبا عن الجزائر والمغرب.⁴⁰ لاشك في أن تجاهل التفسيرات الماركسية قد فوّت على النظرية

(38) إميل دوركايم، في تقسيم العمل الاجتماعي، ص 201. ونشير هنا أيضا إلى أننا اخترنا مفهوم التضامن عوضا عن مفهوم التعاون الذي يورده المترجم، لأنه في نظرنا الأقرب إلى روح النص الأصلي.

(39) المرجع نفسه، ص 201.

(40) للمزيد في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب ماركس وأنجلز، الماركسية والجزائر الذي سبق ذكره. وكذلك إلى كتاب عبد الله ساعف، كتابات ماركسية حول المغرب 1860-1925 ك.ماركس. ف.أنجلز. ر.لوكسمبورغ. الأهمية الثالثة، 1987.

الانقسامية الفرصة للإمساك بعدد من الأدوات التفسيرية التي كان بوسعها أن تساعدها على فهم وتفسير عدد من الظواهر التي لم تجد لها تفسيراً، فـ«ارتجلت» تفسيرات وظيفية وبنوية ذات صلاحية علمية محدودة.

إن المنهجين التاريخي والمادي الجدلي - المشار إليهما أعلاه - لم يُستبعدا من قبل أنصار النظرية الانقسامية عبثاً، أو لعدم معرفتهم بهما، أو لجهلهم بكيفية الاستفادة منهما، وإنما لوعيهم بتناقضهما الصريح مع منطلقاتهم النظرية والمنهجية. إن الاعتماد على هذين المنهجين من شأنه أن ينسف الأسس التي قامت عليها نظريتهم نفساً، ويُقوض بُنيانها تقويضاً، وذلك لأنها ببساطة لا تبحث في المجتمعات التي درستها إلا عما يضمن لها الركود والجمود والاستمرارية والتوازن، فكل الاهتمام في هذه المجتمعات، ينصب في نظر الانقساميين على «استمرارية البنية الاجتماعية والمحافظة على التوازن بين العشائر».⁴¹

والواقع أن مفاهيم الاستمرارية والتوازن، وتلك التي تدور في فلكها «تناقض من الأساس مفاهيم السياسة والدولة والتاريخ. توجد إرادة عامة لكن لقتل كل طموح، هناك سياسة لكن لوأد كل فكرة مستقبلية، هناك نظام لكن للقضاء على كل تطور، إرادة الجميع موجهة ضد الدخول في نطاق التاريخ حيث أن التاريخ يعني التفاوت والتناقض والصراع».⁴² ومن المعروف أن المنهجين التاريخي والمادي الجدلي يعتمدان على هذه المفاهيم الأخيرة، وينطلقان من أن التغيير والتجديد والتطور واقع لا يرتفع في كل المجتمعات الإنسانية.

4. تحدي التفسير الميكروسوسولوجي

تبنت النظرية الانقسامية المقاربة «الكلية» Holism، التي تقوم على إعطاء الأولوية لما هو ماكرو، وتقلل من قيمة الميكرو، إذ انصب اهتمامها بشكل أساسي على المؤسسات الاجتماعية والسياسية، مثل: القبيلة والدولة والدين والأحزاب، وأغفلت كل ما عدا ذلك من جوانب الحياة اليومية للناس، فكل ما يدخل في خانة الميكرو اعتُبر بسيطاً، وغير مهم، وثانوي، وربما تافه أيضاً، ولذلك تم ببساطة استبعاده.

(41) عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، ص 41.

(42) المرجع نفسه، ص 41.

صحيح جدا أن من مظاهر قوة وأهمية النظرية الانقسامية أنها تجاوزت مرحلة تجميع المعطيات الإثنوغرافية التي سادت في المرحلة السابقة عليها إلى مرحلة أعلى هي العمل على تفسير تلك المعطيات، لكن عيب هذه النظرية لا يكمن في عملية التفسير فقط، وإنما يكمن أساسا في عملية جمع المعطيات في حد ذاتها، ذلك أنها كانت تركز على ما هو عام، وفي هذا الصدد، يقول عبد الله العروي في انتقاده لغلنير «وحتى على المستوى المونوغرافي، فإننا نلاحظ أن الوصف يقتصر على الجانب «التنظيمي»، إذ يعطينا فكرة عن الهيكل الصافي للزاوية في لحظة محددة مع عرض سريع حول انخيار دوري، ودون أية إشارة للحوادث اليومية، مما يترك جوانب كثيرة دون تفسير.»⁴³

إن هذا القول لا يعني أبدا أن الانقسامية لم تتطرق للحياة اليومية في المجتمعات التي درستها وأن التجاهل كان مطلقا. يشير العنوان الفرعي لكتاب ايفانس-بريتشارد بشكل صريح إلى أنماط الحياة لدى قبائل النوير، وبالاطلاع على الكتاب يتبين أن الباحث يعتمد على المعطيات الإثنوغرافية، ويرصد جوانب كثيرة ومختلفة من الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع النويري، لكنه يفعل ذلك بغرض تدعيم أطروحته عن النظام السياسي في هذا المجتمع، إن طريقة تنظيم الكتاب ذاته يجعلها تشبه لبنات يعتمد عليها في بناء أطروحته، يصرح ايفانس-بريتشارد بنفسه وبشكل مباشر، بأن المؤسسات السياسية هي الثيمة الأساسية لبحثه.⁴⁴

معنى ذلك أن التعامل مع ما هو ميكروسوسيولوجي كان يتم في ضوء ما هو ماكروسوسيولوجي، ولا تُمنح له أي أهمية خارج السياق العام، وبعبارة أخرى، لم يُنظر إلى الظواهر الميكروسوسيولوجية كظواهر تحتاج هي ذاتها إلى تفسير، وإنما اعتُبرت مجرد أدوات تفسيرية، بمعنى أنها كانت عبارة عن وسيلة وليست غاية، فهي لم ترق إلى مستوى الظواهر التي تحتاج إلى تفسير.

(43) عبد الله العروي، نقد الأطروحة الانقسامية، ص 128 (الهامش).

(44) E.E Evans-Pritchard, The Nuer a description of the mode of livelihood and political institutions of a Nilotic people, P 4.

إن التفسير الماكروسوسيولوجي يجعل القبيلة ليست مجرد وحدة سياسية فقط، وإنما هي كذلك وحدة ثقافية. يصف ايفانس- بريتشارد النظام السياسي للنوير بأنه يشمل كل الأشخاص الذين بينهم علاقات مشتركة، ويتحدثون نفس اللغة، ولهم نفس الثقافة، ويرون أنفسهم مختلفين عن الآخرين.⁴⁵ والواقع، أن القبيلة تتصف بما يمكن أن نطلق عليه بلغة اليوم «تعددية ثقافية»، فإلى جانب الأجانب الذين كانت نسبتهم كبيرة- كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً- كانت القبيلة وخاصة في شمال إفريقيا تضم ما يسمى اليوم «أقليات»، ومن هؤلاء يمكن أن نجد يهود، وزنوج، وعبيد، إلخ.

وصف الانقساميون القبيلة- ومن بعدها الدولة «التقليدية» نفسها، كما في عمل واتروري السالف الذكر- بالانغلاق والجمود، والواقع أن حركية السكان عبر التاريخ لم تتوقف أبداً، وشمال إفريقيا ليس استثناء في هذا الباب، فقد هاجرت إليه عبر التاريخ أجناس بشرية مختلفة، ومن هؤلاء العرب الذين لم يحملوا معهم ثقافتهم فقط، وإنما كذلك حتى «نزاعاتهم العصبية والمذهبية التي عرفوها في بلادهم وفي مركز الدولة، مما كان له أثره على مسار الأحداث في كل من طرفي الخلافة»،⁴⁶ ف«المهاجر» لا يترك شيئاً وراءه وإنما يحمل معه كل شيء يمكن حمله حتى صراعاته مع الآخرين قبل أن يدخل في صراعات أخرى مع سكان البلد «الأصليين»، لذلك فعملية التشكل وإعادة التشكل الثقافي والسياسي بشمال إفريقيا ظلت مستمرة دون توقف، ولذلك يمكن القول إن حياة القبائل كانت في دينامية دائمة حتى وإن بدت راكدة.

وبطبيعة الحال، ينتج عن حركية السكان تلاقح ثقافي، صحيح أن المغلوب مولع بالأخذ بثقافة الغالب- كما يؤكد على ذلك ابن خلدون- لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الغالب لا يتأثر بثقافة المغلوب. إن هناك «تفاوضاً» مستمرًا بين الثقافات، ولا يمكن لهذا التفاوض أن يكون ممكناً إلا في ظل مجتمع ديناميكي يتغير حتى وإن كان تغييره بطيئاً.

45) Ibid, p 5.

(46) سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصر الاستقلال (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب)، ص 7.

ومن الممكن هنا التأكيد على أن هذا «التغير الاجتماعي»، بغض النظر عن أسبابه وسرعته وتناوجه، يمكن أن يُلاحظ على مستوى ما هو ميكروسوسيولوجي أكثر مما يمكن أن يلاحظ على مستوى ما هو ماكروسوسيولوجي، وبما أن الانقسامية آمنت بفكرة الركود والجمود، فإنه كان من الطبيعي تبعاً لذلك أن تحمل كل ما هو ميكروسوسيولوجي لأنه ببساطة يفند تفسيراتها.

وتبقى الإشارة إلى أن ثمة فكرة يمكن أن توصف بأنها غريبة- يوردها دوركايم في كتابه- مفادها أن «تقسيم العمل لم يتقدم فعلاً إلا من أجل تنمية سعادتنا.»⁴⁷ ووجه الغرابة في هذه الفكرة هو أنها تنطوي على فكرة معاكسة مفادها أن المجتمعات التي ليس فيها تقسيم للعمل هي مجتمعات تعيسة. يمكن على الأرجح للبحث الماكروسوسيولوجي أن يقدم فرضيات مثل هذه، أما البحث الميكروسوسيولوجي فربما يبقى هو وحده القادر على أن يؤكد مثل هذه الفرضيات أو ينفيها.

(47) إميل دوركايم، في تقسيم العمل الاجتماعي، ص 269.

خلاصة البحث

استنادا إلى كل ما سبق يمكن عرض نتائج هذه الدراسة على شكل نقاط كالتالي:

- كانت النظرية الانقسامية في وقت من الأوقات «موضوع-موضة» بالنسبة للباحثين، وهي لم تعد اليوم كذلك، لكنها رغم ذلك لم تفقد أهميتها وقيمتها، ومع تزايد الحديث عن عودة القبيلة، وعودة الدين، وعودة الزوايا... إلخ، يمكن لهذه النظرية أن تعود مرة أخرى إلى ممارسة ذلك «الإغراء» الذي تحدث عنه عبد الله حمودي.

- تبقى الأهمية التفسيرية لهذه النظرية قائمة في المجتمعات العربية المعاصرة التي يُلاحظ فيها «حضور» القبيلة واستمرارية تأثيرها القوي، وإنْ بأشكال تختلف عما كانت عليه في الماضي، ويظهر الحضور الوزان والتأثير القوي للقبيلة في الأحداث السياسية الكبرى التي تعرفها هذه المجتمعات من حين إلى آخر.

- حاولت النظرية تفسير النظام القبلي في عدد من المجتمعات التي تشغل مساحة جغرافية شاسعة جدا تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، غير أنه ليس هناك توزيع جغرافي متوازن للمجتمعات التي انكبت هذه النظرية على تفسيرها، فهناك مجتمعات حظيت ببحوث ودراسات كثيرة مثل المغرب، ومجتمعات حظيت ببحوث ودراسات أقل مثل ليبيا والجزائر.

- في بحثها عن آفاق أرحب انتقلت النظرية من تفسير النظام القبلي إلى تفسير النظام السياسي في المدينة، محتفظة بنفس الخلفية النظرية وبنفس الأدوات المنهجية، وبذلك فهي كانت تسعى إلى تقديم تفسير للمجتمعات التي درستها تفسيرا شموليا يشمل القرى والمدن.

- لا ريب في أن النظرية سعت جاهدة إلى تفسير طبيعة النظام السوسيوسياسي في المجتمعات التي درستها، فنجحت- شأنها شأن كل النظريات العلمية الأخرى- في تفسير أشياء، وأخفقت في تفسير أشياء أخرى.

- ظلت الكفاءة التفسيرية للنظرية محدودة بسبب جوانب قصور مختلفة ومتنوعة، كل جانب منها يمثل تحدياً لم تستطع التغلب عليه، فعدم قدرتها على التخلص من الخلفية الإمبريالية أضعف كفاءتها التفسيرية من الداخل، كما أن تفسيراتها لم تكن كلها جديدة وفيها إبداع وابتكار، وإنما كان فيها «اجترار» لتفسيرات سابقة مثل تلك التي وردت عند ابن خلدون. أضف إلى ذلك أنها انطلقت من نموذج تفسيري واحد وطبقته على نطاق واسع دون مراعاة للاختلافات الموجودة بين المجتمعات المدروسة، متجاهلة أن لكل مجتمع خصوصياته وسماته الفارقة، إلى جانب ذلك يلاحظ أن تفسيراتها كانت بسيطة، ومبسطة، بل واختزالية، تركز في كل مرة على عامل واحد تفسر به، وتتجاهل تأثير العوامل الأخرى، كما يلاحظ أن تلك التفسيرات ظلت سجيئة بعد واحد هو البعد الوظيفي-البنوي ولم تستطع أن تتخلص منه، أما الأمور المتعلقة بالحياة اليومية للناس فلم تُمنح الاهتمام اللازم كظواهر تحتاج إلى تفسير، وذلك لأن تركيز الانقساميين كان منصباً أساساً على الظواهر الماكروسوسولوجية.

التوصيات

يمكن تلخيص توصيات هذا البحث في أربع توصيات تبدو لنا في غاية الأهمية، تبدو التوصيات الثلاث الأولى عامة، لكن علاقتها بموضوع البحث وطيدة وإن بشكل غير مباشر، إذ تلقي الضوء على بعض صعوباته، أما التوصية الرابعة والأخيرة فهي تتعلق بموضوع البحث بشكل مباشر.

1- بما أن هناك غياباً لتوثيق بيبيلوغرافي شامل ودقيق لكل ما كُتب في النظرية الانقسامية وحوّلها، فنعتقد أن أول شيء يجب التوصية به هو القيام بإنجاز مثل هذه البيبلوغرافيا، وهذا يتطلب دون شك مجهوداً كبيراً جداً، لكنه مهم للغاية. ولأنه عمل ضخم يمكن أن تقوم به مؤسسات، جامعات ومراكز بحثية، بدلاً من باحثين يشتغلون بشكل فردي.

2- تخصيص حيزٍ في المكتبات، ولاسيما في المكتبات الوطنية الكبرى- مثل المكتبة الوطنية بالرباط في المغرب- للكاتب التي أنجزها الباحثون الانقساميون، وللكتب والمقالات

والرسائل والأطروحات الجامعية التي كُتبت حول أعمالهم، بخلاف ما هو جارٍ به العمل الآن، ذلك أن المراجع التي تخص هذه النظرية موزعة- حتى لا نقول مشتتة- على رفوف المكتبات توزيعاً يضيع على الباحثين المهتمين بالموضوع الكثير من الجهد والوقت.

3- ولأن العصر الحالي هو العصر الرقمي (Digital)، فمن اللازم التفكير في «رقمنة» هذه المكتبات، حتى تكون متاحة للباحثين في أي مكان كانوا، ومتى أرادوا الاستفادة منها وجدوها متاحة.

4- تـثـمـين (Valorisation) البحوث الانقسامية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تاريخ العلم في هذه المجتمعات، ويمكن أن يجري هذا التثمين من خلال عقد مؤتمرات وندوات علمية دورية للتعريف بهذه النظرية، وإحداث محتمرات ومراكز بحث، سواء سوسولوجية أو أنثربولوجية أو تاريخية، أو متعددة التخصصات العلمية- ومن الأفضل أن تكون كذلك- تهتم بهذه النظرية وتسعى إلى تطويرها نظرياً ومنهجياً ومفاهيمياً حتى تصير أكثر كفاءة في تفسير تلك المجتمعات.

المراجع العربية

1. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، لبنان، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1997.
2. إميل دوركايم، في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالي، لبنان، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1982.
3. أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (ابنولتان 1850-1912)، المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2011.
4. أحمد شراك، سوسولوجيا المغرب المقاربة الأنجلوساكسونية نموذج انقسامية واتربوري، المغرب، منشورات مقاربات، ط 2، 2015.
5. جماعي، نحو علم اجتماع عربي علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
6. جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، المغرب، مؤسسة الغني للنشر، 2013.
7. حسن رشيق، سيدي شمهروش الطقوسي والسياسي في الأطلس الكبير، ترجمة عبد المجيد جحفة ومصطفى النحال، المغرب، افريقيا الشرق، 2010.
8. رحمة بورقية، مواقف قضايا المجتمع المغربي في محك التحول، المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، 2004.
9. رمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ، المغرب، منشورات وجهة نظر سلسلة أطروحات وبحوث جامعية، 2011.
10. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصر الاستقلال (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب)، ج 1، مصر، منشأة المعارف، 1993.
11. عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

12. عبد الله ساعف، كتابات ماركسية حول المغرب 1860-1925 ك.ماركس. ف.انجلز. ر.لوكسمبورغ. الأمية الثالثة، ترجمة السعيد المعتمد، المغرب، دار توبقال للنشر، 1987.
13. عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، لبنان، المركز الثقافي العربي، ط 5، 1996.
14. عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، لبنان، المركز الثقافي العربي، ط 4، 1997.
15. عبد الغفار محمد أحمد، في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، مصر، مركز البحوث العربية والافريقية، د. ت.
16. ليليا بنسالم وآخرون، الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، المغرب، دار توبقال للنشر، ط 2، 2007.
17. محمد جحاح، الزاوية بين القبيلة والدولة في التاريخ الاجتماعي والسياسي للزاوية الخمليشية بالريف، المغرب، افريقيا الشرق، 2015.
18. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6، 1994 .
19. هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمود شريح، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1993.
20. ماركس وانجلز، الماركسية والجزائر، ترجمة جورج طاربيشي، لبنان، دار الطليعة، 1978.
21. موريس غودوليبي، القبائل والكيانات الإثنية والدول (151-164)، ترجمة رياض الكحل، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 15، قطر، شتاء 2016.

المراجع الأجنبية

1. E.E Evans-Pritchard, The Nuer a description of the mode of livelihood and political institutions of a Nilotic people, England, Oxford press, 1940.
2. Raymond Jamous, Honneur et Baraka les structures sociales traditionnelles dans le Rif, France, Cambridge University Press et Maison des sciences de l'Homme, 1981.

مدى كفاءة نظرية التبادل الاجتماعي في تفسير السلوك العمانيّ إبّان الأزمات: إعصار شاهين نموذجاً

جوهرة بنت سعيد بن عبد الله العبدلية
سارة بنت سعود بن عبد الله السرحنية
سارة بنت سعيد بن سيف الغنيمية



مدى كفاءة نظرية التبادل الاجتماعي في تفسير السلوك العماني إبّان الأزمات: إعصار شاهين نموذجًا

جوهرة بنت سعيد بن عبد الله العبدلية¹، سارة بنت سعود بن عبد الله السرحنية²،
سارية بنت سعيد بن سيف الغنيمية³

الملخص

تمثل النظرية ركيزة أساسية في العلوم الاجتماعية لما لها من دور كبير في تفسير وتحليل ظواهر المجتمع، كما تُكوّن لدى الباحث خلفية علمية حول ما يحدث في المجتمعات، وتُسهم النظرية في إعطاء أصحاب القرار القدرة على اتخاذ قرارات صائبة في المجتمع. ومن بين النظريات التي لها دور في تحليل الواقع نظرية التبادل الاجتماعي، وهي نظرية تقوم على وجود علاقات تأثير وتأثر بين طرفين مختلفين؛ كلٌّ منهما يتوقع الأمر المرجو من الطرف الآخر، وارتأت الباحثات إسقاط هذه النظرية على تفسير العلاقة التبادلية بين الوطن وأبناء الشعب العماني في تصديده للأزمات والكوارث التي تتعرض لها السلطنة نتيجة موقعها الجغرافي، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر دور الوطن على أبناء الشعب، وعلاقة تصرفات وسلوكيات المواطن العماني نتيجة للدور المُقدم، وما ينتج عن ذلك من تكاتف أبناء الشعب بما فيه من جهات عسكرية ومدنية وجمعيات أهلية وفِرَق خيرية وفِرَق شبابية تطوعية في مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية في سلطنة عُمان، وتتجسّد العلاقة التبادلية بين المواطن العماني ووطنه في مختلف المجالات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، من خلال تكاتفه، وتعاونه، وعمله بدون مقابل من أجل إصلاح البنية التحتية، وتنظيف المنازل المتضررة، وتوزيع التبرعات والإعانات للمحتاجين سواء كانت مادية أو معنوية، وتقديم الدعم النفسي للمتضررين من كافة الشرائح؛ وذلك لما قدمه الوطن له من حقوق،

(1) طالبة ماجستير علم اجتماع في جامعة السلطان قابوس، jouhara.alabdali@gmail.com

(2) طالبة ماجستير علم اجتماع في جامعة السلطان قابوس، sara.alsarhani99@gmail.com

(3) طالبة ماجستير علم اجتماع في جامعة السلطان قابوس، saryaalghunaimi@gmail.com

وبدافع شعوره بالانتماء والولاء الوطني، والإحساس بالأمن الاجتماعي، إضافة إلى ذلك من مبادئ نظرية التبادل الاجتماعي، وتتأثر العلاقات الاجتماعية بعوامل خارجية منها القيم الاجتماعية والثقافية والمعايير الاجتماعية، ويتمثل ذلك في القيم التي نشأ وترعرع عليها الفرد في المجتمع العُماني، منها قيم الإحسان والعطاء والإيثار ومساعدة المحتاجين، وانعكست تلك القيم على واقع تعامله مع إعصار شاهين حيث نتج عنه أضرار اقتصادية واجتماعية ونفسية وخيمة على الولايات المتضررة، ولكن بتكاتف أبناء الوطن وتكوين ملحمة وطنية وتضافر جميع الجهود؛ تمكنوا من التغلب على هذه الأضرار في وقت قصير وبجهد مشترك، ولتحقيق ذلك ستستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبيان كأداة لجمع البيانات، وستستخدم الدراسة طريقة العينة العرضية للحصول على بيانات المبحوثين، وسيتم تطبيقها على عينة (300) من الأفراد المشاركين في مواجهة المشكلات المختلفة التي خلفتها أزمة إعصار شاهين من مختلف محافظات السلطنة، وسيتم استخدام برنامج SPSS في تحليل البيانات التي سوف يتم جمعها إلكترونياً.

وأُسفرت نتائج البحث عن وجود علاقة تفاعلية بين المواطن العُماني ووطنه تتمثل في التكافؤ بين عمليات الأخذ والعطاء بين الطرفين في تقديم الوطن لأبناء الوطن سبل الراحة والرفاهية وتحقيق الأمن الاجتماعي، مما يسهم في انعكاس ذلك على سلوكيات المواطن وعلاقاته وتفاعلاته مع أبناء شعبه، وتمثل ذلك في البحث من خلال تكاتف أبناء الشعب مع بعضهم البعض لمساعدة المتضررين في أزمة شاهين سواء كانت مساعدة مادية أم معنوية، وهذا يؤكد مدى كفاءة نظرية التبادل الاجتماعي في تفسير الواقع العربي.

الكلمات المفتاحية: نظرية التبادل الاجتماعي، إعصار شاهين، سلطنة عُمان، الأزمات والكوارث.

المقدمة

تمحورت في الآونة الأخيرة اهتمامات الباحثين العرب حول مدى تفسير النظريات الاجتماعية الغربية للواقع العربي، ومدى ارتباطها بالجوانب المختلفة للقضايا التي تتكون في المجتمعات، والنظرية هي «إطار فكري يفسر مجموعة من الحقائق العلمية، ويضعها في نسق علمي مترابط»¹؛ إذ أن النظرية تعتبر بمثابة قاعدة أساسية في البحث الاجتماعي وغيابها يشكل مضيقاً للوقت، فالباحث من خلال النظرية يستطيع أن يفهم المجتمع في صورته الكلية، وذلك من خلال تناول الواقع المحيط وتفسير ظواهره الغامضة والواضحة واستيعاب المشكلات والتناقضات الموجودة في المجتمع، بالتالي البحث عن حلول تسهم في معالجتها معالجة موضوعية تدفع المجتمع إلى النمو والازدهار²، أيضاً يستطيع الباحث من خلال النظرية تكوين إطار واضح للبحث في مناطق منسقة ومحددة³، ونظرية التبادل الاجتماعي إحدى النظريات التي يمكن استخدامها في شرح وتفسير الحياة الاجتماعية وجميع الظواهر والعمليات الاجتماعية في المجتمع؛ بما في ذلك الجوانب الديناميكية والسكونية، والتفاعلات الاجتماعية التي تحدث بين الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، وهي تعتمد على التكاليف والأرباح التي تنطوي عليها العلاقات التي بينهم، والتي تقوى وتضعف بناءً على عملية الأخذ والعطاء التي تحدث فيما بينهم⁴، ومنها التفاعلات التي بين الوطن والمواطن والتي توضح العلاقة التبادلية بينهما، فعلى سبيل المثال يتكاتف الشعب فيما بينهم لخدمة الوطن الذي وفر لهم كافة وسائل الترفيه والراحة والأمن والأمان الذي استطاعوا من خلاله مواصلة حياتهم وتقديم أفضل ما لديهم للرقى بوطنهم لأعلى المستويات، بالتالي إحساسهم بالانتماء والولاء، وتطبيق ما تم تنشئتهم عليه في الصغر والتمثل بالقيم المجتمعية.

(1) فواز العنزي ودبلة عبد العالي، النماذج النظرية في علم الاجتماع بين الحتمية واستقلالية الفعل، ص 6.

(2) إحسان الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية: في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ص 22.

(3) عبد المحسن الصاعدي، نظريات علم الاجتماع دراسة نقدية، ص 20.

(4) إحسان الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ص 183.

في هذا البحث حاولنا الاشتغال على مدى ملاءمة نظرية التبادل الاجتماعي في الواقع العربي بإسقاطها على العلاقة التبادلية بين المواطن العُماني ووطنه في الأزمات والكوارث الطبيعية التي تحدث في وطنه وبأخذ إعصار شاهين نموذجًا لقياس تلك العلاقة، وعليه جاء البحث مشتتملاً على عدة فصول ومباحث بعضها نظري وبعضها ميداني؛ أما الجانب النظري فتمثل في عرض الدراسات السابقة للموضوع، بينما الجانب الميداني تمثل في أزمة إعصار شاهين في المجتمع العُماني بما هو وحدة الدراسة المقصودة؛ حيث جرى الاشتغال في هذا الصدد على العلاقة التبادلية بين المواطن العُماني ووطنه متخذين من المشاركين في هذه الأزمة عينة تطبيقية لميدان البحث.

الفصل الأول: مدخل البحث

1. مشكلة البحث

تعد نظرية التبادل الاجتماعي من النظريات السوسولوجية الغربية التي تهتم بدراسة التفاعل بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات من خلال تفسير الجوانب الإنسانية والاعتبارية والمادية والقيمية والأخلاقية للعلاقة بين طرفين، وهي جزء من النظرية التفاعلية الرمزية، وترى أن الحياة الاجتماعية عبارة عن عملية تفاعلية تبادلية؛ أي أن هناك علاقة أخذ وعطاء بين طرفين مختلفين والتي بدورها تساهم في تحقيق التوازن بين الطرفين وتعمق العلاقة التفاعلية وتجعلها دائمة ومستمرة⁵، وتمثل عملية الأخذ والعطاء في كون العطاء هو الالتزامات الملقة على عاتق الفرد أو الجماعة أو المجتمع أو أي طرف في العلاقة، بينما الأخذ الذي يحصل عليه الفرد من الفرد الآخر أو الجماعة الأخرى هو حقوقه التي يكافئ بها بعد تحقيقه للواجبات، وتزدهر العلاقة في حال وجود موازنة بين الأخذ والعطاء أي في الحقوق والواجبات، بينما تتوتر وتنقطع في حال اختل التوازن بين الأخذ والعطاء في العلاقة بين الطرفين، والموازنة تكون في مختلف المجالات القيمة والروحية والمعنوية والمادية، أيضًا تنوع الحقوق والامتيازات بالنسبة للفرد يساهم في تقوية هذه العلاقة، ويرى بيتر بلاو أن نظرية التبادل الاجتماعي نظرية إنسانية تفسر الظواهر المعقدة للعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الصادر من الفرد أو الجماعة، أيضًا اختلال التوازن لا يؤدي إلى هدم العلاقة وإنما إلى تقويتها من خلال شعور الفرد- الذي يأخذ أكثر مما يعطي- بحاجته إلى الالتزام بتقديم تعويضات للطرف الآخر⁶، ويمكن إسقاط نظرية التبادل الاجتماعي في مجالات مختلفة، منها العلاقة المتبادلة بين الموظف والعميل، بين الطبيب والمريض، بين المعلم والطالب، بين الزوج والزوجة، وبين الوطن والمواطن وغيرها من العلاقات التي تتشكل بناءً على المواقف والتعاملات، وتعتبر العلاقة بين الوطن والمواطن من أكثر العلاقات تأثيراً على

(5) إحسان الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ص186.

(6) عبير زكي، المداخل النظرية في دراسة التنظيم، ص10.

تحقيق الاستقرار والأمان في المجتمع لما تحدثه من انسجام وتوافق بين المواطن مع نمط السلوك والواجبات والحقوق الوطنية، إذ أن على الوطن والمواطن أن يلتزموا بتحقيق عملية الأخذ والعطاء لكي تتعمق العلاقة بينهما، وبإمكاننا قياس العلاقة التبادلية بين الوطن والمواطن في جوانب عدة منها؛ المناسبات الاجتماعية، التعامل مع السائحين والوافدين القادمين إلى الدولة، والأزمات والكوارث التي تحصل في البلاد، وغيرها من الجوانب.

توجد علاقة تبادلية عميقة بين المواطن العُماني الأبي ووطنه، وتتجسد هذه العلاقة في مختلف المجالات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وعند قياس هذه العلاقة في جانب الأزمات والكوارث نجدتها تتمثل في تكاتفه وتعاونه بما فيه من جهات عسكرية ومدنية وجمعيات أهلية وفرق خيرية وفرق شبابية تطوعية ومبادرات فردية، وأن يعمل بدون مقابل من أجل إصلاح البنية التحتية وتنظيف المنازل المتضررة، وتوزيع التبرعات والإعانات للمحتاجين سواء كانت مادية ومعنوية، وتقديم الدعم النفسي للمتضررين من كافة الشرائح؛ وذلك لما قدمه الوطن له من حقوق، وشعوره بالانتماء والولاء الوطني، والإحساس بالأمن الاجتماعي، إضافة إلى ذلك من مبادئ نظرية التبادل الاجتماعي، وتتأثر العلاقات الاجتماعية بعوامل خارجية منها القيم الاجتماعية والثقافية والمعايير الاجتماعية، ويتمثل ذلك في القيم التي نشأ وترعرع عليها الفرد في المجتمع العُماني، منها قيم الإحسان والعطاء والإيثار ومساعدة المحتاجين، وانعكست تلك القيم على واقع تعامله مع إعصار شاهين حيث نتج عنه أضرار اقتصادية واجتماعية ونفسية وخيمة على الولايات المتضررة ولكن بتكاتف أبناء الوطن وتكوين ملحمة وطنية وتضافر جميع الجهود تمكنوا من التغلب على هذه الأضرار في وقت قصير وبجهود مشترك.

ونخلص من ذلك أن هناك ارتباطاً وطيداً بين الوطن والمواطن العُماني، فعلاقة الأخذ والعطاء بين المواطن العُماني ووطنه تساهم في تحقيق الرفاهية والاستقرار والأمان في المجتمع، وعليه يمكن تلخيص مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

- ما مدى العلاقة التبادلية بين المواطن العُماني ووطنه.

ويحاول البحث أيضًا الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

أ. ما انعكاس الواجبات الوطنية على أدوار المواطن.

ب. ما دوافع المواطن في مواجهته للأزمات والكوارث.

ج. ما صور تقدير الوطن للمواطن.

2. أهمية البحث:

أ. الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية للبحث في دراسة مدى كفاءة نظرية التبادل الاجتماعي في الأزمات والكوارث الطبيعية في سلطنة عُمان دراسة سوسيولوجية وإعطائها التفسير السوسيولوجي، وذلك بتحديد دور النظرية في العلاقات بين الوطن والمواطن، أيضًا ونظرًا لقلة الدراسات في هذا المجال فهي محاولة للإسهام بإضافات معرفية للبحوث الاجتماعية التي تتناول دور النظريات في الواقع العربي، إضافة إلى أنها ستفتح المجال أمام دراسات أخرى تتناول النظريات الأخرى في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للواقع العربي، وستكون حلقة وصل بين الدراسات السابقة والدراسات اللاحقة التي تتناول موضوع كفاءة النظريات الاجتماعية في تفسير الواقع العربي.

ب. الأهمية التطبيقية:

ستساهم نتائج هذه الدراسة في إعداد خطط وبرامج للباحثين الاجتماعيين والمعنيين في الاختصاص الاجتماعي في تطوير نظريات تتواءم مع الواقع العربي.

3. أهداف البحث

- أ. تحديد العلاقة التبادلية بين المواطن العُماني ووطنه.
- ب. رصد انعكاس الواجبات الوطنية على أدوار المواطن.
- ج. التعرف على دوافع المواطن في مواجهته للأزمات والكوارث.
- د. الكشف عن تقدير الوطن للمواطن.

4. مفاهيم البحث

أ. نظرية التبادل الاجتماعي:

هي نظرية تفاعلية قائمة على تفسير السلوك التفاعلي الحاصل بين الأفراد، وتعتبر الحياة الاجتماعية عملية تفاعلية تبادلية، أي أنها تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء بين عناصر المجتمع، وهذا يساهم باستمرار العلاقة التفاعلية وتعميقها، وهذه العلاقة مهددة بالانقطاع والتلاشي إذا ما قام الفرد بالأخذ دون العطاء، أو بالعطاء دون الأخذ.⁷

وبهذا الخصوص يقول بيتر بلاو: «إن الحديث عن الحياة الاجتماعية، يعني الحديث عن الارتباطات بين الأشخاص، في الحب والحرب، والتجارة والعبادة والمساعدة والمنع، أي في العلاقات الاجتماعية التي يؤسسها الأفراد حيث يجدون اهتمامهم قد لقيت طريقها، وأن رغباتهم أصبحت متحققة».⁸

ويعرّف البحث نظرية التبادل الاجتماعي بأنها علاقة تبادلية بين المجتمع ومكونات النسيج الاجتماعي من منظمات ومؤسّسات وفاعلين اجتماعيين، وهؤلاء يشكلون ما يسمى بـ«الوطن» الذي أعطى الفرد كافة حقوقه التي يحقق بها رغباته وينتفع بها، ويعكس هذا الانتفاع من خلال قيامه بواجبات تتجسد فيما يقوم به المواطن في خدمة وطنه متأثرًا

(7) عبد الله العتيبي، النظرية التبادلية دراسة في النشأة والتطور، ص 19.

(8) محمد الحوراني ونايف البنوي، إرهابات نظرية التبادل الاجتماعي في فكر أبي حيان التوحيدي، ص 7.

بالقيم المجتمعية وتنشئته الاجتماعية وعاداته وتقاليده، وغيرها من المؤثرات التي تؤثر على سلوكياته وممارساته.

ب. إعصار شاهين:

إعصار قادم من خليج البنجال وعابر للهند ثم بحر العرب ضرب سلطنة عمان في الثالث من شهر أكتوبر عام 2021 م، وتأثرت به المناطق الشمالية من السلطنة وبالتحديد محافظة شمال الباطنة، فالحالة المدارية له كانت سريعة، ففي 30 سبتمبر من عام 2021 رصد المركز الوطني للإنذار المبكر منخفضاً مدارياً شمال شرق بحر العرب، ليتحول بعدها إلى إعصار من الدرجة الأولى في الأول من أكتوبر، وفي مساء الثالث من أكتوبر دخلت عين الإعصار بين ولايتي السويق والمصنعة مصحوباً بأمطار غزيرة ورياح بلغت سرعتها 150 كيلومتر في الساعة.⁹

وباقتراح من دولة قطر سُمِّيَ إعصار شاهين بهذا الاسم حسب ما ورد في موقع جريدة «فري برس جورنال» الهندية، فهو طائر رمادي اللون من جنس الصقر، قوي البنية ويمتاز بطول جناحيه.¹⁰

وتعرّف الباحثات إعصار شاهين بأنه أزمة تأثرت بها سلطنة عُمان مما أدى إلى حدوث أضرار مادية وبشرية وخيمة، أسهمت في تشكيل ملحمة وطنية تاريخية تكاتف من خلالها أبناء الشعب العُماني لمساعدة المتضررين وإعادة البلد إلى أفضل حال.

ج. سلطنة عمان:

تقع سلطنة عمان بالنسبة لشبه الجزيرة العربية في أقصى الجنوب الشرقي وتبلغ مساحتها 309.500 كيلومتر مربع، ترتبط حدودها الجنوبية الغربية بالجمهورية اليمنية، وحدودها

(9) البوابة الإعلامية، تَشكّل منخفض مداري عميق شرق بحر العرب ويميل إلى التطور، <https://2u.pw/bp5NxTmz>

(10) وكالات، لماذا سمي إعصار شاهين بهذا الاسم، <https://2u.pw/nqGdJcYV>

الغربية بالمملكة العربية السعودية، وتحدها من جهة الشمال دولة الإمارات العربية المتحدة، وأسهم موقعها الجغرافي في سيطرتها على الطريق البحري بين الخليج والمحيط الهندي، وهو يعد من أهم الطرق التجارية البحرية، وتنتمي للمناطق الحارة الجافة كونها تقع في شمال مدار السرطان وجنوبه.¹¹

د. الأزمات والكوارث:

تعد الأزمة حالة خطيرة، وأوضاعاً غير مستقرة، ونقطة تحول تستوجب سرعة التدخل لمواجهتها، وذلك لتجنب النتائج والآثار السلبية الناجمة عنها، وهي خلل يؤثر على نظام بأكمله سواء كان هذا التأثير مادياً، أو سياسياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو إدارياً، وتحدث الأزمات نتيجة الأخطاء الإدارية أو الفنية، أو تكون ناتجة عن الاتجاهات العامة للبيئة الخارجية في منظومة ما، وتشكل الأزمة أيضاً في الكوارث الطبيعية، وتتسم الأزمة بأنها حدث مفاجئ وغير متوقع مما يؤدي إلى إلحاق الضرر أو الخسائر والتدمير، وتنقسم الأزمات إلى: أزمة داخلية، أزمة خارجية، أزمة طبيعية، أزمة صناعية.

أما الكارثة فهي حادثة مفاجئة وقاهرة تخلف بعدها آثاراً جسيمة على الموارد البشرية والمادية وتؤثر على الفرد والجماعة والممتلكات والنظام الاجتماعي وصولاً إلى السلوك الفردي لمن يواجه هذه الكارثة، وقد تكون أسبابها بشرية أو طبيعية، وعادة ما تكون الكارثة غير مسبقة بإنذار، وللرجوع إلى حالة الاستقرار يجب الأخذ بإجراءات غير اعتيادية.¹²

ويعرّف البحث الأزمات والكوارث بأنها أحداث غير مستقرة تحدث بشكل مفاجئ أو متوقع، تخلف أضراراً مادية وبشرية حسب حجم تأثيرها وقوتها، ولتجاوزها يتطلب ذلك مهارات وقدرات في إدارتها تتمثل في إدارة المخاطر.

(11) البوابة الإعلامية، جغرافيا سلطنة عُمان، <https://2u.pw/YmWMIXm5>

(12) مفتاح دياب، المعلومات ودورها في إدارة الأزمات والكوارث: أزمة فيروس كورونا نموذجاً، ص 264 - 266.

الفصل الثاني: الإجراءات المنهجية

1. منهج البحث

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو أكثر المناهج ملاءمة للواقع الاجتماعي وفهمًا للظواهر والمشكلات المتعلقة بالإنسان ومواقفه وآرائه، ويعتمد على تجميع الحقائق وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميم.

2. أدوات البحث

تعتبر مرحلة جمع البيانات من أهم مراحل البحث العلمي التي يقوم بها الباحث الاجتماعي، وتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسة في الحصول على البيانات في هذه الدراسة؛ حيث أنه يعد أحد أدوات جمع البيانات وأكثرها شيوعًا.

وتم تصميم الاستبيان من قسمين، هما قسم البيانات الأساسية، وقسم العلاقة التبادلية بين الوطن والمواطنة والذي قمننا بتقسيمه إلى ثلاثة محاور، هي: (محور انعكاس الواجبات الوطنية على أدوار المواطن- محور دوافع المواطن في مواجهته للأزمات- محور تقدير الوطن للمواطن).

3. مجتمع البحث

يشمل مجتمع الدراسة جميع المواطنين العمانيين المشاركين في مواجهة المشكلات التي خلفها إعصار شاهين من مختلف محافظات السلطنة.

4. عينة البحث

العينة المستخدمة في الدراسة هي العينة العرضية، لدراسة ما أتبع لنا من مبحثين مشاركين في أزمة إعصار شاهين، تم التوصل إليهم من خلال نشر الاستبيان الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي وهي: (واتس آب وتويتر وإنستغرام وسناب شات)، إضافة

إلى التواصل مع بعض الجمعيات والفرق الخيرية المشاركة في الأزمة، وبلغ عدد الاستجابات على الاستبيان (300) استجابة من جميع محافظات السلطنة.

5. أسلوب التحليل الإحصائي

استخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي spss في إجراء التحليلات والاختبارات من أجل تحقيق أغراض الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي التحليلي وذلك لوصف إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبيان من خلال استخدام التكرارات والنسب المئوية؛ لحساب استجابات المبحوثين تجاه الفقرات والعبارات التي تضمنتها استمارة الاستبيان، واستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب استجابات عينة الدراسة.

الفصل الثالث: نتائج البحث الميداني

1. تحليل وتفسير نتائج البحث الميداني

تفسير نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول: البيانات الديموغرافية

- النوع:

النوع	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	141	47.0	47.0	47.0
أنثى	159	53.0	53.0	100.0
المجموع	300	100.0	100.0	

يوضح الجدول أعلاه توزيع المبحوثين حسب الجنس، ويتضح أن نسبة التجاوب متقاربة بين الجنسين، ولكن غالبية المبحوثين من الإناث، حيث بلغت نسبتهم (53%)، بينما بلغت نسبة الذكور (47%).

- المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
اعدادي	2	0.7	0.7	0.7
ثانوي	61	20.3	20.3	21.0
جامعي	237	79.0	79.0	100.0
المجموع	300	100.0	100.0	

يوضح الجدول توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي، ويتضح أن غالبية المبحوثين ممن لديهم تعليم جامعي، حيث بلغت نسبتهم (79%)، يليهم من لديهم تعليم ثانوي بنسبة (20.3%)، بعدها من لديهم تعليم إعدادي بنسبة ضئيلة (0.7%)، ولا يوجد أحد من المبحوثين ممن لديهم التعليم الابتدائي.

- السكن:

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	السكن
0.7	0.7	0.7	2	مسندم
23.0	22.3	22.3	67	شمال الباطنة
32.0	9.0	9.0	27	جنوب الباطنة
36.3	4.3	4.3	13	البريمي
40.3	4.0	4.0	12	الظاهرة
73.7	33.3	33.3	100	الداخلية
91.3	17.7	17.7	53	مسقط
95.0	3.7	3.7	11	شمال الشرقية
98.7	3.7	3.7	11	جنوب الشرقية
99.7	1.0	1.0	3	الوسطى
100.0	3.	3.	1	ظفار
	100.0	100.0	300	المجموع

يوضح الجدول توزيع المبحوثين حسب السكن، وتشير النتائج إلى التنوع لدى المبحوثين، وذلك لأن كل أبناء الشعب العماني تكاتفوا في إعصار شاهين، إلا أن النسبة الأعلى كانت لصالح محافظة الداخلية بنسبة (33.3%)، تليها محافظة شمال الباطنة بنسبة (22.3%)، واحتلت في المرتبة الثالثة محافظة مسقط بنسبة (17.7%)، تلتها محافظة جنوب الباطنة بنسبة (9%)، جاءت بعدها محافظة البريمي بنسبة (4.3%)، تلتها محافظة الظاهرة بنسبة (4%)، وتساوت محافظتا شمال الشرقية وجنوب الشرقية بنسبة (3.7%)، وبنسبة (1%) جاءت محافظة الوسطى، واحتلت محافظة مسندم المرتبة العاشرة بنسبة (7%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة محافظة ظفار بنسبة (0.3%).

- الفئات العمرية:

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	الفئات العمرية
4.0	4.0	4.0	12	15 سنة - 20 سنة
36.0	32.0	32.0	96	21 سنة - 26 سنة
58.7	22.7	22.7	68	27 سنة - 32 سنة
76.7	18.0	18.0	54	33 سنة - 38 سنة
100.0	23.3	23.3	70	أكثر من 38 سنة
	100.0	100.0	300	المجموع

يوضح الجدول توزيع أفراد العينة حسب فئاتهم العمرية، حيث كان أغلب المبحوثين من فئة (21- 26 سنة) بنسبة (32%) تلتها فئة (أكثر من 38 سنة) بنسبة (23.3%) تلتها بنسبة متقاربة منها (22.7%) فئة (27 - 32 سنة) ثم فئة (33- 38 سنة) بنسبة (18%) وكانت في المرتبة الأخيرة فئة (15-20 سنة) بنسبة (4%)، ويمكننا عزو ذلك لكون فئة الشباب هم ثروة الوطن ويتمتعون بطاقات وقدرات عقلية وبدنية عالية.

- طبيعة المساعدة:

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	طبيعة المساعدة
15.0	15.0	15.0	45	مادية
41.0	26.0	26.0	78	معنوية
100.0	59.0	59.0	177	كلاهما
	100.0	100.0	300	المجموع

يوضح الجدول توزيع المبحوثين حسب طبيعة المساعدة، إذ كانت النسبة الأعلى من المبحوثين لمن ساعدوا بالجانب المعنوي والمادي معًا حيث بلغت نسبتهم (59%)، تلتها

مَنْ ساعدوا في الجانب المعنوي فقط بنسبة (26%)، وفي المرتبة الأخيرة مَنْ ساعدوا في الجانب المادي فقط بنسبة (15%).

– المشاركة في المساعدة كانت ضمن:

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	مشاركتي في المساعدة في أزمة إعصار شاهين كانت ضمن
43.3	43.3	43.3	130	فردى
51.3	8.0	8.0	24	مؤسسة حكومية
55.0	3.7	3.7	11	مؤسسة خاصة
100.0	45.0	45.0	135	مجتمع مدني (الجمعيات والفرق الخيرية)
	100.0	100.0	300	المجموع

يوضح الجدول توزيع المبحوثين حسب مشاركتهم في الأزمة، سواء كانت فردية أم جماعية، حيث بلغت في المرتبة الأولى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الجمعيات والفرق الخيرية نسبة (45%)، تلتها بنسبة متقاربة (43.3%) المشاركات الفردية، وجاءت في المرتبة الثالثة المشاركة ضمن مؤسسة حكومية بنسبة (8%)، وبنسبة (3.7%) جاءت المشاركات ضمن مؤسسة خاصة.

- مدى الوعي:

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	مدى وعيك بالتعامل مع الأزمات والكوارث	
93.3	93.3	93.0	279	واعي	Valid
100.0	6.7	6.7	20	غير واعي	
	100.0	99.7	299	المجموع	
		3.	1	System	Missing
		100.0	300	المجموع	

يوضح الجدول مدى وعي المبحوثين بالتعامل مع الأزمات والكوارث، حيث بلغت نسبة المبحوثين الواعين بالتعامل مع الأزمات والكوارث (93%)، بينما بلغت نسبة غير الواعين بالتعامل مع الأزمات والكوارث (20%).

تفسير نتائج التحليل الإحصائي للقسم الثاني: العلاقة التبادلية بين المواطن والموطن

المحور الأول: انعكاس الواجبات الوطنية على أدوار المواطن:

م	العبرة	نسبة الموافقة على العبارة										الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				الاجموع	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			%	ك
1	انتمائي الوطني يدفعني للمساعدة في الأزمات والكوارث	80.7	242	18.0	54	1.0	3	1.0	3	0.3	1	100	300	4.79	.455
2	مسؤوليتي تجاه ممتلكات الوطن تستوجب علي المحافظة عليها	80.3	241	18.0	54	1.7	5	1.7	5	0	0	100	300	4.79	.449
3	سأهت التنشئة الاجتماعية التي تلقيتها في إيماني لروابط بالوطنية	70.7	212	25.3	76	3.0	9	3.0	9	1.0	3	100	300	4.66	.589
4	من واجبي تقديم المساعدة للمتضررين تعزيزاً لروابط التكافل الاجتماعي	80.3	241	18.0	54	1.3	4	1.3	4	0.3	1	100	300	4.78	.466
5	انعكس إحساسي بالأمن الاجتماعي على شعوري في المشاركة المجتمعية	63.7	191	33.3	100	2.7	8	2.7	8	0.3	1	100	300	4.60	.560
6	تمسكي بالقيم المجتمعية أثار في تعاملتي مع الكوارث	66.0	198	30.3	91	3.7	11	3.7	11	0	0	100	300	4.62	.556
7	أعتبر نفسي جزءاً لا يتجزأ من التشبيك المجتمعي	68.0	204	26.7	80	5.3	16	5.3	16	0	0	100	300	4.63	.585
8	أشعر بتأثير الكارثة التي تصيب غيري وكأنني أنا المتضرر	74.3	223	23.7	71	1.7	5	1.7	5	0	0	100	300	4.72	.527
9	مشاركتي في مساعدة المتضررين يدل على تكاتفني مع مجتمعي	77.7	233	20.7	62	1.3	4	1.3	4	0.3	1	100	300	4.76	.481
10	مشاركتي في التحسين من أوضاع وطني بعد حدوث الكارثة تشكل فارقاً في خدمتي لوطني	70.0	210	26.7	80	3.0	9	3.0	9	0	0	100	300	4.66	.571
11	خطورة ما حدث في الكارثة لا يمنعني من المبادرة في المساعدة	67.0	201	30.0	90	2.3	7	2.3	7	0.3	1	100	300	4.63	.584

يتضح من الجدول أعلاه تقارب استجابات العينة حول الموافقة على مختلف العبارات، إذ احتلت عبارة «انتمائي الوطني يدفعني للمساعدة في الأزمات والكوارث» أعلى نسبة في الموافقة بنسبة (98.7%)، ثم تلتها عبارة «مشاركتي في مساعدة المتضررين يدل على تكاتفني مع مجتمعي» بنسبة (98.4%)، ثم تساوت عبارتا «مسؤوليتي تجاه ممتلكات الوطن تستوجب علي المحافظة عليها» و«من واجبي تقديم المساعدة للمتضررين تعزيزاً لروابط التكافل الاجتماعي» بنسبة (98.3%)، ثم في المرتبة الرابعة تساوت عبارتا «انعكس احساسني بالأمن الاجتماعي بشروعي في المشاركة المجتمعية» و«خطورة ما حدث في الكارثة لا يمنعني من المبادرة في المساعدة» بنسبة (97%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة عبارة «أعتبر نفسي جزءاً لا يتجزأ من التشبيك المجتمعي» بنسبة (94.7%)، ونستنتج أن السبب الأبرز وراء مساعدة أبناء الوطن للمتضررين يعود لانتمائهم الوطني، وتكاتفهم مع بعضهم البعض.

المحور الثاني: دوافع المواطن في مواجهته للأزمات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة على العبارة												العبارة	م
		الاجموع		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة			
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
.479	4.76	100	300	0	0	.3	1	1.3	4	20.3	61	78.0	234	أرى من واجبي مد يد العون للمتضررين دون مقابل	1
.866	4.37	100	300	.3	1	3.0	9	14.7	44	23.0	69	59.0	177	لم يكن البعد الجغرافي عائقاً أمام مساعدة المتضررين	2
.742	4.38	100	300	0	0	2.0	6	9.7	29	37.0	111	51.3	154	أقدم كل ما أملك لمساعدة المتضررين	3
.553	4.66	100	300	.3	1	.3	1	1.0	3	29.7	89	68.7	206	أشعر بالدافعية لمساعدة المتضررين	4
.523	4.68	100	300	0	0	0	0	2.7	8	27.0	81	70.3	211	أجاهد بكل استطاعتي ليصبح وطني أجمل مما كان	5
.716	4.42	100	300	.3	1	1.3	4	7.3	22	38.0	114	53.0	159	أخصص كل طاقاتي لمساعدة المتضررين	6
.499	4.69	100	300	0	0	0	0	1.7	5	28.0	84	70.3	211	أشعر بارتباط وجداني مع وطني	7
.466	4.72	100	300	0	0	0	0	7.	2	27.0	81	72.3	217	أشعر براحة عند مساعدتي لوطني في أزماته	8
1.455	2.52	100	300	33.3	100	24.3	73	16.7	50	8.7	26	17.0	51	علاقتي مع وطني علاقة مصلحة	9
.545	4.68	100	300	0	0	.7	2	2.0	6	25.7	77	71.7	215	هذا الوطن يحمل معني شخصياً عظيماً بالنسبة لي	10
1.301	2.05	100	300	44.3	133	33.3	100	6.0	18	5.7	17	10.7	32	أقدم المساعدة لأحصل على مكافآت	11
.599	4.64	100	300	.7	2	0	0	2.3	7	29.0	87	68.0	204	أقدم المساعدة لمحي لوطني	12
.537	4.65	100	300	0	0	0	0	3.0	9	29.0	87	68.0	204	التضامن الاجتماعي مكوّن أساسي للشخصية القاعدية العمانية	13

يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة موافقة في المحور كانت لصالح العبارة «أشعر براحة عند مساعدتي لوطني في أزماته» بنسبة (99.3%)، ثم تلتها عبارة «أشعر بالدافعية لمساعدة المتضررين» بنسبة (98.4%)، ثم في المرتبة الثالثة جاءت عبارة «أرى من واجبي مد يد العون للمتضررين دون مقابل» بنسبة (98.3%)، ثم عبارة «هذا الوطن يحمل معنىً شخصياً عظيماً بالنسبة لي» بنسبة (97.4%) ثم جاءت في المرتبة الأخيرة عبارة «علاقتي مع وطني علاقة مصلحة» بنسبة (13.4%)، ونستنتج أن العُمانيون يقدمون المساعدة رغبةً منهم دون دوافع أخرى كالمكافآت والهدايا، ودون إجبار وإكراه.

المحور الثالث: تقدير الوطن للمواطن

م	العبارة	نسبة الموافقة على العبارة													
		موافق بشدة		موافق		محايد		موافق		موافق بشدة					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
1	أحصل على جوائز عند مساعدتي للآخرين	12	4.0	25	8.3	42	14.0	117	39.0	104	34.7	300	100	2.08	1.085
2	يقدرّ وطني جهودي المبذولة في مساعدة المتضررين	68	22.7	116	38.7	80	26.7	25	8.3	11	3.7	300	100	3.68	1.030
3	يعزّزّ وطني من قيمتي في مساعدة المتضررين	94	31.3	119	39.7	63	21.0	18	6.0	6	2.0	300	100	3.92	.970
4	يشجعني وطني لمساعدة المتضررين	105	35.0	141	47.0	40	13.3	9	3.0	5	1.7	300	100	4.11	.863
5	أنا على دراية بأن المواطن العُماني يحظى بمؤشر تنمية يعد من بين الأعلى في العالم وكل ذلك بفضل الخدمات التي تبذلها الدولة	109	36.3	114	38.0	55	18.3	13	4.3	9	3.0	300	100	4.00	.997
6	أنا مطلع على محتوى رؤية عُمان 2040 وخاصة مشروع السلطنة في الرفع من مستوى دخل الفرد العُماني كما تعمل على توفير كل سبل الرفاهية لديه	89	29.7	104	34.7	71	23.7	24	8.0	12	4.0	300	100	3.78	1.081

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الموافقة الأعلى كانت لمصلحة العبارة «يشجعني وطني لمساعدة المتضررين» بنسبة (82%)، ثم عبارة «أنا على دراية بأن المواطن العُماني يحظى بمؤشر تنمية يعد من بين الأعلى في العالم وكل ذلك بفضل الخدمات التي تبذلها الدولة» بنسبة (74.3%)، ثم في المرتبة الثالثة عبارة «يعززّ وطني من قيمتي في مساعدة المتضررين» بنسبة (71%) وفي المرتبة الرابعة عبارة «أنا مطلع على محتوى رؤية عُمان 2040 وخاصة مشروع السلطنة في الرفع من مستوى دخل الفرد العُماني كما تعمل على توفير كل سبل الرفاهية لديه» بنسبة (64.4%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة عبارة «أحصل على جوائز عند مساعدتي للآخرين» بنسبة (12.3%).

2. قراءة نتائج الدراسة في ضوء نظرية التبادل الاجتماعي

- نستنتج مما سبق أنه بإمكاننا إسقاط نظرية التبادل الاجتماعي على المجتمع العربي، وذلك من خلال ما حصلنا عليه من نتائج تمثلت في انعكاس واجبات الوطن على أدوار المواطن، فهو يتجسد من خلال انتمائه الوطني وتكاتفه مع أبناء شعبه في أزماته، وإحساسه بالأمن المجتمعي.. إلى غير ذلك، وكل ذلك يسهم في تفاعله وتراپطه مع أبناء شعبه ومساعدتهم في كل ما يحتاجونه، أيضًا هناك دوافع للمواطن وراء مساعدته في الأزمات تتمثل في شعوره بالدافعية أثناء مساعدته، والمجاهدة بكل ما يملك ليصبح وطنه أفضل من قبل، ويتطوع لم يد العون للمتضررين دون مقابل، ولم يكن البعد الجغرافي عائقًا له للتكاتف مع إخوانه المتضررين، والوطن يقدر جهود أبناءه، ويشجعهم في المبادرة للقيام بمثل هذه الجهود التعاونية، بالإضافة إلى ذلك فقد تمثل اهتمام الوطن بالفرد من خلال ما جاءت به رؤية عمان 2040؛ متمثلًا في محور الإنسان والمجتمع، وذلك بتوفير كل سبل الرفاهية والراحة لديه، ولا يتم ذلك في أزمة شاهين إلا بتكاتف الجميع، وهذا ينطبق مع نظرية التبادل الاجتماعي في كون أن النظرية تدرس العلاقة التفاعلية بين طرفين مختلفين في تبادل الأدوار بين الطرفين، وتكافؤ عمليات الأخذ والعطاء، بحيث إذا اختل أحد الموازين تحتل العلاقة بينهما.

مقترحات البحث

1. توجيه الباحثين الاجتماعيين في إعداد دراسات وبحوث لسد ثغرات النظريات الاجتماعية الغربية بما يتناسب مع واقعنا العربي.
2. إسقاط النظريات على واقعنا العربي وذلك لفهم الباحثين القضايا والمشكلات الاجتماعية بناء على النظرية.
3. تشجيع طلاب الجامعات المتخصصين في المجال الاجتماعي على تطوير نظريات تتناسب مع الواقع العربي.
4. إعداد برامج وخطط تتعلق بإيجاد مناهج جديدة ومعقدة في دراسة القضايا الاجتماعية العربية.

المراجع العربية

أولاً: الكتب

1. إحسان الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2015.
2. محسن الأمين، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، لبنان، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، 2005.
3. عبود العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، سوريا، دار النمير، الطبعة الثالثة، 2007.
4. عمار كشرود، البحث العلمي ومناهجه، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

ثانياً: المجلات

1. رجب رفاعي، تحليل العلاقة بين علاقات التبادل الاجتماعي وبعض السلوكيات المرتبطة بالأمان: دراسة ميدانية (32-77)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع41، 2006.
2. عبد المحسن الصاعدي، نظريات علم الاجتماع دراسة نقدية (334 - 373)، المجلة العلمية بكلية الآداب، ج1، ع24، 2011.
3. عبير زكي، المداخل النظرية في دراسة التنظيم (535 - 560)، حولية كلية الآداب، ج12، 2023.
4. مفتاح دياب، المعلومات ودورها في إدارة الأزمات والكوارث: أزمة فيروس كورونا نموذجاً، مجلة أوراق بحثية، ج1، ع1، الجزائر، 2021.
5. وحدة الأزمات والكوارث، دليل وحدة إدارة الأزمات والكوارث، كلية الطب البشري، المغرب، 2021.
6. هشام خلوق، مفهوم الأزمات الدولية وآثارها، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، الجزائر، ج2، ع3، 2020.

7. فاطمة البلوشي، تغطية الكوارث الطبيعية في الصحافة العمانية العربية اليومية: دراسة تحليلية مقارنة للإعصارين المداريين (جونو 2007 وفيت 2010) (1-139)، سلطنة عمان، 2013.
8. عيسى لعلاوي، عبدالعزيز خنفوسي، دور المجتمع الدولي في التصدي للتغيرات المناخية (48 - 66)، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع9، 2016.
9. صلاح اليعربي، واقع إدارة الكوارث بدوائر الوثائق في المؤسسات الحكومية بسلطنة عمان في ظل المبادئ التوجيهية لإدارة الكوارث (1-120)، سلطنة عمان، 2020.
10. محمد الشهاوي، دور الجمعيات الأهلية في إدارة الأزمات والكوارث (561 - 674)، مصر، 1999.
11. فواز العنزي ودبلة عبد العالي، النماذج النظرية في علم الاجتماع بين الحتمية واستقلالية الفعل (5-18)، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ج13، ع2، سلطنة عُمان، 2022.
12. محمد الحوراني ونايف البنوي، إرهابات نظرية التبادل الاجتماعي في فكر أبي حيان التوحيدي (5 - 33)، مجلة العلوم الإنسانية، ج ب، ع30، الجزائر، 2008.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني لمكتبة عين الجامعة <https://2u.pw/xNs2FWoN>
2. الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات <https://bit.ly/3nAWs6N>
3. الموقع الإلكتروني للبوابة الإعلامية <https://2u.pw/YmWMIxm5>
4. موقع جريدة الوطن <https://2u.pw/HGg6JEsx>
5. موقع جريدة البيان <https://2u.pw/nqGdJcYV>

الملاحق

ملحق رقم 1: دليل استبيان

نحن باحثات اجتماعيات نقوم بإجراء ورقة بحثية بعنوان: «الأزمات والكوارث الطبيعية في سلطنة عُمان بناءً على نظرية التبادل الاجتماعي؛ إعصار شاهين نموذجًا»، وذلك بهدف التعرف على أثر دور الوطن على أبناء الشعب، وعلاقة تصرفات وسلوكيات المواطن العماني نتيجة للدور المُقدم. ووفقًا لما تقتضيه شروط البحث العلمي قمنا بصياغة استبيان للأخذ بوجهات النظر المختلفة حول الموضوع، ولمن ساهم بالمساعدة في أزمة شاهين أن يقوم بتعبئة الاستبيان، علمًا بأن إجاباتكم على هذا الاستبيان لن تستخدم خارج نطاق البحث الحالي.

القسم الأول: البيانات والأسئلة العامة:

1. النوع:
 - ذكر
 - أنثى
2. المستوى التعليمي:
 - ابتدائي
 - إعدادي
 - ثانوي
 - جامعي
3. السكن:
 - مسندم
 - شمال الباطنة

- جنوب الباطنة
- مسقط
- البريمي
- الظاهرة
- الداخلية
- شمال الشرقية
- جنوب الشرقية
- الوسطى
- ظفار

4. الفئات العمرية:

- 15 سنة – 20 سنة
- 21 سنة – 26 سنة
- 27 سنة – 32 سنة
- 33 سنة – 38 سنة
- أكثر من 38 سنة

5. طبيعة المساعدة:

- مادية
- معنوية
- كلاهما

6. مشاركتي في المساعدة في أزمة إعصار شاهين ضمن:

- فردي
- مؤسسة حكومية

- مؤسسة خاصة
- مجتمع مدني (الجمعيات والفرق الخيرية)
- 7. مدى وعيك بالتعامل مع الأزمات والكوارث:
 - واعي
 - غير واعي
- 8. النشاط الخيري (اختيار أكثر من خيار):
 - ناشط في أعمال الجمعيات الأهلية
 - ناشط في الأعمال الخيرية والتطوعية
 - متحمس للعمل الخيري
 - غير ناشط ولا مهتم بذلك

القسم الثاني: العلاقة التبادلية بين الوطن والمواطن

المحور الأول: انعكاس الواجبات الوطنية على أدوار المواطن

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	انتمائي الوطني يدفعني للمساعدة في الأزمات والكوارث					
2	مسؤوليتي تجاه ممتلكات الوطن تستوجب علي المحافظة عليها-					
3	ساهمت التنشئة الاجتماعية التي تلقيتها في إيماني العميق بالوطنية					
4	من واجبي تقديم المساعدة للمتضررين تعزيزاً لروابط التكافل الاجتماعي					
5	انعكس إحساسي بالأمن الاجتماعي على شروعي في المشاركة المجتمعية					
6	تمسكي بالقيم المجتمعية أثار في تعاملتي مع الكوارث					
7	أعتبر نفسي جزءاً لا يتجزأ من التشبيك المجتمعي					
8	أشعر بتأثير الكارثة التي تصيب غيري وكأنني أنا المتضرر					
9	مشاركتي في مساعدة المتضررين يدل على تكاتفي مع مجتمعي					
10	مشاركتي في التحسين من أوضاع وطني بعد حدوث أزمة شاهين تشكل فارقاً في خدمتي لوطني					
11	خطورة ما حدث في الكارثة لا يمنعني من المبادرة في المساعدة					

المحور الثاني: دوافع المواطن في مواجهته للأزمات

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أرى من واجبي مد يد العون للمتضررين دون مقابل					
2	لم يكن البعد الجغرافي عائقاً أمام مساعدة المتضررين					
3	أقدم كل ما أملك لمساعدة المتضررين					

					أشعر بالدافعية لمساعدة المتضررين	4
					أجاهد بكل استطاعتي ليصبح وطني أجمل مما كان	5
					أخصص كل طاقاتي لمساعدة المتضررين	6
					أشعر بارتباط وجداني مع وطني	7
					أشعر براحة عند مساعدتي لوطني في أزماته	8
					علاقتي مع وطني علاقة مصلحة	9
					هذا الوطن يحمل معني شخصياً عظيماً بالنسبة لي	10
					أقدم المساعدة لأحصل على مكافآت	11
					أقدم المساعدة لحي لوطني	12
					التضامن الاجتماعي مُكوّن أساسي للشخصية القاعدية العمانية	13

المحور الثالث: تقدير الوطن للمواطن

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أحصل على جوائز عند مساعدتي للآخرين					
2	يقدر وطني جهودتي المبذولة في مساعدة المتضررين					
3	يعزز وطني من قيمتي في مساعدة المتضررين					
4	يشجعني وطني لمساعدة المتضررين					
5	أنا على دراية بأن المواطن العماني يحظى بمؤشر تنمية يعد من بين الأعلى في العالم وكل ذلك بفضل الخدمات التي تبذلها الدولة					
6	أنا مطلع على محتوى رؤية عمان 2040 وخاصة مشروع السلطنة في الرفع من مستوى دخل الفرد العماني كما تعمل على توفير كل سبل الرفاهية لديه					

من الأمن إلى المكانة الدولية: المحدودية التفسيرية لنظرية الواقعية الجديدة والمسايرة

مشاري حمد
ساره ناصر



من الأمن إلى المكانة الدولية:

المحدودية التفسيرية لنظرية الواقعية الجديدة والمسيرة

مشاري حمد الرويح¹، ساره ناصر²

الملخص

تسعى هذه الورقة لمساءلة الكفاءة التفسيرية لنظرية المسيرة بوصفها نظرية دقيقة specific theory تتفرع عن نظرية عامة general theory هي الواقعية الجديدة، والتي نساءل- أيضًا- قدرة افتراضاتها الأساسية على شرح واقع أهداف الفاعلين وتفاعلاتهم في البيئة الدولية. فاليوم، في ظل تحوّل الأهداف السياسية من السعي للبقاء إلى السعي للمصالح الاقتصادية ومنه إلى السعي للمكانة الدولية؛ اختلف تبعاً مستوى عمق استجابات دول المنطقة للخدمات العسكرية والاقتصادية، ومستوى عمق تنازلاتها في سبيل هذه الخدمات. يستدعي ذلك تسليط الضوء على فهومات نظرية المسيرة التي تحتل أهداف الفاعلية في ثنائية الأمن والربح دون النظر في أبعادها الاجتماعية والفكرية والوجدانية اللازمة لتفسير سعي الدول خلف المكانة. وعليه، سوف تستعرض الورقة في البداية أبرز الإسهامات المتعلقة بنظرية المسيرة. ومن ثم ستقدم الورقة وصفاً لنمط سلوكي تمارسه دول المنطقة في سعيها للمكانة الدولية، دون انغماسٍ في تفاصيل الواقع. بعد ذلك، ستنظر الورقة في طبيعة تعاطي حقل العلاقات الدولية مع مفهوم المكانة، وذلك قبل مساءلتها الكفاءة التفسيرية لنظرية الواقعية الجديدة ونظرية المسيرة، وفي الختام تقترح الورقة الركون مفهومًا توصيفيًا يتيح تطوير بني تفسيرية أكثر نجاعة في شرح سلوكيات دول المنطقة في النظام الدولي؛ عبر ملاحظة الأبعاد الفكرية والوجدانية التي تعيّن إسهامات المسيرة في الحقل.

الكلمات المفتاحية: المكانة الدولية، الواقعية الجديدة، المسيرة، الركون، منصة التكليف السياسي.

(1) أستاذ مساعد في الشؤون الدولية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر. malruwaih@qu.edu.qa

(2) مساعد باحث في العلاقات الدولية، مركز ابن خلدون، جامعة قطر. s.nasser@qu.edu.qa

«قلقٌ خبيثٌ... يعترينا خشية فشلنا عن مسايرة قيم النجاح التي أقرّها مجتمعنا، وخشية أن نُجَرّد- نتيجةً لهذا الفشل- من شرف المكانة والاعتبار. قلقٌ من أننا قد ننحدر عما قريب إلى رتبةٍ أدنى... ومن الإخفاق ستتدفق المهانة: وهي وعيٌ حارقٌ بعجزنا عن إقناع العالم بقيمتنا؛ فيحكم علينا بالنظر إلى أنفسنا بخزي...».

-آلان دو بوتون، 2017.³

في كتابه ذائع الصيت «لماذا تتحارب الأمم؟» يتقصّى عالم السياسة الأمريكي ريتشارد نيد ليو الأسباب الكامنة خلف أربعة وتسعين حربًا جرت في الفترة الممتدة بين العامين 1648 و2008، ويصل إلى نتيجة مفادها أنّ الحرب ولحظات التحول المفصليّة في تاريخ السياسة الدولية يُمكن عزوها إلى ثلاثة دوافع رئيسة هي: الشهية، والروح، والخوف. في الأولى تسعى الدول إلى حيازة الثروة، وفي الثانية تتبغى نيل المكانة المرموقة في النظام الدولي، وفي الثالثة تندفع نحو تحقيق أمنها. من خلال تتبع هذه النتيجة في تلك الفترة خلّص ليو إلى أنّ الدافع الروحي المرتبط بنيل المكانة قد لعب الدور الأهم في حث الدول على خوض الحروب، واستحثات لحظات التحول الحرجة في النظام الدولي⁴. وعلى أهميّة افتراض المكانة الذي جابهه لأجله ليو أمتن افتراضات الواقعيين الجدد المتعلقة بدور محرك الأمن في سلوكات الدول؛ فإن اقتصاره على الحرب ولحظات التغيّر الدولي كمنطلق يستكشف من خلاله المكانة؛ غيّب بطبيعة الحال منطلقات أخرى قد تلعب المكانة فيها دوراً أساسياً، ومنها على

(3) بتصرف: آلان دو بوتون، قلق السعي إلى المكانة الشعور بالرضا أو المهانة. ترجمة محمد عبد النبي، دار التنوير، 2017. ص 6-7.

(4) يُنظر، محمد حمشي، «النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل»، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1 لحاج خضر، باتنة، الجزائر، 2017، ص 280-281.

سبيل المثال- لا الحصر- المسايرة (bandwagoning).⁵

عادة ما يُوضع باحثو العلاقات الدولية ممارسة المسايرة (bandwagoning) ضمن ثنائيةٍ نظريّةٍ طرفها الآخر هو التوازن (Balancing). وتستند هاتان الممارستان على نظرية الواقعية الجديدة (neo realism) التي تصف من جهة طبيعة الفاعلين والبنية الدولية التي يتفاعلون من خلالها، وتضع من جهة أخرى افتراضاتٍ متعلقة بأهداف الفاعلين وسلوكاتهم تجاه الفرص و/أو التهديدات الدولية. ونحن في هذه الورقة سنسأل الكفاءة التفسيرية لنظرية المسايرة بوصفها نظرية دقيقة specific theory توجهها نظرية عامة general theory هي الواقعية الجديدة التي نسأل أيضًا قدرة افتراضاتها الأساسية على شرح واقع أهداف الفاعلين وتفاعلاتهم في البيئة الدولية. فاليوم، في ظل تحوّل الأهداف السياسية من السعي للبقاء إلى السعي للمصالح الاقتصادية ومنه إلى السعي للمكانة الدولية؛ اختلف تباعًا مستوى عمق استجابات دول المنطقة للخدمات العسكرية والاقتصادية، ومستوى عمق تنازلاتها في سبيل هذه الخدمات. يستدعي ذلك تسليط الضوء على فهومات نظرية المسايرة التي تختزل أهداف الفاعلية في ثنائية (الأمن والربح) دون النظر في أبعادها الاجتماعية والفكرية والوجدانية اللازمة لتفسير سعي الدول خلف المكانة. وعليه، سوف تستعرض الورقة في البداية أبرز الإسهامات المتعلقة بنظرية المسايرة. ومن ثم ستقدم الورقة وصفًا لنمطٍ سلوكيٍّ تمارسه دول المنطقة في سعيها للمكانة الدولية، دون انغماس الورقة في تفاصيل الواقع من خلال دراسة حالة مكثّفة ومحدودة النطاق زمنيًا ومكانيًا لإحدى دول المنطقة. بعد ذلك، سنتنظر الورقة في طبيعة تعاطي حقل العلاقات

(5) ارتأينا في هذه الدراسة المضيّ بترجمة مصطلح bandwagoning بلفظ المسايرة وليس المقاطرة، ذلك أنّ المقاطرة وإن كان لها بعض الدلالات المتعلقة بالتتابع واللاحق؛ إلا أن لها إيجابيات أخرى إكراهية coercive - تُغيّب ذاتية قرار لحاق الفاعل بالركب أو «قفزه إلى عربة الموسيقى». علاوة على ذلك، نكاد لا نجد أي استخدامٍ عربيٍّ للفظ المقاطرة في أدبيات الحقل، بعكس مفهوم المسايرة الذي ورد في إسهاماتٍ من بينها:

علا رفيف منصور، وأيمن الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022.

فارس محمود تركي، استراتيجية المسايرة والسياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج 11، ع 40، جامعة تكريت مركز صلاح الدين الأيوبي، العراق، أغسطس 2019، ص ص. 89-119.

الدولية مع مفهوم المكانة. وذلك قبل مساءلتها الكفاءة التفسيرية لنظرية الواقعية الجديدة ونظرية المسايرة. وفي الختام تقترح الورقة الركون مفهومًا توصيفيًا يتيح تطوير بنى تفسيرية أكثر نجاعة في شرح سلوكيات دول المنطقة في النظام الدولي؛ عبر لحظ الأبعاد الفكرية والوجدانية التي تغيّبها إسهامات المسايرة في الحقل.

من الأمن إلى الربح: المسابرة وفق المنظور الواقعي

يقعد المنظر الواقعي الجديد كينيث وولتر Kenneth Waltz في كتابه «نظرية للسياسة الدولية» (Theory for International Politics) المنشور في العام 1979 لمفهوم الفوضى (Anarchy) للتعبير عن طبيعة البنية الدولية، ويؤكد على أنّ الأسئلة المتعلقة بالبنية غالبًا ما تعبر عما في فحواه ترتيب الأجزاء التي تنظم على أساسها هذه البنية. فعلى سبيل المثال، إذا ما كان تركيز الباحث منصبًا على مستوى الأنظمة السياسية المحليّة؛ فإن ما سيلاحظه هو بروز علاقات التبعية التي يحظى من خلالها بعض الفاعلين بالحق في توجيه الأوامر للفاعلين الآخرين الأقل حظًا وفق منطق التراتبية الهرمية، غير أنّ هذه الخصيصة تغيب حينما ينتقل تركيز الباحث إلى مستوى النظام الدوليّ الذي يتميز باللامركزية واللاتنظيم والفوضى، وهو المستوى الذي تحتزل فيه ضروب السلطة إلى تعبير أحاديّ البعد يتعلق بالقدرات المادية للفاعلين، ففي هذا المستوى يقف كل فاعلٍ دوليٍّ على قدم المساواة مع أقرانه وينتفي تباعًا حق أيّ منهم في توجيه الأوامر للآخرين. إذن، يمكن القول بأنّ وولتر يفترض بأنّ البنية الدوليّة «هي نظامٌ يغيب عنه التنظيم»، و«سياسة تغيب عنها الحكومة».⁶ إن الفوضى حسب التنظير الوولترزي هي معيار ترسيم محايد يتسم بالثبات؛ فحتى التغيرات المستمرة في البنية الدولية لا تزال تسري ضمن نطاق الثبات والآلية، ويُرجعها وولتر إلى تحولاتٍ في توزيع القدرات المادية بين الدول وتحولات في موازين القوى الدولية. تلعب القدرات العسكرية وفقًا لنظريته دورًا لا غنى عنه في إنتاج وإعادة إنتاج حالة ثبات الفوضى التي تضاهي «حالة الطبيعة الهوبزية» القائمة على حرب الكل ضد الكل؛ ذلك أنّ إمكانية استخدام العنف من قبل النظراء تظل حقيقةً مستقرة وقائمة في كواليس التفاعل الدوليّ، وهي حقيقة تؤصل الخوف عند الدول وتكرس ارتباط الصراع والعنف بغياب التنظيم والحكومة.⁷

6) Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Addison-Wesley, 1979). P.89.

7) Ibid, 103-104.

بالتركيز على الدول كفاعلين أساسيين في البنية الفوضوية، يقارن وولتز من ناحية بين القوة والأمن كغاية تسعى الدولة خلف تحقيقها، مفترضاً أنّ الأمن هو أعلى غايات الدولة التي «لن تسعى نحو تحقيق أهدافها الأخرى المتعلقة بالربح والقوة إلا إذا ضمنت بقاءها بالدرجة الأولى»، وضمن الأمن والحفاظ على البقاء لا يكون بالسعي خلف القوة، بل بالاعتماد على الذات أو الانضمام إلى التحالفات الأضعف. ووفقاً لـ وولتز يعد «الاعتماد على الذات» (self-help) إحدى عواقب الفوضى التي يمكن النظر إليها كفضيلة⁸؛ فإذا كان الأمن هو أعلى غايات الدولة في ظل البنية الفوضوية، فإن الاعتماد على الذات يعد النهج الأساسي والأمثل لتحقيق هذه الغاية. ومن ناحية أخرى، يفترض وولتز أنّ الدول هي عبارة عن «وحدات» (units) تتفاعل فيما بينها ضمن إطار الفوضى، ولأنها تتفاعل ضمن هذا الإطار؛ فإن ذلك يستلزم - بطبيعة الحال - تشابه الدول في طبيعتها وتمايزها في قدراتها.⁹ وبناءً على افتراضه السالف القائل بأنّ الأمن غاية عليا للدول؛ يواصل وولتز بناء حجته بالإشارة إلى أنّ مصلحة الدول الأولى تكمن في حفاظها على مواقعها الراهنة ضمن النظام الدوليّ القائم، لا على تعظيمها لقوتها. وهو ما يؤدي بحسب نظريته لنتيجة مفادها أنّ الدول ستكون أكثر ميلاً نحو الانخراط في موازنات القوى (balance of powers) عبر بناء تحالفات مع الدول الأضعف لكبح جماح القوة العظمى الراغبة بالهيمنة، لا الانخراط في سلوكات مسايرة (bandwagoning) لمساعدة هذه القوة على تشكيل هيمنة عالمية، فبحسب وولتز إذا أُتيح للدول «الثانوية» حرية اختيار الطرف الذي تتحالف معه فسيكون لا محالة الطرف الأضعف ذا القوة الردعية، حيث ستحظى معه بأمان أكبر مقارنة بالطرف الأقوى الذي قد يحدُّ من أمنها¹⁰.

أما المنظّر الواقعيّ ستيفن وولت Stephen Walt فقد سعى في دراسته ذاتها الصيت «تكوين التحالفات وتوازن القوى العالمي» (Alliance Formation and

8) Ibid, 111-126.

9) Ibid, 89.

10) Ibid, 126-127.

(the Balance of World Power) المنشورة في العالم 1985 إلى تحسين الكفاءة التفسيرية لنظريتيّ التوازن والمسايرة عبر إعادة النظر في بعض افتراضات النظرية الواقعية البنيوية، ففي حين يتمحور الفهم الواقعيّ التقليديّ لممارستيّ التوازن والمسايرة حول «قوة الحليف»؛ باعتبار أن التوازن هو تحالف مع الجانب الأضعف «قوة» في حين أن المسايرة هي تحالفٌ مع الجانب الأكثر «قوة»؛ سعى وولت إلى تسليط الضوء على أبعاد أخرى لم يلحظها إسهام وولتز. وعليه، فقد عكف في دراسته على توضيح الدور الذي يلعبه التهديد في اختيار الدول لتحالفاتها سواءً أكانت تحالفات «موازنة» أو «مسايرة»، مع إعادة موضعه لمفهوم القوة ليصير أحد الأوجه المؤثرة على مستويات التهديد لا عاملاً أساسياً يُشكّل ردود فعل الدول عند تحالفاتها، وبالنسبة لولت، لا يهم مقدار القوة المادية التي تحظى بها الدولة طالما أنها لا تمتلك أي نوايا مهددة، فقد تختار دولة ما التحالف مع دول قوية لا تشكل نواياها تهديداً لأنها وبقيائها وذلك لموازنة دولة أخرى قد تكون أقل قوة، لكن نواياها أكثر خطورة وأكثر تهديداً.

علاوة على ذلك، يستعرض وولت جُملة من العوامل الرئيسة المؤثرة على مستوى التهديد عند الدول، وهي: القوة الإجمالية aggregate power، والقرب proximity، والقدرة الهجومية offensive capability، والنوايا الهجومية offensive intentions.¹¹ كثيراً ما ترتبط زيادة القوة الإجمالية بزيادة مستويات التهديد، وتشير القوة الإجمالية عادة إلى القدرات العسكرية والتكنولوجية للدولة، بالإضافة إلى صناعاتها، وحجم سكانها. تمنح القوة الإجمالية القوى العظمى القدرة على مكافأة حلفائها ومعاينة أعدائها وبالتالي فهي تساهم في توجيه سلوك الدول إما للموازنة ضد الدولة القوية أو مسايرتها. كذلك يلعب القرب الجغرافي دوراً أساسياً في زيادة مستويات التهديد، فكلما زاد القرب الجغرافي من الدولة المهتدة، زاد تباغاً ميل الدول إما لبناء توازنات محيطه لردع القوة القريبة المُهددة أو مسايرة الدول الضعيفة لهذه القوة ووقوعها ضمن مجال نفوذها. أما زيادة القدرة الهجومية- لا الدفاعية- عند الدولة المُهددة فقد تثير إما تحالفات كتلك التي جرت

11) Ibid, 9.

بين إنجلترا وروسيا وفرنسا لمواجهة الأسطول الألماني الهجومي، أو بخلاف ذلك قد تدرك الدول الضعيفة أن الوقت لن يسعها لبناء تحالفات ردع، فتتوقف عن المقاومة وتتحالف مع مصدر التهديد الهجومي. أما النوايا الهجومية وأثرها في استجابات الدول فلا تقتضي امتلاك الدول لقوة مادية ضخمة؛ حيث يشير وولت إلى أنّ تشكّل التحالف بين إسرائيل وفرنسا والولايات المتحدة ومصر والسودان وتشاد لمواجهة ليبيا في عهد القذافي كان مبعثه النوايا الهجومية للقذافي لا قوته العسكرية.¹²

يقارن وولت بعد ذلك بين استجابتيّ التوازن والمسايرة في ظل التهديد، فيشير إلى أنّ التوازن قد يساهم في انتهاج الدول لسياسات ضبط النفس، كما ويعزز من تجنب إظهار الدول القوية لنواياها العدوانية لكيلا تواجه تحالفات المقاومة الرادعة. بخلاف ذلك، قد تعزز استراتيجية المسايرة من سياسات التنافس، كما قد تزيد من رغبة الدول القوية في إظهار نواياها العدوانية الهجومية؛ على اعتبار أن الدول تميل للتحالف مع الدولة الأكثر تهديداً وعدوانية¹³. وتعبّر المسايرة عن «التبادل غير المتكافئ، حيث تقدم الدول الضعيفة تنازلات... وتقبل بدور ثانوي... وتتكيف مع الضغط الضمني أو الظاهر... وتعتبرها الرغبة إما في دعم الأعمال غير المشروعة التي يمارسها الحليف المهيمن، أو التسامح معها...». ¹⁴ بناءً على ذلك، يفترض وولت وجود هدفين رئيسيين من المسايرة: الأول، هو استرضاء الدولة المهتدة أو التحالف المهتد، وتجنب الوقوع ضحية للهجوم. والثاني، هو

12) Stephen Walt, "Explaining Alliance Formation," in *The Origins of Alliances* (Cornell University Press, 1987), 17–49. P.32; Stephen M. Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power," *International Security* 9, no. 4 (Spring 1985): 3–43, p.11–12.

13) Stephen M. Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power," *International Security* 9, no. 4 (Spring 1985): 3–43.

14) Stephen Walt, "Alliance Formation in Southwest Asia: Balancing and Bandwagoning in Cold War Competition," essay, in *Dominoes and Bandwagons: Strategic Beliefs and Great Power Competition in the Eurasian Rimland*, ed. Robert Jervis and Jack Snyder, 1991, 51–84. P.55.

تقاسم غنائم النصر وتحقيق المكاسب.¹⁵ جدير بالذكر أن وولت يؤكد على ضرورة اختيار الدول للاستراتيجية الملائمة في السياق الملائم؛ حيث يكون انتهاج الدول لسياسة التوازن في سياقٍ دوليٍّ يغلب عليه التنافس وعدم الاستقرار عاملاً محفزاً لرغبة الحلفاء في الانشقاق. وعلى نفس المنوال، قد تؤدي سياسة المسايرة في سياقٍ دوليٍّ تغلب عليه التوازنات إلى تشكّل مزيد من التحالفات المقاومة للتهديد.¹⁶

بعيداً عن الرؤية الثنائية (Dichotomy) التي عمّت تنظير العلاقة بين الموازنة والمسايرة عند كلٍّ من وولتز و وولت؛ يعيد المنظر الواقعيّ - النيو كلاسيكيّ - راندال شويلر Randall Schweller النظر في طبيعة العلاقة بين هاتين السياستين مجادلاً أنّ كليهما يحدد الأمن هدفاً أساسياً في سلوك الموازنة أو المسايرة. فإذا كان وولتز ينطلق في نظيره - كما أشرنا سلفاً - من الأمن كأهم هدف للدولة في ظل النظام الدولي الفوضويّ، مفترضاً الثبات لطبيعة وحداته ومستشكلاً مستوى قدرات "قوة" هذه الوحدات في خريطة توزيع القدرات المادية؛ فكذلك وولت الذي يجعل من تحقيق الأمن أساساً دافعاً لمضيّ الدول قُدماً إما في توازنات ضد أو مع «الدول ذات النوايا المُهدّدة».¹⁷

بعيداً عن هذا وذاك، يجادل شويلر بأن نقاشاتهما قد افترضت عن طريق الخطأ اتفاق السياستين المتعارضتين بنفس الهدف، غير أن لكلٍّ من الموازنة والمسايرة أهدافاً مختلفة. فمن ناحية، يشير شويلر إلى أن هدف الموازنة هو تجنب الخسائر عبر حفاظ الذات على وجودها وحمايتها لما تمتلكه من مكاسب (self-preservation and value-protection) ومن ناحية أخرى تهدف المسايرة إلى اغتنام فرص الربح وتحسين وجود

15) Stephen M. Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power," *International Security* 9, no. 4 (Spring 1985): 3-43. P. 7-8.

16) *Ibid*, p. 14.

17) Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," *International Security* 19, no. 1 (1994): 72-107, <https://doi.org/10.2307/2539149>. P.74.

الذات بغية نيل المنافع المرغوبة¹⁸ (self-extension to obtain values) وبتركيزه على إسهام وولت يسلط شويلر الضوء على إشكالية معنى المسايرة في إطار ما تقدمه نظريته المتعلقة بتوازن التهديد؛ حيث يشير شويلر إلى أنّ تعريف وولت للمسايرة بأنها «الاستسلام للتهديدات» أو «الرضوخ للضغط» أو «التحالف مع مصدر الخطر»؛ لا يغطي من ناحية سوى البُعد الإكراهيّ منها، وهو البعد الذي يتجلى على حد قوله في عبارة «إن لم تقدر عليهم، كُنْ معهم»¹⁹ (if you can't beat them join them). ومن ناحية أخرى قد يلتبس معنى المسايرة وهدفها عند وولت²⁰ مع مفهوم آخر هو الاستسلام (capitulation) الذي يشير إلى الخضوع لتأثير المهيمن²¹. بخلاف ذلك، يقترح شويلر أن هدف الدول من ممارسة المسايرة ليس الأمان بقدر ما هو السعي لنيل الربح والمكاسب المادية، وحينما يكون الربح هو الهدف فإنّ المسايرة تصير نقيضة «التنصل الدفاعي من المسؤولية» (defensive buck-passing) لا الموازنة²². بناءً على ذلك، يقدم شويلر شروطاً للمسايرة، هي: 1- مسايرة ابن آوى «المسايرة المُراجعة» Jackal bandwagoning: يتجلى هذا النوع من المسايرة حينما تحاول دولة ذات توجهات تعديلية محدودة، التحالف مع دولة توسعية صاعدة تضمّر توجهات تعديلية غير محدودة، ويكون هدفهما المشترك هو (مراجعة الوضع الراهن) الذي قد يحول دون تحقيقهما المكاسب المرجوة. 2- مسايرة تراكمية «المسايرة التجميعية» Piling – on bandwagoning: يبرز هذا النوع من المسايرة حينما تقرر دولة ما التحالف مع

18) Ibid, 74.

19) وهو نفس منطق المثل الشعبي القائل: «يد ما تقواها صافحها».

20) هدفها الأول: استرضاء المهيمن وتجنب الوقوع ضحية لهجومه.

21) Ibid, 81.

22) يُنظر هامش 11:

Randall L. Schweller, “Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In,” *International Security* 19, no. 1 (1994): 72–107, <https://doi.org/10.2307/2539149>.

القوى المُحافظة على الوضع الراهن (status quo) من أجل نيل حصة من الغنائم والمنافع، وتعزيز استقرار النظام وتجنب المخاطر الناجمة عن تغييره. 3- مسايرة موجة المستقبل wave of the future bandwagoning: يظهر هذا النوع من المسايرة حينما تتحالف دولة ما مع دولة أخرى تُمثل اتجاهًا جدًّا سيّسود- لا محالة- في المستقبل. ويرى المنضمون إليها طواعية بأنهم يمتلكون البصيرة الكافية للالتحاق بركبها الفائز انطلاقًا من خياراتهم العقلانية المدفوعة بهدف الربح.²³ 4- مسايرة الدومينو domino bandwagoning: والتي عادة ما تأخذ شكل سلسلة متتابعة من استجابات المسايرة الناجمة عن تأثير عامل خارجي.

(23) يشير شويلر إلى أنه «في أندر أشكالها قد تكون موجة المستقبل نتيجة لاستمتاع القادة وشعوبهم بالانضمام إلى الفائز».

السعي للمكانة في واقع المنطقة

لا شك أنّ من يلقي نظرة عليا شاملة (birds eye view) على واقع دول المنطقة اليوم سيلحظ تسارع خطواتها غير المتروية نحو الانخراط في المنظومة الليبرالية العالمية ومسايرة ممثليها من الدول الغربية. إنّ الاستنتاج الأبرز من هذه النظرة وهو ما نفترضه في هذه الورقة هو: أنّه بخلاف ما تفترضه الإسهامات السائدة المُنظرة لسياسة المسايرة، من أنّ أهداف الدول- الصغيرة وفق المنطق الواقعي- تتراوح بين الحفاظ على الأمن (إما وفق مركزية القوة والقدرات عند وولتر أو مركزية التهديد عند وولت)، أو السعي للربح المادي وتوسيع مكاسب الذات (كما عند شويلر)؛ فإنّ ما نقترحه هنا هو أنّ سياسة المسايرة البارزة في التوجهات الخارجية للمنطقة قد تحتمل هدفًا آخر- إلى جانب الأمن والربح- هو «السعي للمكانة في المجتمع الدولي». وهو هدفٌ له تبعاته- التي سنتطرق إليها فيما بعد- على الافتراضات الأساسية للنظرية العامة «الواقعية الجديدة» وبطبيعة الحال نظرية «المسايرة» نفسها²⁴.

بداية، بالعودة سريعًا إلى واقع المنطقة وخطواتها العجولة نحو الانخراط في المنظومة الليبرالية العالمية، يمكن الإشارة أولاً إلى أن هذه المنظومة بأبعادها العسكرية والاقتصادية، بل والاجتماعية والفكرية والعاطفية تُمثّل عاملاً جاذبًا يدفع بدول المنطقة نحو مسايرة (bandwagon)²⁵ ممثليها وعلى رأسهم الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية. فصحيح أن كثيرًا من دول المنطقة- بحسب التفسير الواقعي للمسايرة- تعتمد في أمنها على القدرات

24) سيكشف افتراض المكانة كهدف لسياسات دول المنطقة عن مدى ضيق مفهوم المسايرة من ناحية توصيفية وتفسيرية، وهو ضيق لا يقرُّ على مستوى المفهوم بحد ذاته، بل يعرج إلى الأبعاد الأبيستمولوجية والأنطولوجية له؛ بشكلٍ سيستدعي في نهاية المطاف الاستعانة بمفهوم آخر لا مجرد الاستدراك عليه.

25) صحيح أننا نواصل استخدام لفظة المسايرة في وصف الواقع العربي، إلا أنّ ذلك من باب التعبير عن ممارساتٍ قد تبدو وكأنها مسايرة إلا أنّها ليست كذلك كما سيتضح لاحقًا من ناحية الأهداف والأبعاد المعرفية والوجودية.

العسكرية للولايات المتحدة باعتبار أنّها دول صغيرة «بحجمها النسبي»²⁶ وسريعة التأثير بالحسابات الأمنية المتعلقة بالتحولات المادية في بنية النظام «توزيع القدرات المادية»؛ إلا أنّ ضمان هذه الدول لوجود المظلة الأمنية الأمريكية يفتح - في الواقع - المجال أمامها للسعي خلف اهتمامات أخرى «ما بعد أمنية» تُحسّن من «حجمها المعياري»²⁷ في مجالاتٍ أخرى اقتصادية واجتماعية. علاوة على ذلك، تتركس العدسة التفسيرية الواقعية الجديدة لغياب اهتمامات الدول الصغيرة عن التحليل؛ ذلك أنّها لا اعتباراتٍ اختزالية تسلط الضوء على اهتمامات القوى العظمى باعتبارها الفواعل الأساسية في النظام الدولي، ولأن القوى العظمى بحكم امتلاكها - أصلاً - للمكانة الدولية فهي ليست بحاجة لأن تضعها في صُلب أهدافها، بخلاف الدول الصغيرة التي تنشُد تحقيق مكانة دولية وتخوض في سبيل نيلها منافساتٍ محتمة لتحقيق أكبر قدر من المسايرة على مستويات دولية، وإقليمية، بل ومحلية.

فعلى الصعيد الدولي، تنخرط دول المنطقة في ممارسات اقتصادية نيو ليبرالية تحتكم إلى معايير سلوك تضعها شبكات الحوكمة العالمية، والتي من بينها زيادة الانفاق الاستثماري، وتحرير التجارة، وتقليص القيود التنظيمية المحلية، والخصخصة؛ لضمان اندماجها العضوي في السوق العالمي ولتصير جزءاً لا يتجزأ منه. وهذا بالطبع أمر مُجدٍ إن كان الهدف منه تسخير هذا الاندماج وما يولده من حساسية وضعف كمنفذ - ولو هامشي - للاستقلالية في بعض توجهات السياسة الخارجية؛ إلا أنّ الانغماس²⁸ في رعاية مثل هذه المعايير بهدف نشر الدولة لـ «سمة وطنية» nation branding حديثة وعصريّة تساعد في نيل مكانة اجتماعية تُيسّر من استدماجها في المجتمع الدولي؛ يثير تساؤلات حول قيمة المكانة

(26) يميّز ماتي سالاي بين أربعة أنواع من أحجام الدول: الحجم المطلق Absolute size، الحجم التصوري perceptual size، الحجم النسبي relative size، والحجم المعياري normative size. يعبر الحجم النسبي عن حجم سكان الدولة ومساحة أراضيها وجيشها ونتاجها المحلي الإجمالي، للاستزادة يُنظر: Máté Szalai, The Foreign Policy of Smaller Gulf States Size, Power, and Regime Stability in the Middle East Máté Szalai (London: Routledge, 2022).

(27) يعبر الحجم المعياري عن الحجم المتصور دولياً لدولة ما، والعواقب المعرفية المتأنية عن هذا التصور.

(28) وهو انغماس يأتي على حساب رعايتها لتمايزها الهوياتي والمعباري على الساحة الدولية.

«كغاية لا كهدف»²⁹ عند دول المنطقة. إنّ بناء سمة وطنية حديثة مواكبة للتحوّلات الاقتصادية والقيميّة أمر ذا أهمية على الصعيدين الدوليّ والإقليميّ، فهي أداة تعزز من إعادة إنتاج دول المنطقة للسلوكات والمعاني والمعايير المهيمنة في البنية الدولية.

يقدم سيمون أنهولت Simon Anholt المنظر الأبرز لمفهوم السمة الوطنية ستّ قنوات أساسية تسعى الدول من خلالها إلى تعزيز سمعتها أمام الجمهور الدوليّ؛ عبر تحسين تصورات الجمهور لها في هذه القنوات. أولاً، السياحة: وهي رغبة الجمهور في زيارة البلد نظراً لجاذبيته الطبيعية أو المُصطنعة³⁰؛ ثانياً، الاستثمارات والهجرة: وهي جاذبية البلد في عيون المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب والطلاب، ورغبتهم في الانتقال إلى البلد من أجل العمل أو الدراسة؛ ثالثاً، السكان: وهي سمعة قاطني البلد من حيث مدى انفتاحهم وودهم وتسامحهم تجاه الآخر؛ رابعاً، الحوكمة: وهي تعبّر عن مدى عدالة الحكومة، وكفاءتها في أداء مهامها، وانخراطها في القضايا العالمية؛ خامساً، الصادرات: وهي نظرة الجمهور لخدمات البلد ومنتجاتها؛ سادساً، الثقافة والتراث: وهي التصورات الدولية لثقافة الأمة وتراثها.³¹

احتاجت دول المنطقة منفذاً تتجاوز من خلاله محدداتها المادية على غرار قدراتها العسكرية وعدد سكانها وموقعها الجيوسياسيّ، خاصة بعد أن أدركت مدى خطورة تأثر قطاعها المعتمدة على مواردها الطبيعية بتقلبات السوق. وعليه، فقد سارعت باتخاذ خطوات حثيثة نحو تطوير قنوات السمة الوطنية الضرورية لانخراطها في المجتمع الدولي ومسايرتها لقواه المهيمنة، من خلال سعيها لتنويع اقتصاداتها وفتح أسواقها أمام الاستثمارات

(29) تعبّر الغاية عن رؤية كبرى أو نهاية يسير المرء باتجاهها ويضع أهدافه ضمنها. في حين تكون الأهداف مؤقتة، واستراتيجية، وقابلة للقياس.

(30) وفي دول المنطقة، قد يطول الحديث عن الجاذبية المصطنعة والدور الذي تلعبه «العمارة» في صنع هوية عصريّة مثاليّة ولاعبة، منبئة الصلّة عن تاريخ المنطقة وثقافتها المحليّة.

31) See, Cornelia Zeineddine, “Employing Nation Branding in the Middle East - United Arab Emirates (UAE) and Qatar,” *Management & Marketing* 12, no. 2 (June 1, 2017): 208–21, <https://doi.org/10.1515/mmcks-2017-0013>

الأجنبية، وتنظيم حوكمتها برؤى استراتيجية وطنية تتمحور حول تنمية الفرد³² والاستدامة، وزيادة انخراطها الدبلوماسي في القضايا الدولية المشتركة. وهي خطوات متفهمة إن كان غرضها تحقيق الدول لأمنها ومصالحها الملحة أو حتى نيلها مستويات معينة من المكانة لا تأتي على حساب تفعيل قناة «الثقافة» وإنعاش ما يكتنزه البعد المحلي - وربما الإقليمي - من ثروات هوياتية نخشى أن يجرفها تحري المكانة لصالح الاستماتة في مسيرة الأبعاد القيمة والمعيارية في المنظومة الليبرالية العالمية. فعلى سبيل المثال، كنا قد شهدنا من ناحية بدايات لمسيرة معيارية إقليمية فيما يتعلق بشرعية إسرائيل - حليف الولايات المتحدة في المنطقة - ومعاداة الصهيونية ومحورية القضية الفلسطينية، وهي مسيرة تظافر في دعمها الضغط الأمريكي للتطبيع، مع الرغبات الإقليمية في تصفير المشكلات وخلق بيئة إقليمية مواتية للمضي قدماً في تحقيق الرؤى الوطنية المستقبلية واللاحق بموجة المستقبل³³ التي ستضمن للمنطقة «مكانة مرموقة» في المجتمع الدولي، ومن ناحية أخرى كنا قد شهدنا - وما نزال - مغالاة في تعزيز المنطقة للقناة الأولى «السياحة» عبر ضخ أموال طائلة في مشاريع الاستدامة التي يأتي «الترفيه» و«بناء المدن الحديثة» على رأس أولوياتها.

فعلى الصعيد المحلي، صبّت المنطقة جهودها على مشاريع بناء المدن الحديثة التي تُعيد إنتاج أسلوب الحياة الغربي الذي يصنع إنسان «البعد الواحد» المُدمج في شبكة استهلاكه عالمية تعيّب عنه الأبعاد الأخرى لوجوده، وهي الأبعاد التي قد تستدعي منه الانزعاج - ولا نقول التألم -، الانتباه - ولا نقول الاهتمام - لما يجري خارج حدود منافعه واستمتاعه المادي والنفسي المؤقت؛ ذلك الاستمتاع الذي يكرسه الترفيه بشكله الراهن كمشروع سياسي - اقتصادي ترعاه الدولة في إطار تنميتها لمواردها البشرية والاقتصادية، حيث يلعب الترفيه دوراً أساسياً في إلهاء المجتمع عن الصالح العام واختلاله بفاعلية مشتركة مؤقتة تعزز من حالة لامبالاته التي تُنتج وتعيد إنتاج تهميش أي مقاومة محلية سائرة في درب الشرف والهيبة لا المكانة الدولية.

(32) فكرياً وقيماً.

(33) ليس بتوصيف شويلر النفعي.

تُذكرنا هذه الفاعليّة بما أشار إليه المنظر ما بعد الحداثي زيجمونت باومان باسم «جماعات غرف المعاطف» التي ترمز إلى حشود تجتمع لحضور عرضٍ ما... فترتدي هذه الحشود ثياباً ملائمة، بل وتنتهج سلوكاً معيناً عند حضورها العرض، وأثناءه؛ عليهم جميعاً أن يشخصوا أبصارهم على خشبة المسرح، يضحكوا، يبكون، يصفقوا، يبهروا، يصمتوا... يحملوا معاطفهم عند نهاية العرض ويعودوا مرة أخرى إلى الحشود التي أتوا منها.³⁴ الشاهد في ذلك كله؛ أن هذه الجماعات تقف على «العرض» فهو بمثابة لحظة مؤقتة لما هو أشبه بوهم «المصالح المتشابهة»، وهي لحظة لا تسعى لدمج مصالحهم الفردية النسبوية في مصلحة عامة، بقدر ما تسعى لمراكمة تلك المصالح عبر خلق سراب تشاركي «فاعلي» مثير ومؤقت ينطفئ وهجه بإسدال الستار.

المكانة في حقل العلاقات الدولية

يعدُّ مفهوم المكانة أحد أكثر المفاهيم إشكالية في حقل العلاقات الدولية، حيث يتداخل في كثيرٍ من الأحيان مع شبكة مفاهيمية واسعة تلتبس دلالاتها فتستعمل بشكلٍ تبادلي. ولأننا نفترض - كما أشرنا سلفاً - أن المكانة هدفٌ أساسي يفسّر مساندة دول المنطقة للمهيمن؛ فإنّ ما سنقدمه تالياً هو تسليط الضوء على أبرز الفروقات بين المكانة ومفاهيم أخرى من قبيل الهيبة، والشرف، والسمعة، والسلطة³⁵. ومن ثم نستعرض أهم المقاربات التي تناولت المكانة في حقل العلاقات الدولية، وذلك كله قبل أن نناقش قصور الواقعية الجديدة والمساندة بناءً على افتراضنا المتعلق بالمكانة.

في كتابهم «المكانة في السياسة العالمية» (Status in World Politics) سعى كلٌّ من لارسون وبول وهولفورت (Larson, Paul, and Wohlforth) إلى فك الارتباك المفاهيمي بين المكانة والمفاهيم الأخرى التي تدور في فلكها. فأما المكانة

(34) زيجمونت باومان، الحداثة السائلة. ترجمة: حجاج أبو جبر، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2016، ص 276-277.

(35) هناك شبكة مفاهيمية واسعة قد تتداخل مع مفهوم المكانة بشكلٍ أو بآخر، إلا أننا أحجمنا عن الولوج بمناقشة مسهبة «غير مؤثرة» في افتراض الورقة الأساسي. وآثرنا اختيار هذه المفاهيم التي تعد أكثر وروداً في الأدبيات.

(Status) فهي تعبر عن «معتقدات جمعيّة متعلّقة بتصنيف دولة معينة وفق سماتها القيّمة» والتي قد تتراوح باعتقادهم بين قدراتها العسكرية، أو ثروتها، أو نفوذها الدبلوماسي، أو ثقافتها، وتتجسد المكانة في السياسة الدولية إما بوصفها «عضوية الدولة في نادي معيّن من الدول»، أو باعتبارها «تموضّعاً نسبياً في هذا النادي وفق ما يعتقده الآخرون عنها»³⁶، وأياً كان الحال فإنّ ما يتم التأكيد عليه هو ارتباط المكانة بالانتماء إلى جماعة ما أو التموضع ضمن هرميّة معينة. وأما الهيبة (Prestige) فغالبا ما تقترن بالعزم وتأتي للتعبير عن «احترام الجمهور واعترافه بإنجازات الذات وصفاتها محط الإعجاب»³⁷، وهي بخلاف المكانة لا تتضمن أبعاداً هرميّة اجتماعية، وفي منتصف القرن العشرين تعاملت الإسهامات الواقعيّة الكلاسيكية مع الهيبة بوصفها عاملاً جوهرياً في تفسير العلاقات بين الدول؛ إلا أنّها تعاطت مع الهيبة من منطلق القوة أو «القدرات العسكرية» التي تمتلكها الدولة، فعلى سبيل المثال ناقش هانز مورغنثاو في إسهاماته ما أسماه «سياسة الهيبة» التي تلخص في سمعة الدولة المتعلقة بقوتها المادية³⁸، وبذلك، تكون الإسهامات الواقعية الكلاسيكية والجديدة قد اختزلت دلالات الهيبة القيمية والوجدانية بدلالة القوة التي تعبر عن قدرات عسكرية لا عن انطباعات علائقية (relational) وقيمية ووجدانية.

أبعد من ذلك، تُميّز لارسون وزملاؤها المكانة عن الشرف (Honor) فتشير إلى أن المكانة رغم اشتراكها مع الشرف بالسمة الاجتماعية ومعتقدات الآخرين حيال الفاعل، باعتبار أن الشرف متعلق بالاعتقاد أنّ فاعلاً ما أو سلوكاً ما يتسم بالفضيلة؛ إلا أن المكانة تتميز عن الشرف بأنها مفهومٌ موضعيّ نسبيّ، في حين أن الشرف - الأقرب إلى الهيبة - ليس كذلك؛ فالفرد إما أن يمتلك شرفاً أو لا يمتلكه، لكنه لن ينال شرفاً إضافياً حينما

36) T. V. Paul, Deborah Welch Larson, and William Curti Wohlforth, eds., Status in World Politics (New York. NY: Cambridge University Press, 2014). P.7-9.

37) Ibid, 16.

38) Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, 1948. P.52.

ينتصر، بل يتجنب بانتصاره فقدان ما يملكه من شرف، وبهذا فهو أشبه ما يكون بالوجه (Face) المرتبط بدلالاتٍ متعلقة باحترام الآخرين للفرد³⁹.

السمعة (Reputation) هي مفهوم آخر قد تتقاطع دلالاته مع مفهوم المكانة خاصّةً في الحقل، حيث يشترك المفهومان في مسألتين: الأولى، هي الخاصية التقييمية لممارسات الدولة من قبل الآخرين، فنجد على سبيل المثال، أنّ إف. جي بايلي يعرف السمعة بأنها «ليست الخاصية التي يمتلكها الشخص بقدر ما هي تعبير عن آراء الآخرين حياله» وهو تعريف يتقاطع مع مفهوم لارسون وزملائها السالف ذكره عن المكانة؛ والثانية، هي الاعتماد أو التأثير المتبادل بين المفهومين (السمعة أساسية لنيل مكانة معينة، وكذلك المكانة لازمة لبناء سمعة معينة). مع ذلك، ما تميّز به المكانة عن السمعة هو نفسه ما تميز به عن الشرف، وهو الطبيعة التنافسية (عضوية دولة ما في جماعة معينة تعني بالضرورة الانتقاص من عضويات الآخرين)⁴⁰.

تشير السمعة بحسب جوناثان ميرسر (Johnathan Mercer) إلى «اعتراف الآخرين ببعض السمات والقدرات التي تمتلكها الدول»⁴¹، فقد تمتلك دولة ما سمعة إيجابية بأنها «جريئة» أو «عازمة» أو «مرنة» أو «جديرة بالثقة»، وقد تمتلك سمعة سلبية بأنها «مراوغة» أو «غير عقلانية» أو «رجعية»، أو «جبانة»... إلخ، لكن هذه الصفات أو التصورات لا تقتضي موضوعة الدولة في رتبة معينة مقارنة بالآخرين، حيث تتكفل مكائنها بذلك. وتعد السمعة الوطنية أداةً مجدية تستخدمها الدول في بناء سمعتها الجيدة في المجتمع الدوليّ إبان سعيها للمكانة.

39) T. V. Paul, Deborah Welch Larson, and William Curti Wohlforth, eds., Status in World Politics (New York. NY: Cambridge University Press, 2014). P.16.

40) Jonathan Renshon, Fighting for Status: Hierarchy and Conflict in World Politics (Princeton University Press, 2017). P.39.

41) Jonathan Mercer, Reputation and International Politics (Ithaca: Cornell University Press, 1996). P.25.

أخيراً، نجد مفهوم السلطة (Authority) الذي يتماثل مع المكانة في مسألة حثّ الدول على الامتثال للأوامر، ويتميّز عنها باشتراط المشروعية؛ فبخلاف السلطة، لا يُشترط على الدول التي تحظى بمكانة معينة نيل شرعية من الآخرين للتموضع في مكانتها، أما ممارسة فاعل ما لسلطته على فاعل آخر فيتضمن شرعية ناجمة عن تقديم «الفاعل المهيمن» التزامات متعلقة بالحفاظ على النظام الاجتماعي في مقابل تقديم «الآخر التابع» الإذعان والطاعة له.

وبالتركيز على مفهوم المكانة ضمن إسهامات الحقل، يمكن الإشارة إلى ثلاث مقاربات أساسية للتعاطي مع المفهوم: أولها، المقاربة العقلانية- الأداةية (rational-instrumental approach)؛ ثانيها، المقاربة الاجتماعية- النفسية (social-psychological approach)؛ ثالثها، المقاربة البنائية (constructivism approach).

تستند المقاربة الأولى على افتراض أنّ المكانة العالية في النظام الدولي توفر للدول مكاسب مادية وتفتح المجال أمامها لتحسين تفاعلاتها الاستراتيجية وتوسيع نطاق نفوذها، وتنطلق هذه المقاربة في فهمها للمكانة من منظور صفريّ (zero-sum) بحيث ينجم عن صعود دولة ما في التراتبية الدولية انخفاضاً لمكانة دولة أخرى. يمثّل إسهام جوناثان رينشون Jonathan Renshon «النضال من أجل المكانة: التسلسل الهرمي والصراع في السياسة العالمية» (Fighting for Status: Hierarchy and Conflict in World Politics) أحد أهم المداخل المفيدة لفهم هذا التوجّه؛ حيث يشير في كتابه إلى أنّ ولوج الأعضاء الجدد في الجماعة الدوليّة يقلل من جهة قيمة المكانة نفسها، ويدفع من جهة أخرى بالدول نحو التنافس إما عبر إطلاق أحكام ذاتية متعلقة بمكانتها أو مقارنة الذات بالأقران والسعي لنيل الاعتراف من الآخرين «المهمين» significant others.⁴²

42) Jonathan Renshon, Fighting for Status: Hierarchy and Conflict in World Politics (Princeton University Press, 2017). P.140-148.

ونظرًا لتوجهاته الأدائية، يعتمد رينشون في قياسه لمكانة الدول على بيانات كمية مرتبطة بعدد الزيارات الدبلوماسية ونوعها⁴³، ويتفق رينشون مع بعض الإسهامات الواقعية التي تجادل بأنّ الحرب تعدّ أفضل السبل لتعزيز المكانة الدولية، فهي على حد قوله أحداث علنية ودرامية كفاية لنقل معلومات مؤكّدة حول قدرات الدول وقابليتها لاستخدام القوة⁴⁴، كما يعد عدم الرضا عن المكانة الدولية سببًا آخر لإشعال الصراعات المُراجعة للوضع الراهن؛ إذا قد تشعر الدول بأنّها تتموضع في مرتبة لا تتلاءم مع طموحاتها وقدراتها فتفتعل حينها الصراع لنيل مكانة أفضل.

أما المقاربة الثانية فتنتقل من افتراضات نفسية متعلقة بالطبيعة البشرية وحاجاتها الفطرية التي من بينها السعي لتحقيق الذات عبر الفخر والرفاه النفسي والشعور بالرضا عن المكانة ضمن الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وقياسًا على ذلك يسعى صناع القرار - باعتبارهم أفرادًا يمثلون دولًا - إلى موضعة بلدانهم في رتب ثلاث طموحاتهم وقدراتهم.

يجادل أنصار هذه المقاربة بأنّ المكانة ليست مجرد وسيلة، بل هي الغاية التي يصبو إليها جميع الفاعلين الدوليين. تستخلص لارسون وشيفشنيكو Larson and Shevchenko ثلاثة سبل لنيل الدول مكانة في النظام الدولي: أولها، الحراك الاجتماعي: وفيه تسعى الدول ذات المكانة المتدنية إلى محاكاة ممارسات الدول ذات المكانة العالية عبر قبول معاييرها ومؤسساتها للانضمام إلى ناديها⁴⁵. ثانيها، المنافسة الاجتماعية: وفيها تحاول الدول متدنية المكانة الانخراط في ممارسات تنافسية على غرار سباقات التسلح ضد الدول الأعلى مكانة بهدف تعديل الهرمية القائمة. ثالثها، الإبداع الاجتماعي: وفيه تسعى الدول ذات المكانة المتدنية إلى مغايرة المعايير السائدة واختراع معايير جديدة تبرز تميزها، مع احترام الهرمية

43) Ibid, p, 116-135.

44) Ibid, p. 154.

45) يشبه موجة المستقبل عند شويلر مع اختلاف هدف الدولة «المكانة» وما يثيره ذلك من أبعاد هوياتية ونفسية لا مجرد ربح مادي.

القائمة وتجنب محاولات تعديلها⁴⁶.

وأخيراً، تسعى الدول وفق المقاربة الثالثة إلى نيل الاعتراف بهويتها من قبل محيطها الاجتماعي؛ حيث تشير ميشيل موراي Michelle Murray إلى أن هوية الدولة تلعب دوراً مفصلياً في توليد توقعات معينة حول مكانتها الدولية التي تعبّر عن «هويتها المعترف بها من قبل الأقران»⁴⁷. يرتبط الاعتراف هنا بمفهوم آخر هو «الأمن الأنطولوجي» (ontological security) المتعلق باستمرارية السرد الذاتي واتساقه زمنيًا؛ فعادة ما يمنح الاعتراف الاجتماعي الدولة ثقة هويتها الاجتماعية ويعزز تبعاً لذلك أمنها الأنطولوجي وتماسك فهمها الذاتي، وفي حال لم تتلق الدولة اعترافاً بهويتها الخاصة فإن ذلك يزيد من احتمالية اتكائها على الآخرين لفهم الذات، فتقل تبعاً لذلك ثقتها بنفسها وقدرتها على تكوين مصالحها والمضي قدماً بسلوكاتها، لكن ليس هذا هو الحال دائماً، فعلى سبيل المثال في حالة دولة «غير معترف بهويتها» مثل إيران التي تمتلك سرداً ذاتياً معادياً للإمبريالية الغربية والمعايير الدولية السائدة في المجتمع الدولي، فإن ممارساتها «المقاومة/ غير المسيرة» للتيار السائد تتسق مع فهمها الذاتي، وتعزز من سمعتها الدولية⁴⁸؛ فتتضاءل تبعاً لذلك مخاطر دخولها في حالة اللاأمن الأنطولوجي.

من المهم الإشارة إلى أنّ المقاربة العقلانية الأداة- الممتثلة في إسهام رينشون- قد وُفقت في تسليط الضوء على دور الآخرين المهمين في سعي الدول لتحسين مكانتها ضمن هرمية النظام الدولي؛ إلا أنّها في الوقت نفسه تراخت في بحثها عن السبل المتاحة لنيل الدول مكانتها، واكتفت بدلاً من ذلك بالحرب والصراع كعامل مفسّر. وهو الجانب الذي

46) Deborah Welch Larson and Alekseï Shevchenko, Quest for Status: Chinese and Russian Foreign Policy (New Haven: Yale University Press, 2019). P. 6-14.

47) Michelle K. Murray, The Struggle for Recognition in International Relations: Status, Revisionism, and Rising Powers (New York, NY: Oxford University Press, 2019). P.46

(48) مصداقيتها وعزمها وهيبته.

حاولت المقاربة النفسية الاجتماعية تداركه - خصوصاً في إسهام لارسون وشيفشنيكو - عبر استعراض السبل الثلاثة لتحصيل المكانة. أما المقاربة الأخيرة فتثير مفهوم الأمن الأنطولوجي المفيد أيضاً في تفسير واقع مسaire دول المنطقة للجماعة الدولية المهيمنة، من خلال إثارة الأبعاد السرديّة والهويّانية كدوافع لتحديد المكانة هدفاً رئيسياً للمسايرة. وفيما يلي، ستعرج الورقة على مواضع فشل الواقعيّة الجديدة والمسايرة في تفسير واقع سعي دول المنطقة خلف هدف «المكانة».

فشل الواقعية الجديدة - والمسايرة - في التفسير

في هذا الجزء من الورقة نتعاطى مع الواقعية الجديدة بوصفها نظرية عامة (General Theory)، ونظرية المسايرة باعتبارها نظرية دقيقة (Specific Theories) وذلك انطلاقاً من تصنيف الفيلسوف الأمريكي لاري لودان للتقاليد البحثية (Research Traditions). يمثل مفهوم التقاليد البحثية بديلاً أكثر إيضاحاً وأكثر استقراراً في تنظيم العلاقة بين النظريات من جهة، وبين أسسها الأنطولوجية وإرشاداتها المنهجية من جهة أخرى، وذلك حينما تتم مقارنته بمفاهيم أخرى من قبيل البرامج البحثية (Research Programmes) عند الفيلسوف المجري إمري لاكاتوش، ومفهوم الباراداييم (Paradigm) عند توماس كوهن.

يعرف لودان التقاليد البحثية من خلال التمييز بين النظريات العامة والدقيقة؛ موضحاً أنّ كل تقليد بحثي يتكون من نظرية عامة وأخرى دقيقة متعددة. تقدم النظرية العامة مجموعة من الإرشادات لتطوير النظريات الدقيقة، والتي بدورها، تقدم مجموعة محددة ودقيقة من الفرضيات أو القوانين التي يمكن الاستفادة منها في تطوير توقعات تجريبية محددة أو تقديم تفسيرات مفصلة حول ظاهرة ما⁴⁹. في المقابل، تتضمن النظرية العامة افتراضات أقل قابلية للاختبار على غرار النظرية الذرية (Atomic Theory)، أو نظرية التطور (Theory of Evolution)، وما تقدمه النظريات العامة الموجودة في إطار التقاليد البحثية هو جُملة من المعتقدات المتعلقة بالكيانات والعمليات المؤسسة للمجال محل الدراسة، بالإضافة إلى جُملة من الإرشادات المنهجية لدراسة هذا المجال⁵⁰. وتتجلى وظيفة النظريات الدقيقة في تفسيرها المشكلات الإمبريقية في المجال من خلال إخضاعها إلى الالتزامات الأنطولوجية للنظرية العامة المؤسسة للتقليد البحثي، وبالتالي فإنه طبقاً لودان يمكن تعريف

49) Larry Laudan, Progress and its Problems: Towards a Theory of Scientific Growth (Barkley: California University Press, 1977). P. 71.

50) Ibid, 71.

التقليد البحثي بأنه "مجموعة من الافتراضات العامة المتعلقة بالكيانات والعمليات في المجال محل الدراسة، وأبرز السبل الملائمة لدراسة المشكلات الإمبريقية وتطوير النظريات الدقيقة لحلها"⁵¹.

بناءً على ما سبق، فإن ما نقترحه في هذه الورقة هو أنّ الواقعية الجديدة كما قدمها وولتر في كتابه نظرية في السياسة الدولية تُمثّل نظرية عامة مُرشدة للمسايرة كنظرية دقيقة، أي أنّها تقدم جُملة من الافتراضات العامة المتعلقة بالكيانات والعمليات في المجال محل الدراسة والتي تُوجب على نظرية المسايرة العمل في إطارها.

منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي - على أقل تقدير - شهد حقل العلاقات الدولية بدايات لبروز الواقعية الجديدة وأقول للواقعية الكلاسيكية كتقليدٍ بحثيٍّ سائد في المجال النظري للحقل، ولربما تطلبت هذه النقطة شيئاً من التوضيح والتبرير؛ فعند الحديث عن «التقليد» الواقعية على الأقل خلال القرن العشرين وتطور حقل العلاقات الدولية بوصفه حقلاً أكاديمياً، عادة ما تبرز الواقعية الكلاسيكية كما قدمها مورغنثاو في كتابه «السياسة بين الأمم» (Politics Among Nations) كالمُرشّح الأجدر على القيام بدور النظرية العامة؛ إلا أن ما نجادل به هنا هو أنّ افتراضات الواقعية الجديدة لُولتر استبدلت الواقعية الكلاسيكية كروية أنطولوجية للمجال السياسي الدوليّ، فمن ناحية؛ حلّت الدولة كفاعل عقلايٍّ موحد محلّ صانع القرار بوصفها الكيان الأساسي للفاعل الدوليّ، ومن ناحية أخرى استبدلت الواقعية الجديدة الدبلوماسية والفاعل بين صناع القرار بالاستجابات الميكانيكية الناجمة عن التغيرات في البنية الدولية. بعبارة أخرى، يمكن القول بأنّ صورة السياسة الدولية بوصفها نظاماً ينقسم إلى بنية ووحدات استحوذت على الخيال البحثيّ للواقعيين في إطار سعيهم لتطوير نظريات دقيقة مُفسرة لممارسات الفاعلين وتفاعلاتهم في مجال السياسة الدولية.

51) Ibid, 81.

بداية، يميّز وولتز بين القانون والنظرية، مشيرًا إلى أنّ القانون يعبر عن علاقة منتظمة بين متغيرين⁵²، في حين أنّ النظرية تُفسّر القوانين؛ أي تفسر أسباب انتظام العلاقة بين المتغيرات التي تعبر عنها القوانين⁵³. وفي موضعٍ آخر، يبين وولتز أنّ أحد الأدوار الجوهرية للنظرية هو تنظيم مجال الدراسة بما في ذلك توضيح الروابط بين أجزائه أو عناصره⁵⁴. فالنظرية وفق هذا المعنى أشبه بصورة تتشكل ذهنيًا حول مجال ذي حدودٍ مستقلة عن المجالات الأخرى؛ حتى وإن كان هذا الفصل بين المجالات غير واقعيّ، إلا أنه ضروريّ للتعامل فكريًا مع المجال محل الدراسة⁵⁵.

ينطلق وولتز من المقاربات النظامية التي كانت قد حظيت باهتمام كوكبة من باحثي الحقل⁵⁶، ومن ثم يقدم مجال السياسة الدولية بوصفه نظامًا ينقسم إلى بنية (Structure) ووحدات (Units) وذلك من خلال توظيف عدد من الافتراضات لاختزال ثراء السياسة الدولية وكياناتها وتفاعلاتها في صورة نظامية، ومن أهم هذه الافتراضات التعاطي مع الدولة باعتبارها فاعلاً موحدًا ومعظمًا لمنفعة الأمن والبقاء حصراً. وعلى مستوى البنية، اجتهد وولتز لاستخلاص رؤية مادية ضحلة لوصف طبيعة النظام الدولي؛ تارة من خلال استبعاد عوامل وتفاعلات سياسية باعتبار أنها تعود إلى مستوى الدولة أو مستوى التفاعلات بين الدول، وتارة أخرى من خلال مقابلة النظام السياسي الدولي - كما يراه - بالنظم السياسية المحلية، ويستخلص من هذه الأخيرة - كما أشرنا - أهم سمات البنية الدولية ألا وهي "الفوضى" أو غياب السلطة.

52) Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Addison-Wesley, 1979). P.1.

53) Ibid, 1.

54) Ibid, 8.

55) Ibid, 8.

56) See, Morton Kaplan, System and Process in International Politics (New York: Wiley, 1964); Karl W. Deutsch, The nerves of Government: Models of Political Communication and Control (New York: the Free Press, 1963).

يعبر وولتز عن توزيع القدرات المادية واستجابة الدول لتحولات التوزيع من خلال آلية توازن القوى الكلاسيكية ومصطلحاتها المعروفة، وذلك تماشيًا مع افتراضه القائل بأن القوى العظمى هي الوحدات الأساسية الفاعلة في النظام الدولي كونها تستأثر بالجزء الأكبر من القدرات المادية. في إطار توازن القوى يجعل وولتز من الموازنة (Balancing) والمسايرة (Bandwagoning) الاستجابات الممكنة للتغيرات البنوية مع أفضلية تلقائية للموازنة التي تعيد إنتاج توازن القوى في مقابل المسايرة التي تنحو بالنظام نحو الهرميّة وتطور علاقات السلطة، هذه الأخيرة كما بيّنا تناقض افتراضه حول غياب السلطة كخاصية أساسية للبنية الدولية.

إذن، وبالعودة إلى أدوار النظرية كما قدمها وولتز، تُنظّم الواقعية الجديدة مجال الدراسة وعناصره وما يربط بين هذه العناصر كما يلي: قوى عظمى تمثل الوحدات الرئيسة الفاعلة في النظام، تستجيب هذه الوحدات "ميكانيكيًا" لمؤثرات بنوية مادية ذات أثر "حتمي" على سلوكها، وهذه الاستجابة التلقائية بدورها ترجع إلى افتراض غياب السلطة وما يخلقه من تشابه وظيفي بين الدول نحو سعيها لضمان الأمن والبقاء، وتتنظم التفاعلات بين هذه الوحدات الفاعلة في إطار سعي كل منها لمنع الأخرى من الاستئثار بالقدر الأكبر من القدرات المادية (العسكرية، والاقتصادية، والجغرافية) لتفادي بروز أي تهديد لبقائها أو لتوازن النظام، وللقيام بذلك تمارس هذه الوحدات استراتيجيات الموازنة بما فيها التحالف مع الدول الأقل قوة والأقل تهديدًا لبقائها، وفي سعي الدول الجماعي التلقائي للموازنة يعاد إنتاج توازن النظام، وربما انتقلت تفاعلات الوحدات بنقطة التوازن هذه من محل لآخر على طيف توزيع القدرات المادية أو عدد الأقطاب في توازنات القوى المختلفة، إلا أنها لا تهدد أبدًا طبيعة بنية النظام الدولي المتمثلة في غياب السلطة.

وبالتركيز على مفهوم الفوضى، يتقصّى جاك دونيلي Jack Donnelly في دراسته المعنونة «خطاب الفوضى في حقل العلاقات الدولية» (The Discourse of Anarchy in IR) الارتحالات الدلالية لمفهوم الفوضى من خلال مراجعته 145 كتابًا نُشر في الفترة بين عامي 1895 و 1978، ويصل إلى خلاصة مفادها

أنّه حتى أواخر سبعينات القرن العشرين ظلّ مفهوم الفوضى بعيداً عن الأبعاد التحليلية والتفسيرية، وأنّ كتاب وُولتزر 1979 كان باكورة التنظير الحقيقي للفوضى الذي سيهيمن على مخيلة باحثي الحقل عقوداً طويلة⁵⁷. يفترض وُولتزر أن الفوضى لا تعني فحسب الغياب «الملموس» لحكومة عالمية⁵⁸، بل أيضاً غياب التسلسلات الهرمية المنظمة للبنية، ولهذا الافتراض البنيوي آثار تفسيرية وتحليلية مهمة تندفق على فهومات باحثي الحقل لطبيعة الحقائق الموجودة (مادياً/ موضوعياً)، وعلى تصوراتهم المتعلقة بطبيعة الوحدات المتفاعلة في النظام الدولي.

تُجمع غالبية إسهامات الحقل المتعلقة بالمكانة على أهمية «الهرمية» كمنطلق لفهم سعي الدول لتحسين مكانتها في المجتمع الدولي، ومع ذلك، فمن المهم الإشارة إلى أن استشكال الفوضى لا يقتضي بطبيعة الحال المسارعة في تبني مبدأ الهرمية كبديل بنيوي للفوضى؛ إنما يعني تسليط الضوء فحسب على الإمكانيات البنيوية الأخرى التي قد تُساهم في تقديم تفسيرات أكثر اتساقاً مع افتراض المكانة. لقد أفضى القصور التفسيري لمبدأ الفوضى إلى بروز ما يُعرف بـ«تيار ما بعد الفوضى في الحقل»؛ والذي يبحث في التسلسلات الهرمية وعلاقات السلطة على المستوى الدولي.

في هذا التيار تتجلى إسهامات ديفيد ليك David Lack التي تستشكل افتراضات التيار المُتّكِر لوجود سلطة أعلى من الدولة، وضمن هذا التيار تتموضع إسهامات الماديين على غرار وُولتزر الذي يشترط وجود سلطة مادية محسوسة، بالإضافة إلى إسهامات بعض القانونيين على شاكلة جاك غولدسميث Jack Goldsmith الذي ينطلق من افتراضات مبسطة حول عقلانية الفاعلين ليجادل من خلالها بأنّ كل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها

57) Jack Donnelly, "The Discourse of Anarchy in IR," *International Theory* 7, no. 3 (September 21, 2015): 393–425, <https://doi.org/10.1017/s1752971915000111>

58) يتجلى هنا الجانب الوضعي لُولتزر في تصوراتهِ للفوضى؛ حيث يشترط وجوداً متجسداً للحكومة يتم التعرف عليه بالحواس الخمس (مؤسسات/ مكاتب... إلخ).

دون الاحتكام إلى القانون الدولي، وأنها قد تلجأ للقانون فقط حينما يخدم مصالحها النسبية، وبالتالي فإن القانون لا يعد قييداً مستقلاً بقدر ما يمثل آلية تفاوض تحكمها المصالح وتفتشل فيها علاقات التابع والمتبوع⁵⁹.

أما ليك فتمثل إسهاماته التيار العلائقي الذي يرى بأن العلاقات الدولية تحتل علاقات سلطوية ذات طبيعة هرمية حينما تمتلك دولة مهيمنة «سلطة» على دولة تابعة⁶⁰، وهذا بالطبع يقتضي التمييز بين السلطة والقوة⁶¹؛ حيث تشير الأولى إلى امتلاك دولة ما الحق في أن تطاع، في حين تتعلق الأخرى بجعل فاعل ما يمارس ما لا يريد إكراهها، وهكذا فإن كل سلطة تتضمن بالضرورة نوعاً من القوة، في حين أن ليس كل قوة تتضمن بالضرورة سلطة. إلى جانب العلائقيين نجد إسهامات في التيار البنائي تضع السلطة كمنقوض للفوضى من خلال الحاجة بوجود تسلسل هرمي اجتماعي يشعر الفاعلون التابعون من خلاله بضرورة اتباع القواعد والمعايير والمؤسسات البيئذاتية Intersubjective⁶².

فيما يتعلق بعلاقات السلطة يتوصل يورج كوسترمانز وريكيرت هورمانز Jorg Kustermans and Rikkert Horemans بعد استقراءهما للإسهامات ذات الصلة إلى أربع تصورات حول السلطة:

59) Jack Goldsmith and Eric Posner, *The Limits of International Law* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

باعتقادنا أن هذه الحجة تعزز من فكرة وجود هرمية تعيق تجلّي دور فاعل للقانون الدولي.

60) يتجلى ذلك في ممارسة المسايرة لا في ممارسة الموازنة.

61) بمعناها المادي.

62) ينظر على سبيل المثال:

Ian Hurd, *After Anarchy: Legitimacy and Power in the United Nations Security Council* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008); and Michael N. Barnett and Martha Finnemore, *Rules for the World: International Organizations in Global Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004); John Gerard Ruggie, *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalisation* (London: Routledge, 1998).

أ- السلطة بوصفها عقدًا (as a contract): والتي تتضمن مساومة قائمة على المصلحة، بحيث يُخضع الفاعلون التابعون أنفسهم لسلطة الفاعل المهيمن بغية نيل مكاسب معينة، وتبرز هذه السلطة من خلال التفاعل النفعيّ البحث بين دولة مهيمنة وأخرى تابعة، بحيث تمنح الأخيرة الأولى الحق في الحكم بعد التفاوض على مكاسبها.

ب- السلطة بوصفها هيمنة (as a domination): يشير هذا المنطق إلى أن السلطة نتائج لمعايير فرضتها جماعات معينة فصارت تحكم دون الحاجة إلى قوة مادية؛ وفيها يخضع التابعون لمعايير الجماعات المهيمنة انطلاقًا من الاحترام والإعجاب، أما الجماعات التي تأتي الخضوع لمعايير المهيمن فعادة ما تتعرض للوصم والتهميش،⁶³ ومصدر هذا النوع من السلطة غالبًا ما تتم مأسسته في بني معينة من خلال التفاعل الخطائيّ المستمر.

ج- السلطة بوصفها انطباعًا (as an impression): وهي تتشابه مع السلطة بوصفها هيمنة من ناحية الخضوع الطوعيّ للجماعة المهيمنة، ويفترض هذا النوع من السلطة بأن تفاعل الدول التابعة مع الآخرين من ذوي الأخلاق العالية، والقواعد السلوكية السائدة، والمهارات المتفوقة؛ سيفضي إلى رضى هذه الدول بقيادة أولئك. إلا أنّ طبيعة هذا الرضى مؤقتة؛ فحين تخوض الدول التابعة هذه التجربة تحدد ما إذا كان هؤلاء يستحقون الثقة، وما إذا كان الإعجاب سيستمر أم يتوقف. في بعض الأحيان قد تتمظهر هذه السلطة في «منظومة قيمية وفكرية معينة» تمثل مصدرًا خارجيًا تتماهى معه الدول نظرًا لارتباطاتها العاطفية المتعلقة بمدى جاذبية الآخر، وخبره الأخلاقي، وتجسيده للخبرة والمعرفة.

د- السلطة بوصفها تقديسًا (as an consecration) وهي سلطة تضفي جاذبية إلى أفعال الأقوياء، ويتأني عنها مشاعر متناقضة حيال صاحب السلطة «الخوف منه والخوف من رحيله». تتموضع هذه السلطة خارج التفاعل مما يجعل تجربة الفاعلين لها أقل

63) على سبيل المثال، الدول المارقة/ المنتهكة لحقوق الانسان والحريات/ الرجعية... إلخ. وهنا من الجيد التفكير في مسألة الأمن الأنطولوجي وتضارب السرد الذاتي المحلي، والسرد الاجتماعي للهوية «المعترف به من الأقران».

قمةً مقارنة بالهيمنة، ويمكن أن يدّعي أحد الفاعلين ارتباطه بالسلطة من خلال تجسّدها فيه.⁶⁴

يعكس مفهوم السلطة كعقد الرأي القائل بأن السلطة الدولية «قضائية» وتتجلى من خلال ممارسة الدول لسيادتها وتفويضها جزءًا من هذه السيادة لدولة مهيمنة أو منظمة دولية لتتوب عنها في مسائل معينة، مع بقاء حق الدولة في إلغاء التفويض متى شاءت مما يحافظ على سيادة الدولة. أما السلطة كهيمنة، فترتبط بهيكل السلطة وترى بأن السيادة خيالية وتعتمد على اعتراف المجتمع الدوليّ بها وفقًا لمدى التزام الدولة بالمعايير المشتركة للعضوية وبالسلوك المشروع. أما السلطة بوصفها انطباعًا فتعبر عن الواقع السلطويّ في النظام الدولي، في حين تعبر السلطة كتقديس عن تفوق صاحب السلطة، وكلاهما في نهاية المطاف يعزز من سيادة الدولة.

بالانتقال إلى الدور الآخر للنظرية كما يقدمه وولترز، كأداة مفسّرة لأسباب انتظام العلاقة بين المتغيرات التي تعبر عنها القوانين؛ تبرر الواقعية الجديدة- من خلال افتراضاتها المتعلقة ببنية النظام الدولي ووحده- هذا الانتظام أنطولوجيًا و«تملاً» المساحة المفسّرة له من خلال البنية المادية للنظام التي تقوم بالجزء الأكبر من تفسير العلاقة بين المتغيرات الدولية، ومن ثم، فإن السعي لإنتاج معرفة أكثر دقة وأكثر تحديدًا حول التفاعلات الدولية انطلاقًا من الواقعية الجديدة لا يمكن إلا أن يكون محكومًا بقيودها الأنطولوجية والتفسيرية سواءً أكان ذلك حول سياسات الموازنة، أو المسايرة، أو الردع، أو غيرها.

يُسَهّل ما سبق تبرير استخدام إطار لودان- المذكور آنفًا- لتوضيح العلاقة بين الواقعية الجديدة كنظرية عامة ونظرية المسايرة كنظرية دقيقة، فالواقعية الجديدة قدمت الأرضية الأنطولوجية للسياسة الدولية؛ بما في ذلك الكيانات والعمليات في المجال السياسي الدولي،

64) Jorg Kustermans and Rikkert Horemans, "Four Conceptions of Authority in International Relations," *International Organization* 76, no. 1 (April 28, 2021): 204–28, <https://doi.org/10.1017/s0020818321000230>

بالإضافة إلى تقييدها الطرق المناسبة لدراسة المسائل الإمبريقية وتطوير النظريات الدقيقة لحلها في إطار المقاربات النظامية. وكما أشرنا سابقاً، فإن تقييم الكفاءة التفسيرية لنظرية المسايرة ينبغي أن ينطلق من هذا المستوى وما يحمله من قيود على تطوير رؤى أكثر ثراءً لأسباب ومآلات المسايرة.

أولاً، من المهم الإشارة إلى أنّ الواقعية الجديدة لا تقدم في الحقيقة ما يمكن اعتباره "حقائق جديدة" (Novel Facts) حول السياسة الدولية، والتي تمثل أحد معايير تقييم البرامج البحثية عند لاكاتوش⁶⁵، فالموازنة، والمسايرة، والمصلحة الوطنية، والسعي نحو القوة... إلخ جميعها سابقة على الواقعية الجديدة، بل ما قدمته الواقعية الجديدة، كما ذكرنا ما هو إلا استبدال للأرضية الأنطولوجية التي تشهد هذه التفاعلات من أرضية اجتماعية إلى أخرى ميكانيكية-نظامية، ويظهر ذلك بشكل جليّ عند مقارنة مقارنة كلّ من الواقعية الجديدة عند وولتر والواقعية الكلاسيكية عند مورغنتا، خاصة رؤية كلّ منهما لتوازن القوى، ففي حين لا يعبرّ توازن القوى عند وولتر إلا عن توزيع القدرات المادية- على الأقل جوهرياً- يقدم مورغنتا مقارنة ذات أبعاد اجتماعية وإمكانات لتطوير رؤى علائقية تتعدى التفاعلات المادية، بل وتحدد افتراضات غياب السلطة ما يسمح، بدوره، بتطوير طيف أوسع من أشكال المسايرة.

يشير مورغنتا في كتابه "السياسة بين الأمم" إلى أن وجود جُملة من الدول الساعية للحفاظ على الوضع الراهن وأخرى رامية إلى الإطاحة به؛ يُفضي بالضرورة إلى بروز توازن للقوى، ويؤكد مورغنتا على أنّ سعي الدول للقوة وما ينجم عنه من توازن للقوى لا يمثل أحد الاختيارات المتاحة في السياسة الدولية بقدر ما يُعد الشكل الوحيد الممكن في هذه

65) Imre Lakatos, *The Methodology of Scientific Research Programmes*, (Philosophical Papers: Volume 1), J. Worrall and G. Currie (eds.) Cambridge: Cambridge University Press. P. 33.

البيئة⁶⁶، ويقترح أيضاً، أن عدم نجاح توازن القوى في تحقيق الاستقرار في السياسة الدولية لا يعود إلى الآلية نفسها، بل إلى حضور أو غياب شروط نجاح التوازن في إطار مجتمع من الدول ذات السيادة، بالإضافة إلى حكمة رجال الدولة⁶⁷.

علاوة على ذلك، يقارن مورغنثاو بين توازن القوى كنظام اجتماعي وبين ما يسمى بنقطة التوازن (Equilibrium) في النظم الميكانيكية، موضحاً أن الهدف الأساسي من توازن القوى ليس الوصول إلى نقطة الاستقرار فحسب، بل أيضاً الحفاظ على وحدات النظام- أي الدول ذات السيادة- مما يتطلب مهاماً اجتماعية للحفاظ على هذا التوازن⁶⁸، وعليه، يقترح أنّ توازن القوى كآلية مجردة عن بعدها الاجتماعي والدبلوماسي لا يمكن أن تنجح في تحقيق أهدافها، خاصة هدف الحفاظ على سيادة الدول الذي يتطلب إجماعاً أخلاقياً على بقاء الدول (State Survival) لبناء منظومة لتوازن القوى؛ بمعنى الاتفاق على أنه مهما كانت نتيجة الحروب فإن أطرافها ستظل دولاً ذات سيادة⁶⁹. مع ذلك، لا يخفي مورغنثاو تحيزاته، حينما يذكر بوضوح أن ذلك الإجماع الأخلاقي ينبع من تشارك قيم الحضارة الغربية بما في ذلك قيم المسيحية⁷⁰.

إذا وضعنا تحيزات مورغنثاو جانباً لوهلة، نستطيع أن نرى مساحة نظرية أكثر رحابة من تلك التي قدمها وولترز لتطوير نظريات دقيقة حول تفاعلات السياسة الدولية، حيث يأخذ مورغنثاو بالاعتبار الأبعاد الاجتماعية والقيمية مما يفتح مجالاً أمام استفادة النظريات الدقيقة وعلى رأسها نظرية المسايرة منها، حيث تقترح هذه الأبعاد أن المسايرة قد تتطلب تنازلات قيمة وليس مجرد خدمات عسكرية وسياسية، وهذه التنازلات لا يمكن ملاحظتها

66) Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, 1948. P.125.

67) Ibid, 127.

68) Ibid, 127.

69) Ibid, 162.

70) Ibid, 164.

إلا عند ملاحظة النظرة الهرميّة التي تتفاعل من خلالها القوى العظمى مع الدول الأخرى المتوسطة والضعيفة، والتي لا تُعدُّ فواعل رئيسة في توازن القوى. هذه العلاقات الهرمية تتعدى اعتبارات القوة المادية إلى اعتبارات أخرى اجتماعية وثقافية تتمحور حول الإدماج في قيم الحضارة الغربية، مع الأخذ بالاعتبار التحولات القيمية في محتواها.

انطلاقاً من الافتراضات السابقة لمورغنتاو يُمكن استخلاص النتيجة الآتيتين:

أولاً، أنّ توازنات القوى ليست مجرد توزيع للقدرات المادية، بل تفاعلات ذات أبعاد اجتماعية وثقافية.

ثانياً، أن تفاعل القوى العظمى مع القوى المتوسطة والضعيفة يتضمن عملية إدماج في منظومة معينة من القيم في إطار هرمية اجتماعية. وهذا كله بالطبع، يتعدى المساحة التي تقدمها الواقعية الجديدة لتطوير نظريات حول المسألة.

وبالتركيز على النتيجة الأخيرة، يمكن الإشارة إلى أنّ وولتر كان قد قدّم مصطلحي الإدماج أو التنشئة (Socialization) والمحاكاة (Imitation) في نسخته من الواقعية الجديدة؛ إلا أنّ هناك ما يشبه الإجماع بين منتقدي وولتر على أنه لم يطور هذه المصطلحات بشكل كافٍ⁷¹، ولربما كان التعليق الأكثر تعبيراً عن استخدام وولتر السطحيّ لهذه المصطلحات ما قدمه ديفيد ديسلر David Dessler متسائلاً: ”الإدماج في ماذا؟“⁷² في إشارة منه إلى غياب الأبعاد الفكرية والاجتماعية عن مفهوم وولتر لبنية النظام الدولي. في هذا السياق يمكن القول بأنه بدلاً من أن تشير هذه المصطلحات إلى مفاهيم تلعب دوراً وصفيّاً وتفسيريّاً لعمليات ذات أدوار سببية في واقع السياسة الدولية؛ بدا وكأن استخدامه لمصطلحيّ الإدماج والمحاكاة مجرد حيلة نظرية تبرر حتمية استجابة وحدات

71) Cameron G. Thies, “State Socialization and Structural Realism”, Security Studies, 19:4, 689–717.

72) David Dessler, “What’s at Stake in the Agent–Structure Debate?,” International Organization 43, no. 3 (1989): 441–73, P. 460.

النظام لبنيته، إذ لا يمثل كل من الإدماج والمحاكاة أكثر من مجرد (تعلم) القادمين الجدد طرق وأساليب الاستجابة لتوزيع القدرات المادية، ومن هنا استطاع وُولتزر أن يفترض تشابه استجابة الوحدات لمؤثرات بنية النظام، ولو أنه قدم معالجة أعمق لعمليات الإدماج والمحاكاة لاضطر حينها إلى التعامل مع معتقدات، وأفكار، ودوافع الفاعلين المختلفة، وهو ما لا يستطيعه إطاره النظري النظامي وبنيته المادية الحتمية وما يتطلبه هذا الإطار من التعاطي مع الدولة بوصفها فاعلاً موجِّداً معظماً لمنفعة الأمن والبقاء.

إنّ افتراضنا سعي الدول للمكانة الدوليّة غير وثيق الصلة بما تحوزه هذه الدول من قدرات مادية (عسكرية/ اقتصادية...)، بل يرتبط في المقام الأول بعلاقتها مع الآخرين⁷³. يؤكد رينشون على ذلك حين يجادل بعدم أولوية التسلسلات الهرمية ذات الطبيعة المادية «الموضوعية» في سعي الدول للمكانة؛ إذ أنّ المكانة تتضمن بُعداً إدراكياً يُبنى وفق معتقدات مشتركة بين الفاعلين،⁷⁴ وتلعب هذه المعتقدات دوراً جوهرياً في موضعتهم ضمن التسلسل الهرمي للمكانة، فكلما تشارك عدد أكبر من الفاعلين للمعتقدات المتعلقة بمكانة فاعل ما، كان لتصوراتهم أثر أوضح على تموضع هذا الفاعل في رتبة معينة، إلى الحد الذي قد يدفع بالفاعل المتموضع في مكانة معينة نحو تغيير معتقداتهم إن هو أراد نيل اعترافهم والرُّقيّ بمكانته في تراتبية مجتمعه الدولي، وتعدُّ مسألة الاعتراف بالذات جوهريّة في فهم سعي الدول لتحسين مكانتها، وهي مسألة تثير العلاقة بين سلوكات الفاعلين وتفضيلاتهم وهوياتهم.

كانت الواقعية الجديدة- وبطبيعة الحال المسايرة- قد انطلقت من افتراض أن الدولة

73) سواءً أكانوا من الأقران الإقليميين الذين قد تتنافس معهم الدولة لتبرز نفسها وتبني سمعتها فتتال المكانة المرجوة، أو قد يكونوا من الآخرين «المهمين» الذين تسايروهم الدولة طلباً للعضوية في ناديهم.

74) Jonathan Renshon, Fighting for Status: Hierarchy and Conflict in World Politics (Princeton University Press, 2017). P.21.

مع ذلك نختلف مع رينشون في أن الحرب هي السبيل لنيل المكانة، ونرى بأن هناك سبباً أخرى من بينها «السمة الوطنية» السالف مناقشتها.

فاعل موحد تتمحور استجابته للبنية الفوضوية والمادية في تعظيم أمنه وبقائه، فتأتى عن ذلك أن تعامل باحثي العلاقات الدولية مع الدولة اقتصر في استشكاهم *problematize* لمستوى سلوكها *action* دون مراجعتهم لطبيعة مصالحها أو هوياتها، ونتيجة لذلك فإن تعامل الواقعية مع المسايمة ظلّ يترنح في مستوى السلوك (مع وولتز وولت)، وفي أحسن أحواله في مستوى المصلحة (مع شويلر)⁷⁵، في حين أن افتراضنا للمكانة هدفًا للمسايمة يستلزم أشكالتنا للمستويات الثلاثة (سلوك الدولة، ومصالحها، وهويتها)، علاوة على ذلك، يترتب على افتراضنا المكانة هدفًا للمسايمة إعادة النظر في معنى الأمن عند كلٍّ من وولتز و وولت، حيث يبرز مفهوم الأمن الأنطولوجي كبديل أكثر جدوى من الأمن المادي، إذ يتسق مع الطبيعة الاجتماعية للاعتراف بالذات وسعي الدول للمكانة من جهة، ويثير من جهة أخرى مستوى مصالح الدول وهوياتها.

تقدم جنيفر ميتزن Jennifer Mitzen منظورًا للهوية يخضع للنظرة العلائقية *relational*⁷⁶ ويُعلي في الوقت نفسه من أهمية التفاعلات الاجتماعية الروتينية مع الآخرين المهمين *significant others*، حيث يمنح هؤلاء «الأنا» تقييمات إيجابية أو سلبية تعد مفصلية في تكوينها لهويتها الذاتية، بحيث لو كانت الهوية الذاتية والهوية المعترف بها اجتماعيًا في حالة من التوتر، فإن الأنا ستعالج هذا التوتر من خلال الإبقاء على الهوية المعترف بها اجتماعيًا⁷⁷.

وفق نفس المنطق يشير إريك رينغمار Erik Ringmar إلى أنّ سعي الفاعلين خلف أمنهم الأنطولوجي يبدأ بسردهم رواية ذاتية يتلمسون من خلالها آراء الآخرين

(75) وحتى شويلر نفسه لم يستشكل مستوى المصلحة بافتراض يغيّر التصورات الواقعية للفاعل؛ إذ أن الربح لا يزال ضمن نطاق الأبعاد المادية والموضوعية.

(76) فكرة مفادها أن بناء هوية الذات قائم على التعارض مع الآخر.

77) Jennifer Mitzen, "Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma," *European Journal of International Relations* 12, no. 3 (2006): pp. 341-370, <https://doi.org/10.1177/1354066106067346>.p.354, 359.

حيالهم؛ إذ يريهم الفاعل ما يعتقد أنه عليه، فيعلمه الآخرون من خلال تفاعلهم الرمزيّ معه ما إذا كان اعتقادهم الذاتيّ مقبولاً أم لا؟ إذا تم الاعتراف برواية الفاعل عن ذاته؛ فستكون لديه نسخة أوليّة عن الهوية التي يمكنه الاستمرار باستخدامها في تفاعلاته الاجتماعيّة.⁷⁸

من جهة أخرى، يعدُّ الاقتصار على البعد الماديّ وتغييب الأبعاد الثقافية والاجتماعية عند تصور بنية النظام الدولي ستاراً يحجب إمكانات تطوّر علاقات هرمية بين الوحدات الفاعلة، حيث تحافظ المادية على خاصية «غياب السلطة» التي تمثل - كما أشرنا سلفاً - منطلقاً للتنبؤ حول السياسة الدولية عند وولتز وكثير من الواقعيين.

مع ذلك، فإن الكشف عن هذا الستار يتطلب نظراً علائقياً لتوزيع القدرات المادية كما يقترح وولتز نفسه عند دفاعه عن الطابع البنيويّ لنظريته، حيث أشار إلى «أنّ القدرات المادية للدولة تعدُّ خاصية لها، إلا أنّ توزيع القدرات في النظام ليس كذلك. وهذا التوزيع ليس مجرد قياس لإجمالي (Aggregate) القدرات في النظام، بل هو قياس علائقي (Relational)، فتوزيع القدرات لا يمكن أن يتحقق إلا علائقياً»⁷⁹. في تعليقه حول دفاع وولتز عن الطابع البنيوي لنظريته، يؤكد كولن وايت Colin Wight في كتابه «الفاعلون، البنى، والسياسة الدولية: الأنطولوجيا بوصفها سياسة» Agents, Structures and International Relations: Ontology as Politics على أن هذا "يعدُّ بوضوح رؤية علائقية للبنية... إذ تعتمد على علاقات الاختلاف بين القدرات المتعددة التي تملكها الدول. وهذه الاختلافات هي ما تشكل توزيع القوة في النظام... إلا أن وولتز لا يأخذ بعين الاعتبار سوى تكوينات معينة للقوة، من خلال تعريفه للقوة بشكل ضيق ومادي" ⁸⁰. هذا السياق العلائقيّ لتوزيع القدرات يفتح

78) Erik Ringmar and Thomas Lindemann, eds., The International Politics of Recognition (London: Paradigm Publishers, 2011). P.3.

79) Colin Wight, Agents, Structures, and International Relations: Politics as Ontology (Cambridge: Cambridge University Press, 2006). p. 132.

80) Ibid, 132.

المجال للتفكير في تكوينات وضروب أخرى للقوة، كتلك التي اقترحها على سبيل المثال كل من مايكل بارنت وديفيد دوفال والتي تتضمن القوة المؤسسية والبنوية والإنتاجية⁸¹، وبهذا فإن بروز علاقات الاختلاف القيمة والاجتماعية تتيح للباحثين إمكانية استشكال افتراض غياب السلطة أو عدم قابلية البنية لتطوير علاقات هرمية.

إنّ ما تقدم من استكشافٍ للأبعاد الفكرية والاجتماعية المُغيبية في إسهامات وولتر سواءً على مستوى البنية أو مستوى العمليات الإدماجية؛ يقودنا بالضرورة نحو تجاوز قيود الواقعية الجديدة المتعلقة بتطوير فهومات أعمق حول ممارسة المسيرة في السياسة الدولية، إلا أن استثمار هذه الأبعاد وما تحمله من عمليات يتطلب أيضًا استشكالًا للإطار الزمنيّ للتعامل مع المسيرة بوصفها (قرارًا لحظيًا للتعامل مع تهديدات وشيكة، فلو أننا تجاوزنا قيد الفوضى باحتمالية تطور علاقات هرمية سلطوية ذات أبعاد فكرية واجتماعية، فإن ذلك سينعكس على نظرية المسيرة إيجابًا حيث يفتح المجال أمام تحلي طيف من الإمكانيات أو المراحل التي قد تبدأ بالخضوع الإكراهي إلى مصدر التهديد عسكريًا وتنتهي بالسعي نحو المكانة الاجتماعية من خلال الخضوع قيمًا للآخر المهم. أي أنّ المسيرة حينما تتجاوز قيود الواقعية الجديدة الوولترية من افتراضات حول غياب السلطة والاكتفاء بالتكوينات المادية للقوة؛ قد ترتبط بدوافع ومحفزات متعددة تتضمن السعي إلى البقاء والأمن، ثم السعي إلى المكاسب الاقتصادية، ومنها إلى الاجتماعية والعاطفية. وعلى كل حال، لا يمكن استخلاص تفسيرات حول ممارسة المسيرة ومداهما من بنية النظام الدولي حصراً، سواء أكانت هذه البنية مادية أم فكرية، أي أنه لا يمكن لهذه التفسيرات أن تمر من فوق ”رؤوس“ الفواعل في السياسة الدولية (دوافعهم، معتقداتهم، بل حتى عواطفهم).

في محاولته للدفاع عن نظريته أشار وولتر إلى أنّ هدفه يكمن في تطوير إطار نظري متعلق بالنظام الدولي والقيود و/أو الفرص المتأتية عن بني مختلفة لهذا النظام، وليس حول

(81) مقصود قوة إنتاج المعاني، يُنظر:

Michael Barnett and David Duvall, “Power in International Politics”, International Organization, Vol 59, No. 1, (Winter, 2005). pp 39-75.

السياسة الخارجية للدول⁸². مع ذلك فإن افتراضاته حيال الدولة كفاعل موحد معظم لمنفعة الأمن حصراً يعطي أولوية أنطولوجية وتفسيرية لهذه البنية؛ مما يجعل من الدول مجرد منصة لإعادة إنتاج التأثير السببي للبنية المادية بشكل يعقد من عملية تطوير نظريات دقيقة حول استجابة الدول لواقع السياسة الدولية، بل إن وولترز، يجعل من مراجعة الأولوية الأنطولوجية للبنية المادية أمراً غير مقبول نظرياً؛ فيما أن تتصرف الدول بعقلانية وفق المنطق السببي الذي يُعطي من شأن البنية المادية أو أن تكون فاعلاً غير عقلائي. فعلى سبيل المثال، عند مناقشته للمسايرة، يجادل وولترز بأن الحاجة الملحة لطلب الأمن وضمان البقاء تجعل من مسايرة مصدر التهديد - وليس موازنته - سياسة غير عقلانية خاصة تلك التي تحفزها الاستفادة من المكاسب المتوقعة من ظهور وصعود الدولة التوسعية، وهنا، قد تتفق معه على الثانية، إلا أننا نختلف معه في الأولى. أي أننا قد نتفق معه على أن مسايرة مصدر التهديد ممارسة غير عقلانية، إلا أننا سنحتاج لتفسير هذه الممارسة غير العقلانية، والتعرف على أسبابها ونتائجها؛ تطوير نظرية دقيقة للمسايرة، وهو أمر متعذر في ظل أرضية أنطولوجية وتفسيرية "فقيرة" كتلك التي قدمها وولترز في واقعته الجديدة.

في هذا المستوى من مساءلة الكفاءة التفسيرية لنظرية المسايرة، فإن الفشل في التفسير لا يعني مجرد مشكلة بحثية، بل تشويهاً Distortion للواقع، ويكون الأمر أكثر إشكالاً حينما تُشكّل هذه النظريات - على الأقل جزئياً - فهم الفاعلين لممارساتهم في الواقع وشروط إنتاجهم لهذه الممارسات، وهذا يرجع إلى الطبيعة التأويلية الجزئية للعالم الاجتماعي والتي تجعل من هذا الفهم أساساً لإعادة إنتاج الشروط الفكرية لهذه الممارسات. فنظريات العلاقات الدولية في أحد معانيها - كما يقترح كل من كريستيان ريوس - سميت ودنكن

82) Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Addison-Wesley, 1979). P.71.

سنايدل - ما هي إلا خطاب عمليّ (Practical Discourse)⁸³ للإجابة عن سؤال: "ماذا نفعل؟" (How should we act?)⁸⁴ في السياسة الدولية؟

غير أن التشويه في مستوى فهم ممارسة المسائرة يمكن عزوه إلى الفقر الأنطولوجي والتفسيرية للواقعية الجديدة، والذي يخفي بدوره كثيرًا من الإلغاء (Omission) والتهميش (Marginalization) لكيانات وعمليات وخصائص وأدوار مختلفة في مجال السياسة الدولية. ومن أهم "الإلغاءات" التي تنتج عن الواقعية الجديدة؛ حصر الفواعل الرئيسة في القوى العظمى، وهو حصرٌ قد يكون مناسبًا عند تطوير نظرية لتوازن القوى وليس نظرية للسياسة الدولية كما يقترح عنوان كتاب وولترز "نظرية في السياسة الدولية". وإذا كانت النظريات تقدم إجاباتٍ عن سؤال (ماذا نفعل في السياسة الدولية؟) كما أشرنا، فإن إجابة الواقعية الجديدة للقوى المتوسطة والدول الضعيفة، هي: (لا تفعلوا شيئًا! ... بجانب ربما خضوعكم لنتائج تفاعلات القوى العظمى). تهمّش الواقعية الجديدة - كما أوضحنا - عمليات الإدماج والمحاكاة ذات الطابع الاجتماعي والفكري، وتركز فقط على التفاعلات المادية وتكوينات القوة المادية؛ مما يقيد أيّ إمكانات لتطوير تكوينات للقوة تكون منبثقة عن الأبعاد الاجتماعية والفكرية، بل وتقيّد أسباب وأشكال ومآلات المسائرة الممكنة في السياسة الدولية، والأهم من هذا وذاك تقديم صورة مشوهة لواقع المسائرة، وفهومات مشوهة لشروط إنتاج وإعادة إنتاج المسائرة لدى الفاعلين في السياسة الدولية.

83) Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, *Between Utopia and Reality: The Practical Discourses of International Relations*, in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.) *The Oxford Handbook of International Relations*, (Oxford: Oxford University Press).

84) يستخدم المؤلفان هذه الصيغة لاقتراح تجاوز الحدود بين النظريات الإمبريقية والنظريات القيمية في العلاقات الدولية.

نقترح في هذا الجزء من الورقة أن مفهوم (الركون) القرآنيّ يمثّل بديلاً أكثر رحابة من مفهوم المسابرة، كما يقدم صورة أكثر شموليّة لعلاقات دول المنطقة بالقوى العظمى وسلوكاتها المتجليّة في ظل هذه العلاقات؛ إذ يتمتع مفهوم الركون بثناء توصيفيّ يسمح بتطوير بني تفسيرية أكثر قرباً من واقع العلاقات السلطوية "الهرميّة" في السياسة الدولية. ولا شك أن الركون يُعطي كذلك إرشادات منهجية تتمايز عن تلك التي قدمها وولترز، خاصة في العلاقة بين التوصيف والتفسير، والمقايضة غير الضرورية بينهما. لكن قبل الخوض في بيان القيمة المضافة التي يقدمها هذا المفهوم في وصف حالة المنطقة؛ من المهم الاطلاع على دلالاته في التراث الإسلاميّ لترجيح أكثر هذه الدلالات قدرة على إفادة حقل العلاقات الدوليّة.

في البداية، من المهم الإشارة إلى أنّ مداخله الظلمة لدفع الضرر أو اجتلاب المنفعة العاجلة للأمة لا يمكن اعتبارها ركناً⁸⁵، وكذا لا يمكن اعتبار ما اختلف فيه العلماء من استعانة المسلمين بأهل الكفر إبان الحروب ركناً⁸⁶. فما هو الركون إذن؟ يأتي الركون في القرآن الكريم في أربعة مواضع، اثنان منها في سورة هود، وآخران في سورتيّ الإسراء والذاريات، ففي هود يقول تعالى على لسان نبيّه لوط حينما أراد قومه أن يخزوه بضيوفه⁸⁷: (لو أنّ لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد)⁸⁸؛ وفيها يتغي لوط أن يملك من القوة ما يذود به عن ضيوفه، أو أن يلجأ إلى حليف/حلفاء يمنعونه وضيوفه من قومه.⁸⁹ وهذا المعنى قريب مما ورد في سورة الذاريات، حين قال تعالى: (فتولى بركنه وقال ساحر أو مجنون)⁹⁰؛ إذ فسّر

(85) وذلك بحسب فخر الدين الرازي الشافعي. يُنظر: محمد بن الوزير اليماني، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم. حققه شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، ج2، 1992. ص. 189.

(86) رخص الحنيفة والحنابلة والشافعية الاستعانة بأهل الكفر ضمن شروط منها: الغلبة للمسلمين، والأمن من الخيانة، والضرورة... وغيرها. في حين لم يرخّص المالكية والظاهرية ذلك. حول الرخصة يُنظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار (سورة هود)، ج12، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص. 143.

(87) الذين هم ملائكة مرسلون من الله تعالى.

(88) سورة هود، آية 80.

(89) يذكرنا ذلك في حقل العلاقات الدولية بمالتين: التوازن الذاتي، وتوازن القوى/ المسابرة. ففي الأولى، تقوم الدولة بتحسين قدراتها الذاتية للدفاع عن نفسها وفق منطق الاعتماد على الذات، وفي الثانية، قد تتحالف الدولة مع بعض أقرانها ضد القوة المهيمنة (توازن القوى)، أو قد تتحالف مع القوة المهيمنة لتوفير الحماية ضد التهديدات (مسابرة).

(90) سورة الذاريات، آية 39.

ابن زيد ومجاهد وابن عباس والجوهري الركن هنا بأنه: المنعة والعشيرة والجند.

أما الورود الثاني فقد أتى في سياق أمره تعالى لنبيه محمد أن يستقم - هو وأمته - على طريق الحق دون طغيان أو ركون، إذ يقول سبحانه: (فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا إنه بما تعملون بصير)، ثم يقول (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون)⁹¹. أما الطغيان فمرجح حدوثه عند زيادة القوة المادية التي قد يصاحبها شيء من الاستغناء والتكبر، وأما الركون فعادة ما يقتزن بالوهن الماديّ المُلجئ لموالة الآخر القويّ. وفي هاتين الآيتين اقتران للأمر بالاستقامة والثبات على طريق الحق بالنهي عن الطغيان والركون، وهذا الأخير نلمحه في سورة الإسراء عندما خاطب تعالى نبيه محمد، قائلاً: (ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً)، أي لولا أن ثبته الله بالعصمة والعزم على الاستقامة في طريق الحق؛ لمال إلى المشركين ميلاً قليلاً - لم يقارب حتى أن يقع -⁹².

وقد تنوعت دلالات الركون بين أواسط العلماء؛ فمنهم من حمله على معنى الإذعان والإدهان⁹³، ومنهم من حمله على معنى الطاعة⁹⁴، أو الاستناد والاعتماد⁹⁵، أو أدنى الميل،

(91) سورة هود، آية 113.

(92) يشير الطاهر بن عاشور في تفسير سورة الإسراء، آية 74، في التحرير والتنوير: «رُكُونُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِمْ غَيْرُ وَاقِعٍ وَلَا مُقَارِبٍ الْوُقُوعِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ قَدْ تَقَدَّمَ بِأَرْبَعَةِ أُمُورٍ، وَهِيَ: لَوْلَا الْإِمْتِنَاعِيَّةُ، وَفِعْلُ الْمَقَارَبَةِ الْمُقْتَضِي أَنَّهُ مَا كَانَ يَفْعُ الرُّكُونُ وَلَكِنَّ يَفْعُ الْإِقْتِرَابُ مِنْهُ، وَالتَّخْفِيرُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ شَيْئًا، وَالتَّقْيِيلُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ قَلِيلًا».

(93) أشار ابن زيد إلى أن الركون في قوله تعالى: (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) يعني الإذعان وهو ألا يُنكر على أهل الشرك كفرهم. يُنظر: مكي بن مختار الأندلسي القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج5، جامعة الشارقة، 2008، ص3479. وكذا هو معنى الإدهان حيث قرأ: (ودوا لو تدهن فيدهنون)، وذكر بعدها أن الركون يعني عدم إنكار ما قالوا من عظيم الكفر. وهو قول السدي أيضاً. يُنظر: تفسير الطبري، ج15، ص501؛ نجم الدين الحنفي، التيسير في التفسير، ج8، دار الباب للدراسات وتحقيق التراث، 2019، ص281.

(94) أشار قتادة إلى أن الركون قد يأتي بمعنى «ولا تطيعوهم»؛ يُنظر: تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، دار الكتب المصرية، ص108.

وكذلك قال عكرمة: هو طاعتهم؛ يُنظر: تفسير السمعاني، ج2، دار الوطن للنشر، ص464.

(95) فتأتي آية (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا) لتعني: ولا تستندوا إليهم فتجعلوهم ركناً لكم، وتعتمدوا عليهم فتفروهم على ظلمهم وتالوهم في سياستكم الحربية أو أعمالكم الملتية. والركون إلى الشيء يعني الاستناد إلى الجانب القوي منه؛ ففي قصة لوط - عليه السلام - أتى الركون في آية (لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد). والركن هو الجانب الأقوى من الشيء وما تقوى به المرء من ملك وجند. وهكذا فُسّر قوله تعالى: (فتولى بركنه وقال ساحر أو مجنون)؛ أي أن فروعون أعرض عما أتى به موسى من خلال اعتماده على جنوده وتقويّه بهم. يُنظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار (سورة هود)، ج12، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص140.

أو السكون، أو الرضا، أو الاطمئنان، أو المحبة⁹⁶. من بين هذه المعاني يقدم رشيد رضا مدخلاً مغايراً يرى فيه أنّ «الميل والسكون والاطمئنان والاعتماد؛ من لوازم معنى الركون ولا تحيط بحقيقته، وأقواها آخرها»⁹⁷. تعليّقاً على ذلك أشار معتر الخطيب أنّ رشيد رضا قد أعلى من شأن الاعتماد على حساب الميل، ورأى أنه من الضروري النظر في درجات الميل الممكنة للحفاظ على مساحة حركة تحتل ضرورات السياسة التي قد تقتضي «مخالطة» الظالمين، مقترحاً درجات الميل عند ابن تيميّة - رحمه الله - (الميل القلبيّ، والانحياز والاصطفاف، والتشبه) كمدخل مفيد للحفاظ على مساحة المخالطة هذه⁹⁸. ونحن إن

(96) الميل: حيث فسّر الزمخشري الركون «بالميل اليسير» لمن وُجد منهم الظلم، المصدر نفسه. ينظر: معتر الخطيب، الركون إلى الظالمين وضرورات السياسة (4). الجزيرة نت، 2022. يشير الزمخشري إلى أن الركون يشمل الانقطاع إلى الظالمين «ومصاحبتهم ومجالستهم، وزيارتهم ومداهنتهم والرضا بأعمالهم، والتشبه بهم والترزي بزيتهم، ومد العين إلى زهرتهم، وذكرهم بما فيه تعظيم لهم». ونحن إن كنا لا نتفق معه على أنّ هذا الوصف يعبر عن ميل يسير؛ إلا أنه قطعاً لا يصل حد الركون الكامل، فالإعجاب والتمني لا يعادل المحبة. وقد تبعه في معنى الميل اليسير القاضي ناصر الدين عبد الله عمر البيضاوي؛ ينظر: تفسير البيضاوي، ج3، ص266. ومن قبلهما ربط سفيان الثوري الركون بمن: لاقَ للظالمين دواءً، أو برى لهم قلعاً، أو ناولهم؛ يُنظر: نجم الدين الحنفي، التيسير في التفسير، ج8، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، 2019، ص280.

- السكون: وقد يأتي الركون بمعنى السكون للشيء، حيث فسّره الفيروز آبادي في قاموسه بالميل إلى الشيء والسكون له. وكذلك قال ابن حيان في تعليقه على قوله تعالى: (ولا تركزوا إلى الذين ظلموا) أي: لا تسكنوا. يُنظر: نجم الدين الحنفي، التيسير في التفسير، ج8، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، 2019، ص281.

- الرضا: فقد فهم أبو العالية الرياحي الركون بأنه الرضى بأعمال الظلمة؛ فقال (ولا تركزوا إلى الذين ظلموا) أي: لا ترضوا أعمالهم. ينظر: تفسير الطبري، ج15، ص500. وقال الرازي: الركون المنهي عنه عند المحققين هو الرضى بما عليه الظلمة من الظلم، وتحسينه لهم؛ محمد بن الوزير البماني، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم. حققه شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، ج2، 1992، ص189.

- الاطمئنان: وفي القاموس المحيط تبعاً للصحاح: ركن إليه: مال وسكن... والركون من مال إلى الشيء واطمأن إليه، والاطمئنان أقوى من السكون. ينظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار (سورة هود)، ج12، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص140.

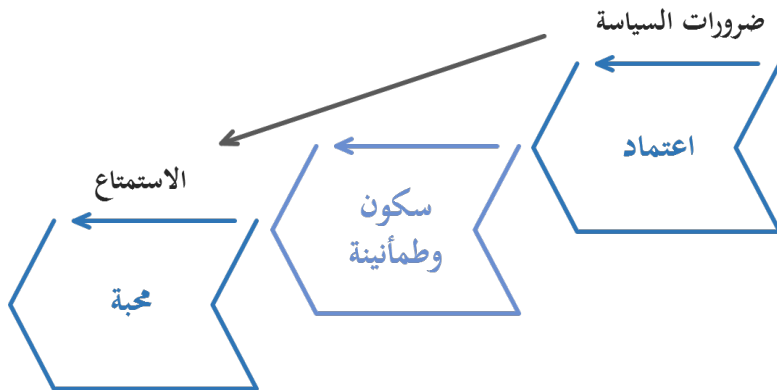
- المحبة: قد يحمل الركون معنى المحبة، حيث قال الواحدي: الركون السكون إلى الشيء، والميل إليه بالمحبة، وقال ابن عباس لا تميلوا، يريد في المحبة ولين الكلام والمودة؛ يُنظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص212.

(97) معتر الخطيب، الركون إلى الظالمين وضرورات السياسة (4). الجزيرة نت، 2022.

(98) معتر الخطيب، الركون إلى الظالمين وضرورات السياسة (4). الجزيرة نت، 2022.

كنا نتفق مع الخطيب على أهمية مفهوم الميل هنا وطبيعته المرحلية، إلا أننا بخلافه نُبقي على معاني الإمام رشيد رضا الأخرى: السكون والاطمئنان والاعتماد ونضيف لها المحبة والمحاكاة. بحيث يعني الركون: الميل إلى القوة، مقترحين أن هذا الميل يتسم بطبيعة مرحلية تجسد مستويات عمق الركون من الأكثر سطحية «الاعتماد» إلى الأكثر عمقاً «المحبة والمحاكاة» مروراً بالاطمئنان والسكينة والتي تمثل في هذه الصيغة مرحلة تتوسط الاعتماد من جهة والمحبة والمحاكاة من جهة أخرى، وتقدم هذه الصيغة معالجة أكثر شمولية لما تحمله من إمكانات توصيفية وتفسيرية مهمة في واقع السياسة الدولية.

وربما اختلف هذا عن أكثر الإسهامات الأخرى التي ينصب تركيزها إما حول معنى الميل أو معنى الاعتماد، فنحن - كما في الشكل التوضيحي أدناه - سنقدم صيغة أولية تفترض «معالجة مرحلية للركون»؛ أولى هذه المراحل هي الميل إلى الظالم (اعتماداً) على قوته العسكرية كضرورة سياسية تدفعها الحاجة إلى تحقيق الأمن المادي. وفي درجة ما من هذا الاعتماد يعبرُ الفاعل عتبة المرحلة الثانية (السكون والطمأنينة) فيميل حينها للظالمين راضياً بما تنتجه القوة الأمنية/الاقتصادية من منافع تُدخله في شبكة مؤسساتية معقدة؛ يتأتى عنها المرحلة الأخيرة المتمثلة بالميل القلبي ناحية الظالم (محبته) والرغبة في التشبه به ومحاكاته؛ طلباً للمكانة عنده.



من بعيد، من حقل العلاقات الدولية؛ يقول وولتز في المسامرة وأهدافها: ”في ظل غياب السلطة، يكون الأمن الغاية الأعلى. وفقط عند ضمان الأمن، يمكن للدول أن تسعى بأمان نحو الأهداف الأخرى، كالهدهد والسكينة (Tranquility)، والمكاسب الاقتصادية، والقوة“⁹⁹. كنا قد أسهبنا في توضيح كيف أن افتراضات وولتز حول أبدية غياب السلطة ومحدودية إطاره الزمني لممارسات المسامرة يقيدان من قدرة إطاره النظري على استكشاف مساحة أوسع لتلك الممارسات. إلا أن العودة لهذه السطور نقدياً سيخدم هدفاً جوهرياً لهذا الجزء من الورقة؛ ألا وهو اقتراح ذاتية حصول (الهدهد والسكينة) كما يسميها وولتز أو (السكون والطمأنينة) كما في دلالات الركون. أي أننا وبالعودة إلى إطارنا لاستثمار معاني الركون، نجد أنّ مرحلة الاعتماد على ”الذين ظلموا“ حقيقة واقعية ذات وجودٍ موضوعي، ولكن السكون والطمأنينة المتأيتين عنها تمثلان استجابة وجدانية وفكرية لهذا الاعتماد وآثاره.

ما سبق يقترح إذن أنّ مرحلة السكون والطمأنينة قد تقع أواخر درجات الاعتماد على قوة الذين ظلموا؛ وذلك- كما أشرنا- بسبب الطبيعة الذاتية لها، وما نقصده بالاعتماد هنا هو مقايضة القدرات بالمصادر. بمعنى، أنه بدلاً من أن تقوم الدولة باستخلاص مصادرها المختلفة وتوجيهها لبناء قدراتها العسكرية كما في الموازنة الذاتية، فإنها تميل للدول الأقوى اعتماداً على قدراتها في مقابل التنازل لها عن جزء كبير من إدارة مصادرها.

وترجم هذه الحالة في واقع السياسة الدولية وموقع المنطقة منها إلى: الدخول تحت حماية المظلة الأمنية الأمريكية في مقابل الانخراط في الاقتصاد العالمي وممارساته النيو ليبرالية وما تحتكم إليه من معايير للسلوك تضعها شبكات الحوكمة العالمية. فصحيح أن الدولة في ظل هذه المرحلة قد تتسم بالوهن المادي الذي يلجئها إلى الاعتماد على الآخر القوي، أي الميل طلباً لتلبية حاجة أمنية مادية، إلا أنّها في المستويات الأولى- على أقل تقدير- من

99) Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Addison-Wesley, 1979). P.126.

هذا الاعتماد لا تزال تتسم على الصعيد المعنويّ بشيءٍ من العزم والثبات، وهو العزم الذي تُستبدل ملامحه رويداً رويداً بوهنٍ قلبيّ تدريجيّ كلما تحركت الدولة بأهدافٍ أخرى من مسار ضرورات السياسة إلى مسار استمتاعها الاجتماعيّ، ففي نقطة ما من المقايضة بين القدرات والمصادر، يصل الفاعل المسلم إلى مرحلة السكون والاطمئنان بوصفها ميلاً إلى مزيج من المنافع الأمنية والاقتصادية المستخلصة من علاقات الاعتماد هذه.

مع ذلك، فإن السكون والاطمئنان لا يعني توقف السعي أو الحركة، بل الرضا بالانزاع السكوني- بلغة المقاربات النظامية- الذي يخلقه الاعتماد الأمني والانخراط في شبكات الاقتصاد العالمية، وما ينتج عن ذلك من توازنات فرعية بين الحاجات الأمنية للدولة وبين تفضيلات نخب اقتصادها السياسي، وبين المسارات المدنية وتلك العسكرية لتوجيه الموارد. ولأننا لا نرتضي التحليل النظامي، ولأن الاطمئنان يعني دخول السكينة على النفس، فإننا نقترح أن «لحظة» السكون والاطمئنان لمخرجات الاعتماد المادية ما هي سوى لحظة فكرية/وجدانية تفتح المجال (للميل) نحو أهداف وغايات أخرى.

هنا، عندما يعبرُ الفاعل المسلم (عتبة) التحول الفكري والوجداني للتعامل مع واقع السياسة الدولية من مسار «ضرورات السياسة» إلى مسار «الاستمتاع» بالاعتماد ومنافعه الأمنية والاقتصادية، وتبريرها، بل والسعي إلى المكانة في ظلها؛ ينزلق إلى أعماق مراتب الركون التي تتضمن ميلاً قلبياً نحو الآخر والتشبه به ومحاكاته والتوق إلى أن يعترف به وينال محبته¹⁰⁰.

في هذه المرحلة من الركون، تكون تفاعلات المنافسة والإدماج والمحاكاة حاضرة؛ إلا أنها تمارس أدواراً مختلفة عن تلك التي اقترحها وولتز في إطاره النظري. فالمنافسة هنا ليست منافسة أمنية ينجم عنها إدماج في طرق الاستجابة لمؤثرات البنية المادية ومحاكاة لأنجح

100) يذكرنا هذا بما أشار إليه آلان دو بوتون في كتابه قلق السعي للمكانة: «إن الدافع المهيمن وراء رغبتنا في الارتقاء على درجات السلم الاجتماعي قد لا يكون مرتبطاً بما نراكمه من سلع مادية أو ما نحوزه من سلطة، بقدر ما يرتبط بمقدار الحب الذي نتطلع لأن نتلقاه نتيجة للمكانة العالية». ص. 12.

ممارسات تلك الاستجابة، بل- وبالعودة إلى واقع المنطقة- المنافسة هنا تكون بين دول المنطقة نفسها في سعيها إلى المكانة ضمن إطار التراتبية الاجتماعية للمنظومة الدولية الليبرالية، والإدماج هنا يكون في طرق تجسيد أبعادها القيمية والمعيارية، والمحاكاة هنا تكون لأسرع وأنجح طرق تجسيد هذه الأبعاد. ولأن الميل إلى هذه الأبعاد القيمية والمعيارية يقابله بالضرورة تنازلات قيمية ومعيارية، فإن المنافسة في حقيقتها تكون- على الأقل جزئياً- حول من يقدم هذا النوع من التنازلات بشكلٍ أسرع وأشمل وأعمق.

بالعودة إلى الطبيعة المرحلية للركون وكذلك إلى واقع المنطقة، ولكن هذه المرة بإطار زمني أوسع، يمكننا ملاحظة هذه المرحلية في تاريخ تفاعل كثير من الدول مع المنظومة الأمريكية الليبرالية؛ بدايةً من الاعتماد الأمني الذي أنتج وهن حشد القدرات العسكرية وبنائها، ومنه إلى الاعتماد الاقتصادي الذي أنتج بدوره قيوداً على حرية توجيه الموارد، انتهاءً بالسعي إلى المكانة الذي ينتج بدوره، كما نشهد في واقعنا العربي تنازلات قيمية ومعيارية متسارعة. وما نلاحظه هو أن نظرية المسايرة لا تمتلك الكفاءة التفسيرية لرصد تحولات هذا المسار من الاعتماد، مروراً بالسكون والطمأنينة، انتهاءً بالمحبة والمحاكاة، بل إن فشلها يصل إلى مداه، حينما يقدم صورة مشوهة لواقع السياسة الدولية تحتل أذهان الفاعلين وصنّاع القرار وتشكل أفهامهم لممارساتهم في ذلك الواقع. في هذه الحالة يمكن القول أنّ نظرية المسايرة، تقدم فهمًا خاطئًا أو مشوّهاً أو متحيزًا لشروط إنتاج وإعادة إنتاج الركون.

فيما تبقى من هذا الجزء الأخير من الورقة، نقترح «منصة التكليف السياسي»¹⁰¹ بوصفها أداة نظرية مفيدة لاستكشاف مسارات الاستجابة لمؤثرات البيئة الدولية بأبعادها المختلفة وليس المادية فقط. حيث تمثل هذه المنصة بديلاً إسلامياً مستخلصاً من مقومات التكليف لافتراضات الفاعل العقلاني المُعظّم للمنفعة في الأدبيات الغربية للعلاقات الدولية.

101) وسيصدر في هذا الشأن دراسة أعدّها الباحث مشاري الرويخ، ومن المزمع نشرها- بحول الله- في مجلة تجسير.

تستثمر هذه المنصة معاني العلم، والقدرة، والعزم¹⁰² ليس كشرط للتكليف، بل باعتبارها مقومات للفعل الإسلامي في السياسة الدولية من جهة، وبوصفها إطاراً معيارياً لتقييمه من جهة أخرى. في محاولة بحثية سابقة، كان الرويِّح قد استخلص جُملة من المكونات من هذه الثلاثية لتنظم المنصة في الشكل الآتي:

$$\left(\frac{\text{تصورات قيمية}}{\text{تصورات وجودية}} \right) + \left(\frac{\text{قدرات}}{\text{مصادر}} \times \frac{\text{صبر، شجاعة، عزة}}{\text{خوف، رجاء، محبة}} \right)$$

في حين يعبر الجانب الأيمن عن مقومات العلم، تعبر العناصر على يسار المنصة عن كلٍّ من مقومَي القدرة والعزم. نقترح أنّ الاستثمار النظري والمنهجي الناجع لهذه المعاني كما تنتظم في صيغة المنصة أعلاه؛ قد يساهم في استكشاف مسارات ومراحل الاستجابة لمؤثرات البيئة الدولية وتكوينات القوة المختلفة بما في ذلك الركون ومراحل الاعتماد من خلال (القدرات/المصادر)، والسكون والطمأنينة من خلال النظر في مدى (الصبر، والشجاعة، والعزة/والخوف، والرجاء، والمحبة لله سبحانه وتعالى). والميل والتنازلات القيمة في سبيل السعي إلى المكانة من خلال (التصورات القيمة/التصورات الوجودية).

مع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذه الأداة النظرية في إطار الاستضعاف والركون حصراً، إذ أن ما تحمله من مقومات للفاعلية الإسلامية في الأصل هدفها تمكين هذه الفاعلية من مقومات التكليف نظرياً وفهم الشروط المادية والفكرية والوجدانية لإنتاج وإعادة إنتاج الخضوع والركون.

بالعودة إلى مصطلحات لودان في بداية هذا الورقة، فإن ما تقدمه منصة التكليف السياسيّ يمثل تدخلاً لوضع لبنة في بناء نظرية عامة ينتظم فيها مجال الدراسة طبقاً للمعاني

(102) يقترح الرويِّح في دراسته تجاوز ثنائية العزيمة في مقابل الرخصة كما هو مشهور في المعالجات الأصولية، واستبدالها بمقوم العزم، ومعالجته ضمن أدبيات علم السلوك الإسلامي؛ لما يتضمنه هذا المقوم من معاني الصبر والثبات، وهي المعاني التي تعزز بدورها حضور الأبعاد النفسية في توصيف وتفسير تفاعلات السياسة الدولية ومحل الفاعلية الإسلامية منها.

والقيم الكليّة الإسلاميّة، والسنن والمنطق السببي الإسلاميين. منهجيًا، يقترح هذا التدخل: أولاً، أولوية تفسيرية للفاعلية وما تحمله من معاني التكليف، بمعنى أنه لا يمكن دراسة تأثير أي متغير «من فوق رؤوس الفاعلين» أو دون النظر في استجاباتهم لتلك المؤثرات، بما في ذلك استجاباتهم الفكرية والوجدانية، وما تحمله من فهم لتلك المؤثرات. ثانياً، أنّ القوة التفسيرية للنظرية لا ينبغي أن تكون على حساب الثراء التوصيفي من خلال «إجبار» واختزال الحالات في المنطق السببي للنظرية ومحتواها المفاهيمي، بل نزع أن جودة وكفاءة التفسير تمثل فرعاً عن جودة التوصيف: توصيف السياسات والممارسات طبقاً لما تشتمل عليه من معاني تُنتج نفعاً أو ضرراً، صلاحاً أو فساداً. والنظر في المعاني التي تشتمل عليها الممارسات ما هو إلا معالجة مفاهيمية/ توصيفية لاستخلاص المعاني المصلحيّة التي بدورها لا تنتج أثرها إلا من خلال القوى السببية للفاعلية في تفاعلها مع محيطها وما يكتنفه هذا المحيط من إمكانات أو قيود. في هذا الإطار يمكننا النظر في سياسات وممارسات السعي إلى المكانة بهدف استكشاف ما تشتمل عليه هذه الممارسات من معاني قد تتضمن الميل والتشبه، ومن ثم النظر في استجابة الفاعلية وتجسيدها لهذه الممارسات انطلاقاً من منصة التكليف السياسيّ وما تحمله من مقومات مادية، وفكرية، ووجدانية.

الخاتمة

سعت هذه الورقة لمسألة الكفاءة التفسيرية للنظرية الواقعية الجديدة بوصفها نظرية عامة تقدم الافتراضات الأساسية لنظرية المسايرة في السياسة الدولية، وأوضحت الورقة أن نظرية المسايرة لا تتسم بمستوى عالٍ من الكفاءة في تفسير الواقع العربي وتفاعلاته السياسية الإقليمية والدولية بسبب افتقارها إلى مساحة لاستكشاف العلاقات السلطوية والتراتبية في السياسة الدولية وما تنتجه هذه العلاقات من محفزات للسلوك تتعدى السعي للأمن والمكاسب الاقتصادية إلى السعي للمكانة وتسلق التراتيبات الاجتماعية الدولية، بالإضافة إلى تقديمها تصورات مختزلة للفاعلية في السياسة الدولية، وهي تصورات تعيب استجابات الفاعلين الفكرية والوجدانية للتفاعلات الاجتماعية في المجتمع الدولي.

ولأن الفكر جزء من الواقع، فإن تداعيات عدم الكفاءة التفسيرية لنظريات السياسة الدولية السائدة تتجاوز الأسوار الأكاديمية لتشكل أذهان الفاعلين حول ممارساتهم وشروط إنتاج هذه الممارسات، ومن ثم فإنه في إطار تفاعل النظريات مع الواقع قد تحمل "عدم الكفاءة التفسيرية" كثيراً من التشويه للواقع سواء من خلال الإلغاء أو التهميش لكيانات وتفاعلات وأبعاد في السياسة الدولية؛ الأمر الذي يجعل من مسألة الكفاءة التفسيرية لنظريات العلوم الاجتماعية وافتراضاتها المعرفية والوجودية ممارسة "انعتاقية" (Emancipatory) تبدأ من فهم الواقع وتنتهي بتغييره.

في هذا السياق، اقترحت الورقة في ختامها مفهوم الركون بوصفه مفهومًا بديلاً عن المسايرة، ليس فقط لأصالته الفكرية، بل أيضاً لما يتمتع به من ثراءٍ توصيفيٍّ يسمح بتطوير بني تفسيرية أكثر قرباً من واقع العلاقات السلطوية "الهرمية" في السياسة الدولية. سمح لنا مفهوم الركون بمستوياته المتعددة بتتبع مراحل الخوض العلائقيّ والذي يبدأ بالاعتماد والاستناد، ويمر بالسكون والطمأنينة، وينتهي بالميل بأبعاده الفكرية والوجدانية. بدلاً من التعامل مع تفسيرات المسايرة-الأمن في مقابل الربح-كتفسيرات متنافسة سمحت لنا هذه الرؤية المرحلية بالاشتباك مع بنية تفسيرية أشمل، ونطاق زمني أوسع تنتظم فيه أسباب المسايرة

كسلسلة من المحفزات الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية المشروطة بالاستجابات المادية والفكرية والوجدانية لهذه المحفزات، ولاستكشاف هذه المسارات التفاعلية بين المحفزات الدولية والاستجابات على مستوى الفاعلية قدمنا منصة التكليف السياسي كأداة منهجية بديلة عن افتراضات الفاعل العقلاني المعظم لمنفعة الأمن حصراً وذلك لما تقدمه هذه المنصة من مساحة تسمح بتتبع متعدد الأبعاد لاستجابات الفاعلية لتلك المحفزات الدولية.

ربما ينتبه القارئ أنّ مفهوم الركون لم ينل نصيبه من التأصيل، بل والاستثمار في التوصيف والتفسير، وهذا وإن كان يرجع بالمقام الأول إلى مقتضيات المؤتمر التي تستدعي تمحور الورقة حول مساءلة الكفاءة التفسيرية للنظريات الغربية ومدى ملاءمتها للواقع العربي، إلا أننا نتفق بلا شك، أنّ ما قُدم حول الركون هو مجرد اقتراح لمفهوم بديل يستحق تسليط الضوء عليه بمزيد من الجهد والتفكير على المستويين المفاهيمي والتنظيري لاستثمار إمكاناته التوصيفية والتفسيرية، وهو ما سنحرص على القيام به في إسهام آخر- بحول الله-. ومن الاتجاهات البحثية الأخرى التي تقترحها هذه الورقة أيضاً؛ النظر في إمكانات "عكس" مسارات الركون وتغيير واقعه، وبشكل أدق دور الباحثين- من ذوي الالتزامات البحثية الإسلامية- في إنتاج معرفة أصيلة تدفع للمضيّ قدماً نحو هذا التحول. هذا الاتجاه البحثي، بدوره، قد يتضمن اهتمامات بحثية فرعية أخرى تركز على العلاقة بين مؤسسات إنتاج المعرفة في العالم العربي من جهة، والرأي العام العربي ودوائر صنع القرار في الدول العربية من جهة أخرى. وفي الختام، فإن "فشل" نظرية ما في تفسير ظواهر أو أنماط سلوكية معينة، وإظهار ما ينتج هذا الفشل من (تشويه، وإلغاء، وتهميش) يتجلى بوضوح أمام نظرية أخرى ناجحة سواءً على مستوى التفسير أو حتى التنوير.

المراجع العربية

1. الخطيب، معتز. الركون إلى الظالمين وضرورات السياسة (4). الجزيرة نت، 2022.
2. اليماني، محمد بن الوزير. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم. حققه شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، ج2، 1992
3. القيسي، مكّي، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج5، جامعة الشارقة، 2008.
4. تركي، فارس. استراتيجية المسائرة والسياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج 11، ع 40، جامعة تكريت مركز صلاح الدين الأيوبي، العراق، أغسطس 2019، ص ص. 89-119.
5. تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.
6. تفسير البيضاوي.
7. تفسير السمعاني.
8. تفسير الطبري.
9. تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.
10. حمشي، محمد. «النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل»، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1 لحاج خضر، باتنة، الجزائر، 2017.
11. دو بوتون، الآن. قلق السعي إلى المكانة الشعور بالرضا أو المهانة. ترجمة محمد عبدالنبي، دار التنوير، 2017.
12. زيجمونت باومان، الحدائث السائلة. ترجمة: حجاج أبو جبر، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.
13. محمد رشيد رضا، تفسير المنار (سورة هود)، ج12، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.
14. منصور، علا، والدسوقي، أيمن. التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022.
15. نجم الدين الحنفي، التيسير في التفسير، ج8، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، 2019.

المراجع الأجنبية

1. Barnett, Michael N., and Martha Finnemore. Rules for the world: International organizations in global politics. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004.
2. Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, Between Utopia and Reality: The Practical Discourses of International Relations, in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.) The Oxford Handbook of International Relations, (Oxford: Oxford University Press.
3. Colin Wight, Agents, Structures, and International Relations: Politics as Ontology (Cambridge: Cambridge University Press, 2006.
4. Dessler, David. "What's at Stake in the Agent-Structure Debate?" International Organization 43, no. 3 (1989): 441-73.
5. Deutsch, Karl. The nerves of Government: Models of Political Communication and Control. New York, the Free Press, 1963.
6. Donnelly, Jack. "The Discourse of Anarchy in Ir." International Theory 7, no. 3 (September 21, 2015): 393-425. <https://doi.org/10.1017/s1752971915000111>
7. Erik Ringmar and Thomas Lindemann, eds., The International Politics of Recognition (London: Paradigm Publishers, 2011).
8. Goldsmith, Jack, Posner, Eric. The Limits of International Law. Oxford: Oxford University Press, 2005.
9. Hurd, Ian. After anarchy: Legitimacy and power in the United Nations Security Council. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008.

10. Jennifer Mitzen, "Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma," *European Journal of International Relations* 12, no. 3 (2006): pp. 341–370, <https://doi.org/10.1177/1354066106067346>
11. Kaplan, Morton. *System and Process in International Politics*. New York, Wiley, 1964.
12. Kustermans, Jorg, and Rikkert Horemans. "Four Conceptions of Authority in International Relations." *International Organization* 76, no. 1 (April 28, 2021): 204–28. <https://doi.org/10.1017/s0020818321000230>
13. Lakatos, Imre. *The Methodology of Scientific Research Programmes*, (Philosophical Papers: Volume 1), J. Worrall and G. Currie (eds.) Cambridge: Cambridge University Press.
14. Larson, Deborah Welch, and Alekseï Shevchenko. *Quest for status: Chinese and Russian foreign policy*. New Haven: Yale University Press, 2019.
15. Laudan, Larry. *progress and its Problems: Towards a Theory of Scientific Growth*. Barkley, California University Press, 1977.
16. Mercer, Jonathan. *Reputation and international politics*. Ithaca: Cornell University Press, 1996.
17. Morgenthau, Hans J. *Politics among nations: The struggle for power and peace*, 1948.
18. Murray, Michelle K. *The struggle for recognition in international relations: Status, revisionism, and rising powers*. New York, NY: Oxford University Press, 2019.

19. Paul, T. V., Deborah Welch Larson, and William Curti Wohlforth, eds. Status in world politics. New York. NY: Cambridge University Press, 2014.
20. Renshon, Jonathan. Fighting for status: Hierarchy and conflict in world politics. Princeton University Press, 2017.
21. Ruggie, John Gerard. Constructing the world polity: Essays on international institutionalisation. London: Routledge, 1998.
22. Schweller, Randall L. "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In." International Security 19, no. 1 (1994): 72–107. <https://doi.org/10.2307/2539149>.
23. Szalai, Máté. The foreign policy of smaller Gulf states size, power, and regime stability in the Middle East maté szalai. London: Routledge, 2022.
24. Thies, Cameron. "State Socialization and Structural Realism", Security Studies, 19:4, 689–717.
25. Walt, Stephen M. "Alliance Formation and the Balance of World Power." International Security 9, no. 4 (Spring 1985): 3–43.
26. Walt, Stephen. "Alliance Formation in Southwest Asia: Balancing and Bandwagoning in Cold War Competition." Essay. In Dominoes and Bandwagons: Strategic Beliefs and Great Power Competition in the Eurasian Rimland, edited by Robert Jervis and Jack Snyder, 51–84, 1991.
27. Walt, Stephen. "Explaining Alliance Formation." In The Origins of Alliances, 17–49. Cornell University Press, 1987.

28. Waltz, Kenneth. Theory of international politics. Addison-Wesley, 1979.
29. Zeineddine, Cornelia. "Employing Nation Branding in the Middle East - United Arab Emirates (UAE) and Qatar." Management & Marketing 12, no. 2 (June 1, 2017): 208-21. <https://doi.org/10.1515/mmcks-2017-0013>

مدى كفاءة نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في تفسير الحرب على غزة أكتوبر 2023

لورد حبش
إبراهيم ربايعة



مدى كفاءة نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في تفسير الحرب على غزة أكتوبر 2023

لورد حبش¹، إبراهيم ربايع²

الملخص

شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً في حقل العلاقات الدولية، كحقل معرفي مستقل ذي تقاطعات، لكن النظريات الوضعية بهذا الحقل بقيت غير مستجيبة لأسئلة عالم الجنوب بشكل عام، إذ دأبت على إسقاط معالجات المركزية الغربية وتراكمتها المعرفية على الجنوب كحالات دراسية. كما سعت لتكييف الفواعل والظواهر في الجنوب مع التأطيرات المفاهيمية والنظرية القائمة، دون استجابات تشكل إضافات وتعكس التمايزات الدولية.

تقدم هذه الورقة دراسة نقدية لقيود النظريات الوضعية في العلاقات الدولية عبر استجلاب الحرب على غزة كحالة دراسية، وتبحث في الفجوة التفسيرية لدى النظريات الوضعية، وتحديدًا الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، لا سيما في عدم قدرتهما على تفسير الديناميكيات المعقدة لهذه الحرب.

توضح الورقة أن الأطر التقليدية للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، في ظل تركيزهما على الدولة القومية الويستفالية باعتبارها الفاعل الأساسي، تفشل في استيعاب الدور والتأثير المتزايد للفواعل من غير الدول في تشكيل الشؤون العالمية. وتمثل الحرب على غزة مثالاً بارزاً على مدى إخفاق هذه النظريات في التقاط الدور المتعاطم لهذه الفواعل. كما أنها تتجاهل القضايا الأساسية للاستعمار والنضال التحرري، وبذلك لم تتمكن النظريات

(1) حاصلة على الدكتوراه في النظريات والفكر السياسي من جامعة القاهرة، وهي حاليًا عميد كلية القانون والإدارة العامة في جامعة بيرزيت اعتبارًا من العام الأكاديمي 2024-2025.

(2) أستاذ غير متفرغ بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، شغل حتى بداية العام 2024 موقع مدير تحرير دورية «شؤون فلسطينية».

الوضعية من الاتصال مع الجذور والديناميكيات المعقدة للحرب، والمتمثلة في سياق الصراع العربي الاسرائيلي.

ويؤكد هذا الفحص النقدي على الحاجة الملحة إلى تفكيك هيمنة النظريات المرتكزة على الهيمنة المعرفية الغربية، وإفساح المجال أمام وجهات نظر بديلة غير غربية قادرة على إلقاء الضوء بشكل أفضل، على التعقيدات الناشئة على المسرح العالمي. ولن يتسنى لنظام العلاقات الدولية أن يأمل في التخلص من تحيزاته الأوروبية، وتطوير فهم أكثر دقة للعالم خارج الحدود الضيقة للتجربة الغربية، إلا من وجود مشاريع بحثية جنوبية مشتركة، تفضي لإسهام معرفي عميق بالنظريات الوضعية، والتي من الضروري أن تتطور وتنتج لا مركزية في إنتاج القواعد النظرية التفسيرية، بدلاً من الاكتفاء بموقع الجنوب كمختبر دراسي للمركزية الغربية.

الكلمات المفتاحية: النظرية الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة، الوضعية، الحرب على غزة، الفواعل من غير الدول، قانون الأقوياء، الدول الصغيرة.

المقدمة

أدى ظهور علم العلاقات الدولية في القرن الماضي إلى ولادة نظريات مختلفة، لكل منها افتراضاتها وتصوراتها ورؤيتها لطبيعة السياسة الدولية، مثل الليبرالية والواقعية والبنائية. وبتراكم مستجيب للسياقات الفكرية والتفاعلات، طورت هذه النظريات نماذج من طروحاتها الأصلية سعيًا لمواكبة المستجدات والاستجابة لها، فظهرت بذلك الواقعية الجديدة والواقعية الكلاسيكية الجديدة، مجددة في طروحات الواقعية الكلاسيكية. وعلى نفس المنوال طورت الليبرالية في طروحاتها، فظهرت الليبرالية المؤسساتية كنسخة محدثة من هذه النظرية.

تعتبر النظريات أدوات لتفسير الأحداث والتغيرات الدولية، ما يضعها غالبًا في امتحان لدارسة كفاءتها التفسيرية للأحداث، لا سيما مع ادعائها العالمية، بما يجعلها نظريات عابرة لحدود السياقات. لقد تعرضت النظريات السائدة في العلاقات الدولية، وخاصة تلك المتجذرة في نظريات المعرفة الوضعية، لانتقادات بسبب تحيزاتها المتأصلة ونقاطها العمياء، عندما يتعلق الأمر بفهم وجهات نظر وتجارب الجنوب العالمي. ومن هذا المنطلق جادل علماء، مثل «أميتاف أشاريا» و«باري بوزان» و«جورجيو شاني»³ بأن نظام العلاقات الدولية يعاني من تحيز واضح نحو دراسة وتحليل تجارب الدول الغربية، مع تهميش وجهات نظر وتجارب غالبية دول العالم التي تنتمي إلى دول الجنوب. يتمثل النقد في جوهره أن حقل العلاقات الدولية كان تاريخيًا خاضعًا لهيمنة وجهات النظر والأطر الغربية، وخاصة الأمريكية. ومكمن هذا النقد فيما أنتج من رؤية تفشل في استيعاب الحقائق والتجارب المتنوعة في الجنوب العالمي بشكل مناسب. وعلى حد تعبير أحد الباحثين، فقد أصبح هذا المجال «علميًا للأقوياء». وهو تمثيل جزئي ومشوه للشؤون الدولية⁴.

3) Amitav Acharya, Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies, pp647-659. Amitav Acharya & Barry Buzan, Why is there no non-Western international relations theory?

4) Karen Smith, Challenging the Illusion of Theoretical 'Internationalness', p.83.

أثرت هذه الهيمنة بشكل كبير على إنتاج المعرفة في هذا المجال، ومن هذا المنطلق رأى «روبرت كوكس» أنه لا يمكن اعتبار النظريات محايدة؛ لأن «النظرية هي دائمًا لشخص ما ولهدف ما»⁵. فعندما يزعم الباحثون الغربيون أن أطرهم معيار عالمي محايد، فإنه ينتهي بهم الأمر إلى تهميش ومحو التاريخ والثقافات والاهتمامات الخاصة للدول والمجتمعات غير الغربية، ولذلك يمكن القول بأن الافتقار إلى تمثيل القضايا والأصوات غير الغربية في إنتاج المعرفة في مجال العلاقات الدولية هو نقطة عيباء كبرى.

في ظل هذا الادعاء بعولمة النظريات الغربية، تُحاول هذه الورقة استكشاف المدى الذي يُمكن من خلاله للنظريات الوضعية الغربية، بافتراضاتها ومفاهيمها، أن تحلل وتفسر الحرب على غزة؟ وما هي نقاط الضعف والفجوات التي من الممكن أن تظهر عند إسقاط هذه النظريات على الحرب على غزة؟

يتفرع من هنا عدة تساؤلات منها: هل تصمد الافتراضات الأساسية لنظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة عندما تفسر الحرب على غزة؟ ما التحديات والمحاذير التي قد يواجهها الباحثون عند محاولتهم استخدام الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة لتحليل الحرب على غزة؟ من خلال معالجة هذه الأسئلة، يهدف هذا المقال إلى المساهمة في النقاش حول تقييم نظريات العلاقات الدولية وصقلها خارج حدود المركزية الغربية. ويثير تساؤلات جدية حول قدرة هذه المناهج النظرية السائدة على توفير فهم شامل لهذا النوع من الصراع غير المتماثل، الذي يشمل فواعل الدول وفواعل من غير الدول.

تعتمد الدراسة على منهج تحليل الخطاب لفهم وتحليل الحرب على غزة في سياق خطاب النظريتين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. إذ يسمح هذا المنهج باستكشاف دقيق لعلاقات القوة في إنتاج هاتين النظريتين من ناحية، ويمكننا المنهج المقارن المستخدم في هذه الدراسة من تحديد مساحات الالتقاء والتناقض بين وجهات النظر النظرية الوضعية

5) Robert Cox, Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory, p.128.

والحقائق التجريبية للحرب. يتضمن ذلك تحليل مدى توافق الافتراضات التي تقدمها هذه النظريات مع أسباب الحرب على غزة ومجرياتهما من ناحية أخرى. يسمح تحليل الخطاب إلى جانب المنهج المقارن بإجراء فحص دقيق وسياقي للحرب، مع تجاوز حدود التحليل النظري بما يمكن الدراسة من التعمق مع تقييم مدى كفاية الأطر النظرية الوضعية في التقاط الطبيعة الديناميكية والمتعددة الأوجه للحرب على غزة.

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج الأسس التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية، وهي النظريات. كما أن أهميته تتأتى من كونه يعالج هذه النظريات من منطلق الرفض للمركزية الغربية، وانعكاسات الطرح الغربي المركزي على الواقع، خارج السياقات التي نشأت فيها تلك النظريات. كما أن معالجة الموضوع بهذه الطريقة ضروري في ظل الشح النظري في هذا المجال، خاصة على مستوى الكتابات العربية، بشكل يعكس الواقع في دول الجنوب.

ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور؛ أولها يقدم النظرية الواقعية بافتراضاتها وجذورها. أما المحور الثاني فيستعرض النظرية الليبرالية الجديدة. فيما يذهب المحور الثالث إلى إعادة النظر في النظريات الوضعية عبر دراسة حدود النهجين الواقعي والليبرالي الجديد في الحرب على غزة، من خلال أربع قضايا مركزية؛ وهي: أولاً: تجاهل الفواعل من غير الدول في النظام الدولي، ثانياً: الدولة القوية تُخضع الطرف الأضعف، ثالثاً: تجاهل تأثير الدول الصغيرة ودول الجنوب في النظام الدولي، رابعاً: مسببات الحرب والفوضى ونظرية السلام الديمقراطي. أما الخاتمة فتوضح الثغرات في هذه النظريات، وتدعو إلى الاهتمام بالإنتاج المعرفي في الجنوب للخروج من الهيمنة المعرفية الغربية.

1. النظرية الواقعية الجديدة

أصل مورغنثاو نظريته بالطبيعة البشرية، منطلقاً من افتراض أساسي لنظريته بأن «السياسة مثل المجتمع بشكل عام، تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة

البشرية»⁶. في حين بذل والتز جهداً للابتعاد عن الطبيعة البشرية، مقدماً طرحاً جديداً، فيرى أنه «على الصعيد الدولي، يجري تحديد بيئة سلوك الدول، أو تركيبة نظامها، من خلال حقيقة فحواها أنّ بعض الدول تؤثر البقاء على قيد الحياة على إحرار الأهداف الأخرى، التي يمكن تحصيلها على المدى القصير، وتعمل بكفاءة نسبية لتحقيق هذه الهدف»⁷.

نشأت الواقعية الجديدة من رحم الواقعية الكلاسيكية، مسترجعة لقب النموذج السائد، انتقل فيها والتز إلى وضع نظريته النظامية، رافضاً النظريات التي تركز على البعد الداخلي أو الفردي، وواصفاً إياها بأنها «اختزالية»⁸. ومعتقداً أنّ النظام الدولي -بحسب هذه النظرية- مُكوّن من هيكل ووحدات، كمتغيّر مستقل. يتشكّل هذا الهيكل من ثلاث مساحات: مبدأ الترتيب الذي يمكن أن يكون فوضى أو تسلسل هرمي، والتمايز الوظيفي بين الوحدات، وأخيراً توزيع القدرات. يُعدّ فهم والتز لمبدأ الترتيب للهيكل ثنائياً، إمّا هرمياً أو فوضوياً. بينما الأنظمة السياسية المحلية، مرتبة بشكل هرمي تكون فيها علاقات التبعية الهرمية واضحة، فهناك من يصدر الأوامر وبمقابله هناك من يطيع. لا تعرف الأنظمة الفوضوية مثل هذه العلاقات الهرمية؛ ففيها جميع أجزاء النظام متساوية وموجودة في نظام فوضوي، مع عدم وجود علاقات سلطة ملزمة. لا تبتعد نظرية والتز عن الافتراض القائل؛ بأنّ الفوضى هي قاعدة اللعبة في السياسة الدولية⁹.

وفيما يخصّ التمايز والاختلاف بين الدول يعبر والتز أنّ: «الدول متشابهة في المهام التي تواجهها، ولكن ليس في قدرتها على أدائها»، وبالتالي «الاختلافات هي في القدرة، وليست في الوظيفة»¹⁰. عندما يتعلق الأمر بالوحدات، يعرف والتز الدول ذات السيادة

6) Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for power and Peace, p. 4.

7) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, p. 93.

8) Ibid, p. 18

9) Ibid., p. 88

10) Ibid., p. 96

بأنها الجهات الفاعلة الأساسية في السياسة الدولية¹¹. يعتمد ترتيب الدول في ظل الفوضى على إمكانياتهم المتوفرة في العناصر التالية: «حجم السكان والإقليم، ووفرة الموارد، والقدرة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والاستقرار السياسي، والكفاءة»¹². ففي ظلّ هذا الوضع، تسعى الدول إلى تعزيز أمنها وضمان بقائها، وذلك ما يحرك سلوكها، بغضّ النظر عن نوايا كل دولة، دافعاً إيّاها إلى سباقات تسلح وتحالفات. تتفاقم هذه الحالة بسبب «المعضلة الأمنية»؛ فالتدابير والأفعال التي تتخذها الدول لتعزيز أمنها تؤدي إلى تقليص أمن دولة أخرى¹³. خاصّة أنه في حالة الفوضى لا يوجد من تلجأ إليه الدولة لتحقيق أمنها، وعليها الاعتماد بدلاً من ذلك على «المساعدة الذاتية»؛ لأنّ الدول تسعى إلى تقليل مدى اعتمادها و«وضع نفسها في وضع يمكنها من الاعتناء بنفسها، إذ لا يمكنها الاعتماد على أي دولة أخرى للقيام بذلك»¹⁴.

باختصار حاول والتر تبسيط الأسس التي تقوم عليها نظريته، فمن وجهة نظره يعد النظام الدولي فوضوياً، وهذه الظروف تحتم اتباع مبدأ «اعتن بنفسك»¹⁵. مؤكداً بذلك على أولوية البقاء؛ لأنّ ذلك هو «شرط أساسي لتحقيق أي أهداف تسعى لها الدول، بخلاف الترويج لاختفائها ككيانات سياسية»¹⁶. فالفوضى لا تعني أنّ الحروب موجودة دائماً، ولكن أن كل دولة مسؤولة عن أمنها وبقائها. ونتيجة لذلك، تخشى الدولة من نوايا الدول الأخرى في المستقبل، وتتجنب الاعتماد على الدول الأخرى اقتصادياً أو من خلال التعاون معها¹⁷.

11) Ibid., p. 94

12) Ibid., p.131

13) Kenneth N. Waltz, 'The Origins of War in Neorealist Theory' in: Theory in The Origin and Prevention of Major Wars, p. 43

14) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, p. 111

15) Ibid., p. 107

16) Ibid., pp. 91-92

17) Ibid., pp. 105-106

والجدير بالذكر أن الواقعية الجديدة انقسمت كذلك إلى دفاعية وهجومية، وبرز هذا مع نشر «جون ميرشايمر» John Mearsheimer كتابه «مأساة القوى العظمى»، والذي أرسى فيه دعائم الواقعية الهجومية. معللاً سبب سعي القوى العظمى إلى تعظيم قوتها النسبية من خلال خمس افتراضات أساسية بشأن النظام الدولي: أولاً، سبب فوضوية النظام يرجع إلى كونه يفتقر إلى وجود سلطة مركزية فوق الدول. ثانياً، تمتلك جميع القوى العظمى بعض القدرة العسكرية الهجومية التي يمكن استخدامها لإيذاء دول أخرى أو تدميرها، ثالثاً، لا يمكن للدول أبداً أن تكون متأكدة من نوايا الدول الأخرى. رابعاً، البقاء هو الهدف الأساسي للدول. وخامساً، الدول فاعلون عقلائيون¹⁸.

على الرغم من اتفاق ميرشايمر مع والتز على أنّ بنية النظام الدولي هي التي تحدّد سلوك الدول في النظام الدولي، مجبرة إياها على اتّخاذ تدابير المساعدة الذاتية، ومُراكمة قوتها لحماية أمنها، وجعل هدف الدولة هو البقاء، إلا أنّهم اختلفوا حول مقدار القوة التي تحتاجها الدولة، وما الاستراتيجية الأفضل التي يجب اتّباعها للبقاء؟ ففي الوقت الذي يرى فيه الدفاعيون أنّ النظام الدولي لا يدفع الدولة إلى انتهاج سياسة زيادة قوتها بشكل متناهٍ، بل يدفعها للحفاظ على الوضع الراهن؛ على اعتبار أنّ الدفاعيين لا ينحون إلى زيادة قوتهم أكثر بكثير مما يملكونه، خلافاً لذلك، يميل الهجوميون إلى زيادة القوة النسبية بشكل مستمر؛ معتقدين أنّ الهيمنة هي الاستراتيجية الأفضل لتحقيق البقاء¹⁹.

على الرغم من هذه التباينات بين الدفاعية والهجومية؛ حاول كل من «كولن إيلمان» Colin Elman و«مريم إيلمان» Mariam Elman تحديد الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة بالآتي: (1) الفوضى هي السمة الأساسية للنظام الدولي، وهي تجبر الدول على اتباع مبدأ المساعدة الذاتية. (2) الدولة تواجه دوماً داخل النظام ما يجبرها على اتباع سلوك يضمن بقاءها. (3) الدول هي الجهات الرئيسة في النظام الدولي. (4) محدودية الموارد

(18) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ص 38 - 40.

(19) المرجع نفسه، ص 27 - 28.

تقود الدول للحفاظ عليها، وتتبع الدول استراتيجيات عقلانية تعزز من خلالها المكاسب.
(5) تحدد الدولة خياراتها وتتخذ قراراتها بناءً على وضعها في النظام الدولي²⁰.

باختصار من وجهة النظر الواقعية الجديدة، يُنظر إلى الصراع والحرب على أنهما نتائج طبيعية وحتمية للبنية الفوضوية للنظام الدولي. وفي غياب سلطة فوق وطنية، تضطر الدول إلى الاعتماد على قدراتها الخاصة لضمان الأمن وتحقيق الأهداف. وتدفع هذه المعضلة الأمنية الدول إلى النظر إلى بعضها البعض بعين الخوف والشك، ما يدفعها إلى بناء قدراتها العسكرية كوسيلة للردع والحفاظ على الذات. ويرى الواقعيون أن الدول تنخرط في الحرب عندما ترى أن الحرب ضرورية لحماية مصالحها الوطنية الحيوية، أو لتحويل ميزان القوى لصالحها. ومن ثم فإن الحرب تعتبر أداة سياسية مشروعة، وليست انحرافاً أو فشلاً أخلاقياً.

2. الليبرالية الجديدة

انطلقت الأفكار الليبرالية من منطلقات مثالية، ومن أساسٍ يفترض الطبيعة الجيدة في الإنسان، وتطوّرت النظرية الليبرالية من الليبرالية الكلاسيكية إلى الجديدة، والتين على رغم اشتراكهما في بعض المقدمات التأسيسية، تتباعدان في عدة طرق حاسمة، فثمة اختلافات جوهرية بينهما بشأن النظام الدولي، ففي حين كان الليبراليون الكلاسيكيون يميلون إلى تسليط الضوء على أهمية الوكلاء الأفراد، فإن الليبراليين الجدد يتوافقون بشكل أوثق مع وجهة النظر الواقعية القائلة بأن الدولة هي الفاعل الأساسي، على الرغم من أنهم يعترفون أيضاً بأدوار المؤسسات الدولية والكيانات غير الحكومية، مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية. تقاطعت النيوليبرالية مع افتراضات الواقعية، وأهمها: أن الدول هي الجهات الفاعلة الأساسية في النظام الدولي، وأنها كيانات عقلانية تزن بعناية التكاليف والفوائد المحتملة لسياساتها، وتختار في نهاية المطاف المسار الأكثر احتمالاً لتعظيم مكاسبها. فاهتمامها يتمحور حول المصالح المشتركة والتعاون بين الدول وتمتيز بتأكيداها على دور

20) Colin Elman and Mariam Elman, Lakatos and Neorealism: A Reply to Vasquez, p. 924.

المؤسسات في تسهيل التعاون والنتائج الجماعية على المستوى العالمي. ولهذا السبب، يُشار إلى الليبرالية الجديدة باسم «الليبرالية المؤسسية الجديدة»²¹.

لقد تجاهل الفكر الليبرالي الكلاسيكي إلى حد كبير مسألة الفوضى في الشؤون العالمية، ففي حين اعترفت الليبرالية الجديدة بأن النظام الدولي يتميز بدرجة من الفوضى المتأصلة وعدم اليقين. ومع ذلك، فإنهم يقولون إن التعاون بين الدول ومختلف الفواعل في ظل هذه البيئة العالمية الفوضوية ليس مستحيلًا، باعتبار أن فوضويته لا تقف عائقًا أمام إمكانية تحقيق التعاون. فهم يرون أن الفوضوية يُمكن التعامل معها²². يعترف إذن كل من الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، لكنهم يختلفون في كيفية رؤيتهم لتأثير هذه البيئة الفوضوية. ففي حين يرى الواقعيون أن الطبيعة الفوضوية هي التي تحرك سلوك الدولة وتقيده وتشكّله، فإن الليبراليين الجدد يعتقدون أن الدول تتمتع بمزيد من الحرية في ظل هذه الفوضوية، وذلك بإيجاد طرق للتعاون، بدلاً من أن تكون مقيدة بالكامل بفوضى النظام. وبذلك تركز على الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات الدولية تسهيل التعاون. لذا، فبينما يتفقون على أن النظام الدولي فوضوي، يرى الواقعيون الجدد أن الدول أكثر التزامًا بهذه الفوضى، في حين يعتقد الليبراليون الجدد أن الدول تستطيع التعامل مع تحديات الفوضى وإدارتها. وهذا اختلاف رئيس بين النظريتين²³. فيزعم الليبراليون الجدد أن المؤسسات تعمل على تسهيل التواصل، والشفافية، وتطوير المعايير المشتركة، والحل السلمي للنزاعات، وبالتالي تجنب العضلات الأمنية.

تتبنى الليبرالية الجديدة وجهة نظر متفائلة بشأن إمكانية التعاون الدولي لتعزيز حالة السلام بين الدول. ويتماشى هذا مع ظهور «أطروحة السلام الديمقراطي» في التسعينيات،

(21) تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ص 295 - 296.

(22) المرجع نفسه، 300 - 301.

(23) Joseph M. Grieco, *Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism*, pp. 494-495

والتي تحاكي الفكرة الكانطية المتمثلة في تحقيق السلام الدائم. جوهر هذه الأطروحة هو الاعتقاد بأن الدول الديمقراطية الليبرالية لا تشن حرباً ضد بعضها البعض²⁴.

3. إعادة النظر في النظريات الوضعية: دراسة حدود النهج الواقعي والليبرالي الجديد في تفسير الحرب على غزة:

تنافست الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، باعتبارها من أكثر الأطر النظرية المعاصرة تأثيراً منذ فترة طويلة؛ لتقديم تفسيرات شاملة للشؤون العالمية. ومع ذلك، فإن تعقيدات وديناميكيات الحرب في غزة تضع تحديات كبيرة للافتراضات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظريات. سنحاول في هذا البحث النظر في قدرة نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على تفسير الحرب في غزة، وتقييم مدى صمود فرضياتها وتوقعاتها في مواجهة معطيات الواقع.

1.3. الفواعل غير الدول: تهميش دور حركات التحرر

ترتكز النظريات الوضعية، الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، في أسسها على الدولة القومية الوستفالية؛ فكلاهما ينظر إلى الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وأنها المعيار للحكم. فالواقعية الجديدة تركز على افتراض أن الدولة هي الفاعل الرئيس في النظام الدولي²⁵، وأنها الوحدة الأساسية التي يتشكل منها النظام الدولي، وأنها مكتملة البناء في كافة أنحاء العالم، وأنها واحدة في وظيفتها، لكنها تختلف فيما بينها من حيث القدرات.²⁶

(24) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ص329.

(25) محمد حمشي، نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: أنبذة معتقة في قنّانٍ جديدة ونبذ لما يُعتق، ص20.

(26) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics p. 93.

Ibid, p. 96.

ولكن هذا لا يعني أن الواقعية الجديدة تنفي وجود فواعل غير دول، ولكنها بذات الوقت لا ترى لهذه الفواعل تأثيراً بذات فاعلية الدولة في النظام الدولي. ويوضح والتز ذلك بالقول «إن الدول ليست ولم تكن أبدا الجهات الفاعلة الدولية الوحيدة. ... لا يتم تحديد الهياكل من خلال جميع الجهات الفاعلة التي تزدهر داخلها، بل من خلال الجهات الفاعلة الرئيسية. عند تحديد بنية النظام، يختار المرء واحداً أو بعضاً من الكائنات العديدة التي يتألف منها النظام، ويجدد بنيتها من حيث هذه العناصر»²⁷. ويؤكد والتز على أن الجهات الأكثر فاعلية هي الدول فهي وحدها «الوحدات التي تشكل تفاعلاتها بنية النظم السياسية الدولية. وستظل كذلك لفترة طويلة»²⁸.

في الحالات التي تسعى الواقعية الجديدة فيها لتسليط الضوء على الفواعل من غير الدول، فإنها تنظر للفواعل من الحركات المصنفة إرهابية، مثل داعش والقاعدة وغيرها من التنظيمات، بمقاربات تقلل من تأثيرها على الصعيد الدولي، وتتجاهل فاعليتها وأثرها الإقليمي. ولا تعمل الواقعية الجديدة على تهميش دور الجهات الفاعلة من غير الدول فحسب، بل إنها تحتزها أيضاً إلى مجرد «تهديدات إرهابية» محدودة، في الأثر والنطاقين المكاني والزمني، ولذلك لا ترى لها أهمية استراتيجية.

وبناء على ذلك فهي تميل إلى تقييم منخفض لتهديدات هذه الجهات الفاعلة، بدلاً من إجراء تحليل متعمق لطبيعة هذه الجماعات وديناميكيات قوتها، فمثلاً اعتبر ستيفن والت في مقالة له عن داعش أن تأثيرها غير كبير، وذلك أنها لا تشكل تهديداً على الأمن القومي الأمريكي أو إسرائيلي أو حتى على إمدادات الطاقة²⁹. هذا التركيز المفرط على الدول كوحدات أساسية في النظام الدولي أدى إلى تجاهل الديناميكيات المعقدة والتفاعلات البينية، بين مختلف الفواعل الدولية وغير الدولية. من هنا فإن تهميش الدور الذي تؤديه

27) Ibid, p. 94

28) Ibid, p. 95.

29) Stephen M. Walt, ISIS as Revolutionary State, <https://rb.gy/grnqya>

هذه الفواعل، وغيرها، هو واحد من عيوب النظرية الواقعية الجديدة التي صبّت اهتمامها على الدولة، كفاعل رئيس يشكل النظام الدولي والفواعل الأخرى هي تابعة للدولة. بالتالي لم توسع النظرية الواقعية إلى تقديم تحليلات معمّقة لها.

أما الليبرالية الجديدة، فعلى الرغم من أنها اعترفت بالفواعل من غير الدول، فإنها اهتمت بنوع محدد منها، وهو المتعلق بالاقتصاد الليبرالي، مثل الشركات العابرة للقارات والمؤسسات، وهمشت أية فواعل أخرى في النظام الدولي بشكل عام، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص³⁰.

إن أحداث السابع من أكتوبر، وما تلاها، أثبتت حضور الفواعل من غير الدول، وقدرتها على تشكيل ديناميكيات الصراع وممارسة الضغط على الدول، بما في ذلك الدول العظمى والكبرى. ومن خلال الفشل في تفسير دور وتأثير هذه الفواعل، كحماس وحزب الله وأنصار الله، فإن هذه النظريات الوضعية لا تستطيع تقديم تفسير شامل لتطور ونتائج الحرب على غزة. إن رؤية النظريات التي تركز على الدولة والمفاهيم الضيقة للجهات الفاعلة ذات الصلة في الساحة الدولية، تحجب القدرة على فهم التأثيرات التي تقوم بها الفواعل من غير الدول، ما يجد من قدرتها على تقديم استجابات تفسيرية. كما يغيب عن افتراضات النظريتين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، التحليل المعمق والتفسير لسلوك حماس على سبيل المثال، وبنائها وانعكاساتهما، خاصة أن الحركة كانت صاحبة الحدث المتجلي. عوضاً عن ذلك، تدفع النظريتان التركيز على إيران كحاضنة، والولايات المتحدة كلاعب مركزي، والسعودية وإسرائيل ومصر وقطر كدول متفاعلة.

فالحرب في غزة تتحدى افتراض أن الدولة الفاعل الرئيس، وأظهرت الحركات الثلاث، قدرة ملحوظة على تشكيل ديناميكيات النظام الدولي بطرق عميقة. فسلوك حماس خلف تأثيراً ملموساً على المشهد الجيوسياسي الإقليمي والدولي الأوسع، فما قامت به الحركة

30) Carmit Valensi, Non-State Actors: A Theoretical Limitation in a Changing Middle East, p.66.

في السابع من أكتوبر عطل الاستراتيجية الأميركية لإدارة الإقليم، إذ وجهت أحداث 7 أكتوبر ضربة قوية لاستراتيجية «التوازن الخارجي»، التي انتهجتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، منذ ولاية أوباما، والتي قامت على أساس خفض وجودها العسكري في المنطقة، كما يتضح من جهود إدارة أوباما للتوسط في الاتفاق النووي الإيراني. وما تبعه من محاولات إدارة ترامب حشد الجهات الفاعلة الإقليمية ضد طهران. وكانت ذروة هذه الجهود هي التوسط في اتفاقيات أبراهام عام 2020، والتي سهلت تطبيع العلاقات بين إسرائيل والعديد من الدول العربية. وقد اعتُبر هذا التطور محورياً في الرؤية الأميركية للأمن الإقليمي، مع ظهور إسرائيل كلاعب محوري في الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لتقييد نفوذ إيران. كان الأساس المنطقي وراء استراتيجية «التوازن الخارجي» هذه هو الرغبة في تخفيف التكاليف العسكرية والمالية المرتبطة بالتدخل الأمريكي المستمر في الشرق الأوسط، مع الحفاظ على درجة من النفوذ والسيطرة على الديناميكيات الإقليمية من خلال الشراكات الاستراتيجية مع الحلفاء.

لقد قلبت أحداث السابع من أكتوبر 2023 جميع التصورات الأميركية للوضع في الشرق الأوسط رأساً على عقب، أجبرت بايدن على تغيير استراتيجية «التوازن الخارجي» التي تنتهجها واشنطن. كانت الإدارة الأميركية تأمل بأن تؤدي اتفاقيات أبراهام إلى توسيع دائرة السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وأن تساعد في تطويق الخطر الإيراني واحتواء القضية الفلسطينية وتعزيز الاستقرار في المنطقة. وبالتالي، تتمكن الولايات المتحدة من إعادة توجيه اهتمامها ومواردها نحو التحدي الناشئ من الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ³¹.

وبدلاً من تحقيق الاستقرار في المنطقة وإحكام السيطرة على إيران والقضية الفلسطينية، برز مشهد مختلف تماماً، أظهر هشاشة البنية الأمنية الجيوسياسية التي حاولت الولايات المتحدة هندستها في الشرق الأوسط، من خلال شراكاتها مع إسرائيل، وبعض دول الإقليم.

31) Charles W. Dunne, Gaza, the Ruin of US Policy, and a Transformed Middle East. <https://rb.gy/o59qbk>

هذا التطور أثار تساؤلات حول جدوى استراتيجية «التوازن الخارجي»، التي انتهجتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي اعتمدت على تمكين الحلفاء الإقليميين لتولي دفاع منطقتهم بأنفسهم. كما أن هذه الحرب كلفت الولايات المتحدة مليارات الدولارات، بالإضافة إلى تراجع شعبيتها وتقويض مصداقيتها عالمياً، واستنزاف جهودات المسؤولين الأمريكيين بدلاً من وضع كل هذه الطاقات لتعزيز تحالفاتهم الاستراتيجية في مناطق أخرى، وجعلت روسيا والصين المستفيد الأكبر من هذه الحرب³².

باختصار مع السابع من أكتوبر، وما تلاها من حرب على قطاع غزة، تأثرت المنطقة بأكملها، ومنها ما أشار إليه توماس فريدمان في مقالته يوم السابع من أكتوبر مباشرة³³، للإشارة إلى أن السابع من أكتوبر جاء لإسقاط مسار التطبيع السعودي الإسرائيلي، وبالتالي إجهاض مسار الاتفاقات الإبراهيمية²، خاصة أن السعودية علقت محادثات التطبيع مباشرة بعد اشتعال الحرب. في 14 أكتوبر 2023³⁴. يتفق «ستيفن والت» مع هذا الطرح، ويرى أن السابع من أكتوبر عطل مسار التطبيع، وسيحمل مع الحرب التي تلتها تحولات جيوسياسية إقليمية ودولية عميقة، خاصة إعادة انتشار أميركي، ونقل مراكز ثقل الاهتمام إلى الشرق الأوسط، وما لذلك من أثر على العلاقات الصينية الأمريكية، لصالح تصلب صيني، وأثر الأزمة الأوكرانية يمتد إلى أوروبا، واستثمار هذا الانغماس الأمريكي الإقليمي سلبياً ضد استراتيجيات المواجهة الأميركية على الجبهتين. من هنا، يفسر والت جهد واشنطن الحثيث في تكبير اتساع نطاق الصراع إقليمياً³⁵. لكن والت، يهمل هنا مرة أخرى الفواعل من غير الدول، لصالح التركيز على استجابات الدول الكبرى وفواعل الإقليم من الدول بشكل أساسي.

32) Stephen Walt, Why Realists Oppose the War in Gaza, <https://rb.gy/li2775>

33) Thomas Friedman. Israel's Worst Day at War. <https://rb.gy/loejzh>

(34) _____، السعودية تعلق محادثات التطبيع مع إسرائيل. <https://2u.pw/v7TUImEy>

35) Stephen Walt. The World Won't Be the Same After the Israel-Hamas War. <https://rb.gy/s4djwy>

يتمد دور الفواعل من غير الدول في الإقليم، بشكل أساسي، لحزب الله في لبنان، وأنصار الله في اليمن. فقد طرح العديد من الباحثين أسئلة نظرية مركزية تتعلق بطريقة قراءة هذه الحركات نظرياً، وموضعها في سياق دراسات العلاقات الدولية، ومنهم «أليساندرو اردينو» الذي تساءل: لماذا تفشل نظريات الردع التقليدية مع حالة أنصار الله؟ مستدرجاً أن مقاربات الردع التي وظفت في الحملة الأميركية البريطانية لتأمين خطوط الملاحة البحرية، باستهداف قواعد المسيرات والصواريخ ومصالح حيوية في اليمن، لم تجد نفعاً؛ لأنها استخدمت مقاربات ردع سادت بين قوى متناظرة³⁶، ما يشير إلى عدم جدوى فائض القوة في الردع، وأن هناك خللاً في المقاربات التي تتعامل مع هذه الفواعل.

وفيما يخص ظاهرة الفواعل غير الدول، كانت أدبيات العلاقات الدولية، قد بدأت تلاحظ خلال السنوات الفائتة، تصاعد خطاب الدولة والسيادة لدى العديد من الفواعل من غير الدول في المنطقة، كالحركات الثلاثة، لكن هذه الملاحظات اصطدمت بكونها حاولت تفسير السلوك السياسي لهذه الفواعل بذات القوالب النظرية الجامدة، فقامت بدمج حركات التحرر الوطني، مع الحركات الإرهابية، في محاولة لتقييم سلوكها السياسي بذات المنظور. إلى جانب ذلك، عمدت الليبرالية الجديدة إلى اختبار السياقات الإقليمية وتفاعلاتها بقوالبها المفاهيمية الغربية، وإخضاعها لاختبار غير متكافئ. وهذا ما تؤكد «مارين كوس» - المرتكزة على البنائية- والتي تحاجج أن أدبيات العلاقات الدولية، فيما يتصل بحماس وحزب الله، ما تزال تقرأ الحركتين وفق عدسة وأطر الليبرالية الغربية، وما إذا كانت متوائمة وأطرها القيمية الشاملة³⁷.

وهذه ما تؤكد الدراسات في العقدين الفائتين، حيث كانت هناك محاولات لتفسير خصوصيتهما الجامعة بين شرعية الوجود بالحكم والوصول بصناديق الاقتراع، وبين دورهما

36) Alessandro Arduino. Engaging the Houthis: The Limits of Western Deterrence and China's Diplomacy. <https://rb.gy/m2iiea>

37) Koss Maren, Resistance, Power, and Conceptions of Political Order in Islamist Organizations: Comparing Hezbollah and Hamas.

التقليدي كفاعلين مسلحين من غير الدول، خاصة أن هذا الوضع جعلهما لاعبين مهمين في السياسة الإقليمية، وهذا ما اعتبره بعض الأدبيات مشابهاً لبني وهياكل ووظائف طالبان في أفغانستان وأنصار الله في اليمن.

تقدم «شارون ليكوك» (Sharon Lecocq)، في نص بحثي راجعت خلاله 5 كتب³⁸ رئيسة ناقشت حماس وحزب الله، كفاعِل هجينة (Hybrid Actors)، في ظل الجمع بين تواجدهما كجزء من نظامي الحكم في البلدين، وفعلهما خارج نطاق الدولة، حيث ترى أن الطبيعة المعقدة لكل من الفاعِلين تجعل دراستهما تحدياً أمام باحثي العلاقات الدولية، وهذا ما عكسته المفاهيم والتسميات المختلفة للفاعِلين، من إسلاميين إلى فاعِلين من غير الدول إلى حركات سياسية إلى حركات مقاومة³⁹.

تدلل ليكوك على ذلك، بتحليلها لاستخدام كلمة مقاومة (resistance)، في أدبيات العلاقات الدولية، إذ تعتبر أن المفهوم غريب عن علم العلاقات الدولية، خاصة من منظور ليبرالي جديد، لأنه مفهوم نقدي لفكرة الاستعمار، ويدل مع استخدامه في السياق المتصل

(38) الكتب هي:

Koss Maren, Resistance, Power, and Conceptions of Political Order in Islamist Organizations: Comparing Hezbollah and Hamas, Routledge Advances in International Relations and Global Politics, Abingdon: Routledge.2018.
Martin Kear, Hamas and Palestine: The Contested Road to Statehood, Abingdon: Routledge, 1st edition, 2018

Tareq Baconi, Hamas Contained the Rise and Pacification of Palestinian Resistance, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures, Stanford, Calif. Stanford University Press.2018

Mariam Farida, Religion and Hezbollah: Political Ideology and Legitimacy. Abingdon: Routledge, 2021

39) Sharon Lecocq, Hamas and Hezbollah: Hybrid Actors Between Resistance and Governance, pp1069-1079

بالقضية الفلسطينية بالولادة غير الشرعية لإسرائيل، ما يدفع جمهور العلاقات الدولية للتساؤل: ما الذي تعنيه كلمة مقاومة في هذه الجملة؟ ورغم أن مراجعة ليكوك أظهرت أن التحليل المرتكز على الفواعل (Actors Based Analysis)، يثري المناظرات المتصلة في العلاقات الدولية، إلا أنها لاحظت أن هذه المساحة كانت ضعيفة في الأدبيات⁴⁰.

يتفق إبراهيم فريجات مع ضرورة وضع تمايزات محددة لموقع وفاعلية كل فاعل من غير الدول في النظامين الإقليمي والدولي، مشيراً إلى أن دراسة حماس تحتاج إلى تحديد خصوصيتها كحركة تحرر وطني، والتي شهدت اختراقاً في قاعدة عدم إعطاء هذه الفواعل شرعية، مثلما حدث في حالتي أنصار الله وطالبان اللتين حصلتا على اعتراف بشرعيتهما من قبل الولايات المتحدة الأميركية. ويلاحظ فريجات أن حماس وصلت إلى «الدائرة المكتملة» بعد حرب عام 2021 على قطاع غزة، من خلال امتلاكها قرار الحرب والقدرة على خوضها، والقدرة على التفاوض على نتائجها⁴¹.

2.3. الدولة القوية تخضع الطرف الأضعف: قانون الأقوياء

وفقاً لنظرية الواقعية الجديدة، فإن القوة تُعتبر العنصر الحاسم في تسوية النزاعات والصراعات. ويقوم مبدأ «قانون الأقوياء» على فكرة أن الطرف الأقوى يُلمّي شروطه وقراراته على الأضعف. في هذا السياق، يُعد حوار ميلوس أحد أقدم الأمثلة التي استند إليها الواقعيون الجدد لتأسيس افتراضاتهم. يذكر ثوسيديديس هذا الحوار في كتابه «تاريخ الحرب البيلوبونيسية»، الذي دار بين القادة الأثينيين وأهالي جزيرة ميلوس. وقد ركّز هذا الحوار بشكل واضح على منطق القوة، حيث طالب الأثينيون أهل ميلوس بالاستسلام أو مواجهة الإبادة. وعندما رفضوا الاستسلام، تم تنفيذ التهديد بحققهم⁴².

40) Ibid.

41) إبراهيم فريجات. حماس فاعل غير رسمي في النظام الدولي: التحولات والتداعيات. <https://acesse.dev/JemLM>

42) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثوسيديديس حتى الوقت الحاضر، ص 158 - 160.

هذا المنطق الواقعي الذي يؤكد على هيمنة القوة وإذعان الطرف الضعيف قد أشار إليه ثيوسيديوس في أكثر من موضع في كتابه. ومن أهم التصريحات الدالة على هذا المنطق نجد العبارة: «لقد كان القانون دائماً أن الأضعف يجب أن يخضع للأقوى»، وفي السياق ذاته، وردت المقولة الأخرى: «بينما يفعل الأقوياء ما في وسعهم، يعاني الضعفاء مما يجب عليهم فعله»⁴³. كل ما سبق، يعكس بشكل واضح فرضية المدرسة الواقعية الجديدة، والتي ترى أن السياسة الدولية تُسيّرُها بصورة أساسية قوانين القوة، وليس المبادئ الأخلاقية أو القانونية. فوفقاً لهذه الرؤية، يقوم الفاعلون الأقوياء بفرض إرادتهم على الأطراف الضعيفة دون اعتبار للمعايير الأخلاقية أو القانونية المتعارف عليها.

ولكن على مدار الأشهر التسعة من بداية الحرب، لم تستطع إسرائيل القضاء على حماس أو إعادة المحتجزين لديها. فرغم التفوق العسكري الإسرائيلي لم تنجح إسرائيل لغاية اليوم في تحقيق أهدافها المعلنة. ولم تنجح أيضاً في تحقيق الهدف الرئيس وهو تهجير الفلسطينيين، بل ما قامت به هو إبادة الشعب الفلسطيني في غزة، حيث قُتل أكثر من 40 ألف فلسطيني، إضافة إلى إبادة ممنهجة في محاولة القضاء على الشعب الفلسطيني، وجعل غزة أرضاً لا يمكن العيش فيها. وفي المحصلة لم تقم حماس، الطرف الأضعف، بالاستسلام. فقانون القوي لا ينجح دائماً، والطرف الضعيف قادرٌ على المواصلة في نهجه.

على الرغم من هذا الافتراض الأساسي بالنسبة للواقعيين، وبسبب الإبادة الجماعية، والجرائم الأخلاقية التي لا يوجد لها ما يبررها، ذهب أبرز المنظرين الواقعيين، من أمثال ستيفن والت وميرشايمر، إلى رفض هذه الحرب، واعتبارها لا أخلاقية. وقد عبر عن ذلك الخطر والت - في مقالته المعنونة «لماذا يعارض الواقعيون الحرب على غزة» - حيث أوضح

43) Thucydides, The History of the Peloponnesian War, <https://tinyurl.com/2p9zex78>.

أن الواقعيين يرفضون الحرب، معتبرةً إياها «كارثة إنسانية»، وربما هي «إبادة جماعية»⁴⁴. محاولا دحض فكرة أن الواقعية لا تهتم بالأخلاق. ولكن من الواضح أن حجم الجرائم غير الإنسانية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي دفعت هؤلاء المنظرين إلى الدفاع عن الواقعية، معتبرين أن الواقعيين يهتمون بما تفعله إسرائيل، ولذا قاموا بتوجيه النقد الشديد لها في حربها على غزة، كما أنهم وجهوا الانتقاد أيضا لإدارة بايدن لدعمها ومساندتها تل أبيب⁴⁵. ويتفق ميرشامير مع والته، الذي لا يعتقد بأن إسرائيل ستهزم حماس، في ظل بقاء مسببات وجود حماس، وهي الاحتلال ومحاولات إسرائيل عزل الفلسطينيين في بنتستونات متناثرة ضمن «إسرائيل الكبرى»⁴⁶.

الإشكالية الرئيسة هنا أن النظرية الواقعية لم تعالج مسألة وجود شعب تحت الاحتلال، والحركات الثلاث كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية، وإنما تعاملت مع الدول القومية الوجودية، رغم أنه من الواضح أن الحرب على غزة بدأت تدفع، ولو ببطء، المنظرين الواقعيين، لتعديل رؤيتهم لمعالجوا هذا الخلل. وهنا يقول والته «تنشأ انتقادات الواقعيين للحرب في غزة جزئياً من تقديرهم لحدود القوة العسكرية وأهمية القومية. وهم يدركون تمام الإدراك الصعوبات التي يواجهها الغزاة الأجانب عادة عندما يحاولون السيطرة على شعب آخر، أو تدميره بالقوة المسلحة، ولهذا السبب استنتجوا أن محاولة إسرائيل تدمير حماس بقصف غزة وغزوها أمر محكوم عليه بالفشل. لقد أصبح من الواضح على نحو متزايد أن حماس سوف تنجو من الهجوم الإسرائيلي، وحتى لو لم تتمكن من ذلك، فمن المحتمل أن تظهر منظمات مقاومة جديدة ما دام الفلسطينيون تحت الاحتلال، وما داموا محرومين من حقوقهم السياسية الأساسية، ويتم تجريدهم تدريجياً من أراضيهم»⁴⁷. لكن من المهم

44) Stephen Walt, Why Realists Oppose the War in Gaza, [HTTPS://RB.GY/LI2775](https://rb.gy/li2775)

45) Ibid

46) John Mearsheimer, Israel: Another War, Another Defeat, <https://rb.gy/4mp48e>

47) Stephen Walt, Why Realists Oppose the War in Gaza, <https://rb.gy/li2775>

الإشارة هنا إلى أن هذه الاستجابات، استجابات أقرب لوصفها أخلاقية، من كونها مراجعات واسعة لفرضيات النظرية وموقع الفواعل من غير الدول منها.

من هنا، تكمن الإشكالية التي تعاني منها الواقعية الجديدة في أنها لم تعالج فجوة موقع ودور الفواعل غير الدول، وخاصة حركات المقاومة، فالقوة العسكرية ليست هي العامل الحاسم في ظل حالة احتلال يناضل فيها الشعب من أجل حريته، فالقوة لا يمكن أن تقضي على محاولات الشعوب لنيل استقلالها. إن اهتمام والت وميرشايمر يدفع للتساؤل هل سيحدث تعديل على مستوى موقع الفواعل في النظرية؟ أم نحن أمام اهتمام آني لظرف موضوعي مؤقت؟

3.3. إغفال دور الدول الصغيرة

لقد هُمّشت دراسة الدول الصغيرة في حقل العلاقات الدولية، وهذا منبعه الاهتمام بالدول العظمى والكبرى. ركزت النظريات الواقعية والليبرالية على الدول العظمى والكبرى في النظام الدولي. الواقعية الجديدة تعتبر أن الدول الصغيرة هي دول تابعة، وليست دولاً فاعلة في النظام الدولي، مركزة بذلك على القوة العسكرية، ومعتبرة إياها الأداة الفاعلة الأساسية لتحقيق التأثير في النظام الدولي. ويؤكد ميرشايمر على ذلك بقوله «الدول نظرًا لخوفها من النوايا الحقيقية للدول الأخرى، وإدارتها أن هذه الدول تعيش في نظام قائم على الاعتماد على الذات، تفهم سريعًا أن الطريقة المثلى لضمان بقائها تتمثل في أن تكون أقوى دولة في النظام. وكلما زادت قوة الدولة مقارنة بمنافسيها المحتملين، تراجع احتمال أن يهاجمها هؤلاء المنافسون ويهددون بقاءها. فالدول الأضعف تتردد في الدخول في حرب مع الدول الأقوى لاحتفال أن تتكبد هزيمة عسكرية. وكلما اتسعت فجوة القوة بين أي دولتين، تراجع احتمال أن تهاجم الدولة الأضعف الدولة الأقوى»⁴⁸.

48) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ص 42.

وفي نفس السياق اعتبر والتز أن «نظرية السياسة الدولية مكتوبة في ضوء القوى العظمى في عصر ما... من السخف بناء نظرية للسياسة الدولية على أساس ماليزيا وكوستاريكا، كما سيكون من السخف بناء نظرية اقتصادية لمنافسة احتكار القلة على أساس الشركات الصغيرة في قطاع من الاقتصاد»⁴⁹. وبهذا تجاهل والتز الدول الصغيرة، معتبراً أنه لا يجب دراستها. ترافق هذا مع إشكالية أخرى تتعلق بالنظرة لدول العالم الثالث على أنها لا ترتقي إلى المواصفات التي تجعلها قابلة للدراسة، فهذه الدول، بالنسبة لهم، مشوهة وضعيفة، وغير مكتملة، ولا ترقى إلى مستوى الدولة القومية في الغرب⁵⁰.

هذا التجاهل مرتبط بامتلاك القوة، وخاصة القوة العسكرية، ويؤكد ميرشايمر على ذلك بقوله «تتمثل القوة الفعلية للدولة بالدرجة الأولى في جيشها وقواتها الجوية والبحرية التي تقدم دعماً مباشراً للجيش. ولذلك تعد الجيوش المكون الأساسي للقوة العسكرية؛ لأنها الآلة الرئيسة لغزو الأراضي والسيطرة عليها، وهذا الأخير هو الهدف السياسي الأسمى في عالم الدول الإقليمية. بإيجاز تعد القوة البرية المكون الرئيس للقوة العسكرية، حتى في العصر النووي»⁵¹. ووالتز من جانبه أكد على أهمية القوة العسكرية ودورها، مؤكداً حقيقة أن «بعض الدول قد تستخدم القوة في أي وقت، مما يوجب على جميع الدول أن تكون مستعدة للقيام بذلك، أو أن تعيش تحت رحمة جيرانها الأكثر قوة عسكرياً. بين الدول، حالة الطبيعة هي حالة حرب. وهذا لا يعني أن الحرب تحدث باستمرار، بل أنه عندما تقر كل دولة بنفسها ما إذا كانت ستستخدم القوة أم لا، فقد تندلع الحرب في أي وقت»⁵².

أما النظرية الليبرالية الجديدة فتنتقل من الإيمان بالاعتمادية المتبادلة، وتعتبر أن العلاقات بين الدول غير قائمة على اللعبة الصفرية. ولكن في الواقع من يكسب ويفرض قوته هو

49) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, p. 72.

50) Barry Buzan, Conclusion: System versus Unites in Theorizing about the Third World, p. 217.

51) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ص 55.

52) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, p.102

من يملك القوة الاقتصادية بشكل أساسي. إن أهم عامل مشترك بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة هو انشغالهما بعلاقات القوة العظمى والكبرى. بهذا المعنى، تشترك كل من النظريتين في نظرية المعرفة الاستعمارية الجديدة التي تميز الشمال العالمي عن الجنوب العالمي، والأقلية القوية عن الأغلبية الضعيفة⁵³.

وتعاني النظريتان من قصور كبير في تفسير سلوك الدول الصغيرة، وقدرتها على التأثير في النظام الدولي. وتفترض النظريتان أن امتلاك القوة المادية الشرط الأساسي لصياغة سياسة خارجية فعالة ومؤثرة. وبالتالي، يُنظر إلى الدول الصغيرة على أنها مجرد جهات فاعلة ثانوية في النظام الدولي، مضطرة إلى الدوران في فلك القوى العظمى والكبرى وخاضعة لهيمنتها، بسبب ضعف قدراتها المادية والعسكرية. وتؤكد هاتان النظريتان على أن أي إجراء أو سياسة خاطئة قد تكون لها عواقب وخيمة على هذه الدول الصغيرة، حتى أنها قد تهدد قدرتها على البقاء والاستمرار في النظام الدولي. وفي المقابل تتمتع الدول العظمى الكبرى بقدرة أكبر على تحمل عواقب أخطائها، وهو ما يعزز قدرتها على البقاء والمناورة في النظام الدولي. وهذا ما يجعل الدول الصغيرة كيانات هامشية، غير قادرة على التأثير في مجرى الأحداث الدولية. هذه الافتراضات تبالغ في تبسيط طبيعة العلاقات الدولية، وتتجاهل العديد من العوامل الأخرى، التي تؤثر على قدرة الدول الصغيرة على صياغة سياسات خارجية فعالة. إذ يمكن لعوامل أخرى أن تؤدي دورًا محوريًا في هذا الصدد.

وفي الحرب على غزة برزت قطر كلاعب أساسي في عملية التفاوض، خلال الأشهر الماضية، فأدت دورًا جوهريًا في المفاوضات غير المباشرة بين الأطراف المتنازعة، بالتعاون مع الولايات المتحدة ومصر. هذه الجهود القطرية أسفرت عن تحقيق نجاح مهم، تمثل في إنجاز هدنة لمدة أسبوع في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. هذه الهدنة المؤقتة أتاحت الفرصة لإطلاق سراح 81 محتجزًا إسرائيليًا لدى المقاومة في قطاع غزة. كما نجحت هذه الهدنة في

53) Mohammed Ayoob, *Subaltern Realism: International Relations Theory Meets the Third World*, p. 37.

تحرير نحو 280 أسيرة فلسطينية من السجون الإسرائيلية مقابل ذلك⁵⁴. وما زالت قطر تقوم بدور الوساطة في محاولة للوصول إلى إيقاف الحرب.

فقطر، وهي دولة صغيرة من دول العالم الثالث، وليست دولة عظمى أو كبرى عسكرياً وجغرافياً، أدت دوراً محورياً في جهود الوساطة والتفاوض لإنهاء الحرب المستمرة منذ تسعة أشهر⁵⁵. فتمكنت من إثبات قدرتها على المساهمة في القضايا الدولية الهامة، وحشد الجهود الدبلوماسية لتحقيق تقدم في المفاوضات، وذلك على الرغم من التوترات الحادة والصعوبات التي واجهتها في التوصل إلى تفاهات مباشرة بين الأطراف المتصارعة.

حقيقة أن قطر دولة صغيرة تعيق تفسير دورها وتأثيرها وفقاً للافتراضات الأساسية للنظريات الواقعية أو الليبرالية في العلاقات الدولية؛ فالنظرية الواقعية تفترض أن القوة العسكرية والأمنية هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية للدول. ولكن في حالة قطر، وبالرغم من صغر مساحتها وعدم امتلاكها قوة عسكرية كبيرة، استطاعت أن تؤدي دوراً إقليمياً وعالمياً نشطاً من خلال سياسات دبلوماسية وقنوات إعلامية فاعلة. والنظرية الليبرالية ترى أن التجارة والمصالح الاقتصادية هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية. وقطر قد نجحت في بناء اقتصاد قوي وشبكة استثمارات واسعة على المستوى الدولي، مما مكّنها من أداء دور مؤثر على الساحة الإقليمية والعالمية. وهناك عوامل أخرى مثل الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وقدرتها على التحرك بمرونة بين مختلف الأطراف، والاستثمار في قطاعات استراتيجية كالإعلام والرياضة، التي ساهمت في تعزيز دورها وتأثيرها.

وبالتالي، يمكن القول إن قطر استطاعت أن تطور استراتيجيات فريدة مستمدة من خصوصياتها كدولة صغيرة، مما مكّنها من التأثير على المنطقة والعالم، بشكل غير متناسب مع حجمها الجغرافي وقوتها العسكرية والاقتصادية. فالنظريتان الواقعية الجديدة والليبرالية

(54) _____، 3 أسئلة حول تلويع قطر بالتخلي عن الوساطة بين حماس وإسرائيل <https://rb.gy/esfp78>

(55) تسعة أشهر حتى كتابة هذه الورقة.

الجديدة تتجاهلان الدور الذي تؤديه الدول الصغيرة في النظام الدولي المعاصر. وهذا ما يُعد قصورًا في هذه النماذج النظرية، والذي يحتاج إلى مزيد من التطوير والتحديث لكي تتمكن من التعامل بشكل أكثر واقعية مع الديناميكيات المعاصرة في السياسة الدولية. صحيح أن هناك تلاقياً بين مصالح الدول العظمى والكبرى والدور الذي تؤديه قطر، ولكن النظريتين الواقعية والليبرالية لا تستطيعان تفسير ذلك بناء على افتراضاتهما الأساسية.

4.3. أسباب الحرب: بين الفوضى الدولية والسلام الديمقراطي

تُرجع النظرية الواقعية الجديدة أسباب الحرب إلى الفوضى في النظام الدولي، وعليه يقول ميرشايمر «علينا أن ندرك أولاً أنّ الدول تعمل ضمن نظام فوضوي، يفتقر إلى سلطة عليا يمكن اللجوء إليها في حال مواجهة تهديد من دولة منافسة. لذلك، يجب على كل دولة أن ترعى مصالحها في عالم كهذا»⁵⁶. فعلى كل دولة أن تضمن بقاءها وتدافع عن نفسها، حيث إن الهدف الأساسي لأيّ دولة، والذي يجب أن تسعى إليه، هو البقاء، فهو الضامن لها ولتحقيق أهدافها الأخرى⁵⁷.

أما الليبرالية الجديدة فتري أن هناك علاقة عضوية بين الديمقراطية والسلام، فهي تدافع عن افتراض أن الدول الديمقراطية لا تقاوم بعضها البعض. هذا الافتراض الذي استقى من إيمانويل كانط في مقالته السلام الدائم «-To Perpetual Peace: A philosophical Sketch»، محدداً ثلاث ركائز تشكل معاً الأساس للسلام الدائم في النظام الدولي، وهي الحكم الجمهوري، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والمنظمات الدولية⁵⁸. أكد كانط على الدور الحاسم الذي يؤديه «الدستور الجمهوري»، الذي تصوّره كنظام يتطلب موافقة عامة، قبل أن تتمكن الحكومة من اتخاذ قرار بشأن استخدام القوة العسكرية. يعتقد

56) John J Mearsheimer, Great power rivalries: the case for realism, <https://rb.gy/yr7bv7>

57) Ibid

58) Jens Meierhenrich, Perpetual War: A Pragmatic Sketch, p. 633-634.

كانت أن هذه الآلية من شأنها أن تغرس الشعور بالمساءلة، حيث سيتحمل المواطنون في نهاية المطاف تكاليف وعواقب الحرب⁵⁹. هذا الربط بنى وطوّره عليه منظرو الليبرالية؛ لتصبح نظرية أطلق عليها مسمى «السلام الديمقراطي».

تعالج النظريتان أسباب الحرب في إطار بعيد عن السبب الرئيس للحرب في غزة، فكلتا النظريتين تعاني من قصور واضح في التعامل مع حروب التحرر وحركاتها، فهما لا تنظران إلى هذا النوع من الحروب، كونهما تهتمان بنوع مختلف من الدول، وهي الدولة الوستفالية دون اعتبار لدول الجنوب، وخاصة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها. وفي ظل تغييب عامل الاحتلال الإسرائيلي من معادلة الحرب، يصبح التحليل مجتزأ، ولا يمكن تطبيقه على الحالة بشكل يمكن من فهم الأسباب الفعلية لقيام حركة حماس بأحداث السابع من أكتوبر، وكذلك لا يمكن فهم الجرائم والإبادة التي يقوم بها الاحتلال في محاولة للقضاء على الشعب الفلسطيني، فالحرب على غزة لا يمكن إرجاعها فقط إلى طبيعة النظام الدولي الفوضوي، فهذا العامل مهم، ولكنه لا يمكن أن يكون العامل الحاسم في تفسير الأحداث في السابع من أكتوبر والحصار والحرب المتواصلة.

كما أن تفسير الحرب بمنطق النظرية الليبرالية الجديدة، يقود إلى نتائج مضللة، فوفقاً لهذه النظرية فإن هناك دولة ديمقراطية والتي هي إسرائيل - التي تقدم نفسها على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة بالمنطقة-، في حين أن حماس منظمة إرهابية وفق تصنيف الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية. فهذه النظرية لا تلتفت ولا تعبر وزناً إلى التناقض الصارخ بين أن تكون دولة ديمقراطية ودولة احتلال، فتهمل عامل الاحتلال وتركز على أن إسرائيل دولة ديمقراطية. وعلى هذا الأساس يصبح من الطبيعي أن تدافع إسرائيل على نفسها، ما يجعل هذه النظرية تنظر بعين واحدة فقط، ففي مقابلة مع جوزيف ناي اعتبر أن الاسرائيليين «عانوا من فظائع هائلة يوم 7 أكتوبر من حيث قتل المدنيين والنساء

59) Steve Chan. In Search of Democratic Peace: Problems and Promise, p. 60. Bruce Russett, Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World, p. 9

والأطفال وما إلى ذلك»⁶⁰، ولم يشر بتأناً إلى الاحتلال، فيتم التعامل مع إسرائيل على أنها دولة ديمقراطية اعتدى عليها، وبالتالي من حقها الدفاع عن نفسها، والإشكالية الوحيدة التي أشار إليها ناي في حوارهِ أنه تم استخدام قوة زائدة. إن النظريتين، بتجاهلهما لعامل الاحتلال، تقودان إلى استنتاجات متحيزة، يشوبها قصور عند محاولة تفسير هذه الحرب، في ظل إهمال السياق التاريخي كجزء من حروب التحرر الوطني.

60) _____, US Leadership in the Changing World: Joseph Nye / Emeritus Professor, Kennedy School of Government, Harvard University, <https://rb.gy/cn02sa>

الخاتمة

إن أهم الإشكاليات التي تواجه النظريات الوضعية عند محاولة استخدامها في تفسير الحرب على غزة، أنها تفسر الأحداث من خلال العدسة الغربية التي تركز على دولة بمواصفات الدولة القومية الوستفالية، معتبرة إياها الفاعل الرئيس على المسرح العالمي. لا تزال النظريات الوضعية، الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، تتعامل مع الفواعل من غير الدول كفواعل مؤقتة، طارئة، محدودة ومطوقة. إن هذه البوتقة انعكست على التفسير على السياسة الدولية تجاه المنطقة خلال الحرب. في الوقت الذي اضطلعت هذه الفواعل من غير الدول بشكل متزايد بدور مركزي في تغيير أو إعاقة مخططات الدول الكبرى والعظمى. ولأن النظريات هذه لم تعتبر الفواعل من غير الدول، في النطاقين الأمني والسياسي، لاعبًا رئيسًا مؤثرًا في العلاقات الدولية، لم تكن مستجيبة لتراكم فعل وفاعلية هذه الفواعل. وهو ما أدى إلى وقوف النظريات عاجزة عن الإجابة على تحولات هذه الفواعل. ولذا تشكل ظاهرة الفواعل غير الدول تحديًا لأنطولوجيات الواقعية والليبرالية الجديدة المتمركزة حول الدولة.

كما أن هاتين النظريتين لا تقيمان وزنًا للدول الصغيرة ولا تعتبرانها لاعبًا أساسيًا في النظام الدولي، أثبتت هذه الحرب أن دولة، مثل قطر، قد تؤدي دورًا رئيسًا في مفاوضات الحرب، ومحاولة الوصول إلى وقف الحرب وعقد صفقة. إن تركيز النظريتين على المناورات الجيوسياسية الكبرى للقوى العظمى والكبرى يجعلهما غير قادرتين على فهم الفاعلية، والنفوذ الذي تمارسه الأنظمة السياسية الأصغر حجمًا. إضافة إلى أن هذه النظريات لم تستطع تفسير الحرب من خلال اعتبار الفوضى الدولية وربط السلام بالديمقراطية، متجاهلة عاملاً أساسيًا في هذه الحرب، وهو الاحتلال. فهذه النظريات تتجاهل بشكل كامل مسألة النضال من أجل التحرر من الاستعمار. وبذلك تجاهلت قوة حركات التحرر، وافترضت أن القوي يفرض على الطرف الضعيف شروطه ويدفعه إلى الاستسلام، وقد بينت الحرب على غزة أن إسرائيل بكل قوتها لم تستطع تحقيق أهدافها من الحرب، فلجأت إلى الإبادة، واستخدمت القوة المفرطة في محاولة للتخلص من الشعب الفلسطيني وتهجيده.

إن الحرب على غزة تذكير بأن النظام الدولي أصبح متزايد التعقيد، في ظل وجود مجموعات متنوعة من الفواعل - من غير الدول - التي تمارس نفوذها، وتشكل النتائج بطرق تتحدى افتراضات النظريات الوضعية. ومع استمرار النظام الدولي في التطور، ومع تزايد تنوع الجهات الفاعلة وديناميكيات القوة المتغيرة، أصبحت الحاجة إلى تجاوز قيود وعتبات الأطر الواقعية والليبرالية الجديدة واضحة بشكل متزايد.

في سياق الحرب على غزة، ومع تداعياتها، برزت الحاجة الملحة لإجابات نظرية من مقاربات الواقعية والليبرالية الجديدة حول قضايا محورية في العلاقات الدولية؛ ففي مواجهة هذه التحولات المنقلبة للنظام الدولي، باتت هذه النظريات السائدة عاجزة عن تقديم تفسيرات مُرضية. أولاً، كيف يمكن تفسير بروز الفواعل السياسية من غير الدول في الساحة الجيوسياسية والدولية؟ فقد اكتسبت هذه الجهات الفاعلة غير الدولية نفوذاً متنامياً، ما أفقد النظريتين القدرة على فهم طبيعة التحولات الراهنة في البنية الدولية. وهو ما شكل تحدياً حقيقياً للمقولات المركزية للواقعية والليبرالية الجديدة القائمة على محورية الدولة. ثانياً، كيف يمكن تفسير الحروب غير المتناظرة متعددة الفواعل على الصعيد الإقليمي؟ حيث تبدو هذه النزاعات المعقدة والمطولة خارجة عن نطاق المفاهيم الأساسية للنظرية الواقعية والليبرالية الجديدة المتمحورة حول موازين القوى والسلوك العقلاني للدول. ثالثاً، كيف يمكن تفسير دور الدول الصغيرة وتأثيرها المناسب في النظام الدولي؟ إذ تركز هذه النظريات بشكل أساسي على تحركات القوى العظمى، فيما تغيب فيها رؤية شاملة لممارسات الدول الأصغر حجماً. وأخيراً، كيف يمكن تفسير الحروب الناجمة عن الاحتلال الاستعماري؟ وهي مسألة لا تجد لها حلاً مرضياً في إطار الافتراضات المركزية للواقعية والليبرالية الجديدة.

هذا الفحص النقدي ليس مجرد تمرين أكاديمي؛ فهو يضرب في صميم هياكل السلطة المعرفية التي شكلت منذ فترة طويلة مصدر إنتاج ونشر المعرفة في مجال العلاقات الدولية. فهذه الدراسة ألقت الضوء على هذه الثغرات، وأكدت على ضرورة الملحة لتفكيك القبضة المهيمنة للسلطة المعرفية الغربية. إن الحرب على غزة تمثل تذكيراً صارخاً بالحاجة الملحة إلى تفكيك سيطرة النظريات المستمدة من الغرب.

ولتجاوز كل ذلك لا بد من احتضان التعددية المعرفية لحالة ما بعد الاستعمار، وإلغاء التجارب الضيقة للدولة القومية الويستفالية، وتحدي آليات إنتاج المعرفة المهيمنة وفتح آفاق جديدة لدمج وجهات النظر المهمشة للخروج من الدائرة المغلقة للمهيمنة الغربية في النظريات الوضعية الغربية. وإفساح المجال أمام وجهات نظر بديلة غير غربية قادرة على إلقاء الضوء بشكل أفضل على التعقيدات الناشئة عن الساحة العالمية، مع ضرورة خلق مساحة ذات معنى لأنماط بديلة غير غربية من التنظير والتطبيق العملي.

إن تطوير مناهج أكثر شمولاً وترتكز على السياق لنظرية العلاقات الدولية سيكون أمراً بالغ الأهمية، من أجل فهم ومعالجة التحديات التي تواجه الجنوب العالمي بشكل أفضل، بما في ذلك الحرب التي طال أمدها على غزة. وأي شيء أقل من هذا التحول من شأنه أن ينقل العلاقات الدولية إلى عالم لا أهمية له، وهو عالم غير قادر على التعامل مع التعقيدات المتغيرة التي تحدد النظام العالمي المعاصر، وبذلك يمكن التخلص من تحيزات حقل العلاقات الدولية المركزية، وشق طريق نحو فهم أكثر دقة وشمولية للمشهد العالمي المتطور. هذه جميعها تمثل خطوات لا غنى عنها نحو إعادة تشكيل العلاقات الدولية، باعتبارها نظاماً أكثر شمولاً وأكثر تمثيلاً.

المراجع العربية

1. إبراهيم فريجات. حماس فاعل غير رسمي في النظام الدولي: التحولات والتداعيات. مركز الجزيرة للدراسات، 21 أيار 2021. <https://acesse.dev/JemLM>
2. أنور محمد فرج وياخان تاكو نجم الدين رشيد. «نظرية الواقعية الجديدة والجماعات الإرهابية: دراسة مقارنة للقدرة التوضيحية والتفسيرية للنظرية». مجلة الدراسات السياسية والأمنية. مجلد 3. العدد 5، 2020.
3. تيم دان وآخرون (محرر). نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع. ط1. ترجمة ديماء الخضرا. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
4. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004
5. جون ميرشايمر. مأساة سياسة القوى العظمى. ترجمة مصطفى محمد قاسم. الرياض: النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود، 2012.
6. دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديديس حتى الوقت الحاضر، ترجمة رائد القاقون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2013.
7. _____، السعودية تعلق محادثات التطبيع مع إسرائيل، القدس العربي، 14 أكتوبر 2023. <https://2u.pw/v7TUImEy>
8. محمد حمشي، الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 28، أيلول 2017
9. _____، 3 أسئلة حول تلويح قطر بالتخلي عن الوساطة بين حماس وإسرائيل، الجزيرة نيوز، آخر تحديث 19 نيسان 2024. <https://rb.gy/esfp78>

المراجع الأجنبية

1. Alessandro Arduino, Engaging the Houthis: The Limits of Western Deterrence and China's Diplomacy, Italian institute for international political studies, Jan. 29, 2024.<https://acesse.dev/halDt>
2. Amitav Acharya & Barry Buzan, Why is there no non-Western international relations theory? An introduction, International Relations of the Asia-Pacific. Vol. 7. No.3,2007.
3. Amitav Acharya, Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies, pp647-659, International Studies Quarterly, vol. 58, no.4, December 2014.
4. Barry Buzan, Conclusion: System versus Unites in Theorizing about the Third World, in: Stephanie G. Neuman (ed.), International Relations Theory and the Third World, New York: Palgrave Macmillan New York, 1998.
5. Bruce Russett, William Antholis, Carol R. Ember, Melvin Ember, and Zeev Maoz. Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World. Princeton,NJ: Princeton University Press, 1993.
6. Carmit Valensi, Non-State Actors: A Theoretical Limitation in a Changing Middle East, pp. 59-78 Military and Strategic Affairs. vol. 7, no. 1, March 2015
7. Charles W Dunne, Gaza, the Ruin of US Policy, and a Transformed Middle East, Arab Centre Washington DC, Nov 16, 2023, <https://rb.gy/o59qbk>.

8. Colin Elman & Mariam Elman. "Lakatos and Neorealism: A Reply to Vasquez, pp.923-926, American Political Science Review, Vol. 91, no. 4, December 1997.
9. Hans J Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for power and Peace. 5th ed. New York: Alfred A. Knopf, 1978.
10. Jens Meierhenrich, Perpetual war: a pragmatic sketch, pp. 631-673, Human Rights Quarterly, Vol. 29, No.3, 2007. <https://acesse.dev/8sQSm>
11. Joseph M Grieco, Anarchy and the limits of cooperation: a realist critique of the newest liberal institutionalism, pp485-507, International Organization. Vol 42, No.3, 1988
12. John J Mearsheimer, Great power rivalries: the case for realism, Le monde diplomatique, August 2023. <https://rb.gy/yr7bv7>
13. John J Mearsheimer, Israel: Another War, Another Defeat, Brave News Europe, Nov16, 2023. <https://11nq.com/3jLyv>
14. Karen Smith, Challenging the Illusion of Theoretical 'Internationalness', In A. Layug & John M. Hobson (eds.), Globalizing International Theory: The Problem with Western IR Theory and How to Overcome It 1st ed. London: Routledge, 2022
15. Kenneth N Waltz, Theory of International Politics. Boston: Addison - Wesley, 1st ed, 1979.
16. Kenneth N Waltz. "The Origins of War in Neorealist." in: Robert I. Rotberg & Theodore K. Rabb (eds.), Theory in The Origin and Prevention of Major Wars, Cambridge: Cambridge University Press, 1st ed, 1989.

17. Koss Maren, Resistance, Power, and Conceptions of Political Order in Islamist Organizations: Comparing Hezbollah and Hamas, Routledge Advances in International Relations and Global Politics, Abingdon: Routledge.2018.
18. Mariam Farida, Religion and Hezbollah: Political Ideology and Legitimacy (Abingdon: Routledge, 2021)
19. Martin Kear, Hamas and Palestine: The Contested Road to Statehood, Abingdon: Routledge, 1st edition, 2018
20. Mohammed Ayoob, Subaltern Realism: International Relations Theory Meets the Third World, in: Stephanie G. Neuman (ed.), International Relations Theory and the Third World, New York: Palgrave Macmillan New York, 1998.
21. Robert Cox, Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory, pp. 126–155, Millennium–Journal of International Studies. vol.10. no.2 June 1981.
22. Sharon Lecocq, Hamas and Hezbollah: Hybrid Actors Between Resistance and Governance, pp1069–1079, International Affairs, Vol.96, No.4, July 2020
23. Stephen Walt, ISIS as Revolutionary State: New Twist on an Old Story, pp42–51, Foreign Affairs 94, no. 6, 2015, <http://www.jstor.org/stable/43946539>.
24. Stephen Walt, The World Won't Be the Same After the Israel–Hamas War, Foreign Policy, Nov 8,2023, <https://acesse.dev/RKCvj>
25. Stephen Walt, Why Realists Oppose the War in Gaza, foreign Policy, May 21, 2024, <https://rb.gy/li2775>

26. Steve Chan, In Search of Democratic Peace: Problems and Promise, pp. 59–91, Mershon International Studies Review, Vol. 41, No. 1 May, 1997.
27. Tareq Baconi, Hamas Contained the Rise and Pacification of Palestinian Resistance, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures, Stanford, Calif. Stanford University Press.2018
28. Thucydides, The History of the Peloponnesian War, <https://tinyurl.com/>
29. Thomas Friedman, Israel's Worst Day at War, The New York Times, Oct. 7 2023. <https://acesse.dev/w804l>
30. US Leadership in the Changing World: Joseph Nye/Emeritus Professor, Kennedy School of Government, Harvard University, Broadcast on February 13, 2024, <https://rb.gy/cn02sa>

مدى كفاءة النظرية الدستورية التقليدية في تحليل دور الجيش في السياق العربيّ

رشاد توّام

عاصم خليل



مدى كفاءة النظرية الدستورية التقليدية في تحليل دور الجيش في السياق العربي

رشاد توّام¹، عاصم خليل²

الملخص

رغم قيام النظرية الدستورية التقليدية على المقاربة الفرنسية المفتوحة على دراسة القانون بالعلاقة مع الواقع والعلوم السياسية والمجتمع، على خلاف المقاربة الأمريكية الصرفة للقانون؛ فإن تلك النظرية تتنكر لاعتبار الجيش فاعلا سياسيا كشرط أولي لإمكانية دراسته وفقا لمقاربة قانونية. وهو ما يستدعي تصميم مقاربات مركبة بين القانون وحقول أخرى، أبرزها العلاقات المدنية-العسكرية، كما فعلت هذه الدراسة. ورغم أن الأكاديميا والفقهاء العربيين قد تأثرا بالمقاربة الفرنسية منذ بداية مرحلة ما بعد الاستعمار، إلا أنهما ما زالا يترددان في قرع جدران تلك النظرية ومساءلة كفاءتها التفسيرية، وهو التقليد الذي شقت ثوبه هذه الدراسة.

اتخذت الدراسة من التجريبتين المصرية والتونسية حالتين دراسيتين تمثيليتين للمنطقة العربية، وتناولت مكانة الجيش فيهما من مدخلين أساسيين: استقلال الجيش عن سلطة المدنيين، ومساهمة العسكريين في رسم السياسات الأمنية العامة. وذلك من خلال منهج مقارنة على مستويين: أفقي بين التجريبتين، وعمودي عبر الزمن في كل تجربة. وخلصت الدراسة إلى أن الهوة ما بين مكانة الجيش في التجريبتين ما زالت شاسعة، حتى ما بعد

(1) زميل باحث وعضو هيئة تدريس (غير متفرغ)، كلية الدراسات العليا والأبحاث، جامعة بيرزيت - فلسطين.

rashad.twam@gmail.com

(2) أستاذ كرسي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للقانون الدستوري والقانون الدولي، نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية،

جامعة بيرزيت - فلسطين. akhalil@birzeit.edu

«الانقلاب الرئاسي» في تونس صيف 2021، الذي أخذ على الجيش التونسي دعمه له قبالة وعود مدعاة بتعزيز مكانته.

انطلقت الدراسة من فرضية مؤداها عجز النظرية الدستورية التقليدية عن تفسير تلك المكانة، قبالة ملاءمة نظرية التنازع (تحديدا من بين نظريات العلاقات المدنية-العسكرية)، للاضطلاع بذلك الدور التفسيري من خلال مقارنة قانونية مركبة معها، وبالنتيجة خلصت الدراسة إلى تأكيد الشق الثاني من افتراضها، بما يعزز جدوى المقاربات متداخلة الحقول. فيما أكدت على أن البحث عن خصوصية ثقافية لعدم ملاءمة النظرية الدستورية التقليدية في «تفسير الواقع العربي»، ينتهي بأن عدم الملاءمة تلك هي مشترك عالمي؛ بمعنى أن مشكلة النظرية هو لكونها «تقليدية» (بمعنى قديم)، أكثر مما هو لكونها «غربية» (بمعنى أنها ليست عربية أو عالمية). ذلك أن الدولة المعاصرة عموما (بما في ذلك الغربية منها) واجهت وتواجه من التحديات التي دفعتها- في ظروف وبأساليب مختلفة- إلى خرق النظرية بحكم عدم قدرتها على مواكبة تلك التحديات وعجزها عن تفسيرها. وفيما تجاوز الغرب النظرية إلى التطبيقات؛ ما زال الشرق يحاول مقارعة النظرية. وما أقدم عليه الباحثان في هذه الدراسة هو إسهام آخر في تلك المقارعة، بوصف هذه الدراسة حلقة جديدة في سلسلة دراسات عمل ويعمل عليها الباحثان، ضمن مشروع بحثي شرعا به منذ عام 2014.

الكلمات المفتاحية: القانون الدستوري، النظرية الدستورية، نظريات العلاقات المدنية-العسكرية، العالمية والخصوصية الثقافية، الجيوش العربية، مصر، تونس.

المقدمة

رغم انفتاح المدرسة الدستورية الفرنسية مقارنة بنظيرتها الأمريكية على دراسة القانون بالعلاقة مع الواقع والعلوم السياسية والمجتمع - ولا سيما بعد إقدام أولى منتصف خمسينات القرن الماضي على تعديل عنوان مقرر القانون الدستوري بإضافة مصطلح «المؤسسات السياسية» لدفع أساتذة الجامعات في تدريسهم له إلى تجاوز التحليل القانوني الصرف نحو دراسة قوى سياسية لا يعرض لها التشريع عادة؛ بما كان من شأنه توثيق صلة القانون الدستوري بالواقع³ - رغم ذلك، فإن النظرية الدستورية التقليدية التي قامت أساساً على النموذج الفرنسي واستلهمته الأكاديمية العربية ما بعد الاستعمار⁴ وانعكست على تحليل الفقهاء العرب لطبيعة الأنظمة السياسية العربية⁵ ما زالت تلك النظرية تتنكر لاعتبار الجيش فاعلاً سياسياً⁶ كشرط أولي إجرائي لإمكانية دراسته وفقاً لمقاربة قانونية.

في ضوء ذلك الإنكار، اعتبر تنظيم أوزان فارول مطلع العقد الأخير لانقلاب عسكري «ديمقراطي» وجيش «حارس» للديمقراطية الدستورية بمثابة الصدمة للنظرية الدستورية التقليدية؛ وهي التي لا تتعاطى مع الجيش إلا ضمن تحليلها لأشكال الأنظمة الدكتاتورية، في ظل خبرة التاريخ لسوء حالات تدخل الجيش في السياسة. وهكذا - ولا سيما عقب ثورات 2011 - باتت النظرية الدستورية مطالبة بتفسير النزوع النوعي لمؤسسات «شقت ثوب» السلطات الثلاث، أبرزها الجيش.

(3) ينظر: رشاد توام وعاصم خليل، «تدريس القانون الدستوري في الجامعات العربية: معضلة النظرية خارج السياق». مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية (الإمارات)، قيد النشر في عدد قادم.

4) Carel Stolker, Rethinking the Law School (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), 25

(5) ينظر: رشاد توام وعاصم خليل، «الثبات والتحول في تصميم النظامين السياسيين التونسي والمصري وتوصيفهما: مقارنة في المشترك العربي»، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية (الأردن)، مجلد 12، عدد 3 (2020)، 299-300.

(6) تتبنى هذه الدراسة المفهوم الضيق للجيش للنظامية. ينظر في تعريف الجيش وتمييزه عما سواه: رشاد توام، الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، 42-50.

نظريات العلاقات المدنية-العسكرية (ع.م.ع.)⁷ انتقدت بدورها- ولوقت طويل- لإغفالها خصوصيات المجتمعات غير الغربية، ولا سيما النظرية الأولى أو المؤسسة للحقل، «نظرية الانفصال» لصماويل هنتنغتون. هذا الانتقاد جرى تداركه في نظريات أحدث، ولا سيما «نظرية التنازع» لأريل كرواسون وديفيد كوهين.⁸ ما يميز هذه النظرية الجديدة (2010) مناسبتها لتحليل «ع.م.ع.» في الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو المنخرطة في التحول الديمقراطي، وقيامها على منطلقات قابلة للمقايسة بالاستعانة بمقاربة قانونية.

عقب مبحث تمهيدي في المقاربات الإطارية (المبحث الأول)، تتناول الدراسة مكانة الجيش في اثنتين من الدول العربية الأكثر جذبا للبحث، ولا سيما لتناقضهما الظاهر (مصر وتونس). وذلك من مدخلين أساسيين: استقلال الجيش عن سلطة المدنيين (المبحث الثاني)، ومساهمة العسكريين في رسم السياسات الأمنية العامة (المبحث الثالث)؛ تسييقا لتقديم خلاصات حول المقاربات النظرية (المبحث الرابع).

قيامها على مقاربة قانونية مركبة مع «ع.م.ع.»، وإسهاما في إثراء النقاش حول «مدى كفاءة نظريات العلوم الاجتماعية في تفسير الواقع العربي»⁹ ينطلق الباحثان في هذه الدراسة من فرضية مؤداها عجز النظرية الدستورية التقليدية عن تفسير تلك المكانة، قبالة ملاءمة نظرية التنازع (تحديدا من بين نظريات «ع.م.ع.») للاضطلاع بذلك الدور التفسيري من خلال مقاربة قانونية مركبة معها. في سبيل ذلك، تعتمد الدراسة المنهج التحليلي المقارن،

(7) يعبر مفهوم «ع.م.ع.» عن شبكة التفاعلات بين العسكريين (قيادة الجيش) والمدنيين (السياسيين المنتخبين) حول سلطة اتخاذ القرارات السياسية وصنع السياسة العامة. وبحيث تكون «معياريًا» اليد العليا للمدنيين، لعدة اعتبارات، أبرزها كونهم يتمتعون بتفويض انتخابي من الشعب وبإمكانه مساءلتهم. وهو ما تجادل به أدبيات هذا الحقل ضمن مفهوم «السيطرة» أو «الرقابة المدنية».

(8) جرت تسمية هذه النظرية في بعض الأدبيات العربية بنظرية «التنافس»، إلا أن صاحبها النظرية يستخدمان مصطلح «contestation» (التنازع) في التعبير عنها، وليس مصطلح «competition» (التنافس) الذي استخدماه في سياق آخر. وعليه، فضل الباحثان في هذه الدراسة استخدام «التنازع». كما يشار إلى هذه النظرية في الدراسة بأكثر من صيغة؛ فإلى جانب نظرية التنازع، أشير إليها أيضا بنظرية التنازع المدني-العسكري ونظرية كرواسون وكوهين.

(9) موضوع الندوة التي تقدم بها هذه الدراسة.

فتحلل النصوص التشريعية وتقارنها بين الخبرتين، وتعزز ذلك بتحليل سياسي للوقائع والنصوص وفقا لمقاربات نظرية التنازع باستعمال أدوات البحث المكتبي بالأساس.¹⁰ ولا تقف حدود المنهج المقارن عند المقارنة الأفقية بين التجريبتين، بل تتجاوزها- عندما يكون ذلك مفيدا- لإجراء مقارنة عمودية زمنية في كل تجربة، بما يشمل الدستور الساري (تونس 2022، مصر 2014 معدل 2019)، والسابق/ أول دستور بعد الثورة (تونس 2014، مصر 2012)، والأسبق/ دستور ما قبل الثورة (تونس 1959، مصر 1971).

(10) إضافة إلى مقابلات شخصية بخصوص الحالة التونسية، أجراها الباحث الأول لصالح أكثر من مشروع بحثي عمل ويعمل عليه:

المكان والزمان	الصفة	المستجيب
تونس-باردو، 2016/5/25	آخر رئيس لأركان الجيوش قبل الثورة (1990-1991).	فريق أول متقاعد محمد سعيد الكاتب
تونس-القصة، 2016/7/13	المتفقد العام للقوات المسلحة (حينها).	أمير لواء جمال بوجاه
تونس-قرطاج، 2016/5/17	الناطق باسم وزارة الدفاع (2011-2013)، رئيس المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل (حينها).	العميد متقاعد المختار بن نصر
تونس-العرمان، 2016/5/24	رئيس جمعية قدماء الجيش الوطني (حينها).	العميد متقاعد محمود المروغي
تونس-مونليزير، 2016/5/26	رئيس لجنة السلطتين التشريعية والتنفيذية في المجلس الوطني التأسيسي التونسي (2011-2014).	الحامي عمر الشتوي

للاختصار، يشار إلى هذه المقابلات تاليا بذكر الاسم الأخير للمستجيب، بما يحيل ضمينا إلى هذا الجدول.

المبحث الأول: تمهيد في المقاربات الإطارية

لما كانت الدراسة تقوم على مقارنة نظرية مركبة بين النظرية الدستورية ونظريات «ع.م.ع.»، يعرض المطلبان الأول والثاني لهاتين المقاربتين النظريتين، من حيث محدداتهما والتجديد النظري فيهما. وأما المطلب الثالث، فيثير اشتباكا تمهيديا مقارنا بين الحالتين الدراسيتين، ولا سيما في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها تونس منذ صيف 2021.

المطلب الأول: طرق جدران النظرية الدستورية التقليدية

قامت النظرية الدستورية على اعتبار مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث أساس التحليل فيها؛ وبالتالي فالجيش في نظرها جهاز يندرج ضمن السلطة التنفيذية، وهي تممسه لدرجة ندرة تطرق أدبيات القانون الدستوري له خارج سياق تناولها للأنظمة الدكتاتورية، وأحيانا بالاستشهاد به على جماعات الضغط، وبالضرورة عند تناولها لآليات إنهاء الدساتير بالقوة، والتميز بين الثورة والانقلاب.

ورغم أن الأدبيات القانونية تقدم على ذلك التمييز، باعتباره تقليدا فقهيا فيما يبدو،¹¹ إلا أن هذا التمييز في المقاربة القانونية يبقى ترفيا، في ضوء أن للانقلاب والثورة الآثار نفسها،¹² وبعض الأحداث يصح في وصفها المصطلحين.¹³ ولا سيما كون الثورات الناجحة ما كان بإمكانها أن تكون كذلك لولا تدخل الجيش بدعمها.¹⁴ كما أن بعض

(11) ينظر مثلا: رمزي طه الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، ط5 (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، 1162-1165؛ عبد الغني بسبوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري (د.م. د.ن، 1997)، 466-469.

(12) محمد رضا بن حماد، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ط3 (منوبة-تونس: مركز النشر الجامعي، 2016)، 388-389.

(13) ينظر: أوليفيه دوهاميل وإيف ميني، المعجم الدستوري، ترجمة: منصور القاضي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996)، 192-193.

(14) ينظر: الشاعر، 1163؛ بن حماد، 388-389.

اللغات (كالفارسية والتركية) لا تميز بين المصطلحين.¹⁵ ذلك فيما يبقى هذا التمييز مهما في منطق أدبيات العلوم السياسية، ونوعاً ما في أدبيات «ع.م.ع.»، باعتبار أن لمصطلح الثورة «بُعداً معيارياً إيجابياً في مقابل البعد السلبي لمصطلح الانقلاب»، وإن كان من تلك الأدبيات ما يتقارب مع منطق المقاربة القانونية، فتعلن - كما تعلن هذه الدراسة - بأنها لا تقصد «المدح أو الذم» عند استخدام أي من المصطلحين،¹⁶ وبالتالي تجنب اتخاذ موقف أخلاقي مسبق في استخدامهما.

في ضوء المقابلة المعيارية تلك بين السلبية والإيجابية، فإن نعت انقلاب عسكري بديمقراطي، يقوم على مفارقة، تجعل ذلك التركيب يتصادم مع النظرية الدستورية. هذا ما فعله فارول، وقصده تماماً، في نظريته «الانقلاب العسكري الديمقراطي» (2012)،¹⁷ المعززة بأطروحة «الجيش كحارس للديمقراطية الدستورية» (2013).¹⁸

وفقاً لفارول، أولاً، ليست جميع الانقلابات مضادة للديمقراطية، بل منها ما يكون السبيل الوحيد لتحقيقها، حال تعذر التخلص من الاستبداد بطرق أخرى، وسارع العسكريون لتسليم الحكم للمدنيين بعد سيطرتهم عليه، لذلك هي «انقلابات ديمقراطية». ثانياً، ليست جميع الجيوش «بريتورية»¹⁹ بطبيعتها، وفقاً لتعاطي النظرية الدستورية التقليدية، فيما اعتبره فارول خللاً فكرياً مؤسفاً حد من التفكير الإبداعي، بل أن هنالك جيوشاً (أطلق عليها

(15) عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، 44.

(16) ينظر: بشارة، الجيش والسياسة، 44-46.

17) Ozan Varol, "The Democratic Coup d'Etat", Harvard International Law Journal, Vol. 53 (2012).

18) Ozan Varol, "The Military as the Guardian of Constitutional Democracy", Columbia Journal of Transnational Law, vol. 51, no. 3 (2013).

(19) نسبة إلى الحرس البريتوري الروماني الذي كان يعزل أباطرة وينصب غيرهم.

(Interdependent Militaries)،²⁰ تظهر في بعض مجتمعات ما بعد الاستبداد، عقب اضطلاعها عادة بانقلاب ديمقراطي، وتكون أكثر استجابة للمعايير الديمقراطية والمجتمع المدني وقادرة على توفير الدعم المؤسسي للديمقراطية الناشئة، فتضطلع بمجاسة الديمقراطية الدستورية من استبداد الأغلبية المنتخبة. وقد حدد فارول جملة من السمات/ الشروط الواجب توفرها في الانقلاب لاعتباره ديمقراطياً،²¹ وفي الجيش لاعتباره متوافقاً.²²

قدم فارول طروحاته هذه مصرحاً بأنها ثاني أفضل خيار، بعد عجز المؤسسات المدنية عن التخلص من الاستبداد و/أو صد استبداد الأغلبية.²³ ومقابل أن يقوم بدوره «الإيجابي» ذلك، يسلم فارول بأن الجيش عادة ما يطمح إلى ترسيخ دستوري مقابل خدماته، أو حتى يتمكن من استكمال تقديمها. ولاختبار هذه النظرية، درس فارول ثلاث تجارب عملية لانقلابات اعتبرها ديمقراطية (تركيا 1960، البرتغال 1974، مصر 2011)، واستخلص من كل منها نموذجاً للترسيخ الدستوري.²⁴

باستثناء التحول الدراماتيكي في الخبرة المصرية عام 2013، الذي سارع فارول لنفي صفة الانقلاب الديمقراطي عنه (لعدم استيفاء شروطه)،²⁵ لطالما أشيد بهذه الانقلابات الثلاثة، ولا سيما الخبرة البرتغالية، وانقلابات أخرى مشابهة، مثل غانا (1981) والسودان (1985)، باعتبارها كانت إنجازاً للديمقراطية؛ إذ أنها أسقطت أنظمة دكتاتورية وسلمت

20) Varol “The Military”, 554.

21) Varol “The Democratic”, 300.

22) Varol “The Military”, 560.

23) Varol, “The Military”, 557-558.

24) Varol “The Democratic”, 322-356.

25) Ozan Varol, “Guest Post: Egypt’s Non-Democratic Coup d’Etat”, Opinion Juris, 16 July 2013, at: <https://bit.ly/43PRDdwv>

الحكم للمدنيين.²⁶ وهناك من أبدى تحسره على فشل انقلابات أخرى (ألمانيا في 1944 والاتحاد السوفيتي في 1991) كان لها أن تحقق أثرًا إيجابيًا فيما لو نجحت.²⁷ هكذا، ولما كان ما من ثورة (المعنى الإيجابي) ناجحة تخلو من انقلاب (المعنى السلبي)، فإن في طروحات فارول أساس منطقي لا يمكن التنازل له. وهو ما جعلها تستحق أن تكون موضعاً للجدل، بين استنكار وتأييد.²⁸

لم يكن فارول أول من طرق جدران النظرية الدستورية من علماء القانون، وبالطبع لن يكون آخرهم؛ فقدما طرح كارل شميت إرادة الشعب التي يعبر عنها «الحاكم السيادي» المتصرف بجميع السلطات، بديلاً عن معايير النظرية الدستورية،²⁹ متجاوزاً بذلك تنظير جان بودان وتوماس هوبز حول الحكم المطلق.³⁰ هذا وتبقى مقارعة النظرية الدستورية سجلاً مفتوحاً، يتعذر الإحاطة بجميع وقائعه القديمة والجديدة.³¹ ولعل طروحات هانس

(26) ينظر: محمد نور الدين، انقلابات تركيا (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2016)، 21؛ نونيهال سينج، الاستيلاء على السلطة: المنطق الاستراتيجي للانقلابات العسكرية، ترجمة علي الفتلاوي وعادل الجنابي (عمان: دار وائل، 2022)، 14-15؛ بشارة، الجيش والسياسة، 95-96.

(27) ينظر: سينج، 14-15.

(28) ينظر: مهدي مصطفى، «العسكر ودوره في التحول - العسر والتعثر الديمقراطي: ثلاث حالات دراسية»، في: الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، 544-546؛

Jonathan Powell, "An assessment of the 'democratic' coup theory", African Security Review, Vol. 23 No. 3 (2014); Oisín Tansey, "The Limits of the 'Democratic Coup' Thesis: International Politics and Post-Coup Authoritarianism", Journal of Global Security Studies, Vol. 1, No. 3 (2016).

(29) ينظر: كارل شميت، اللاهوت السياسي، ترجمة رانية الساحلي وياسر الصاروط (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، 23-30-29.

(30) ينظر: عزمي بشارة، مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، 235-242.

(31) من ذلك إسهامات للباحثين في دراسات سابقة لهما، قامت على هكذا مقارنة، من مداخل فقهية وبيداغوجية، ينظر قائمة المراجع.

كلسن حول ديمقراطية المحكمة الدستورية (وهي مؤسسة غير منتخبة) إحدى الوقائع التي أثبتت جدوى هذه المقارعة،³² في ظل الانتشار العالمي للمحاكم الدستورية اليوم.³³

إن المشكلة التي تعترى النظرية الدستورية هي عدم اعترافها بالجيش فاعلا سياسيا. ولما كان اعتبار الجيش مؤسسة سياسية- بالمعنى العام- مسألة مثار جدل يتعذر الخوض فيه هنا،³⁴ نكتفي بالتأكيد على أن المقصود بالنقد الموجه للنظرية الدستورية ليس مطالبتها بإسباغ الشرعية على تدخلات الجيش في السياسة، وإنما اعتراف إجرائي «لإزالة العائق النظري والمنهجي أمام تناوله في الدراسات القانونية»، وهو ما لن يكون إلا من خلال مقارنة قانونية مركبة مع «ع.م.ع.»³⁵ ولا سيما في ضوء نظرة أدبيات «ع.م.ع.» لأهمية التشريع باعتباره يكشف «نتائج الصراعات الاجتماعية والسياسية»،³⁶ أو أداة لترسيخ

(32) ينظر: رشاد توام وعاصم خليل، «القضاء الدستوري في المنطقة العربية: أثر آليات تشكيل المحاكم الدستورية الجديدة على استقلاليتها»، المجلة الدولية للقانون (قطر)، قيد النشر في عدد قادم. وأيضا: Jan-Werner Müller, *Contesting Democracy: Political Ideas in Twentieth-Century Europe* (New Haven & London: Yale University Press, 2011), 146-150.

(33) حتى عام 2019، بلغ عددها 82 محكمة دستورية عاملة. ينظر حول التنامي في عدد دول العالم في إقبالها على تشكيل محاكم دستورية (بنموذجها الكلسني) خلال العقود الثمانية الأخيرة: Dongwook Kim & Paul Nolette, “The Institutional Foundations of the Uneven Global Spread of Constitutional Courts”, *Perspectives on Politics*, Vol. 22, Issue 1, Special Section (2024).

(34) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 46-50؛ عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، 60-61.

(35) ينظر: رشاد توام، «دراسة القانون العام في مقاربات متداخلة الحقول: حقل العلاقات المدنية-العسكرية مثلاً»، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز (العراق)، عدد خاص 1 (2023)، 16، 21.

(36) محمود جمال، «الجيش والانتقال السياسي: أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير 2011»، في: الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، 760.

إصلاح القطاع الأمني،³⁷ ومنظومة «ع.م.ع.»،³⁸ في ظل ملاحظة أثر استقواء الرئيس³⁹ أو الجيش⁴⁰ بالنصوص التشريعية للتأثير على تلك المنظومة.

المطلب الثاني: التجديد في نظريات العلاقات المدنية-العسكرية

يوصف التنظير في «ع.م.ع.» بأنه ما زال ضعيفاً؛⁴¹ ربما بحكم حداثته كحقل معرفي، إذ ترجع نشأته إلى نهاية الخمسينات بصدور كتاب «الجندي والدولة» لهنتغتون في الولايات المتحدة عام 1957⁴² قبل أن تتالى النظريات (الشكل 1). لم يكن هنتغتون أول من تحدث حول «ع.م.ع.» التي نجد لها جذوراً في أدبيات موعلة في القدم،⁴³ ولم يكن أول من كتب حول المسألة في السياق الأمريكي، إلا أنه كان المفكر الأكثر تأثيراً⁴⁴ حتى وصف بأنه «أبو الأبحاث المدنية-العسكرية».⁴⁵ كما عزا البعض ذلك الضعف إلى هيمنة المنظور

(37) بيساريا وشودري، 20.

(38) ينظر: زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة، ترجمة نبيل الخشن (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، 60، 540.

(39) حول مصر في عهد مبارك: وليم تايلور، الاستخبارات العسكرية للاتفاقيات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط، ترجمة: أسامة عباس وعمرو بسيوني (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع؛ بيروت: دار الروافد الثقافية، 2018)، 253.

(40) حول تركيا قبل إصلاحات 2010: نورالدين، 46-47.

(41) عبد الوهاب الأفندي، «بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية: نحو إطار نظري لمعالجة إشكالية الدولة المتخندقة»، في: الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، 118.

(42) Samuel Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge-US and London: Belknap Press of Harvard University, 1957).

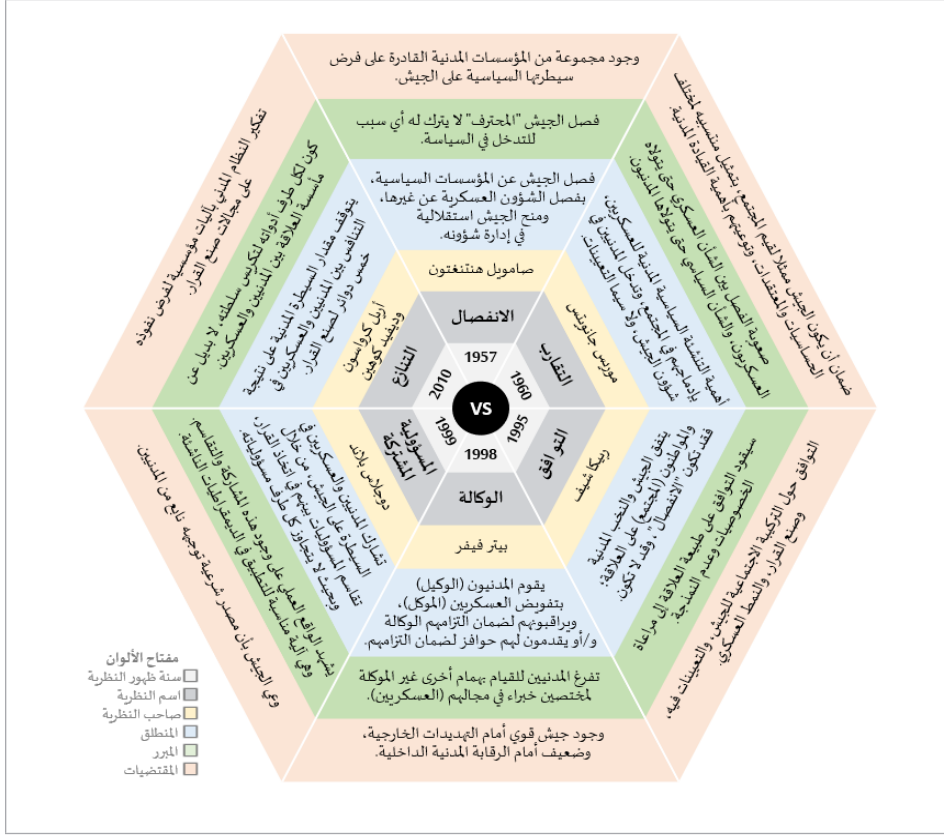
(43) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 57.

(44) Peter Feaver, "The Civil-Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control", *Armed Forces and Society*, vol 23, no. 2 (1996), 158.

(45) تايلور، 94.

الذي قدمه هنتنغتون على جل من كتبوا بعده، حتى منتقدوه ومن طرحوا نظريات بديلة؛ فظل كتابه «نقطة بداية» لكل من يكتب في هذا الحقل-⁴⁶ لا يمكن تجاهلها- رغم ما وسم به طرحه من «انطواء عرقي».⁴⁷

الشكل (1): أبرز نظريات العلاقات المدنية-العسكرية 48



(46) ينظر: الأفندي، 118؛ 158، Feaver

(47) باراني، الجندي والدولة، 43-45.

(48) شكل أعد خصيصاً لهذه الدراسة بالاستناد إلى المراجع المشار لها في هذا المطلب، إضافة إلى قراءة خاصة بكل صاحب نظرية (مشار لها في قائمة المراجع). وتجدر الإشارة إلى مسألتين: الأولى، إن أسماء بعض النظريات غير متفق عليها، إما لكون صاحبها لم يطلق عليها اسماً، أو لاختلاف ترجمة تسميتها. الثانية، لا يقصد هذا الشكل أو الاستعراض التالي حصر جميع الإسهامات النظرية. للاطلاع على إسهامات أخرى، ينظر: باراني، الجندي والدولة، 43-49؛ ماضي، الديمقراطية والبنديقية، 70 وما بعدها.

بما يساير الانتقاد العام في التعاطي مع أفكار ونظريات مفكرين آخرين كتبوا الزمان ومكان بعينهما باعتبارها «فلسفة كونية»؛⁴⁹ كانت محاكاة أو تجميع نظرية هنتنغتون خارج بيتها موضعاً للانتقاد.⁵⁰ النقد ذاته وجه أيضاً لكثير من كتابات منتقديه، لقيامها على المنظور «الأورو-مركزي»، وإهمال غالبيتها تناول حالات من العالم الثالث أو الشرق عموماً،⁵¹ أو عدم ملاءمتها للسياقات غير الغربية الأقل ديمقراطية؛⁵² فرغم مسارعة موريس جانويتس لتقديم نظرية نقدية لهنتنغتون،⁵³ إلا أن طروحاته لم تتجاوزها كثيراً.⁵⁴ وهكذا، اعتبر «التنظير الأمريكي للعلاقات المدنية-العسكرية خلال الحرب الباردة [بأنه] ليس منهجاً كونياً».⁵⁵

انعكس ذلك على التباين في الإشكاليات التي يتناولها الحقل تبعاً للمكان؛ ففيما اتصلت في الدول الديمقراطية بمحاولة فهم شبكة «ع.م.ع.» لتقوية السيطرة المدنية باعتبارها إحدى ركائز الحكم الديمقراطي؛ انصبت في الدول الأقل ديمقراطية على محاولة فهم مكان قوة الجيش في سياق تغيب فيه السيطرة المدنية؛⁵⁶ ذلك أن النظريات الغربية تقوم على افتراض وجود حواجز مؤسسية ووظيفية بين المدني والعسكري، ولا تعنى بالمؤثرات غير المؤسسية.⁵⁷

(49) بشارة، مسألة الدولة، 248-249.

(50) ينظر مثلاً: الأفندي، 118-120؛ جمال، 760.

(51) الأفندي، 141.

(52) أحمد عبد ربه، «العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة»، في: الجيوش والتحول الديمقراطي في أفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، تحرير حمدي عبد الرحمن (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، 20؛ عربي بومدين، «العلاقات المدنية-العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011»، الحوار المتوسطي (الجزائر)، مجلد 10، عدد 2 (2019)، 27.

(53) Morris Janowitz, The Professional Soldier: A social and political portrait (New York: The Free Press, 1960).

(54) باراني، الجندي والدولة، 44؛ الأفندي، 139. ينظر في التمييز بين «السيطرة الموضوعية» لدى هنتنغتون و«السيطرة الذاتية» لدى جانويتس: تايلور، 106-107؛ جمال، 759-760.

(55) بشارة، الجيش والسياسة، 20.

(56) عبد ربه، «العلاقات»، 19-20.

(57) ينظر: الأفندي، 146-147.

ولعل ذلك ما يفسر الاشتباك المبكر - غير المباشر - لفرانز فانون مطلع الستينات مع هذه النظريات، وهو من رفض تقليد الغرب لأسباب أخلاقية تحررية.⁵⁸ وهو ما يفسر أيضا اشتباك الفلسفة السوفييتية التي كانت تعلي أهمية العمل السياسي في الجيش!⁵⁹ وهي الاشتباكات التي ما زالت مؤثرة - فيما يبدو - على طروحات أدبيات حديثة، من منطلق اختلاف النشأة والتكوين بين جيوش «بلدان الشمال» و«بلدان الجنوب».⁶⁰

كما فاقم من ذلك تأخر الوعي العربي ب«ع.م.ع.»، واقتصار الاهتمام بها على قلة من الباحثين،⁶¹ وهو ما يصح أيضا بخصوص عدم تقدم علم الاجتماع العسكري في الوطن العربي.⁶² ولعل مرد ذلك، دخول أبحاث «ع.م.ع.» في الشرق الأوسط خلال الثمانينات والتسعينات إلى «عصر مظلم»؛ انشغل فيه الكتاب بمحاولة تفسيرات ندرية الانقلابات حينها عقب «عصر ذهبي» ازدهرت فيه تلك الأبحاث في محاولة التنبؤ بالانقلابات خلال حقبة ضجت بها (من الخمسينات إلى السبعينات).⁶³ كما لوحظ «قلة الأدبيات التي كتبها باحثون من العالم الثالث؛ فجّل الأدبيات كتبها باحثون في الغرب».⁶⁴ هكذا يصير من المتفهم أن يخلص باحث عربي مؤخرا للقول بصعوبة «الوقوف على إطار نظري متماسك لتفسير سلوك الجيش سياسيا في إفريقيا».⁶⁵

(58) ينظر: فرانز فانون، معذبو الأرض، ط2، ترجمة: سامي الدروبي وجمال الأتاسي (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015)، 163-164، 251-255.

(59) ينظر: إيفان بوتسكي وفالنتين كوتشين، الجيش والعمل السياسي (طشقند: دار التقدم، 1977)، 4-6.

(60) ينظر: ساجد شرقي محمد، السياسة وحكم العسر في عالم الجنوب (دمشق: تموز ديموزي، 2022)، 9، 47-49، 55-62، 151-154.

(61) ينظر: عمر بسيوني، «مقدمة»، في: تايلور، 11-13.

(62) ينظر: أشرف غبريال، علم الاجتماع العسكري (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، 78-79.

(63) ينظر: تايلور، 88-111.

(64) ماضي، الديمقراطية والبنديقية، 84.

(65) السيد أبو فرحة، «دور الجيش في السياسة الإفريقية: إعادة النظر في الفجوة بين النظريات والممارسات القائمة»، قراءات إفريقية (مصر)، عدد 43 (2020)، 42-43.

بعد عقود ساد فيها النقد أكثر من تقديم نظريات بديلة، شهدت التسعينات ظهور نظريات أخرى، بعضها مشتقة من نظرية هنتنغتون أو تبني عليها، جهدت لتلافي الانتقاد الأساسي الموجه لطروحات هنتنغتون وجانويتس فيما يتعلق بعدم ملاءمتها لتفسير واقع التفاعلات في غير البيئات الغربية، إلا أنها كانت عرضة لانتقادات أخرى تقنية ومنهجية، كالاقتقاد للصرامة النظرية و/أو الغموض و/أو عدم التطور وغيرها.⁶⁶ مع ذلك، يحسب لهذه النظريات تنبيهها إلى حقيقة غريبة طروحات هنتنغتون وجانويتس.⁶⁷

في سياق تلافي انتقاد المركزية الغربية ذاته، جاءت نظرية التنازع⁶⁸ لتطرح أن طبيعة السيطرة ومقدارها هي نتيجة التنازع بين الطرفين المدني والعسكري في السيطرة على خمس دوائر/ مجالات لصنع القرار الذي يتأثر بمجموعة من العوامل في نسق العلاقات، ومدى النجاح في استراتيجيات التحكم المدني بالعسكريين. وبحيث لا تتحقق السيطرة المدنية الكاملة إلا بسيطرة المدنيين على الدوائر الخمس (الشكل 2).

66) في تحديد وتفصيل النقد الموجه لكل نظرية، ينظر: عبد ربه، «العلاقات»، 36-37؛ الأفندي، 140-141؛ عبد الله علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، 26-28.

67) ماضي، الديمقراطية والبندقية، 103.

68) Aurel Croissant, & David Kuehn, "Civilian Control of the Military and Democracy: Conceptual and Theoretical Perspectives", in: Democracy under Stress: Civil-Military Relations in South and Southeast Asia, Co-Edited by: Paul Chambers and Aurel Croissant (Bangkok: Institute of Security and International Studies at Chulalongkorn University, 2010).

الشكل (2): دوائر التنازع في نظرية كروسان وكوهين وتقاطع مدخلي الدراسة معها⁶⁹



قلة من الدراسات العربية أشارت لهذه النظرية في سياق استعراضها لنظريات «ع.م.ع»،⁷⁰ وأقل منها من حاولت البناء عليها.⁷¹ ولما كانت هذه الدراسة تعتمد هذه النظرية في تحليل «ع.م.ع» في مصر وتونس، فإنها توجّل شرح ماهية كل دائرة إلى التعقيب التحليلي الذي يجريه المبحث الرابع.⁷²

المطلب الثالث: تونس قبالة مصر، والتطورات الأخيرة في التجربة التونسية

يجمع بين مصر وتونس أحما وصلتا مطلع العام 2014 إلى إصدار دستور «دائم»، عقب فترة احتكمتا خلالها إلى دساتير صغيرة/ انتقالية/ مؤقتة.⁷³ إلا أن الدستور المصري

(69) أعد الشكل بالاستلهام من شكل موسع لنموذج النظرية، في: توام، الدولة في الجندي، 743. تُراعى دلالة الألوان في مطالعة هذا الشكل.

(70) أهمها: عبد ربه، «العلاقات»، 47-51.

(71) بفحص إضافة دوائر تنازع أخرى و/أو بتركيبها مع نظريات ومقاربات أخرى، ينظر: توام، الدولة في الجندي، 646؛ بومدين، 29-30.

(72) لن يجري التعرض لدائرة «الأمن الداخلي» لخروجها عن حدود نطاق مدخلي الدراسة الّذان تعكسها عناوين المبحثين الثاني والثالث. ولا يعني ذلك التقليل من أهميتها، بل على العكس، فلها من الأهمية الذاتية أن استدعت اهتمام الباحث الأول بها في مشروع بحثي آخر خاص بها، ما زال يعمل عليه.

(73) ينظر: رشاد توام، «خطوة إلى الخلف: تداعيات الهندسة الدستورية للانتقال على العملية التأسيسية في مصر وتونس»، سياسات عربية (قطر)، عدد 52 (2021)، 42-43، 56.

لذلك العام لم يكن أول دستور بعد الثورة (سبقة دستور 2012)، على خلاف تونس التي تروّت، فوضعت دستورا أكثر توافقية. وفيما شهدت مصر تعديلا دستوريا عام 2019، شهدت تونس تعطيل دستورها عام 2021 والاحتكام إلى دستور مؤقت،⁷⁴ قبل أن تضع دستورا جديدا عام 2022⁷⁵ كنتيجة لما عُرف بـ«الانقلاب الرئاسي».⁷⁶

أما على مستوى مضمون الدساتير، فيزداد غياب القواسم المشتركة. إذ عادت تونس في دستور 2022 إلى فلسفة دستور 1959 بعدم الإشارة للجيش⁷⁷ بعد أن كان دستور 2014 يعرفه ويعدد مهامه ويؤكد على حياده (فصل 18).⁷⁸

مصر في المقابل، عرف دستورها لعام 1971 الجيش بأنه «ملك للشعب» ومهمته «حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها» (مادة 80). وهي صيغة ثابتة في المواثيق الدستورية السابقة واللاحقة بما فيها دستور 2014 (مادة 1/200)، إلى جانب احتوائه على جملة من الأحكام الأخرى ذات الصلة بالجيش وشؤون الدفاع، تضاعفت كمّا ونوعًا في دستوريّ ما بعد الثورة.⁷⁹ ولعل أبرز مواضع الاختلاف بين دستوري ما بعد الثورة، إسقاط دستور 2014 لما ورد في ديباجة دستور 2012 من تأكيد على حياد الجيش، قبل أن يتفاقم الأمر أكثر - باتجاه معاكس - في تعديل 2019 بإضافة حكم ضمن مهام الجيش يفتح له

(74) أمر رئاسي (117) لسنة 2021. ينظر في التعليق عليه: معتز القرقوري، النظام السياسي التونسي في ظل دستور 25 جويلية 2022: الملابس والمضامين (تونس: مجمع الأطرش، 2023)، 67 وما بعدها.

(75) ينظر حول ملابس وآلية وضع دستور 2022: القرقوري، 123-134.

(76) نذكر بما أعلنته الدراسة سابقا حول موقفها من التمييز بين الثورة والانقلاب، القائم على تجنب اتخاذ موقف أخلاقي مسبق في استخدامهما، بما يتفق والمقاربة القانونية التي لا تركز على ذلك التمييز.

(77) إلا ضمينا في معرض الإشارة لكون رئيس الجمهورية هو «القائد الأعلى» للجيش (فصل 44 في دستور 1959، فصل 94 في دستور 2022).

(78) وعلى دستورية القضاء العسكري (الفصلان 110، 149)، إلا أن ذلك لا يعني إلغاءه في الواقع. وحده الحكم المتعلق بجرمان الجيش من الحق النقابي ما بقي قائما (فصل 36 في دستور 2014، فصل 41 في دستور 2022).

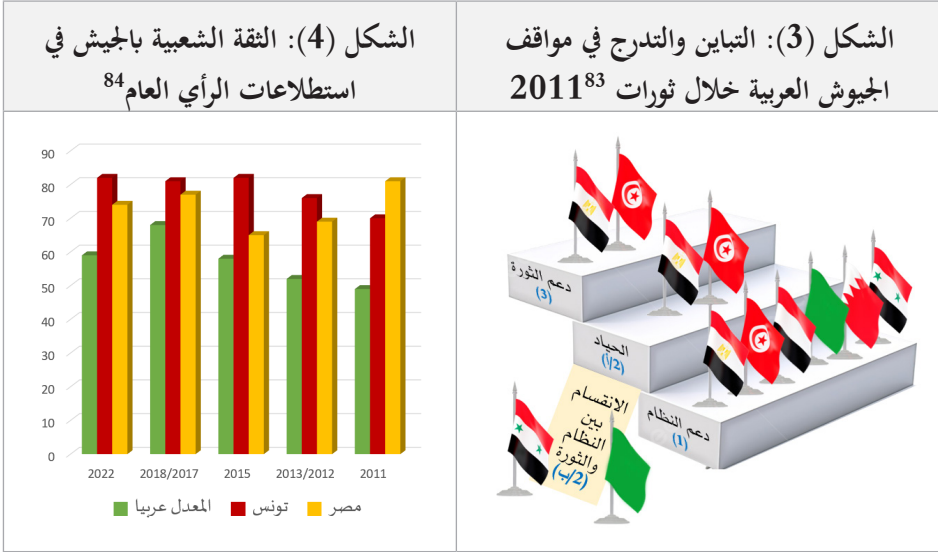
(79) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 422-424. وللتفاصيل ينظر فيه الملحق (7).

جهدت دراسات كثيرة في إبراز التباين بين التجربتين المصرية والتونسية من حيث دور الجيش في الانتقال التالي لثورات 2011 ومكانته في النظام السياسي قبل هذا الحدث وبعده. وفيما صنفت أكثرها الجيشين ضمن طائفة الجيوش العربية الداعمة للثورة، مقابل طائفتي الجيوش الداعمة للنظام (البحرين وسوريا) والمنقسمة بين دعم الثورة والنظام (ليبيا واليمن)، إلا أن هذا التصنيف لا بد من أن يقرأ في ضوء ملاحظتين: أولاً، إن الجيوش العربية جميعها - بما فيها المصري والتونسي - بدأت بدعم النظام قبل أن يتغير موقف بعضها (الشكل 3)، تبعاً لعدة تفسيرات سيقت في هذا المقام.⁸¹ ثانياً، إن موقف الجيشين المصري والتونسي وإن انتهى إلى دعم الثورة، إلا أن التحول في الموقف لم يكن بالوتيرة أو للأسباب ذاتها.⁸² في المقابل، فإن كلا الجيشين يحظيان بنسبة ثقة مرتفعة في استطلاعات الرأي العام، عموماً ومقارنة بالمعدل العربي العام (الشكل 4).

(80) «صون الدستور والديمقراطية، والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدنيتها، ومكتسبات الشعب وحقوق وحرريات الأفراد» (مادة 1/200). وموجب قانون صدر في 2020 أنيط بالجيش (ذاته، وليس هيئة تمثله أو للعسكريين تمثيل فيها) اختصاصات جديدة، لم يأت على ذكرها الدستور الساري، بإبداء الرأي في طلب التعديلات الدستورية، ومشروعات قوانين الانتخابات والأمن القومي. المادة (2) من قانون (167) لسنة 2020، الجريدة الرسمية، عدد 30 مكرر «أ»، في 2020/7/27، ص 7-10.

(81) ينظر مثلاً: زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة عبد الرحمن عياش (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، 227 وما بعدها.

(82) ينظر: تايلور، 123-132 (الإطار النظري)، 137-176 (التجربة التونسية)، 227-270 (التجربة المصرية).



لا شك أن العلاقة التاريخية لاحتكاك الجيش المصري بالسياسة أعمق من نظيره التونسي، ولكن هل يعني ذلك القول بأن الجيش التونسي لا صلة له بالسياسة؟ مبدئيا لا يوجد هكذا جيش في العالم بأسره، بحكم طبيعة الجيش،⁸⁵ بل ربما بحكم الطبيعة السوسيولوجية المطلقة أيضا؛ فالجيش -مثل مكونات المجتمع الأخرى- يبحث عن نصيبه من توزيع السياسة للقيم والقوى في المجتمع؛⁸⁶ إلا أن آلية تدخل الجيش في السياسة تتباين ثقافيا ومرحليا، فإن لم ينجح تأثيره كجماعة ضغط بداية، أو مطلبه بأن يكون حكما تاليا؛ قد ينتهي به الأمر إلى السيطرة على الحكم من خلال انقلاب.⁸⁷ وهكذا، يبرز الجيش في جميع دول العالم «كعامل

(83) أُعد الشكل بالاستهام من الشكل الوارد في: توام، الدولة في الجندي، 740.

(84) أُعد الشكل بناء على بيانات «المؤشر العربي» للسنوات المذكورة، علما بأن يظهر نسبة «ثقة كبيرة»، بما لا يشمل نسبة «ثقة إلى حد ما». ينظر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، «برنامج قياس الرأي العام»، في: <https://arabindex.dohainstitute.org/AR/Pages/Index.aspx>

(85) ينظر في دعم ذلك: بشارة، الجيش والسياسة، 29؛ باراني، الجندي والدولة، 34، 60.

(86) رباح أحمد مهدي، التحليل السوسيولوجي للنسق العسكري (عمان: دار دجلة، 2016)، 210.

(87) ينظر: فؤاد إسحق الحوري، العسكر والحكم في البلدان العربية (لندن: دار الساقي، 1990)، 60-64.

قيل الكثير في وصف مهنية الجيش التونسي خلال الثورة والانتقال، على الأقل نسبيا مقارنة بالجيش المصري، ليس أقلها القول بأنه اكتفى بدور «مولدة الثورة»⁸⁹ على إثر مسارحته لتسليم السلطة للمدنيين منذ الأيام الأولى للانتقال، وإحجائه عن الانقضاض على الحكم - حينها وخلال أكثر من فرصة تالية - رغم دعوته لذلك شعبيا ومن طرف بعض الأحزاب والفاعلين السياسيين.⁹⁰ في المقابل، تولى الجيش المصري الحكم المباشر لنحو عام ونصف من الفترة الانتقالية، قبل أن يسلم السلطة لرئيس منتخب، ثم يجرده منها بعد عام. وباتجاه معاكس لما ذهب إليه الجيش المصري، بعدما استشعر خطر فرض الرقابة المدنية بعد الثورة في ترسيخ مصالحه وامتيازاته دستوريا في دستوري 2012 و2014 لتصبح «هي القانون فعلا» «كي لا تبقى فوق القانون شكلا»؛⁹¹ سعى الجيش التونسي إلى التأكيد على حياده بنص دستور 2014 وفقا لما جاء في مطالبته للمجلس التأسيسي.⁹²

ومقارنة بالامتيازات التي حصل عليها الجيش المصري بعد الثورة، حتى بات «هو الذي يهيمن على المدنيين ويراقبهم، وليس العكس»؛⁹³ لا ينتقص من المهنية النسبية للجيش

(88) عبد الحميد مهري، «الجيش والسياسة والسلطة في الوطني العربي: تجربة الجزائر»، في: الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، 58.

(89) روبرت سبرينغبورغ، «الجيش العربية»، في: شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، تحرير: مارك لينش، ترجمة: هالة سنو ومحمد عثمان عيد (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، 230.

(90) ينظر: راشد الغنوشي، «تونس: من الثورة إلى الدستور» [مقابلة]، تحرير: صلاح الدين الجورشي، سياسات عربية (قطر)، عدد 18 (2016)، 112-113؛

Sharan Grewal, *Soldiers of Democracy? Military Legacies and the Arab Spring* (Oxford University Press, 2023), 254.

(91) بشارة، الجيش والسياسة، 191-192.

(92) تعذر الوصول إلى نسخة الخطاب، فيما أشار له محوثنون خلال المقابلات الشخصية: بوجاه؛ بن نصر، الشتوي.

(93) فلورنس غاوب، «الجيش العربية وسؤال الإصلاح بعد الربيع العربي»، ترجمة أحمد المرابطي، سياسات عربية (قطر)، عدد 27 (2017)، 105.

التونسي الإشارة إلى مسائل من قبيل: أولاً، نمو موازنته سنويا وزيادة رواتب منتسبيه وتعزيز أسلحته لتقارب ما هو قائم في الأجهزة الأمنية،⁹⁴ فجميعها كانت في الحضيض قبل الثورة وتفصلها هوة واسعة عن نصيب الأجهزة الأمنية؛ ثانياً، تولى عسكريين لمراكز مدنية أحياناً، فقد بقيت محدودة؛⁹⁵ ثالثاً، رد الاعتبار للجيش، ومحكمة المتآمرين عليه، في فبركة النظام لمحاولة انقلابية عسكرية مدعاة مطلع التسعينيات (براعة الساحل)،⁹⁶ فكان ذلك ضمن جهود العدالة الانتقالية التي استفاد منها مدنيون أيضاً. لذلك، يصح نفي تلقي مؤسسة الجيش «أية تعويضات خاصة أو مميزات جوهرية».⁹⁷

كما لن ينتقص من المهنية النسبية للجيش التونسي التذكير بأحداث تاريخية حُسبت فيها عليه- أو بالأحرى على بعض ضباطه- محاولة انقلابية على بورقيبة عام 1962، قبل أن تنجح محاولة ثانية عام 1987 بقيادة بن علي، تزامنت مع التحضير لمحاولة أخرى قضى عليها بن علي نفسه.⁹⁸ لا يتسع المقام للتعليق على هذه الأحداث التي بالإمكان المجادلة فيها لتبرئة الجيش كمؤسسة، إلا أن ما شهدته تونس مؤخراً (صيف 2021) فيما عُرف بـ«الانقلاب الرئاسي» الذي قاده الرئيس قيس سعيد على الدستور والبرلمان والحكومة والقضاء؛⁹⁹ يستدعي الوقوف على موقف الجيش منه، وإن كان هذه المرة قد حظي بامتيازات نظير موقفه.

94) Hicham Bou Nassif, “Why the Military Abandoned Democracy”, Journal of Democracy, vol. 33, no. 1 (2022), 31–32.

95) يجري التطرق لهذه المسألة في المطلب الثالث من المبحث الثاني.

96) Bou Nassif, 33.

97) كويراين هانلون، «إصلاح القطاع الأمني في تونس: عام بعد ثورة الياسمين»، تقرير خاص رقم (304)، معهد السلام الأمريكي (آذار/مارس 2012)، 4.

98) وحدة الدراسات السياسية، «الجيش والانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس»، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آب/أغسطس 2021)، 2.

99) حول ملاحظات هذا الحدث والإجراءات المتخذة خلاله، وخلفياته، ومبررات الرئيس له، ينظر: وحدة الدراسات السياسية، «الجيش والانقلاب الرئاسي»، 5-6؛ Bou Nassif, 27؛ 28-25؛ Grewal, 256-255.

اعتبر البعض الجيش داعماً للرئيس في ضوء إعلانه رزمة قراراته الأولى ذات الصلة بحضور القيادات العسكرية والأمنية العليا، بما «قد يؤشر إلى أنه ضمن موافقتها» المسبقة.¹⁰⁰ وبوقوفها خلفه، لعب الجيش دوراً حاسماً في الانقلاب، ولا سيما مع محاصرة عناصر من الجيش للبرلمان - الذي «علقه» الرئيس - ومنع النواب من دخوله بداعي تنفيذهم لأوامر عليا.¹⁰¹ هذا وقد كان من بين أبرز مفاصل بداية الأزمة في تونس (قبل الانقلاب) إثارة سعيّ لصلاحيته كقائد أعلى للقوات المسلحة في تأويل موسع - أنكره عليه معارضوه - لتشمل قيادة قوى الأمن الداخلي إضافة إلى الجيش. وقد رافق ذلك إجراء سعيّ لزيارات مكثفة لافتة وغير مسبوقه لشركات الجيش ومراكز الأمن، تخللها تقديم خطابات أكد فيها على تأويله لتلك الصلاحية وحول دورهم في محاربة «أعداء الدولة والشرعية».¹⁰²

100) وحدة الدراسات السياسية، «الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تموز/يوليو 2021)، 5.

101) Bou Nassif, 35.

102) Bou Nassif, 27-28, 35.

المبحث الثاني: مدى استقلال الجيش عن سلطة المدنيين

لدراسة مدى استقلال العسكريين عن سلطة المدنيين (موضوع هذا المبحث) مدخل عدة، منها ما لم تثره الدراسة،¹⁰³ ومنها ما يشتبك بطبيعته مع مسألة مساهمة العسكريين في رسم السياسات (موضوع المبحث الثالث). في هذا المبحث يجري التركيز على مدخل آخر أساسي، يتصل بسلسلة القيادة العسكرية العليا (المطلب الأول) وسلطة تعيينها (المطلب الثاني). ولما كان هذا المبحث يثير مسألة الخلفية العسكرية لدى رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، فإن إطلالة على تولي العسكريين لمناصب مدنية أخرى (المطلب الثالث) من شأنها تقديم صورة أوسع إحاطة.

المطلب الأول: سلسلة القيادة العسكرية العليا

تحتكم مؤسسة الجيش إلى سلسلة قيادة عليا تربطها هيكلية بإدارة الدولة، وتتباين مسالك الدول في تشكيل هذه السلسلة ما بين الشعب والاختصار، إلا أن هناك دائما ثلاثة مراكز قيادية رئيسة يفترض تدرجها نزولا كما يلي: رئيس الدولة بصفته «القائد الأعلى للقوات المسلحة»، وزير الدفاع، ورئيس الأركان العامة.¹⁰⁴ نظريا يتوافق نسق هذه السلسلة مع ما هو قائم الآن في مصر، إلا أنها خبرت تاريخيا وجود منصب رابع هو «القائد العام للقوات المسلحة» (ولفترة باسم «نائب القائد الأعلى»)، يعلو أحيانا وزير الدفاع، ويدنوه أحيانا، فيما يُسند المنصبان للشخص نفسه أحيانا أخرى. بقي الأمر كذلك حتى 1968 الذي شهد توحيد المنصبين بموجب القانون: وزير الدفاع بصفته القائد العام. وأكد على ذلك دستورا ما بعد الثورة.¹⁰⁵

(103) كاستقلال الجيش بالقضاء العسكري للتحصن من القضاء النظامي، ينظر بشأنه: توام، الدولة في الجندي، 519-555.

(104) ينظر: باراني، الجندي والدولة، 56-57.

(105) حول نشأة وتطور مناصب القائد العام ونائب القائد الأعلى، والإشكالات التي أثارها في سلسلة القيادة، ينظر: توام، الدولة في الجندي، 428-443.

على خلاف مصر التي استحدثت منصبا رابعا، فقد أشغرت تونس إحدى المناصب الثلاثة، رئيس الأركان العامة، منذ 1991 وحتى قيام الثورة، ليشغله لفترة قصيرة خلال الانتقال (2011-2013) رشيد عمار (رئيس أركان جيش البر حينها)، ثم يعاود شغور المنصب بعد استقالته.¹⁰⁶ تأتي هذه الممارسة رغم أن التشريع لا يمنح شاغله صلاحيات واسعة، بل يطغى على دوره «صبغة استشارية»،¹⁰⁷ أو حتى صفة السكرتاريا العسكرية، وهو ما توحى به تسميته (رئيس الأركان للجيش لدى وزير الدفاع).¹⁰⁸

وبذلك، بالإشارة إلى الشكل (5)، لطالما توافقت البلدان في المستوى (أ)، كما تتوافقان على المستوى (ب)، بأخذهما حاليا بالخيار 1، وإن كانت مصر راوحت سابقا بين الخيارين 2 و3، وإن كانت تونس لا تسمي وزير الدفاع قائدا عاما.¹⁰⁹ وأما على المستوى (ج)، فتأخذ مصر بالخيار 1، سواء بحكم التشريع أو الواقع، فيما تأخذ تونس بالخيار ذاته على مستوى التشريع، والخيار (2) على مستوى الواقع.

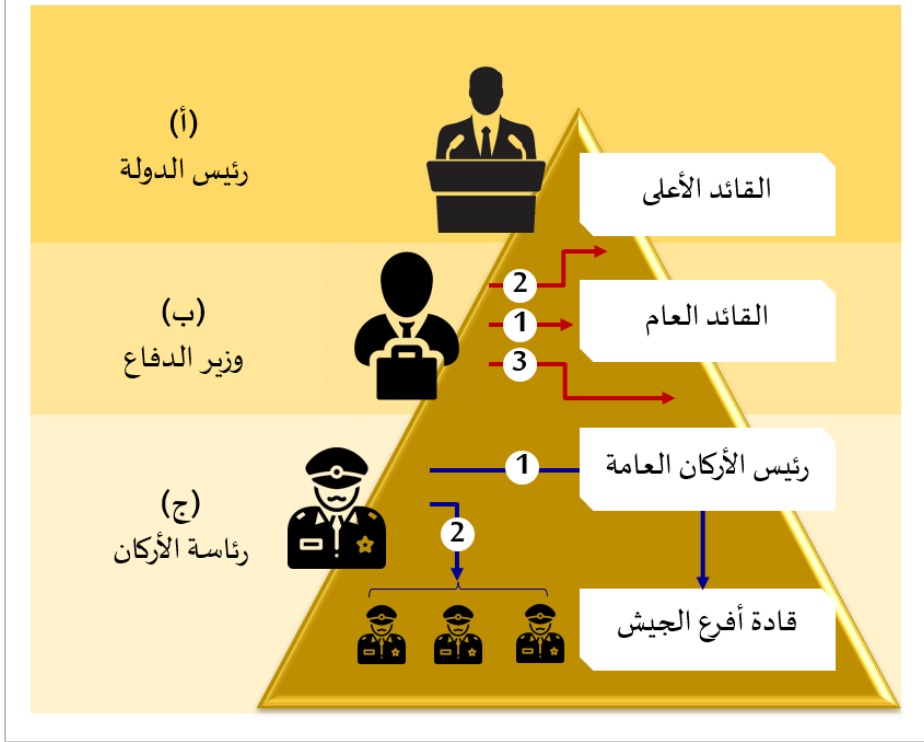
(106) ينظر: شاران غريوال، «ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي»، مركز كارنيغي للسلام الدولي (شباط/فبراير 2016)، 4.

(107) جمعية قدماء ضباط الجيش الوطني، «منظومة الدفاع والأمن بتونس: أي هيكلية بالجمهورية الثانية»، آذار/مارس 2015 (غير منشورة)، 4.

(108) ينظر الفصل (3) من الأمر رقم (735) لسنة 1979 المتعلق بـ«تنظيم وزارة الدفاع الوطني». تتوفر نسخة من هذا الأمر مدججة للتعديلات المجرأة عليه حتى آخر تعديل في 2016، عبر موقع [https://legislation-securite.tn](https://legislation-securite.tn/bit.ly/3xnPdJn)، من خلال الرابط: <https://bit.ly/3xnPdJn>

(109) حول محدودية شيوع هذه التسمية/المنصب عالميا، ينظر: توام، الدولة في الجندي، 430.

الشكل (5): أبرز خيارات تشكيل سلسلة القيادة العسكرية العليا¹¹⁰



في كلا التجربتين تأثر «العبث» في سلسلة القيادة بعوامل سياسية؛ ففيما يفهم استحداث منصب القائد العام في مصر سابقاً أنه بغرض إضعاف مركزية السيطرة على الجيش (على حساب صلاحيات وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة)،¹¹¹ يفهم كذلك إشغال منصب رئيس الأركان العامة في تونس في السياق ذاته؛ حيث يتبع كل فرع للجيش لرئيس أركان خاص به،¹¹² فيما يتبعون ثلاثتهم وزير الدفاع دون المرور برئيس أركان عامة. وهو ما اعتبر

(110) أُعد الشكل بالاستهام من الشكل الوارد في: توام، الدولة في الجندي، 744.

(111) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 427-443.

(112) يطلق على فروع الجيش في تونس تسمية «جيش» (جيش البر، جيش البحر، جيش الطيران)، ولكل «جيش» رئيس أركان.

تبنياً لتكتيك «فترق تسد» الكلاسيكي¹¹³ تخوفاً من حدوث انقلاب؛ فمند إشغار بن علي للمنصب ورفضه تعيين بديل لآخر من شغله (محمد سعيد الكاتب)،¹¹⁴ تولى هو شخصياً مهام التنسيق بين أركان الجيوش، واختص نفسه بمعظم القرارات الخاصة بالجيوش. وهناك من أشار بأنه كان يعمل بصورة مباشرة مع الجيش كما لو كان وزيراً للدفاع.¹¹⁵

وفيما انعكس ذلك في مصر على مأسسة الجيش وأدائه في حرب 1967،¹¹⁶ أثار «العبت» في سلسلة القيادة في تونس بعد الثورة إشكالات خلقت «ثقلاً في الأداء» و«ضبابية في مجال تسيير العمليات والتصرف عند الأزمات» وذلك حسب ملاحظة ضباط سابقين،¹¹⁷ وهي الملاحظة التي يتوافق معها آخرون.¹¹⁸ ولذلك مازالت هناك مطالبات بإحياء هذا المنصب، ولا سيما من قبل ضباط سابقين،¹¹⁹ من بينهم آخر من شغله،¹²⁰ في ظل أن رؤساء الأركان الثلاثة لا يتعدون كونهم مساعدين لوزير الدفاع الذي لطالما كان مدنياً.¹²¹

من بين المناصب الثلاثة، فإن الخلفية العسكرية مطلوبة تقنياً فقط لدى رئيس الأركان العامة، فيما أن جانباً من أدبيات «ع.م.ع.» تعارض وجودها لدى رئيس الدولة و/أو

113) Bou Nassif, 30.

114) أكد خلال المقابلة أنه ترك المنصب بناء على طلبه، لينتقل للعمل سفيراً.

115) غريوال، 3، 7.

116) ينظر: بشارة، الجيش والسياسة، 160-164.

117) جمعية قدماء ضباط الجيش الوطني، 4.

118) ينظر: تايلور، 165؛ الكناي، 135.

119) جمعية قدماء ضباط الجيش الوطني، 13-15.

120) الكاتب (مقابلة).

121) ينظر الفصل (10) من الأمر (735) لسنة 1979 سابق الإشارة.

وزير الدفاع.¹²² لم تخبر الجمهورية المصرية الأولى إلا رؤساء من خلفية عسكرية، وما أن أُطيح بمحمد مرسي وانتهت ولاية عدلي منصور المؤقتة حتى عادت سمة الخلفية العسكرية مع تولي عبد الفتاح السيسي. في المقابل، لم تخبر الجمهورية التونسية الأولى إلا رئيسين، ثانيهما من خلفية عسكرية (بن علي)، ولم يتول الرئاسة بعد الثورة إلا رؤساء من خلفية مدنية.¹²³

أما فيما يتعلق بخلفية وزير الدفاع، فأكثر من 90% من الوزراء الذين تولوا هذه الحقيبة في مصر - قبل وبعد الثورة - هم من خلفية عسكرية، والنسبة ذاتها أيضا فيما يتعلق بمدة توليهم للوزارة، أما تونس - التي يُشاد بوزارة الدفاع فيها بأنها «مدنية بالكامل تقريبا»¹²⁴ - فلم تخبر إلا وزراء دفاع من خلفية مدنية،¹²⁵ حتى بعد انقلاب 2021، فلم يُكافأ الجيش نظير دعمه للرئيس بتعيين وزير من ضباطه.¹²⁶ لذلك، فإن استمرار صفة المدنية في الوزارة والوزير ينسجم ومعايير الرقابة المدنية.¹²⁷ ورغم تكريس الخبرة المصرية في الواقع للخلفية العسكرية لوزير الدفاع، إلا أنه لم يجر ترسيخها دستوريا وقانونيا إلا بعد الثورة.¹²⁸ وهو ما كان من بين مطالب الجيش قبل صياغة الدستور.¹²⁹

(122) ينظر: نوام، الدولة في الجندي، 443-444، 577-579؛ داليا فتاح، الإطار الدستوري للسيطرة المدنية على الأجهزة العسكرية (عمان: دار وائل، 2018)، 121-122.

(123) أشار البعض إلى أن تونس شهدت فترة قصيرة (ليس بالإمكان تحديدها بدقة) تلت هروب بن علي، كان فيها عمار حاكما فعليا للبلاد، رغم وجود رئيس مدني مؤقت وحكومة. ينظر: غريوال، 4.

(124) هانلون، 9.

(125) ينظر: نوام، الدولة في الجندي، 445-447.

(126) كلا الوزيرين السابق واللاحق للانقلاب أكاديميان في القانون.

(127) ينظر: بيساريا وشودري، 8، 16.

(128) المادة (201) من دستور 2014، ذاتها المادة (195) من دستور 2012. وينظر: قرار بقانون رقم (18) لسنة 2014، الجريدة الرسمية، عدد (8 مكرر «ب»)، في 2014/2/24، ص 3-5.

(129) مجموعة الأزمات الدولية، «ضياح في المرحلة الانتقالية: العالم طبقاً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية»، تقرير الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا رقم 121 (نيسان/أبريل 2012)، 23.

المطلب الثاني: سلطة تعيين القيادة العسكرية العليا

فيما يتعلق بتعيين شاغلي المناصب الثلاثة في سلسلة القيادة العليا، فالقائد الأعلى ينتخبه الشعب بصفته رئيسا للجمهورية، ولا يثير ذلك أية إشكالات.¹³⁰ أما المنصبان الآخران، فالأصل أن يحتكم تعيينهما إلى معايير السيطرة المدنية.

وزير الدفاع هو عضو في مجلس الوزراء، ويحتكم تعيينه إلى آلية تشكيل الحكومة ككل، ما لم يخصصه الدستور بألية متميزة كما هو الحال في الدستور المصري الساري؛ ففيما لرئيس مجلس الوزراء تشكيل الحكومة وتسمية الوزراء جميعهم، إلا أنه «في حال اختيار الحكومة من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، يكون لرئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء اختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل» (مادة 146).¹³¹ تقدم مثل هذه الآليات باعتبارها حلا وسطيا لعدم استبعاد أي من رأسي السلطة التنفيذية.¹³² وقد كانت تونس في دستورها السابق (2014) تأخذ بألية مشابهة، يعين خلالها رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية بالتشاور مع رئيس الجمهورية (فصل 89). أما وفقا للدستور الساري (2022)، فيتفرد الأخير بتعيين جميع الوزراء (فصل 101).¹³³ وهو ما يتصل بتغييرات جوهرية في طبيعة النظام السياسي ما بين دستوري 2014 و2022.¹³⁴

130) باستثناء ما اتصل بجدل الخلفية العسكرية للرئيس، وهي مسألة مبدئية وليست آلية، لذلك لم تخض فيها هذه الدراسة، ينظر: توام، الدولة في الجندي، 577-579.

131) لم يجرِ الدستوران المصريان السابقان آلية كهذه، فكانت تسمية عموم الوزراء من قبل المكلف بتشكيل الحكومة في ظل دستور 2012 (مادة 139)، فيما كانت لرئيس الجمهورية في ظل دستور 1971 مع أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء (مادة 141).

132) ينظر في الآليات الأكثر شيوعا: سوجيت شودري وريتشارد ستايسي. النظام شبه الرئاسي كوسيلة لتفاسم السلطة: الإصلاح الدستوري بعد الربيع العربي (د.م): المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وكلية الحقوق بجامعة نيويورك، (2014)، 54-56.

133) ليعود الوضع كما كان عليه في ظل دستور 1959 السابق للثورة، بل في ظلّه كان للوزير الأول أن يقترح الوزراء على الرئيس (الفصل 51).

134) ينظر: القرقوري، 250-251.

لم تقف خصوصية تعيين وزير الدفاع في مصر عند ذلك الحد، بل أتى الدستور بمحذثة كانت إحدى أكثر أحكامه إشكالية؛ حيث علق تعيين الوزير على موافقة «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» (المجلس العسكري). وفيما كان سريان حكم هذه المادة لفترة انتقالية مدتها دورتان رئاسيتان كاملتان (مادة 234)، إلا أنه جرى إطلاقه (دون تعليقه على مدة) بموجب تعديل 2019.¹³⁵ ويعتبر هذا الحكم بمثابة ترضية للمجلس العسكري الذي نقل عنه مطالبته خلال الانتقال بحق تعيين عدد من الوزراء في أي حكومة مستقبلا.¹³⁶ في هذا الحكم إخلال صريح بمبدأ السيطرة المدنية، لما يقوم عليه من منطق تحصين وزير الدفاع ومنح العسكريين حق النقض.¹³⁷ وهناك من يشير إلى أن ممارسة عرفية، قبل الثورة، كانت تقوم على هكذا منطق من خلال «استطلاع رأي» المجلس العسكري فيمن يعين وزيرا للدفاع.¹³⁸

تأسيسا على هذا الحكم وغيره، هناك من رأى أن الدستور المصري جعل وزير الدفاع هو المسؤول عن الجيش.¹³⁹ وهو ما استدعى توصيف النظام السياسي المتشكل «بثلاثة رؤوس»، الرئيس ووزير الدفاع ورئيس الحكومة.¹⁴⁰ في المقابل، فإن وزير الدفاع في تونس

(135) قبل إجراء هذه التعديلات تحدث البعض عن دفع السيسي باتجاه إلغاء التحصين الدستوري لوزير الدفاع من خلال تعديل الدستور، ليمكن من إقالة شاغل الوزارة آنذاك، إلا أنه في الواقع تمكن من استبداله بالتوافق مع المجلس العسكري في صيف 2018. ينظر: توام، الدولة في الجندي، 453-454 (حاشية 105). كما مر مؤخرا تعديلا على مستوى القانون، ورد فيه أن موافقة المجلس العسكري تكون «وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها رئيس الجمهورية». ينظر: المادة (2) من قانون (167) لسنة 2020 (أشير له سابقا).

(136) مجموعة الأزمات الدولية، 7.

(137) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 450-453.

(138) جمال، 763.

(139) Tilmann J. Röder, "State Control over the Military or Military Control over the State?: A Comparison of Selected Arab Constitutions", in: Constitutionalism, Human Rights, and Islam After the Arab Spring, Edited by: Rainer Grote and Tilmann J. Röder (New York: Oxford University Press, 2016), 297.

(140) ينظر: عبد الفتاح ماضي، عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، 154-155.

يضطلع بمهامه «تحت سلطة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة» التي من بينها «تنفيذ السياسة العسكرية للحكومة».¹⁴¹

أما رئيس الأركان العامة، فالأصل أنه أعلى رتبة في الجيش، ويخضع مباشرة لوزير الدفاع الذي يعتبر بدوره ممثلاً للحكومة في الجيش وممثلاً للجيش في الحكومة.¹⁴² وبالتالي تقوم وزارة الدفاع كحلقة وصل بين القيادتين السياسية (الرئيس والحكومة) والعسكرية (رئاسة الأركان)، وفيما الوزارة مرؤوسة للقيادة السياسية، فإنها رئيسة للقيادة العسكرية.¹⁴³

فيما يتعلق بسلطة تعيين رئيس الأركان العامة؛ لم يشر الدستوران المصري والتونسي لذلك بحكم خاص، وبالتالي ينطبق حكم الدستورين فيما يتعلق بتعيينات الوظائف العسكرية (عموماً في مصر، والعليا في تونس). منح الدستوران الساريان تلك السلطة لرئيس الجمهورية، كسلطة مطلقة في حالة مصر (مادة 153)، ومعلقة على اقتراح رئيس الحكومة في حالة تونس (فصل 106).¹⁴⁴ وهذا ما أكده القانون في البلدين بنصوص صريحة فيما يتعلق بتعيين رئيس الأركان العامة خصوصاً.¹⁴⁵ وفيما يُوصى عادة بأن يكون دور للبرلمان في التعيينات العسكرية العليا خشية «إساءة استخدام صلاحية السلطة التنفيذية»؛¹⁴⁶ إلا أن دساتير البلدين (السارية والسابقة) لم تأخذ بذلك.

141) الفصلان (1) و(2) من الأمر (671) لسنة 1975، الرائد الرسمي، عدد (64)، في 1975/9/30، ص 2505.

142) باراني، الجندي والدولة، 57.

143) للتوسع ينظر: توام، الدولة في الجندي، 459-461.

144) في دستور 2014 كانت معلقة على استشارته وليس اقتراحه (فصل 3/78).

145) بخصوص مصر، ينظر المادة (9) من القرار بقانون رقم (4) لسنة 1968، الجريدة الرسمية، عدد (4)، في 1968/1/25 (د.ص). وبخصوص تونس، ينظر الفصلان (3، 5) من قانون رقم (32) لسنة 2015، الرائد الرسمي، عدد (68)، في 2015/8/25، ص 2436-2437. وإن كان القانون الأخير صدر في ظل الدستور السابق تطبيقاً لمادة منه، إلا أنه مازال سارياً وفقاً لموقعي المطبعة الرسمية التونسية (<http://www.iort.gov.tn>) وقاعدة مركز DCAF لتشريعات قطاع الأمن في تونس (<https://bit.ly/4aQMkFX>)؛ غالباً لكونه لا يتناقض مع الدستور الساري والتشريعات السابقة للثورة ودستور 1959 (فصل 55)، وإن كانت تلك التشريعات لم تتطرق لحكم مباشر يخص رئيس الأركان.

146) سيسيل غي، دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني (د.م): مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، [2015]، 17.

أما التعيينات العسكرية العليا الأخرى الأدنى من رئيس الأركان، وعلى مستوى النصوص الدستورية سابقة الإشارة، فهي للرئيس أيضا. أما على مستوى القوانين و/أو الواقع، فيتحكم الرئيس المصري بالترقيات من رتبة عقيد فأعلى،¹⁴⁷ فيما تختص بالرتب الأدنى «لجان الضباط» في وزارة الدفاع.¹⁴⁸ والأمر مشابه إلى حد ما في تونس فيما يتعلق باختصاص الرئيس؛ إذ يختص بالترقية لرتب «الضباط القادة» (الأعلى من عميد)،¹⁴⁹ فيما الرتب الأدنى من اختصاص وزير الدفاع (المدني دائما)،¹⁵⁰ وليس لجان ضباط (عسكريين) كما في مصر.

توزيع هذه الاختصاصات بهذا الشكل في البلدين كان قائما قبل الثورة، ولا يظهر بأن تعديلات جوهريّة قد طرأت عليه. في المقابل، فإن ما طرأ في تونس - وفقا لمراقبين- هو توجه سعيّد قبل الانقلاب وبعده للتبكير في ترقية كبار الضباط.¹⁵¹

المطلب الثالث: تولى العسكريين لوظائف مدنية عليا

تنظر معايير «ع.م.ع.» إلى هذه المسألة باعتبارها تشكل خطورة على السيطرة المدنية، حتى أن بعض الدساتير حظرت ذلك.¹⁵² وما زال الجدل قائما حول ما إن كانت الخلفية العسكرية السابقة لا تؤثر على عودة صاحبها إلى الصفة المدنية، وإن كان ذلك يتطلب

(147) تايلور، 264؛ بشارة، الجيش والسياسة، 170.

(148) توام، الدولة في الجندي، 457-458.

(149) تتدرج الرتب العسكرية السامية (رائد فأعلى) في البلدين كما يلي: رائد، مقدم، عقيد، عميد، لواء («أمير لواء» في تونس)، فريق، فريق أول، مشير (في مصر فقط).

(150) ينظر الفصل (38) من قانون رقم (20) لسنة 1967، الرائد الرسمي، عدد (24)، في 1967/6/9، ص 986-992. عدل هذا القانون أكثر من مرة، آخرها بموجب القانون (47) لسنة 2009، إلا أن الفصل المذكور لم يجر تعديله. كما يُفصل هذا القانون الأمر رقم (380) لسنة 1972، ورغم تعديل هذا الأمر أكثر من مرة، آخرها بموجب الأمر (739) لسنة 2023، إلا أنه لم يجر عليه تعديلات تخالف حكم الفصل المذكور.

(151) Grewal, 266.

(152) كنص الدستور الياباني على وجوب أن يكون رئيس الوزراء والوزراء مدنيون (مادة 66). كما أن دساتير أخرى تحظر ترشح العسكريين للانتخابات أو تسمح بتقييده، كالدستور البرتغالي (مادة 270).

شروطا معينة، كمرور وقت معين أو تأهيل الشخص لضمان تحوله الناجع إلى شخص مدني.¹⁵³

إلى جانب حجز الجيش المصري- بموجب ترسيخ دستوري- لكل من منصب وزير الدفاع (على نحو ما عرض سابقا) وعضوية المجالس المختصة (على نحو ما سيعرض تاليا)؛ وإضافة إلى توجه آخر عربي أخذ بالترسخ بحجز منصب رئيس الجمهورية، لدرجة أن أحكاما دستورية وتشريعية سارية تجعل رئيسا من خلفية مدنية مقيدا بإرادة الجيش؛¹⁵⁴ فإن للعسكريين المصريين مناصب مدنية أخرى محجوزة لهم عرفيا منذ ما قبل الثورة، وتعززت أكثر بعدها، ولا سيما بتوليهم المحافظات الحدودية وبعض الوزارات والمؤسسات والشركات العامة.¹⁵⁵ وهو العرف الذي ساعد في ترسيخه- وفقا لتحليل البعض¹⁵⁶- ما كان ينص عليه دستور 1971 بأن «للمحاربين القداماء [...] الأولوية في فرص العمل وفقا للقانون» (مادة 15).

في المقابل، فإن تونس التي لم تخبر يوما وزيرا عسكريا للدفاع؛ شهدت أحيانا تولى عسكريين لوزارات أخرى أو كمحافظين (ولاية)، إلا أن ذلك اتصل دائما بمفاصل تاريخية؛ كمحاولة بورقبية خلال الثمانينات لرد الاعتبار للجيش تزامنا وإقحامه له في حفظ الأمن الداخلي وقمع الاضطرابات بتعيين عسكريين في مناصب أمنية ومدنية، كتعيين بورقبية لبن علي وزيرا للداخلية ثم وزيرا أولا، قبل أن ينقلب عليه. وتعيين الأخير في بداية عهده الرئاسي ضباطا- منهم من أزروه في انقلابه- وزراء للداخلية والخارجية والعدل والمالية، وآخرين سفراء أو قادة في أعلى الوظائف الأمنية، قبل أن يعاود تحجيم الجيش إثر قضية «براقة الساحل».¹⁵⁷

(153) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 639.

(154) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 577-578.

(155) ينظر: يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012)؛ توام، الدولة في الجندي، 269-273، 390-391.

(156) ينظر: بشارة، الجيش والسياسة، 102-103.

(157) غريوال، 2-3.

كذلك شهدت تونس بعد الثورة تعيينات كهذه في محطتين: الأولى، خلال الانتقال، بتعيين عسكريين محافظين وقادة لأجهزة أمنية.¹⁵⁸ أما الثانية، فعقب الانقلاب الرئاسي؛ إذ أشار مراقبون إلى ثلاث حالات: اتصلت الأولى والثانية أو ترافقتا بتصدير الرئيس للجيش بديلا للمؤسسات المدنية للتعامل مع جائحة «كوفيد 19»،¹⁵⁹ ولا سيما بإحداث «قاعة عمليات» لإدارة الجائحة بقيادة المدير العام للصحة العسكرية؛¹⁶⁰ حيث سمي الأخير - وهو طبيب عسكري - «وزيرا مستشارا» لدى رئيس الجمهورية؛ فيما سمي طبيب عسكري آخر وزيرا للصحة في الحكومتين السابقة والحالية (حكومة أحمد الحشاني) التي يتولى فيها أيضا وزارة الفلاحة أمير لواء طيار، وهي الحالة الثالثة.¹⁶¹ ومن غير الواضح إن كان للأخير دور في إحداث «ديوان الضيعات العسكرية»، الذي قد يُنظر إليه كنواة لنشاط اقتصادي - فلاحي عسكري.¹⁶² ولا سيما حال قراءته في ضوء دعم الرئيس لتعزيز الدور التنموي للجيش الذي لا يعتبر مستحدثا بعد الثورة أو الانقلاب.¹⁶³

رغم أن التعيينات الأخيرة أقل كَمًّا مما شهدته المحطة السابقة (خلال الانتقال)، إلا إنها أكثر نوعية؛ فللمرة الأولى منذ بداية التسعينات يتقلد عسكريون مناصب وزارية، فيما كان السبسي رافضا لذلك، فاسترضى المناشدين بذلك بتعيين ثلاثة عسكريين سابقين في مناصب غير وزارية.¹⁶⁴

(158) ينظر: غريوال، 4، 8؛ تايلور، 175.

(159) ينظر: وحدة الدراسات السياسية، «الجيش والانقلاب الرئاسي»، 5-6؛

Chloé Jamet, "Face a la Derive Autoritaire de Kaïs Saïed, quel role pour L'appareil Securitaire Tunisien?", Institut FMES (n.d.), 9; Bou Nassif, 11.

(160) أمر رئاسي (77) لسنة 2021، الرائد الرسمي، عدد (66)، في 2021/7/28، ص 2088.

(161) Jamet, 9.

(162) ينظر: أمر (518) لسنة 2023، الرائد الرسمي، عدد (72)، في 2023/7/14، ص 2143-2148.

(163) ينظر مثلا: صحيفة العرب، «قيس سعيد يلوح بإدارات الجيش بديلا عن البلديات المتعثرة»، 2024/2/17، عبر الرابط: <https://bit.ly/3Usezir>

(164) Grewal, 267, 265.

المبحث الثالث: حدود مساهمة العسكريين في رسم السياسات الأمنية العامة

يأخذ البحث في هذه المسألة أكثر من مدخل، إلا أن الدراسة تُعنى بمدخلها المؤسسي، بمعنى مشاركة العسكريين في المجالس المختصة برسم هذه السياسات، وفي ضوء صلاحياتها. وهو ما يقتضي، بعد التعريف بهذه المجالس (المطلب الأول)، إبراز مدى نسبة عضوية العسكريين فيها (المطلب الثاني)، واستعراض أبرز اختصاصاتها الإشكالية (المطلب الثالث).

المطلب الأول: المجالس المختصة برسم السياسات

تبنى الدراسة الدلالة الموسعة لمفهوم السياسات الأمنية العامة، بشمول شؤون الدفاع الوطني والأمن القومي.¹⁶⁵ وتعتبر هذه السياسات المتخصصة جزءاً من السياسة العامة للدولة التي جرت عادة الدساتير عموماً على إسناد وضعها وإقرارها للسلطتين التنفيذية والتشريعية (على التوالي). على مستوى الحالتين الدراستين، أسند الدستور المصري الساري سلطة وضعها لرئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء (مادة 150)، وسلطة إقرارها للبرلمان (مادة 101)، وهي أحكام مشابهة لما كان في الدستور السابق (2012).¹⁶⁶ بينما أسند الدستور التونسي الساري وضعها لرئيس الجمهورية، إلا أن البرلمان يُعلم بها فقط ولا يقرها (فصل 100)، وهي أحكام مغايرة كلياً لما كان في الدستور السابق (2014)،¹⁶⁷ ومقاربة مع الدستور الأسبق (1959).¹⁶⁸

عادة ما تعبر الدساتير عن تنظيمها لتلك السياسات المتخصصة بإحداث أو إحياء مجلس أعلى (أو أكثر) للدفاع الوطني أو الأمن القومي (أو ما شابه)، فيما تطلق عليها

165) ينظر حول توسع مفهوم الأمن وصلته باتساع حقل «ع.م.ع.»: ماضي، الديمقراطية والبنديقية، 115-120.

166) المادتان (140) و(115).

167) كان يسند وضعها برئيس الحكومة (فصل 91)، مستثنياً منها السياسات الأمنية العامة التي خص بها رئيس الجمهورية (فصل 77)، دون التطرق إلى سلطة إقرارها.

168) في انتقاد ذلك، ينظر: القرقوري، 248-249.

بعض الأدبيات «أجهزة التخطيط السياسي العسكري»،¹⁶⁹ وقد ارتبطت نشأة هذه المجالس ببلورة مفهوم «الأمن الشامل»، وأخذ إقبال الدول على إنشائها يتزايد منذ التسعينات.¹⁷⁰

وفيما قد ينظر لإشراك/ مشورة العسكريين في هذه المجالس من بين آليات «تحريك الجيش نحو استخدام القنوات الشرعية للتأثير في عملية صنع القرار في الشؤون الأمنية والعسكرية»،¹⁷¹ إلا أن خبرات بعض الدول- كتركيا عقب انقلاب 1960- أظهرت كيف بإمكان الجيش توظيف هذه المجالس كمؤسسة مضادة للأغلبية،¹⁷² حتى وصف مجلسها للأمن القومي قبل التعديلات الدستورية لعام 2010 أنه «بمثابة عين الوصاية العسكرية على السلطة السياسية»¹⁷³ باعتباره «الإطار الذي يتحرك منه الجيش... لتخفيف النقد الدولي على تدخله في الحياة السياسية»،¹⁷⁴ وفي السياق ذاته تندرج خبرة «المجلس الأعلى للأمن» في الجزائر مطلع التسعينات على الأقل.¹⁷⁵ وهكذا، وفيما يتطلع البعض إلى هذه المجالس بأنها قد تشكل صيغة «تقنن الوضع الخاص للجيش دون مصادرة على فرص التحول الديمقراطي»،¹⁷⁶ إلا أنها أحيانا تمثل مُخرجا لسعي الجيش للحفاظ على أوضاعه في النظام الجديد، من خلال الاضطلاع بدور وصاية على المؤسسات المنتخبة.¹⁷⁷

(169) ينظر: غبريال، 311.

(170) ينظر: نصر بن سلطانة، «المقاربة التونسية للأمن الشامل»، في: الأمن الشامل في تونس في مطلع الألفية الجديدة: المقومات والتمثيلات (تونس): مركز البحوث والدراسات البرلمانية بمجلس النواب، (2010)، 50-51.

(171) ماضي، عثرات في الميدان، 174.

(172) Varol, "The Democratic", 328-338.

(173) نور الدين، 48.

(174) مصطفى، 559-557.

(175) ينظر: حاشي، 186-185.

(176) ينظر: جمال عبد الجواد، «موقع الجيش في الدستور بعد الثورة»، في: تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012)، 61.

(177) ينظر: علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، 160-159.

في الوقت الذي تضمن فيه الدستوران التونسيان الساري (فصل 91) والسابق (فصل 77) مجلسًا واحدًا باسم «مجلس الأمن القومي» - بإشارة يتيمة تفيد برئاسة رئيس الجمهورية له-¹⁷⁸ تضمن الدستوران المصريان الساري والسابق ثلاثة مجالس: «مجلس الدفاع الوطني»، «مجلس الأمن القومي»، والمجلس العسكري، وعُنيا بتفصيل عضوية الأول والثاني، وخصهما - وإلى حد ما الثالث - بجملة من الاختصاصات. لا يعتبر أي من هذه المجالس مستحدثًا كليًا، بل خبرتهم البلدان قبل الثورة بحضور واقعي متذبذب تبعًا لعدد مرات انعقادها.¹⁷⁹ الجديد ما بعد الثورة هو التنصيب الدستوري لهذه المجالس بالوضع الحالي (وضع دستوري للمجلس بتونس، وترسيخ دستوري لثلاثة مجالس بمصر).

لطالما خبرت تونس مجلسًا متخصصًا واحدًا فقط، تبدل اسمه بين فترة وأخرى، آخرها مجلس الأمن القومي (منذ 2014).¹⁸⁰ إلا أنه كان هنالك استثناءان على هذه القاعدة خلال فترتين زمنييتين، شهدت فيهما تونس قيام مجلسين متخصصين متزامنين: الأول، خلال الانتقال التالي للثورة، وذلك في سياق موازنة القوة خلال حكم «الترويكا» بين رئيس الجمهورية (المنصف المرزوقي)، الذي أحيا «المجلس الوطني للأمن» الذي يرأسه بحكم القانون، كردة فعل على استحداث رئيس الحكومة (حمادي الجبالي) لـ «مجلس الأمن» وترأسه بنفسه دون مشاركة الرئيس فيه. لم ينظم المجلس الأخير بموجب أي نص تشريعي، ولم يدم طويلًا.¹⁸¹ أما الثانية، فخلال الفترة السابقة للانقلاب الرئاسي، بتشكيل سعيّد

(178) على خلاف الدستور السابق، لم يلزم الدستور الحالي دعوة رئيسي الحكومة والبرلمان إلى المجلس.

(179) ينظر بخصوص مصر: توام، الدولة في الجندي، 470-472. وبخصوص تونس: غريوال، 3، 5؛ تايلور، 175.

(180) كما يلي:

اسم المجلس	الفترة	التشريع الناظم
المجلس الوطني للدفاع	1956-1970	أمر علي (غير مرقم)
مجلس الدفاع الوطني	1970-1987	أمر (61) لسنة 1970
المجلس القومي للأمن	1987-1990	أمر (1297) لسنة 1987؛ أمر (252) لسنة 1988
المجلس الوطني للأمن	1990-2014	أمر (1195) لسنة 1990
مجلس الأمن القومي	منذ 2014	دستور 2014؛ أمر حكومي (70) لسنة 2017؛ دستور 2022

(181) ينظر: غريوال، 5.

لما أطلق عليه «المجلس الأعلى للأمن»، فيما اعتبر «هيكلًا أمنيًا جديدًا بديلاً من مجلس الأمن القومي»، «لتفادي حضور رئيسي الحكومة والبرلمان، في الاجتماعات التي يتم فيها تداول المسائل الأمنية مع قيادات الأمن والجيش».¹⁸² هذا المجلس أيضاً - كحال مجلس الجبالي - لم يجر تنظيمه تشريعياً، ولا يبدو أنه ما زال قائماً.¹⁸³

كما تجدر الإشارة إلى أن في تونس - بموجب التشريع والواقع - مجلس آخر باسم «المجلس الأعلى للجيش»، وهو ذو طبيعة واختصاصات عملية واستشارية.¹⁸⁴ والأصل أن يكون المجلس العسكري المصري منازلاً للمجالس المختصة برسم السياسات. وعلى خلاف مجلس الأمن عقب الثورة - ليرتقي منزلة المجالس المختصة برسم السياسات. وعلى خلاف مجلس الأمن القومي (التونسي) ذي الأغلبية المدنية الخالصة (كما سيشار تالياً)، فإن المجلس الأعلى للجيش مشكل تاريخياً بأغلبية عسكرية شبه كاملة، ويرأسه وزير الدفاع؛ إلا أنه لم يرسخ في الدستور، ولا يملك صلاحيات إشكالية كتلك التي لنظيره المصري، وإن كان موقع رئاسة الجمهورية التونسية يغطي أخبار انعقاده بإشراف رئيس الجمهورية،¹⁸⁵ كتغطيته لانعقاد مجلس الأمن القومي.¹⁸⁶ وبناء عليه، لن يجري تناوله في المطلبين التاليين.

المطلب الثاني: عضوية العسكريين في المجالس المتخصصة

يُوصى معيارياً بالاستعانة بالعسكريين كمستشارين عند صياغة السياسات العسكرية والخارجية، تقديراً لخبرتهم كمحترفين، على ألا يتجاوز دورهم ذلك إلى مشاركة المدنيين في القرار.¹⁸⁷ وإن كان لا بد من مشاركتهم - كما تتقبل بعض توجهات معايير إصلاح القطاع

(182) وحدة الدراسات السياسية، «الجيش والانقلاب الرئاسي»، 5.

(183) وحده المرجع السابق من أشار لهذا المجلس، ولم يجر التوصل حتى لخبر صحفي حول تشكيله أو انعقاده.

(184) ينظر الفصلان (5-6) من الأمر (735) لسنة 1979 (سابق الإشارة).

(185) آخرها في خريف 2022 (مرة واحدة خلال هذا العام)، فيما عقد مرتين في 2021. ينظر الرابط:

<https://bit.ly/4aPmrQF>

(186) آخرها في ربيع 2024 (مرة واحدة خلال هذا العام حتى الآن)، فيما عقد خمس مرات في 2022. ينظر الرابط:

<https://bit.ly/4dpPhZR>

(187) باراني، الجندي والدولة، 51؛ فتاح، 62.

الأمني- فلا بد من أن يكون معظم أعضاء مجالس رسم السياسات من المدنيين «صونا للمساءلة الديمقراطية».¹⁸⁸

مقابل ذلك، يتدرج حضور العسكريين في تشكيل المجالس المصرية الثلاثة حالياً (الشكل 6) من الخلفية العسكرية الكاملة (المجلس العسكري)،¹⁸⁹ مروراً بغلبتها (مجلس الدفاع الوطني)،¹⁹⁰ إلى أقليتها (مجلس الأمن القومي)،¹⁹¹ بإجمالي يزيد عن 60% من عضوية المجالس الثلاثة مجتمعة. وبذلك يكون حضور العسكريين قد تجاوز النسب التي حظوا بها قبل الثورة،¹⁹² بما استدعى توصيف هذه المجالس بكونها «عسكرية، أو يغلب عليها الطابع العسكري».¹⁹³ وقد كانت مسألة تمثيل العسكريين في هذه المجالس إحدى أكثر ما عُني به ممثلو الجيش في الجمعية التأسيسية خلال الانتقال، وبالأخص مجلس الدفاع الوطني في ضوء حساسية اختصاصاته،¹⁹⁴ قبالة ارتكائهم إلى حتمية التشكيل العسكري الكامل للمجلس العسكري اتفاقاً مع تاريخه، وهامشية اختصاصات مجلس الأمن القومي الذي رُجح أن استحداثه جاء لاسترضاء المدنيين بغلبة عضويتهم فيه.¹⁹⁵

مع ذلك، فإن أغلبية المدنيين في مجلس الأمن القومي ليست دائمة؛ فعام 2020 صدر قانون معدل لقانون هذا المجلس،¹⁹⁶ ليُستحدث في مادته الأولى «اجتماع مشترك» بينه

(188) بيساريا وشودري، 6.

(189) ينظر المادة (1) من القانون رقم (20) لسنة 2014، الجريدة الرسمية، عدد (8 مكرر «ج»)، في 2014/2/25، ص3-7. جرى تقليص عدد أعضاء المجلس تالياً (من 24 عضو على الأقل، إلى 18 عضواً)، إلا أنه ما زال مشكلاً بأغلبية عسكرية كاملة. ينظر المادة (3) من القانون (167) لسنة 2020 (أشير له سابقاً).

(190) ينظر المادة (1/203) من الدستور الساري.

(191) ينظر المادة (1/205) من الدستور الساري.

(192) للتفاصيل، ينظر: توام، الدولة في الجندي، 475-480.

(193) ماضي، عثرات في الميدان، 154.

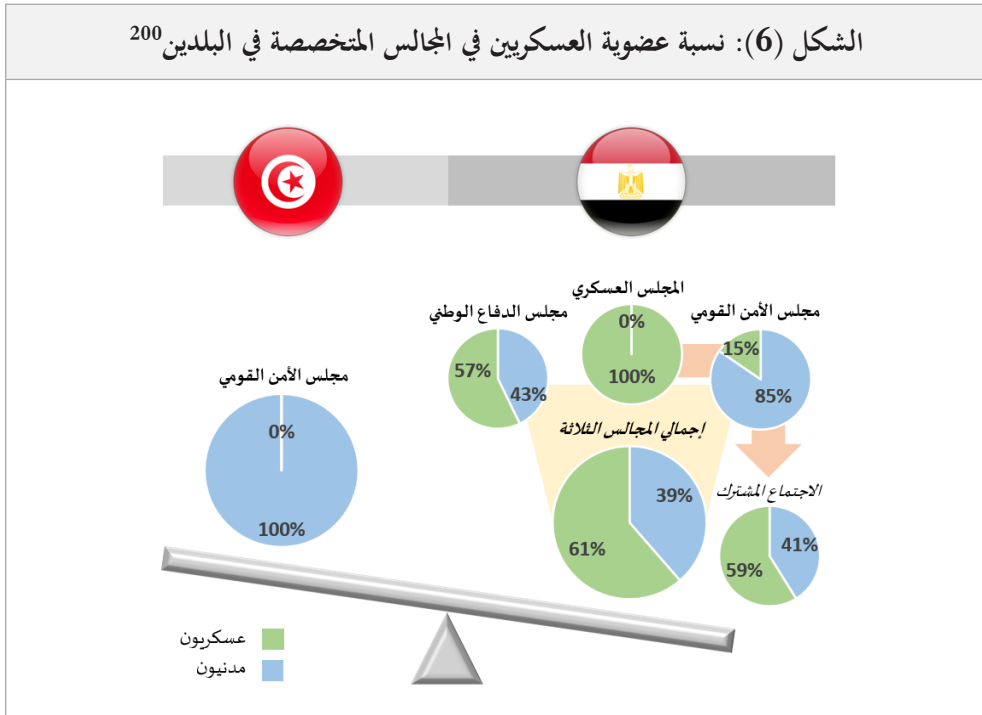
(194) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 477-479.

(195) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 486-487.

(196) القانون (166) لسنة 2020؛ الجريدة الرسمية، عدد (30 مكرر «أ»)، في 2020/7/27، ص5-6.

وبين المجلس العسكري، ينعقد في ظروف جرى توصيفها بشكل فضفاض.¹⁹⁷ ومع أن لرئيس الجمهورية- بموجب هذا التعديل- أن يدعو آخرين لهذا الاجتماع من غير أعضاء المجلسين،¹⁹⁸ ويكون لهم حق التصويت، إلا أن الأغلبية ستكون في جميع الأحوال من نصيب العسكريين، بحكم كثرة عدد أعضاء المجلس العسكري، وجميعهم عسكريون.¹⁹⁹ وأكثر من ذلك، فقد نص القانون المعدل ذاته في مادته الثانية على إمكانية إسقاط عضوية أي من المجلسين وفقا لشروط وإجراءات معينة.

الشكل (6): نسبة عضوية العسكريين في المجالس المتخصصة في البلدين²⁰⁰



(197) يشار لها في المطلب الثالث التالي.

(198) هم: نائب رئيس الجمهورية (لا يوجد هكذا منصب في الدستور، ولا يوجد عمليا من يشغله)، رئيس مجلس الشيوخ (مدني حاليا)، «ومن يحدده رئيس الجمهورية من رؤساء الجمهورية السابقين» (لا يوجد منهم على قيد الحياة حاليا سوى عدلي منصور، وهو مدني).

(199) احتسبت النسب في الشكل (6)، بخصوص الاجتماع المشترك، على فرض أن الرئيس دعا ثلاثة أشخاص مدنيين من خارج المجلسين.

(200) أعد الشكل بالاستناد إلى المراجع المشار لها في هذا المطلب.

أما مجلس الأمن القومي التونسي، فيتشكل اليوم من عضوية مدنية خالصة،²⁰¹ بما يشكل تراجعا عن تشكيلات سابقة؛ حيث كانت تضم في الفترة ما بين 1987-2017 عضوين عسكريين (بحكم صفتيهما: رئيس أركان الجيوش ومدير الأمن العسكري) من أصل ثمانية. وبذلك عودة إلى الوضع الذي كان عليه التشكيل ما بين 1956-1987،²⁰² الذي خلا من العسكريين. في الواقع كانت عضوية المجلس بداية عهد بن علي في نهاية الثمانينات بأغلبية عسكرية كون رئيس الجمهورية ووزيري الداخلية والخارجية (الأعضاء في المجلس بصفاتهم تلك) كانوا عسكريين، فيما اختلف على تفسيره بين اعتبار ذلك من بين مؤشرات تمكين الجيش حينها،²⁰³ أو تحضيرا لتحجيمه مجددا.²⁰⁴ وأما استبعاد المدنيين عام 2017 (وحتى الآن)، فهناك من يرده إلى توجه الرئيس السبسي المتأثر بنهج بورقيبة وبن علي في إقصاء العسكر.²⁰⁵

كذلك هنالك من لاحظ أنه كان للعسكريين تمثيل غير معهود في المجلسين الموازيين اللذين أنشأهما الجبالي²⁰⁶ وسعيد²⁰⁷ (سابقا الإشارة). كما أن المرزوقي بإحيائه لمجلس الأمن الوطني زاد من حضور العسكريين -²⁰⁸ وليس عضويتهم - من مدخل اختصاصه التشريعي «بدعوة من يرى فائدة في حضوره أشغال المجلس».²⁰⁹

201) ينظر الفصل (2) من الأمر الحكومي (70) لسنة 2017 (سابق الإشارة).

202) ينظر الأوامر الخاصة بتشكيل المجلس سابقة الإشارة.

203) ينظر: غريوال، 3.

204) ينظر: نورالدين جنون، «دور الجيش في الثورة التونسية»، في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، 336-337.

205) Grewal, 264.

206) ينظر: غريوال، 5.

207) ينظر: وحدة الدراسات السياسية، «الجيش والانقلاب الرئاسي»، 5.

208) غريوال، 5.

209) الفصل (3) من أمر (1195) لسنة 1990.

وبذلك يلاحظ أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة عضوية العسكريين في المجالس المختصة المصرية عما كانت قبل الثورة، ينعدم تمثيل العسكريين في مجلس الأمن القومي التونسي. بل أكثر من ذلك، فإن الجيش المصري رسخ عضوية العسكريين على مستوى الدستور و/أو القانون، بمعنى صعوبة إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لفك هذا الترسخ. أما مجلس الأمن القومي التونسي، فجرت العادة على تنظيمه بموجب أوامر صادرة عن الرئيس. وهو ما يطرح سهولة تعديل التشكيل بإصدار الرئيس لأمر معدل، سواء لتحقيق السيطرة المدنية- حيث كان للعسكريين سابقا أغلبية في المجلس (وهو ما لم يكن قائما)- أو بزيادة عددهم لترضيتهم- وهو ما لم يحصل أيضا (حتى الآن)- عقب الانقلاب الرئاسي.²¹⁰

يضاف إلى ذلك، أن آلية اتخاذ القرار في مجلسي الدفاع الوطني والأمن القومي في مصر، إضافة إلى «الاجتماع المشترك»، يكون من خلال التصويت، بمعنى قدرة العسكريين في مجلس الدفاع و«الاجتماع المشترك» على اتخاذ أي قرار بمعزل حتى عن إرادة رئيس الجمهورية (رئيس المجلس والاجتماع). قبالة ذلك، فإن الأوامر المنظمة لمجلس الأمن القومي التونسي - تاريخيا- لم تنص على آلية لاتخاذ القرار، وهو ما يؤكد على الصفة الاستشارية للمجلس.

المطلب الثالث: الاختصاصات الإشكالية للمجالس المتخصصة

لا تقف مقارنة إشكالية مساهمة العسكريين في رسم السياسات عند مسألة نسبة عضويتهم في المجالس، بل تتعدى ذلك بالضرورة إلى الاختصاصات الموكلة لها؛ إذ فيما تبرز أهمية المجالس معياريا باعتبارها «هيئات أساسية لتنسيق ومشاركة المعلومات الاستخباراتية وتمكين الحكومة بأكملها من التصدي للتهديدات»،²¹¹ إلا أن تجارب بعض الدول-

(210) إذ لم يجر تعديل آخر أمر صدر لتنظيم المجلس عام 2017. وفي محاولة لفحص إن كان تشكيل المجلس، ما بعد الانقلاب الرئاسي وحتى الآن (13 نيسان/أبريل 2024)، ضم عسكريين بشكل غير مباشر؛ أي ليس من خلال تعديل التشكيل، وإنما بحكم إشغال عسكريين لمناصب مدنية بطبيعتها على غرار بداية عهد بن علي، يظهر أن ذلك لم يحدث أيضا.

(211) بيساريا وشودري، 19.

كتركيا والجزائر وفقا لما أشير سابقا ومصر كما سيعرض هذا المطلب- تفيد بلعبها أدوارا تتجاوز ذلك. ويفاقم الأمر- ولا سيما إن كان للعسكريين أغلبية فيها- أن تتخذ تلك المجالس قراراتها بالتصويت، بما يجعلها تتجاوز الصفة الاستشارية لها- وفقا لما توصي به أدبيات «ع.م.ع.»²¹²- على خلاف أدبيات القانون الدستوري التي تتطلع لتلك المجالس كآلية للحد من تركيز سلطة رئيس الجمهورية/الحكومة تجاه قطاع الدفاع، خشية الانزلاق إلى الاستبداد.²¹³

أناط المشرعان المصري (على مستوى الدستور والقانون) والتونسي (على مستوى القانون فحسب) المجالس بجملة من الاختصاصات. وفيما جاءت اختصاصات مجلس الأمن القومي التونسي منسجمة وطبيعته الاستشارية، ومتقدمة قليلا عن اختصاصاته قبل الثورة؛²¹⁴ خرجت عدد من اختصاصات المجالس المصرية عن الصفة الاستشارية، وتجاوزتها إلى صنع السياسات، ولا سيما أن بعض تلك الاختصاصات تعلو سلطة المؤسسات المنتخبة، أو صيغت في مواد فضفاضة قابلة لأكثر من تأويل.²¹⁵ من بين تلك الاختصاصات،²¹⁶ هناك اختصاصان يعتبران الأكثر إشكالية بينها، وكلاهما مستحدثان بعد الثورة، ورُسخا على مستوى الدستور: الأول، اختصاص مجلس الدفاع بمناقشة موازنة الجيش (مادة 2/203)؛ والثاني، اختصاصات مجلس الدفاع والمجلس العسكري في إعلان الحرب وإرسال الجيش للخارج (مادة 152). ويضاف إليها اختصاص إشكالي ثالث، برز في مرحلة متأخرة، يجري التعقيب عليه في نهاية هذا المطلب.

(212) ينظر مثلا: نارسيس سيرا، الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ترجمة وفيقة مهدي (بيروت: شبكة المطبوعات، 2016)، 108.

(213) ينظر مثلا: شودري وستايسي، 134-135.

(214) ينظر الفصل (1) في الأمر 70 لسنة 2017 (الساري) مقارنة بالفصلين (1) و(2) ذاته في الأمر 1195 لسنة 1990 (السابق). لم تكن الدراسة تتناول اختصاصات هذا المجلس؛ بحكم عدم عضوية العسكريين فيه أصلا (كما سبق وأشير).

(215) ماضي، عثرات في الميدان، 154.

(216) ينظر في الاختصاصات الأخرى: توام، الدولة في الجندي، 485-512.

فيما يتعلق بمناقشة موازنة الجيش، فالأصل أن تأخذ الحكم العام باختصاص البرلمان بمناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة. وهو ما أكد عليه الدستور المصري (مادة 101)، إلا أنه وضع استثناء على تلك القاعدة، بأن خول مجلس الدفاع باختصاص «مناقشة موازنة القوات المسلحة»، لـ «تدرج رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة» (مادة 2/203). بدأ التحول نحو هذا الاستثناء في دستور 2012 الذي تضمن ذات الاختصاص، لكن دون حكم إدراج الموازنة «رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة» (2/197)، وإن فُسر حينها بأنه لن يكون للبرلمان سوى إقرار موازنة الجيش رقمًا واحد.²¹⁷ وبالتالي جاء حكم دستور 2014 ليؤكد ذلك، بما يُعتبر تكريسًا دستوريًا لممارسة عملية، كانت فيها موازنة الجيش - قبل الثورة - لا تناقش تفصيليًا من قبل البرلمان،²¹⁸ بما جعل الجيش يتمتع باستقلال نسبي في التحكم بموازنته.²¹⁹ هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدستور الساري (مادة 4/203) قرر إضافة أعضاء آخرين - عسكري ومدنيان - لمجلس الدفاع عند مناقشته لموازنة الجيش، إلا أنه حتى في هذه الحالة تبقى الأغلبية للعسكريين.

تذرع الجيش المصري ومناصروه بإلحاحهم في طلب هذا الاختصاص بمقتضيات السرية لصلة الموازنة بالأمن القومي متكرين بذلك لجملة من الممارسات الديمقراطية التي تكفل المحافظة على سلطة البرلمان والسرية في الوقت ذاته.²²⁰ وهكذا جرى تجريد البرلمان من «سلطة المال» باعتبارها إحدى أبرز أدوات الرقابة الديمقراطية على الجيش²²¹ باعتماد

(217) ينظر: أحمد عبد ربه، «السيطرة المدنية: مقارنة وضع المؤسسة العسكرية في خبرات دستورية مقارنة»، في: إدارة التحول في مصر: رؤى سياسية واقتصادية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2013)، 22.

(218) ينظر:

Michael Makara, "Coup-Proofing, Military Defection, and the Arab Spring", Democracy and Security, vol. 9, no. 4 (2013), 346.

(219) تايلور، 250.

(220) ينظر: باراني، الجندي والدولة، 59؛ توام، الدولة في الجندي، 496-497؛ بيساريا وشودري، 19.

(221) هانز بورن، الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن: المبادئ-الأليات-الممارسات، ترجمة: حنان والي (م.د): الاتحاد البرلماني الدولي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، (2003)، 217.

نموذج يتجاوز في تنكره لدور البرلمان أكثر النماذج تنكرا لهذا الدور،²²² بما أخل جذريا بالسيطرة المدنية، مكرسا الممارسة السابقة على الثورة في نص دستوري، وبالأخص في ضوء ضعف رقابة الأجهزة المختصة على الجيش ونشاطه الاقتصادي المهول.²²³ وهكذا باتت الخبرة المصرية مثلا يُستشهدُ به على ما يخالف التوصية المعيارية بضرورة أن ينشئ الدستور رقابة برلمانية قوية وواسعة النطاق، كون الدستور نص صراحة على خلاف ذلك.²²⁴

قبالة ذلك، وفي ضوء تكريس البرلمان التونسي للرقابة الديمقراطية على الجيش،²²⁵ فإن موازنة الجيش خاضعة لرقابة البرلمان أسوة ببقية مفردات موازنة الدولة، كون الدستور لم يتضمن أي خصوصية لتلك الموازنة. مع ذلك، فإن تشريعات دنيا «لا تخضع بعض مصاريف وزارتي الداخلية والدفاع لتدابير الرقابة نفسها التي تخضع لها المصاريف العمومية الأخرى، وذلك ضمانا للسرية»،²²⁶ من خلال آلية لجان مشكلة من بيروقراطيين مدنيين.²²⁷ مع ذلك، ورغم انتقاد مستوى الشفافية في إعداد موازنة الجيش،²²⁸ تصح الملاحظة التي تخلص إلى كون العسكريين لم يكن لهم يومًا تدخل في موازنة الجيش.²²⁹

(222) ينظر أبرز النماذج الشائعة عالميا: فتاح، 110-112.

(223) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 498-502.

(224) ينظر: بيساريا وشودري، 16.

(225) متحدثا عن الفترة السابقة للانقلاب الرئاسي، ينظر: المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، «متابعة تطبيق الدستور التونسي وتجسيده على مستوى الإطار القانوني: الفترة من 27 جانفي 2014 إلى 30 سبتمبر 2015»، تقرير (د.ت)، 10-11.

(226) ينظر: غني، 23-25. يشير إلى الأمر (36) لسنة 1988. عدل هذا الأمر لاحقا أكثر من مرة، آخرها بموجب الأمر (464) لسنة 2023، الرائد الرسمي، عدد (61)، في 2023/6/12، ص 1892-1893.

(227) ينظر الأمر المشار له في الحاشية السابقة.

(228) Transparency International UK, "Tackling Corruption Risks in Tunisia's Defence Sector: The Current Outlook", (April 2018), 8-9.

(229) تايلور، 163.

وصحيح ما لاحظته آخرون- كما سبق وأشار- من نمو سنوي في موازنة الجيش التونسي منذ اندلاع الثورة، إلا أنها ما زالت أقل من موازنة الداخلية على سبيل المثال،²³⁰ ومقارنة بها لم تحدث طفرات في الزيادة السنوية، لا سيما بعد الانقلاب الرئاسي.²³¹ ولكن استمرار نمو موازنة الجيش دفع البعض للتحليل بأنها تبعث رسالة مفادها أن سعيد سيعطي الأولوية للجيش.²³²

أما فيما يتعلق بإعلان الحرب وإرسال الجيش في مهام قتالية خارج حدود الدولة، وتبعاً لما يترتب عليهما من نتائج بالغة الحساسية،²³³ فالأصل أن توزع اختصاصاته بين قمة السلطة التنفيذية والبرلمان، وهذا هو مسلك الدستور التونسي الساري والسابق.²³⁴ أما الدستور المصري الساري، فهو وإن أخذ بالقاعدة، إلا أنه أيضاً عدّل عليها بأن أناط بمجلس الدفاع والمجلس العسكري اختصاصات في هذا المجال (مادة 152)؛ حيث ميز بين حالتين تبعاً لقيام البرلمان من عدمه، وفي كلٍ منهما لرئيس الجمهورية اختصاص إعلان الحرب وإرسال القوات: الأولى، تتصل بكون البرلمان قائماً، وفيها علق اختصاص الرئيس على «أخذ موافقة مجلس الدفاع الوطني، وموافقة مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء»؛ فيما تتصل الثانية بكون البرلمان غير قائم، وفيها علق اختصاص الرئيس على «أخذ رأي» المجلس العسكري، و«موافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني». تعتبر هذه الأحكام مستجدة بعد الثورة، وهي - إلى حد كبير - بمثابة التوليفة الجامعة والمطورة لأحكام

(230) وفقاً لموازنة 2024 بلغت «اعتمادات الدفع» في موازنة «مهمة الدفاع» 4,086,848,000 دينار تونسي (\$1,295,356)، فيما بلغت في موازنة «مهمة الداخلية» 5,822,000,000 دينار تونسي (\$1,845,325).

(231) في حدود مطالعة موازنات الدولة للسنوات الخمس الأخيرة: 2024 (قانون 13 لسنة 2023)، 2023 (مرسوم 79 لسنة 2022)، 2022 (مرسوم 21 لسنة 2021)، 2021 (قانون 46 لسنة 2020)، 2020 (قانون 78 لسنة 2019).

(232) Grewal, 267.

(233) ينظر: فتاح، 129-130.

(234) كان الدستور السابق يجمع في الحكم بين إعلان الحرب وإرسال القوات (فصل 77)، فيما لم يتطرق الدستور الساري سوى إلى إعلان الحرب (فصل 98).

ذات علاقة وردت في دستور 2012 وإعلانات دستورية صدرت خلال الانتقال.²³⁵

انتقد تدخل المجالس في هذا الاختصاص بداعي كونها غير منتخبة ولا تحظى بـ«أساس جماهيري للشرعية».²³⁶ لا تضير استشارة مجلس الدفاع لما يفترض أن يكون لدى أعضائه من خبرة فنية في المسائل الدفاعية، ولكن يجب ألا يتجاوز الاختصاص الاستشارة. أما صلاحيتنا المجلسين في حالة تغيب البرلمان، فهو حل لا يتواءم والمعايير الديمقراطية التي تقتضي أن يكون لهيئة منتخبة دور الموافقة والرفض.²³⁷

أما الاختصاص الإشكالي الثالث، فلم يتزامن ظهوره مع الإشكالات التي طرحها صدور دستوري 2012 و2014، بل ظهر متأخراً، بموجب تعديل قانوني عام 2020،²³⁸ ويتمثل بصلاحيات «الاجتماع المشترك» في «اتخاذ تدابير وآليات عاجلة لمواجهة» «الأحوال التي تتعرض فيها الدولة ومدنيتها وصون دستورها وأمن البلاد وسلامة أراضيها والنظام الجمهوري والمقومات الأساسية للمجتمع ووحدته الوطنية لخطر داهم». لم يحدد القانون طبيعة أو مدى تلك التدابير والآليات، بما يعني أن صلاحيات «الاجتماع المشترك» مفتوحة، ولا سيما في ظل اعتبار قراراته «نافذة بذاتها، وملزمة للكافة ولجميع سلطات الدولة». إن أقرب توصيف لهذا الاختصاص هو اعتباره نظاماً موازياً لحالة الطوارئ، ولكن دون الاحتكام لشروطها وضماناتها الدستورية.

(235) ينظر: توام، الدولة في الجندي، 507-508 (حاشية).

(236) عبد ربه، «السيطرة المدنية»، 19.

(237) توام، الدولة في الجندي، 511.

(238) ينظر المادة (1) من القانون (66) لسنة 2020 (أشير له سابقاً).

المبحث الرابع: خلاصات في المقاربات الإطارية

انطلقت الدراسة من فرضية مؤداها عجز النظرية الدستورية التقليدية عن تفسير مكانة الجيش في الدول العربية (مصر وتونس حاليتين دراسيتين)، قبالة ملاءمة نظرية التنازع (تحديدا من بين نظريات «ع.م.ع.») للاضطلاع بذلك الدور التفسيري من خلال مقارنة قانونية مركبة معها. وبعد أن عرض المبحثان الثاني والثالث لأبرز مدخلين لمبحث تلك المكانة، يأتي هذا المبحث ليقابل المبحث الأول؛ ففيما مهد ذلك المبحث للمقاربات الإطارية، يقدم هذا المبحث خلاصات فيها، فيعلل «عجز» النظرية الدستورية التقليدية (المطلب الأول)، قبالة «ملاءمة» نظرية التنازع المدني- العسكري (المطلب الثاني). كما يحاول تحليل التطورات الأخيرة في التجربة التونسية (المطلب الثالث).

المطلب الأول: في «عجز» النظرية الدستورية التقليدية عن تفسير مكانة الجيش في الواقع العربي

قد يدافع البعض عن وسم النظرية الدستورية التقليدية بـ«العجز» بأن ذلك ليس عجزا، وإنما تنكرا لاعتبار الجيش فاعلا سياسيا. ولكن كيف لنظرية أن تقدم تفسيرها لدور ومكانة فاعل لا تعترف به أصلا رغم وجوده؟ أليس ذلك عجزا في ظل أن سبب وجود أي نظرية هو اضطلاعها بالتفسير؟ أم أن مبرر ذلك هو عدم مناسبة النظرية لخصوصية ثقافية معينة؟

انطلاقا من افتراض وجود خصوصية ثقافية عربية تقف عائقا أمام قدرة النظرية الدستورية التقليدية على تفسير البروز النوعي في الخبرات العربية لثلاثة مؤسسات عقب ثورات 2011 (الرئيس، المحكمة الدستورية، الجيش)؛ شرع الباحثان منذ 2014 في مشروع بحثي كبير، يدعو إلى بلورة «نظرية دستورية عربية»²³⁹ فدرسا بداية دواعي الإقبال العربي على تبني أنظمة قريبة من النظام شبه الرئاسي، وانتقدا المعايير التي درج الفقه العربي على

(239) كان المشروع بعنوان «أنظمة سياسية-دستورية مصنعة ومقلدة: نحو نظرية دستورية عربية!»، نفذه الباحثان بدعم من لجنة الأبحاث في جامعة بيرزيت خلال الأعوام 2014-2017، واستكملا العمل عليه ضمن مشروع مشتق منه خلال الأعوام 2020-2022، بدعم اللجنة ذاتها.

استخدامها لتحليل الأنظمة السياسية وتوصيفها.²⁴⁰ وفي دراسة تالية تناولاً طبيعة الأنظمة السياسية وتطورها تاريخياً وتوصيفها في حالتين دراستين (مصر وتونس).²⁴¹ وفي دراسة ثالثة درساً الوجه الأكاديمي لمعضلة اغتراب النظرية، فبحثنا في تدريس القانون الدستوري في الجامعات العربية.²⁴² وفي الواقع، تأتي الدراسة التي بين يدي القارئ- ودراسات أخرى-²⁴³ كامتداد غير مباشر لمخرجات ذلك المشروع، وتبني عليها.

التقت الدراسات الثلاث عند إثارتها لمسألتين محوريّتين: ظاهرة التقليد أو المحاكاة العربية للنماذج الغربية، وإن كان هنالك خصوصية ثقافية عربية تقف عائقاً أمام نجاح محاولات المحاكاة تلك. ولكنها خلصت إلى أن فشل تلك المحاكاة هو إيجابية بذاته، إن كانت المحاكاة تتنكر لطبيعة وخبرة وتاريخ كل تجربة عملية، وهو ما لا يتطابق بالضرورة مع «الخصوصية الثقافية»، وإنما اعتبارات أكثر عملية؛ فلوحظ على سبيل المثال أن الجدل الصريح والمطول الذي شهدته تونس ومصر خلال الانتقال التالي لموجة «الربيع العربي» الأولى، حول النظام السياسي الأكثر ملاءمة لتبنيه، انتهى بتبني أنظمة «هجينة» هي نتاج ترجمة لـ «لحظة القوة» التي وقف عندها المشهد الانتقالي. بل إن تلك النهاية تشابه النهايات التي وقفت عندها كل خبرة تاريخية في وضع الدستور أو وضع دستور جديد في كلا البلدين؛ إذ لم تعدوا كونها ترجمات للحظات قوة تحصل فيها المؤسسة الأقوى في الواقع عن المكانة الأفضل في الدستور. لولا هذا التفسير، سيكون علينا أن نقبل أن الخصوصية الثقافية في الصناعة الدستورية قد تصل إلى حد «تربيع الدائرة»!

جدل الخصوصية الثقافية كان أوضح ما يكون في الدراسة الثالثة التي استهدفت الوقوف على واقع تدريس القانون الدستوري في الجامعات العربية، متخذة من 19 جامعة في 11

(240) ينظر: رشاد توام وعاصم خليل، «مقاربات نظرية جديدة في النظام شبه الرئاسي على ضوء الإقبال العربي عليه»، المجلة القانونية التونسية (تونس)، عدد عام 2019 (2019).

(241) ينظر: توام وخليل، «الثبات والتحول».

(242) ينظر: توام وخليل، «تدريس القانون الدستوري».

(243) مثل: توام وخليل، «القضاء الدستوري». وغيرها قيد التأليف أو ضمن خطتها البحثية.

دولة عينة لها؛ إذ انطلقت من افتراض مؤداه أن «كليات الحقوق في الجامعات العربية [ما زالت] تدرس الطلبة النظريات الدستورية الغربية، الغربية عن مجتمعهم من حيث نشأتها، بشكل منكر للخصوصية الثقافية العربية وواقع تفاعلات الممارسة من جهة، ومحدد لآفاق التفكير النقدي والتنظير من جهة أخرى؛ في ظل حقيقة كون أغلب الأدبيات العربية في القانون الدستوري والنظم السياسية هي ترجمات- وفي أفضل أحوالها محاكاة- للأدبيات الغربية، وإقحام للتجربة في غير سياقها النظري؛ بما تسبب باحتكام التدريس الجامعي، ومن خلفه الأدبيات المقررة، لنظرية مغتربة عن واقعها».

ولكن هذه الدراسة، «وصلت بالنهاية إلى الاستنتاج بمغالاة فرضيتها؛ فالتمايز بين التجارب العربية أكبر من المشترك، والخصوصية الثقافية العربية خافتة، وتكاد تتماهى مع “العالمي” في تجارب جامعات أخرى غير عربية، يغلب فيها التمايز على المشترك؛ إذ ظهر أن مؤثرات عملية، من بينها ميول الأساتذة وخياراتهم- وليس أيديولوجيتهم- هي العوامل الأكثر تأثيراً في تصميم المقررات الدراسية».

تأسيساً على خلاصات تلك الدراسات و«مقدمات» هذه الدراسة،²⁴⁴ فإن مشكلة النظرية الدستورية التقليدية أو الغربية في «تفسير الواقع العربي» هو أنها «تقليدية» (بمعنى قديمة) أكثر من كونها «غربية» (بمعنى أنها ليست عربية أو علمية)؛ فإذا ما دفع البعض بأن وجهة طروحات فارول تتصل بكونها لم تتناول إلا خبرات «غير أوروبية-أمريكية» (تركيا) أو «غير مركزية أوروبية-أمريكية» (البرتغال)، فإن ذلك لا يعني أن الخبرات الأوروبية-الأمريكية المركزية ذاتها لم يضق عليها هي الأخرى «ثوب» تلك النظرية التقليدية؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية- على سبيل المثال- شقت المحكمة العليا ذلك الثوب بإسباغها الشرعية على توسيع صلاحيات الرئيس (والجيش من خلاله) في حالة الضرورة غير المنظمة في الدستور. وفي فرنسا جرت دسترة حالة الاستثناء التي تحول الرئيس (باستخدام الجيش إن لزم الأمر) تجاوز صلاحياته خلالها، للحفاظ على قيمة أسمى هي أمن الدولة والوطن

(244) لا سيما ما ورد في المطلب الأول من المبحث الأول.

والشعب.²⁴⁵ أما ألمانيا، فدستورها اليوم في «أمانة» المحكمة الدستورية، لدرجة أن لها إلغاء أي تعديل للدستور يمس بالحقوق والحريات (ومصالح أخرى)،²⁴⁶ وليس أي تشريع أدنى من الدستور فحسب.²⁴⁷

معنى ذلك أن «خروقات» النظرية الدستورية التقليدية في التجارب الأوروبية-الأمريكية المركزية جرى تغليفها في «أوراق زينة»، راوحت بين مبررات حالة الضرورة/ الاستثناء ولزوم المحكمة الدستورية. هذه الأخيرة- وكما سبقت الإشارة- يعبر انتشارها العالمي اليوم، بداعي التصدي للشعبوية وأشكال الاستبداد الأخرى، عن جدوى مقارعة النظرية التقليدية. ومعنى ذلك أيضا، أن الغرب تجاوز النظرية إلى التطبيقات، فيما ما زال الشرق يقارع في النظرية.

ما أقدم عليه الباحثان في هذه الدراسة إسهام آخر في تلك المقارعة. ولكن ليس بداعي عدم ملائمة النظرية للخصوصية الثقافية العربية، وإنما للتطورات والتحديات التي شهدتها (وتشهدها) الدول المعاصرة، شرقية كانت أو غربية؛ إذ يرفض الباحثان الربط بين تلك الخصوصية والقول بأنها سبب لعدم استيعاب الديمقراطية، وبالتالي تقبلها لوجود دور ومكانة الجيش على هذا الأساس. إن المكانة التي يحظى بها الجيش في الدول العربية- شئنا أم أئينا- نتيجة طبيعية لنشأة هذه الدول خلال عهد الاستعمار أو في نهايته، وللدور الذي لعبه الجيش في بناء الدولة. وإن استمرار حضور الجيش في المشهد لا يعني عض البصر عن بقية عناصر الصورة، حيث النزاعات الداخلية وتجاوزات الأطراف السياسية التي تقتضي وجود سلطة مركزية قوية.

(245) حول الخبرتين الأمريكية والفرنسية، ينظر:

Asem Khalil, "State of Necessity", The Max Planck Encyclopedia of Comparative Constitutional Law. Oxford University Press, 2018, at: <https://bit.ly/3wDjzU>

(246) استنادا إلى المادة (3/79) من القانون الأساسي الألماني (الدستور)، لمطالعتة عبر موقع CONSTITUTE، في: <https://bit.ly/3XRjefl>

(247) ينظر حول مكانة المحكمة الدستورية في النظام السياسي/الدستوري الألماني:

Donald P. Kommers, "German Constitutionalism: A Prolegomenon", German Law Journal, vol 20, Issue 4 (2019), 536-539, at: <https://bit.ly/45YDez5>

مرة أخرى، لا بد من التأكيد على إن انتقاد الباحثين للنظرية الدستورية التقليدية لا يعني دعوة مفتوحة للجيش للتدخل السياسي، وإنما تجاوز عائق منهجي تفرضه هذه النظرية على دراسة الجيش كفاعل سياسي. بوضع النظرية لهذا العائق، أقرت بعجزها عن دراسة مكانة الجيش، وهو ما يفتح المجال أو يدعو لدراسة تلك المكانة من خلال نظريات من حقول معرفية أخرى، ولا سيما متداخلة الحقول منها، وتحديدًا «ع.م.ع.»²⁴⁸. ويعرض المطلب التالي لملاءمة إحدى تلك النظريات، من خلال مقارنة قانونية مركبة معها.

المطلب الثاني: في "ملاءمة" نظرية التنازع المدني-العسكري لتفسير مكانة الجيش في الواقع العربي

عرضت الدراسة لمكانة الجيش في مصر وتونس من مدخلي استقلال الجيش عن سلطة المدنيين، ومساهمة العسكريين في رسم السياسات الأمنية العامة. وهما، وإن كانا ليسا المدخلين الوحيدين أو الكافيين للوقوف على صورة بانورامية لتلك المكانة، إلا أنهما يتقاطعان مع أربع من أصل خمس دوائر تنازع تقوم عليها نظرية كروسان وكوهين (الشكل 2)²⁴⁸؛ إذ يتقاطع المدخل الأول مع دائرة تنظيم المؤسسة العسكرية، فيما يتقاطع المدخل الثاني مع دائرتي صنع السياسات العامة والدفاع الخارجي، ويتقاطع كلا المدخلين مع دائرة تجنيد النخبة.

تقوم دائرة تجنيد النخبة على تقفي مدى تمتُّع الجيش أو منتسبيه بامتيازات من قبيل مناصب محجوزة لهم في وظائف مدنية بطبيعتها، سواء في الحكومة أو البرلمان، أو وظائف سياسية قيادية أخرى، أو باختصاصات من قبيل الاعتراف للجيش بسلطات نقض تجاه أعضاء الحكومة أو الإدارة العامة، أو التدخل في العملية الانتخابية. على اعتبار أن من شأن قيام أوضاع كهذه انتهاك مبادئ السيطرة المدنية.²⁴⁹ لوحظ في المبحثين السابقين كيف يجند الجيش المصري نخبته، بموجب ترسيخ دستوري وقانوني، من خلال شرط الخلفية

(248) أشير سابقاً لمبرر استبعاد الدائرة الخامسة.

249) Croissant & Kuehn, 29.

العسكرية لوزير الدفاع وعضوية العسكريين في المجالس المختصة، التي من خلالها يمارس الجيش سلطة نقض تجاه تعيين وزير الدفاع، وقرارات حكومية حساسة. كما أشير إلى مناصب أخرى محجوزة عرفياً.

في المقابل، لوحظ أن الجيش التونسي لا يحظى بأية مناصب محجوزة، فحتى محاولات استمالة العسكريين في بعض المفاصل التاريخية، بتوليتهم مناصب أمنية ومدنية، غلبت عليها الظرفية، ويبقى حجمها أقل بكثير - نسبياً - مقارنة بالحالة المصرية. وإن كان هنالك من اعتبر تعيينات عسكريين تونسيين في مناصب مدنية، في عهد سعّيد، بمثابة «كسر للسقف الزجاجي» الذي لطالما ضرب به المثل،²⁵⁰ إلا أنه هو نفسه يشير إلى كون الجيش، خشية الإضرار بشعبيته، رفض عروضاً من سعّيد لتولي عسكريين لمناصب مدنية إضافية.²⁵¹

بدورها، تشمل دائرة تنظيم المؤسسة العسكرية سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بحجم الجيش وتنظيمه وعقيدته وقيادته، إضافة إلى التعيينات والتدريب والتعليم فيه. وفقاً للنظرية، فإن درجة معينة من الاستقلالية التنظيمية للجيش ضرورية لأداء وظائفه، ولكن درجة السيطرة المدنية تعتمد على مدى قدرة المدنيين في تحديد نطاق هذه الاستقلالية.²⁵² من بين مشتملات هذه الدائرة، عرضت الدراسة للتعيينات والترقيات،²⁵³ وخلصت إلى أن الجيش المصري يستقل بتعيين وزير الدفاع وترقيات العسكريين حتى رتبة عقيد. في المقابل، فإن الجيش التونسي لا يستقل حتى بالترقيات الدنيا التي يتولاها وزير الدفاع المدني، إلا أن «انفراجة» حصلت، في عهد سعّيد، على مستوى تكبير ترقية كبار الضباط، وتحليل البعض بأن العسكريين باتوا يتمتعون بنوع من «الحكم الذاتي»، باعتبار سعّيد خالف نهج الرؤساء

250) Grewal, 267.

251) Grewal, 269.

252) Croissant & Kuehn, 30.

(253) أما المسائل التنظيمية الأخرى، فخلص آخرون إلى أن الجيش المصري لطالما تمتع باستقلالية واسعة بالتحكم في وحداته وتنظيمها وحجمها، قبالة عدم تدخل العسكريين التونسيين في تشكيل القوات. ينظر مثلاً: تايلور، 249-250، 163.

السابقون في تغيير كبار المسؤولين العسكريين عند تولي السلطة.²⁵⁴ ولكن هذه الانفراجة تبقى آنية، وليست آلية مرسخة دستوريا أو حتى قانونيا.

كان البعض قد توقع بأن الرئيس سعيد سيُقدم على إشغال منصب رئيس الأركان العامة، بعد طول شغور، بإسناده إلى مدير عام وكالة الاستخبارات (ARSD)؛²⁵⁵ وذلك بناء على مؤشرات من قبيل كثافة لقاءاته بالرئيس، إضافة إلى ترقيته صيف 2022 إلى أعلى رتبة (فريق أول) بما يفوق رؤساء أركان الجيوش الثلاثة،²⁵⁶ وليكون خامس شخص يصل إلى هذه الرتبة في تاريخ الجمهورية.²⁵⁷ ولكن هذه «النبوءة» بقيت صامدة إلى حين؛ ففي تشرين أول/أكتوبر 2023 جرت ترقية رؤساء الأركان الثلاثة إلى الرتبة ذاتها،²⁵⁸ بما يقدم مؤشرا معاكسا كليا لذلك التوقع، بل ويرسخ أكثر التوجه للاستمرار في إشغال منصب رئيس الأركان العامة؛ إذ غالبا هي المرة الأولى التي يحمل فيها ثلاثة في الآن ذاته أعلى رتبة عسكرية، بما يعني تأكيد الموازنة بين رئاسات أركان الجيوش التي لن يجمعها - على المدى المتوسط على الأقل - رئيس أركان عامة برتبة «أعلى من الرتبة الأعلى»!

كان محمد سعيد الكاتب، آخر من تولى المنصب قبل الثورة، من بين المطالبين بإشغاله، وكان متفائلا بأن ذلك سيكون قريبا جدا. وقد حلل بأن إشغار بن علي للمنصب بعد مغادرته له كان بداعي تخوفه من قيادة موحدة للجيش، فيما يرى أن إشغاره مجددا بعد رشيد عمار²⁵⁹ له صلة بأن هذا «التاريخ» من الإشغار يُصعب على أي من رؤساء ما بعد

254) Grewal, 266.

255) Grewal, 266.

256) Jamet, 9.

257) Grewal, 266.

258) بموجب الأوامر الرئاسية (618، 619، 620) لسنة 2023، الرائد الرسمي، عدد (119)، في 2023/10/17، ص 5497.

259) لا يبدو أن تولي عمار للمنصب حينها كان وفقا لأمر/ قرار صادر عن جهة محددة. وبسؤال الكاتب حول هذه المسألة، علق بأن الأهم من وجود قرار هو أنه تقلد المنصب فعلا.

الثورة تقرير وقفه بسهولة.²⁶⁰ وهكذا، بانغلاق فرصة تحقق تلك «النبوءة»، يظهر توصيف «الحكم الذاتي» مبالغاً فيه؛ إذ أن من شأن استمرار إشغال ذاك المنصب البت في عضد الاستقلالية الجزئية التي توصي بها النظرية.

أما دائرة **صنع السياسات العامة**، فتعني بفحص مدى قدرة العسكريين على اتخاذ القرارات في السياسة العامة عموماً، كالسياسات المالية والاقتصادية والخارجية. وبحيث يعتبر من قبيل خرق السيطرة المدنية «صنع سياسية عسكرية مستقلة» أو تشكيل «هياكل عسكرية» تتولى مهام المنظمات الإدارية المدنية. وفيما تتساهل النظرية مع تدخل العسكريين في السياسات الأمنية والدفاعية؛²⁶¹ إلا أن الباحثين يخالفان هذا الطرح، في ضوء تعذر وضع حدود فاصلة بين حقول السياسات. كما أن المجالس المختصة بالسياسات الأمنية والدفاعية تتولى في بعض الدول (مصر مثلاً) مسائل تتجاوز هذه المجال؛ فوضع الموازنة يتصل بالسياسات المالية والاقتصادية، والتدخل في إعلان الحرب وإرسال القوات يتصل بالسياسة الخارجية. وفي حال كان للعسكريين الأغلبية (مصر مثلاً)، فإن ذلك يعني تمكنهم من التحكم بصنع سياسات عامة.

في المقابل، خلصت الدراسة إلى أن العسكريين التونسيين لا يحظون بأية مشاركة في هذه الدائرة، ولم يحظوا بها يوماً،²⁶² رغم وجود رغبة لدى كبار العسكريين بـ«توسيع دورهم» كخبراء في «دعم صناع القرار المدنيين» بما لا يمس بمعايير السيطرة المدنية.²⁶³ وهي الرغبة التي يبيدها أيضاً عسكريون متقاعدون²⁶⁴ يدعون إلى ضم رئيس الأركان العامة - بعد

(260) الكاتب (مقابلة). توفي صيف 2017، بعد عام من إجراء المقابلة معه.

261) Croissant & Kuehn, 29.

(262) تايلور، 175.

(263) هانلون، 5، 9.

(264) مثل: الكاتب (مقابلة).

إشغال المنصب - إلى عضوية مجلس الأمن القومي.²⁶⁵ ومنهم من خلقوا لذاتهم مساحة في المجتمع المدني بتأسيس جمعيات تعنى بالدراسات الأمنية وتقديم الاستشارات للمؤسسة الرسمية والتوعية المجتمعية.²⁶⁶ كما شكل ضباط متقاعدون حزبين سياسيين، وحاول جنرال سابق الترشح لرئاسة الجمهورية.²⁶⁷

أخيراً، على مستوى **دائرة الدفاع الخارجي**، وفي ضوء أن «الدفاع الوطني هو الوظيفة الأساسية لأي جيش وطني»، تتطلع النظرية إلى مشاركة العسكريين في صياغة السياسات الدفاعية باعتبارها مسألة مهمة، وليس متقبلة فحسب، على أن تكون تلك المشاركة بإبداء المشورة لصناع القرار المدنيين، وليس باتخاذ القرار ذاته الذي على المدنيين احتكاره. وبذلك تتحقق الفائدة من هذه المشورة دون الإخلال بالسيطرة المدنية التي ستكون على المحك أيضاً في حالة عدم قدرة المدنيين على رقابة الأنشطة العسكرية.²⁶⁸ في هذه الدراسة، لوحظ تدخل العسكريين المصريين في أكثر القرارات حساسية، إعلان الحرب وإرسال القوات للخارج، مقابل غياب ما يؤكد واجب استشارة العسكريين التونسيين، ولا سيما مع تغييرهم عن مجلس الأمن القومي.

المطلب الثالث: تونس قبالة مصر، ومحاولة في تحليل التطورات الأخيرة في التجربة التونسية

أشير سابقاً إلى أن الجيش التونسي لم يحصل على امتيازات حقيقية نظير دعمه للثورة، فيما بقي مفتوحاً السؤال المتعلق بأن كان حصل على امتيازات نظير دعمه للانقلاب الرئاسي، أو كما عبر عنه بـ«تسهيل عملية الاستحواذ»²⁶⁹؟ لا يبدو ذلك أيضاً؛ فباستثناء

(265) جمعية قدماء ضباط، «منظومة الدفاع»، 11.

(266) ينظر: غريوال، 9؛ 8، Bou Nassif. أجريت مقابلات مع مدراء اثنتين منها (بن نصر والمزوغى).

(267) Grewal, 261.

(268) Croissant & Kuehn, 30.

(269) Grewal, 254.

«الانفراجة» البسيطة- وإن قد تكون واعدة مستقبلياً- في دائرة تجنيد النخبة، لم يحدث اختراق جوهري في أي من الدوائر الأربع عما كان قبل الانقلاب؛ فلماذا دعم الجيش انقلاب الرئيس؟ وقبل ذلك، لماذا احتاج الرئيس لتصدير الجيش للواجهة، فيما كان بإمكانه الارتكان على الأجهزة الأمنية في إغلاق البرلمان على سبيل المثال؟

احتاج الرئيس سعيّ للجيش بحكم تراجع شعبيته، بينما مخزون شعبية الجيش يزداد حتى بعد الانقلاب (الشكل 4)؛ وسيبقى بحاجة الجيش بحكم افتقاده لوجود حزب يدعمه، فيتطلع إلى الجيش كثقل بديل للموازنة مع خصومه السياسيين.²⁷⁰ وبذلك لو صدرَ الرئيس الأجهزة الأمنية للواجهة، بدلا من الجيش، كان سيبدو محروما من الشرعية الشعبية، فيتشجع خصومه على اتخاذ مواقف أقوى ضده.²⁷¹

أما في تفسير دعم الجيش للرئيس، فقد يصح في تحليل ذلك جل ما قدمه باحثون آخرون، من قبيل عدم تفضيل الجنرالات للصبغة البرلمانية للنظام الذي كان قائما (وهو ما أطاح به دستور 2022)، وميولهم العلمانية التي ينتفي معها تعاطفهم مع حزب النهضة،²⁷² قبالة تماشي تكوين الضباط مع «الرؤية الشعبوية» للرئيس لـ«تنظيف النظام»، لا سيما بعد «خيبة أملهم» من أداء الطبقة السياسية في لعبة الديمقراطية بعد الثورة. إضافة إلى تطلعهم لكون الامتثال لأوامر الرئيس «أقل سياسة» من رفضها. وينسجم أكثر مع مفهوم الضباط للسيطرة المدنية التي يمثلها الرئيس/ القائد الأعلى، وهو السبب ذاته الذي جعلهم يحجمون عن تلبية دعوات الانقلاب عام 2013. وبالتالي أطاع الجيش الرئيس في ظل عدم فهمه لمعنى «حياده»، ولكن من منطلق «احترافيته» وبعده عن السياسة!²⁷³

270) Bou Nassif, 35-36; Jamet, 8.

271) Grewal, 254-255.

272) Bou Nassif, 36.

273) رغم أهمية هذه المفارقة، إلا أنه يتعذر الخوض بها. ينظر: Grewal, 255-260. وحول تنفيذ الأوامر غير المشروعة، ينظر: دراسة للباحث الأول قيد التحكيم، يجري إدراج توثيقها هنا قبل النشر، حال كانت قد اجتازت التحكيم حينها.

وهكذا، قد يكون السؤال، ليس «لماذا دعم الجيش الرئيس؟»، وإنما «لماذا لم يعارض الجيش الرئيس؟». وهو ما يجعل أي محاولات في الإجابة عن السؤال الجديد ستصب في أحد مسارين، كلاهما إشكالي: تبرير دور سياسي للجيش والدفاع عنه، أو القول بأن الجيش نفذ تعليمات قائده الأعلى بانضباط؛ ففي منطق المصلحة الذي ينكر على أي جيش لعب دور «خيري» مجاني، فإن عوامل التفسير السابقة ليست كافية في غياب تلمس مصالح محسوسة للجيش، ولا سيما في ضوء حديث البعض عن إقناع الرئيس سعيد للجنرالات بأن مصالحهم الشخصية والمؤسسية سيتم تعزيزها بعد الانقلاب،²⁷⁴ وعن «إصغاء» الرئيس لمشورة ضباط كبار، «يمارسون نفوذا مطردا في الشؤون العامة ووضع الأجندة السياسية للبلاد».²⁷⁵

في المقابل، هناك من حلل بأن الجيش التونسي يسعى لتحقيق مصالح أقل طموحا من مما سعى إليه الجيش المصري؛ إذ أن الجنرالات التونسيين لا يرغبون بأكثر من تعزيز «برستيجهم» وبعض النفوذ السياسي في الشأن العام، وليس الاشتغال في السياسة.²⁷⁶ وبالتالي ربما المكاسب التي نراها بسيطة، يراها ضباط الجيش مقنعة لاعتبارهم سعيد «رجلهم لتعزيز مصالحهم المؤسسية»،²⁷⁷ ورهانهم عليه في تعزيز مكاسب العقد الماضي مستقبلا.²⁷⁸ وأما مرد التباين في تقدير الباحثين لحجم تلك المكاسب، فعله يتصل أساسا بمسألة منهجية، لها علاقة بمقارنة التجربة التونسية بالتجربة المصرية، فمهما علت «هضبة» سيبدو «الجبيل» أعلى منها، فيما «السهل» هو المعيار!²⁷⁹

274) Grewal, 255.

275) “Tunisia: The four influential officers that have Kais Saied’s ear”, Africa Intelligence, February 2024, at: <https://bit.ly/3UMw5Ow>

276) Bou Nassif, 31, 36.

277) Grewal, 268.

278) Bou Nassif, 36.

279) تجنبا لحدوث التباس في فهم الجملة الأخيرة، بحكم صياغتها «الأدبية» وما تضمنه من «كناية لغوية»، فالمقصود بـ «الهضبة» خبرة الجيش التونسي في السياسة، والمقصود بـ «الجبيل» خبرة الجيش المصري، فيما المقصود بـ «السهل» معايير «ع.م.ع.».

«السياسة مسألة أكثر جدية من أن تترك للسياسيين».

شارل ديغول، سياسي فرنسي من خلفية عسكرية.²⁸¹

VS

«الحرب أكثر أهمية من أن تترك للجنرالات».

جورج كليمنصو، سياسي فرنسي من خلفية مدنية.²⁸²

في مواجهة السجال بين منطقي المأثورتين، وبما يقع في منتصف المسافة بينهما، يأتي في مقدمة متطلبات «الأمن الشامل»، تبعاً لسعته وتعدد مجالاته²⁸³ كسر احتكار السياسيين و/أو العسكريين في صنع القرارات، من خلال إشراك خبراء متنوعي الاختصاصات كالعسكريين في إبداء المشورة، فيما يتخذ المدنيون المنتخبون القرار. ولكن لم يكتف العسكريون المصريون بذلك، ولم يُمكن العسكريون التونسيون حتى من ذلك!

نتيجة كهذه يسهل الوصول إليها من خلال تحليل دور ومكانة الجيش في الخبرات العربية من خلال مقاربات متداخلة الحقول بين القانون العام و«ع.م.ع.»؛ ولا سيما نظرية التنازع المدني-العسكري التي قامت عليها هذه الدراسة، تأسيساً على الافتراض الذي انطلقت منه بملاءمتها لذلك. في المقابل، فإن النظرية الدستورية التقليدية- بل وأي مقاربة قانونية صرفة- بدت عاجزة عن الاضطلاع بذلك الدور التفسيري، وهو أيضاً ما ينسجم مع الافتراض الذي قامت عليه الدراسة. ولكن، عدم ملاءمة هذه النظرية غير متصل بخصوصية ثقافية عربية (أو لكوننا عرباً أو مسلمين)، وإنما هي غير ملاءمة لجميع الدول

(280) تقدم هذه الخاتمة خلاصات إجمالية في ضوء تخصيص المبحث الرابع لتناول الخلاصات التفصيلية.

(281) رئيس «فرنسا الحرة»/ حكومة منفي (1940-1944)، رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958-1969).

(282) رئيس وزراء فرنسا (1906-1909)، رئيس وزراء ووزير دفاع (1917-1920).

(283) ينظر: عمر قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن (القاهرة: مكتبة مدبولي، بيروت: دار الخيال، 1994)، 195-196.

المعاصرة؛ كون تلك النظرية لم يعد بإمكانها المواكبة بتقديم إطار فكري مناسب لتفسير الظواهر في الواقع. وعليه، فإن البحث عن خصوصية ثقافية لعدم ملاءمة النظرية التقليدية في «تفسير الواقع العربي» ينتهي بأن عدم الملاءمة هو مشترك علمي.

إن ما تخلص إليه الدراسة عموماً، أو في الفقرة الأخيرة خصوصاً، لا يقلل من أهمية الاستمرار في دراسة أثر الخصوصية الثقافية العربية، أو ما يمكن أن نطلق عليه «هم التفكير عربياً» في موضوعات أسبغت تاريخياً بالهوية الغربية.²⁸⁴ ولكن على هذه الدراسات ألا تستعجل التفريط بعلمية الفكر البشري، أو أن تستبطن شعوراً بالاغتراب أو حتى الدونية أو التفوق تجاه ما هو غربي، فكل الإسهامات الفكرية، غربية وشرقية، شمالية وجنوبية، تلتقي في نقطة تقاطع تُعلي ما هو علمي!

284) وهي دراسات آخذة في التنامي مؤخراً، وفي أكثر من مجال معرفي، ينظر على سبيل المثال: المنجي السراجي، «ماذا يعني أن نفكر عربيًا في الحرية؟»، تبين، مجلد 5، عدد 17 (2016)؛ مضر قسيس وماهر حشوة وريتا جقمان، «المراجعة الأخلاقية للبحث العلمي: الحاجة إليها وحدودها الأخلاقية في السياق العربي»، تبين، مجلد 10، عدد 38 (2021).

المراجع العربية

1. أبو فرحة، السيد. «دور الجيش في السياسة الإفريقية: إعادة النظر في الفجوة بين النظريات والممارسات القائمة»، 32-43. قراءات إفريقية (مصر)، عدد 43 (2020).
2. الأفتندي، عبد الوهاب. «بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية: نحو إطار نظري لمعالجة إشكالية الدولة المتخذقة»، في: الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
3. باراني، زولتان. الجندي والدولة المتغيرة، ترجمة نبيل الخشن. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
4. باراني، زولتان. كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة عبد الرحمن عياش. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.
5. بشارة، عزمي. مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
6. بشارة، عزمي. الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
7. بن حماد، محمد رضا. القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ط3. منوبة-تونس: مركز النشر الجامعي، 2016.
8. بن سلطانة، نصر. «المقاربة التونسية للأمن الشامل»، 38-54. في: الأمن الشامل في تونس في مطلع الألفية الجديدة: المقومات والتمثلات. [تونس]: مركز البحوث والدراسات البرلمانية بمجلس النواب، 2010.
9. بوتسكي، إيفان، وفالتين كوتشين. الجيش والعمل السياسي. طشقند: دار التقدم، 1977.

10. بورن، هانز. الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن، ترجمة حنان والي. د.م: الاتحاد البرلماني الدولي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2003.
11. بومدين، عربي. «العلاقات المدنية-العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011»، 24-56. الحوار المتوسطي (الجزائر)، مجلد 10، عدد 2 (2019).
12. تايلور، ويليام. الاستخبارات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط، ترجمة: أسامة عباس وعمرو بسيوني. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع؛ بيروت: دار الروافد الثقافية، 2018.
13. توام، رشاد. «دراسة القانون العام في مقاربات متداخلة الحقول: حقل العلاقات المدنية-العسكرية مثلاً»، 13-24. المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز (العراق)، عدد خاص 1 (2023).
14. توام، رشاد. الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.
15. توام، رشاد. «خطوة إلى الحلف: تداعيات الهندسة الدستورية للانتقال على العملية التأسيسية في مصر وتونس»، 41-61. سياسات عربية (قطر)، عدد 52 (2021).
16. توام، رشاد، وعاصم خليل. «الثبات والتحول في تصميم النظامين السياسيين التونسي والمصري وتوصيفهما: مقارنة في المشترك العربي»، 281-314. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية (الأردن)، مجلد 12، عدد 3 (2020).
17. توام، رشاد، وعاصم خليل. «القضاء الدستوري في المنطقة العربية: أثر آليات تشكيل المحاكم الدستورية الجديدة على استقلاليتها». المجلة الدولية للقانون (قطر)، قيد النشر في عدد قادم. [إدراج بيانات العدد حال نشرت قبل نشر هذه الدراسة]

18. توام، رشاد، وعاصم خليل. «تدريس القانون الدستوري في الجامعات العربية: معضلة النظرية خارج السياق». مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية (الإمارات)، قيد النشر في عدد قادم. [إدراج بيانات العدد حال نشرت قبل نشر هذه الدراسة]
19. توام، رشاد، وعاصم خليل. «مقاربات نظرية جديدة في النظام شبه الرئاسي على ضوء الإقبال العربي عليه»، 181-220. المجلة القانونية التونسية (تونس)، عدد عام 2019 (2019).
20. جبنون، نورالدين. «دور الجيش في الثورة التونسية»، 325-350. في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
21. جمال، محمود. «الجيش والانتقال السياسي: أبعاد تدخل الجيش المصري في العملية السياسية بعد 25 يناير 2011»، 753-786. في: الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
22. جمعية قدماء ضباط الجيش الوطني. «منظومة الدفاع والأمن بتونس: أي هيكيلة بالجمهورية الثانية»، آذار/مارس 2015 (دراسة غير منشورة، مقدمة لوزارة الدفاع، حصل الباحث الأول على نسخة جزئية لها، من مدير الجمعية بتاريخ 2016/6/2).
23. الخوري، فؤاد إسحق. العسكر والحكم في البلدان العربية. لندن: دار الساقى، 1990.
24. دوهاميل، أوليفيه، وإيف ميني. المعجم الدستوري، ترجمة: منصور القاضي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.
25. سبرينغبورغ، روبرت. «الجيش العربية»، 221-245. في: شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، تحرير مارك لينش، ترجمة هالة سنو ومحمد عثمان عيد. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.

26. سير، نارسيس. الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ترجمة وفيقة مهدي. بيروت: شبكة المطبوعات، 2016.
27. سينج، نونيال. الاستيلاء على السلطة: المنطق الاستراتيجي للانقلابات العسكرية، ترجمة علي الفتلاوي وعادل الجنابي. عمان: دار وائل، 2022.
28. الشاعر، رمزي طه. النظرية العامة للقانون الدستوري، ط5. القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.
29. شودري، سوجيت، وريتشارد ستايسي. النظام شبه الرئاسي كوسيلة لتقاسم السلطة: الإصلاح الدستوري بعد الربيع العربي. د.م: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وكلية الحقوق بجامعة نيويورك، 2014.
30. صايغ، يزيد. فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012.
31. عبد الجواد، جمال. «موقع الجيش في الدستور بعد الثورة»، 55-62. في: تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012.
32. عبد الله، عبد الغني بسيوني. النظم السياسية والقانون الدستوري. د.م: دن، 1997.
33. عبد ربه، أحمد. «العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة»، 19-56. في: الجيوش والتحول الديمقراطي في أفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، تحرير حمدي عبد الرحمن. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
34. عبد ربه، أحمد. «السيطرة المدنية: مقارنة وضع المؤسسة العسكرية في خبرات دستورية مقارنة»، 11-32. في: إدارة التحول في مصر: رؤى سياسية واقتصادية. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2013.
35. علام، عبد الله. العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

36. غاوب، فلورنس. «الجيش العربية وسؤال الإصلاح بعد الربيع العربي»، ترجمة أحمد المرابطي، 101-112. سياسات عربية (قطر)، عدد 27 (2017).
37. غريبال، أشرف. علم الاجتماع العسكري. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.
38. غريوال، شاران. «ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي». مركز كارنيغي للسلام الدولي، شباط/فبراير 2016، <https://bit.ly/2LIIdHlZ> في:
39. الغنوشي، راشد. «تونس: من الثورة إلى الدستور»، تحرير صلاح الدين الجورشي، 105-116. سياسات عربية (قطر)، عدد 18 (2016).
40. غي، سيسيل. دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني. دم: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، [2015].
41. فانون، فرانز. معذبو الأرض، ط2، ترجمة سامي الدروي وجمال الأتاسي. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015.
42. فتاح، داليا. الإطار الدستوري للسيطرة المدنية على الأجهزة العسكرية. عمان: دار وائل، 2018.
43. قدور، عمر. شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن. القاهرة: مكتبة مدبولي، بيروت: دار الخيال، 1994.
44. القرقوري، معتز. النظام السياسي التونسي في ظل دستور 25 جويلية 2022: الملبسات والمضامين. تونس: مجمع الأطرش، 2023.
45. ماضي، عبد الفتاح. الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
46. ماضي، عبد الفتاح. عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

47. مجموعة الأزمات الدولية. «ضياح في المرحلة الانتقالية: العالم طبقاً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية». تقرير الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا رقم (121)، نيسان/أبريل 2012.
48. محمد، ساجد شرقي. السياسة وحكم العسر في عالم الجنوب. دمشق: تموز ديموزي، 2022.
49. مصطفى، مهند. «العسكر ودوره في التحول - العسر والتعثر الديمقراطي: ثلاث حالات دراسية»، 539-564. في: الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
50. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. «متابعة تطبيق الدستور التونسي وتحسينه على مستوى الإطار القانوني: الفترة من 27 جانفي 2014 إلى 30 سبتمبر 2015»، تقرير، د.ت.، في: <https://bit.ly/3QnVXO2>
51. مهدي، رباح أحمد. التحليل السيسولوجي للنسق العسكري. عمان: دار دجلة، 2016.
52. مهري، عبد الحميد. «الجيش والسياسة والسلطة في الوطني العربي: تجربة الجزائر»، 55-70. في: الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
53. نور الدين، محمد. انقلابات تركيا. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2016.
54. هانلون، كويراين. «إصلاح القطاع الأمني في تونس: عام بعد ثورة الياسمين»، تقرير خاص رقم (304)، معهد السلام الأمريكي، آذار/مارس 2012، في: <https://bit.ly/3TsFE51>
55. هلال، علي الدين. الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019.
56. وحدة الدراسات السياسية. «الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/يوليو 2021، في: <https://bit.ly/3vXg4vt>

57. وحدة الدراسات السياسية. «الجيش والانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس»، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/أغسطس 2021، في: <https://bit.ly/3vNgbtB>

المراجع الأجنبية

1. Bland, Douglas. “A Unified Theory of Civil–Military Relations”, 7–25. *Armed Forces & Society*, vol. 26, No. 1 (1999).
2. Bou Nassif, Hicham. “Why the Military Abandoned Democracy”, 27–39, *Journal of Democracy*, vol. 33, no. 1 (2022).
3. Croissant, Aurel & David Kuehn. “Civilian Control of the Military and Democracy: Conceptual and Theoretical Perspectives”, 21–61. In: *Democracy under Stress: Civil–Military Relations in South and Southeast Asia*. Bangkok: ISIS at Chulalongkorn University, 2010.
4. Feaver, Peter. “Crisis as Shirking: An Agency Theory Explanation of the Souring of American Civil–Military Relations”, 407–434. *Armed Forces & Society*, vol 24, no. 3 (1998).
5. Feaver, Peter. “The Civil–Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control”, 149–178. *Armed Forces and Society*, vol 23, no. 2 (1996).
6. Grewal, Sharan. *Soldiers of Democracy? Military Legacies and the Arab Spring*. Oxford University Press, 2023.

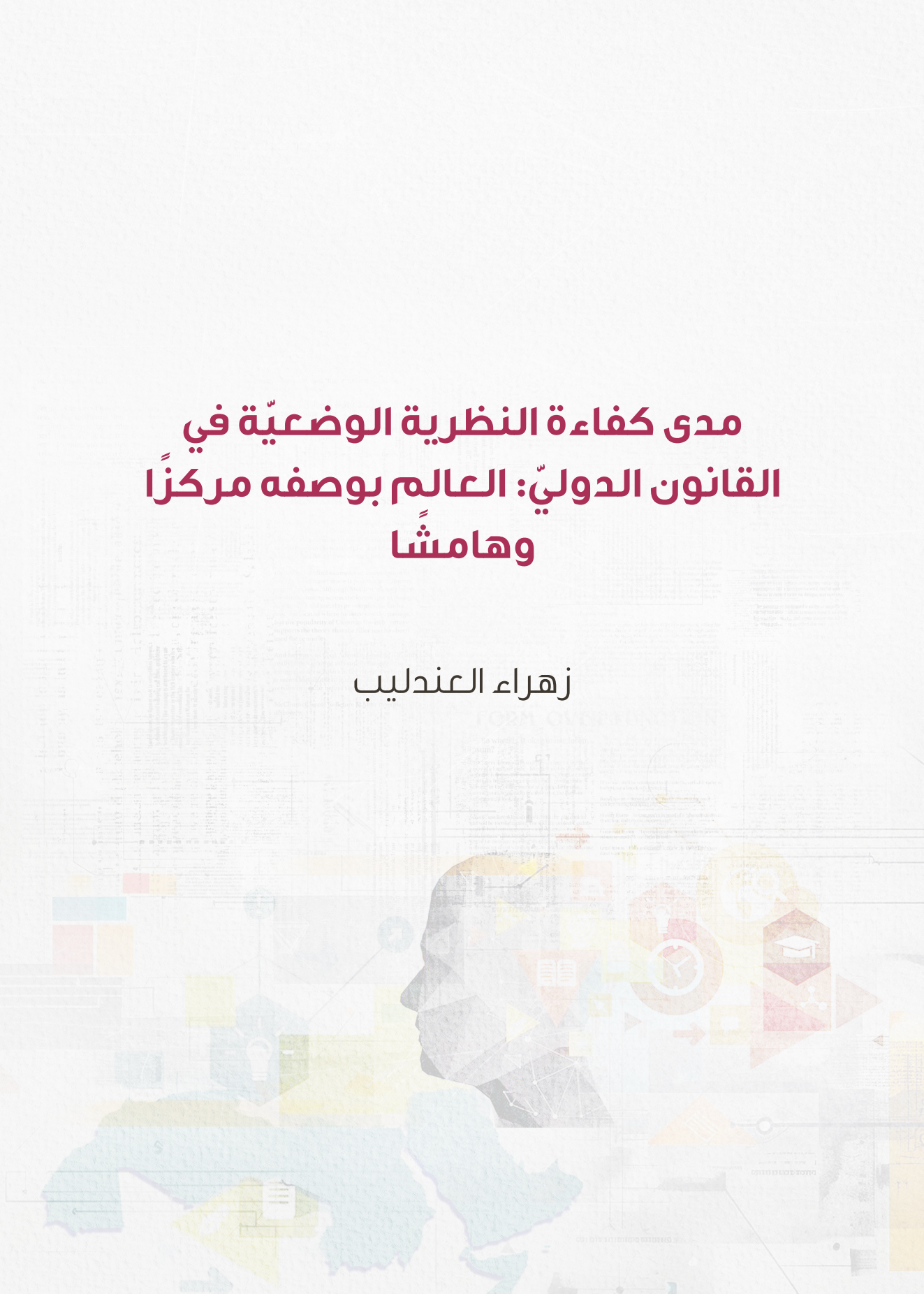
7. Huntington, Samuel. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations*. Cambridge-US and London: Belknap Press of Harvard University, 1957.
8. Jamet, Chloé. “Face a la Derive Autoritaire de Kaïs Saïed, quel role pour L’appareil Securitaire Tunisien?”, Institut FMES, n.d., at: <https://bit.ly/3xNtRp4>
9. Janowitz, Morris. *The Professional Soldier: A social and political portrait*. New York: The Free Press, 1960.
10. Khalil, Asem. “State of Necessity”, *The Max Planck Encyclopedia of Comparative Constitutional Law*. Oxford University Press, 2018, at: <https://bit.ly/3wDj pzU>
11. Kim, Dongwook & Paul Nolette. “The Institutional Foundations of the Uneven Global Spread of Constitutional Courts”, 294–311. *Perspectives on Politics*, Vol. 22, Issue 1, Special Section (2024).
12. Kommers, Donald P. “German Constitutionalism: A Prolegomenon”, 534–556. *German Law Journal*, vol 20, Issue 4 (2019), at: <https://bit.ly/45YDez5>
13. Makara, Michael. “Coup-Proofing, Military Defection, and the Arab Spring”, 334–359. *Democracy and Security*, vol. 9, no. 4 (2013).

14. Müller, Jan-Werner. *Contesting Democracy: Political Ideas in Twentieth-Century Europe*. New Haven & London: Yale University Press, 2011.
15. Powell, Jonathan. “An assessment of the 'democratic' coup theory”, 213–224. *African Security Review*, vol. 23, no. 3 (2014).
16. Röder, Tilmann J. “State Control over the Military or Military Control over the State?: A Comparison of Selected Arab Constitutions”, 283–322. In: *Constitutionalism, Human Rights, and Islam After the Arab Spring*, Edited by Rainer Grote & Tilmann Röder. New York: Oxford University Press, 2016.
17. Schiff, Rebecca. “Civil–Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance”, 7–24. *Armed Forces & Society*, vol. 22, no. 7 (1995).
18. Stolker, Carel. *Rethinking the Law School*. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.
19. Tansey, Oisín. “The Limits of the 'Democratic Coup' Thesis: International Politics and Post-Coup Authoritarianism”, 220–234. *Global Security Studies*, vol. 1, no. 3 (2016).
20. Transparency International UK. “Tackling Corruption Risks in Tunisia’s Defence Sector: The Current Outlook”, April 2018, at: <https://bit.ly/3JTHIwW>

21. Varol, Ozan. "The Democratic Coup d'Etat", 291-356. Harvard International Law Journal, vol. 53 (2012).
22. Varol, Ozan. "The Military as the Guardian of Constitutional Democracy", 547-625. Columbia Journal of Transnational Law, vol. 51, no. 3 (2013).

مدى كفاءة النظرية الوضعية في القانون الدولي: العالم بوصفه مركزاً وهامشاً

زهراء العنديب



مدى كفاءة النظرية الوضعيّة في القانون الدوليّ: العالم بوصفه مركزاً وهامشاً

زهراء عبد العزيز العنديل¹

الملخص

أبحث في هذه الورقة العلمية مدى قدرة النظرية الوضعية السائدة في مناهج القانون الدولي، بافتراضاتها المسبقة، على تحليل وشرح واقع وتفاعلات القانون الدولي في المنطقة العربية. وقد سلكت في البحث المنهج التحليلي لتحليل فرضيات النظرية الوضعية ومفاهيمها وتطبيقاتها على القضايا الدولية. فأبين مثالاً النظرية التي سمحت بتعول القانون الدولي على السيادة المحلية في الدول الأضعف خدمةً لمصالح الأقوى؛ فلقد أصبح القانون الدولي مجموعةً من القواعد والمبادئ المنفصلة عن واقع العلاقات الدولية وذلك بفعل المركزية الغربية المهيمنة عليه. كما أوضح، من خلال أمثلة واقعية، الإشكاليات والآثار الجسيمة التي تنشأ في مجال القانون الدولي بسبب افتقار النظرية لمرجعية معيارية قيمة؛ آخذةً في الاعتبار مثالاً النظرية الوضعية، كما أناقش في المطلب الأخير ضرورةً توطين مناهج القانون الدولي في عالمنا العربي، أي إعادة صياغتها على صعيد النظرية والتطبيقات بما يجعلها أنسب لبحث قضايانا الدولية وفهم خصوصيتها.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي، فلسفة القانون، النظرية الوضعية، المركزية الأوروبية، العلاقات الدولية، المؤسسات الدولية، التوطين.

(1) أستاذ مساعد بقسم القانون الخاص في كلية الحقوق، جامعة الكويت.

zahraa.alandaleeb@ku.edu.kw

المقدمة

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة ثم لبنان في عام 2023، ومع كل اعتداءٍ مماثل، تُطرح أسئلةٌ جادةٌ واستنكاريةٌ حول جدوى القانون الدولي ودوره في مواجهة جرائم الحرب والسياسات التوسعية. هي أسئلةٌ مستحقةٌ خاصةً مع تكرار الإشارة للمجتمع الدولي وقوانينه واتفاقياته في الإعلام وعلى ألسنة القادة وأهل السياسة والقانون، لكن ثمة سؤالٌ جوهري يسبق سؤال الجدوى والفاعلية، يتعلق بماهية القانون الدولي وفلسفته، غير أنه يندُر أن تدرّس مناهجُ كليات القانون في العالم نظريات القانون الدولي، في حين تغيبُ نظرية المعرفة تمامًا عنها. وقد أدى ذلك - إلى جانب أسبابٍ أخرى - لتسيّد منظورٍ أحاديٍّ في القانون الدولي على المستويين التشريعي والفقهوي ومن ثمّ القضائي، دون أن تُتاح الفرصة لإعادة النظر بأسس القانون وافتراضاته، ناهيك عن نقدِها.

لقد بات القانون الدولي مجموعةً من القواعد والمبادئ المنفصلة عن واقع العلاقات الدولية، إذ تنطلق أغلب الأدبيات من مركزيةٍ أوروبيةٍ، تُعنى بالحربين العالميتين اللتين دارتا في أوروبا وتعتبرُهُما - إضافةً لمعاهدات السلام التي أبرمتها دول الاستعمار مع المستعمرين - نواةً لظهور القانون الدولي بصيغته الحديثة، غيرَ عابئين بدول العالم الأخرى. إنّ من شأن هذا المنهج تهميش مرحلة الاستعمار بكل تبعاتها وتجاهل الثقافات والتجارب ونظريات المعرفة غير الغربية، مما يجعله قاصرًا عن شرح وتحليل الواقع والخصوصيات السياسية والمصلحية الملازمة للعلاقات الدولية، فضلًا عن إنصاف هذا الجزء من العالم نظرًا أو عمليًا.

موضوعيًا، يتبنى القانون الدولي في كثيرٍ من نصوصه وأدبياته قيمًا يوجبُ على دول

العالم تبنيها لتكسب الشرعية في نظر مهندسيه: الديمقراطية الغربية²، الليبرالية الاقتصادية- بصفتها التقليدية- الاقتراض والتكشف والخصخصة، إلى جانب غيرها من القيم. ولا تكمن الإشكالية فقط في فرض القيم على الدول ذات السيادة بأساليب الابتزاز أو العنف أحياناً، إنما المشكلة الأكبر تتمثل في كون بعض هذه القيم منبثة الصلة عن الدول التي تُفرض عليها، وفي هذا تغريبٌ مفروضٌ باسم القانون. من أمثلة التغريب والاستعلاء القيمي؛ الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية العالمية على الدول مقابل تمكينها من الاستفادة من برامج الإقراض التي تقدمها، حيث يفرض البنك الدولي على الدول- مثلاً- تبني التصور الغربي الليبرالي لحقوق المرأة متجاوزاً خصوصية المجتمعات واعتباراتها، إذ تُغلب أدبياته السياسات الاقتصادية على تلك الاجتماعية، وتؤكد انتصارها لحقوق النساء انطلاقاً مما يمثله من فرص اقتصادية.³ يصحّ تقريرٌ للبنك الدولي بأننا «إذا لم نستغل الإمكانيات الإنتاجية للنساء، فإننا نفوت فرصة ممتازة».⁴ وبتدقيق النظر في سياسات البنك التنموية، وجد علماء اجتماع أن معظمها يؤثر بالضرورة على المرأة وبشكل سلبي؛ إذ «يشجّع إنشاء مناطق التبادل الحر على ولوج شركات متعددة الجنسية بحثاً عن عمالة منخفضة المهارة ورخيصة ونسائية في معظمها. [كما أن] جلب العملات

(2) تؤكد أدبيات الأمم المتحدة، في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مبدأ الديمقراطية بمفهومه الغربي الذي يجعل الإرادة الشعبية أساساً للسلطة من خلال الانتخاب الحر، إذ يُفتتح الميثاق بعبارة: «نحن الشعوب». والإشكالية هنا في فرض نظام حكم محدد، يواجه بذاته أزمة جدية، مستنئين الأنظمة والنظريات الأخرى خاصة الشرقية والإسلامية من الحسابان. للمزيد حول مفهوم الديمقراطية في وثائق الأمم المتحدة، ينظر:

<https://www.un.org/ar/global-issues/democracy>؛

Brian-Vincent Ikejiaku, International Law is Western Made Global Law: The Perception of Third-World Category, p. 341;

حول نقد الأيديولوجيات الغربية الرئيسة والمهيمنة خلال القرنين الماضي والحالي: الليبرالية والشبوعية والفاشية، ينظر: Alexander Dugin, The Fourth Political Theory, p. 50.

3) Luke Power, New Ways or Old Tricks? The World Bank's Gender Strategy and its Implications for Health, p. 21.

(4) إريك توسان، البنك العالمي: تاريخ نقدي، ص 456.

الأجنبية عبر تصدير العمالة النسائية المسموح لها بالعمل في الخارج يعزّز استغلالهن.⁵

مثل هذه القيم واضحة خاصة في الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تُغلّب مصالح المساهمين الغربيين الأساسيين فيها كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا.⁶ وقد انتهجت إحدى الدراسات منهجًا يتتبع أنماط تصويت كل من الدول المساهمة في المؤسسات المالية والدول المستفيدة من برامجها للإقراض في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فوجدت تطابقًا في تصويت الفئتين من الدول مما يؤكد ارتباط الاستفادة من التمويل بالتصويت لصالح المصالح الجيوسياسية الغربية.⁷

أبحثُ في هذه الورقة العلمية مدى قدرة النظرية الوضعية السائدة في مناهج القانون الدولي - بافتراضاتها المسبقة وأدواتها - على تحليل وشرح واقع القانون الدولي في المنطقة العربية. كما أجادل من خلال أمثلة واقعية بأنّ القانون الدولي - كما نعرفه اليوم وحسب مبناه النظري الوضعي - أُسس على مركز وهامش: يمثّل الغرب، بمصالحه وإرثه وثقافته، مركزه وثقله، ويمثّل ما سواه، بما فيه العالم العربي، هامشه. أتبع في البحث المنهج التحليلي لأناقش من خلاله أصول النظرية الحاكمة في القانون الدولي وأكشفت عن المثالب التي تشوّبها وتجعل منها نظريةً قاصرةً عن شرح دور القانون الدولي في تفاعله مع شؤون المنطقة العربية ومعطياتها.

(5) المرجع نفسه، ص 200.

6) Robert K. Fleck and Christopher Kilby, How Do Political Changes Influence US Bilateral Aid Allocations? Evidence from Panel Data, Review of Development Economics, p. 210.

7) Sophia Limpach and Katharina Michaelowa, The Impact of World Bank and IMF Programs on Democratization in Developing Countries, p. 36; Robert K. Fleck and Christopher Kilby, Changing Aid Regimes? US Foreign Aid from the Cold War to the War on Terror, p. 185.

للمزيد حول مبادئ الاقتصاد الليبرالي في اتفاقيات الاستثمار الدولية وما تثيره من تحديات، انظر: M. Sornarajah, The Retreat of Neo-Liberalism in Investment Treaty Arbitration, p. 273.

أحاول من خلال هذه الورقة تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول، بيان أوجه قصور النظرية الوضعية الحاكمة في القانون الدولي وفي مناهج تدريسه عن الإسهام في فهم وتحليل واقع العلاقات الدولية فيما يُسمى دول العالم الثالث⁸، والتي تُعتبر منطقتنا العربية جزءًا منها.

الهدف الثاني، الدعوة لضرورة توطين مناهج القانون الدولي وذلك من خلال تبني منهج نقدي عند التعرّض لأدبياته، إلى جانب تناول أمثلة موضوعية وثيقة الصلة بقضايانا وتحدياتنا لجعل هذا القانون أكثر قربًا من الواقع وأبعد عن القالب المثالي المعزول عن تاريخ وحاضر العلاقات الدولية.

والهدف الثالث، التذكير بأهمية فلسفة القانون وأسئلتها المركزية في مختلف فروع القانون بما فيها، بل وفي مقدّماتها، القانون الدولي.

وقد قسّمت البحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة، أتناول في المطلب الأول المنهج الوضعي للقانون الدولي فأبين فرضياته ومفاهيمه وقواعده. وأبحث في المطالب التالية العيوب التي تشوب هذه النظرية، وذلك لكشف عدم ملاءمتها لفهم وتحليل حقيقة دور القانون الدولي في المنطقة، فأناقش في المطلب الثاني مشكلة المركزية الأوروبية في القانون الدولي وتغييب الخصوصيات التاريخية والثقافية للدول المستعمرة سابقًا، بما فيها دولنا العربية. وفي المطلب الثالث أتناول التوسّع الموضوعي الكبير الذي بلغه القانون الدولي اليوم وأثره على

(8) دول العالم الثالث مصطلح وأيديولوجية ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي Alfred Sauvy. وقد بدأ المصطلح كمصطلح سياسي ليكتسب بعد ذلك بُعدًا اقتصاديًا صناعيًا نُعت به الدول الفقيرة غير الصناعية أو غير المتقدمة. لكن من المهم الإشارة إلى أنّي لا أتبنى الأيديولوجية التي تفق خلف مصطلح دول العالم الثالث، لكنني أوظفه في هذا البحث في سياق نقدها ونقد المنظومة التي تتبناها. ينظر:

Brian-Vincent Ikejiaku, p. 342; Upendra Baxi, What May the Third World Expect from International Law?, p. 713; Makane M. Mbengue and Olabisi D. Akinkugbe, The Criticism of Eurocentrism and International Law: Countering and Pluralizing the Research, Teaching, and Practice of Eurocentric International Law.

مبدأ السيادة الذي يُعتبر من المبادئ المركزية في النظرية الوضعية. في المطلب الرابع أناقش ضرورة توطيّن مناهج القانون الدولي في العالم العربي. وبعدها أختتمُ بالنتائج والتوصيات التي خرج بها البحث.

المطلب الأول: النظرية الوضعية في القانون الدولي

يُقصد بالقانون الدولي العام⁹ مجموعة القواعد القانونية المنظمة لعلاقات أشخاص القانون الدولي متمثلين بالدول ذات السيادة أو غيرها من الأشخاص الدولية كالمنظمات.¹⁰ سادت أدبيات القانون الدولي نظريتان مركزيّتان: نظرية القانون الطبيعي، أو الإلهي كما كان بعض الفقهاء المسيحيين يُطلقون عليها، والتي تقول بسمو القواعد «الأخلاقية» التي يُتوصّل إليها بالعقل والمراقبة على غيرها من القواعد؛ ونظرية القانون الوضعي، والتي اعتُبرت في بداياتها محاولةً لعلْمَنَةِ القانون الدولي وتوسيع منظوره.¹¹ وقد تراجعت نظريّة القانون الطبيعي في مختلف فروع القانون، بما فيها القانون الدولي، لتتسبّد نظريّة القانون الوضعي المشهد القانوني في الفقه والقضاء. ورغم اختلافاتهما، تشغل هاتان النظريتان بمفاهيم الدولة والسيادة والعلاقات الدولية وأساليب حل المنازعات الدولية بمختلف صورها وغيرها من أوجه تنظيم علاقات الدول ذات السيادة فيما بينها أو مع غيرها من أشخاص القانون الدولي.¹²

إنّ النظرية الوضعية نظريةً معنويةً بمصادر القاعدة القانونية؛ فهي بحسب أبرز مُنظريّتها، أوستن وهارت (John Austin and H.L.A. Hart)، نظريةً في المصادر الرسمية

(9) كل استخدام لكلمة قانون أو قانون دولي ترد في هذا البحث أقصد بها القانون الدولي العام كما نعرفه في أدبيات القانون العربية.

(10) للمزيد حول الاتجاهات المختلفة في تعريف القانون الدولي، يُنظر: جعفر عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، ص 11.

(11) يرى فقهاء القانون الدولي أن «نتيجة النظرية الوضعية كانت علمنة فكرة القانون برمتها، وبالتالي إضعاف الأساس الأخلاقي الضروري لحيوية كل التزام قانوني.» ينظر:

Andrew Clapham, Brierly's Law of Nations, p. 43; Devika Hovell, The Elements of International Legal Positivism, Current Legal Problems, vol 75 (2022), pp. 71, 109. P. 99.

(12) أُطلق على القانون الدولي العام وصف «قانون الأمم law of nations» وذلك في المرحلة القائمة بين القرن السابع عشر إلى ما قبل الحربين العالميتين. المرجع نفسه. وينظر أيضا:

Stephen Riley, The Philosophy of International Law, p. 388.

للقانون.¹³ وعليه، تُجيب النظرية على سؤالي فلسفة القانون كالتالي: بالنسبة للسؤال حول ماهية القانون، تُجيب النظرية بأن القانون هو القانون الرسمي حصراً، أي ما تُقرّه السلطات التشريعية وفقاً للإجراءات المرسومة في كل دولة بحيث يصبح جزءاً من التشريع الوطني.¹⁴ وبعبارة أخرى، القانون هو الأمر الذي يصدر عن سلطة سياسية عليا (شخص أو هيئة) ليرتب واجبات على المخاطبين بأحكامه ويعرضهم للعقوبة عند مخالفتها.¹⁵ وبذلك تتعامل النظرية مع القانون كما لو كان مجالاً محايداً مجرداً من أية عوامل ومؤثرات خارجية عنه كالأخلاق والدين والسياسة، فلا تشغل بمضمونه القيمي وما قد يشوبه من مثالب قيمية.¹⁶

أما عن موقف النظرية الوضعية من القانون الدولي على الأخص، فقد مرّ بمرحلتين: الأولى، مع أوستن الذي لم يعتبر القانون الدولي قانوناً بالمعنى الوضعي الذي يراه للقانون الداخلي وذلك لافتقار المنظومة الدولية لسلطة تشريعية عليا ملزمة للدول.¹⁷ أما المرحلة الثانية، والمهيمنة اليوم، فجاءت على أيدي أتباع مدرسته من الوضعيين الذين اعتبروا المواثيق الدولية قانوناً وضعياً؛ انطلاقاً من قبول الدول ذات السيادة بها وتصديقها عليها

13) H.L.A. Hart, *The Concept of Law*, 77; John Austin, *Lectures on Jurisprudence, or, The Philosophy of Positive Law*, p. 5; Roberto Ago, *Positive Law and International Law*, p. 698.

ولعله من المفيد الإشارة إلى قدرٍ من الاختلاف بين هارت وأوستن؛ إذ يؤكد هارت على وضعية القانون بواسطة الإنسان، إذ تعني «positum» في اللاتينية المصنوع أو الموضوع بواسطة الإنسان، بينما يؤكد أوستن أكثر على رسمية القانون ووضعه بواسطة سلطة عليا.

14) Devika Hovell, p. 76; Raymond Wacks, *Philosophy of Law: A Very Short Introduction*, p. 25.

15) W. Jethro Brown, *The Austinian Theory of Law*, (London: John Murray, 1920) p. 6; Alessandra Gianelli, *Discourse on Methods in International Law: An Antology, Origins and Challenges of a Positivist Approach to International Law*, p. 40.

(16) ينظر الهامش 10.

17) W. Jethro Brown, p. X; H.L.A. Hart, p 220; Roberto Ago, p. 695.

من خلال ما يُسمّى قواعد الاعتراف (rules of recognition) وعبر سلطاتها العليا المختصة.¹⁸

من هنا يمكننا تعريف الوضعية في القانون الدولي بأنها النظرية التي تعتبر القانون الدولي موضوعاً (أي مسنوناً) بواسطة الدولة وإرادتها السيادية، سواء عبّرت عن هذه الإرادة بإبرام المعاهدات أو بممارستها الأعراف الدولية. إن القاعدة الدولية - حسب هذه النظرية - تكتسب مشروعيتها من إقرار السلطات العليا لها، لا من مضمونها أو قيمتها؛ فالاتفاقية الدولية التي تدعي تحقيق العدالة للدول الأعضاء هي اتفاقية مشروعة وتشكل مصدرًا من مصادر القانون في دولة ما وذلك بمجرد التصديق عليها، فالعبرة بإجراءات إبرام الاتفاقية والتصديق عليها من قبل الدول الأعضاء، بصرف النظر عن مضمونها القيمي وكفاءتها في تحقيق ما تدعيه.¹⁹

أما السؤال الآخر الذي تُعنى به نظريات القانون، فالسؤال عن السبب الذي يدفع الدول لأن تطبق قواعد القانون الدولي أو تلتزم بها: فتُجيب النظرية الوضعية بأن موافقة الدول، ممثلةً بسلطاتها المختصة ومن خلال إجراءات الاتفاق والتصديق، على الالتزام بقواعد الاتفاقيات سبب كافٍ لانصياع الدول لها وتطبيق أحكامها.²⁰ وهو ما يؤكد

18) Hee Eun Lee and Seokwoo Lee, *Positivism in International Law: State Sovereignty, Self-Determination, and Alternative Perspectives*, p. 9.

19) حول فكرة الحياد القيمي في القانون الدولي يُنظر الهامش 10. تجدر الإشارة إلى أن سيّد النظرية الوضعية المجردة من فكرة القيمة في القانون الدولي لا تحوّل ولا تُنكر تبي نصوص القانون الدولي لقيم سامية. وبحسب سورناراجا، فإن القانون الدولي ينحو لتفضيل مصالح القوى المهيمنة في العالم، لكنه في سبيل ذلك يُبرز النظام المفروض لصالح الأقوى من خلال استخدام مفاهيم (معيارية) مثل التمدين والتنمية وتعزيز الحوكمة وغيرها. ومن هذا أيضا ملاحظة ميري أنّ القانون الدولي يُقدّم ادعاءً حول محتوى القانون من خلال تسمية المحاكم بـ «محاكم العدل» بما يوحي بإعلائها هذه القيمة. انظر: M. Sornarajah, p. 174; James Bernard Murphy, *The Philosophy of Positive Law: Foundations of Jurisprudence*, p. 3; Alessandra Gianelli, p. 46.

20) يقارب بعض فقهاء القانون الدولي النظرية الوضعية للقانون الدولي بالنظرية التعاقدية التي تُرجع كل التزام قانوني إلى التزام تعاقدية سواء بين الأفراد بعضهم ببعض أو بينهم وبين السلطة التي تحكمهم، فيما يعرف بالعقد الاجتماعي. إلا أن المنظور التعاقدية قد أدحض لتعارضه مع واقع الإلزام بأحكام القانون من قبل سلطة عليا دون مفاوضة وتعاقد. انظر: Devika Hovell, p. 85.

تجاهل النظرية للعوامل الأخرى- غير الإجرائية وغير الرسمية- التي تقوّد الدول للموافقة على اتفاقياتٍ معيّنة، وما إذا كانت موافقتها نابعةً عن إرادةٍ حرةٍ أم غير ذلك، على ما سنرى خلال البحث.

إنّ مضمون القانون الدولي لا يعدو- في الغالب- أن يكون بياناً بالحقوق التي تتمتع بها الدول والواجبات الملقاة على عاتقها في المقابل، إذ بموجب مشروع إعلان لجنة القانون الدولي بشأن حقوق وواجبات الدول في عام (1949) يحقّ للدول أن تحظى بالحقّ في الاستقلال، والحقّ في المساواة، وحقّ تقرير المصير، كما تلتزم بواجب عدم التّدخل في شؤون الدول الأخرى وواجب الحفاظ على السّلم والأمن الدوليين، وواجب حماية حقوق الإنسان وغيرها.²¹ وهنا، وعلى الرغم ممّا في هذه الحقوق والواجبات من بريق، إلا أنّها تُعيدنا للمربع الأول في النظرية الوضعية حيث يُعتبر مضمون القانون مشروعاً دون إخضاعه لنقاشٍ قيمى ودون النظر في ملاسبات وشروط التصديق عليه، إذ وإن كان الصراع الدولي قائماً بين المستعمر والمستعمر إلا أنّ المساواة واجبة بين الدولتين؛ وإن كان بين المحتلّ والقائم بالاحتلال فلكلّ منهما حقّ الدفاع عن النفس وتقرير المصير حسبما تفرضه سرديّة الأقوى بينهما. يرجع غياب المعيار القيمي في النظرية الوضعية للنظرية التعاقدية، إذ غياب سلطةٍ تشريعيةٍ عليا في القانون الدولي تسنّ تشريعاتٍ من أعلى- رأسية- لتنظيم المسائل الدولية، سادت النظرية التعاقدية التي ترى القانون الدولي تعاقدياً بطبيعته، قائماً على التعاقدات الأفقيّة بين الدول ذات السيادة.²² غير أنّ المشكلة الأبرز في الفكرة التعاقدية تكمن في افتراض تساوي أطراف التعاقد باعتبارها دولاً

(21) اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، شوهد في 2024/5/15، في: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/geneva-convention-relative-protection-civilian-persons-time-war>

(22) تجدر الإشارة إلى تسبّد النظرية التعاقدية في مجالات القانون الأخرى، كالقانون التجاري وقانون الشركات، رغم أنّها نظرية لا تحمي الطرف الأضعف بالضرورة على اعتبار أنّ له حرية التعاقد والتفاوض حول الشروط التي تخدّم مصلحته. Devika Hovell, p. 85; Geoffrey Sayre-McCord, Contractarian Moral Theory, p. 247; John Linarelli, Concept and Contract in the Future of International Law, p. 61.

ذات سياداتٍ متساوية، والواقع أنّ هذه الدول، كحالِ أي متعاقدين، ليست على درجةٍ واحدةٍ من حيث القوة التفاوضية وإمكانِ إملاءِ الشروط على المتعاقد الآخر، كما لو كان التفاوضُ بين دولةٍ صناعية غنيّةٍ وأخرى فقيرة، أو بين المستعمرِ التاريخي والمستعمر. تجدرُ الإشارة إلى أن النظرية التعاقدية تميّزُ نظريًا بين الاتفاق والتفاوض على اعتبار أن الأوّل يحفظُ المساواة بين الطرفين بخلافِ الثاني، في تغييبِ تامٍ لحثياتِ وآليات صياغة الاتفاقات الدولية في الواقع.²³

إن من أبرز أوجه القصور في النظرية الوضعية دورها المعرفي المحدود في مجالِ التعليم القانوني، إذ إنّها تُعامل القانون كأداةٍ لضبط العلاقات الدولية (أو علاقات الأفراد في السياق المحلي) دونما عنايةٍ بما يكون عليه هذا الضبط من حيث المضمون.²⁴ إنّ معاملة القانون باعتباره مجرد أداة محايدة ينزِعُ عنه حقيقته التفاعلية مع المجتمعات التي يعملُ فيها، فالقانونُ يؤثرُ ويتأثرُ ببيئته، فالنظرية بذلك تفصلُ القانون عن المجتمع الذي يعملُ فيه وعن التاريخ والسياسة والأيدولوجيا والجغرافيا وغيرها من المعارفِ والعوامل التي لا يستقيمُ فصلُ القانون عنها، لا أثناء صياغته ولا عند بحثه وتدريسه. ولعلّ إشكالية النظرية الوضعية أكثر ظهورًا وخطورةً في مجال القانون الدولي العام منها في فروع القانون الأخرى على ما سألين في المطالب القادمة.

ترى النظرية الوضعية، كما أسلفت، أنّ القانون الدولي يستمدّ شرعيته من قبول الدول ذات السيادة الدخول في الاتفاقيات والتصديق على المواثيق الدولية، لكنّ غياب الجانب النقدي عن النظرية يحرّمُ دراسي القانون الدولي من الاطلاع على الأسباب المتنوعة التي تدفعُ الدولَ للقبول، من بينها أسبابٌ تتعارضُ مع مبادئ القانون الدولي نفسه، أضف إلى ذلك أنّ النظرية تتجاهلُ التنازلات التي تقدّمها بعضُ الدول عند قبولها بقواعد الاتفاقيات مع دول أخرى أو مع المنظمات الدولية التي تكونُ لها اليدُ العليا

23) John Linarelli, p. 69.

24) Andrew Clapham, p. 43; Stephen Riley, p. 393.

في التفاوض.²⁵ إن قبول الدول بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ليس نابغاً بالضرورة من إيمانها بمضمون هذه القوانين وفعاليتها بقدر ما قد يكون سعيًا للاعتراف بها ونيل مشروعية دولية، وهذا يصدقُ خاصةً في المرحلة التي تلي نيل الدول المستعمرة استقلالها، كما قد يكونُ بتأثير الإرث الاستعماري الذي يوحى للمستعمرات السابقة بأن تقدمها مرهونًا باقتفاء حُطى المستعمر وتبني مؤسّساته بما فيها قوانينه،²⁶ كما تضطّر بعض الدول - خاصةً النامية - للقبول باتفاقيات دولية معيّنة بهدف بناء القدرات والحصول على الموارد التي تفتقر إليها، وهو ما تدخل في مقابله الدول في اتفاقات تجارة حرة مع البلدان المانحة أو المقرضة.²⁷ أمام مثل هذه الحالات يصبح القانون الدولي أداةً لتكريس موازين القوى السياسية والاقتصادية القائمة في العالم دون أن يتمكن من إقامة مساواة حقيقية بين الدول، كما تدّعي أدبيّاته. ورغم هذه الانتقادات والتساؤلات المشروعة حول النظرية الوضعية، تتولى مناهج كليات القانون تدريس القانون الدولي العام وفقًا للنظرية الوضعية دون سواها، أي أنّها تعرض قواعد القانون الدولي ومبادئه دون نقدٍ قيمى ودون النظر فيما إذا كانت تعكس واقع العلاقات الدولية في منطقتنا، وبالطبع دون مساءلة النظرية ذاتها.

(25) تنظر الهوامش اللاحقة 35، 36، 37.

(26) حسب نظرية التماثل المؤسسي للمنظمات Institutional isomorphism، فإن خضوع المنظمات المختلفة لنظام قانوني معين يحكمها، وهو في هذا السياق النظام القانوني للمستعمر، يشكّل دافعًا لها لتماثل مع المنظمات الأخرى القائمة (أو تستنسخها) من حيث الهيكل والقيم والثقافة وغيرها؛ تنهج المنظمات هذا السلوك بهدف كسب المشروعية في محيطها، غير أن التماثل يعمّق في الحقيقة هيمنة المنظمة الأقوى على غيرها. ينظر: Richard W. Scott, Unpacking Institutional Arguments, p. 150.

(27) محمد سعيد السعدي، سياسات صندوق النقد الدولي التقشفية وأثرها على الحماية الاجتماعية، ص71.

المطلب الثاني: مبدأ السيادة في ظل تضخم القانون الدولي

يتكون القانون الدولي من نظامٍ مركّب من القواعد والمبادئ التي تحكم الأشخاص الخاضعين له من دولٍ ومنظمات وأفراد. تتمثل هذه القواعد بالمعاهدات الدولية (أو الاتفاقيات) المكتوبة، كما تتمثل في الأعراف غير المكتوبة والتي اكتسبت قبولاً وإلزاماً مع مرور الوقت. إلى جانب هذا، هناك المبادئ العامة للقانون والتي تتبناها معظم الأنظمة القانونية اليوم، كمبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ حسن النية، بالإضافة لما يُدعى القواعد المرنة (أو غير الملزمة *soft law*) مثل الإعلانات العالمية والتوصيات والمبادئ التوجيهية *guidelines* التي أغرقت الأنظمة القانونية ودُرسها، كما يمثل ميثاق الأمم المتحدة مصدرًا مهمًا للقانون الدولي، إذ يقرر مبادئ جوهريّة مثل السيادة واحترام حقوق الإنسان وغيرها. هذا يعني أننا نبتنا أمام نظامٍ قانوني متشعب ومتعدد الأوجه لتنظيم العلاقات الدولية، بل يمكن القول بأن القانون الدولي أصبح أكثر اتساعًا وتفصيلاً من الأنظمة القانونية الوطنية في الدول التي اعتمدت إلغاءً أو تقليل القيود التنظيمية (*de-regulation*) من باب تحرير الاقتصاد،²⁸ فهل يضمن هذا التوسع تحقيق غايات القانون الدولي ومبادئه، من ترسيخ السلم والأمن الدوليين والحفاظ على سيادة الدول وبلوغ نظام دولي ديمقراطي تتساوى فيه الدول ذات السيادة؟

يُتّصّد بمبدأ احترام سيادة الدول حق كل دولة في الحكم الذاتي دون تدخّل أجنبي، غير أن التوسّع الهائل وغير المسبوق في نطاق القانون الدولي يشكّل حاجسًا لدى عدد من فقهاء القانون الدولي خشيةً انتقاصه من مبدأ السيادة الجوهري. تُعتبر النظرية الوضعية القبول الرسمي الصادر من السلطة المحلية المختصة بالتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات ممارسةً سيادية، بينما نجدُ الأعراف الدولية - التي لا تمرّ بإجراءات موافقة وتصديق رسمية من الدول - تُعتبر هي الأخرى مصدرًا معتبرًا ملزمًا من مصادر القانون الدولي، والحال

28) Abdul Ghafoor Awan, *State Versus Free Market Capitalism: A Comparative Analysis*, p. 166; John Braithwaite, *Regulatory Capitalism: How it works, ideas for making it work better*.

أن النظام القانوني الدولي يفترض لسلطة تشريعية دولية أو محكمةٍ عليا تُقرّر ما يعتبر عرفاً دولياً من سواه.²⁹ وقد وجدت بعض الدول الكبرى في هذا المصدر غير المنضبط للقانون الدولي باباً لتجاوز السيادة الشرعية المنتخبة وانتهاك مبدأ السيادة في دولٍ أخرى؛ حيث تُستخدمُ الأعراف الدولية - لا الاتفاقيات أو المعاهدات المصدّق عليها - كوسيلةٍ لدعم ديكتاتوريات أو جماعاتٍ انقلابيةٍ أو غير منتخبة في دولٍ أخرى.³⁰ لهذه الأسباب وغيرها يصعبُ التسليمُ باعتبار العرف مصدرًا ملزمًا في القانون الدولي، وفي ذلك تناقضٌ بين الواقع الدولي والنظرية الوضعية.

من جانبٍ آخر، وعلى الرغم من الطابع التعاقدية أو التوافقي للقانون الدولي إلا أنه محكومٌ من الناحية الواقعية بمنطق القوة الحاكم أبدًا للعلاقات الدولية. يؤكد دانيال درينزر (Daniel W. Drenzer) بأن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تستخدمان بتزايدٍ مزيجًا من التنسيق الدولي والإكراه للخروج بقانون دولي جديد، مشددًا على أن هذه الآلية، في غاياتها ووسائلها، تنتهكُ السيادة الديمقراطية المحلية.³¹ من ذلك توظيفُ الولايات المتحدة لعرف «التدخل الإنساني» (Humanitarian Intervention) لتبرير غزوها العراق عام 2003، وذلك بعد فشلها في إثبات حيازة العراق لأسلحة دمارٍ شامل. يُقصد بالتدخل الإنساني - حسب الأعراف الدولية - استخدام القوة العسكرية ضد دولةٍ أخرى من أجل تعزيز حقوق الإنسان أو وقف انتهاكها، غير أن تفعيل هذا العرف محكومٌ بمجموعةٍ من الضوابط التي بغياها يكونُ اللجوء للقوة العسكرية غير مبرر قانونًا. من هذه الضوابط: أن يكون الدافع الأساسي للتدخل إنسانيًا، وأن يكون التدخل العسكري آخر الحلول المتاحة، وأن تُستخدم القوة

29) J. Patrick Kelly, *The Twilight of Customary International Law*, p. 459.

30) مثل دعم البنك الدولي للمارشال إدريس دبي الذي وصل للسلطة إثر انقلاب عسكري في تشاد. ينظر: إريك توسان، ص 306.

31) Daniel W. Drenzer, *On the Balance Between International Law and Democratic Sovereignty*, p. 324; J. Patrick Kelly, p. 519.

بما يتناسب مع الحاجة وبما لا يسبب أضراراً تفوق النفع المرجو.³² إلا أن منطق القوة هزم القواعد والأعراف الدولية، فكما تكشف الممارسة الدولية أنه خلال مراحل تاريخية معينة وبغرض فرض وعولمة المعايير التي تفضّلها القوى الدولية، جرى الاكتفاء دولياً بالموافقة الضمنية على الاتفاقيات أو القبول بها بألفاظٍ عامة لاعتبارها ملزمةً للدول، متجاوزين بذلك إجراءات التصديق التي تفرضها القوانين المحلية والتي تجعلها النظرية الوضعية معياراً لما يعتبر قانوناً دولياً.³³

على الصعيد الموضوعي، خاصةً في المرحلة التالية للحربين العالميتين، أخذ القانون الدولي منحىً جديداً، حيث امتد نطاقه لينظّم مجموعةً من المسائل التي كانت تُعتبر حتى عهدٍ قريبٍ محلية داخلية في الاختصاص الحصري لكل دولة، كالاقتصاد والزراعة والتسلح والثقافة والتنمية والهجرة واللجوء والبيئة وغيرها،³⁴ فانتشرت اتفاقيات التجارة الحرة التي رُوّجت لها منظمة التجارة العالمية كما الدول الغربية بحماسٍ كبير، كما راجت مشاريع التنمية التي تتبناها الدول الغربية في دول العالم الثالث، من مشاريع بني تحتية وخصخصة وغيرها. بعبارةٍ أخرى، استُخدم القانون الدولي، مُمثلاً بالمؤسسات المالية الدولية، لضبط العلاقات الاقتصادية بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث بما يجعل الكفة ترجح لصالح القوى عسكرياً واقتصادياً.³⁵

تبدو هذه المعادلة معقولةً جداً من منظور العلاقات الدولية، إذ إنها محكومةً فعلاً بالمصالح لا بالقيم، وتميل فيها كفةٌ للأقوى لا للأكثر نزوعاً إلى السلم، وهذا يُظهر عدم

32) Eric A. Heinze, Humanitarian Intervention and the War in Iraq: Norms, Discourse and State Practice, p. 22.

33) J. Patrick Kelly, p. 452.

34) ينظر: الأمم المتحدة (2006)، تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين، الفصل الثاني عشر: تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناشئة عن تنوع وتوسع القانون الدولي، ص 217، شوهده في 2024/7/11، في: <https://legal.un.org/ilc/reports/2006/arabic/chp12.pdf>

35) Ikejiaku, p. 346.

ملاءمة النظرية الوضعية، التي تقفُ موقف اللامبالي من مضمون القواعد الدولية، وسوء توظيفها أو عدم فاعليتها لتحليل واقع العلاقات الدولية، فإن كنا بصدد فهم وتفسير آلية عمل القانون الدولي في علاقات تكونُ دول العالم الثالث طرفًا فيها، بما تضمّه من مستعمراتٍ ومحميّاتٍ سابقة، فعلينا أن نُعيد النظر جديًا في دقة وكفاءة النظرية، إذ ما الجدوى عندئذ من القواعد الدولية حتى وإن تبنتها الدول عبر قنواتها الرسمية.

ولعلّ أوضح مصاديق انعدام المساواة في علاقات القانون الدولي تظهرُ في مجال القانون الدولي الاقتصادي؛ حيث تُهيمن الدول الكبرى على القانون الدولي، بمعنى أنها تصيغه وتشكّل مؤسساته بما يخدمُ مصالحها وحدّها. لذا أصبح دور المنظمات الاقتصادية الدولية - كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي - أكبر بعد الحرب الباردة، أي خلال الفترة التي روج فيها الغرب لمسار التحرير الاقتصادي في دول العالم الثالث.³⁶ تهدفُ هذه المنظمات من خلال نشاطها لتحقيق تنمية اقتصادية في الدول الفقيرة عن طريق «تقليص فجوة الموارد» وتحسين الميزان التجاري وتشجيع الاستثمار الأجنبي. أهدافُ تبدو نبيلة؛ لكن ماذا عن تنفيذها، هل يتوافقُ مع مبادئ القانون الدولي كالمساواة والعدالة؟ كشفت وثيقة صادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية عام 1982 أن «الولايات المتحدة استطاعت فرضَ وجهة نظرها بخصوص اثني عشرة حالة من أصل أربع عشرة أثارت جدلاً داخل البنك [الدولي] بدءًا بحظر منظمة التحرير الفلسطينية أو بوضع مراقب أو بوقف المساعدات المقدمة إلى فيتنام وأفغانستان»³⁷. كما يؤكّد باحثون آخرون بأن احتمالًا تلقى أي من الدول العربية لبرنامج مساعداتٍ من صندوق النقد الدولي منوطٌ بعوامل سياسية كتوقيع معاهدة سلام مع الكيان الإسرائيلي.³⁸

وفي مقابل تبني هذه المؤسسات رسميًا للأيديولوجيا الليبرالية في تحرير الأسواق نجدُها -

(36) المرجع نفسه. وينظر أيضا: إريك توسان، ص 127

(37) كما تشير الوثيقة في مكان آخر إلى تمتع الولايات المتحدة بوزن غالب لدى بنوك التنمية الدولية بخولها استخدامها لأهداف سياسية. ينظر: إريك توسان، ص 127.

(38) محمد السعدي، ص 71.

وبتناقضٍ فاضح- تفرضُ على أسواقِ الدولِ النامية قيودًا مشدّدة تحوّل دون انتقالها إلى مصافِ الدولِ المتقدمة، فعلى سبيلِ المثال، يفرض البنكُ الدولي على الدولِ النامية أسعارَ فائدة مرتفعة جدًا وقابلة للزيادة على الديون الخارجية مقارنةً بما يفرضه على غيرها، حتى بلغ متوسط سعر الفائدة عام 2019 للبنان %11.15³⁹. كذلك الأمرُ بالنسبة لتمويل صندوق النقد الدولي لمصر، ففي عام 2016 فرض الصندوقُ على الحكومة المصرية تنفيذَ مشروع إصلاحات على مستوى السياسات العامة؛ منها تحرير سعر صرف الجنيه المصري بما أدى لخفض قيمة العملة بشكل كبير، ورفع الدعم عن عدد من السلع الأساسية مع تثبيت الأجر أو خفضها في بعض القطاعات، وقد كان المبررُ الذي استند إليه الصندوق لفرض «الإصلاحات» هو تمكينُ مصر من دفع استحقاقات الديون، إلا أن هذه السياسات جاءت- كسابقتها ولا عجب- بنتائج عكسية إذ ما زالت مصر تحاول سدّاد فوائد القروض.⁴⁰

ولنلاحظ أن هذه الإصلاحات جاءت عقب موجة الثورات العربية لبعض الشعوب التي ضاقت بنتائج السياسات النيوليبرالية المفروضة على اقتصاداتها منذ الثمانينات، غير أن صندوق النقد وكذلك البنك الدولي مستمران في فرض سلّة الاشتراطات ذاتها مقابل الإقراض ودونما عنايةٍ بالخصوصيات السياسية والاجتماعية والتحوّلات التاريخية للدول. غير أن هذه الاتفاقيات لا تخضع للتدقيق والمساءلة تحت مظلة النظرية الوضعية، وهو ما يؤكّد عجزها عن فهم وشرح واقع القانون الدولي في منطقتنا ناهيك عن نقده.

أيضاً، ينظر: البنك الدولي، ص 103؛ 346 Ikejiaku, p. 39)

40) كما تم تعزيز السياسة الاقتصادية النيوليبرالية في لبنان من خلال مؤتمرات باريس لتمويل الحكومة اللبنانية للخروج من مشكلاتها الاقتصادية المتراكمة منذ عقد التسعينات عندما بدأت الحكومة بتبني منهج اقتصادي نيوليبرالي بشيء من التطرف. فبعدما تجاوز الدين العام اللبناني الحد الذي يمكن للحكومة اللبنانية التعامل معه، تولّت فرنسا عقد مؤتمرات دولية في باريس لدعم الاقتصاد اللبناني، آخرها مؤتمر سيدر عام 2018. إلا أن نسبة 90% من المشاريع التي نتجت عن مؤتمرات باريس هي قروضٌ بشروط صارمة وفوائد باهظة، فقد اشترطت القروض «خصوصاً أصول الدولة وفرض سياسات ضريبية متشددة». مع ذلك لم يتمخّض عن هذه المؤتمرات والمشاريع ما كان يرجى من تخفيض الدين، إذ بقي ما نسبته 80% من النفقات الحكومية مخصّص لسداد فوائد القروض. زهرة بزي، لبنان تحت وصاية صندوق النقد الدولي؟ تجارب من دول عربية أخرى، ص 2.

بالعودة لأهداف المنظمات الدولية، تقرّ النظرية الوضعية الاتفاقيات التي تُبرمها المنظمات الاقتصادية مع مختلف الدول متى اجتازت الشرطَ الإجرائي للاتفاق والتصديق ودونَ توقّف عند مضامينها باعتبارها مسائلَ اقتصادية صرفة، فهل المسائلُ الفنيّة الواردة في نصوص القانون الدولي محايدةٌ حقًا فنيًا وقيميًا؟ تكادُ لا تخلو اتفاقيات المؤسسات الاقتصادية الدولية مع الدول الفقيرة من فرضِ خفض الميزانيات الاجتماعية مقابل الحصول على مساعدةٍ من المؤسسات. يتضمن خفضُ الميزانيات الاجتماعية: خفض الأجور، خصخصة الخدمات العامة بما فيها الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء، ترشيح القطاع العام بما يعني خفض الوظائف العامة، وبالنتيجة زيادة الأسعار التي يذهبُ ضحيتها الطبقات الوسطى والفقيرة من المجتمعات.⁴¹ فهل يمكن القول بأن اتفاقيات هذه المؤسسات متوافقة مع مبادئ العدالة والرخاء في القانون الدولي؟ مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن أهدافًا لتحقيق الرخاء والقضاء على الفقر والاستدامة البيئية هي من الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة من منظمة الأمم المتحدة إلى جانب خطتها للتنمية الشاملة.⁴² وهل يصحّ تدريس هذه القواعد بجانبها القانوني الوضعي (الإجرائي) دون نقدٍها قيمياً أو النظر في «مساواة» الدول أمامها ودونَ دراسة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ وفقاً للنظرية الوضعية، نعم يصح كل ذلك، إذ لا تأبه النظرية ببحث المسائل القيمية، كما أنّها تخلو من الأدوات النقدية اللازمة لذلك.

(41) إريك توسان، ص 356.

(42) أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، شوهد في 2024/7/11، في:

<https://www.un.org/ar/millenniumgoals/bkgd.shtml>

المطلب الثالث: المركزية الغربية في القانون الدولي

بعد الحرب العالمية الثانية، ارتأى بعض فقهاء القانون الدولي توحيد التشريعات دولياً *unification of the law* لإنهاء أي تعارض بين القانون الدولي والمحلي بما يزيد من فاعليته ويحقق السلم والعدالة، غير أن هذا الهدف صعب التحقيق ويتطلب إجراء تعديلات تشريعية داخلية في كل دولة على حدة، إلى جانب إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول بما يخدم الهدف، كما أن توحيد التشريعات يتطلب توحيد البنية الفلسفية للقانون محلياً ودولياً، وهو ما يقوم معه تحدٍ آخر: إذ ما الأساس المشترك الذي سئبني القوانين المحلية أو الدولية على أساسه؟ بعبارة أخرى، وأخذاً بعين الاعتبار التنوع القانوني والثقافي والسياسي الواسع بين مختلف دول العالم، ما القانون المرجعي المعتمد في عملية التوحيد. وقع الاختيار على أنظمة قانونية معينة لتكون المرجع الذي يعتم على بقية دول العالم: القانون الفرنسي، الألماني، والأمريكي.⁴³ إن هذا الاختيار -تماماً كالتوحيد القانوني ذاته- إشكالي لعدة أسباب.

أما الإشكالية الأولى فتتمثل بالمنظور القيمي الأحادي الذي يُبنى عليه القانون الدولي الموحد، قانون يتبنى قيم دول ذات تاريخ ومنظور استعماريين لا يمكن تجاهلها، إذ على الرغم مما تحظى به قيم كالحرية والعدالة من إجماع عالمي⁴⁴، إلا أن معانيها وإعمالها على أرض الواقع يختلفان بالنسبة للمستعمر والمستعمر. نرى على سبيل المثال القانون الدولي للبيئة يطبق على نحو مختلف في الدول الأوروبية عنه في الدول الأفريقية، إذ بينما تسعى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية نحو مزيد من القوانين البيئية الصارمة في دولهم، وبينما يطالبون بتشديد العقوبات على المخالفات البيئية التي ترتكبها الدول الصناعية المنافسة لهم، نجدهم يجعلون من بعض الدول الأفريقية مقبرةً للنفايات النووية

(43) جعفر عبدالسلام، ص 45.

(44) ينظر الهامش 39.

الأخطر، كما لو كانت البيئة المقصود حمايتها قانوناً هي البيئة الأوروبية والأمريكية دون سواها.⁴⁵

من اللافت، في ظل التوسع الكبير الذي شهده القانون الدولي، أنه لم يأت ليحقق مساواة حقيقية بين دول العالم، كما تدّعي أدبيات القانون الدولي ونظريته، فقد تولّت القوى الكبرى- الأمريكية والأوروبية- صياغة مضامين القانون الدولي بما يخدم مصالحها ويعكس رؤيتها للعلاقات الدولية وما ينبغي أن تكون عليه.⁴⁶ من هنا جاء المفكر والاقتصادي المصري سمير أمين بمصطلح المركزية الأوروبية Eurocentrism ليصف المنظومة التي ترى تسيّد المنظور والأعراف والمؤسسات الأوروبية وتفوقها وصوابيتها حضارياً وثقافياً.⁴⁷ ترجع جذور المركزية الأوروبية في القانون الدولي إلى الفترة الاستعمارية، حيث فرض المستعمر الأوروبي أنظّمته وأعرافه القانونية على امتداد المناطق التي استعمرها.⁴⁸ لقد بات القانون الدولي، الذي يُفترض به السعي نحو عالم أكثر مساواةً وديمقراطيةً ونبذاً لمختلف صور التمييز؛ قانوناً قائماً على مسلّمة هي النقيض بعينه: تفوق الغرب الحضاري ناشر المدنية، وما يتبع ذلك من تغييب الهويات المحلية الأدنى لإعلاء هوية المستعمر محلها، ووصاية المستعمر على المستعمر وإن من خلال استغلال ما في المستعمرات من ثروات بشرية وطبيعية.

45) Patricia Kamari-Mbote and Philippe Cullet, Law, Colonialism and Environmental Management in Africa, p 26.

(46) إريك توسان، ص 477.

(47) تتجاوز المركزية الأوروبية المجال القانوني الدولي، لتمتد للفلسفة وعلم الاجتماع والأدب. ينظر: سيزر دومينغيز، هاون سوسي، داريو فيلانوفيا، تقديم الأدب المقارن اتجاهات وتطبيقات جديدة. ينظر أيضاً: Samir Amin, Eurocentrism, tr. Russell Moore, (Monthly Review Press, 1989).

48) Ntina Tzouvala, The Specter of Eurocentrism in International Legal History, p. 415, 419; Mohsen AlAttar and S. Abdelkarim, Decolonizing the Curriculum in International Law: Entrapments in Praxis and Critical Thought, p. 45.

حول المركزية المدّعاة للفكر الغربي، ينظر: جورج فرم، شرق وغرب: الشرح الأسطوري، ص 39، 245.

يتجلى استمرار المؤسسة العقلية الاستعمارية في القانون الدولي اليوم في بنية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث افتراض المساواة بين الدول ذات السيادة، إلا أن هيكل مجلس الأمن وآلية اتخاذ القرار فيه قائم على عدم المساواة والسماح لبعض البلدان بفرض هيمنتها على أخرى من خلال حق النقض أو الفيتو، وهو ما يتطلب «إعادة تقييم دور المجلس في معالجة الصراعات وتعزيز السلم والأمن بطريقة تعكس مصالح ووجهات نظر جميع الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي همشها المجلس في السابق».⁴⁹ كما تظهر غلبة المستعمر في قرارات محكمة العدل الدولية، ففي النزاع الإقليمي بين دولة قطر ومملكة البحرين حول جزيرتي حوار وجنان عام 2001، استندت محكمة العدل الدولية على دليل واحد لا غير متمثل في قرار صادر عام 1939 عن الحكومة البريطانية الاستعمارية آنذاك، متناسية المراحل الزمنية السابقة على استعمار بريطانيا للجزر والأدلة الأخرى التي تقدمت بها الدولتان،⁵⁰ وقد اعتمدت محكمة العدل الدولية قرارات القوى الاستعمارية الغربية معتبرةً إياها «ذات قيمة إثباتية مطلقة» في نزاعات مشابهة كتلك التي نظرتها بين نيجيريا والكاميرون عام 2002 وغيرها.⁵¹

تثير المركزية الأوروبية إشكاليةً أخرى تتمثل في استبعاد كل ما هو غير أوروبي (وأمركي) من نظرية المعرفة القانونية بشكل كامل. في السياق التعليمي، يتساءل John Wil-linsky، محققاً: «ما الذي يحدث عندما يصبح فهم المرء للعالم مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باحتلاله العالم؟ إن معظم المعرفة المتحققة من الاحتلال والاستعمار تُفهم على أنها تضيي المشروعية على الهيمنة السياسية والثقافة الإمبريالية، ويُنتج هذا الفهم للعالم إرثاً تعليمياً يتعين علينا إعادة النظر فيه».⁵²

49) Rameen Siddiqui, UN Security Reform: The Urgent Need to Decolonize: <https://moderndiplomacy.eu/2024/03/29/un-security-council-reform-the-urgent-need-to-decolonize/>

50) Qatar vs. Bahrain (2001): <https://www.icj-cij.org/case/87>

51) Lee and Lee, pp. 6-7.

52) John Willinsky, Learning to Divide the World: Education and Empire's End, p. 3.

أدت المركزية الأوروبية بدارسي القانون الدولي غير الأوروبيين لأن يعرفوا النظام القانوني الدولي دون أن يكونوا جزءاً منه،⁵³ إذ تخلو مناهج القانون الدولي من القضايا الخاصة بدول العالم الثالث والمتعلقة بمرحلة الاستعمار وتبعاتها كالاستقلال أو استرداد الموارد السيادية، بل على العكس، تُعرض مثل هذه القضايا في مناهج القانون باعتبارها حوادث عنفٍ مربكة للسلم الدولي،⁵⁴ كما تهمش المناهج الثقافات والتجارب ونظريات المعرفة غير الأوروبية، حتى بات القانون الدولي مجموعة من القواعد والمبادئ المنفصلة عن واقع العلاقات الدولية والمعطيات السياسية والجغرافية التي بنيت عليها وتتحكم فيها، ثم جاءت مناهجنا لتتبني الرؤية الغربية كاملة، فالتاريخ الأوروبي وحده (خاصة الحربين العالميتين اللتين اتخذتا من أوروبا مسرحاً) شكّل نقاط تحولٍ في القانون الدولي. لقد ابتعدنا بذلك عن السياقات التي شكّلت منطقتنا وعلاقتها الدولية من استعمارٍ وإعادة رسم حدودٍ وحروبٍ تقسيمٍ وتغريبٍ ثقافيٍ وغيرها. فهل تُجدي النظرية الوضعية، والحال كذلك، لخلق معرفةٍ حقيقيةٍ لدى دراسي القانون الدولي، أوروبيين كانوا أو غير أوروبيين؟

إن التصورات غير الواقعية التي تعكسها المركزية الأوروبية تارة، والحلول التي تنطلق من مصالح القوى الكبرى تارة أخرى تجعل القانون الدولي عاجزاً عن حلّ المعضلات التي تواجهه كالفقر (أو الإفقرار) وعدم المساواة بين الدول وسوء توزيع الثروات والعبودية الحديثة والهجرة غير المشروعة وتدمير البيئة وغيرها،⁵⁵ بل إن بعض هذه المشكلات

53) Alattar and Abdelkarim, p. 46.

54) المرجع نفسه، ص 51؛ جورج فرم، الهامش 47، ص 17.

55) بات من أهداف القانون الدولي إيجاد الحلول لمشكلات من قبيل التلوث المناخي والهجرة غير الشرعية ومحاربة الفقر وغيرها. ولو كنا بصدد دراسة أسباب ظهور القانون الدولي في عصور سابقة، لوجدنا القانون الدولي مقتصرًا على تنظيم علاقات الدول بعضها ببعض في الجوانب السياسية والحدودية وما شاكل. أما اليوم، ومع توسّع دور الحكومات داخليًا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل الانفتاح والاتصال غير المسبوق بين دول العالم، وبالنظر للأدوار الاستعمارية والاستغلالية التي كانت ومازالت تُمارس، فقد تغيّر دور القانون الدولي، وهذا ما أقرته منظمة الأمم المتحدة، وهي أكبر وأهم واضعي قواعد القانون الدولي؛ إذ باتت الأمم المتحدة تعرّف عن أدوارها بما يتجاوز تسوية الصراعات الدولية ليمتد لمسائل الهجرة والتنمية المستدامة والمياه والبيئة والفضاء الخارجي وغيرها، إذ جميعها محل للمصالح والنزاعات الدولية. ينظر: <https://www.un.org/en/our-work/uphold-international-law>

تنشأ أو تتفاقم بفعل المركزية الأوروبية المقدمة فعلياً على مبادئ القانون الدولي، مثل مشكلة الهجرة غير المشروعة وسوء توزيع الثروة أو مصادرتها أو العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدول العظمى. تشييزٌ كثيرٌ من الأبحاث لاستمرار الدور الاستعماري الفرنسي في دول غرب إفريقيا من خلال قروض البنك الدولي، «هذه القروض... كانت موجهة إلى حد كبير إلى المصالح الاستعمارية، خاصة التّعددين، إما من خلال الاستثمارات المباشرة أو المساعدة غير المباشرة، كما هو الحال في تنمية النقل والتّعددين».⁵⁶ كما لعب الاستعمار - وما زال - دوراً في تغييب أو تهميش الهوية الوطنية (أو العربية أو المشرقية) للبنان وشعبه من خلال تبني الدول الاستعمارية - ودول الانتداب المتصارعة آنذاك - سياساتٍ حمايةٍ طائفية، فبعد انتصار الثورات الفرنسية ونجاحها في إبعاد الكنيسة عن المجال العام وفخرها بإنجازها العلماني وظّفت سياسةً طائفيةً مناقضةً لمبادئ الثورة في تعاملها مع لبنان فعرضت نفسها - وما تزال - الحامي الرسمي لطائفةٍ مقابل تبني بريطانيا لطائفةٍ أخرى والدولة العثمانية في حينه لطائفةٍ ثالثة، ضارين بعرض الحائط أي هوية لبنانية جامعة.⁵⁷

فهل تأتي أدبياتُ القانون الدولي على أي من هذه المشكلات، والتي تبلغ درجة الجرائم الدولية أحياناً كثيرة؟ الجواب: لا. فالنظرية الوضعية التي تنطلق منها مناهج القانون الدولي لا تُعنى بالنقد كما أشرنا سابقاً، أضف إلى ذلك أنها لا ترى في الموروث الاستعماري عاملاً ذا أهمية لفهم واقع اليوم وإعادة طرح مشكلاته من منظور الدول والشعوب المحملة بتاريخٍ من الاستعمار والاستغلال والتهميش، فيتم تصوير مشكلات

(56) إريك توسان، ص 73. وينظر أيضاً:

Devesh Kapur, P. John Lewis and Richard Webb, *The World Bank, Its First Half Century*, p. 687.

(57) يؤكد د. جورج فرم ذلك قائلاً: «وقد بدأ مسار تسييس الطوائف بتصاعد نفوذ الدول الأوروبية الكبرى داخل مقاطعات السلطنة العثمانية». جورج فرم، نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية، ص 32. كما أن مشكلة لبنان لا تكمن فقط في الطائفية السياسية كما تقول تقارير صندوق النقد، ينظر:

<https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/04/05/colonialism-and-imperialism-the-case-of-lebanon/>

دول العالم الثالث باعتبارها فشلاً في الإدارة أو الحوكمة لتبدأ هذه الدول رحلة باهظة التكلفة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية لإيجاد حلول للمشكلات التي أخطأت تشخيصها ابتداءً،⁵⁸ فتصبح الدول المنهكة بمشكلاتها محتبراً للتجارب: ترشيق القطاع العام والخصخصة، ثم الإقراض، ومن ثم البحث عن حلول لارتفاع الأسعار وتفاقم الفقر، وهكذا دواليك.⁵⁹ فعلى سبيل المثال، وجد محمد السعدي أن أبرز الإجراءات التقشفية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي في الدول العربية تتمثل فيما يلي: تقليص الدعم الذي تقدمه الدول للمواد الأساسية، تخفيض أو تجميد كتلة الأجور في القطاع العام، وزيادة الضرائب على الاستهلاك. في حين «يحتاج بلدًا كالمغرب - وهو من البلدان المعنّية بالتوصيات - إلى توظيف أزيد من سبعة آلاف طبيبٍ وتسعة آلاف ممرض لتلبية الحاجات الأساسية في القطاع الصحي وتحسين الخدمات المقدّمة للسكان خاصة في القرى.»⁶⁰ لكن في ظل منهجية تُحيد القانون الدولي عن سياقاته الواقعية، تصبح هذه النتائج متوقعة ومقبولة.

(58) محمد السعدي، ص 75.

(59) بحسب محمد السعدي، فإن السمة الغالبة على تعامل صندوق النقد الدولي مع العالم العربي هي التذبذب، فبعد توصيات الصندوق بزيادة الإنفاق العام - حسب النظرية الكينزية - «غيّر [الصندوق] مقارنته بشكلٍ جذري فيما بعد، فأصبح يلح على ضرورة إعطاء الأولوية لمواجهة إشكالية المديونية العمومية وعجز الموازنة العامة». المرجع نفسه، ص 73. ينظر أيضاً: Ikejiaku, p. 346.

(60) محمد السعدي، ص 75-77.

المطلب الرابع: ضرورة توطین مناهج القانون الدولي في العالم العربي

إن بقاء القانون الدولي على ما هو عليه دون النقاش في مسلّماته وقواعده التي بُني عليها سيجعل منه قانوناً لترسيخ الأساطير البراقية منبثة الصلة بواقع الدول وعلاقتها، وهذا ما يفعله المنهج الوضعي الغالب؛ إذ يوحى - وبشيء من السذاجة - بأن العوامل التي شكّلت العلاقات الدولية ورسمت حدودها في الماضي (خاصة الاستعمار) لم تعد قائمة في علاقات الدول اليوم، وأن المنظومة القانونية الدولية وما يسمّى بالمجتمع الدولي - لاحظ التوافق الذي توحى به كلمة مجتمع - مكرّسان لمبادئ احترام السيادة والمساواة وغيرها. باختصار، أمام القانون الدولي نحن على أعتاب عالمٍ خيّر للجميع، وبذلك تقرّ النظرية الوضعية الوضع الدولي القائم رغم انحرافاته بما يُديم حالة عدم المساواة وخدمة مصالح الدول الأقوى على حساب المصالح المحلية للدول الأفقر والأضعف.

من هنا ينبغي على دراسة القانون الدولي ألا تقتصر على عرض نصوص الاتفاقيات وتاريخ المنظمات الدولية والنظر في الأحكام القضائية الصادرة في قضايا الغرب الدولية. إن دراسة حال القانون الدولي في المنطقة العربية يتطلب ابتداءً إعادة النظر في الأساس النظري للقانون الدولي بما يمكننا من طرح القضايا الدولية الخاصة بمنطقتنا كما نراها، كما يتطلب توطین مناهج القانون الدولي عدم اقتطاع النظرية من سياقاتنا التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية، وهو ما لن يتكفل غيرنا بالقيام به. يقصد بتوطین المعارف تهيئة بنيتها النظرية لتكون «قادرة على التفاعل العلمي مع المعطيات المحلية من خلال إحلال المعرفة الملائمة محل المعرفة غير الملائمة»⁶¹ فالتوطین يجعل المعارف أكثر إدراكاً وفهماً للخصوصيات المتعلقة بالموضوع الذي تتناوله، فتجاوز بذلك غربتنا عمّا ندرس.

إن من أولويات عملية توطین القانون الدولي إعادة النظر في المصطلحات المستخدمة في نصوصه وأدبياته وانعكاساتها على قضاياها.⁶² تكثّر الإشارة مثلاً «للشرعية الدولية»

(61) نايف نهار الشمري، توطین العلوم الاجتماعية في السياق الإسلامي: المفهوم والمقياس، ص 240-241. حول التبعية الغربية وأزمة الهوية في المجتمع العلمي العربي وضرورة مواجهتهما. ينظر: محمد وفيق زين العابدين، التبعية الأكاديمية وأزمة توطین المنهجية في المجتمع العلمي العربي: علم القانون نموذجاً، 2019، شوهد في 2024/5/15، في: <https://mohamedwafik.com/academic-occupation/>

(62) من أكثر المفاهيم إشكالية في القانون الدولي «الإرهاب الدولي». ينظر: محمد عبيد يوسف الزعي، إشكالية تعريف الإرهاب الدولي، ص 1-27.

وقراراتها وإلزاميتها، وهي «شرعية» توظف غالباً من قبل الأقوى لا الأكثر التزاماً بمبادئ القانون الدولي، حتى باتت أداة تستخدم إما لتقريع الدول التي لا تنصاع لمنطق القوة أو توظف للتبرير ما تقتضيه دولٌ أخرى من انتهاكات. يؤكد باحثون أن فكرة الشرعية الدولية تفتقر الإطار المعياري الواضح ذا المعنى؛ إنها تنبع من مدى توافق تصرفات الدول ومواقفها مع مصالح الدول الكبرى وأهوائها.⁶³ لذا لم يكن للشرعية الدولية دورٌ يذكر لمنع الولايات المتحدة الأمريكية من اجتياح العراق عام 2003، رغم أن نصوص القانون الدولي تمنع صراحة اجتياح دولة مستقلة وذات سيادة. بينما فُتلت الشرعية الدولية على مختلف الأصعدة عندما مُسّت المصالح العسكرية الغربية في أوكرانيا مؤخرًا.

كذلك الأمر بالنسبة لمصطلح «المجتمع الدولي»، ولمحمد حمشي وقفة نقدية مهمة حول ترجمة المصطلح الإنجليزي International Community للعربية. إذ بحسب حمشي، ثمة فارق مهم بين لفظي «society» و «community»، هو ذاته الفارق بين «مجتمع» و«جماعة»⁶⁴ فقد استقرّ الغرب على المصطلح الثاني إمعاناً في تقسيم العالم؛ إذ رغم الادعاءات والدعوات لتوحيد القانون الدولي وتمدّجته إلا أن الإرث الاستعماري نجح في التمييز بين المجتمع الدولي الواحد ذي المصالح المشتركة وبين الجماعات الدولية المتعددة ذات المصالح المختلفة،⁶⁵ لنجد أن الجماعة الدولية ما هي إلا جماعة الدول الغربية الأقوى والأقدر على صياغة نصوص القانون الدولي والتأثير في مسرحة.⁶⁶

63) Christophehr A. Thomas, The Uses and Abuses of legitimacy in international Law, p. 732.

64) يناقش د. حمشي موقف الفقيه القانوني John Rawls، وهو من منظري الوضعية في القانون، ليكشف عن المعيار التقسيمي الذي وضعه رولز بين الدول «الليبرالية» الجديدة بالدخول في مجتمع الشعوب. ينظر: محمد حمشي، ص 6.

65) Berit Bliesemann de Guevara and Florian P. Kuhn, The International Community Needs to Act: Loose and Empty Signaling of a Hackneyed Concept, p. 16.

66) حول دور الجماعة الدولية في أفغانستان، ينظر: المرجع نفسه، ص 143؛ محمد حمشي ص 6.

من ضرورات التوطين كذلك إعادة النظر في الأفكار والأيدولوجيات التي يتبناها القانون الدولي كمبادئ ومسلّمات لا خلاف فيها، إذ يشدد القانون الدولي على قيم الديمقراطية، بصيغتها الغربية حصراً، وباسمها يغفر المجتمع الدولي ما ترتكبه الدول الكبرى من انتهاكاتٍ دولية بحجة نشر الديمقراطية في دولة ذات سيادة.⁶⁷ الأمر ذاته يصدق بالنسبة للقيم الليبرالية التي تصرّ المؤسسات المالية الدولية على تعميمها على اقتصادات الدول غير آبهة بنتائجها الكارثية- التي أنتجت سياسات التحرير الاقتصادي فعلا في بلدان أخرى- طالما كانت القوى الكبرى المانحة مستفيدة منها، وحسب عددٍ من الدراسات التي أُجريت حول نسب الفقر في العالم العربي، يظهر أنه أخذ في الازدياد «خاصة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عندما نفّذت مجموعة من البلدان برامجَ لتحرير الاقتصاد». ⁶⁸ يمكن اعتبار الليبرالية أكثر الأيدولوجيات المعبّرة عن الهيمنة الغربية على خطاب القانون الدولي في مرحلة ما بعد الاستعمار؛ إذ إنّها من أكثر القيم إشكالية بالنسبة لثقافات العالم الأخرى.

يجدر هنا التأكيد على أن الدعوة لتوطين مناهج القانون الدولي ليست دعوة لقطع الصّلات مع الآخر، غربياً كان أو شرقياً، علينا أن ننظر للتوطين على أنه خطوةٌ ضرورية للحد من حالة الاستيراد الغالبة على المجال القانوني العربي، خاصة في مجالات القانون الدولي والتجاري والمالي والإداري. إن استيراد القوانين الأجنبية واستزاعها في أنظمتنا القانونية يُبْهت خصوصياتنا السياسية والجغرافية والتاريخية والثقافية، فكيف إذا كانت النظرية التي قامت عليها هذه القوانين وضعياً لا تقبل التّقد.

67) De Guevara and Kuhn, p. 139.

68) جين هاريجان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، ص 124. ينظر أيضاً: Ikejiaku, p. 346.

مما تقدم في هذه الورقة، نصل إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: إن النظرية الوضعية الغالبة في نصوص وأدبيات القانون الدولي قاصرة عن تحليل واقع العلاقات الدولية في العالم العربي، كما أنها عاجزة عن تقديم فهم حقيقي لما شكّل ويشكّل هذه العلاقات من معطيات سياسية وتاريخية وثقافية وغيرها.

ثانياً: يرجع قصور النظرية الوضعية لسببين رئيسين: الأول هو تغوّل القانون الدولي بمصادره المتعددة ونطاقه الموضوعي الآخذ في الاتساع على الأنظمة القانونية الوطنية في الدول الأضعف، بما يهدد بانتهاك مبدأ السيادة في تلك الدول أو يضعفها فعلاً من خلال فرض قواعد دولية جائرة وإلباسها لبوس الاتفاق. والسبب الثاني، والمربط بشكل وثيق بالأول، هو هيمنة المصالح والأيديولوجيات الغربية على القانون الدولي، بما يشار إليه بالمركزية الأوروبية.

ثالثاً: بات من الضروري توطين مناهج القانون الدولي في عالمنا العربي من خلال إعادة النظر في الأساس النظري الذي تعتمده وذلك قبل وضع أسسٍ لمناهج أكثر دقة لتناول موضوعات العالم العربيّ وفهم سياقاتها.

رابعاً: يجدر إحياء الاهتمام بفلسفة القانون شريطةً تبني منظور نقدي يعيد النظر في مركزيتها الغربية. هذا يعني بالضرورة أنّ إضافة لغة وأدبياتٍ جديدة للمناهج القائمة في القانون الدولي، على أهميتها البالغة، ليست كافيةً بذاتها؛ فالحاجة ماسة في القانون الدولي لإعادة النظر في المسلّمات التي بُني عليها، إذ من غير المجدي الحديث عن تساوي الدول ذات السيادة من المنظور العالمي مُتناسين الاختلال غير الموضوعي في موازين القوى بينها.

بالعودة للسؤال المطروح في مقدمة البحث حول ماهية القانون الدولي وفلسفته، وبعد بيانٍ مثالب النظرية الوضعية الحاكمة، يمكننا القول بأن هذا القانون الدولي منذ نشأته على يد الدول الاستعمارية، وأن هذه قواعدُ اللعبة التي فُرضت على بقية اللاعبين دون أن يكون لهم التغيير في قواعدهما، فلماذا التعجب من انعدام فعاليته عند تناول قضاياها، ولماذا الاستنكارُ من التهميش طالما أن اللعبة أُسست على مركزٍ وهامش.

المراجع العربية

1. إريك توسان، البنك العالمي: تاريخ نقدي، (المغرب: أطاك المغرب، 2022).
2. الأمم المتحدة، تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين، الفصل الثاني عشر: تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناشئة عن تنوع وتوسع القانون الدولي، (2006).
3. جعفر عبدالسلام، مبادئ القانون الدولي العام، (مصر: دار النهضة العربية، 1990).
4. جورج قرم، شرق وغرب: الشرح الأسطوري، ترجمة ماري طوق (بيروت: دار الساقي، 2003).
5. جورج قرم، نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية، (لبنان: دار الفارابي، 2013).
6. جين هاريغان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، ترجمة أشرف سليمان، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018).
7. زهرة بزري، لبنان تحت وصاية صندوق النقد الدولي؟ تجارب من دول عربية أخرى (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019).
8. سيزر دومينغيز، هاون سوسي، داريو فيلانوفيا، تقديم الأدب المقارن اتجاهات وتطبيقات جديدة، ترجمة فؤاد عبدالمطلب، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017).
9. محمد سعيد السعدي، سياسات صندوق النقد الدولي التقشفية وأثرها على الحماية الاجتماعية (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2014).
10. محمد عبيد يوسف الزعبي، إشكالية تعريف الإرهاب الدولي (ص1-27)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 19، العدد 1، الإمارات العربية المتحدة، 2022.
11. محمد وفيق زين العابدين، التبعية الأكاديمية وأزمة توطين المنهجية في المجتمع العلمي العربي: علم القانون نموذجًا، 2019، شوهده في 2024/5/15، في: <https://mohamedwafik.com/academic-occupation/>
12. نايف نهار الشمري، توطين العلوم الاجتماعية في السياق الإسلامي: المفهوم والمقياس (ص235-278)، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 20، العدد 2، 2023.

المراجع الأجنبية

1. Abdul Ghafoor Awan, "State Versus Free Market Capitalism: A Comparative Analysis," *Journal of Economics and Sustainable Development*, vol. 6, no. 1 (2015), pp. 166-176.
2. Alessandra Gianelli, "Discourse on Methods in International Law: An Antology, Origins and Challenges of a Positivist Approach to International Law," *Gaetano Morelli Lecture Series*, vol. 3 (Rome: International and European Papers Publishing, 2020), pp. 39-64.
3. Alexander Dugin, *The Fourth Political Theory* (Moscow: Eurasian Movement, 2012).
4. Andrew Clapham, *Brierly's Law of Nations* (Oxford University Press, 2012).
5. Berit Bliesemann de Guevara and Florian P. Kuhn, «The International Community Needs to Act: Loose Use and Empty Signaling of a Hackneyed Concept,» *International Peacekeeping*, vol. 18, no. 2 (2011) pp. 135-151.
6. Brian-Vincent Ikejiaku, "International Law is Western Made Global Law: The Perception of Third-World Category," *African Journal of Legal Studies*, vol. 6 (2013), pp. 337-356.
7. Christophehr A. Thomas, "The Uses and Abuses of legitimacy in international Law," *Oxford Journal of Legal Studies*, vol. 34, no. 4 (2014) pp. 729-758.

8. Daniel W. Drezner, "On the Balance Between International Law and Democratic Sovereignty," *Chicago Journal of International Law*, vol. 2, no. 2 (2001) p. 321-336.
9. Devesh Kapur, P. John Lewis and Richard Webb, *The World Bank, Its First Half Century*, Vol. 1 (Brookings Institution Press, 1997).
10. Devika Hovell, "The Elements of International Legal Positivism", *Current Legal Problems*, Vol. 75, No. 1 (2022), pp. 71-109.
11. Eric A. Heinze, "Humanitarian Intervention and the War in Iraq: Norms, Discourse and State Practice," *The US Army War College Quarterly*, vol. 36, no 1 (2006), pp. 20-34.
12. Geoffrey Sayre-McCord, "Contractarian Moral Theory," in Hugh LaFollette (ed), *The Blackwell Guide to Ethical Theory* (Blackwell, 1999).
13. H.L.A. Hart, *The Concept of Law* (Oxford University Press, 2012).
14. Hee Eun Lee and Seokwoo Lee, *Positivism in International Law: State Sovereignty, Self-Determination, and Alternative Perspectives*, *Asian Yearbook of International Law* (2010), pp. 1-24.
15. J. Patrick Kelly, "The Twilight of Customary International Law," *Virginia Journal of International Law*, vol. 40, no. 2 (2000) p. 449-544.
16. James Bernard Murphy, *The Philosophy of Positive Law: Foundations of Jurisprudence*, (Yale University Press, 2005).
17. John Austin, *Lectures on Jurisprudence, or, The Philosophy of Positive Law*, (London: Campbell, 1930).

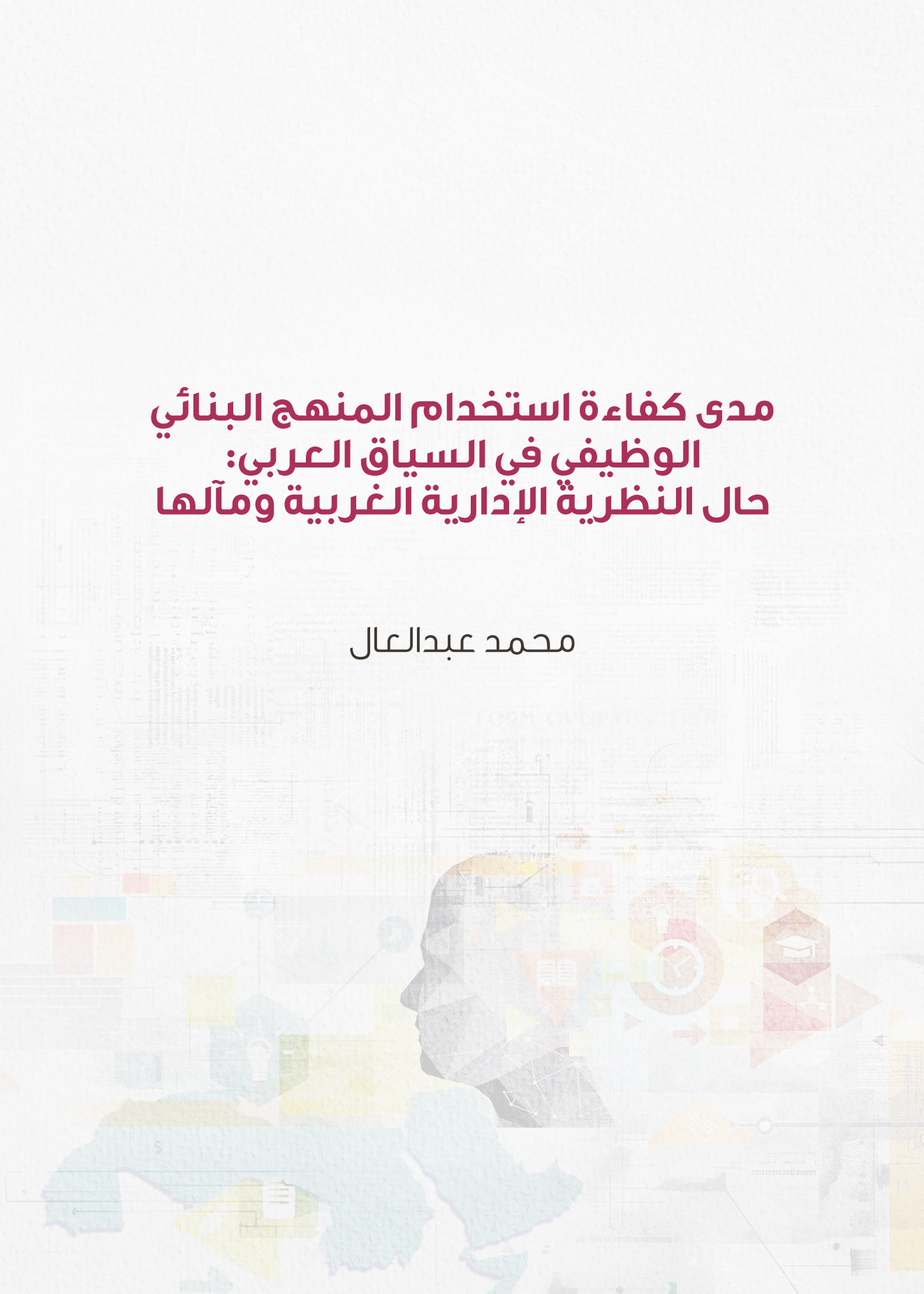
18. John Braithwaite, *Regulatory Capitalism: How it works, ideas for making it work better* (Edward Elgar 2008).
19. John Linarelli, "Concept and Contract in the Future of International Law," *Rutgers University Law Review*, vol. 67 (2014) pp. 61–88.
20. John Willinsky, *Learning to Divide the World: Education and Empire's End* (University of Minnesota Press, 1999).
21. Luke Power, «New Ways or Old Tricks? The World Bank's Gender Strategy and its Implications for Health,» *International Journal of Social Determinants of Health and Health Services*, vol. 50, no. 1 (2020) pp. 21–31.
22. M. Sornarajah, "The Retreat of Neo-Liberalism in Investment Treaty Arbitration," in: Catherine A Rogers, and Roger P Alford (eds.), *The Future of Investment Arbitration* (New York: Oxford University Press, 2009).
23. Makane Moise Mbengu and Olabisi D. Akinkugbe, "The Criticism of Eurocentrism and International Law: Countering and Pluralizing the Research, Teaching, and Practice of Eurocentric International Law," in: Anne van Aaken, Pierre d'Argent, Lauri Malksoo & Johann Justus Vassel (eds.), *The Oxford Handbook of International Law in Europe* (Oxford University Press, 2023).
24. Mohsen AlAttar and S. Abdelkarim, "Decolonizing the Curriculum in International Law: Entrapments in Praxis and Critical Thought," *Law and Critique*, vol. 34 (2023) p. 41–62.
25. Ntina Tzouvala, "The Specter of Eurocentrism in International Legal History," *Yale Journal of Law and the Humanities*, vol. 31, no. 2 (2021) pp. 413–434.

26. Patricia Kameri-Mbote and Philippe Cullet, «Law, Colonialism and Environmental Management in Africa,» *Review of European Community and International Environmental Law*, vol. 6, no. 1 (1997), pp 23–31.
27. Rameen Siddiqui, UN Security Reform: The Urgent Need to Decolonize: <https://modern diplomacy.eu/2024/03/29/un-security-council-reform-the-urgent-need-to-decolonize/>
28. Raymond Wacks, *Philosophy of Law: A Very Short Introduction*, (Oxford University Press, 2014).
29. Richard W. Scott, ‘Unpacking Institutional Arguments’, in Walter W. Powell and Paul J. DiMaggio (ed), *The New Institutionalism in Organizational Analysis* (University of Chicago Press, 1991).
30. Roberto Ago, “Positive Law and International Law,” *The American Journal of International Law*, vol. 51, no. 4 (1957), pp. 691–733.
31. Robert K. Fleck and Christopher Kilby, “Changing Aid Regimes? US Foreign Aid from the Cold War to the War on Terror,” *Journal of Development Economics*, vo. 91, no. 2 (2010), pp. 185–197.
32. Robert K. Fleck and Christopher Kilby, “How Do Political Changes Influence US Bilateral Aid Allocations? Evidence from Panel Data,” *Review of Development Economics*, vol. 10, no. 2 (2006), pp. 210–223.
33. Samir Amin, *Eurocentrism*, tr. Russell Moore, (Monthly Review Press, 1989).

34. Sophia Limpach and Katharina Michaelowa, "The Impact of World Bank and IMF Programs on Democratization in Developing Countries," Working Paper, Centre for Comparative and International Studies, University of Zurich (2010).
35. Stephen Riley, The Philosophy of International Law, in Rossana Deplano and Nicholas Tsagourias (eds) Research Methods in International Law: A Handbook (Edward Elgar Publishing 2021) pp. 386–402.
36. Upendra Baxi, "What May the Third World Expect from International Law?" Third World Quarterly, vol. 27, no. 5, (2006) pp 713–725.
37. W. Jethro Brown, The Austinian Theory of Law, (London: John Murray, 1920).

مدى كفاءة استخدام المنهج البنائي الوظيفي في السياق العربي: حال النظرية الإدارية الغربية ومآلها

محمد عبدالعال



مدى كفاءة استخدام المنهج البنائي الوظيفي في السياق العربي: حال النظرية الإدارية الغربية ومآها

محمد محمود عبد العال حسن¹

الملخص

يتخذ البحث من المنهج البنائي الوظيفي نموذجًا شاع استخدامه في دراسة الإدارة العامة، فكيف فكر في الظاهرة الإدارية؟ ما هي شبكة المفاهيم التي نسجها؟ ما هي المنطلقات التي استند إليها؟ ومن هم رواده؟ بعد تناول هذه التفاصيل نضع المنهج نفسه على طاولة التحليل (سؤال الصحة والصلاحية) ونحوص نقاشًا حول مدى صحة المنهج في ذاته أولاً، وهل يعاني من ثغرات منهجية أو منطقية؟ تمهيدًا للكشف عن أمد صلاحيته في إطار «نسقه المعرفي» و«بيئته» التي نشأ في ظلها. وأخيرًا هل يمكنه فهم وتفسير واقع المجتمعات العربية (سؤال الصلاحية). وتقوم هذه الدراسة على ثلاثة فروض أساسية كالتالي:

- ثمة علاقة ارتباطية بين المناهج البحثية الإدارية والسياق البيئي والتاريخي الذي خرجت منه يعكس خبرة المجتمعات الغربية؛ ما يجعلها عاجزة عن دراسة واقع المجتمعات غير الغربية.
- يعد «الاستقلال النظري» و«الإبداع والتثمين المنهجي» مفتاحين ضروريين لفهم دراسة الإدارة العامة وتطويرها.
- ثمة علاقة ارتباط إيجابية محتملة بين فاعلية استخدام المنهج البيئي المقارن وتحسين أنظمة الإدارة العامة وتفسيرها.

واعتمدنا في سبيل ذلك على منهجين. الأول هو المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج النقدي. وانطلاقًا من اعتبارات مشروعة اجتماعية/ سوسولوجية ومعرفية/

(1) أستاذ الإدارة والسياسات العامة المشارك، معهد الإدارة العامة، الرياض. وعضو هيئة التدريس بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة. hassanmoh@ipa.edu.sa

أبستمولوجية وفلسفية وتاريخية لا شيفونية علمية؛ تُقدم هذه الدراسة محاولةً استكشافية لفهم جمود العلوم الإدارية في العالم العربي. إنها دعوة للتدبر في النظريات والمناهج البحثية أكثر من استنساخها، والغوص في أعماق المعرفة الإدارية ومبادئها وتطبيقاتها المرنة وتفاعلاتها وتحولاتها لا السباحة على سطحها. وقد حان الوقت للتسلح بالوعي المنهجي وتحمل مسؤولية تطوير مفاهيم إدارية أصيلة وتشغيلها وتصويبها. وتدشين فسحة لتوطين روح المنهجية النابعة من تمخضات ممارستنا الإدارية، وثراء تراثنا الإداري العربي وخبراتنا الحضارية المتنوعة والعميقة.

الكلمات المفتاحية: المنهج البنائي الوظيفي، النظرية الإدارية الغربية، علم الإدارة في العالم العربي، الاستقلال النظري، المنهج البيئي المقارن.

المقدمة

شكل موضوع المنهجية والنظرية الإدارية وتعريفاتها ووظائفها وأنواعها ومفاهيمها ساحةً للنزاع بين الباحثين على مستوى العالم، وتزايد هذا الشجار المعرفي في المجتمعات المستهلكة للمعرفة²، ذلك أن - غالب - الكتابات الإدارية العربية المعاصرة هي صدى لأصوات الخبرة الإدارية والخلاف النظري والمنهجي الغربي وأشكال تطوره الحضاري والثقافي والتاريخي والسياسي؛ ما دعا الأكاديمي المصري الشهير د. نزيه الأيوبي إلى التشديد على أن عددًا من ترجمات وكتابات علماء الإدارة في العالم الثالث تنبع من مبدأ «الشرح على متون كتب الإدارة الأجنبية» والإقرار بـ«سيطرة المفاهيم الإدارية الغربية على المدارس والممارسات الإدارية في الوطن العربي»³؛ أي استنساخ واجترار التطبيقات وتقليد وتكرار النظريات والمناهج من دول العالم الغربي باعتبارها الأكمل والأصح والنموذج الذي يجب أن يُتخذ به، وهو ما حجب فهم ودراسة التراث الإداري العربي الإسلامي وحال دون خلق أو إبداع منهجي ومعرفي مُعاصر قيم؛ ولما كانت النظريات الإدارية مُتأثرة بالفلسفة التي بُذرت فيها والمناخ العلمي الذي ترعرعت فيه والرحم المعرفي الذي غذت عليه؛ جاء معظمها يحمل سمات تلك الفلسفة ويعكس خبرة المجتمعات الغربية.

يهتم عنوان هذه الدراسة بطرح ثلاث قضايا مترابطة:

أولاً: مع وجود مشترك عام في مبادئ الإدارة العامة بين الدول الغربية وغير الغربية إلا أن هناك بعض الخصائص التي عكست تجربة الإدارة الغربية ومن ثم بات لزامًا على

(2) يرى د. أحمد زايد أن نمو المعرفة الاجتماعية في العالم العربي محكوم بأشكال «الهيمنة» التي تفرضها الأكيولوجيا النظامية للعالم الرأسمالي. وتنشأ هذه الهيمنة عن أطر سلطوية وأيديولوجيات معينة. ويستشهد بكلام ميشيل فوكو أن (إنتاج الحقيقة تحرقة دائمًا علاقات السلطة). ذلك أن المعرفة التي ينتجها الأكثر قوة تنتشر وتحيمن أكثر بل وتوظف لخدمة علاقات القوة التي فرضها المُسيطر. بيد أن المعرفة المنتجة من الأقل قوة تكون خاضعة وتابعة نظرًا لتعرضها لضغوط عالمية ومحلية. راجع: د. أحمد زايد، النظرية الاجتماعية المعاصرة والواقع العربي، بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 17، عدد 189، 1994م، ص 92.

(3) نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، ترجمة: أمجد حسين، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010، ص 619.

كل المشتغلين بالعلوم الاجتماعية عمومًا والإدارية خصوصًا التمييز بين ما هو «عام» و«مشترك إنساني» وبين ما هو «نوعي» تصحيحًا للممارسات الإدارية وتسديدًا لرؤيتنا النظرية وغربلةً للمفاهيم الإدارية وتطويرها وتوليدًا للحس النقدي للتحرر من سجون الأطر الأكاديمية الغربية وامتلاك مفاتيحها، والسلامة من تزيف واقعنا الإداري بل ووعينا بترائنا وتاريخنا وممارستنا الحضارية.

ثانيا: إن هذا المنتج النظري الإداري سواء كان جرمانيًا أو يابانيًا أو فرنسيًا أو أنجلوساكسونيا جاء مُحملاً بمحتوى أيديولوجي يتجاوز حدود العلم، وبانت مناهجه البحثية وأدواته ووسائله عاكسة لتلك المضامين الفكرية والأبعاد الحضارية لمجتمعاتها.

ثالثا: مدى قدرة تلك النظريات الإدارية الغربية على وصف وتفسير وفهم وشرح واقع الإدارة العربية؛ أي ما يمكن تسميته بـ«القدرات النظرية» أو «المُمكنة المعرفية» أو كفاءة النظرية.

وإذا كان البحث في «النظرية الإدارية» يستدعي النقاش حول بناءها ومصدرها من جانب، واختبارها في إطار «نسقتها المعرفي» و«واقعها» من جانب آخر فإن هذه الورقة تهدف إلى محاولة فهم نظرية شهيرة هي «البنائية الوظيفية» كدراسة حالة، وإلقاء مزيد من الشك حول مقولاتها وفرضياتها وأهميتها وقيمتها المعرفية وتقييمها، ومقدار أحاديثها وفشلها في فهم وتفسير وتحليل الأنظمة الإدارية العربية، وسيتم ذلك من خلال استعراض البنية المعرفية لها ومدى صحتها واتساقها المنطقي واستقامتها مع طبيعة المجتمعات العربية ومعطياتها، وسوف تحاول الورقة إجراء مساءلة أولية للمنهج.

مشكلة البحث

وجدت 5 أنواع للعلاقة بين العلوم، هي علاقة: (1) التوالد، (2) الاستعارة والنقل، (3) المصاهرة والاجتماع، (4) التفاعل والتكامل، (5) التوطئة والتمهيد⁴. وعلى ذلك فقد

(4) محمد مصطفى، فلسفة الفقه، دراسة في الأسس المنهجية للفقه الإسلامي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2008م، ص ص 91-93

نشأ علم الإدارة العامة كفرع من فروع العلوم السياسية والتي بدورها ذات نسب بالعلوم الاجتماعية، وثمة علاقة استعارية وتفاعلية بين علم الإدارة العامة وعلم الاجتماع على مستوى المنهج والمقولات والفرضيات والأدوات وأحياناً المسائل. لذا سنشرع في الحديث - بإيجاز شديد- أولاً عن حالة العلوم الأم وهي العلوم الاجتماعية في عالمنا العربي ثم ندلف إلى مناهج العلوم الإدارية.

إذا كانت ثمة بواعث اجتماعية ومعرفية وسياسية وتاريخية موضوعية مشروعة لميلاد علم الاجتماع في الغرب فإن نشأته في العالم العربي كانت «بمعزل عن حاجات المجتمع، وكان تقليدياً لما تولد في الغرب من أفكار ونظريات وتطبيقات انبثقت من بيئة مخالفة لنا تماماً»⁵.

ويعاني علم الاجتماع في العالم العربي من أزمت برزت لأسباب أربعة، أولها؛ أسباب تاريخية استعمارية حيث نشأ نشأة «متغربنة» وولد ولادة «مشوهة ساهمت في تزييف الواقع والوعي الاجتماعي»⁶، ففي مصر مثلاً تؤكد عدد من الدراسات على أن ميلاد علم الاجتماع في مصر جاء من الرحم المعرفي الفرنسي، وفي المغرب العربي «ارتبطت نشأة علم الاجتماع بالسلطة الاستعمارية الفرنسية»⁷، لذلك لم يكن المفكر المصري أ.عادل حسين مخطئاً حينما وصف علم الاجتماع ومناهجه بأنها «قاصرة ومعادية لنا»⁸.

ولما كانت المناهج بنثُ بيئتها فهناك علاقات تفاعلية بين كل من (الذات/ الموضوع)، (الظاهرة/ المنهج). جاءت الأزمة الثانية أبستمولوجية- معرفية في طبيعة المناهج والمقولات المستوردة من المنظومة المعرفية الأكاديمية الغربية والتي نُقلت إلى العالم العربي بنظرياتها

(5) د.نبيل السمالوطي، نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع: رؤية نقدية اجتهادية، دار المعرفة الجامعية، 1996م.

(6) د.سمير نعيم أحمد وآخرون، الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي، تحرير: إبراهيم عثمان، الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 9، العدد 4، 1981م، ص 181 - 182.

(7) د.نبيل السمالوطي، نقد علم الاجتماع في مصر التبعية التاريخية والحاجة إلى التوطين، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، ص 35.

(8) عادل حسين، نحو فكري عربي جديد: الناصرية والتنمية والديموقراطية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط1، 1985، ص 9-35.

وقضاياها وموضوعاتها ومسلماها بل ومقرراتها الدراسية ومراجعتها ومصادرها. حيث عكست في بدايتها هيمنة المقولات الاجتماعية الدوركامية ثم ساد الاتجاه البنائي الوظيفي لمدة داخل أروقة علم الاجتماع في مصر قبل أن ينال الاتجاه المادي التاريخي مكانته⁹، وتخلص دراسة أخرى إلى أن «التنظير البنائي الوظيفي الكلاسيكي هيمن على غالبية المُنتج السوسيولوجي المصري خلال الخمسين عامًا الماضية»¹⁰.

وأما السبب الثالث للأزمة فهي فلسفية- منهجية حيث أن المناهج تدرس باعتبارها جامدة صارمة ولا تاريخية وكأنها متجاوزة للجهات الأربع- بلغة الفقه- الزمان والمكان والأحوال والأشخاص حيث يتم «عرض الاتجاهات النظرية دون تحليل أو نقد»¹¹ فثمة «قلة لمناقشة المنهج وتلخيص النظريات دون نقدها، وضعف استخراج المنهج من التحليل النظري فضلا عن توظيف المفاهيم غالبا كأدوات»¹² ناهيك عن كون «الجهد التنظيري المتسق مع الواقع الاجتماعي يعتبر جهداً محدوداً ونادراً»¹³.

وأما السبب الرابع فهو توجهات رواد علم الاجتماع في مصر والعالم العربي- والذين يسهمون في تأسيس العلم وتطويره- فقد تخرّج غالبيتهم من الجامعات الفرنسية والإنجليزية وتأثروا بالتوجهات السائدة هناك كما أسهم عدد من الأساتذة الأجانب في تأسيس علم الاجتماع في مصر مثلاً وكان لذلك آثاره على مضمون ولغة وتوجهات هذا العلم¹⁴. ونستنتج من هذه الأزمات المركبة والمعقدة ثلاثة أمور بشأن علم الاجتماع: الأول أنه

(9) نفيسة دسوقي، الإنتاج المعرفي لطلاب الدكتوراه: دراسة حالة لقسم اجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة، مجلة إضافات، العددان 41-42، شتاء- ربيع 2018، ص ص 35-36.

(10) د. سعيد المصري، الإنتاج العربي لعلم الاجتماع في مصر: دراسة لعينة من الكتب المنشورة من 2000 إلى 2016، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2017، ص 20.

(11) نفيسة دسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(12) عبد الله حمودي، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقارنة الإنتاجات الصادرة باللغة العربية (2000-2016)، بيروت، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2018، ص 93. وكذلك: هشام آيت منصور، مراجعة للكتابات السوسيولوجية باللغة العربية في الدول المغاربية بين 2000-2016، بيروت، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2017.

(13) نفيسة دسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(14) د. نبيل السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

علم مستورد، بنظرياته وتقنياته ومنظوراته. والأمر الآخر؛ أنه مع ادعاءه التعرف على ثوابت الحياة الاجتماعية في أنحاء العالم إلا أنه لا يستجيب لمطلب أصيل في عالمنا العربي والإسلامي، وبالتالي فلا قضية له هنا كما في الغرب موطنه الأساسي. والأمر الثالث رغم ضرورة وجود مناهج بحثية ودراسات نظرية اجتماعية لتطوير أي علم لاسيما علم الاجتماع إلا أن ثمة استبعاد لهما وفق ما ذهب إليه أحد الباحثين¹⁵.

ومع أن الأكاديميا الغربية تقوم بمراجعة أطروحاتها بناء على التغيرات العملية والمعرفية الحاصلة في مجتمعاتها¹⁶ إلا أن حالة العلوم الاجتماعية في المشهد الأكاديمي العربي تعاني من مشكلات بنيوية ومعرفية شائكة، وهذا ما وضحه التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية¹⁷. ولعل أخطر ما سكت عنه التقرير هو التقليد والاستنساخ من جانب وطبيعة وجوهر المناهج الاجتماعية من جانب آخر، وما يترتب على ذلك من التعمية عن فهم الظواهر في العالم العربي وقتل ملكة الإبداع المنهجي.

ويعاني حقل العلوم الإدارية- نظريًا وتطبيقيًا- باعتباره فرعًا من العلوم الاجتماعية في العالم العربي من ذات الأسقام التي كشف عنها عدد من الكتابات والدراسات؛ جاء أبرزها في إفراط البحوث الإدارية العربية⁽¹⁸⁾ في استخدام الأساليب الكمية على

(15) د. أحمد موسي بدروي، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه (76)، 2009م.

(16) من ذلك على سبيل المثال ظهور اتجاهات نظرية جديدة داخل البنائية الوظيفية كالتبادلية ومنهجية الجماعة، وكذلك ما يسمى بالنظرية الوظيفية الجديدة القائمة على أعمال كل من جفري ألكندر، وونيل سملسر ونيكولاس لومان. انظر: د. فتيحة طويل، النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي، الجزائر، جامعة محمد خضير بسكرة، مجلة التغيير الاجتماعي، المجلد 1، 2016.

(17) محمد بامية، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2015.

(18) أظهرت نتائج أحد الدراسات أن الاتجاه الكمي هو الاتجاه السائد والغالب على طبيعة البحوث الإدارية العربية المنشورة بدوريات العلوم الإدارية العربية بواقع 325 بحثًا، أي بنسبة 62.7% في حين أن البحوث الكيفية بلغت 108 بحثًا من إجمالي بحوث دوريات العينة المختارة أي بنسبة 20.8%، في حين أن البحوث التي جمعت بين الاتجاهين الكمي والكيفي معا جاءت في المرتبة الثالثة بواقع 85 بحثًا، أي بنسبة 16.4% بالتالي تستحوذ البحوث الكمية على النصيب الأكبر من النسبة الغالبة في العينة المختارة. راجع: د. محمد عوض العربي، أ.د. عطية حسين أفندي، اتجاهات أساليب التحليل المستخدمة في بحوث الإدارة العامة خلال الفترة 2000-2010، القاهرة: مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المجلد 31، العدد، 2013م.

الكيفية. ومع غلبة هذه «الوثنية العددية»¹⁹ يمكن إجمال تلك العلة في: علة أولى خاصة بـ«الموضوع»، وأخرى بمدى «اكتمال الإطار النظري» لعلم الإدارة العامة، وثالثة بـ«الأساليب والوسائل»، ورابعة بانقطاع «الصلة بين النظرية والتطبيق»⁽²⁰⁾.

يبد أن الأخطر كان مع العصر الاستعماري والعلاقات الدولية غير المتكافئة، حين برز اهتمام متزايد بنشر «المعرفة الإدارية ذات الطابع الغربي» ودورها في بسط النفوذ الرأسمالي على المجتمعات غير الغربية. لم تكن هذه «المعرفة الإدارية المتغربة» مجرد جرافة لتسهيل عمليات الاستعمار فحسب، بل لعبت دوراً محورياً في تفكيك البنى الإدارية العربية الإسلامية الموروثة وصياغة بيروقراطية وفقاً للرؤية الاستعمارية.⁽²¹⁾

ومع أن الإدارة في النهاية عمل اجتماعي مرتبط بالثقافة والسياق البيئي إلا أن ثمة تساؤل حول «مدى سطوة أفكار ماكس فيبر التي كانت ولا تزال مؤثرة في تفكير خبراء الإدارة في العالم العربي... فالمشكلة تكمن في أن هذه الممارسة كثيراً ما لا تقتصر على الابتداء بهم، بل إنها تنتهي بهم أيضاً دون الإشارة إلى مدى علاقة أفكار هؤلاء بأي مجتمع عربي»⁽²²⁾

19) يصف أحد الباحثين التحليلات الكمية بأنها- غالباً- ما تكون خاطئة أو متحيزة أو مضللة أو ضيقة ومفرطة في التبسيط وذات قياسات مشوهة. للمزيد راجع الرابط التالي: Jakob Nielsen, Risks of Quantitative Studies, على الرابط التالي: <https://www.nngroup.com/articles/risks-of-quantitative-studies>, كذلك يمكن مراجعة كتاب: darrell huff, how to lie with statistics, W.W. NORTON & COMPANY. INC. NEW YORK, 1954.

20) د.أيمن الباجوري، تطور الاتجاهات البحثية والعلمية لحل الإدارة العامة: دراسة حالة للأطروحات والرسائل العلمية في الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة من 197 إلى 2016: دراسة تحليلية، في: د. سمير عبد الوهاب (محرراً) حقل الإدارة العامة بين الاتجاهات البحثية والمداخل الجديدة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2018.

21) كان النمط الأساسي للإدارة العامة في الدول النامية «منقول» وليس «أصيل»،.. حيث ارتبطت البيروقراطية في الدول النامية بالاستعمار سواء من حيث البناء أو من حيث التنظيم أو من حيث التركيب الاجتماعي والنفسي، وكذلك من حيث الوظيفة والأداء. للمزيد انظر: د. محمد فتحي محمود، الإدارة العامة المقارنة، الرياض، جامعة الملك سعود، ط2، 1997، ص ص 288-293.

22) نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 619.

وعلى الرغم من كون هذه المناهج تبلورت ونضجت في ظل السياق المعرفي والواقع العملي الغربي إلا أن التساؤل سيكون عن مدى صحة وصلاحيّة استخدام هذه المناهج، لاسيما المنهج البنائي الوظيفي في ذاته أولاً ثم في دراسة واقعنا الإداري المكون من خلفيات تاريخية واجتماعية وأكاديمية وسياق ثقافي وتراث حضاري²³ ومشكلات إدارية مُغايرة، بل ومدى قدرتها المعرفية في الكشف عن الظاهرة الإدارية العربية ووصفها وتحليلها وتفسيرها؟²⁴

أهداف البحث وأهميته

يستهدف البحث الدراسة النقدية للمناهج الإدارية الغربية ومبادئها وفروضها ونتائجها غاية الوصول لقيمتها وذلك في إطارين، الأول: تطور الفكر العلمي والاجتماعي ذاته، والثاني: معطيات الخبرة الإدارية العربية الإسلامية ونموذجها المعرفي. ويتخذ البحث من المنهج البنائي الوظيفي مثالا في ذلك للوقوف على مقدار صلاحيته في دراسة الإدارة العامة في العالم غير الغربي. ويمكن تلخيص أهداف البحث في:

- استعراض الفرضيات الأساسية والمقولات والمصادر والمفاهيم المكونة للمنهج البنائي الوظيفي وإبراز تاريخيتها ونقاط قوتها وضعفها في ضوء التفكير المنهجي ذاته.
- الكشف عن مقدار صلاحيّة تلك الفرضيات والمسلمات والمفاهيم في دراسة واقع الإدارة العامة في العالم غير الغربي.

(23) الشريف زيتوني (مشرفا ومقدما)، رشيدة وآخرون، أبستمولوجيا العلوم الإنسانية في الفكر العربي والفكر الغربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017.

(24) ثمة مؤلفات حول الدولة والمجتمع والمؤسسات في العالم العربي، مثل: عادل مجاهد الشرجي وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. وكذلك: د.غسان الخالد، البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديمقراطية العربية، سلسلة اجتماعيات عربية، بيروت: منتدى المعارف، 2012. وكذلك: خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004. وكذا: هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ط3، 1984.

- تكتسب الدراسة أهميتها من أمرين مترابطين. الأول أنها تحاول مراجعة ونقد أحد أهم المداخل الكيفية المستخدمة في العلوم الإدارية وهو «المنهج البنائي الوظيفي». والثاني لفت النظر إلى ضرورة البدء بخطوات أولية لتطوير وتحقيق «الاستقلال المنهجي» وترشيد البحث الإداري وكسر قيود المناهج الغربية، وذلك من خلال قتله فهمًا ودراسة وتمحيصًا في سياقه الفلسفي وتجربته التاريخية ووزنه بالمنهاجية القويمة، وفي ذات الوقت استيعاب الموروث المنهجي العربي والإسلامي والبناء عليه وتطويره للخروج بثمار نافعة.

الدراسات السابقة

تفاوتت البحوث في رصد استخدام نظريات الإدارة الغربية ومآلاته وواقع دراسات الإدارة العامة العربية، والكشف عن حالة «المنتج المعرفي الإداري العربي» المعاصر²⁵، مما سيساهم في معرفة جوانب السلامة والخلل في تلك الدراسات ويسلط الضوء على «الفجوات المعرفية والمنهجية والفلسفية» التي ينبغي الالتفات إليها في الدراسات القادمة. وامتدادا لما سبق يمكن تقسيم الدراسات المرتبطة بالموضوع إلى قسمين:

- دراسات حاولت نقد نظريات الإدارة العامة الغربية وآثارها

قدمت بعض الدراسات نقدًا للنظريات الإدارية الغربية والحاضرة بمفاهيمها في العالم العربي والإسلامي، وتنوعت في شرح أسباب فشلها، فقد ذهبت دراسة إلى عدم مراعاة الدين في نظرياتها، حيث هيمن عليها النموذج الغربي المادي وعُبئت المراجع الدراسية بمقولاته واستُبعدت مناظير أخرى²⁶. وحاججت دراسة ثانية بـ«تضارب نظرياتها» من خلال استعراض تطور أهم ثمان نظريات إدارية غربية، وتوصلت إلى فشلها في إيجاد نظرية

(25) يحتاج الأمر إلى دراسة استقرائية بنو هذا البحث عن حملها، لكننا سنقتصر على ما هو متاح في حدود الظروف الموضوعية لكتابة البحث.

(26) حزام بن مطر بن عويض المطيري، اتجاهات طلاب الجامعة نحو أسلمة تأصيل حقل الإدارة العامة: دراسة ميدانية على طلاب قسم الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية: الرياض، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث، 2001م.

عامة في الإدارة تؤدي نتائج ثابتة يمكن تطبيقها على كل المؤسسات، فضلاً عن التعارض في المفاهيم والمنطلقات والافتراضات وتناقض بعضها مع بعض، حيث نجد بعضها يدعو إلى المشاركة المطلقة أو الإدارة الفردية، والآخر ينشد العمل في مناخ مفتوح وتوثيق العلاقة بين الرئيس والمرؤوس ويرد عليها نفر بأهمية العلاقة الرسمية والمناخ المغلق، وثالثها تتبع الفلسفة المطلقة ونقيضها تنادي بالفلسفة النسبية²⁷.

وأشارت دراسة ثالثة إلى «خطورة عدم مراعاة السياقات» ذلك أن نظريات الإدارة العامة تساهم في البناء الاجتماعي للواقع وأن ثمة ثلاث آليات تؤثر من خلالها عليه، وهي: أثر النظريات على تصميم المؤسسات، وتقديم النظريات لغة تؤثر في كيفية رؤية الأفراد للعالم وقدرة النظريات على تحويل المعايير الاجتماعية لسلوك فردى، لذا فإن على الباحثين الإداريين أن يأخذوا الواقع الاجتماعي في اعتبارهم لتطوير نظرياتهم²⁸.

وهو ذات المعنى الذي طرحه أحد الباحثين لمعرفة مدى صلاحية نظرية النظام في دراسة الإدارة العامة، وتوصل إلى أن سلوك المنظمات البيروقراطية يتوقف على معطيات المحيط ويتشكل بها، فالمحيط يفرض «قيوداً ومطالباً» على المنظمة، وتفاوت تلك «القيود والمطالب» بتفاوت البيئة، فالبيروقراطي الأمريكي يتصرف بأسلوب يختلف عن نظيره السوداني نظراً لتباين «المؤثرات البيئية» لأن «السلوك الإداري» في المجتمعين مختلف²⁹.

27) د. محمد عبد الفتاح ياغي، توفيق مرعي، نحو صياغة نظرية إدارية إسلامية تستخلص من القرآن الكريم، المملكة العربية السعودية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 3، 1990.

28) EMILIO MARTI and ANDREAS GEORG SCHERER, FINANCIAL REGULATION AND SOCIAL WELFARE: THE CRITICAL CONTRIBUTION OF MANAGEMENT THEORY, The Academy of Management Review, Vol. 41, No. 2, April 2016.

29) فضل الله على فضل الله، البيروقراطية والمؤثرات البيئية: منظور ومدخل نظرية النظام المفتوح، الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد 27، 1980م.

على جانب آخر حاول أحد الباحثين استكشاف الأسلوب الظاهرياتي والإثنوغرافي في سياق حقل الإدارة لمساعدة الباحثين للتخطيط المنهجي لبحوثهم في مجال العلوم الإدارية وتحسين موثوقية عملهم، بيد أنه اصطدم بالعيوب الخاصة بالمفاهيم الفلسفية الغامضة فيهما وتضمنها لجوانب لا يمكن قبولها في إطارنا الديني والثقافي خصوصاً استبعاد المعتقدات والأفكار والمسلمات مما يؤدي إلى الشك المطلق³⁰.

وأما عن السبب الرابع فكان «الضغوط الدولية» حين أكدت دراسة على اتساع الفجوة بين الخصائص الذاتية للبيروقراطية في الدول النامية ومتطلبات الاستجابة للضغوط الدولية وانفصال الداخل الإداري عن الخارج الإداري في إطار إدارة عمليات التنمية في الدول النامية، وانفصال النظم الإدارية عن سياقاتها البيئية المختلفة، وسعي الدول النامية المستمر لنقل الخبرات الغربية دون محاولة تطوير نماذج إدارية وطنية تتوافق مع ظروف تلك المجتمعات³¹.

وانتهت دراسة أخرى إلى أن نسخ أو استيراد التجارب أو نهج الإصلاح من البيئات الأخرى لم يكن مجدياً خصوصاً مع إغفال النظر إلى العواقب أو الاختلافات الثقافية³². أما من حيث حيرة المصطلحات الإدارية فقد أُجريت دراسات من قبل أحد الباحثين، وتبين له أن مفهوم «الكفاءة» و«الفعالية» - وهما من أهم المفاهيم المركزية في تاريخ علم الإدارة العامة - لا يوجد لهما تعريف محدد أو متفق عليه في الفكر الإداري، ومن الصعب قياسهما بدقة، فضلاً عن ارتباطهما بكل من «العقلانية الاقتصادية» والواقع البيئي الذي

30) عبد الله عبيد الشهراني، البحث الإثنوغرافي والفينومولوجي في الحقل الإداري تحليل نظري وتطبيقي، المجلة العربية للإدارة، مجلد 43، عدد 2، 2023.

31) د.أمن الباجوري، د. دعاء رضا رياض، إدارة التنمية في الدول النامية بين خصائص البيروقراطية وانعكاسات الضغوط الدولية، المجلة العربية للإدارة، مج 43، العدد4، 2023م.

32) Alia Aref, A Critique of Administrative Reform Programs in Egypt Implications from Riggs' Prismatic Model, Developing Country Studies, 2015.

أفرزهما وقيم المجتمع وأفضليته في فترة ما³³، وقد اختبر الباحث سلامة منطلق مفهوم آخر هو «العقلانية الإدارية» في الفكر الإداري، وأكد على عدم وجود معنى موحد للعقلانية، مع اختلافه باختلاف مواقع استخدامها، ذلك أن المفهوم يعتبر الإنسان الإداري مخلوقاً عقلانياً اقتصادياً، أي «العقلانية الوسيلىة» التي يقترن معناها برعاية التنظيم للأبعاد الاقتصادية³⁴.

ويتضح أن بعض هذه المفاهيم الإدارية الغربية ودلالاتها تمثل أفقاً ضيقاً في تحليل الظاهرة التنظيمية لإغفالها الأبعاد البيئية وتضحيتها بالجوانب القيمية والأخلاقية المؤثرة على الممارسات الإدارية³⁵.

- دراسات حاولت رفع واقع³⁶ علم الإدارة العامة في العالم العربي

تناولت مجموعة أخرى من الدراسات بصورة امبريقية اتجاهات علم الإدارة العامة من خلال دراسة عدد من الرسائل العلمية وتحليل للدوريات الأكاديمية والتي تؤدي دوراً في

(33) د. سمير أسعد مرشد، مفهوم الكفاية والفعالية في نظرية الإدارة العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م1، 1988م.

(34) _____، العقلانية في الفكر الإداري المعاصر: دراسة تحليلية- نقدية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 17، 1989م.

(35) _____، تقويم للمنهج العقلاني الوسيلى من منظور الإدارة العامة: نحو عقلانية حقيقية، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، مجلد 22، العدد 4، 1990.

(36) إن العلاقة بين الفكر والواقع في ظروف المجتمعات التابعة هي علاقة معقدة، حيث لا يكون الفكر نائماً من علاقة مباشرة مع الواقع، وإنما ينتج من تفاعل مزدوج مع الواقع من ناحية، ومع فكر الآخر المسيطر من ناحية أخرى، وإذا كان الواقع ذاته من إنتاج هذا الآخر المسيطر وتشكيله، فإن فهم العلاقة بالآخر يصبح ذا فائدة كبيرة في فهم علاقة الفكر الكولونيالي بالفكر المحلي... في هذا الإطار يمكن فهم العلاقة بين النظرية الاجتماعية الغربية والواقع العربي، فعلاقة الذات المثقفة بالآخر المسيطر؛ تشكل وسيطاً تمر عبره هذه النظريات والذات المثقفة التي تتلقى هذه النظريات، وتنشرها وتعيد إنتاجها هي ذات تخضع لظروف البنية التي تنشأ فيها، وإذا كانت هذه البنية خاضعة وأسيرة وثائرة ومتمردة في آن، فإن الذات المثقفة حاملة النظريات الاجتماعية سوف تتعامل مع النظريات الغربية بالمنطق نفسه، فسوف تملئ عليها علاقاتها العلمية والسياسية والتزاماتها الأيديولوجية الدخول في علاقات خضوع للنظرية. راجع: د. أحمد زايد، النظرية الاجتماعية المعاصرة والواقع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 105-106.

جمع وتصنيف ونشر المعرفة، وأول هذه الدراسات نجدتها تستعين بأسلوب الحصر الشامل لجميع الأطروحات والرسائل العلمية في قسم الإدارة العامة بجامعة القاهرة خلال الفترة (1991-2015) وتوصلت الدراسة إلى غياب الاهتمام بالقضايا والموضوعات المتعلقة بأساليب ومناهج البحث في الإدارة العامة حيث لم تتجاوز نسبة الأطروحات والرسائل النظرية 3.1%، بالإضافة إلى عدد من المشكلات المنهجية وهو ما يعكس ضعف المساهمة في تطوير مفاهيم ونظريات الإدارة العامة والتراكم المعرفي للحقل³⁷.

وتذهب دراسة ثانية إلى استحواد الرسائل في حقل نظرية الإدارة العامة على 10.7% من إجمالي الرسائل المسجلة، وانخفاض نسبة الرسائل في الحقل لإجمالي نسبة الرسائل التي تمت مناقشتها في القسم، وانخفاض نسبة الرسائل في حقل نظرية الإدارة العامة لإجمالي نسبة الرسائل التي تمت مناقشتها في الإدارة العامة ككل عن تلك المسجلة في حقل نظرية الإدارة العامة لإجمالي المسجلة في الإدارة العامة ككل حيث تصل في الأولي إلى 10% بينما تصل في الثانية إلى 13.7%. واستحوذ المنهج البنائي الوظيفي على ما يقرب من 2.3% والمنهج البيئي على 4% من الأطروحات والرسائل العلمية لقسم الإدارة العامة مقابل احتلال أكبر لمنهج تحليل النظم والمنهج القانوني والتاريخي³⁸.

فيذا انتقلنا إلى مناهج الدراسات الإدارية في الدول النامية نجد أنها «وصفية» كما بينت دراسة ثالثة، وأحياناً تعتمد على «المنهج التجريبي» بالتركيز على «الأساليب الكيفية» مع بعض «الدراسات الكمية» وأن ثمة تراجعاً في «المنهجية المقارنة» والاعتماد على «دراسات الحالة المفردة» ومن ثم فإنها لن تتحسن بالقدر الكافي الذي يُمكنها من تطوير نظريات تفسيرية قادرة على تغيير خصائص ومشكلات الإدارة في تلك الدول،

(37) د. خالد بركات، حالة البحث الكمي في الإدارة العامة: دراسة تقييمية للأطروحات والرسائل العلمية في قسم الإدارة العامة خلال الفترة (1991-2015)، في: د. سمير عبد الوهاب (محرراً) حقل الإدارة العامة بين الاتجاهات البحثية والمداخل الجديدة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2018.

(38) د. أيمن الباجوري، تطور الاتجاهات البحثية والعلمية لحقل الإدارة العامة: دراسة حالة للأطروحات والرسائل العلمية في الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة من 1997 إلى 2016: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره.

لذا فإن الحل يكمن في «البحوث المجهرية» Macroscopic Research أي الاهتمام بالمشكلات الإدارية في سياقها البيئي والتاريخي حيث «السياق يُحدد المعنى». وأن ثمة مطلب للاهتمام بنظرية المعرفة Epistemology وعلم الوجود -Ontology الغائبين عن أدبيات الإدارة العامة وأنه لا توجد طريقة مثلى لدراسة الإدارة العامة وللفكاك من طغيان الأساليب الكمية والتجريبية بحيث يمكن إرساء مبدأ التعددية المنهجية Methodological Pluralism.³⁹

في ذات السياق حاولت إحدى الدراسات تقديم مادة عن واقع دوريات العلوم الإدارية العربية وكانت نسبة الاستجابات المرسله إلى 18 بلد عربي %40.6 ما دعا الباحث إلى القول بأن «المؤسسات التعليمية في الوطن العربي لا تولي البحث العلمي العناية الكافية بل أنها لا تتوانى في إحباطه»⁴⁰ وكانت المقالات العلمية ثم أخبار المؤتمرات والندوات يليها عروض الكتب من بين اهتمامات الدوريات، أما عن نوع الدراسات فجاءت الدراسات التحليلية الوصفية لتشكّل الغالبية العظمى.

كل ذلك قاد إلى أن تكون الدراسات السابقة للإدارة معتمدة على نقل النظريات والأساليب والممارسات الإدارية إلى البلدان النامية وفق دراسة خامسة، والتي طالبت المهتمين بأن يُعيدوا «هندسة طرق تفكيرهم» ليكونوا مُنسجمين مع القيم والثقافة العربية، واختبرت الدراسة النظرية الإدارية العربية وتوصلت إلى ارتفاع تصورات الأفراد بشأنها، وأثرها الإيجابي على أداء العاملين⁴¹.

(39) د.دعاء رياض، منهجيات البحث في الإدارة العامة في الدول النامية، في: د.سمير عبد الوهاب (محرراً) حقل الإدارة العامة بين الاتجاهات البحثية والمداخل الجديدة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2018.

(40) د.محمد عبد الفتاح ياغي، واقع الدوريات العربية المتخصصة في العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية: الرياض، جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، مجلد 11، العدد 1، 1986م.

41) Mohammed Mufaddy Al-Kasasbeh, Possibility of Applying Arabian Management Theory, International Journal of Business and Management; Vol. 11, No. 10; 2016.

ونتيجة لذلك نعت دراسة سادسة نقص قدرة حقل الإدارة العامة على «إيجاد طرق تحليلية» تلائم دراسة ظاهرة التطوير الإداري، فثمة مزالق في منهجيات ومنطلقات الدراسات الإدارية ومقدار مساهمتها في تطوير أدوات تحليلية للتطوير الإداري⁴².

فرضيات البحث

تفترض هذه الدراسة عددًا من الفروض كالتالي:

- ثمة علاقة ارتباطية بين المناهج البحثية الإدارية والسياق البيئي والتاريخي الذي خرجت منه يعكس خبرة المجتمعات الغربية ما يجعلها غير مؤهلة لدراسة واقع المجتمعات غير الغربية.

- يعد «الاستقلال النظري» والقدرة على «الإبداع والتثمين المنهجي» أداة ضرورية لتطوير وفهم دراسة الإدارة العامة.

- ثمة علاقة ارتباط إيجابية محتملة بين فاعلية استخدام المنهج البيئي المقارن وتحسين فهم وتفسير أنظمة الإدارة العامة.

منهجية البحث

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بما يتعلق باستعراض موجز لأهم المقولات والمفاهيم المركزية في المنهج البنائي الوظيفي وتطوره وفرضياته ومعايير تقويمه من حيث فرضياته ومفاهيمه وصحته النظرية وصلاحيته لدراسة المجتمعات غير الغربية. بالإضافة إلى المنهج النقدي والذي لا يقبل إلا ما يتم البرهنة عليه ويرفض المسلمات إجرائيًا، ويتسم بأنه لا يدعن للقضايا «علي علاقتها انطلاقًا من شيوعها وانتشارها، بل إنه يختبرها ويدلل عليها بالوسائل التي تؤدي إلى التأكد من سلامتها وصحتها، وذلك

(42) د. ياسر مناع العدوان، نحو منهجية تحليلية للتطوير الإداري، الرياض: مجلة معهد الإدارة العامة، المجلد 34، العدد 3، 1994م.

قبل أن يتخذ هذه القضايا أساسًا لبناء النتائج التي يريد الوصول إليها»⁴³.

وسوف نستعين بما طرحه المفكر الاجتماعي⁴⁴ Graham C. Kinloch وفقًا للعناصر التالية:

- مناقشة المقولات الأساسية للمنهج البنائي الوظيفي من حيث مسلماته ومفاهيمه وأهدافه ووسائله ومعايره ورؤيته.

- نقد هذه المقولات وتقييمها في سياق مقدار صحتها أولاً وصلاحياتها للأجهزة الإدارية غير الغربية.

تقسيم البحث

تُقسم الدراسة إلى أربعة مكونات رئيسة، نناقش في الجزء الأول منها المنهج البنائي الوظيفي في دراسة الإدارة العامة من حيث أبرز مقولاته وشبكة مفاهيمه المتولدة عنه والتطورات التي عرفها. وثانياً معايير تقييمه من خلال ثلاث عدسات: (1) المقولات والمفاهيم، (2) من حيث صحته، (3) من حيث صلاحيته. ثم ننتقل ثالثاً إلى الخاتمة والتي تحوي نتائج الدراسة والتوصيات.

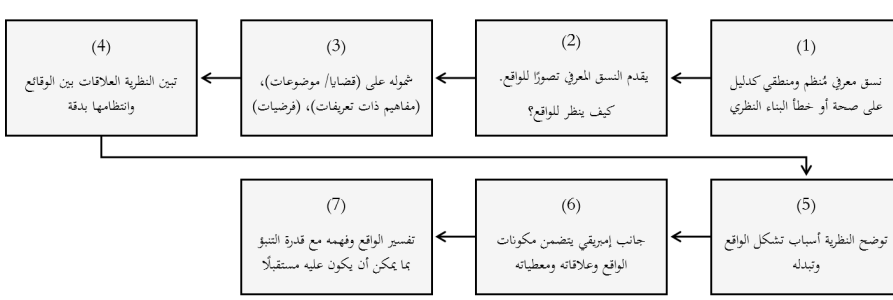
(43) د. صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر ومصطلحاته، القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات، 2002، ط1، ص11.

44) Graham Charles Kinloch, Sociological Theory: Its Development and Major Paradigms, McGraw-Hill Companies, 1977.

أولاً: المنهج البنائي⁴⁵ الوظيفي⁴⁶ في الإدارة العامة

يُعد المنهج البنائي الوظيفي من النظريات الكبرى في دراسة العلوم الاجتماعية، ومن بين العلماء الذين ساهموا في تطويره علماء الاجتماع كتالكوت بارسونز وروبرت ميرتون ومايرون ليفي، ومن علماء السياسة غابريل ألونود وديفيد أبتير، وفي الإدارة العامة المقارنة تحديداً برز العالم فريد رجز الداعم لهذا النهج بشدة. ولما كانت النظرية تتكون من أجزاء سبعة أساسية جاء تناول أهم المقولات والفرضيات والقضايا والمفاهيم والتعريفات المركزية في المنهج البنائي الوظيفي وكيفية تصوره للواقع وتبدله. يوضحها الشكل رقم (1) التالي:

شكل رقم (1)



المصدر: د. إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص ص 17-20. والشكل للباحث

1. المقولات والمفاهيم المركزية في المنهج البنائي الوظيفي

يوجد مصطلحان توأمان في سياق المنهج البنائي الوظيفي ولهما دلالات مختلفة عند استخدامهما في التحليل الاجتماعي التقليدي هما «البنية/ الهيكل»، و«الوظيفة»، حيث

(45) للمزيد عن مفهوم البنية راجع: د.معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، المجلد1، 1986، ط1، ص 198-199.

(46) للمزيد عن مفهوم الوظيفة راجع: د.معن زيادة، المرجع السابق، ص 843-844.

يُنظر إلى البنية الاجتماعية على أنها «نمط من السلوك الذي أصبح السمة القياسية للنظام الاجتماعي».

وتُقسم الهياكل إلى نوعين: ملموسة مثل الإدارات الحكومية والشركات والمكاتب. أو قد تكون هياكل تحليلية أي مفاهيم مجردة من الواقع الملموس مثل: هياكل السلطة والسيطرة أو المساءلة. وتكون للهياكل التحليلية- عادة- قواعد ملموسة، ولكل (هيكل أو بنية) وظائف.

ثمّة اعتمادية متبادلة وتأثيرات متشابهة في طبيعتها بين الهياكل المختلفة أو الهياكل الفرعية أو بين الهياكل والنظام الإداري ككل. على سبيل المثال؛ حينما نقوم بتحليل إداري للعلاقة بين الإدارة المالية والتخطيط مثلاً أو بين الرقابة والمساءلة أو بين السلطة والمسئولية يُعد هذا التحليل من قبيل الاعتمادية المتبادلة التي تبرز ديناميكية العملية للنظام الإداري.

ويدرس هذا المنهج أثر الهياكل الإدارية على النظام الإداري الأكبر، وأثر النظام الإداري الكلي على هيكل معين. مثلاً يقوم هذا المنهج بدراسة أثر سياسات شؤون الموظفين على الأداء العام للنظام الإداري أو أثر السياسات والقرارات الإدارية على إدارة الموارد البشرية.. وهكذا.

وإذا كانت «الوظيفة» في التحليل الإداري التقليدي مرادفة لكلمة «مهمة»، مثل وظائف الرئيس التنفيذي أو رئيس الوزراء أو السكرتير الأول، فإن الوظيفة في المنهج البنائي الوظيفي لها معنيان:

- نمط من الترابط أو العلاقة بين هيكلين إداريين أو أكثر.

- النتائج المترتبة أو أثر الهيكل على هياكل أخرى أو على النظام ككل⁴⁷.

47) Comparative Public Administration, School of Social Sciences Indira Gandhi National Open University, Pp 36 , 2021.

قد يكون الهيكل الإداري «أحادي الوظيفة» أو «متعدد الوظائف»، وقد يؤدي الهيكل الأحادي الوظيفة؛ وظيفة واحدة فقط؛ في حين أن الهيكل متعدد الوظائف كمكتب رئيس الوزراء أو قسم الشرطة مثلاً قد يؤدي عدة وظائف مترابطة ومتميزة.

ولما كانت البيروقراطية تشارك - بشكل مباشر أو غير مباشر - في مجموعة متنوعة من الوظائف نجد أن ثمة اختلاف في البلدان المتقدمة عنها في الدول الآخذة في النمو، ففي الأولى يكون مستوى التخصص مرتفعاً نسبياً، فقد نجد بعض الهياكل غير الوظيفية، بينما في الثانية نجد هياكل متعددة الوظائف.

يُفترض وجود بعض الوظائف «الضرورية» في المجتمع أو المنظمة تضمن صحتها واستمراريتها، بينما هناك أيضاً بعض الوظائف «المُسبقة» والتي تعتبر أساسية لولادة وبقاء النظام الاجتماعي، وقد حدد ريجز خمس وظائف ضرورية لأي مجتمع: الاقتصادية، والاجتماعية، والاتصالية، والرمزية، والسياسية.

ويمكننا أن نفترض أن أي نظام إداري سيحتوي على الوظائف الضرورية لصنع السياسات واتخاذ القرارات والتخطيط وإدارة المال وإدارة الموارد البشرية ومشاركة المواطنين،... إلخ. وبالمثل، ستحتاج إلى وجود قانون وقوى عاملة وتمويل كشروط أساسية لإنشاء تنظيم إداري.⁴⁸

ويؤثر النظام الإداري على الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، ويتأثر بدوره بها جميعاً، ولنضرب أمثلة على الأدوار الرسمية أو غير الرسمية للبيروقراطية في الدول الآخذة في النمو في ظل بيئة ديمقراطية:

48) Ibid, Pp 37, 2021.

- سياسياً: أحياناً يصطف البيروقراطيون مع السياسيين في تقاسم النفوذ والسلطة، وفي بعض الأحيان يستخدم القادة السياسيون المسؤولين الإداريين لتحقيق أهدافهم السياسية.
- اقتصادياً: يتحمل النظام الإداري مسؤولية تنظيم وتعزيز النظام الاقتصادي في مجالات الزراعة والصناعة والري والنقل... إلخ.
- اجتماعياً: يقوم المسؤولون الإداريون بدور هام في تصميم السياسات في مجالات التعليم والصحة والعدالة ورعاية الطفل وما إلى ذلك.
- ثقافياً: تؤثر مواقف وسلوكيات المسؤولين الإداريين على تنمية الاتجاهات والمواقف الاجتماعية والقيم في المجتمع والعكس بالعكس.
- تكنولوجياً: يؤثر النظام الإداري في النظام التكنولوجي من خلال تحديد نطاق عمله وتكليفه بالمسؤوليات وتوفير الموارد له وتأهيل التكنوقراط التقنيين للقيام بالواجبات المحددة⁴⁹.

ومن ناحية البنية يفترض المنهج البنائي الوظيفي أنه يمكن أداء وظيفة ما من قبل هيكل واحد (وهو الأمر النادر) أو من قبل أكثر من هيكل واحد، حيث يتم أداء الوظيفة الإدارية ليس فقط من جانب المسؤولين الإداريين بل من قبل جهات أخرى في المجتمع. على سبيل المثال، يقوم السياسيون بإصدار القوانين والسياسات التي تحدد نطاق النظام الإداري؛ ويوفر النظام الاقتصادي الموارد للنظام الإداري ويمنحه مسؤولية تنفيذ السياسات الاقتصادية؛ وعلى المستوى الاجتماعي، تضع القبائل والأعراف والعديد من الجماعات الاجتماعية والثقافية ضغوطاً على النظام الإداري لحماية وتعزيز مصالحها الخاصة.

49) Ibid, Pp 36, 2021.

وباعتبار الإدارة العامة أو المؤسسات العامة بنياناً وظيفياً له نسق ناشئ ومتطور يملك آليات عمل وهيكل وتنظيماً ذا تراتبية فإن ذلك يعني أمرين:

الأول: التنظيم الإداري للمؤسسة باعتباره نسقاً اجتماعياً داخل الأنساق الإدارية المؤسساتية الكبرى الأخرى، ولا يمكن له العمل بشكل منعزل حيث يؤثر ويتأثر من خلال البيئة المحيطة به عبر علاقات اعتمادية متبادلة، فالمؤسسات والمجتمع يعتمدان على بعضهما ويتبادلان الاحتياجات والمعطيات كالموارد البشرية وتخصيص الأموال وإنتاج المنتوجات والسلع، وذلك كله من خلال عمليات التنظيم، وتنعكس تلك العمليات والتفاعلات سواء بالإيجاب أو السلب على أداء التنظيم ككل وعلى مخرجاته في النهاية.

الثاني: تصورات وإدراكات القادة والمديرين المؤثرين على أداء المؤسسة وسير عملها، وهذا السلوك يأتي من عوامل شخصية وذاتية للقائد ومن بيئة العمل داخل التنظيم الإداري.

ومن المعلوم أن العمليات والأنشطة الإدارية جزء من النظام الاجتماعي يتكرر بشكل مستمر حيث يقوم بأدواره داخل النظام الاجتماعي الكلي، وهو في ذلك يتفاعل مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى في المجتمع⁵⁰.

أما عن شبكة المفاهيم التي ولدها هذا المنهج فتتلخص في كل من - على سبيل المثال لا الحصر - البناء الإداري والنسق الإداري والوظيفة والشروط البنائية والشروط الوظيفية. ويرتبط بما سبق مجموعة من التفريعات المفاهيمية مثل: الشروط البنائية المسبقة والشروط الوظيفية المسبقة والوظيفة الظاهرة/الواضحة والوظيفة الكامنة والوظيفة المعوقة أو المعوقات الوظيفية⁽⁵¹⁾. فمثلاً عندما تقوم مؤسسة ما بتقديم أنشطتها للجمهور بشكل لا يراعي العدالة فربما تكون معوقاً وظيفياً في مجتمع يقر دستوره بالعدالة والمساواة والحقوق للجميع.

(50) د. محمد محمود عبد العال حسن، من الإرشاد إلى التثقيف: تاريخ نقدي لوزارة الثقافة المصرية، القاهرة: دار مدارات للأبحاث والنشر، ط 1، 2024.

(51) د. عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، أغسطس 1981م، ص ص 105.

2. تطور المنهج البنائي الوظيفي في دراسة الإدارة العامة

لخص عالم الاجتماع تالكوت بارسونز (1902-1979) في كتابيه (النسق الاجتماعي) و(نحو نظرية عامة للحدث) نظريته، وقدم مقاليتين متتاليتين بعنوان (Sug- ggestion for a sociological approach to the theory of orga- nizations) لتحليل المؤسسات الرسمية من خلال نظرية الأنظمة الاجتماعية، وعرف المؤسسة على أنها «نظام اجتماعي يهدف إلى تحقيق هدف محدد والذي يُسهم في وظيفة رئيسة لنظام أوسع عادة ما يكون المجتمع» وحلل المؤسسة من خلال نظام قيم مؤسس، يُحدد ويشرع هدفها قبل كل شيء.

وعبر الآليات التي تتشكل بها المؤسسة مع باقي المجتمع الذي تعمل فيه؛ طرح ثلاثة سياقات أساسية لهذا التشكيل، هي: (1) توفير الموارد الضرورية، والتمويل، والخدمات الشخصية، والتنظيم بالمعنى الاقتصادي؛ (2) الرمز التشغيلي الذي يتمحور حول القرارات المصنفة مثل: القرارات السياسية، والقرارات التخصيصية، والقرارات التنسيقية؛ و (3) الهيكل المؤسسي الذي يدمج المؤسسة مع الأخرى، بالتركيز على العقد والسلطة وتشريع القواعد العالمية.⁵²

وفي مقالته الثانية اعتبر «السلطة» كظاهرة مركزية في المؤسسة، فهي التي تعيد إنتاج ذاتها داخل المؤسسة أو خارجها، وقام بتصنيف المؤسسات بناء على أهدافها، وساعد هذا التصنيف في التمييز بين المؤسسات وبعضها البعض.

وقد عكست نظرية التنظيم - بشكل واضح - رؤيته البنائية الوظيفية في دراسة الإدارة العامة أو ما أسماه بالتنظيمات، ورأى أن ثمة تناسباً بين الوظائف والهيكل الإدارية في أي مؤسسة، وقد سميت أطروحته بالمنهج البنائي الوظيفي المعدل للبيروقراطية المثالية عند

52) Talcott Parsons, Suggestions for a Sociological Approach to the Theory of Organizations, Administrative Science Quarterly, Vol. 1, No. 1 (Jun., 1956), pp. 63-85.

ماكس فيبر. وحاجج بأن المنظمة تتكون من ثلاثة عناصر⁵³ يوضحها شكل رقم (2) التالي:

شكل رقم (2)

البناء الثقافي للمنظمة	البناء الترابطي للمنظمة	البناء الداخلي للمنظمة
وتتضمن المعتقدات والالتزامات الإدراكية والحضارية المنسقة لسلوك الأفراد، وتتم بدور القيم والثقافة في تحديد بنية الفعل الاجتماعي.	تحتوي على الوسائل الاتصالية والتفاعلية بين المنظمة والمنظمات الأخرى المتعاملة أو المتنافسة معها.	يشمل الإجراءات والقواعد الرسمية والأخلاقية والإدارية والتعبيرية، والتي تظهر دور ومكان الأفراد داخل التنظيم.

المصدر: د. عامر الكبيسي، التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة، دمشق: دار الرضا للنشر، 2004، ط1، ص 86، والشكل للباحث.

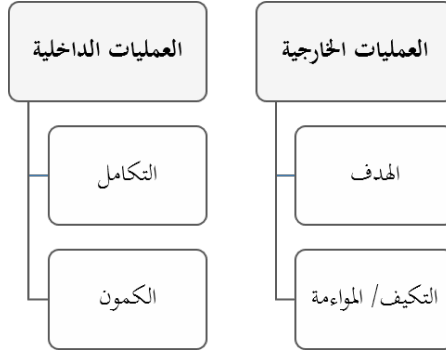
وفق المنهج البنائي الوظيفي تحتاج الحكومة إلى مؤسسات متخصصة كالوكالات والإدارات لصياغة وتنفيذ سياساتها، ويُشار إلى هذه الهياكل الإدارية باسم «البيروقراطية»، وتمتلك الحكومة هياكل أخرى كالتشريعية والقضائية والأحزاب وتؤدي كل من هذه الهياكل وظائف محددة، ومع ذلك فإن أداء هيكل معين لبعض الوظائف في حكومة ما لا يعني بالضرورة أن هذا الهيكل سيؤدي نفس الوظائف في كل الحكومات، ولن يؤدي بنفس الدرجة من الكفاءة والأخلاقية عبر الأنظمة⁵⁴. وحدد بارسونز أربعة متطلبات

(53) د. عامر الكبيسي، التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة، دمشق: دار الرضا للنشر، 2004، ط1، ص 86.

54) Dr. Yusuf Garba Manjo, Comparative Public Administration, Gamji-LRN Research Centre for Policy, Governance and Development, Nigeria, Kwara State. 2021, Pp37-38.

وظيفية رئيسة أو «ضروريات وظيفية» على كل إدارة عامة (التنظيم بالأخص) أن تتعامل معها، إن أرادت البقاء، بينها الشكل رقم (3) التالي:

شكل رقم (3)



أ. التكيف مع الظروف المحيطة بالنسق (المواءمة).

ب. تحقيق الهدف.

ج. التكامل بين المكونات الفرعية للنسق الأكبر.

د. الكمون، ويشير ذلك إلى مطلبين هما، الأول: مدى الانسجام بين أدوار الأفراد داخل التنظيم والأدوار التي يؤديها خارج التنظيم، والثاني احتواء التوترات التنظيمية واستيعابها.

وترتبط المواءمة وتحقيق الهدف بالبيئة الخارجية وظروفها، فيما يرتبط التكامل والكمون بالعمليات الداخلية ودور الفرد فيها. يوضحه بالمثال جدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1): الضروريات الوظيفية في رؤية بارسونز معناها ومثال عليها

مثال توضيحي	معناها	الضروريات الوظيفية الأربعة
مدى قدرة الجامعة على جذب أحسن وأقدر الكفاءات العلمية واستقطاب الحاصلين على أعلى المعدلات من خريجي الثانوية وللحصول على نسب من الدعم المالي من الجهات المختلفة.	مدى استطاعة أو قدرة النسق للاستفادة من الموارد والإمكانات (المادية والبشرية) المتوفرة في بيئته لصالح أهدافه.	التأقلم Adaptation
مدى قدرة الجامعة على تفعيل واستغلال الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لها فعلا والموجودة داخلها كالميزانية والأساتذة والأجهزة والمكتبات وغيرها.	مدى استطاعة النسق استغلال الموارد والإمكانات المتاحة والمتوفرة في داخله لصالح أهدافه بأحسن وجه.	تحقيق الهدف Goal Attainment
مدى تعاون الجهات المختصة وتناغم فعاليتها داخلها، مثل: العمدات والكليات والأقسام الإدارية المختلفة نحو هدفها وهو التعليم.	مدى تناغم وتكامل الوحدات الفرعية العاملة داخل النسق.	التكامل Integration
المسائل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي يواجهها أعضاء الجامعة في حياتهم الشخصية والأسرية خارجها، فهذه القضايا تؤثر على أداؤهم فعليها الاهتمام بها لضمان سير العمل.	مدى عناية النسق بالعوامل والقضايا وراء ظاهره وخارج إطاره الرسمي التي تؤثر على سير العمل وحسن الأداء فيه.	الكُمون Latency

المصدر: د. محمد أسعد نظامي تالش، كيف تفكر المجتمعات: نظريات علم الاجتماع ودورها في تفسير الظواهر الاجتماعية، الرياض: المؤلف نفسه، الجزء 3، ط 1، 2015م، ص 316-319.

ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أربع ملاحظات هنا: أولاً أن هذه الضروريات الوظيفية الأربعة تتصل ببعضها، حيث تبدأ من قضايا بيئية خارجة عن النسق تماماً، وهو التأقلم،

وتمر بقضايا خاصة داخل النسق كتحقيق الهدف والتكامل وتنتهي إلى قضايا فردية- نفسية داخلية للأعضاء وهي الكمون. وثانيا كلما ازداد النسق حجماً وتعقيداً زاد التخصص في أداء الوظائف الأربع. وثالثاً أن بارسونز يبدأ من الضروريات الوظيفية ثم يسأل عن العنصر أو العناصر البنائية التي يؤديها، وهو عكس المعنى المشاع عن الوظيفية والتي تنطلق من البناء ثم تسأل عن الوظيفة التي تؤديها. ورابعاً تداخل الأنساق الاجتماعية وهرميتها، وهو ما يعطي فرصة لتحليل العلاقات الداخلية والخارجية في النظر إلى النسق بصورة تنازلية وتصاعدية، يوضحها الشكل رقم (4) التالي⁵⁵:

شكل رقم (4): الضروريات الوظيفية وهرمية الأنساق الاجتماعية

التأقلم -A		تحقيق الهدف - G	
A	G	G	G
L	I		
L		I	
		L	I
الكمون -L		التكامل -I	

المصدر: د. محمد أسعد نظامي تالش، كيف تفكر المجتمعات: نظريات علم الاجتماع ودورها في تفسير الظواهر الاجتماعية، الرياض: المؤلف نفسه، الجزء 3، ط 1، 2015م، ص 320.

(55) د. محمد أسعد نظامي تالش، كيف تفكر المجتمعات: نظريات علم الاجتماع ودورها في تفسير الظواهر الاجتماعية، الرياض: المؤلف نفسه، الجزء 3، ط 1، 2015م، ص 318-319.

لشرح الشكل السابق؛ اعتبارًا لهرمية الأنساق الاحتمالية كل نسق مثل الجامعة يمكن أن يُنظر إليه بصورتين: الأولى النظر التنازلي المتمثل في البدء بالجامعة كنسق، وبعد تحديد الجهات المسؤولة عن وظائفها الأربع مثل العمادات المختلفة مثلًا، معالجة كل من تلك الجهات (المثلة نسقًا فرعيًا للجامعة) نسقًا في حد ذاتها وتحديد الجهات الأربع فيها، وهكذا حتى نصل إلى القسم ثم اللجان الفرعية في داخلها باعتبار كل منها نسقًا فرعيًا لما فوقها من الوحدات، ولكل مؤداه الخاص للوظائف الأربع. والثانية النظر التصاعدي المتمثل في النظر إلى الجامعة كنسق فرعي تابع لوزارة التعليم العالي حيث يمكن أن نكرر الكرة، أي النظرة التنازلية المؤدية إلى تصورهما مكونة من مختلف الجامعات والمعاهد التعليمية والنظرة التصاعدية المؤدية إلى النظر إليها كنسق فرعي لنسق أكبر وهو الدولة⁵⁶.

وقام بتقسيم التنظيمات الإدارية بناء على وظائفها إلى أربع:

- منظمات ثقافية (تدعيمية) تحاول حل مشكلات التنشئة الاجتماعية.
- منظمات اقتصادية تسعى لحل مشكلة المواءمة في المجتمع.
- منظمات سياسية تساعد في تحقيق الأهداف.
- منظمات تكاملية تسهم في حل مشكلة التفاعل.

وقد صنف الأنساق داخل التنظيمات إلى ثلاثة رئيسة هي:

- النسق الفني: ويرتبط بالأنشطة الفنية التي تساعد في تحقيق أهداف التنظيم.
- النسق الإداري: ويرتبط بأمر التنظيم الداخلية كالبحث عن الموارد والمصادر الأساسية.
- النسق النظامي: ويقوم بالربط بين النسقين الفني والإداري من جانب والمجتمع من جانب آخر⁵⁷.

(56) د. محمد أسعد نظامي تالش، مرجع سبق ذكره، ص 320.

(57) د. السيد الحسيني، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، القاهرة: دار المعارف، 1985، ط5، ص ص 74-77.

ثانيا: معايير تقييم المنهج البنائي الوظيفي

سوف نعتد في هذا الجزء على تقييم المنهج البنائي الوظيفي من زوايا ثلاث أهمها، الأولى من حيث المقولات والمفاهيم، ذلك أن للمفاهيم أربع وظائف في أي نظرية هي: (1) توفير لغة مشتركة تسمح للباحثين التواصل فيما بينهم، (2) تقديم طريقة للعلماء لرؤية الظواهر (3) تصنيف الخبرات وتعميمها (4) عنصر أساسي للنظرية تعرف بمضمونها وخصائصها⁵⁸. بالإضافة إلى أن دراسة بنيتها وتطور دلالاتها من أفضل الأساليب لتقويم أي علم⁵⁹. والثانية من جانب «الصحة النظرية» والبناء الداخلي لها والاتساق فيما بين أجزائها وفائدتها كمنطلق للتحليل⁶⁰. والثالثة من ناحية صلاحيتها وجدواها في تفسير وفهم الظواهر التي تدرسها لاسيما خارج بيئتها.

أ. من حيث المقولات والمفاهيم

- قبل النصف الأول من القرن العشرين كانت المقولة الجوهريّة التي ظل رواد المنهج البنائي الوظيفي ينسجون منها هي محاولة احتذاء العلوم الاجتماعية لـ *Biology*⁶¹ (علم الحياة) باعتبار أن بناء الكائن العضوي مكون من مجموعة خلايا متناسقة ومرتبّة ومنظمة بشكل ثابت. ثم جاء بارسونز وحاول محاكاة الـ *Physiology*⁶² (علم وظائف الأعضاء) والاستفادة من مفاهيمه. ويوضح الجدول رقم (2) التالي هذه المطابقة بناء على خمسة عناصر:

(58) شافا فرانكفورت- ناشمياز، دافيد ناشمياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: د. ليلي الطويل، سوريا: بترا للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص ص 39 - 41

(59) أ.د. نصر محمد عارف، أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 30.

(60) د. محمد محمود الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ط1، ص 168.

(61) هو ذلك العلم الذي يدرس الكائنات الحية وتفاعلاتها، بما في ذلك البنية والوظيفة والنمو والتطور والتفاعل مع البيئة.

(62) هي فرع من العلوم الطبيعية يدرس وظائف وعمليات الأعضاء والأنظمة الحيوية في الكائنات الحية، بما في ذلك الأيض والتنفس والدورة الدموية والهضم والتكيف مع البيئة.

جدول رقم (2): المماثلة بين علم الحياة والمنهج البنائي الوظيفي

عناصر المقارنة	علم الحياة	المنهج البنائي الوظيفي
موضوع العلم	الكائن العضوي الحيوي	الكائن العضوي الاجتماعي
الوحدة الأساسية	الخلية	الفرد البشري
تصور البناء	العلاقات بين الخلايا	العلاقات بين الكائنات البشرية
أنواع النشاط	سلوك الخلايا	سلوك الجماعات والكائنات البشرية
الوظائف	دور الأنشطة المختلفة في الحفاظ على البناء العضوي ونوع الصلات بين نتائج النشاط وآثاره وحاجات هذا البناء	دور الأنشطة المختلفة في الحفاظ على بقاء البناء الاجتماعي ونوع الصلات بين مكوناته المختلفة وحاجات البناء

المصدر: د.عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، أغسطس 1981م، ص122. والجدول من الباحث

- تنتهي مقولات التحليل الوظيفي نحو «تقديم مجرد سرد للوظائف التي تؤديها الأبنية.. دون توضيح أسباب وجودها أو دورها أو علاقات التشابك والتفاعل بينها»⁶³.

- تأثر المنهج البنائي الوظيفي لاسيما تالكوت بارسونز بمقولات عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر- ولا غرو في ذلك- فقد كانت رسالته للدكتوراه بعنوان (مفهوم الرأسمالية في نظريات ماكس فيبر ورنر وزمبارت) *The concept of capitalism in the theories of max weber, werner and somber* خصوصا في دور الثقافة، ومن ثم فقد تبني موقفاً محافظاً يدافع فيه عن القيم السائدة وهو ما جعله يستغرق في «التحليل البنائي للأنساق الاجتماعية» على حساب «التغيير الاجتماعي».

(63) أ.د.سيف الدين عبد الفتاح، النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002م، ص 27

- تتسم مفاهيم المنهج البنائي الوظيفي بالغموض وعدم الدقة والاختلاف حول مدلولاتها العلمية خاصة عند أحد أهم منظريها، وهو تالكوت بارسونز، ولذلك عاب عليه العالم بلاك حين حاول عرض نظرية بارسونز أنها هبطت بها نحو التخفيف والتبسيط.

- يتوسع المنهج بصورة كبيرة في المفاهيم والتعريفات التي يقدمها⁶⁴، ويجدر بنا الوقوف على مفهومين يُعدان العمود الفقري للمنهج وهما مفهوم «الوظيفة والبناء»، فأما عن الأول فيتجلى مفهوم الوظيفة في هذا السياق بأبعاده الغامضة، حيث بلغ من تجاوز تنوعه درجة تجعل من الصعب تحديده بدقة، فبعضهم يستخدمه بمعنى المنفعة أي الإضافة أو الإسهام الذي تقوم به ظاهرة بعينها لتأكيد هدف بعينه وإنجازه، وأحياناً بوصفه الإشباع الحقيقي أو المفترض لتأكيد الوضع الحالي للنسق الاجتماعي واستدامته، وراح بعضهم إلى أنه من الصعب تحديد كل الوظائف التي يقوم بها هيكل ما. ورغم فائدة بعض المفاهيم كالوظائف الكامنة والنتائج غير المقصودة في تحليل المؤسسات إلا أنه خلق مشكلات منهجية عامة «فالوظيفة الكامنة كما حددها ميرتون هي تلك التي لا تكون نتائجه مقصودة أو مقرر لدى الفاعلين في الموقف الملائم، وتنشأ المشكلة هنا حينما يحاول الباحث تطبيق هذا المفهوم في بحث إمبيريقي، فمثلاً كيف يحدد ما إذا كانت النتيجة مقصودة أو غير مقصودة، مقرر أم كامنة، وماذا يحدث إذا ما أقر البعض هذه النتائج ولم يقرها البعض الآخر، هل يحكم في هذه الحالة طبقاً لوعي الأغلبية بهذه النتائج أم طبقاً لوعي القادة بها أم طبقاً لوعي بعض الفاعلين بها وإدراكهم لها»⁶⁵.

- الأمر الآخر أن مفهوم «البناء الإداري» مثلاً ليس له تعريف دقيق أو دلالة واحد ومن الصعب شرحه بصورة محددة، لأنه غامض ويُستخدم بشكل مجازي وبصورة استعارية في خطاب العلوم الإدارية، ويوظف للتعبير عن التفاعلات والعلاقات الدائمة زمنياً، كما أن المفهوم لم تطرأ عليه أية تطورات أو تغيرات أساسية سوى اشتقاقات كالبناء

64) Comparative Public Administration, School of Social Sciences Indira Gandhi National Open University, Pp 38, 2021 .

65) د. السيد الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 105.

التحليلي أو البناء الواقعي وما إلى ذلك من تفاصيل⁶⁶، ومن الصعب - تقريبًا - تحديد كل الهياكل/ البنى التي تؤدي وظائف معينة.

ب. من حيث الصحة

- وصف البعض المنهج البنائي الوظيفي بالمحدودية أو ضعف القدرة التفسيرية خصوصًا أطروحة بارسونز عن الإدارة العامة، فإذا كانت المؤسسات هي الوحدات الأساسية في بنية المجتمعات الحديثة فليس من المستغرب أنها باتت دومًا في قلب البحث الاجتماعي، بدءًا من كارل ماركس وماكس فيبر⁶⁷ وبارسونز لدرجة ذهاب البعض إلى أن تصوراته عن المؤسسات تسمح باختبار النظرية الاجتماعي، ورغم ذلك فإن منهجه أغفل التغيير والصراع داخل المؤسسات ولم يقدم إجابة شافية حول سؤال هام عن المؤسسات وهو: «لماذا تظهر تنظيمات معينة تسعى إلى تحقيق أهداف معينة في فترات زمنية معينة وفي مواقف معينة؟ لقد اكتفى بالقول إننا ندرس التنظيمات بهدف التحليل، ومن الصعب بعد ذلك أن نجد في كتابات بارسونز تفسيرًا لنشأة التنظيم الثوري»⁶⁸.

- أدت استعارة المنهج البنائي الوظيفي مفاهيمه من «علوم الحياة» و«علوم وظائف الأعضاء» و«الميكانيكا» إلى غموض المفاهيم وكثرتها وعدم القدرة على اختبارها إمبريقياً أو تحديد وقائعها، وهو الأمر الذي قاد إلى غموض أشد في القضايا والفرضيات.

- لما كان نشوء المنهج البنائي الوظيفي قائم على المزج والتأثر بين علوم الحياة ووظائف الأعضاء جاءت الأشكال التصورية داخل المنهج متأثرة بنموذج العلم الطبيعي، ذلك أنها «تبحث عن القوانين العامة والأنماط المتكررة من خلال البحث الإمبريقي، وتتم بمستوى عالٍ من التجريد، في الوقت الذي تكون فيه بحوثها محددة بمستوى متواضع

66) وصلت مثلاً إلى 12 اشتقاق وتباين داخل الوظيفية منها ثنائيات: الجزء-الكل، الشكل-المضمون، راجع: د. عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

67) Heather A. Haveman, Rachel Wetts, Organizational theory: From classical sociology to the 1970s, Sociology Compass, Volume13, Issue3, 2019.

68) د. السيد الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 78.

جدًا من التعميم، مما يشير إلى وجود انفصال بين النظرية والتطبيق، وتبلغ المحاكاة أوضح صورها عندما تربط النظرية تحقيق الموضوعية بأبعاد وضعية تقتضي من خلالها تطابق المفهومات مع الواقع، والانفصال بين الملاحظة والملاحظ، وهذا يعني أن موضوعيتها إدراكية ابستمولوجية أو معرفية»⁶⁹.

- حاول المنهج البنائي الوظيفي إيجاد نظرية عامة تدرس وتشرح كل أنواع التنظيمات وتتغلب على الأطر النظرية المحدودة النطاق بل إنها تقترب من كونها «الإطار النظري الأساسي للنظام الاجتماعي الرأسمالي المعاصر»⁷⁰ لكن هذا الادعاء ليس له برهان في الواقع خصوصًا مع الأنظمة غير الرأسمالية في العالم.

- طغيان التحيز الأيديولوجي التحكيمي المحافظ على المنهج البنائي الوظيفي، حيث أنها تركز على «الاستقرار في ضوء المعايير والتقاليد السياسية الليبرالية»⁷¹، ما جعلها استاتيكية ذات منظور أحادي هو منظور التوازن⁷²؛ تتغيا تكريس الوضع الرأسمالي الليبرالي القائم وتتجاهل عنصر التاريخ أو الزمن وما يحويه من تنوع وتبدل.

- يوصم المنهج البنائي الوظيفي باعتماده على التفسير الغائي أي «اهتمام النظرية بفروض عامة غير قابلة للاختبار... فما تقدمه الوظيفية من فروض يتطلب نوعًا من التحقيق العلمي لا يوجد في علم الاجتماع، ويرجع ذلك إلى أن أنصار هذه الاتجاهات الوظيفية ينظرون لوظيفة الظاهرة الاجتماعية على أنها سبب ونتيجة لهذه الظاهرة»⁷³.

(69) المرجع السابق، ص 122.

(70) د.عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

(71) د.عبد الغفار رشاد، البنائية الوظيفية في التحليل السياسي، الاسكندرية: مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 1991، العدد4، ص 637

72) Souhila LAGHRESSE, Nabila BOUCHARIF, Abulkacem Saad Allah, Interpreting Social Change Theories: Structural-Functional Theory and Conflict Theory in Focus, AlNaciriya: Journal of sociological and historical Studies, Vol. 12 N° 1 August 2021.

(73) د.عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

ج. من حيث الصلاحية

عند النظر إلى المنهج البنائي الوظيفي نجد عددًا من الجوانب التي تحول دون قوة صلاحية المنهج البنائي الوظيفي في دراسة المؤسسات والمجتمعات الأوروبية، فضلا عن المجتمعات والمؤسسات غير الأوروبية، فقد أضحت ضمن التاريخ، ناهيك عن ضعفها الذاتي في الإلمام بالظاهرة التنظيمية الإدارية داخل مجتمعاتها، ويمكن إبراز أوجه عدم الصلاحية فيما يلي:

1. وصف بارسونز نفسه بأنه «المفكر المعضول»، وهو تعبير يتأرجح بين الإشارة إلى عجزه الفعلي أو كبريائه الفكري. اتسمت كتاباته بصعوبة الفهم، إذ يعتمد إلى استخدام عدد من المصطلحات المعروفة في غير معانيها المتعارف عليها، مما أضفى على أسلوبه تعقيدًا ورتابة، ومع إيمانه العميق بقوة التطور الذي اعتبره أشبه بـ«إله»، إلا أن هذا التطور نفسه كان له اليد العليا، حيث وقع وأفكاره ضحية له في نهاية المطاف.⁷⁴

2. افترضت النظرية أن أي عنصر ثقافي أو اجتماعي له وظيفة أساسية للنسق الكلي، فاستمرارية وجوده تعتمد على تلبيته لحاجات وظيفية للنسق، ورغم ذلك فإن ذلك العنصر يمكن أن يكون وظيفيًا في حالات أو للبعض، ولا وظيفيًا في حالات أخرى، وأهم مثال على ذلك النظام البيروقراطي، حيث «جاء هذا النظام لزيادة الكفاءة، بتقسيم عقلائي للعمل والتخصص والعلاقات غير الشخصية والتسلسل الوظيفي والسلطة، ولكنه قد يتحول من وسيلة إلى غاية في ذاته فيصبح من عوامل تعطيل الإنتاج»⁷⁵.

3. تتسم العلاقة بين (النظرية/المنهج) و(الموضوع/الظاهرة) بأنها علاقة تفاعلية ديناميكية ومتبادلة، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويشكله بطرق متنوعة في إطار السياق. وهذه العلاقة أساسية لتقديم المعرفة وتطويرها باستمرار، يوضح ذلك جدول رقم (3) التالي:

(74) د. محمد أسعد نظامي تالش، مرجع سبق ذكره، ص 286 - 289.

(75) د. إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 68.

جدول رقم (3) العلاقة التفاعلية بين النظرية والموضوع

الموضوع (الظاهرة)	الوسيلة (المنهج/ النظرية)	
ثمة واسطة بين الباحث وموضوع البحث، هي النظريات والمناهج وما تشتمل عليه من مفاهيم وفرضيات وعلاقات.	لا نستطيع الإمساك بالظواهر الاجتماعية وفهمها وتفكيكها وتحليلها إلا من خلال أبنية نظرية.	
يقدم الموضوع الأدلة التجريبية التي يمكن أن تدعم أو تنقح أو تنقح أو تنقح النظريات القائمة.	مصادقية المعرفة وطبيعتها وقدرتها في التعبير عن حقائق الظواهر الاجتماعية أو بترها أو تشويبهها تتوقف على طبيعة منهج النظر ونظريته.	
تؤثر النتائج المستخلصة من دراسة الظاهرة في اختبار/ تحسين/ فشل النظرية.	تُعيد تشكيل الموضوع، وتحدد متغيراته، وتُعلم النظرية فهم الظاهرة والتحقيق فيها.	
تنتج العلاقات عالية الجودة (تقاس الجودة بالصلاحية والملاءمة للنظرية) نظريات وأساليب توفر تفسيرات وتنبؤات دقيقة وموثوقة حول الظاهرة. ويتحقق ذلك من خلال الاختبار، والمراجعة من قبل الأقران، والتحقق من صحة البناءات النظرية والمقاربات المنهجية.	تُظهر ما تريد كشفه أو يتناسب مع بنيتها/ إطارها النظري ولا ترى إلا ما هي مؤهلة لرؤيته وقادرة على قراءته.	علاقة التأثير والتأثر علاقة التأثير والتأثر
للإبقاء على طابعها النظري العلمي ينبغي أن تُحلل وتُنقح وتفكك وتراجع لاستمرارية صلاحيتها وفعاليتها حتى لا تقع في فخ الأيديولوجية.	ليست إطارًا محايدًا يعكس الواقع كما هو، بل له إدراك ذاتي يُظهر من الحقائق ما يتسق مع نسقها العام.	
تتسم الظواهر الاجتماعية بطبيعتها المعقدة، وغالبًا ما تتضمن عدة طبقات من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.	تبدأ إمبيريقية وتتحول إلى أيديولوجية إذا لم تُفحص وتفكك وتركب (اختبار النظرية).	
لها أثر في الوسيلة (المنهج/ النظرية) حيث تُعدل في النظرية وتُحذف وتُضيف وتُغير طالما أن الباحث على وعي بطبيعة النظرية، وهنا يمكن إعادة بناء النظرية بعد اختبارها.	لكل وسيلة قدرة يمكنها التعامل مع الظاهرة باقتدار ولا تستطيع مع غيرها.	

المصدر: أ.د. نصر عارف، أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعربي- النظرية- المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص ص 13-15. والجدول للباحث.

ولما كانت النظرية مرتبطة بالواقع الإمبريقي من أجل بنائها والتحقق من صحتها ودقتها فلم تتوافر دراسات تجريبية كافية أو تراكم معرفي ملائم يتناول العلاقات بين المتغيرات المختلفة داخل النظرية البنائية الوظيفية، لذا جاءت محاولات متباينة لرواد النظرية كميرون و لينسكي وجيفري السكندر لمحاولة علاج ذلك.

4. يأتي المنهج البنائي الوظيفي ضمن ما يُسمى بنظرية المنظومات حيث يستخدم هذا المنهج «النظرة الإجمالية الشمولية في تناول الأبنية... بحيث لا ينظر إليها كتجمعات من الأفراد أو العناصر أو الوحدات وإنما كمنظومات كاملة تتألف من عناصر موحدة القياس أو مستويات قابلة للاستبدال والتغيير متفاعلة مع عناصر أخرى قابلة أيضاً للاستبدال والتغيير ويتم التفاعل بينها بمعاملات منظمة وعلى قواعد وقوانين يمكن تكرارها والسيطرة عليها، وتقوم هذه النظرة على تجريد منطق المنظومات للوصول إلى نماذج أو نظم تحليلية توضح توزيع العناصر المكونة لكل منظومة دون النظر إلى نوعية هذه المكونات سواء أكانت كائنات بشرية أو رموزاً أو عناصر ميكانيكية أو مجردات، فكل ما يهمها هو كيفية تعلق بعض العناصر ببعض داخل التركيب العام الذي يحكم المنظومة بغض النظر عن خصائص هذه العناصر.. وهذا ناتج من التخصص وتقييم العمل وانتشار البيروقراطية والروتين وازدياد العقلانية والترشيد بحيث يصبح الناس مندمجين في مجتمعات منظمة عقلياً ومرشدة في تراحمات عضوية»⁽⁷⁶⁾.

5. أغفل المنهج أبعاد الواقع الاجتماعي بحيث صار ذا توجه «كلي النزعة» وهو «منظور النظام» فلم يهتم المنهج بالتغيير الاجتماعي أو الصراع الاجتماعي/ التنظيمي أو التدرج الاجتماعي، بل كانت لديه رغبة مُلحّة في التشديد على الثبات ومحاولة إلغاء إرادة الإنسان، بالإضافة إلى توجيهها التبريري للدفاع عن النظام الاجتماعي القائم ومصالحه، فضلاً عن عدم وضوح بعض مفاهيمها كمفهوم التوازن أو التكامل أو الثبات.

(76) د. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1993، ص ص 171-172.

واهتمّ المنهج بالتكامل وإهمال الصراع والمحافظة واعتبار النظم والأنساق ثابتة وغير متغيرة، وتفسير كل شيء في النسق بكل شيء في النسق، وافترض وجود اعتماد متبادل داخل الأنساق وبعضها البعض وهو فرض يحتاج إلى بحوث إمبريقية لإثباته. وبالغ المنهج في محاكاة العلوم الطبيعية وعدم التمييز بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الطبيعية⁷⁷.

6. يُتهم المنهج من قبل مناوئيه أنه «غائي» ويسعى إلى إبقاء «الأمر الواقع، ومع التحيز لصالح الاستقرار تسقط دعوى التحرر من القيم لأن الاستقرار قيمة في حد ذاته»⁷⁸ حيث يفترض «أن النظام في حالة سكون لكي يدرس أثر عنصر معين عليه، فضلاً عن أن مفهومي «الاستقرار الوظيفي» و«الاختلال الوظيفي» لهما دلالتهم الاجتماعية الواضحة، ذلك أن هذا المنهج يضع باستمرار الأمر الواقع كهدف، ويقوم بالبحث عن مقومات «استمرار النظام وتدعيمه» وليس عوامل «تغييره وتطويره»، وهو أمر يجب أخذه في الحسبان حينما يؤسس المنهج على قاعدة من التوازن الذي لا يعني إلا تكييفًا مع الواقع وتحكيماً له»⁷⁹.

7. على الرغم من الجهود العلمية المبذولة تجاه المنهج البنائي الوظيفي إلا أنه محدود الفائدة التفسيرية خاصة في حالات المقارنة بين المؤسسات والإدارات وبعضها البعض، لأنه «قد لا توجد الأجهزة نفسها في الأنظمة السياسية المختلفة أو أنها إذا وجدت فإنها تؤدي أدوارًا أو وظائف مختلفة... فمثل هذه المقارنة قد تكون مضللة لأن التشابه في الأسماء لا يعني بالضرورة تشابهاً في المهام»⁸⁰.

(77) د.عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص ص -128 121.

(78) د.حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2000، ص 68.

(79) أ.د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(80) د.فيريل هيدي، الإدارة العامة: منظور مقارن، ترجمة: محمد قاسم القربوي، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1979، ص 15.

8. في عصر الثورة الصناعية الرابعة وما بعد العولمة وما أفرزاه مع عوامل أخرى من واقع جديد وعالم مختلف في طور التشكل باتت النظرية البنائية الوظيفية عاجزة عن تحليل ودراسة الواقع الإداري أو الاجتماعي الجديد أو تفسيره⁸¹.

9. إذا كانت دراسة المناهج والنظريات في حقل الإدارة العامة تبحث في «المعرفة الإدارية» وكيفية تشكلها وتطورها وفحص منطلقاتها ومقولاتها وفرضياتها، وإذا كانت الدراسة النقدية للمناهج الإدارية والاجتماعية ضرورة تفرضها طبيعة تطور المعرفة والاستجابة للمتغيرات البيئية الواقعية؛ فمن الهام أن يتم دراستها عبر أربعة مداخل متكاملة لـ«تحليل المعرفة»، كأطر مرجعية تتيح لنا فهم العلاقة الجدلية بين النظريات والمناهج الإدارية والواقع العربي، وهي: فلسفة العلم والدراسة النفسية للعلم وعلم اجتماع العلم وتاريخ العلم. وذلك للوصول إلى صورة متكاملة ذات صلاحية ومصداقية تعبر عن «الحقيقة المعرفية» دون اقتطاع أو تهويل لأحد الأبعاد ولتتسق مع الحقيقة المعرفية والاجتماعية المتعددة الزوايا والأبعاد. ويوضح الجدول (4) التالي ذلك:

81) د. محمد بيومي، النظرية الاجتماعية بين الرؤى التقليدية والتفاعلات الحضارية المعاصرة نحو نموذج نظري جديد، القاهرة: المجلة العربية لعلم الاجتماع، المجلد 13، 2020م.

جدول رقم (4) مداخل تحليل المعرفة الأربعة

مداخل تحليل المعرفة	نقاط التركيز	نقاط الضعف
فلسفة العلم	تعتمد على الأبيستمولوجيا كمدخل لها، ويتم التركيز على منتوجات البحث العلمي وكيفية الوصول إليها والفرضيات والمبادئ الكامنة خلفها.	تجاوز جهاز المعرفة الإنساني وتكوينه في المجتمع أو في التاريخ. ينتج صورة للمعرفة بدون موضوع معرف.
الدراسة النفسية للمعرفة	تركز على قدرات الإدراك والمعرفة وتطورها ونموها وتقارنهما بنظام الكمبيوتر.	نادراً ما يركز على القضايا الأبيستمولوجية ويتجاهل تأثير المجتمع والتاريخ على المعرفة، ويبني موضوعاً معرفياً في فراغ اجتماعي وربما يقدم معرفة مع جمجمة فارغة.
علم اجتماع العلم (الدراسة الاجتماعية للعلم)	تبحث الظروف الخارجية لعملية المعرفة وطبيعة شبكة المعلومات والقاعدة الاجتماعية للجماعة العلمية والمؤثرات الاقتصادية والسياسية التي سهلت أو عرقلت إدراك المعاني. وتحتّم بالمؤثرات والتسهيلات والمعوقات النابعة من داخل المجتمع العلمي كمجتمع له مصالحه وأهدافه ومواطن صراعه، والمؤثرات القادمة من المجتمع إلى الجماعة العلمية.	يرسم صورة مجتمع لأفراد بدون عقل، يدفع أو يسحب بواسطة قوى اجتماعية خارجية.
تاريخ العلم	يدرس تاريخ الفكر وتطوره مثل: تاريخ الفلسفة والعلم والتكنولوجيا وتطور المعرفة عبر السنين ويعالج المعرفة كجزء من التاريخ.	ينظر إلى فيلم سينمائي لظلال أفراد أو كتالوج لإنجازات معينة.

المصدر: أ.د. نصر عارف، أبيستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص19-20. والجدول للباحث

ثالثاً: خاتمة

ثمة ملاحظتان نختتم بهما هذا البحث، أما الأولى فتأتي من طرح المفكر ضياء الدين ساردا حول ما سماه بـ(استعمار المستقبل) والذي هو استمرار لاستعمار الماضي والحاضر، ويعني بها «سلب إمكانية الحركة والفعل من الثقافات الأخرى»⁸²، ذلك أن الغلبة الآن للحضارة الغربية ويتجلى ذلك في مناهجها ومنتجاتها المادية والمعنوية الملموسة، والتي تصاحبها أفكار ومفاهيم غير ملموسة، ويوضح فكرته أكثر أنه إذا كان المستقبل عبارة عن الوعي بالغد وأنشطته فإنه لا يكون صحيحاً إلا بالتمركز حول الثقافة الأصلية والتي تفرز مفاهيمها وتصك مقولاتها وتنطلق من ذاتها ومصالحها، وإلا بتنا أسرى لمستقبل الآخرين، لذا فإن أسوأ ما خلفه المستعمر أنه جعل المستعمرين يفكرون بذات المفاهيم والمقولات الاستعمارية. وللتحرر من ذلك فإنه يقتضي جهداً إبداعياً خلافاً لوصل الماضي بالحاضر بالمستقبل.

وكما يرى العالم الهندي أشيس ناندي أن المستعمر يقوم بتغيير الإدراك البشري للمستقبل حيث يقوم الغرب «بتحديد ما هو ثابت وعام من أجل إخماد رؤى الثقافات الأخرى، لكي يضمن أن أفكاره وتصورات الماضي والحاضر ستستمر في المستقبل... ويجب على الثقافات غير الغربية أن تحدد مستقبلها بما يتفق مع أطرها ومفاهيمها مبنية رؤيتها في لغة تتفق مع طبيعتها حتى لو كانت لغة غير مفهومة على الجانب الآخر من السياج العالمي للتقاليد الأكاديمية الراسخة»⁸³.

أما الثانية فتتعلق بقدرتنا على توليد مناهج بحثية ذاتية والتي لها شروط أستمولوجية

(82) محمد مسعد العربي، ضياء الدين ساردا مطارحة الإسلام والمستقبل، سلطنة عمان، مجلة التفاهم، العدد 49، 2015م، ص 397.

(83) زيودين ساردا وبورين فان لو، أقدم لك الدراسات الثقافية، ترجمة: وفاء عبد القادر، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ط1، ص 92.

وفلسفية واجتماعية محددة، وقد جرت محاولات عديدة في هذا الصدد تحتاج إلى تنضيد ومراجعة وتصويب ونقد مثل: محاولة د. عبد المعطي عساف في كتابه (النظرية الإسلامية العلمية في الإدارة Theory I)⁸⁴، وسعى د. عبد العزيز أبو نبعة في مؤلفه (نحو تطوير نظرية عربية في الإدارة)⁸⁵، إضافةً إلى تجربة د. جاويد إقبال ثاني⁸⁶، وكذلك أطروحات المنظور الحضاري في دراسات العلوم الاجتماعية⁸⁷، والمدخل الأصولي والمقاصدي ونظرية المصلحة ونظرية الضرر ومدخل البناء المفاهيمي في دراسة الإدارة العامة وموسوعة الإدارة العامة العربية التابعة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية⁸⁸.

وهذا المبرر الذاتي والنقدي خطوة استهلاكية لرحضة طريقة التفكير الاستنساخي أو الاتكالي أو التبعية، فإذا ما أردنا أن نكون «نحن» وإذا التمسنا تنمية تنطلق منا، وإذا تُقنا لإعادة النظر فيما نملكه من طاقات مهدرة أو مُعطلة فعلينا ألا نكون عاجزين عن توجيه سهام النقد لأنفسنا أولاً كباحثين ومشتغلين في العلوم الإدارية والاجتماعية بحيث يُفَلت العقل العربي من أسر التبعية الأكاديمية ويوغل في الإبداع والتوليد والتوطين والتفاعل البناء المتوالج مع ثمار الآخرين؛ ذلك أن الانعتاق الفكري من التبعية يعد أحد شروط الاستقلال العملي الواقعي⁸⁹.

(84) د. عبد المعطي عساف، النظرية الإسلامية العلمية في الإدارة Theory I، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.

(85) د. عبد العزيز أبو نبعة، نحو تطوير نظرية عربية في الإدارة، الأردن، المؤلف نفسه، د.د، 2014.

(86) د. جاويد إقبال ثاني، مقدمة في نظرية الإدارة الإسلامية، ترجمة: د. الحبيب ثابتي، الجزائر: منشورات مخبر لابداك، 2021.

(87) يُنظر كل من: د. منى أبو الفضل، الأمة القطب: نحو تأصيل منهجي لمفهوم الأمة في الإسلام، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005. وكذلك لنفس المؤلفة: نحو منهجية للتعامل مع مصادر التنظير والإسلامي بين المقدمات والمقومات، سلسلة المنهجية الإسلامية (13)، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

(88) موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2004.

(89) د. محمد محمود عبد العال حسن، إعادة التفكير في التنمية الثقافية: لاستئناف وصل المؤسسات والسياسات والأخلاق، الرياض: مكتبة العبيكان، 2023م، ص 316.

هذا وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات كالتالي:

النتائج

يعد المنهج البنائي الوظيفي هام لدراسة المؤسسات المعاصرة ويقدم وجهة نظر في فهم الإدارة العامة، ويعتمد اختياره على نوع البحث والمؤسسة المدروسة، ويمكن تلخيص كل من الروافد والمفاهيم والاهتمام والفرضيات ونقاط التركيز لهذا المنهج في الجدول (5) التالي:

جدول رقم (5)

عناصر المقارنة	المنهج البنائي الوظيفي
روافده الأساسية	علم الاجتماع ونظرية التنظيم - الجمع بين الوضعية والمثالية.
رواده	إميل دوركهايم - تالكوت بارسونز - روبرت ميرتون - مايرون ليفي - غابرييل أmond.
مفاهيمه المركزية	البنية - الهيكل - هياكل ملموسة - هياكل تحليلية - الوظائف - التوازن - النظام - الثبات - الاستقرار.
فلسفته	تستقي المفاهيم الداروينية على غرار تكيف الكائنات الحية مع بيئتها وأن المؤسسات تطور هياكلها ووظائفها لضمان البقاء والفعالية.
اهتمامه	البيئة الداخلية للمؤسسات - كيفية مساهمة الهياكل والوظائف في تحقيق أهدافها.
وسائله	تحليل الهياكل التنظيمية - بيانات الأداء لفهم الهياكل والأدوار الرسمية - إجراء مقابلات مع الإداريين - فهم سير العمل لكشف الكفاءة.
وحدة التحليل	التنظيم ككل.
أهم إنجازاته	فهم كيفية عمل المؤسسات - تؤكد على موضوعية المعرفة المكتسبة عبر الملاحظة والقياس للمؤسسات.
أهم سلبياته	<ul style="list-style-type: none"> ■ لا يأخذ بعين الاعتبار البيئة الخارجية. ■ غير مفيدة في فهم كيفية عمل المنظمات المعقدة أو المتقلبة. ■ يركز على الهياكل الرسمية ويتجاهل قوة التنظيمات غير الرسمية. ■ تركيز مفرط على البنية الداخلية. ■ يتسم بالنظرة الثابتة للمؤسسات ويتجاهل قدرتها على التكيف.

المصدر: جمعها ونظمها الباحث من مصادر شتى، والجدول منه.

ونورد عددًا من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وهي كالتالي:

- ضعف الإنتاج المعرفي الإداري العربي والذي لم يسهم بشكل حقيقي في تطوير نوعي لعلم الإدارة العامة في العالم العربي إن على مستوى النظرية أو القضايا البحثية أو المناهج؛ ما جعل أغلبها كتابات مدرسية مُتبعة أو ناقلة للغرب - حتى النقل يعتبر نقلًا منقوصًا أو غير مناسب أو غير مدروس - أكثر منها مُبدعة.

- ثبت أن المنهج البنائي الوظيفي وغيره من المناهج البحثية الغربية ليس عالميًا في مقولاته أو مفاهيمه أو تطبيقاته، فكل تلك المناهج ليست جواهر ثابتة أو مطلقة جامدة أو صارمة لا تاريخية بل ينبغي أن تكون في حالة من التغير والتفاعل المستمر والتجديد المتواصل.

- مع أهمية الاطلاع على مناهج العلوم الإدارية لاسيما المنهج البنائي الوظيفي، إلا أنه يعاني من قيود سواء من ناحية المقولات أو جوانب التركيز أو الفرضيات أو المفاهيم أو التفسير والفهم لواقع الإدارة العامة في المجتمعات.

- إن التعامل مع الظواهر الإدارية في العالم العربي بشكل منهجي ذاتي يتجاوز حدود الوصف والسرد إلى التأسيس والمقارنة؛ يُعمق معرفتنا بواقعنا الإداري ويساهم في تطوير الحركة العلمية في الإدارة العربية.

- غالب المؤلفات العربية في مجال الإدارة العامة لم تنجح في توطين روح المنهجية النابعة من البيئة الإدارية العربية، بل إن الأغلب الأعم منها يعلن بداية «تنبّيه لأحد المناهج الأوروبية السائدة أو لتوليفة منها، سواء المناهج السلوكية بتفريعاتها أو المنهج الطبقي الصراعى، حيث نجد أن هناك مجموعة من الدراسات تسير في إطار المناهج السلوكية سواء المنهج البنائي الوظيفي أو المنهج النظمي»⁹⁰.

(90) د. نصر عارف، مرجع سبق ذكره، ص 71.

- تُشكّل المناهج حجر الأساس لبناء المعرفة وفهم الظواهر المعقدة لكنّها ليست أدوات محايدة تُستخدم لجمع البيانات وتحليلها، بل هي تجسيد لفلسفات عميقة تُؤثّر على مسار البحث ونتائجه فهي تُحدّد الأسئلة التي نطرحها، والطرق التي نستخدمها للإجابة، والتفسيرات التي نضعها للنتائج، وبالتالي لا يمكن فصل المناهج في العلوم الاجتماعية عن فلسفتها، فكلّ منهج يحمل في طيّاته فلسفةً معينة تُؤثّر على مسار البحث (91).

- لما كانت طبيعة أي ظاهرة تستدعي منهجًا يلائمها، له مقولاته ومنطلقاته وفلسفته ويمتلك قدرة التعرف على أجزائها وخبايها وتعرجاتها ويستطيع فهم نشأتها وتطورها وأسبابها ومتغيراتها وآثارها وعلاقاتها فإن طبيعة الظواهر في العالم العربي بتاريخه وحضارته وثقافته وقيمه المختلفة ذات الطابع الفريد؛ تمزج بين الأصالة والحداثة والتقليدي والوافد. ومن ثم فإن هذه الطبيعة المعقدة تطرح تساؤلاً جوهرياً عن كل من: المنهجية الملائمة لفهم تلك الظواهر وإيضاحها، وتفرض اجتهاداً منهجياً مختلفاً، وهو الأمر الذي دعا أحد علماء الاجتماع آصف بيات مثلاً في كتابه (الحياة السياسية: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط) إلى نقد الباحثين الذين ظلوا أسرى لنظريات العلوم الاجتماعية السائدة في العالم الغربي يستعبرونها ليسقطوها على واقع المجتمعات غير الغربية دون نقد أو إضافة، على الرغم من أن تلك النظريات الغربية مرتبطة بجذور تاريخية مختلفة ومتعلقة أكثر بالمجتمعات والسياق الغربي، وبالتالي جاء كتابه كتجديد تحليلي للتفكير، وتقديم منظورات طازجة للملاحظة وكقاموس مختلف في البحث وكأدوات تحليلية جديدة لفهم الواقع الإقليمي (92).

- يتبين أن طبيعة المناهج المستوردة تتسم بالجمود؛ ذلك أنّها لا تعمل إلا في إطار النظم السياسية المستقرة والمتوازنة بل إن المنهج ذاته يسعى للتأكيد على التوازن والاستقرار

(91) د. أحمد عروة وآخرون، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، تحرير د. نصر محمد عارف، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996م، ص 10).

(92) آصف بيات، الحياة السياسية: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: د. أحمد زايد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2014، ص ص 24 - 27.

والمحافظة على أداء الوظائف كوسيلة للإبقاء على النظام، فكيف بدول وأنظمة العالم العربي الذي يعيش في مرحلة الانتقال من الركود إلى التنمية فضلاً عن بعض الدول التي تمر بالسيولة والتغير والتفكك؟ الأمر الآخر هو الطبيعة الميكانيكية والآلية لتلك المناهج، حيث تُسيطر على معظمها صيغة تحكيمية لا تسبر أغوار الظاهرة كلها وتنتقي ما يتلاءم مع مقولات المنهج وتحمل الجوانب الأخرى، بل وتُطوع الظاهرة قسرياً لينطبق عليها المنهج، ولما كانت المناهج نتاجاً لعمل عقلي تم في ظل بيئة وظروف اجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة اختلافً تباين عن بيئة الموضوعات التي استخدمت دراستها في العالم غير الأوروبي فقد أصيبت المناهج الأوروبية بالانفصال بين مقولاتها وموضوعاتها، ذلك أن المنهج يتشكل عبر عملية معقدة أثناء دراسة نمط مجتمعي معين مما يحدد له مبادئه ومقولاته ونماذجه، ولا يبدأ المنهج في تكوين مبادئه من فراغ فكري وإنما يتشكل بمقولات نمط حضاري معين يحمل مسلماته وقيمه بصورة تجعله غير صالح لدراسة المجتمعات المغايرة تماماً لمجتمعه، لأنه يعكس العالم الذي أنتجه أساساً لا العالم الذي يدرسه، وقد أدى ذلك إلى ظاهرتين خطيرتين أولها، المحدودية في فهم واقع المجتمعات غير الأوروبية فإطارها النظري المتداعي لا يتسع ليشمل العديد من الظواهر والأسباب الفاعلة في هذه المجتمعات. والثانية، تحول العلم إلى ممارسة ذهنية مجردة أو احتراف معاشي للمتسبين إليه من أبناء الدول غير الأوروبية⁽⁹³⁾.

- لأن حركة «التطور المنهجي» - غالباً ما - تترافق مع حركة «التطور الحضاري» أو تسبقه فإن الحديث عن مناهج بحث عربية لدراسة واقع الإدارة العربية يظل رهناً بحالة وضرورة الفعل الحضاري العام الذي تشهده الإدارة العامة والمجتمعات العربية عبر مسيرتها التاريخية.

- تحاول بعض الدراسات الإدارية العربية استعراض مشكلات ومفاهيم لا علاقة لها بالواقع العربي مما يقود إلى زيادة المعضلة وليس الإسهام في حلها، حين يسعى الباحث

93 د. نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص 81-85. يُنظر كذلك: د. جلال أمين، بعض مظاهر التبعية الفكرية في الدراسات الاجتماعية في العالم الثالث، في: إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت، دار التنوير، ط1، 1984، ص 232.

العربي جاهداً لفهم واقعه المعقد، لكنه يقع في فتح المفاهيم الإدارية الأوروبية، مُغفلاً خصائص ثقافته وحضارته الفريدة هاجراً المفاهيم الذاتية وغارقاً في المقولات والفرضيات المستغربة، وينبع هذا السعي من قناعة خاطئة مفادها أنّ مشكلاتنا الإدارية هي مجرد نسخة من مشكلات يواجهها المجتمع الإداري الأوروبي إن حالياً أو في الماضي.

التوصيات

توصل البحث إلى عدد من التوصيات كالتالي:

- إبراز قضية بـ«الوعي المنهجي» و«اللياقة المنهجية»⁹⁴ لدراسة واقع الظواهر الإدارية في بلادنا ومؤسساتنا العربية، ومن أهم ملاحظته: (1) مساءلة مقولات ومفاهيم وفرضيات المناهج الإدارية الغربية والتي هي وليدة الخبرة الأوروبية ولها تحيزات المعرفية والفلسفية وكانت ثمرة لسباق بيئي مغاير، والاهتمام بأسئلة واقعنا الإداري والاجتماعي. (2) ممارسة التفكير للعقيدة الإدارية الناشئة في الإطار الرأسمالي وكشف النقاب عن المفاهيم الكامنة والحقائق المهمشة والمركزية فيها. (3) التحرر من إمبريالية المناهج - ذلك أنّها مناهج غربية وليست علومًا أو مناهج عالمية - وردّها إلى أطرها الاجتماعية والحضارية ومساراتها وخصوصيتها ومنحنياتها الخاصة وتواءمها المتغيرة وفرز ما هو غربي عن ما يصلح أن يكون خبرة بشرية عامة ومشاركة. (4) تعلم «التفكير في المناهج»⁹⁵ والنظريات الإدارية أكثر من تعلم «النظريات الإدارية» ومقولاتها، بحيث يفرز «تتميراً منهجياً» واعياً بالأبعاد المعرفية والفلسفية المُكونة لها والتي لا يمكن فهم الأبعاد الإدارية أو الاجتماعية دون فهمها.

(94) راجع: أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، حول المنهجية الإسلامية: مقدمات وتطبيقات، مجلة المسلم المعاصر، العدد 100، يونيو 2001.

(95) أي ما يمكن تسميته بما وراء المنهج أو منهج المناهج والتي تعني مناهج التفكير والبحث والسلوك، أي أسس العلم وحقائقه الكبرى ومنشأه وتطوره ونظائره ومساحات عمله. للمزيد ينظر: د. فتحي حسن ملكاوي، منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، أمريكا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2011م، ص ص 203-234.

- يتبين أن هناك مسوغات أخلاقية ومنهجية وتاريخية وفلسفية ومعرفية تدفع باتجاه التجديد المنهجي أو فنون «الممارسة النظرية الإدارية» والارتكاز على «النموذج المعرفي الإسلامي»⁹⁶ وبناء أو نحت مناهج إدارية إبداعية بحثية تلائم حدود الظواهر الاجتماعية والإدارية وتكون قادرة على إمدادنا بمزيد من الوصف والفهم والتحليل والتفسير وتنطلق من مفاهيمنا ومسلّماتنا وإطارنا العقدي والقيمي.

- لما كان علم الإدارة العامة المعاصر ومناهجه قد نما في ظل سياق رأسمالي - نيوليبرالي مهيم⁹⁷ لذا تأتي أهمية الانفتاح على «الدراسات الإدارية العابرة للثقافات» لاسيما «التراث الإداري العربي» نظريًا وتطبيقيًا بالتعرف على مقولاته ومنطلقاته وفلسفته ومجالات دراسته وعلاقته بالعلوم الأخرى وإعادة بناءه من جديد بالدخول في عمق التجربة التاريخية المجتمعية والمؤسسية والثقافية العربية؛ الأمر الذي سيساهم في تطوير المعرفة الإدارية من خلال مقارنات الخبرات الإدارية في سياقات مختلفة.

- إذا كانت الظواهر الاجتماعية ومنها الظاهرة الإدارية متداخلة ومتشابكة ومركبة ومتفاعلة مع بعضها البعض وتتشكل من متغيرات كبيرة منتظمة في سياق بيئي وإطار جامع كلي فإن ثمة دواعي لتشكيل فريق علمي من تخصصات شتى للتداول وبناء وتطوير مناهج ذاتية تربط الكلي بالجزء، ولا تغفل عن «فلكية الظواهر»⁹⁸، بحيث يكون لها قدرة التحليل والفهم والكشف عن نشاطات الظواهر الإدارية وحركيتها والعلاقات القائمة بينها وبين أجزائها الفرعية والكلية.

(96) د.بني طريف الخولي، منهجيتنا العلمية، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2024م، ص ص 19-67. ولنفس المؤلفة كذلك: توطن المنهجية العلمية: مقاربات فلسفية تاريخية ومستقبلية، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2024م، ص ص 25-81.

(97) يخلص عالم الاجتماع د.أحمد زايد إلى أن «العقل الغربي الذي ينتج النظريات الاجتماعية يتعامل بقلق مع أشكال الوعي التاريخي التي تنتج في المجتمعات الفقيرة أو المجتمعات التي تقع تحت سيطرته محاولاً أن يطمسها وأن يحفز من وعيه تجاهها». راجع: د.أحمد زايد، النظرية الاجتماعية المعاصرة والواقع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

(98) د. عبد المعطي عساف، النموذج المتكامل لدراسة الإدارة العامة: إطار عام مقارن، عمان، مكتبة الفاهوم التجارية، 1982، ص ص 20-21.

- العناية بجوانب (الوعي - الدوافع - التوقعات) في دراسة ظواهر الإدارة العامة، والمعنى «هو الدلالة الداخلية التي يراها الإنسان فيما يقع له من أحداث وفيما يحيط به من ظواهر وفيما يقوم به من أفعال، فالإنسان ليس مثل الحيوان مجموعة من الخلايا والأعصاب والرغبات المادية، وسلوكه ليس مجرد أفعال وردود أفعال مشروطة بالبيئة المادية أو العضوية فهو أعقد تركيباً من ذلك، فالمعنى الذي يُسقطه على الظواهر يحدد وعيه ودوافعه وتوقعاته، ولكل هذا لا يمكن رصد الإنسان من الخارج كما يُرصد الدجاج أو النحل»⁹⁹. وهذا يجعلنا نقول بـ«استحالة وجود نظرية شاملة تستطيع تفسير جميع مناحي الحياة الاجتماعية وخصوصاً تفسير مكونين أساسيين من مكوناته وهما: البنية والفعل. إذ إن النظرية التي تستطيع تفسير الظواهر المتعلقة بالبنية لا يكون بمقدورها تفسير الفعل البشري أو بالأحرى تأويله. إذ لا بد من أن يكون لكل من هذين القطبين - وهما قطبان يشكّلان الحياة الاجتماعية - نظرية خاصة به»¹⁰⁰.

- فبينما نُعتت العلوم الاجتماعية في العالم العربي بأنها «مرتبلة» و«غير ناضجة» و«لا مخطط لها» وتعيش «أزمة ميلاد ونمو» وغيرها من المثالب لا يزال البحث في مشروع العلوم الاجتماعية في العالم العربي هو بحث فيما سماه البعض بـ (المسألّة) المُحدّدة التي تنطلق منها وتعود لها باستمرار عند استخلاص نتائج دراستها، وهي تُحدد أطرها وتُوجه مسارها. بعبارة أخرى نعني التفتيش في ثلاث أسئلة هي:

- أين نشأت العلوم الاجتماعية؟ وكيف وصلت إلينا؟

- ما هو دورها حالياً؟

- إلى أين هي ذاهبة في مسيرتها؟¹⁰¹

وهذه المعاناة التي تتعرض لها العلوم الاجتماعية تنسحب على معاناة العلوم الإدارية العربية.

99) د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، القاهرة: دار الشروق، ط1، المجلد 1، 1999م، ص 28.

100) إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: د. محمد حسين غلوم، الكويت، عالم المعرفة، أبريل 1999، ص 14.

101) د. معن زيادة، مرجع سبق ذكره، مجلد 2، ص 873.

المراجع العربية

المعاجم والموسوعات

1. د.معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، المجلد1، ط1، 1986.
2. مجموعة مؤلفين، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2004.

الكتب

1. د. السيد الحسيني، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، القاهرة: دار المعارف، ط5، 1985.
2. الشريف زيتوني (مشرفاً ومقدماً)، رشيد عبة وآخرون، ابستمولوجيا العلوم الإنسانية في الفكر العربي والفكر الغربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017.
3. د. السيد الحسيني، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، القاهرة: دار المعارف، ط5، 1985.
4. د.أمن الباجوري، تطور الاتجاهات البحثية والعلمية لحقل الإدارة العامة: دراسة حالة للأطروحات والرسائل العلمية في الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة من 197 إلى 2016: دراسة تحليلية، في: د. سمير عبد الوهاب (محرراً) حقل الإدارة العامة بين الاتجاهات البحثية والمداخل الجديدة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2018.
5. د.أحمد عروة وآخرون، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، تحرير د.نصر محمد عارف، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط1، 1996م.
6. د. أحمد صقر عاشور، نظرة مستقبلية لاستراتيجيات الاصلاح الإداري في الوطن العربي، الإدارة العامة والاصلاح الاداري في الوطن العربي، تحرير: ناصر محمد الصائغ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1986م.
7. آصف بيات، الحياة السياسية: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: د.أحمد زايد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2014.

8. د. إبراهيم درويش، الوسيط في الإدارة العامة: النظرية والممارسة، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 1988.
9. د. أحمد موسى بدروي، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
10. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: د. محمد حسين غلوم، الكويت، عالم المعرفة، أبريل 1999.
11. د. جلال أمين، بعض مظاهر التبعية الفكرية في الدراسات الاجتماعية في العالم الثالث، في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت، دار التنوير، ط1، 1984.
12. د. جاويد إقبال ثاني، مقدمة في نظرية الإدارة الإسلامية، ترجمة: د. الحبيب ثابتي، الجزائر: منشورات مخبر لابداك، 2021.
13. د. حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2000.
14. د. خالد بركات، حالة البحث الكمي في الإدارة العامة: دراسة تقييمية للأطروحات والرسائل العلمية في قسم الإدارة العامة خلال الفترة (1991-2015)، في: د. سمير عبد الوهاب (محرراً) حقل الإدارة العامة بين الاتجاهات البحثية والمداخل الجديدة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2018.
15. د. دعاء رياض، منهجيات البحث في الإدارة العامة في الدول النامية، في: د. سمير عبد الوهاب (محرراً) حقل الإدارة العامة بين الاتجاهات البحثية والمداخل الجديدة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2018.
16. زيودين ساردار وبورين فان لو، أقدم لك الدراسات الثقافية، ترجمة: وفاء عبد القادر، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ط1.
17. أ. د. سيف الدين عبد الفتاح، النظرية السياسية من منظور حضارى إسلامي، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002م.
18. د. سعيد المصري، الإنتاج العربي لعلم الاجتماع في مصر: دراسة لعينة من الكتب المنشورة من 2000 إلى 2016، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2017.

19. شافا فرانكفورت – ناشمياز، دافيد ناشمياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: د. ليلي الطويل، سوريا: بترا للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
20. د. صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر ومصطلحاته، القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات، 2002، ط1.
21. عادل حسين، نحو فكري عربي جديد: الناصرية والتنمية والديموقراطية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط1، 1985.
22. عبد الله حمودي، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقارنة الإنتاجات الصادرة باللغة العربية (2000-2016)، بيروت، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2018.
23. د. عامر الكبيسي، التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة، دمشق: دار الرضا للنشر، ط1، 2004.
24. د. عبد الغفار رشاد، البنائية الوظيفية في التحليل السياسي، الاسكندرية: مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 1991، العدد4.
25. د. عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، أغسطس 1981م.
26. د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، القاهرة: دار الشروق، ط1، المجلد 1، 1999م.
27. د. عبد الفتاح دياب حسين، أسس الإدارة العامة: مدخل حديث، القاهرة، شركة البراء، 1998.
28. عادل مجاهد الشرجي وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
29. د. عبد الكريم درويش، ود. ليلي تكلا، أصول الإدارة العامة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1986.
30. د. عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط1، 2000.
31. د. عبد المعطي عساف، النظرية الإسلامية العلمية في الإدارة Theory I، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
32. د. عبد العزيز أبو نبعة، نحو تطوير نظرية عربية في الإدارة، الأردن، المؤلف نفسه، د.د، 2014.

33. د. عطية حسين أفندي، الإدارة العامة: إطار نظري - مداخل للتطوير وقضايا هامة في الممارسة، القاهرة، المؤلف نفسه، 2002.
34. د. عبد المعطي عساف، النموذج المتكامل لدراسة الإدارة العامة: إطار عام مقارنة، عمان، مكتبة الفاهوم التجارية، 1982.
35. غسان الخالد، البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديموقراطيات العربية، سلسلة اجتماعيات عربية، بيروت: منتدي المعارف، 2012. وكذلك: خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
36. د. فيريل هيدي، الإدارة العامة: منظور مقارنة، ترجمة: محمد قاسم القويوت، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1979.
37. د. فتحي حسن ملكاوي، منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، أمريكا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2011.
38. د. منى أبو الفضل، الأمة القطب: نحو تأصيل منهجي لمفهوم الأمة في الإسلام، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005.
39. _____، نحو منهجية للتعامل مع مصادر التنظير والإسلامي بين المقدمات والمقومات، سلسلة المنهجية الإسلامية (13)، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
40. د. محمد محمود الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2010.
41. د. محمد فتحي محمود، الإدارة العامة المقارنة، الرياض، جامعة الملك سعود، ط2، 1997.
42. د. محمد محمود عبد العال حسن، من الإرشاد إلى التثقيف: تاريخ نقدي لوزارة الثقافة المصرية، القاهرة: دار مدارات للأبحاث والنشر، ط1، 2024.
43. _____، إعادة التفكير في التنمية الثقافية: لاستئناف وصل المؤسسات والسياسات والأخلاق، الرياض: مكتبة العبيكان، 2023م.

44. محمد مصطفوي، فلسفة الفقه، دراسة في الأسس المنهجية للفقه الإسلامي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2008م.
45. أ. د. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1993.
46. ———، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.
47. د. نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، ترجمة: أمجد حسين، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010.
48. ———، الحلقات المنسية والمناطق المحظورة في الإصلاح الإداري العربي، في مؤتمر: الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، تحرير: ناصر محمد الصائغ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1986م.
49. د. نبيل السمالوطي، نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع: رؤية نقدية اجتهادية، دار المعرفة الجامعية، 1996م.
50. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ط3، 1984.
51. هشام آيت منصور، مراجعة للكتابات السوسيولوجية باللغة العربية في الدول المغاربية بين 2000-2016، بيروت، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2017.
52. د. يحيى طريف الخولي، منهجيتنا العلمية، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2024م.
53. ———، توطين المنهجية العلمية: مقاربات فلسفية تاريخية ومستقبلية، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2024م.

الدوريات

1. د. أيمن الباجوري، د. دعاء رضا رياض، إدارة التنمية في الدول النامية بين خصائص البيروقراطية وانعكاسات الضغوط الدولية، المجلة العربية للإدارة، مج 43، العدد 4، 2023م.
2. د. أحمد رشيد، نموذج مقترح لدراسة إدارة التنمية، القاهرة: مجلة مصر المعاصرة، المجلد 65، العدد 356، 1974م.

3. حزام بن مطر بن عويص المطيري، اتجاهات طلاب الجامعة نحو أسلمة تأصيل حقل الإدارة العامة: دراسة ميدانية، جامعة الملك سعود، 1424.
4. د.أحمد زايد، النظرية الاجتماعية المعاصرة والواقع العربي، بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 17، عدد 189، 1994م.
5. أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، حول المنهجية الإسلامية: مقدمات وتطبيقات، مجلة المسلم المعاصر، العدد 100، يونيو 2001.
6. د.سمير أسعد مرشد، مفهوم الكفاية والفعالية في نظرية الإدارة العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 1، 1988م.
7. _____، العقلانية في الفكر الإداري المعاصر: دراسة تحليلية - نقدية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 17، 1989م.
8. _____، تقوم للمنهاج العقلاني الواسلي من منظور الإدارة العامة: نحو عقلانية حقيقية، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، مجلد 22، العدد 4، 1990.
9. عبد الله عبيد الشهراني، البحث الإثنوغرافي والفينومونولوجي في الحقل الإداري تحليل نظري وتطبيقي، المجلة العربية للإدارة، مجلد 43، عدد 2، 2023.
10. علي طلاب قسم الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية: الرياض، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث، 2001م.
11. فضل الله على فضل الله، البيروقراطية والمؤثرات البيئية: منظور ومدخل نظرية النظام المفتوح، الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد 27، 1980م.
12. د.فتيحة طويل، النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي، الجزائر، جامعة محمد خضير بسكرة، مجلة التغيير الاجتماعي، المجلد 1، 2016.
13. محمد مسعد العربي، ضياء الدين ساردار مطارحة الإسلام والمستقبل، سلطنة عمان، مجلة التفاهم، العدد 49، 2015م.

14. د.محمد عوض العربي، أ.د.عطية حسين أفندي، اتجاهات أساليب التحليل المستخدمة في بحوث الإدارة العامة خلال الفترة 2000-2010، القاهرة: مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المجلد 31، العدد، 2013م.
15. محمد بامية، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2015.
16. د.محمد عبد الفتاح ياغي، توفيق مرعي، نحو صياغة نظرية إدارية إسلامية تستخلص من القرآن الكريم، المملكة العربية السعودية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 3، 1990.
17. د.محمد عبد الفتاح ياغي، واقع الدوريات العربية المتخصصة في العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية: الرياض، جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، مجلد 11، العدد1، 1986م.
18. د.محمد بيومي، النظرية الاجتماعية بين الرؤى التقليدية والتفاعلات الحضارية المعاصرة نحو نموذج نظري جديد، القاهرة: المجلة العربية لعلم الاجتماع، المجلد 13، 2020م.
19. نفيسة دسوقي، الإنتاج المعرفي لطلاب الدكتوراه: دراسة حالة لقسم اجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة، مجلة إضافات، العددان 41-42، شتاء - ربيع 2018.
20. د.نبيل السمالوطي، نقد علم الاجتماع في مصر التبعية التاريخية والحاجة إلى التوطين، جامعة الأزهر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد 16، 2015.
21. د.نزيه الأيوبي، النظريات الإدارية الحديثة وأغراض التنمية العربية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 8، العدد 3-4، 1984.
22. د.ياسر مناع العدوان، نحو منهجية تحليلية للتطوير الإداري، الرياض: مجلة معهد الإدارة العامة، المجلد 34، العدد 3، 1994م.

المراجع الأجنبية

BOOKS

1. Graham Charles Kinloch, Sociological Theory: Its Development and Major Paradigms, McGraw-Hill Companies, 1977.
2. Comparative Public Administration, School of Social Sciences Indira Gandhi National Open University, 2021.
3. Dr. Yusuf Garba Manjo, Comparative Public Administration, Gamji-LRN Research Centre for Policy, Governance and Development, Nigeria, Kwara State. 2021.
4. Comparative Public Administration, School of Social Sciences Indira Gandhi National Open University, 2021.

Periodicals

1. Alia Aref, A Critique of Administrative Reform Programs in Egypt Implications from Riggs' Prismatic Model, Developing Country Studies, 2015.
2. Talcott Parsons, Suggestions for a Sociological Approach to the Theory of Organizations, Administrative Science Quarterly, Vol. 1, No. 1 (Jun., 1956)
3. EMILIO MARTI and ANDREAS GEORG SCHERER, FINANCIAL REGULATION AND SOCIAL WELFARE: THE CRITICAL CONTRIBUTION OF MANAGEMENT THEORY, The Academy of Management Review, Vol. 41, No. 2, April 2016.

4. Mohammed Mufaddy Al-Kasasbeh, Possibility of Applying Arabian Management Theory, International Journal of Business and Management; Vol. 11, No. 10; 2016
5. Heather A. Haveman, Rachel Wetts, Organizational theory: From classical sociology to the 1970s, Sociology Compass, Volume13, Issue3, 2019.
6. Souhila LAGHRESSE, Nabila BOUCHARIF, Abulkacem Saad allah, Interpreting Social Change Theories: Structural-Functional Theory and Conflict Theory in Focus, AlNaciriya: Journal of sociological and historical Studies, Vol. 12 N° 1 August 2021.
7. Robert A. Dahl, the Science of Public Administration: Three Problems, Public Administration Review, Vol. 7, No. 1, winter, 1947.

معضلة النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية بين محدودية الكفاءة التفسيرية والهيمنة على مناهج التدريس والبحث وصنع السياسات

لحلو بوخاري



معضلة النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية: بين محدودية الكفاءة التفسيرية والهيمنة على مناهج التدريس والبحث وصنع السياسات

لحلو بوخاري¹

الملخص

تأتي هذه الدراسة بعد إدراك خطورة هيمنة الاقتصاد النيوكلاسيكي على المناهج الدراسية والبحثية وصنع السياسات، وخطورة تأسيس علم الاقتصاد باعتباره أحد العلوم الاجتماعية على السنن والنواميس الكونية لعالم المادة، وعليه فقد حاولت الإشكالية الإجابة عن مدى كفاءة النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية في تفسير الواقع الاقتصادي العربي، ومعرفة المبادئ والفرضيات التي اعتمدت عليها هذه النظرية في التفاعل التفسيري للسياق الاقتصادي العربي والتي لا يمكن تحقيقها في ظل هذا السياق لخصوصيته. تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، منها تحليل السياقات التاريخية والثقافية لتطور النظرية النيوكلاسيكية، وتقييم قدرتها على تفسير الواقع العربي، ورصد الأضرار الناتجة عن تطبيق السياسات النيوليبرالية في المنطقة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها وجود تناقض حاد بين المنهجية الاقتصادية النيوكلاسيكية المرتكزة على الفردانية وتعظيم المنفعة، والمرجعية الرئيسة للمجتمعات العربية (الرؤية الكونية الإسلامية) التي ترى أن كل النشاطات الاقتصادية ذات أبعاد أخلاقية لا تنفصل عنها، وتتضمن التزامات عميقة تجاه المجتمع. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: إعادة التفكير في مناهج تدريس علم الاقتصاد، وتطوير نظريات اقتصادية جديدة تستجيب لخصوصيات المجتمعات العربية. لتكون هذه النظريات جسرا من شأنه أن يربط بين العقيدة أو المثل العليا والواقع بمختلف تشعباته وتخصصاته.

(1) أستاذ باحث الاقتصاد والترجمة المتخصصة بجامعة محمد البشير الإبراهيمي والمعهد العالي العربي للترجمة، الجزائر.

Lahlou.boukhari@univ-bba.dz

وفي الأخير تدعو الدراسة إلى بناء اقتصاد يخدم المجتمع ويحقق العدالة الاقتصادية، مسلطاً الضوء على ضرورة إيجاد نموذج تنموي حقيقي يرتقي بالإنسان روحياً ومادياً، مع الاستفادة من تجارب ومقاربات عالمية بديلة للنموذج النيوليبرالي.

الكلمات المفتاحية: النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، الاقتصاد العربي، جرمي بنثام، مصر، المغرب.

المقدمة

هيمنت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية على كليات الاقتصاد في العالم، فقد تمكنت تدريجياً بعد الحرب العالمية الأولى من إزاحة جميع التيارات الاقتصادية المنافسة، وغدت التيار السائد في مناهج التدريس والبرامج البحثية، وفي وقت لاحق في صنع وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فيما يعرف بالنيوليبرالية التي تحولت من أيديولوجيا منبوذة سياسياً واجتماعياً إلى عقيدة عالمية ترى في السوق المؤسسة الوحيدة التي تسمح بقيام العلاقات بين الفاعلين العقلانيين، كما تضع إنتاج السلع المادية وتبادلها في قلب الحياة البشرية.

تعرضت النظرية النيوكلاسيكية لانتقادات عديدة، وذلك لافتراضاتها غير الواقعية وعدم قدرتها على نقل صورة حقيقية عن الواقع وعجزها عن تفسير الواقع الاقتصادي عموماً والعربي خصوصاً، فضلاً عن إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والتنموية التي يعاني منها، ونتيجة لاقتصرها على العامل الاقتصادي كمقياس وحيد للرضا في كل القرارات، مغيبة بذلك مناقشة التفاعل التاريخي المعقد بين الأخلاقي والنفسي، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والثروات الإنسانية غير القابلة للعد ولا للقياس أو البيع، فعقلانية التنمية في النظرية النيوكلاسيكية، عقلانية كمية رياضية تقوم على الأرقام والإحصاءات فقط، حتى ولو أدت سياساتها إلى نتائج كارثية، مثلما حصل في العديد من الدول العربية- على غرار مصر، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، اليمن السودان، لبنان...- نتيجة تطبيقها لنظرية اقتصادية خاطئة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، مما أدى إلى قدر كبير من المشاكل في هذه الدول، وكانت النتيجة زيادة معدلات الفقر وتفاوت هائل في توزيع الثروة والدخل والسلطة، كما غرقت العديد من البلدان العربية في الفوضى الاجتماعية والسياسية، نتيجة لخفض معظم الحكومات في البلدان العربية الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى من أجل سداد ديونها، لتجد العديد من الدول العربية نفسها في النهاية غير قادرة على تأمين سبل العيش الكريم

لمواطنيها، فقد قُوِّضَتْ سلطة الدولة واستُنْفِذَتْ قدراتها باسم الكفاءة المتفوقة للسوق.

لقد طبقت الدول العربية مبادئ وفلسفة النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية في ثوب السياسات النيوليبرالية بكل عيوبها وأوجه قصورها في تفسير الواقع والسياق الاقتصادي العربي، فبدأت بذلك المجتمعات العربية ككل في التحول إلى مجتمعات تعاقدية استهلاكية متطلعة إلى إشباع الرغبات وتعظيم المنافع المادية مع طغيان القيم الفردانية عليها، بعد أن كانت قبل ذلك مجتمعات تميزها القيم التراحمية، يلعب فيها الإيثار، والتعاون، والقيم الأخلاقية ومجموعة كبيرة من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دورا كبيرا في صياغة التفضيلات وتوجيه السلوك الاقتصادي فيها، إذ من المهم الإشارة إلى الارتباط الشامل بين مكون الاقتصاد وغيره من النظم والمكونات في الحياة، وخاصة المكون الاجتماعي والتركيز على الأبعاد العقائدية والدينية في تصرفات الأفراد الاقتصادية وأثر ذلك على التطور الاقتصادي للمجتمع والدولة.

مشكلة البحث:

من خلال ما سبق يمكن عرض مشكلة البحث كما يلي:

ما مدى كفاءة النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية في تفسير الواقع الاقتصادي العربي؟ وما هي المبادئ والفرضيات التي اعتمدت عليها هذه النظرية في التفاعل التفسيري للسياق الاقتصادي العربي والتي لا يمكن تحقيقها في ظل هذا السياق لخصوصيته؟

أهداف البحث:

لا يخلو بحث مهما كانت وجهته ومقاصده من أهداف تُوْطِرُه، وتسدد مسيرته، لذلك يمكن تلخيص أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- تحليل الظروف والسياقات التاريخية والثقافية والقوى المؤثرة في تحول الاقتصاد من كونه أحد فروع الفلسفة الأخلاقية إلى علم يتبنى منهج العلوم الطبيعية، مثل تأثير الفلسفة الاجتماعية النفعية لبنتام، وعقيدة الحتمية العلمية لنيوتن.

- الوقوف على خطورة تأسيس العلوم الاجتماعية على السنن والنواميس الكونية لعالم المادة، وخطورة احتكار الاقتصاد النيوكلاسيكي للمجال الأكاديمي الرسمي وحظره للتفكير النقدي، والذي غالبًا ما يحجب الرؤية الحقيقية عن العالم.

- تحديد أوجه الخلل المعرّقة للكفاءة التفسيرية للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية.

- معرفة مدى كفاءة النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية في التفاعل التفسيري مع الواقع العربي، من خلال العناصر والفرضيات التي اعتمدت عليها النظرية في «تفسير» الظاهرة الاقتصادية ولا يمكن تحقيقها في السياق العربي لخصوصيته.

- تطبيق أوجه خلل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية على الدول العربية؛ حالتي مصر والمغرب، ورصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق السياسات النيوليبرالية في هذه الدول.

- محاولة تقديم تصور لنظرية اقتصادية متقاطعة الاختصاصات تراعي خصوصيات المجتمعات العربية وتدمج العوامل الثقافية والاجتماعية والأخلاقية عند رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يقف على إحدى معضلات علم الاقتصاد الحالي، والمتمثلة في هيمنة النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية على مناهج البحث والتدريس والسياسات النيوليبرالية في صنع وصياغة السياسات الاقتصادية بالرغم من محدودية كفاءتها التفسيرية، بالإضافة إلى رصد الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للسياسات النيوليبرالية في الدول العربية.

فرضيات البحث:

بناءً على إشكالية البحث أعلاه، جاءت فرضيات البحث كما يلي:

- تأثرت النظرية النيوكلاسيكية بشكل كبير بالفلسفة الاجتماعية النفعية لبنتام وعقيدة الحتمية العلمية لنيوتن، مما أدى إلى تشكيلها بطرق تعزز الاختزالية وتعظيم المنفعة كقوة وحيدة وراء السلوك البشري.

- ساهمت حركة التنوير وعلمنة المجتمع في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في اغتراب علم الاقتصاد عن العلوم الاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى تطوير نهج يعتمد على العلوم الدقيقة والفلسفة الوضعية.

- الاعتماد على النظريات الاقتصادية المنتجة في القرن التاسع عشر غير كافٍ لتفسير الواقع والظواهر الاقتصادية في المجتمعات العربية، التي تتطلب نظرية تأخذ في الاعتبار الجوانب الثقافية والاجتماعية والأخلاقية.

- الانتقال إلى نهج مفتوح وتعددي للمعرفة في علم الاقتصاد يتطلب تطوير منهجيات تراعي خصوصيات ومرجعيات كل مجتمع، مع التركيز على التداخل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

منهجية البحث:

نظراً لطبيعة الموضوع؛ يتحتم علينا استدعاء عدة مناهج في العلوم الاجتماعية، فقد استخدمنا المنهج التاريخي في بعض أجزاء البحث، كما قمنا باستدعاء أدوات المنهج التحليلي الاستقرائي، من خلال عملية التتبع للجزئيات والأفكار المختلفة، ثم التركيب والجمع بينها في نهاية المطاف، لنجد أنفسنا أمام المنهج التركيبي. وذلك للخروج بصورة كاملة عن الموضوع والوصول إلى نتائج تستند إلى قاعدة صلبة وموثوقة.

الدراسات السابقة:

تطرت العديد من الدراسات إلى الموضوع من مختلف الزوايا نذكر منها:

الدراسة الأولى:² وهي عبارة عن مجموعة من الأوراق البحثية أشرف عليها (Ja-mie Morgan) وصدرت في شكل كتاب سنة 2016. وقد تطرقت إلى النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والجدل الذي تثيره بين الاقتصاديين التعدديين بسبب افتراضاتها غير الواقعية والتي تقوم عليها النظرية الاقتصادية الحالية، وفشلها التفسيري، وضعف صياغة السياسات، والتركيز المريب على التنبؤ. يعزو الكثير من النقاد هذه العيوب إلى النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، وقد ناقشت الدراسة الانتقادات الموجهة للاقتصاد النيوكلاسيكي وبيّنت كيف تؤثر افتراضاته غير الواقعية على النظرية الاقتصادية، كما يستعرض الكتاب أعمال مفكرين بارزين مثل (Thorstein Veblen) و(Kenneth Arrow)، وكذلك القضايا التطبيقية للنمذجة غير الخطية للأحداث الرئيسة في تاريخ الاقتصاد.

الدراسة الثانية:³ دراسة (عمرو عدلي) سنة 2015. تطرقت إلى دور صندوق النقد الدولي (IMF) في فرض السياسات النيوليبرالية على الدول العربية قبل وبعد الثورات العربية، والمتمثلة في سياسات تحرير التجارة والاستثمار وسياسات الانكماش مثل إجراءات التقشف والضرائب، والتي كانت لها تأثيرات سلبية على النمو والتوظيف وعدم المساواة. وتستعرض الدراسة تأثير الصندوق على الدول العربية بعد الثورات، من خلال تتبع تاريخ تدخلات الصندوق في المنطقة وتغير خطابه وممارساته قبل وبعد عام 2011 في أربع دول عربية: تونس، المغرب، الأردن، ومصر. وقد توصلت الدراسة إلى أن تدخلات الصندوق بعد الانتفاضات العربية استمرت في تكرار نفس السياسات التي أثبتت فشلها قبل عام 2011. تشمل هذه السياسات: التركيز على التقشف

2) What is Neoclassical Economics? Debating the origins, meaning and significance.

3) The IMF in the Arab world: Lessons unlearnt.

المالي وتقليص الدعم، الخصخصة العدوانية وتخريب التجارة والاستثمار، والفشل في تعزيز الاستثمار المكثف في التوظيف مع الاستمرار في نموذج النمو القائم على التصدير.

الدراسة الثالثة:⁴ دراسة (محمد السعيد السعدي) سنة (2022)، تناولت الدراسة تأثير السياسات النيوليبرالية التي تم اعتمادها في العديد من البلدان العربية في مجال التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وقد حاولت الأوراق البحثية المجمعة في الدراسة دحض فرضية التأثير الإيجابي لتبني الطرح النيوليبرالي، مبينة الانعكاسات السلبية لمجموعة من السياسات النيوليبرالية على الاقتصادات العربية، سواء تعلق الأمر بالعلاقات التجارية والاقتصادية، أو الأمن الغذائي، أو تنامي مظاهر الهشاشة من خلال انتشار العمل غير المهيكّل، أو صعوبة الحصول على الخدمات الأساسية جراء تبني ما يسمى بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وفي الختام، أوصت الدراسة بضرورة وأهمية التحول من النهج النيوليبرالي إلى نماذج تنموية تعتمد على التضامن والتعاون لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الشاملة في العالم العربي.

الدراسة الرابعة:⁵ وهي دراسة صادرة عن مؤسسة (Ebert-Friedrich-Stiftung) الألمانية سنة 2022، تطرقت الدراسة إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) بعد عقود من تطبيق السياسات النيوليبرالية في الدول العربية، كإجراءات التقشف وتقليص الميزانيات الحكومية، مما زاد من صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، وبالتالي تفاقمت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وتشير الدراسة إلى أن برامج الحماية الاجتماعية الجديدة التي اعتمدت على التحويلات النقدية المباشرة استبعدت بعض الأشخاص الأكثر حاجة، ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات الفقر وتراجعت الطبقة الوسطى. وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على دول تونس، الأردن، المغرب ومصر، موضحة أن هذه الدول اعتمدت إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تحت إشراف صندوق النقد الدولي (IMF) وتبيّن أن تدخلات

(4) أوهام النيوليبرالية في المنطقة العربية.

(5) uncovered the role of the IMF in shrinking the social protection case studies from Tunisia, Jordan and Morocco.

الصندوق بعد الانتفاضات العربية في 2011 استمرت في تطبيق نفس السياسات الاقتصادية التي أثبتت فشلها من قبل. وتختتم بتوصيات لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية في المستقبل، خاصة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية القادمة، مثل الطوارئ المناخية التي قد تجعل عددًا كبيرًا من الناس يعتمدون على الدعم الاجتماعي.

يتضح من خلال العرض المقدم أعلاه أن الدراسات السابقة تناولت من إحدى الزوايا فقط، فمنها ما تطرق إلى النظرية النيوكلاسيكية والانتقادات الموجهة إليها، ومنها ما تطرق إلى آثار السياسات النيوليبرالية الاقتصادية والاجتماعية على الدول العربية، في حين أن هذه الدراسة جمعت بين التأسيس النظري والطرح النقدي للنظرية النيوكلاسيكية التي تعود إلى القرن التاسع عشر والمتمثلة في الفلسفة الاجتماعية النفعية وصولاً إلى هيمنة هذه النظرية على مناهج التدريس والبحث عبر العالم وتحويلها إلى العقيدة الاقتصادية الأولى في العالم والتي يطلق عليها النيوليبرالية، ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدققة للسياسات النيوليبرالية وفشلها في تفسير واقع الاقتصاد العربي، كما تنفرد الدراسة بتقديم تصور لنظرية اقتصادية متقاطعة الاختصاصات تراعي خصوصيات المجتمعات العربية وتدمج العوامل الثقافية والاجتماعية والأخلاقية عند رسم السياسات الاقتصادية في الدول العربية.

هيكل للبحث:

جاءت الدراسة في أربعة محاور رئيسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، تطرق المحور الأول إلى النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، أما المحور الثاني، فقد تناولنا فيه أوجه الخلل المعرقله للكفاءة التفسيرية للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، في حين سلط المحور الثالث الضوء على هيمنة النظرية الاقتصادية على مناهج التدريس وصنع السياسات، أما المحور الرابع فقد كان حول تطبيق أوجه خلل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية على الدول العربية: حالتيّ مصر والمغرب، وفي الأخير حاولنا في المحور الخامس والأخير تقديم تصور نظرية اقتصادية متقاطعة التخصصات متوافقة مع مرجعيات المجتمعات العربية.

أولاً: النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

1.1 اغتراب الاقتصاد عن العلوم الاجتماعية: من الاقتصاد السياسي إلى علم الاقتصاد النيوكلاسيكي

استمر التلازم بين دراسة الاقتصاد والأخلاق والعلوم الاجتماعية الأخرى منذ أفلاطون إلى آدم سميث، في الوقت الذي كانت فيه ممارسات الناس متوافقة مع تصوراتهم وتطلعاتهم الدينية والأخلاقية وخلفياتهم الثقافية،⁶ فقد عالج آدم سميث - باعتباره مؤسس علم الاقتصاد الحديث - القضايا الاقتصادية ضمن فلسفة الأخلاق، كما دمج العناصر الاجتماعية والتاريخية والفلسفية والسياسية والأخلاقية مع بعض، وأخذ في الاعتبار الظروف التي تمكن من دعم بعضهم البعض بشكل أفضل، وهو ما يطلق عليه بالاقتصاد السياسي، إلا أن الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين جاؤوا من بعده، كانت لهم آراء أخرى، على غرار دافيد ريكاردو وجون ستيوارت مل، فأصبح الاقتصاد السياسي بعد ذلك تدريجياً مهنة قائمة بجد ذاتها، فأنشئت له أندية متخصصة وجمعيات مهنية، وأسست له مجالات وكراسي علمية في الجامعة، وقد صاحب هذا الاحتراف تضيق تدريجياً لنطاق التخصص، ليتحول الاقتصاد السياسي (political economy) في النهاية إلى علم الاقتصاد (economics) مستلهما تسميته الجديدة من علم الفيزياء (Physics). مما أبعده تخصص الاقتصاد السياسي عن رؤية آدم سميث الأخلاقية.⁷ ثم أخذ الاقتصاديون المجاز الميكانيكي للاقتصاد على محمل الجد، فقد أكد جون ستيوارت (ميل 1806-1873) أنه يجب على الاقتصاديين أن يبنوا معرفتهم حول إنتاج الثروة على «قوانين الطبيعة البشرية» بما يعادل «قوانين الحركة» التي وجدها العلماء الذين يدرسون الميكانيكا الفيزيائية.⁸

6) Walters, J. The economy: an ethical paradigm for discernible economic growth – a global ethical perspective, p4.

7) Alvey James, A short history of economics as a moral science, P58-59.

8) Julie A.Nelson, Economics for Humans, p 19.

أدى اكتشاف نيوتن لقانون الجاذبية العالمي إلى انتشار عقيدة الحتمية العلمية، وقد تسبب هذا القانون النيوتوني في ثورة علمية أصبحت مصدر إلهام للفلاسفة الليبراليين⁹ في القرن التالي،¹⁰ وأدى انتشار عقيدة الحتمية العلمية إلى إحداث قطيعة مع الفكر الاقتصادي الكلاسيكي السائد آنذاك- أو ما يعرف بالاقتصاد السياسي- في سبعينات القرن التاسع عشر وثمانينات القرن التاسع عشر الذي شهد ظهور النظرية النيوكلاسيكية،¹¹ فبعد مرور عقدين فقط من الزمن على دعوة الاقتصادي الكلاسيكي (جون ستوارت ميل) إلى تطبيق أساليب العلوم الفيزيائية على الاقتصاد السياسي؛ تلقى كل من (جيفونز) و(الراس) هذه الرسالة، وشرعوا في سبعينات القرن التاسع عشر في اختراع الاقتصاد النيوكلاسيكي. لقد كان (جيفونز) و(الراس) مفتونين بالميكانيكا الكلاسيكية، وبالتالي، كان عليهم تطوير نموذج له خصائص مشابهة لنموذج الكون الذي صممه نيوتن.¹²

2.1 أصول النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية:

ترجع جذور الاقتصاد النيوكلاسيكي كبرنامج بحثي أو نموذج قائم بحد ذاته، إلى سبعينات القرن التاسع عشر، حيث ظهرت أفكاره في العديد من البلدان الأوروبية، فقد تم تطوير النظرية في وقت واحد من قبل الإنجليزي جيفونز والفرنسي والراس والنمساوي

(9) كان فولتير مسؤولاً عن إدخال النيوتونية إلى فرنسا التي أصبحت في خمسينات القرن التاسع عشر «مسرّحاً لأهم التطورات المثمرة وأكبر انتصارات النيوتونية» لقد ترك عصر التنوير الفرنسي على العلوم الاجتماعية والخطاب الاقتصادي على وجه الخصوص أربع سمات رئيسية: الأولى فكرة وجود قوانين تحكم الكون الاجتماعي، والثانية العقلانية، والثالثة مفهوم الانسجام والتوازن. والرابعة وضع الفرد المتحرر من قيود المجتمع وغيرها من قيود العصور القديمة والعصور الوسطى في المركز، يُنظر:

Milonakis, D, Formalising Economics: Social Change, Ideology and Mathematics in Economic Discourse, p4.

10) Hamid Hosseini, The Archaic, the Obsolete and the Mythical in Neo-classical Economics: Problems with the Rationality and Optimizing Assumptions of the Jevons-Marshallian System, p82.

11) Philip Mirowski, Physics and the marginalist revolution, p3.

12) Philip B. Smith, Manfred Max-Neef, Unmasked economics, p 160.

كارل منجر،¹³ ثم تطورت المساهمات اللاحقة التي تتناسب مع هذا التحليل في العديد من البلدان الأخرى،¹⁴ وفي تسعينات القرن التاسع عشر، ظهرت موجة ثانية للاقتصاد النيوكلاسيكي متمثلة في المدرسة الحدية، فقد كان ألفريد مارشال في كامبريدج وفيلفريدو باريتو خلفا لوراس في لوزان، الممثلين الرئيسيين وأكثر الاقتصاديين تأثيراً في تلك الفترة.¹⁵

يعتبر ثورستين فبلن (1857-1929) - الاقتصادي وعالم الاجتماع الأمريكي - أول من أطلق هذا الاسم¹⁶ في سنة 1900، وقد صاغ فبلن مصطلح «النيوكلاسيك» للإشارة بطريقة سلبية إلى نظرية مارشال، والتي كانت في حد ذاتها نوعاً من التوليف بين النظرية الحدية لكل من جيفونز وكارل منجر مع الفكر الكلاسيكي لكل من آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت مل.¹⁷

3.1 الأسس الفلسفية للاقتصاد النيوكلاسيكي:

ارتكز الأساس الفكري للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية للمنفعة والانسجام الاجتماعي في أواخر القرن التاسع عشر على خمسة جوانب للسلوك البشري والإدراك الذاتي، في ظل الرأسمالية وهي: الفردية الذرية، النفعية الأنانية، الاعتماد على الأسواق، تمويل التصنيع من الأرباح، العقلانية الرياضية. وقد قام كل من جيريمي بنتام، وجون

13) Darley Jose Kjosavik, Methodological Individualism and Rational Choice in Neoclassical Economics: A Review of Institutionalist Critique.p 216.

14) Stanley L. Brue and Randy R. Grant, The Evolution of Economic Thought, p223.

15) Kitada, R. Giandomenica Becchio and Giovanni Leghissa: The Origins of Neoliberalism: Insights from Economics and Philosophy, p 80.

16) Lawson, T, Essays on: The Nature and State of Modern Economics, p56.

17) Colander, D.C, The Death of Neoclassical Economics, p131.

بابتيست ساي وسينيور بصياغة معظم الأفكار التي استخدمها الاقتصاديون لاحقاً في استخلاص مفاهيم الانسجام الاجتماعي والاستفادة الاجتماعية من سوق العمل من منظور القيمة.

يعتبر كتاب جيريمي بنتام الذي نشره سنة 1780 تحت عنوان «مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع» العمل الذي مارس التأثير الأقوى على النظرية الاقتصادية في القرن التاسع عشر، باحتوائه على بيان مفصل للفلسفة الاجتماعية النفعية، كان الهدف من الكتاب أن يكون جزءاً من مقدمة عامة لمدونة قانونية كاملة، وعلى الرغم من أنها لا تتعامل بشكل مباشر مع النظرية الاقتصادية، إلا أنها أصبحت الأساس الفلسفي للاقتصاد النيوكلاسيكي خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.¹⁸

افتتح بنتام كتابه، في الفصل الأول بقوله: «لقد وضعت الطبيعة البشرية تحت حكم سيدين، الألم والمتعة، وهما فقط من يحدد ما يجب علينا القيام به، وكذلك تحديد ما سنفعله، فمن جهة...». يضيف بنتام قائلاً: «ويقصد بمبدأ المنفعة هذا المبدأ الذي يوافق أو يرفض كل عمل مهما كان.»¹⁹ ثم بدأ بنتام بتأكيد أن كل الدوافع البشرية، في كل مكان وزمان، يمكن اختزالها بمبدأ واحد: الرغبة في تعظيم المنفعة، وبهذا الاختزال اعتقد بنتام أنه وجد المفتاح لبناء علم لرفاهية الإنسان أو السعادة، حيث يمكن صياغته رياضياً، ويمكن أن يصل في يوم من الأيام إلى العمل بنفس الدقة الرقمية لعلم الفيزياء.²⁰

18) E.K. Hunt et Mark Lautzenheiser, History of economic thought critical perspective, p 130.

19) Bentham, J, An Introduction to the Principles of Morals and Legislation, p14.

20) E.K. Hunt et Mark Lautzenheiser, op.cit, p 132.

4.1 مبادئ وأسس الاقتصاد النيوكلاسيكي:

- يركز الاقتصاد على تخصيص الموارد في لحظة معينة من الزمن.
- يركز على التبادل الحدي.²¹
- يفترض العقلانية بشكل تام، أي الفرد الذكي والعقلاني، ويخدم نفسه، ويهتم بمصلحته، فليس هناك مجال للتعاطف مع الآخرين أو الروح العامة أو الإيثار.
- يقبل الفردية المنهجية، مضمون الفكرة أن التفسير الاجتماعي الاقتصادي يجب أن يكون على مستوى الفرد أو الوكيل الاقتصادي.
- يتمحور حول مفهوم التوازن العام للاقتصاد، والذي يفترض أن الاقتصاد قائم على فكرة الكفاءة (أمثلة باريتو).²²

21) Colander David, The death of neoclassical economic, p134.

22) Ibid, p134-135.

ثانياً: أوجه الخلل المعرّقة للكفاءة التفسيرية للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية:

تعاني النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية من العديد من أوجه الخلل التي تعرقل كفاءتها التفسيرية، وعدم قدرتها على إعطاء صورة حقيقية عن الواقع . وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه خلال هذا المحور.

1.2 الاختزالية: تنطوي الاختزالية في مجال العلوم الاجتماعية على وجهة نظر

مفادها أن جميع الظواهر الاجتماعية على أعلى مستوى يمكن اختزالها إلى ظواهر على المستوى الأدنى، وأن تفسير الظاهرة الجزئية كافٍ لشرح الظاهرة الكلية.²³

وقد أدى صعود الاقتصاد النيوكلاسيكي بعد عام 1870 إلى تعزيز الاختزالية في علم الاقتصاد، وذلك بتوفير إطار تحليلي يتم من خلاله وضع الفرد الذي يختار ويعدل مواقفه وفقاً للوظائف الفردية المعينة للمنفعة أو التفضيل مع مراعاة الأسعار والقيود المفروضة عليه، ويعكس منظر التوازن الاقتصادي العام (كينيث أرو) وجهة النظر القائلة بأن تفسيرات الظواهر الاقتصادية يجب أن تختزل إلى سلوك الأفراد، وتجدد الإشارة إلى أن النظرة الذرية والاختزالية قد تم دعمها أيضاً من قبل المدرسة النمساوية (لودفيغ فون ميزس وفريدريك هايك).²⁴

2.2 تعظيم المنفعة: إن اختزال النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية للدوافع البشرية

في دافع وحيد والمتمثل في تعظيم المنفعة، يرجع لما يعرف (بغيره الفيزياء Physics envy)، وقد أهتم ذلك جيريمي بنتام لتطبيق الاختزالية على السلوك البشري. إن تبني الاقتصاد النيوكلاسيكي للاختزالية، واعتبار المنفعة القوة الوحيدة التي تقف وراء سلوك

23) Kjosavik, Darley. (2003). Methodological Individualism and Rational Choice in Neoclassical Economics: A Review of Institutional Critique, p3.

24) Geoffrey M. Hodgson. (1993). Why the problem of reductionism in biology has implications for economics, 69-90.

الإنسان، قد تم توظيفها كحصن ضد إدخال الحجج الأخلاقية عند مناقشة بنية المجتمع، فيخفف بذلك على البورجوازية مشاعر الانزعاج، فنجاحهم حسب هذا المبدأ يعود إلى تعظيم ما يرونه منفعة في حياتهم، أما أولئك الذين لا يستطيعون القيام بذلك هم ببساطة كسالى، أو ذوي شخصية ضعيفة. ذهب بنثام إلى أبعد من ذلك بإعلانه أن الخير والمتعة مترادفان، وبذلك يكون بنثام بنظريته هذه قد نسف جهود بضعة آلاف سنة من التفكير الجاد في الأخلاق، ولا سيما أخلاقيات العدالة.²⁵

3.2 المصلحة الذاتية: يفترض النموذج النيوكلاسيكي أن السلوك البشري يتحدد

بالكامل من خلال المصلحة الذاتية، أو بالأحرى على حساب المصلحة الذاتية، وأن مثل هذا السلوك يمكن أن يُنسب إلى أي شخص، بمعنى آخر، إذا استعرنا مصطلحات ماكس فيبر، فإن الإنسان لا يعرف إلا العقلانية الموجهة نحو الهدف، والتي تنطوي على تعظيم «المنافع» وتتجاهل العقلانية الموجهة نحو القيمة التي تحترم معايير معينة للعمل، وهذا بالتأكيد ادعاء مبالغ فيه. بعد ذلك، تدّعي النظرية أنه بما أن الأفراد يحسبون، وبما أن المصلحة الذاتية- وليس العاطفة أو الأخلاق- هي دافعهم الوحيد للعمل كما يفعلون، فإن هذا يقودهم بالضرورة إلى اتخاذ خيار عقلائي.

في حين أن العلوم الطبيعية تختبر باستمرار فرضياتها وهي حريصة للغاية على البيانات التي قد تتحدى نماذجها، نجد أن «علم» الاقتصاد النيوكلاسيكي يغلق نفسه في نظام مثالي- أي نظام ينتمي إلى عالم الأفكار- دون القلق بشأن توافقه مع الممارسات الاجتماعية. حقيقة أن علم الاجتماع وعلم النفس- ناهيك عن التحليل النفسي- والأنتروبولوجيا قد شككوا منذ فترة طويلة في عقلانية الكائن البشري، إلا أن ذلك لا يبدو أنه يزعج الاقتصاديين، الذين يصفون ببساطة الحقائق «غير الاقتصادية» بالحقائق التي يفضلون تجاهلها.²⁶

25) Philip B. Smith, Manfred Max-Neef, Unmasked economics, p 64.

26) Ibid. p64.

4.2 الأيديولوجية وتجاهل البعد الأخلاقي: إن أحد أهم أوجه قصور الاقتصاد النيوكلاسيكي تتمثل في أنه ليس مجرد علم، بل هو أيديولوجيا أيضًا. يذهب الاقتصادي بيتر سودرباوم إلى القول: «نحن لا نحب أيديولوجية الاقتصاد النيوكلاسيكي ونميل إلى اعتبار المواقف الاحتكارية لهذه الأيديولوجية المحددة جزءًا أساسيًا من المشاكل الموجودة في المجتمع الحديث»، فالاقتصاديون الكلاسيكيون مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو يشيرون دائمًا إلى «الاقتصاد السياسي» بالمعنى الواسع،²⁷ بمعنى أنهم سعوا لاكتشاف قوانين عامة تحكم السلوك على جميع مستويات التفاعل الاجتماعي،²⁸ ولذلك يمكن اعتبار المشروع النيوكلاسيكي الذي بدأ حوالي عام 1860 محاولة لفصل «الاقتصاد» عن «السياسة» وتقديم اقتصاد «بحت». يرى غونار ميردال (حائز على «جائزة نوبل للاقتصاد»): «أن الاعتقاد بخلو علم الاقتصاد من القيمة هو نوع من الوهم، وبالتالي فإن المشروع النيوكلاسيكي في هذا الصدد كان فاشلاً، لقد حان الوقت للعودة إلى مفردات (الاقتصاد السياسي)».

إن افتراضات رجل الاقتصاد النيوكلاسيكي محدّدة من الناحية الأيديولوجية، فهم يؤكّدون على بعض الأدوار والعلاقات بينما يستبعدون البعض الآخر، كما يعتبرون البشر مستهلكين ومتملكين فقط، وبالتالي يقتصر على علاقات السوق وفكرة تعظيم المنفعة التي تستثني أشكال الأخلاق الأخرى، أما افتراضات شخص (الاقتصاد السياسي بالمعنى الواسع)، لا تنكر الجوانب السياسية والأيديولوجية للسلوك البشري، فقد يتصرف الفرد بناء على الفلسفة النفعية كما قد يتصرف بناء على الأخلاق الاجتماعية والبيئية،²⁹ وليس للاقتصاديين الحق في اختيار نوع واحد من الأخلاق لأغراض التحليل الاقتصادي واعتبارها الأخلاق «الصحيحة»، فمثل هذا التوجه الأيديولوجي سيترك نتائج خطيرة

27) Edward fullbrook.(2008), Pluralist economics , p121.

28) Nicolaides, P. Limits to the Expansion of Neoclassical Economics. p316.

29) Edward fullbrook. op.cit. p121.

5.2 أمثلية باريتو: يتمحور الاقتصاد النيوكلاسيكي حول مفهوم التوازن العام للاقتصاد، وهذا بدوره يعتمد على فرضية أن الاقتصاد قائم على الكفاءة، بمعنى أنه لا يمكن أن يحسن أحد أحواله من دون أن تسوء أحوال شخص آخر، في ظل شروط تقييدية جدا- الأسواق أكثر تنافسية، أسواق رأس المال كاملة- إلا أن النتائج الجديدة كشفت أنه ليس هناك أساس علمي للافتراض بأن الأسواق تتسم بالكفاءة، الأسواق تقدم الحوافز، لكن إخفاقات الأسواق متفشية، وثمة اختلافات راسخة بين العوائد الاجتماعية والفردية، كانت المشاكل في بعض القطاعات- مثل الرعاية الصحية والتأمين والخدمات المالية- أكبر من المشاكل في قطاعات أخرى، ومن الطبيعي أن ينصب اهتمام الحكومة على هذه القطاعات.

يلاحظ أن صياغة أمثلية باريتو بعبارة (لا يمكن أن يحسن أحد أحواله من دون أن تسوء أحوال شخص آخر) هي بالكاد طريقة مموهة للقول أن الوضع الراهن هو الأفضل من بين جميع العوالم الممكنة. وكما هو الحال في مفهوم المنفعة، تحتزل هذه الفكرة العوامل المتعددة التي تحدد رفاهنا إلى شيء واحد فقط؛ كم من الأشياء المادية التي نمتلكها، وتتعارض هذه الفكرة مع أي نظرة عامة للقيمة الإنسانية.

يذهب الاقتصادي الحائز على «جائزة نوبل» (أمارتيا سن) للتأكيد على هذا الكلام، في نقده لأمثلية باريتو، إذ يقول بأن «هذا نوع محدود جداً من النجاح، وقد يكون مضمونا أو غير مضمون، يمكن لدولة ما أن تحقق أمثلية باريتو، إلا أن بعض الناس سيعيشون في فقر مدقع، والبعض الآخر يتنعم في الرفاهية، طالما أن البائس لا يمكن أن يكون أفضل حالاً دون خفض رفاهية الأغنياء.»³¹

30) Loc.cit.

31) Amartya Sen. On ethics and economics. p32.

ثالثاً: النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية: الهيمنة على مناهج التدريس وصنع السياسات

1.3 الهيمنة على مناهج التدريس: كيف أدت محدودية الكفاءة التفسيرية إلى الانشقاق الأكاديمي؟

تهيمن مناهج التدريس النيوكلاسيكية المعاصرة على أكثر من 5/4 من وقت التدريس في كليات الاقتصاد عبر العالم،³² أي ما يعادل أكثر من 80% من مجموع البرامج الأكاديمية والبحثية، وهو ما دفع بالاقتصادي (إدوارد فولبروك) إلى القول بأن احتكار الاقتصاد النيوكلاسيكي للمجال الأكاديمي الرسمي وحظره للتفكير النقدي سيؤدي إلى عملية غسيل أدمغة الأجيال المتعاقبة من الطلاب لعرض الواقع الاقتصادي حصرياً من خلال مفاهيمه، والتي غالباً ما تحجب الرؤية الحقيقية عن العالم.³³

يرى الاقتصادي (مانفريد ماكس نيف) أن الاستمرار في الترويج لأيديولوجية سامة متخفية في زي العلم هو بمثابة انتحار.³⁴ ونتيجة الفشل المستمر للاقتصاد النيوكلاسيكي بسبب انفصاله عن الواقع ومحدودية كفاءته التفسيرية؛ قام مجموعة من طلبة الدراسات العليا للاقتصاد في سنة 2000 في فرنسا بتقديم عريضة تدعو إلى إصلاح مناهجهم الدراسية. ووصفت العريضة وضعهم على النحو التالي: «لقد اختار معظمنا دراسة علم الاقتصاد لاكتساب فهم عميق للظواهر الاقتصادية التي يواجهها المواطنون اليوم. لكن التدريس المقدم، أي بالنسبة للجزء الأكبر من النظرية النيوكلاسيكية أو المناهج المشتقة منها، لا تجيب عمومًا عن هذا التوقع، حتى عندما تفصل النظرية نفسها بشكل شرعي عن الاحتمالات في المقام الأول، فإنها نادرًا ما تقوم بالعودة الضرورية إلى الحقائق. الجانب التجريبي شبه معدوم (الحقائق التاريخية، عمل المؤسسات، دراسة

32) Proctor, J.Christopher, Mapping Pluralist Research, p03.

33) Edward Fullbroke, Introduction: Lawson's Reorientation, p07.

34) Manfred Max-Neef, Philip Bartlett Smith, Unmasked economics, p164.

سلوك واستراتيجيات الوكلاء...). علاوة على ذلك، فإن هذه الفجوة في التعليم، هذا التجاهل للواقع الملموس، يطرح مشكلة هائلة لأولئك الذين يرغبون في جعل أنفسهم مفيدين للجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية».³⁵

بعد شهر واحد من إطلاق عريضة الطلاب، تقدمت مجموعة من أساتذة الاقتصاد بالتماس ثان، لم يتفق الأساتذة مع أقوال الطلاب فحسب، بل حددوا المشكلات الخمس التي يجب التغلب عليها في تدريس علم الاقتصاد: أولاً، استبعاد النظرية غير النيوكلاسيكية من المناهج الدراسية. ثانياً، عدم التوافق بين تدريس الاقتصاد والواقع الاقتصادي. ثالثاً، استخدام الرياضيات كغاية في حد ذاتها وليس كأداة. رابعاً، طرق التدريس التي تستبعد أو تمنع التفكير النقدي. خامساً، الحاجة إلى تعدد الأساليب المتوافقة مع تعقيد الأشياء التي تم تحليلها.³⁶

توالت المزيد من الالتماسات والتقارير والجمعيات في بلدان أخرى، والتي تدعو إلى الخروج من اختزالية الرجل الاقتصادي المدفوع بالمصلحة الذاتية، بما في ذلك التماس من جامعة هارفارد في عام 2003. والمبادرة الطلابية الدولية للتعددية في الاقتصاد سنة 2014،³⁷ الدعوة الطلابية الإيطالية السويسرية 2018 تم إنشاء هذه الرسالة القصيرة بالتعاون مع مجموعات من منظمين في سويسرا وفي إيطاليا، وهي تدعو إلى إنشاء مقرر دراسي في الاقتصاد تعددي ومنفتح على التخصصات الأخرى.³⁸

35) Edward Fullbroke, Introduction: Lawson's Reorientation, p01.

36) Manfred Max-Neef, Philip Bartlett Smith, op-cit, p165.

37) Proctor, Mapping Pluralist Research, p04.

38) Ibid, P 07.

2.3 الهيمنة على صنع السياسات: السياسات النيوليبرالية أمودجا

بعد أن أصبح الاقتصاد النيوكلاسيكي التيار السائد في الاقتصاد، برزت الحركة النيوليبرالية بين الستينات والثمانينات من القرن العشرين،³⁹ والتي تعد إما تسويقاً للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية أو الدعاية لها،⁴⁰ متخذة من الافتراضات النيوكلاسيكية الدعامة والأداة الرئيسة للدفاع عن التجارة الحرة والضرائب المنخفضة على الأغنياء والشركات الكبرى وإزالة القيود التنظيمية وتخفيض الإنفاق الحكومي.

يعتبر الاقتصاد النيوكلاسيكي والنيوليبرالية أن السوق هي المؤسسة الطبيعية الوحيدة التي تسمح بقيام العلاقات بين الفاعلين العقلانيين. ولقد أدى كل من الاقتصاد النيوكلاسيكي والنيوليبرالية إلى تحويل الأفراد (والمجتمع) إلى فاعلين عقلانيين (اجتماعيين)، ترتبط أهدافهم بالضرورة بتعظيم دالة المنفعة المتوقعة الخاصة بهم.⁴¹

يعرف (دايفيد هارفي) النيوليبرالية بأنها نظرية للممارسات الاقتصادية والسياسية في المقام الأول، تقترح أن رفاهية الإنسان يمكن أن تتقدم على أفضل وجه من خلال تحرير الحريات والمهارات الفردية في مجال تنظيم المشاريع ضمن إطار مؤسسي يتميز بحقوق الملكية القوية والأسواق الحرة والتجارة الحرة. ويتمثل دور الدولة في إنشاء إطار مؤسسي مناسب لمثل هذه الممارسات والحفاظ عليه... يجب أن تظل تدخلات الدولة في الأسواق عند الحد الأدنى، لأنه ووفقاً للنظرية لا يمكن للدولة أن تمتلك ما يكفي من المعلومات لتخمين إشارات السوق (الأسعار)، وذلك لأن مجموعات المصالح القوية ستؤدي حتماً إلى تشويهه وتحييز تدخلات الدولة لمصلحتهم الخاصة.⁴²

39) David M. Kotz, The Rise and Fall of Neoliberal Capitalism, P 08.

40) Becchio, G., & Leghissa, G, The Origins of Neoliberalism: Insights from economics and philosophy, p01.

41) Ibid , p11.

42) Harvey, D, A Brief History of Neoliberalism, p2.

دخلت السياسات النيوليبرالية حيز التنفيذ لأول مرة في الشيلي، بعد انقلاب الجنرال بينوشيه في 11 سبتمبر 1973، على حكومة سلفادور أليندي المنتخبة ديمقراطياً، بتحريض من نخب المال والأعمال المحلية التي تهددت مصالحها بتوجه أليندي نحو الاشتراكية، وبدعم من الشركات الأمريكية الكبيرة، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ووزير الخارجية الأمريكي هنري كسينجر شخصياً، وقد قام الانقلاب بقمع كل الحركات الاجتماعية والمنظمات السياسية اليسارية بشكل عنيف، وفكَّ أشكال وصيغ التنظيمات الشعبية - مثل المراكز المجتمعية للرعاية الصحية في الأحياء الفقيرة -، وحرَّر سوق العمل من كل الضوابط والقيود المؤسسية، لكن المشكلة كانت تتركز حول كيفية إنعاش الاقتصاد المتوقف كلية عن العمل، ومع تفاقم أزمة الركود الاقتصادي التي عاشها العالم برمته، كان لا بد من إيجاد مقاربة جديدة.⁴³

أما في العالم الغربي، فيرتبط صعود النيوليبرالية بشكل خاص بالرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ورئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر. لم يصرح هؤلاء القادة السياسيون فقط بالادعاءات الأيديولوجية الجوهريّة للنيوليبرالية، بل سعوا أيضاً إلى تحويلها إلى سياسات وبرامج عامة. ما ميز ريغان وتاتشر عن العديد من النيوليبراليين الآخرين، أنهم كانوا مصممين على التمسك بمبادئهم حتى عندما كان ذلك محفوفاً بالمخاطر أو من غير المريح القيام بذلك. على سبيل المثال، كان الرئيس ريغان مستعداً بجدية لعدم الترشح لولاية ثانية على أن يتراجع عن التخفيضات الضريبية الكبيرة التي قام بها.⁴⁴

أدت أزمة المديونية الدولية سنة (1982) والأزمات المالية التي عانت منها العديد من البلدان النامية خلال الثمانينات والتسعينات، إلى تمكين الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي ووكالات الإقراض الدولية الأخرى مثل بنوك التنمية الإقليمية من العمل على توسيع أجندة النيوليبرالية في الدول النامية وتطبيقها بشكل قاس عليها، فقد

43) Ibid.

44) Manfred B. Steger and Ravi K. Roy, Neoliberalism: A Very Short Introduction, p 21.

اضطرت حكومات هذه البلدان إلى الخضوع لهذه السياسات من أجل إعادة تمويل ديونها الدولية، حيث قامت المؤسسات المالية الدولية بتمرير السياسات النيوليبرالية إلى الدول النامية عبر منحها القروض مقابل التزام الدول النامية بتطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

رابعاً: تطبيق أوجه خلل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية على الدول العربية: حالتَيّ مصر والمغرب

بدأ تطبيق مبادئ وفلسفة النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية في الدول العربية مع مطلع ثمانينات القرن الماضي في ثوب السياسات النيوليبرالية والإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية. لذلك سنحاول من خلال هذا المحور الوقوف على مدى كفاءة النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية في التفاعل التفسيري مع الواقع الاقتصادي العربي، من خلال تطبيق النظرية بكل أوجه الخلل التي تعاني منها، فقد تم تنفيذ السياسات النيوليبرالية بالتركيز على العامل الاقتصادي فقط (الاختزالية)، والاهتمام بالعائد والتكلفة فقط، وتعظيم المنافع (الانضباط المالي، وترشيد النفقات العامة، والإصلاحات الضريبية، والتحرير المالي)، مع تجاهل البعد الأخلاقي (سياسات التحرير الاقتصادي غير المدروسة ورفع الدعم عن الخدمات الاجتماعية على سبيل المثال) وغيرها من أوجه الخلل الأخرى.

1.4 الواقع والسياق الاقتصادي العربي قبل تطبيق النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية :

كانت المجتمعات العربية غداة استقلالها في خمسينات وستينيات القرن الماضي مجتمعات تقليدية تنتمي إلى مجتمع ما قبل الصناعة والرأسمالية، أي أنها مجتمعات تراحمية-بتعبير المفكر المصري عبد الوهاب المسيري- تقوم على أبعاد غير مادية في العلاقات بين الأفراد، وعلاقات إنسانية شخصية غير مقتصرة على المنفعة فقط، ومن ثم فهي ليست علاقات عقلانية مجردة، أو تعاقدية نفعية محضة، بل هي علاقات عضوية مركبة، تتسم بالتعاون والإيثار.⁴⁵ وهي تستند إلى الإيمان بمنظومة دينية مشتركة وأعراف اجتماعية⁴⁶ أو ما يعرف بالرؤية الكونية، وقد كان لهذه الرؤية بالغ الأثر على توجه الدول العربية المستقلة تبعاً بعد الحرب العالمية الثانية في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بقيام ما

(45) معتر الخطيب، بنية العلاقات الاجتماعية بين التعاقد والتراحم: الاختراقات والأولويات.

(46) علي ثابت، مصطفى عوني، نظام الأسرة بين تراحمية الإسلام وتفكيكية الحداثة، 135.

يعرف «باشتراكية الدولة»، فقد تمكن النظام الذي أطلق عليه «العقد الاجتماعي» في خمسينات وستينات القرن الماضي من الحصول على الدعم الشعبي من خلال تقديم شبكة أمان اجتماعي سخية إلى حد ما من خلال التعليم المدعوم والرعاية الصحية والتوظيف في الشركات المملوكة للدولة والمعاشات التقاعدية والبنية التحتية العامة، حيث وفرت الدولة الكريمة الأمن الاقتصادي والاجتماعي،⁴⁷ والغذاء المدعوم لفقراء المدن، كما أدى الإصلاح الزراعي إلى هدم هيمنة القلة القديمة المرتبطة بمصالح المستعمر.

أنتج المشروع في البداية نموًا مصحوبًا بارتفاع مستويات المعيشة وانخفاض التفاوت (انخفض مؤشر جيني في مصر 1959-1975 من 43 إلى 38 في مصر)، وأعطت الاستثمارات الكبيرة في التعليم والصحة زخمًا لزيادة كبيرة في متوسط العمر المتوقع ومؤشرات التنمية البشرية، وكان هناك حراك تصاعدي كبير وانخفاض كبير في الفقر مقارنة بالدول النامية الأخرى،⁴⁸ وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية كانت جمهوريات والبعض الآخر كانت ملكيات، إلا أن عقودها الاجتماعية كانت متشابهة تمامًا يغلب عليها الطابع الاجتماعي التراجعي أكثر من الفردانية التعاقدية.⁴⁹

أدت سياسات «العقد الاجتماعي» في المجتمعات العربية إلى إحداث تحولات عميقة في نظمها الاجتماعية والتعليمية والصحية، وقادت السياسات الاشتراكية والاجتماعية إلى تقليل الفوارق بين الطبقات وتراجع كبير في معدلات الفقر جعلت من العالم العربي حتى الثمانينات من أفضل المناطق في العالم في عدالة توزيع الدخل.⁵⁰ وتشير إحصاءات البنك

47) Fadhel Kaboub, The End of Neoliberalism? An Institutional Analysis of the Arab Uprisings, p 534.

48) R. Hinnebusch, The rise and decline of the populist social contract in the Arab world.

49) Markus Loewe, Tina Zintl, Annabelle Houdret, The social contract as a tool of analysis: Introduction to the special issue on Framing the evolution of new social contracts in Middle Eastern and North African countries, p 10.

50) برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ص 08.

الدولي إلى أن إنجاز العرب في الفترة الواقعة بين عامي 1960-1985 فاق جميع مناطق العالم الأخرى ما عدا منطقة شرق آسيا من حيث نمو الدخل وعدالة توزيعه، وكانت المكاسب الاجتماعية كبيرة للغاية إذ انخفضت معدلات وفيات الأطفال في المنطقة بأكثر من النصف، وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بأكثر من عشر سنوات.⁵¹

2.4 الواقع والسياق الاقتصادي العربي بعد تطبيق النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

بدأت الدول العربية مع نهاية عقد السبعينات وبداية الثمانينات تواجه صعوبات في استدامة سياسات «العقد الاجتماعي» التي تتطلب تخصيص موارد ضخمة للحفاظ على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية المحققة خلال المرحلة الأولى، فقد أدت أزمة المديونية الدولية (1982) والأزمات المالية التي عانت منها العديد من البلدان النامية خلال الثمانينات والتسعينات إلى تمكين الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي ووكالات الإقراض الدولية الأخرى مثل بنوك التنمية الإقليمية؛ من العمل على توسيع أجندة النيوليبرالية في الدول النامية وتطبيقها بشكل قاسٍ عليها،⁵² إذ اضطرت حكومات هذه البلدان إلى الخضوع لهذه السياسات من أجل إعادة تمويل ديونها الدولية.⁵³ وهذا ما أجبر عدة دول عربية على الدخول في عملية إصلاحات اقتصادية تحت رعاية المؤسسات المالية الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها لتعزيز النمو والازدهار.⁵⁴

(51) المرجع نفسه، ص 21.

(52) جورج قزم، الاضطرابات الاجتماعية: حدود النيوليبرالية في العالم العربي.

53) Thomas Friedman, The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization, p129.

54) Harrigan, J and El Said, Economic Reform, Social Welfare, and Instability: Jordan, Egypt, Morocco, and Tunisia, 1983-2004, p01.

تم تنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي، وقد ركزت هذه التدابير على عشرة مجالات رئيسية: الانضباط المالي، وترشيد النفقات العامة، والإصلاحات الضريبية، والتحرير المالي، وتعويم أسعار الصرف، وتحرير التجارة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والخصخصة، وإلغاء القيود التنظيمية، وحقوق الملكية. وتبنت معظم بلدان المنطقة بين منتصف الثمانينات والتسعينات، العديد من سياسات إجماع واشنطن، فقد طبقت حكومات المنطقة العربية تدابير تحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود المفروضة على الواردات، وتغيير الحماية الجمركية وإزالة الحواجز أمام الصادرات، كما تم تخفيض الإنفاق العام للحد من عجز الموازنة في الاقتصادات العربية في أواخر الثمانينات، وأدى ذلك إلى قيام الحكومات العربية بإعطاء الأولوية للقطاع الخاص، وذلك من خلال تحرير الاقتصاد وخصخصة الشركات المملوكة للدولة.⁵⁵

1.2.4 حالة الاقتصاد المصري:

أ. قبل 2011:

بدأت مصر بالتحول من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق بعد حرب أكتوبر 1973، أو ما يسمى بسياسات الباب المفتوح (الانفتاح)، التي انطوت على عمليات تحرير داخلية (تعزير القطاع الخاص من خلال الامتيازات الحكومية) وخارجية (تشجيع رأس المال الأجنبي)⁵⁶. ومع ذلك، فشلت هذه السياسة في التصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية مثل ارتفاع معدل الفقر، والتوزيع غير المتكافئ للموارد، وارتفاع معدل البطالة، وضعف نظم التعليم والرعاية الصحية. وبحلول الثمانينات، جدد النظام المصري سياسة الباب المفتوح من أجل الحفاظ على التقدم الاقتصادي،

55) Mossallam, Mohammed, The IMF in the Arab World: Lessons Unlearned, p 04.

56) Belder, F, From postcolonial social contract to the Arab uprisings: The neoliberal transformation of the state–society relations and the alternative spaces of the new political activism, p213.

ونتيجة لذلك، عانى الاقتصاد المصري من مشكلة اقتصادية خطيرة بسبب نقص الموارد اللازمة، وبحلول التسعينات، تبنت الدولة سلسلة من السياسات النيوليبرالية من أجل معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، ونتيجة لذلك، طبّق النظام المصري سياسات التكيف الهيكلي - وهي جزء من السياسات النيوليبرالية - لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي.⁵⁷

تمكنت مصر من جلب حزمة ضخمة لتخفيف عبء الديون وبرنامج إقراض مصمّم لتعزيز التحرر الاقتصادي الذي اقترحه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبحلول عام 1991 وقّعت مصر قرض التكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وتم إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.⁵⁸ قامت مصر في البداية «بتحرير حيازة الأراضي وقوانين الاستثمار والعمل»، وخصخصة الأصول العامة والشركات الحكومية، ووضعت هذه الإصلاحات مصر بقوة على طريق النيوليبرالية بداية من التسعينات.⁵⁹

كان لسياسات التحرير الاقتصادي في القطاع الزراعي آثار كبيرة على الريف، حيث أنها زادت من معدلات التفاوت الاجتماعي وأدت إلى إفقار قطاعات كبيرة من سكان الريف، ففي ظل سياسات التكيف الهيكلي تم التراجع عن مكتسبات الإصلاح الزراعي خلال الحقبة (1952-1970) والتي بدأت قبل ذلك في عهد نظام السادات، فقد صادق البرلمان المصري في سنة 1992 على قانون «إصلاح العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر» وهو قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية، وعرفت لدى الفلاحين بقانون طرد المستأجرين. أعطى القانون الجديد مهلة خمس

57) Elmeligy, A, The effects of neoliberalism on poverty in Egypt, p98.

58) Mossallam, Mohammed, The IMF in the Arab World: Lessons Unlearned, p11.

59) Angela Joya , Neoliberalism, the State and Economic Policy Outcomes in the Post-Arab Uprisings: The Case of Egypt, p 07.

سنوات انقضت في الأول من أكتوبر 1997 وهو اليوم الذي فقدت فيه نحو مليون عائلة أراضي كانوا حتى صدور القانون يتمتعون فيها بحيازة آمنة.⁶⁰

لقد نتج عن التطبيق العشوائي لسياسات التكييف الهيكلي «هدم ركائز التميز المصري مثل زراعة القطن طويل التيلة الذي كان يحظى بسمعة عالمية. أخيراً وليس آخراً، لم تؤد هذه السياسات إلى تقليص الفجوة الغذائية، بل على العكس فقد أدت إلى اتساعها كثيراً»، حيث تحوّلت مصر إلى أحد أكبر المستوردين في العلم للسلع الغذائية الحيوية كالقمح، والزيت، والسكر وغيرها، وحصل انخفاض واضح في صافي دخل المزارعين ولا سيما صغار المزارعين، لأن أسعار المنتجات لم ترتفع بالدرجة الكافية لتعويض الزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج نتيجة لرفع الدعم. أثرت كذلك السياسات النيوليبرالية، بما فيها تحرير التجارة الزراعية الخارجية على بنية المحاصيل الزراعية، فتجاوبا مع ارتفاع الربح، ازداد التوسع في إنتاج الفواكه والخضر على حساب زراعة القطن والقمح والأرز. ويعتبر هذا التطور سلبيا إذا أخذنا بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية للقطن والقمح وعلاقتهما بباقي النشاطات الاقتصادية، مما يجعلهما ركيزة أساسية في مجال محاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة وفق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.⁶¹

أدى تنفيذ برنامج الاستقرار السريع الذي روّج له صندوق النقد الدولي في النصف الأول من التسعينات إلى تفاقم نسبة الفقر، حسب مقياس خط الفقر الوطني لعدد الأفراد ومقياس دولارين أمريكيين في اليوم.⁶² وهو ما يؤكد مؤشر سوء التغذية لدى الأطفال، ففي النصف الأول من التسعينات، حدثت زيادة مثيرة للقلق في النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية ونقص الوزن، كما شهدت الفترة بين عامي 2000 و2004 زيادة نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين

60) صقر النور، نحو آثار الإصلاح الزراعي والإزدراء الاجتماعي للمستأجرين الزراعيين: إنتاج القانون وأشكال مقاومته، ص 21-28.

61) محمد السعيد السعدي، أوهم النيوليبرالية في المنطقة العربية، ص 47-48.

62)

يعانون من نقص الوزن بأكثر من الضعف من 4.0% إلى 8.6%، وزادت نسبة الفقر في الصعيد- مثلاً- بشكل كبير من 29.3% إلى 34.2% في المناطق الريفية ومن 10.8% إلى 19.3% في المناطق الحضرية.⁶³

أظهر تقرير البنك الدولي لتقييم الفقر لعام 2007 أن مؤشر فجوة الفقر في مصر بلغ 3% في عام 2000، و3.6% في عام 2005، و4.1% في عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، ذكر التقرير أن معدل فجوة الفقر في المناطق الريفية كان أعلى من المناطق الحضرية. وبالإشارة إلى تقرير البنك الدولي لعام 2011، فقد تأثر الاقتصاد المصري بشكل ملحوظ بصدمة أسعار الغذاء العالمية في عام 2008، حيث انتقل معدل التضخم السنوي إلى 25.7% في أغسطس 2008، مما أثر سلبيًا على الفقراء. بالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى أن 9.6% من السكان المصريين خرجوا من دائرة الفقر، إلا أن 5.9% منهم ظلوا فقراء بين عامي 2005 و2008. وتشير تقديرات متحفظة وردت في تقرير للبنك الدولي في عام 2011 إلى أن 44.5% من السكان في مصر لا يتمتعون بأي شكل من أشكال التأمين الاجتماعي على الإطلاق.

أما على المستوى السياسي، فقد نتج عن هذه السياسات هيمنة رجال الأعمال على مراكز صنع القرار، فقد كان رجال الأعمال في مصر يشغلون 12% من المقاعد البرلمانية في عام 1995؛ لتصل هذه النسبة إلى 35% بحلول عام 2010، وتعد حكومة أحمد نظيف- التي ترأسها عام 2004- نموذجًا لهذا الاتجاه «حكومة رجال الأعمال» والتي كانت تضم العديد من أتباع النيوليبرالية المدربين في الغرب، وضمت ما لا يقل عن ستة من الرأسماليين الاحتكاريين، كما نفذت سبع عشرة عملية خصخصة كبرى لمؤسسات القطاع العام في السنة الأولى من الحكم وحدها،⁶⁴ شهدت هذه الحكومة إنشاء وزارة

63) El-Said, Hamed & Harrigan, Jane, Economic Reform, Social Welfare, and Instability: Jordan, Egypt, Morocco, and Tunisia, p09.

64) Jethro Norman, Neoliberal Globalisation and the “Arab Spring”; One Facet of a Global Movement? P7.

الاستثمار، كانت مهمتها تسريع برنامج الخصخصة والتحول الكبير في قوانين الضرائب (2005)، فضلاً عن استحواد رجال الأعمال على المناصب الوزارية الرئيسة بشكل غير مسبق، فبين عامي 2004 و2006، تمكنت حكومة نظيف في عهد مبارك من بيع 80% من الشركات المملوكة للدولة في مصر، ولم تسفر صفقات الخصخصة عن خسائر فادحة في الأموال العامة فحسب، بل أدت أيضاً إلى تسريح العمال على نطاق واسع وارتفاع معدلات البطالة بشكل دائم. وهكذا، فإن تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المصري كان «في جوهره دعماً للقطاع الخاص على حساب الأمة ككل». ليس من المستغرب إذن أن العقد نفسه الذي شهد الخفض المذكور أعلاه لضرائب الشركات قد رفع ضرائب الاستهلاك والرواتب على العمال والمواطنين العاديين.⁶⁵

خلق هذا التحالف الناشئ حديثاً بين نخبة رجال الأعمال الجديدة والنظام نوعاً من الاستبداد النيوليبرالي، أفضى في نهاية المطاف إلى «رأسمالية المحسوبة» حيث استفادت الجهات الفاعلة ذات العلاقات السياسية من خصخصة الأصول العامة وإلغاء الضوابط التنظيمية للقطاعات الاقتصادية، في حين عانى العمال من ركود الأجور وارتفاع معدلات البطالة.⁶⁶

أدى صعود طبقة سياسية جديدة من رجال الأعمال إلى مراتب رئيسة في الحكومة والبرلمان، إلى تحكّمهم في التشريعات وصنع السياسات لخدمة مصالحهم الطبقية ضد مصالح الجماهير،⁶⁷ فأنشئت بذلك مدن مسورة ومروج خضراء وملاعب غولف للأغنياء

65) Khalil, Heba & Dill, Brian, Negotiating statist neoliberalism: the political economy of post-revolution, p 06.

66) Joya, Angela, Neoliberalism, the State and Economic Policy Outcomes in the Post-Arab Uprisings: The Case of Egypt. P 06.

67) Jethro Norman, Neoliberal Globalisation and the “Arab Spring”; One Facet of a Global Movement?, P7.

من جهة، ومساكن عامة متهالكة وبنية تحتية متداعية لمعظم المصريين،⁶⁸ حيث بلغ عدد المناطق العشوائية بحسب بعض التقديرات أكثر من 1200 منطقة بكافة محافظات مصر تعيش بها نسب معتبرة تتجاوز ربع وثلث السكان أحياناً، بما في ذلك محافظات كالقاهرة والجيزة، التي بلغت نسبة سكان العشوائيات بها %36.9 و%38 على التوالي.⁶⁹

ب. بعد 2011:

بعد مرور أكثر من عقدين من الإصلاحات الاقتصادية والسياسات النيوليبرالية استيقضت العديد من الدول العربية على وقع انتفاضات شعبية عنيفة أو ما بات يعرف بأحداث الربيع العربي الذي أطاح بالعديد من الأنظمة في المنطقة العربية، بما فيها مصر التي كان فيها شعار الثورة «غذاء وحرية وكرامة إنسانية»، وهو شعار يجسد المشاكل العميقة الجذور للاقتصاد السياسي السائد في المنطقة العربية، فقد أثبتت السياسات النيوليبرالية عدم جدواها في تحقيق توزيع عادل للدخل، وفي رفع مستويات معيشة الأفراد، وفي التخفيف من حدة الفقر.⁷⁰ وهذا ما دفع المؤسسات المالية الدولية إلى الاعتراف بفشل الإصلاحات في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من أنها دعت بقوة إلى تلك الإصلاحات على مدى عقدين من الزمن.

وجدت المؤسسات المالية الدولية في سقوط الأنظمة الاستبدادية فرصة لتعزيز النموذج النيوليبرالي في المنطقة. إذ كانت تعتقد أن سبب حدوث الانتفاضات العربية يعود إلى عدم كفاية الإصلاحات الاقتصادية وصعود رأسمالية المحسوبية وضعف هياكل الحوكمة، وعليه فقد كان الهدف بعد هذه الانتفاضات هو تنفيذ إصلاحات أعمق من شأنها إحداث تحولات نوعية في اقتصادات المنطقة تحت شعار الحوكمة الرشيدة. وبالفعل، تم تحديد إصلاحات أعمق بهدف توسيع دور القطاع الخاص وزيادة تقليص نفوذ الدولة في

(68) مجدي عبد الهادي، الاقتصاد السياسي للتدهور الخدماتي في مصر، ص. 07.

(69) المرجع نفسه، ص 04.

70) Nadine Sika, The Political Economy of Arab Uprisings, p06.

مختلف قطاعات الاقتصاد، ووسعت المؤسسات المالية الدولية نطاق انتشارها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعزيز السياسات النيوليبرالية السابقة.⁷¹

أوصى موظفو صندوق النقد الدولي في الواقع «بتحويل موارد الميزانية إلى الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة» لتحسين آفاق النمو والنتائج الاجتماعية لمصر. لكن عندما انخرط صندوق النقد الدولي في نهاية المطاف مع الحكومة المصرية، لم تظهر السياسات التي روج لها الصندوق سوى القليل من الاتساق مع الادعاءات المذكورة أعلاه. بدأت المفاوضات بشأن قرض جديد من صندوق النقد الدولي لمصر في منتصف عام 2011 خلال زيارات بعثة الصندوق إلى البلاد، وتم التوصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين بين الحكومة وصندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 3 مليارات دولار في البداية في 5 يونيو 2011، ولكن هذه المفاوضات قوبلت باحتجاج المجتمع المدني وانقسام الرأي العام حول العواقب الاقتصادية لقرض صندوق النقد الدولي.⁷²

قدمت الحكومة المصرية في أغسطس 2012 طلبًا رسميًا لاستئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في يونيو 2012، حول قرض بقيمة 4.8 مليار دولار أمريكي، وتم التوقيع على اتفاق مبدئي في نوفمبر 2012، مصحوبًا بإعلان عن إجراءات تقشفية لاقت موافقة صندوق النقد الدولي.⁷³

وجاء التطور الرئيسي التالي في عام 2014 عندما قررت السلطات المصرية تنفيذ إصلاح اقتصادي «جذري» أقره صندوق النقد الدولي في محاولة لخفض العجز المالي،

71) Joya, Angela, Neoliberalism, the State and Economic Policy Outcomes in the Post-Arab Uprisings: The Case of Egypt, p 07.

72 Mossallam, Mohammed, The IMF in the Arab World: Lessons Unlearned, p12.

73 Hanieh, A, Shifting Priorities or Business as Usual? Continuity and Change in the post-2011 IMF and World Bank Engagement with Tunisia, Morocco and Egypt, p13.

وإصدار تشريع يقضي بتخفيض دعم المواد البترولية بمقدار 4.3 مليار دولار أمريكي في يوليو 2014، وأعلنت بذلك الزيادات في أسعار الطاقة بعد أيام من إقرار الموازنة وقُدِّرت بنسب تتراوح بين 40% و80%. كان الأثر المباشر لهذه التخفيضات في الدعم هو زيادة التكاليف التشغيلية لصغار المزارعين وتكلفة المواصلات العامة التي يستخدمها بشكل رئيسي المصريون من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا⁷⁴.

تم التوصل إلى اتفاق آخر في نوفمبر 2016 مع صندوق النقد الدولي، والذي تضمن تخفيضًا حادًا في قيمة الجنيه المصري، وتبع ذلك إجراءات تقشفية قاسية، بما في ذلك خفض الدعم وتقليل الإنفاق الاجتماعي. حصلت مصر على قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي مقابل امتثالها للاتفاق كجزء من حزمة تمويل خارجي سهّلت أيضًا اقتراض مصر 9 مليارات دولار إضافية من الأسواق الدولية.⁷⁵

بعد التنفيذ الكامل للتدابير التي طالب بها صندوق النقد الدولي في عام 2017؛ ارتفعت معدلات الفقر والجوع (الفقر المدقع) إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث وصلت إلى 32.5% و6.2% على التوالي في عام 2018 وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، ومن المرجح أن تتجاوز نسبة الفقر 35% حسب بعض التوقعات في الوقت الراهن.

نتج عن هذه السياسات أيضًا ارتفاع كبير في الدين الخارجي بين 2016 و2023، من 55.8 مليار دولار إلى 164.5 مليار دولار، وبلغت الأقساط المستحقة للخارج خلال عام في سبتمبر 2023، 51 مليار دولار، أي ما يعادل نحو مرة ونصف الاحتياطيات الدولية في نهاية 2023. وهذا ما دفع بالدول الغربية إلى إشراك صندوق النقد الدولي في حزمة إنقاذ لمصر في عام 2024 لمنعها من التخلف عن الوفاء بهذه الالتزامات. وبحلول عام 2023 تجاوز معدل التضخم في مصر متوسط معدل التضخم في الدول الناشئة

74 Mossallam, Mohammed, The IMF in the Arab World: Lessons Unlearned, p13.

75) Amr Adly, How the IMF became part of Egypt's problem, p 01.

والنامية، حيث وصل إلى 28.1%، كما كانت مصر خامس دولة لديها أعلى معدل تضخم في أسعار الغذاء عام 2023 بمعدل يصل إلى 56.32%.⁷⁶

2.2.4 حالة الاقتصاد المغربي:

أ. قبل 2011:

يعد المغرب أول بلد عربي ينخرط في تنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنة 1983 كنتيجة لحجم الاختلالات الداخلية والخارجية على السواء في الاقتصاد المغربي،⁷⁷ وقد شهد المغرب قبل ذلك أكبر زيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج بين عامي 1960 و 1980، لينخفض بعد ذلك معدل النمو إلى 1% بين عامي 1981 و 1990 قبل أن يحقق معدل نمو سلبي (-0.12%) بين عامي 1991 و 2000،⁷⁸ وخلال هذه الفترة، ازدادت البطالة وانخفضت إنتاجية العمل مما يعني أنه لم يكن بالإمكان زيادة الأجور الحقيقية دون فقدان القدرة التنافسية الدولية.⁷⁹

عملت سياسات التكيف الهيكلي على تفكيك أشكال الدعم والرقابة على الأسعار الداخلية والقطاع الزراعي بصفة عامة، وقد تجلت «برامج التكيف الزراعي الهيكلي» على الخصوص في تقليص الاستثمار العمومي ورفع الدعم عن المدخلات والمواد الاستهلاكية الأساسية وخصخصة أو إضعاف المؤسسات الزراعية العمومية مثل هيئات تأطير وتقديم الدعم التقني للمزارعين والمؤسسات التسويقية.⁸⁰

76) Salma Hussein, Egypt's successive economic crises: the IMF's impact and pathways to just monetary, food, and social policies, p 1-5.

77) Bachir hamdouch, Adjustment and Development: The Case of Morocco, p 01.

78) Tarek Radwan, the impact and influence of international financial institutions on the economies of the middle east and north Africa, p47.

79) El-Said, Hamed & Harrigan, Jane, Economic Reform, Social Welfare, and Instability: Jordan, Egypt, Morocco, and Tunisia, p 13.

(80) محمد السعيد السعدي، أوهام النيوليبرالية في المنطقة العربية، ص 47.

كانت الآثار الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي في المغرب ضارة في أوائل الثمانينات وفي النصف الثاني من التسعينات، فقد كانت الأرقام المتعلقة بالفقر والبطالة التي أعلنتها الدولة مثيرة للجدل وقابلة للنقاش إلى حد كبير لأنها كانت أقل بكثير من المعدلات «غير الرسمية» والمعترف بها عمومًا. لقد كانت الآثار الاجتماعية لبرامج صندوق النقد الدولي التي تم تقديمها في أوائل الثمانينات صادمة للغاية لدرجة أن الحكومة المغربية أنهت اتفاقها مع صندوق النقد الدولي في عام 1993، لكنها استمرت في تنفيذ سياسات الصندوق رغم ذلك،⁸¹ وفي الجزء الأخير من التسعينات ارتفعت معدلات الفقر إلى 19% وهو ما يعني ارتفاع عدد الفقراء في المغرب إلى 5.3 مليون شخص، وخلال التسعينات ازداد أيضًا عدد الأشخاص الذين يعيشون فوق خط الفقر بقليل، بحيث أصبح 12 مليون شخص يعانون من الضعف الاقتصادي، كما ازداد عمق الفقر وشدته من القرن الماضي خاصة في المناطق الريفية، فعلى سبيل المثال، زاد عدد الفقراء - أي الذين يعيشون تحت خط الفقر الغذائي (العتبة التي تميز أولئك الذين لا يملكون سوى ما يكفي من الموارد للحفاظ على الحد الأدنى من الأسعار الحرارية اللازمة للبقاء على قيد الحياة) - في المناطق الريفية من 255000 شخص في 1991/1990 إلى 844000 شخص في 1999/1998.

بالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004، إلا أنه لم يكن كافياً لإحداث فرق فعّال في مستويات الفقر أو حتى البطالة،⁸² وعلى الرغم أيضاً من انخفاض معدل الفقر من 15.3 إلى 9% بين عامي 2001 و2007، إلا أن نسبة المغاربة الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ظلت مرتفعة نسبياً 14% على المستوى الوطني و14.4% في المناطق الريفية، إضافةً إلى ذلك، تشير إحصاءات المندوبية

81) Mossallam, Mohammed, The IMF in the Arab World: Lessons Un-learned, p 08.

82) El-Said, Hamed & Harrigan, Jane, Economic Reform, Social Welfare, and Instability: Jordan, Egypt, Morocco, and Tunisia, 1983-2004, p 14.

السامية للتخطيط إلى أن 18% من المغاربة ظلوا أيضًا في حالة فقر في العام 2007، وفي المجمل، كان ربع سكان المغرب إما فقراء أو معترضين لخطر الوقوع في الفقر، وقد تدهور ترتيب المغرب في مؤشر التنمية البشرية من 112 في العام 2001 إلى 130 في العام 2013، كما ازداد التفاوت في الدخل، حيث انتقل معامل جيني من 39,2% في عام 1991 إلى 40,9% في عام 2007، واستحوذ الربع الأعلى من المغاربة الميسورين على 48% من الدخل القومي الإجمالي، مقارنةً بـ 6,5% فقط للربع الأفقر، وبلغت نسبة البطالة 9,1% في عام 2013.

أدت الإصلاحات النيوليبرالية التي بدأت خلال الثمانينات والتسعينات إلى تعزيز وتوسيع شبكة المحسوبة والزبونية لـ «المخزن» (السلطة المغربية)، فقد وجّه المخزن التخصصية لصالح مجموعات محددة من رجال الأعمال المغاربة، ولاسيما تلك التي تسيطر عليها العائلة المالكة، متجاهلاً الإطار المؤسسي الكامل الذي كان من المفترض أن يراقبها.⁸³

ب. بعد 2011:

أدت الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التكيف الهيكلي إلى سلسلة من الاضرابات وأعمال الشغب ونزول المغاربة إلى الشوارع في عام 2011 في إطار حركة 20 فبراير، التي ترى أن تراكم المعضلات الاجتماعية يرجع بالأساس إلى الاختيارات السياسية وبنية النظام السياسي المغربي،⁸⁴ وتؤجج هذه «الموجة الجديدة» من الاحتجاجات الطبقة الوسطى الفقيرة التي تعاني من ضغط ضريبي كبير مقارنةً بالبلدان الأخرى، وتظل محرومة اجتماعيًا بسبب تراجع قدرتها الشرائية.

إن نقص الوظائف والخدمات الاجتماعية وعدم توفر السكن اللائق والحاجة إلى

83) Tarek Radwan, the impact and influence of international financial institutions on the economies of the middle east and north Africa, p52.

84) موقع الجزيرة، حركة 20 فبراير.

اللجوء إلى التعليم الخاص والخدمات الصحية بسبب فشل القطاع العام كلها أعراض لاستراتيجية اقتصادية فاشلة في بلد يشكل فيه الشباب العاطلون عن العمل وغير الملتحقين بالمدارس وغير الخاضعين لأي تدريب- أو ما يسمى بالعاطلين عن العمل الذين لا يتلقون أي تدريب- حوالي 30% من سكان المغرب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، وهي نسبة أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منظمة العمل الدولية 2019).⁸⁵

وعلى الرغم من هذه النتائج المخيِّبة للآمال لم يغيّر صندوق النقد الدولي توصياته وإملاءاته سوى بشكل خطابي، فقد واصل دعوته إلى سياسات التقشف والإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية الكلية في العام 2012.

لجأ المغرب إلى صندوق النقد الدولي أربع مرات بين عامي 2011 و2020⁸⁶، فقد وافق صندوق النقد الدولي في 3 أغسطس 2012 على طلب المملكة بالموافقة على أول خط احترازي وسيولة بقيمة 4.1 مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة، وتبع هذا الترتيب الأول ترتيب ثانٍ بقيمة 3.2 مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة تمت الموافقة عليه في 28 يوليو 2014، وتمت الموافقة على الترتيب الثالث لخط السيولة الثالث، بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة في 22 يوليو 2016، والترتيب الرابع بقيمة 2.97 مليار دولار أمريكي في 17 ديسمبر 2018. وقد منحت المشروطيات في هذه السلسلة من ترتيبات خط الائتمان السياسي العام صندوق النقد الدولي نفوذاً أكبر، لا سيما وأن المغرب أصبح مثقلاً بالديون.⁸⁷

85) Roberto Cardarelli, Taline Koranchelian , Morocco's Quest for Stronger and Inclusive Growth, p 246.

86) Jihen Chandouland al, uncovered: the role of the imf in shrinking the social protection, p120.

87) Ibid, p122.

حسب البنك الدولي فإن رصيد المغرب من الديون الخارجية قد ارتفع بنسبة 19% في عام 2020، وأن البلد هو ثاني أكبر مقترض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد مصر، كما لجأ المغرب أيضًا إلى الدَّين المحلي من خلال البنوك والمؤسسات العامة، والتي غطت مجتمعة نحو 70% من الاحتياجات المالية للمغرب في عام 2020،⁸⁸

طلب صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة من الحكومة المغربية اتخاذ تدابير محددين يمكن أن يضربا برفاهية معظم السكان إذا لم يتم تعويضهما بزيادة في الدخل، وهما: سعر صرف مرن وإلغاء الدعم الشامل للطاقة.⁸⁹

عندما وافق صندوق النقد الدولي في أغسطس 2012 على خطّ احترازي وسيولة مدّة 24 شهرًا، كانت هناك توقّعات باتّباع نهج مختلف من حيث المشورة في مجال السياسات من صندوق النقد الدولي مقارنةً بما كان قد حدّده قبل العام 2011. يتعهد خطاب النوايا «بترشيد وكفاءة الإنفاق العام» من خلال تدابير تشمل إصلاح الدعم والمعاشات التقاعدية، مع استهداف انخفاض بنسبة 1.6 نقطة مئوية في العجز المالي/ الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و2013، وتشمل الإصلاحات الهيكلية الأخرى إزالة الحواجز أمام دخول قطاع الأعمال، وترشيد التعريفات الجمركية، وتحرير سوق العمل، وإعداد بعض المؤسسات العامة للخصخصة.

علاوة على ذلك، سلّط تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي لعام 2011 الضوء على الحاجة إلى تحسين «مناخ الأعمال» من أجل تعزيز دور القطاع الخاص، بما في ذلك في مشاريع القطاع العام، وشملت مشورة الصندوق «إصلاحات تهدف إلى خفض الحد الأدنى للأجور وتكاليف التوظيف»، والتي يعتبرها الموظفون حاسمة للحد من بطالة الشباب، بالإضافة إلى ذلك، عزّز البنك الدولي أيضًا دوره في سياسة الحكومة المغربية

88) Tarek Radwan, the impact and influence of international financial institutions on the economies of the middle east and north Africa, p147.

89) Ibid, 121.

من خلال الدفع نحو إصلاح دستوري يرسخ التقشف المالي كمبدأ توجيهي لمالية الدولة وعمليات الموازنة.

ويتضمن الدستور الجديد الذي تم اعتماده في عام 2011 شرطاً مهماً بأن تظل «مالية الدولة» «متوازنة» (الفصل 77). لذلك، وخلافاً للادعاءات بتغيير النهج، فإن هذه المشروعات والإصلاحات الهيكلية تذكرنا بوضوح بالنصائح السابقة التي قدمها صندوق النقد الدولي للحكومة المغربية والتي ركزت على ضبط أوضاع المالية العامة، وإصلاح نظام الدعم، والانتقال إلى نظام نقدي وسعر صرف أكثر مرونة، مع تركيز السياسة النقدية على استهداف التضخم مع تركيز قليل على تطوير أنظمة حماية اجتماعية أقوى.⁹⁰

أدت جائحة كورونا والتضخم إلى انخفاض مستويات المعيشة بنسبة 7.2% على المستوى الوطني بين عامي 2019 و2022، مما أثر على 3.2 مليون شخص إضافي وجدوا أنفسهم مستبعدين على جميع المستويات. إن فرصهم في التمتع بحقوقهم الأساسية وأن يكونوا مواطنين فاعلين محدودة للغاية، ويحد الفساد المستشري في البلاد من حصولهم على الخدمات العامة التي يستفيد منها الأغنياء أكثر من الفقراء، كما أدى الضعف في سوق العمل وزيادة البطالة إلى تفاقم الظروف المعيشية.⁹¹

90) Mossallam, Mohammed, The IMF in the Arab World: Lessons Un-learned, p 09.

91) Roberto Cardarelli, Taline Koranchelian , Morocco's Quest for Stronger and Inclusive Growth, p46.

خامسا: نحو نظرية اقتصادية متقاطعة التخصصات

1.5 ما بعد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

تعرضت النظرية النيوكلاسيكية والسياسات النيوليبرالية المطبقة في الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا إلى نقد شديد من طرف العديد من الاقتصاديين، لتغيبها مناقشة التفاعل التاريخي المعقد بين الأخلاقي والنفسي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا إهمالها مرجعيات وخصائص كل مجتمع، وهو ما يطلق عليه المفكر الجزائري (مالك بن نبي) محذرا من خطورته اسم «داء الاقتصادانية» وهو حصر التنمية في عالم الأشياء فقط أو ما يعرف في علم الاقتصاد بعوامل الإنتاج وإهمال العوامل غير الاقتصادية ودور الثقافة والحالة النفسية للمجتمع، وهو ما يعتبر نفيًا لسنن التاريخ البشري، إذ لا يمكن تحقيق أهداف مثل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر، ورفع مستويات المعيشة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحديث المؤسسات والتفاعل الاقتصادي والسياسي وغيرها من الأهداف دون الأخذ بعين الاعتبار النظام الاجتماعي الكلي، والذي يشمل العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الاقتصادية والعناصر غير الاقتصادية،⁹² وذلك لأن قضايا العلوم الاجتماعية معقدة ومتشابكة لدرجة أن التعاون بين العديد من التخصصات يصبح أمرًا بالغ الأهمية لفهم ديناميكياتها،⁹³ وبما أنه لا توجد مشاكل اقتصادية بحتة، فلا يمكن أن تكون هناك أي حدود فاصلة وثابتة تفصل التحليل الاقتصادي عن مجالات البحث الاجتماعي الأخرى ذات الصلة،⁹⁴ وفي هذا الصدد يقترح (توني لوسون) أنه يجب على علم الاقتصاد تبني «الأنطولوجيا الاجتماعية» ليشمل الأسباب الكامنة وراء الظواهر الاقتصادية: «إن البحث اليأس عن الثوابت في السلوك البشري يجعل الاقتصاد القياسي عديم الجدوى، لأنه يتجاهل الحقيقة

(92) لخلو بوخاري، الاقتصادانية وسؤال التنمية عند مالك بن نبي، ص 10.

(93) Jack Reardon, The Handbook of Pluralist Economics Education, p09.

الأساسية المتمثلة في أن البشر يتأثرون بالعديد من العوامل ولا يخضعون لقوانين ثابتة.»⁹⁵

وتبرز الحاجة إلى نظرية اقتصادية متقاطعة التخصصات عندما ندرك الطبيعة الحقيقية للإنسان، فلنكتفي بفهم ونستوعب مفاهيم الطبيعة الإنسانية والعقلانية يجب علينا ألا نقتصر فقط على تأثير البعد المادي للإنسان، بل يجب علينا أيضًا إدراج الأبعاد الروحية والفكرية والعاطفية لوجوده، وكل ذلك يتطلب من علماء الاقتصاد أن يكون لديهم بعض الاطلاع الأساسي على التخصصات الأخرى، مثل الفلسفة وعلم الكلام وعلم النفس والتاريخ وعلم الاجتماع.

تشكل العلاقة التي ينشئها علم الاقتصاد مع هذه التخصصات أهمية أساسية لفهم طبيعة الاقتصاد ذاته، ومناقشة هذه العلاقة تستلزم التفكير في تعريف الحدود والروابط التي قد نقيمها أو ينبغي لنا تقييمها. إن توغل الاقتصاديين في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى - على عكس ما يحدث في علم الاقتصاد السائد (النيوكلاسيكي) - ينشأ في الغالب من الحاجة إلى فهم أفضل للنظام الاقتصادي، وهو ما دعا إليه (كواس) في وقت سابق، حيث يرى أن الاقتصاديين قد يدرسون الأنظمة الاجتماعية الأخرى، مثل الأنظمة القانونية والسياسية، ليس بهدف المساهمة في القانون أو العلوم السياسية، ولكن لأنه ضروري إذا أرادوا فهم عمل النظام الاقتصادي نفسه، ويضيف (كواس) أن أجزاء من هذه الأنظمة الاجتماعية تتداخل مع النظام الاقتصادي بحيث تكون جزءًا من هذا النظام بقدر ما تكون جزءًا من نظام اجتماعي أو سياسي أو قانوني، فدراسة الاقتصاديين لتأثيرات الأنظمة الاجتماعية الأخرى على النظام الاقتصادي سوف تصبح جزءًا دائمًا من عمل الاقتصاديين، ولا يمكن أن يتم ذلك بفعالية من قبل علماء اجتماع ليسوا على دراية بالنظام الاقتصادي، ولهذا السبب، توقع (كواس) في وقت سابق توسيع نطاق علم الاقتصاد بشكل دائم ليشمل دراسات في الأنظمة الاجتماعية الأخرى، لكن

95) Tony Lawson, Reorienting Economics, p 68.

الهدف سيكون تمكيننا من فهم عمل النظام الاقتصادي بشكل أفضل.⁹⁶

مع استمرار تصاعد الانتقادات الموجهة إلى النظرية النيوكلاسيكية، ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية متقاطعة التخصصات والتي تتحدى الرؤية العالمية السائدة في علم الاقتصاد السائد ومنهجه، تُجمع هذه التيارات على دور الإيثار، والتعاون، والقيم الأخلاقية والتراحم، ومجموعة كبيرة من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في صياغة التفضيلات وتوجيه السلوك في المجتمع البشري،⁹⁷ ونذكر منها، نظرية علم الاقتصاد الاجتماعي، وهي التي من شأنها إعادة صياغة النظرية الاقتصادية في ضوء الاعتبارات الأخلاقية، فالالتزام بالحياد القيمي الملزم، والذي ورثه علماء الاقتصاد من علماء التنوير، يعد هنا غير مؤسس وغير مرغوب؛ غير مؤسس لأن البحث العلمي قائم على الفروض التي تستدعي أحكاما قيمية، وغير مرغوب لأن البحث العلمي لا يمكنه طرح أسئلة ذات أهداف عامة وذات أولويات اجتماعية في تخصيص الموارد، فأى علم ملتزم بالحياد القيمي لا يمكنه أن ينجح في تقدير السياسات والتوصيات للاختيار العام، فهذا التقدير يستلزم أحكاما قيمية.

كما برزت أيضا نظرية الاقتصاد المؤسسي، التي ترى أن سلوك الإنسان يتأثر بعدد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والدينية المترابطة فيما بينها، والتي تحدد الطريق الذي يتوقع أن يسلكه الأفراد، وفي ذلك، تؤدي المنظمات دور سعة التغيير من خلال دفع الأفراد إلى التصرف بالطريقة المرجوة عبر إحداث تغييرات في المنافع والنفقات، وهي مدرسة واعدة للغاية لكونها تساعد على تفسير الكيفية التي تؤثر بها التغييرات المؤسسية عبر الوقت الحاضر والمستقبل، وتفسير السبب الذي يجعل بعض الاقتصادات تتفوق على غيرها.⁹⁸ وتعد أيضا نظرية الاقتصاد السلوكي إحدى تلك النظريات، وهي تدرس

96) Vitor Neves, Economics and interdisciplinarity: an open-systems, p353.

97) محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ص 89.

98) محمد عمر شابرا، فولكر نينهوس، الاقتصاد والأخلاق، ص 59-60.

علم النفس من حيث صلته بعمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات، غالباً ما يرتبط الاقتصاد السلوكي بالاقتصاد المعياري، وهو يعتمد على علم النفس والاقتصاد لاستكشاف سبب اتخاذ الناس لقرارات غير عقلانية في بعض الأحيان، ولماذا وكيف ينحرف السلوك عن تنبؤات النماذج الاقتصادية،⁹⁹ تستقي النظرية السلوكية المعرفة من خمس تخصصات مختلفة وهي السياسة، وعلم النفس، وعلم الصيدلة، والصحة، والقانون.¹⁰⁰

أما على صعيد المقاربات العملية والسياسات، فقد أدت النتائج المدمرة للنيوليبرالية إلى حدوث تشققات عميقة في النموذج الاقتصادي الرأسمالي النيوليبرالي مما أدى إلى اهتزاز الإيمان به، وخلق الانفتاح على التفكير في النماذج الجديدة، فظهرت بذلك العديد من الحركات الاجتماعية والنضالية في كل أنحاء العالم للمطالبة بنظام اقتصادي أكثر عدالة يحفظ كرامة الإنسان وينقذه من براثن الشركات المتعددة الجنسيات والرأسمالية المالية، كمقاربة القدرات لأمارتيا سن،¹⁰¹ والتي كان لها أكبر الأثر في تطوير مقاربات وكالات التنمية الدولية لا سيما ما يتعلق بطرح مفهوم نهج التنمية البشرية المستدامة، والأبعاد الجديدة للفقير ومؤشرات جودة الحياة، وذلك من خلال الاهتمام بسؤال الأخلاق وجعل الإنسان محور العملية التنموية، وتضمين المعطى الأخلاقي في مقاربة المشكلات الاقتصادية الحيوية من خلال الربط بين الأدوات الاقتصادية والفلسفية.¹⁰²

كما تعد حركة الاقتصاد التضامني العالمية من أبرز الحركات العالمية التي قدمت

99) Will Kenton, What Is Behavioral Economics? Theories, Goals, and Applications.

100) Snorre Sylvester Frid-Nielsen & Mads Dagnis Jensen, Maps of Behavioural Economics: Evidence from the Field, p 03.

(101) أمارتيا سن، فكرة العدالة، ص 367-368.

102) Shijja Kevin Kuhumab, Amartya Sen's capability approach as theoretical foundation of human development, p129.

استراتيجية اقتصادية بديلة قادرة على تحدي قوة رأس المال، وهي شكل من أشكال المقاومة السياسية للهيمنة النيوليبرالية، فهي تقدم نفسها كبديل للرأسمالية النيوليبرالية والأنظمة الاقتصادية الاستبدادية الأخرى التي تسيطر عليها الدولة.

وتتميز كيانات اقتصاد التضامن الاجتماعي بالأولوية العالية المعطاة للأهداف الاجتماعية، وتضع البشر وكرامتهم وثقافتهم وتنميتهم الكاملة في قلب جهوده، فهو نهج أخلاقي قائم على القيم لتحقيق التنمية الاقتصادية، يعطي الأولوية لرفاهية الناس وكوكب الأرض، على الأرباح والنمو الأعمى.

وفي هذا الصدد شهدت بلدان أمريكا اللاتينية ظهور ما يعرف بنموذج «ما بعد النيوليبرالية»، وهو نموذج اقتصادي سياسي بديل ناشئ؛ ظهر نتيجة للتفاوتات الاجتماعية المتزايدة منذ مطلع القرن الواحد والعشرين ولا سيما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (2008)، يتبنى هذا النموذج القيم الأساسية بما في ذلك المساواة والتضامن والاهتمام بالسكان الأصليين والإصلاحات مثل إعادة توزيع فائض رأس المال، وتقوية العلاقات بين الدولة والمجتمع، وإعطاء الأولوية للسكان المهمشين، وتعزيز بدائل لخطابات التنمية.¹⁰³

2.5 نحو نظرية اقتصادية متقاطعة التخصصات متوافقة مع مرجعيات المجتمعات العربية

إذا انتقلنا إلى الحديث عن نظرية اقتصادية متقاطعة التخصصات متوافقة مع مرجعيات المجتمع العربي- والتي أشرنا إليها سابقا بالرؤية الكونية الإسلامية أساسا- يتضح لنا أن تغييب هذه الرؤية قد أدى إلى إساءة فهم العلماء والاقتصاديين العرب والمسلمين لطبيعة البشر وطبيعة المشاكل الاقتصادية، إذ لم يستطيعوا الخروج من عباءة الاقتصاد النيوكلاسيكي، هذا الأخير يضع بعين الاعتبار في المقام الأول المتغيرات الاقتصادية التي

103) Nancy Ettlinger, Christopher D. Hartmann, Post/neo/liberalism in relational perspective, p 08.

يمكن قياسها، ويتجنب عمومًا مناقشة التفاعل التاريخي المعقد بين الأخلاقي والنفسي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد أصيب الاقتصاديون المسلمون بالشلل من خلال تبني الافتراضات الإطارية للنظريات الاقتصادية الحديثة، متقبلين الفكرة القائلة بأنه لا ينبغي لنا التذرع بتفسيرات تاريخية للأحداث الاقتصادية، لأن هذه التفسيرات لا يمكن أن تكون لها مكانة القوانين العالمية، ومع ذلك، فإن القرآن الكريم يستخدم تفسيرات تاريخية معينة والسنن الكونية معًا، ولذلك، ليس من الضروري أن يتخلى الاقتصاديون العرب والمسلمون عن هذا النوع من التفسير كبدأ منهجي.¹⁰⁴

ولو أننا عدنا إلى التاريخ الطويل للمجتمعات العربية ما قبل الحداثة نجد أن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية في التراث العربي الإسلامي لا تتمحور حول (علم الاقتصاد) كما نفهمه بالمصطلحات الحديثة، كالرخاء المادي والتنمية الاقتصادية والاستهلاك والثروة، فقد كان العلماء المسلمون القدماء أقل اهتمامًا بمثل هذه المساعي، وفي المقابل نجد أن تركيزهم كان منصبًا بشكل أوسع على العلاقات الإنسانية والإلهية، إلى جانب النسق السلوكي للصفات الروحية والميتافيزيقية، وفوق كل شيء الصفات الأخلاقية، والتي لا يمكن اختزالها في مجرد النظام الطبيعي.¹⁰⁵

وعليه فإن اللبنة الأولى عند وضع تصور لنظرية اقتصادية متقاطعة التخصصات تتلاءم مع ظروف ومرجعيات الدول العربية يجب أن تؤسس على الرؤية الكونية الإسلامية ومصادر المعرفة الإسلامية والتي تعني نظرة الإسلام للوجود والحقائق، بما في ذلك المناهج الدراسية والبرامج البحثية.

تعمل الرؤية الكونية من الناحية المفاهيمية كأساس لمنظومة فكرية ومبادئ أساسية

104) Loc.cit.

105) 1. Al-Daghistani S. The Making of Islamic Economic Thought: Islamization, Law, and Moral Discourses, p 01.

تشكل الأساس لمفاهيم فرعية أخرى تتناول في مجملها جميع جوانب الحياة،¹⁰⁶ وسيشمل تطوير المخطط المفاهيمي العلمي لهذه النظرية أبعاداً مثل فلسفة النظرية، ومفاهيمها الخاصة، ومصطلحاتها الرئيسية، وكذا منهجيتها، وقيمها الأساسية، أما المرحلة الأخيرة في بناء النظرية فيتمثل في بناء متنها المعرفي، بناء على الأسس والمخططات المفاهيمية العلمية للاقتصاد المنبثق عن الرؤية الكونية الإسلامية في شكل تخصص يتألف من موضوع الاقتصاد الإسلامي وتعريفه ونظريته وقيمه التطبيقية ومتم المعرفة للاقتصاد.¹⁰⁷

وستكون هذه النظرية جسراً من شأنه أن يربط بين العقيدة أو المثل العليا والواقع بمختلف تشعباته وتخصصاته، وعليه سيعتمد تقييمها على أسس العقيدة الإسلامية من جهة والواقع القائم في السياق الاجتماعي والتجربة التاريخية والممارسة الحالية، وتكون مقارنة ظواهر الاقتصاد من خلال القيام بتحليل معرفي واجتماعي والبحث في ظروف النشأة والتكوين للظروف التاريخية التي شكّلت الموضوع ذاته، وكذلك تقديم الآليات والمنهجية لدراسة التعاليم الاقتصادية في التراث الإسلامي باعتبارها ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب، تجمع وتدمج بين المعرفة الدينية والفلسفية والعلمية بمختلف تخصصاتها.

106) Hafas Furqani and Mohamed Aslam Haneef, Usul Al-Iqtisad approach in developing the foundations of Islamic economics discipline, p130

الخلاصة

توصلنا في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نأمل أن تحقق هدفه ومراده.

النتائج:

- أثرت الفلسفة الاجتماعية النفعية لجيريمي بنتام وفيزياء نيوتن على تشكيل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وأصبحت الأساس الفلسفي والعلمي لها، والتي تختزل كل الدوافع البشرية في مبدأ واحد وهو الرغبة في تعظيم المنفعة.

- يوجد تناقض حاد بين المنهجية الاقتصادية النيوكلاسيكية التي تحاول تفسير كل السلوك الاقتصادي كنتيجة للأناية والجشع والمرجعية الرئيسة للمجتمعات العربية (الرؤية الكونية الإسلامية) التي ترى أن كل النشاطات الاقتصادية ذات أبعاد أخلاقية لا تنفصل عنها، وتتضمن التزامات عميقة تجاه المجتمع.

- أصبح مطلب استبعاد النظرية النيوكلاسيكية الاختزالية من المناهج الدراسية والبحثية مطلباً عالمياً يتوسع يوماً بعد يوم، بعد إدراك خطورة هيمنة الاقتصاد النيوكلاسيكي على المناهج الدراسية والبحثية، وخطورة تأسيس علم الاقتصاد الاجتماعي على السنن والنواميس الكونية لعالم المادة.

- عرفت الدول العربية في ظل سياسات «العقد الاجتماعي» التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية والأخلاقية عند رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية نمواً مصحوباً بارتفاع مستويات المعيشة وانخفاض التفاوت في توزيع الدخل، كما أدت سياسات «العقد الاجتماعي» في المجتمعات العربية إلى إحداث تحولات عميقة في نظمها الاجتماعية والتعليمية والصحية.

- أثبتت الدراسة أن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تعاني من محدودية في الكفاءة

التفسيرية، حيث أنها تعتمد على افتراضات غير واقعية لا تأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية الفريدة لكل مجتمع، فقد أدى تطبيق السياسات النيوليبرالية بشكل قاسٍ على الدول العربية (مصر، والمغرب) إلى آثار اقتصادية اجتماعية وخيمة كزيادة الفقر والتفاوت وانخفاض في نمو إنتاجية العمل وزيادة البطالة، وهيمنة رجال الأعمال على مراكز صنع القرار، انتهت باندلاع الانتفاضات الشعبية في عام 2011، والتي كانت تعبيراً عن المشاكل العميقة الجذور للاقتصاد السياسي، مثل انتشار الفساد، غياب العدالة في توزيع الدخل وارتفاع معدلات الفقر والتضخم، والمديونية الخارجية.

- بالرغم من الآثار السلبية التي تركتها السياسات النيوليبرالية إلا أن الدول العربية (مصر والمغرب) استمرت في تبنيها بعد سنة 2011 تحت إشراف صندوق النقد الدولي، والذي حافظ بدوره على نفس النهج (التقشف، التحرير، والخصخصة)، وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات الفقر والبطالة والتضخم مع تضاعف حجم المديونية الخارجية.

- أدى فشل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ومحدودية كفاءتها التفسيرية إلى ظهور العديد من النظريات والمقاربات متقاطعة التخصصات التي تتحدى الرؤية العالمية السائدة لعلم الاقتصاد النيوكلاسيكي ومنهجه، على غرار نموذج «ما بعد النيوليبرالية» في أمريكا اللاتينية.

التوصيات

- توسيع النموذج الأساسي للتفكير الاقتصادي في كليات الاقتصاد والبحث إلى ما هو أبعد من حدود نظرية الاقتصاد النيوكلاسيكي الاختزالية، وإعادة علم الاقتصاد إلى دائرة العلوم الاجتماعية، ولا يكون ذلك إلا بالانفتاح على التخصصات الأخرى كالفلسفة، والتاريخ وعلم النفس، وعلم الاجتماع و العلوم السياسية وغيرها.

- من أجل تقديم فهم أعمق للسلوك البشري والظاهرة الاقتصادية فإنه الضروري تبني نظريات ومقاربات اقتصادية متقاطعة التخصصات تأخذ في الاعتبار الجوانب الثقافية والاجتماعية والأخلاقية لكل مجتمع.

- لا يمكن وضع تصور لنظرية اقتصادية متقاطعة التخصصات تتلاءم مع ظروف ومرجعيات الدول العربية إلا بتأسيسها على المرجعية الرئيسة لهذه المجتمعات، ألا وهي الرؤية الكونية الإسلامية، ومصادر المعرفة الإسلامية لتكون هذه النظرية جسرا من شأنه أن يربط بين العقيدة أو المثل العليا والواقع بمختلف تشعباته وتخصصاته.

- يجب تعزيز الحوار والتفاعل بين العلماء والمفكرين في مجالات متعددة لتبادل الأفكار وتطوير نماذج جديدة للتفسير الاقتصادي تناسب السياق الثقافي والاجتماعي في الدول العربية. كما يتعين تعزيز البحث العلمي الذي يجمع بين الاقتصاد ومختلف التخصصات لتطوير نظريات أكثر شمولية وقادرة على تقديم حلول فعالة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تواجه الدول العربية.

- يتعين على صناعات السياسات في الدول العربية إعادة النظر في النموذج النيوليبرالي وتبني سياسات تتماشى مع احتياجات وخصوصيات مجتمعاتهم. كما يتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تعترف بأن لكل بلد الحق السيادي في تحديد نموذجه الخاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يجب أن يكون الاقتصاد خادما للمجتمع، بدلا من أن يكون المجتمع خادما للاقتصاد والقيم الفردانية، وأن تصبح العدالة الاقتصادية هي القيمة الشاملة لهذا النموذج، فالتنمية ليست مجرد مساعدة حفنة من الأشخاص على الإثراء، ولا خلق حفنة من الصناعات المتمتعة بحماية عبثية لا تفيد سوى النخب في البلاد، فالتنمية الحقيقية هي الارتقاء بالمجتمع ماديا وروحيا، وهي إتاحة فرصة النجاح أمام كل فرد، وهي الحصول على الخدمات الصحية والتربوية.

- الاستفادة من النماذج والمقاربات التي ظهرت كرد على فشل وطغيان النموذج النيوليبرالي على غرار حركة الاقتصاد التضامني العالمية ونموذج «ما بعد النيوليبرالية».

المراجع العربية

الكتب:

1. صقر النور، نحو آثار الإصلاح الزراعي والإزدهار الاجتماعي للمستأجرين الزراعيين: إنتاج القانون وأشكال مقاومته، تقرير صادر عن مركز الذاكرة والمعرفة للدراسات، مصر، 2022.
2. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، جدة، البنك الإسلامي للتنمية، 2003.
3. محمد السعيد السعدي، أوهام النيوليبرالية في المنطقة العربية، بيروت، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2022.
4. محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، دمشق، دار الفكر، 2005.
5. محمد عمر شابرا وفولكر نينهاوس، الاقتصاد والأخلاق، دمشق، دار الفكر، 2011.

المقالات العلمية:

1. علي ثابت، مصطفى عوي، نظام الأسرة بين تراحمية الإسلام وتفكيكية الحداثة، (ص 132-139)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 28، الجزائر، جانفي/يناير 2018.
2. مجدي عبد الهادي، الاقتصاد السياسي للتدهور الخدماتي في مصر، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5013>

المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية. اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول «تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية»، بيروت، 19-21 كانون أول/ ديسمبر، 2005.

2. لخلو بوخاري، الاقصادانية وسؤال التنمية، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي: أسئلة النهضة في الذكرى السبعين لكتاب «شروط النهضة» لمالك بن نبي، الدوحة، جامعة حمد بن خليفة، 2-4 فبراير 2019.

المواقع الالكترونية:

1. معتز الخطيب، بنية العلاقات الاجتماعية بين التعاقد والتراحم: الاختراقات والأولويات، مقال منشور على الرابط: <https://shorturl.at/SwVPI> بتاريخ: 2006 /03/25، تاريخ الإطلاع: 2024/05/02 .

المراجع الأجنبية

الكتب:

1. Al-Daghistani, S. (2022). The Making of Islamic Economic Thought: Islamization, Law, and Moral Discourses. Cambridge University Press.
2. Amartya Sen. (1987). On ethics and economics. Wiley-Blackwell.
3. Becchio, G., & Leghissa, G. (2016). The Origins of Neoliberalism: Insights from Economics and Philosophy. New York: Routledge.
4. Bentham, J. (1781/2000). An Introduction to the Principles of Morals and Legislation. Canada: Batoche Books.
5. Brue, S. L., & Grant, R. R. (2010). The Evolution of Economic Thought (8th ed.). USA: South-Western.
6. David M. Kotz.(2015).The Rise and Fall of Neoliberal Capitalism. (Massachusetts: Harvard University Press).

7. Edward fullbrook.(2008). Pluralist economics. (London & New York: Zed Books).
8. Edward Fullbrook. (2009). Introduction: Lawson's Reorientation. In Ontology and Economics: Tony Lawson and His Critics, edited by Edward Fullbrook, 1–12. London: Routledge.
9. Furqani, Hafas & Haneef, Mohamed Aslam. (2019). Usul Al-Iqtisad approach in developing the foundations of Islamic economics discipline. In Necmettin Kizilkaya, Methodology of Islamic Economics : Problems and Solutions, New York: Routledge.
10. Julie A.Nelson.(2006). Economics for Humans, (Chicago : The University of Chicago Press).
11. Harvey, D. (2005). A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press.
12. Hunt, E. K., & Lautzenheiser, M. (2015). History of Economic Thought: A Critical Perspective. New York: ME Sharpe.
13. Morgan, Jamie and al, (2015). What is Neoclassical Economics? Debating the origins, meaning and significance. New York: Routledge.
14. Milonakis, D. (2016). Formalising Economics: Social Change, Ideology and Mathematics in Economic Discourse. Cambridge Journal of Economics.
15. Nelson, J. A. (2006). Economics for Humans. Chicago: The University of Chicago Press.

16. Steger, M. B., & Roy, R. K. (2010). Neoliberalism: A Very Short Introduction. New York: Oxford University Press.
17. Thomas Friedman (2012). The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization. UK: Picador.
18. Philip B. Smith, Manfred Max-Neef. (2011). Unmasked economics, UK: Green Books.
19. Radwan, T.(2020). The impact and influence of international financial institutions on the economies of the Middle East and North Africa. Tunis: Friedrich Ebert Stiftung.
20. Tony Lawson.2003. Reorienting Economics, London: Routledge,.
21. Tony Lawson. (2015). Essays on: The Nature and State of Modern Economics. London and New York: Routledge.
22. Salma Hussein (2022). UNCOVERED: THE ROLE OF THE IMF IN SHRINKING THE SOCIAL PROTECTION Case Studies from Tunisia, Jordan and Morocco. Tunis: Friedrich Ebert Stiftung.
23. Zaman, A. (2015). Crisis in Islamic economics: Diagnosis and prescriptions.
24. In H. A. El-Karanshawy et al. (Eds.), Islamic economics: Theory, policy and social justice. Doha, Qatar: Bloomsbury Qatar Foundation.

المقالات العلمية:

1. Alvey, James E. (1999). A short history of economics as a moral science. Journal of Markets & Morality, 2(1), 53-59.

2. Amr Adly, How the IMF became part of Egypt's problem <https://www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2023/10/Egypt-and-the-IMF.pdf>.
3. Belder, F. (2023). From Postcolonial Social Contract to the Arab Uprisings: The Neoliberal Transformation of the State–Society Relations and the Alternative Spaces of the New Political Activism. *Current Perspectives in Social Sciences*, 27(3), 211–216.
4. Colander, D.C. (2000). The Death of Neoclassical Economics. *Journal of the History of Economic Thought*, 22, 127–143.
5. Cardarelli, Roberto, and Taline Koranchelian, eds. (2023). *Morocco's Quest for Stronger and Inclusive Growth*. Washington, DC: International Monetary Fund.
6. Darley, J. K. (2003). Methodological Individualism and Rational Choice in Neoclassical Economics: A Review of Institutional Critique. *Forum for Development Studies*, 30(2), 205–245.
7. El-Said, Hamed, & Harrigan, Jane. (2014). Economic Reform, Social Welfare, and Instability: Jordan, Egypt, Morocco, and Tunisia, 1983–2004. *The Middle East Journal*, 68(1), 99–121.
8. Frid-Nielsen, Snorre & Jensen, Mads. (2020). Maps of Behavioural Economics: Evidence from the Field. *Journal of Interdisciplinary Economics*.
9. Geoffrey M. Hodgson. (1993). why the problem of reductionism in biology has implications for economics, *World Futures: The Journal of New Paradigm Research*, 37:2–3, 69–90.
10. Hanieh, Adam. (2015). Shifting Priorities or Business as Usual?

Continuity and Change in the Post-2011 IMF and World Bank Engagement with Tunisia, Morocco and Egypt. *British Journal of Middle Eastern Studies*.

11. Hamdouch, B. Adjustment and Development: The Case of Morocco. [<https://www.elibrary.imf.org/display/book/9780939934966/ch012.xml>]
12. Hamid, H. (1990). The Archaic, the Obsolete and the Mythical in Neoclassical Economics: Problems with the Rationality and Optimizing Assumptions of the Jevons–Marshallian System. *The American Journal of Economics and Sociology*, 49(1), 81–92.
13. Hinnebusch, R. (2021). The rise and decline of the populist social contract in the Arab world. *World Development*, 145, 105514.
14. Joya, A. (2016). Neoliberalism, the State and Economic Policy Outcomes in the Post-Arab Uprisings: The Case of Egypt. *Mediterranean Politics*, 22, 1–23.
15. Kitada, R. (2018). Giandomenica Becchio and Giovanni Leghissa: The Origins of Neoliberalism: Insights from Economics and Philosophy. London and New York: Routledge.
16. Kaboub, Fadhel. (2013). The End of Neoliberalism? An Institutional Analysis of the Arab Uprisings. *Journal of Economic Issues*. 47. 533–544.
17. Kuhumba, Shija Kevin. (2022). Amartya Sen’s capability approach as theoretical foundation of human development published in *JSD*. 1. 127–145.
18. Kjosavik, Darley. (2003). Methodological Individualism and Rational

- Choice in Neoclassical Economics: A Review of Institutional Critique. *Forum for Development Studies*. 30. 205–245. 10.1080/08039410.2003.9666244.
19. Loewe, M., Zintl, T., & Houdret, A. (2021). The social contract as a tool of analysis: Introduction to the special issue on Framing the evolution of new social contracts in Middle Eastern and North African countries. *World Development*, 145, 105514
 20. Mirowski, P. (1984). Physics and the marginalist revolution. *Cambridge Journal of Economics*, 8, 361–379.
 21. Mossallam, M. (2015). The IMF in the Arab World: Lessons Unlearned. *Bretton Woods Project*. Available at SSRN:[<https://ssrn.com/abstract=2705927>].
 22. Moghadam, V. (2023). What Was the Arab Spring? The Promises and Perils of Globalization. [<https://doi.org/10.1525/luminos.172.c>].
 23. Norman, J. (2014). Neoliberal Globalisation and the ‘Arab Spring’; One Facet of a Global Movement? *E-International Relations*. Available at: [<https://n9.cl/g96rl>]
 24. Nancy Ettliger, Christopher D. Hartmann, Post/neo/liberalism in relational perspective, *Political Geography*, Volume 48, 2015, Pages 37–48.
 25. Nicolaides, P. (1988). Limits to the Expansion of Neoclassical Economics. *Cambridge Journal of Economics*, Vol. 12, No. 3. pp. 313–328 .
 26. Proctor, J.Christopher. (2019). Mapping Pluralist Research. 10.13140/RG.2.2.34970.62401.

27. Sika, Nadine.(2012)The Political Economy of Arab Uprisings. the European Institute of the Mediterranean.
28. Salma Hussein, Egypt's successive economic crises: the IMF's impact and pathways to just monetary, food, and social policies. <https://shorturl.at/TaPMe>.
29. Vítor Neves. (2017).Economics and interdisciplinarity: an open-systems. Brazilian Journal of Political Economy, Vol. 37 No. 2, Apr-Jun / 2017, Pages 343-362.
30. Walters, J. (2018). The economy: an ethical paradigm for discernible economic growth a global ethical perspective. [<https://doi.org/10.4102/ids.v53i1.2401>].
31. Zaman, A. (2009). Islamic Economics: A Survey of the Literature: I. Islamic Studies, 48(3), 525-566.

الأطروحات والرسائل العلمية:

1. Elmeligy, A. (2018). The effects of neoliberalism on poverty in Egypt [Master's Thesis, the American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain.

المواقع الالكترونية:

1. Kenton,What Is Behavioral Economics? Theories, Goals, and Applications. <https://shorturl.at/qDirY>